

النحو العربي



الدكتور

إبراهيم إبراهيم بركات

الجزء الثالث



دار النشر للجامعات - مصر

التَّحْوِي الْعَرَبِي

الجزء الثالث

الدكتور

إبراهيم إبراهيم بركات



دار النشر للجامعات - مصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بطاقة النشر

معرض إنشاء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة
لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشؤون الفنية

بركات: إبراهيم إبراهيم

النحو العربي / إبراهيم إبراهيم بركات - ط 1 - القاهرة دار

النشر للجامعات، 2007.

5 مج 21 سم.

تدمك 4 204 316 977

1- اللغة العربية - النحو

أ- العنوان

115.1

حقوق الطبع محفوظة للنشر

تاريخ الإصدار: 1428هـ - 2007م

الناشر: دار النشر للجامعات

رقم الأيداع: 2007/5189

الترقيم الدولي: ISBN: 977 - 316 - 204 - 4

الكوود: 2/196

تصديراً لا يجوز نسخ أو استعمال أي جزء من هذا
الكتاب بأي شكل من الأشكال أو أية وسيلة من
الوسائل (المعروفة منها حتى الآن أو ما يستجد
مستقبلاً) سواء بالتصوير أو بالتسجيل على
أشرطة أو أقراص أو حفظ المعلومات
واسترجاعها دون إذن كتابي من الناشر.



دار النشر للجامعات مصر

ص.ب (170 محمد فريد) القاهرة 11518

تليفون: ٢٣١٩٧٣٦ - تليفاكس: ٦٤٤٠٠٩٤

E-mail: daranashr@Link.net

الحال^(١)

لفظة الحال توث وتذكر لفظاً ومعنى، ويرجع التشكيك في اللفظ، والتأنيث في المعنى. جمعها (أحوال)، وتصغيرها (حويلة)، لذلك فإن الألف فيها منقلبة عن واو^(٢).

حدها

الحالُ وصفٌ فضلةٌ يذكر لبيان هيئة ما وضع له من صاحبه أثناء إجراء حدث ما، أو ما فيه معنى الحدث، فقد تكون الحالُ لبيان هيئة الفاعل، أو المفعول به، أو الاسم المجرور، أو غيرها، أو اثنين أو أكثر منها معاً، أو لتأكيد، أو لتأكيد عامله، أو تأكيد مضمون الجملة قبله.

ويضاف إلى ما سبق أن تكون مبنية لهيئة وقوع الحدث، ولذلك فإنها سميت حالاً لاقتربها بحدوث الحدث.

ويصح السؤال عن الحال باسم الاستفهام (كيف)، وتكون موازنةً لعاملها في الزمانِ الواقعِ فيه.

مثال لذلك: عُدت إليه آمناً، (فأمت) حال من ضمير المتكلم (أنا)، وهو فاعل، وتلاحظ معي أن (أمتاً) تدلُّ على هيئة المتكلم أثناء حدوث الإتيان، لذلك

(١) اعتدت هذه الدراسة على المصادر الآتية:

الكتاب ١-٣٤، ٢-٤٤ وما بعدهما للمصنف ٢-١٥٠، ٣-١٣٦، ٤-١٥٠، ٥-١٣٦، ٦-١٧١ نتائج الفكر ٢٩٤ منها: الأصول في النحو ١-٢١٣ / الإيضاح العسدي ٢٢٠ / اقتصاد ١-٦ / ١٧١ نتائج الفكر ٢٩٤ البصرة والتذكرة ١-٢٩٧ / شرح ابن عيسى ٢-٤٥٠ / الإيضاح في شرح لفصل آيين الحاجب ١-٣٢٦ / المقرب ١-١٤١، ١٥٢ / الكافية في النحو ١-١٩٨ / شرح الكافية الشافية ٢-٢٩٦ / التسهيل ١-٨ / عندا الحفاظ ٢-٣ / شرح ألفية ابن مطي ١-٤٥٢ / شرح المقدمة الحموية ٢/٢٥٢ / شرح الألفية لابن الناطم ٣٦١ / المساعد على التسهيل ١-٤٠ / شرح ابن عليل ٢-٢١٤ / شفاء العليل ٢-٤٢١ / ارتشاف القصر ٢-٣٢٤ / شرح تطور الذهب ٢/٢١٤ / شرح التصريح ١-٣٦٤ / الفوائد الفيضانية ١-٢٨٩ / الجمع ١-٣٣٦ / الأشباه والنظائر ٢-١٨٩ / شرح الفوائس ١-١٨٩ / البيان على الأسمون على ألفية ابن مالك ٢-١١٩ / النحو القرآني ٣٣٧ .

(٢) التصغير وجمع التشكيك يردان الأشباه إلى أصولها، فباب أبواب، وموسم، وباب قباب، وأنتيب.

فإنك تلمس أن الحال بمثابة جملة فاعلها صاحبها، وهو فاعلُ الحدث الأول،
وتقديرها: (وقد أُنْتُت)، أو: (وأنا أُنْتُت).

ومن أمثلة الحال:

• (تَرَكْتُ كَتَبِي مُنظَمَةً)، فنظمية تهيئ هيئةَ الكتب، وهي مفعولٌ به أثناء
تركِّي لها، وهو الحدث.

• استمعت إلى الدرسِ مفهوماً، فالحالُ (مفهوماً) يبت هيئةَ الدرسِ أثناء
الاستماعِ إليه.

• قابلت صديقي مبسطين، فالحالُ (مبسطين) يبت هيئةَ تاءِ التكلمِ
والصديق، وهما الفاعلُ والمفعولُ به أثناء حدوثِ اللقابلة.

• تناقشت مع أخي مضاهمين، الحالُ (مضاهمين) يبت هيئةَ تاءِ التكلمِ
وأخي: الأول فاعل، والثاني اسم مجرور، وذلك أثناء حدوثِ التناقش.

• لقد ماتَ عطشاً، (عطشاً) حالٌ منصوبةٌ يبت هيئةَ الفاعلِ الضميرِ المستترِ
في (مات)، على تأويلها بـ (عطشان)، أو يبت حالاً الحدثِ في الفعلِ (مات)،
وهو الموت.

• جئت وأخي راكباً، (راكباً) حالٌ منصوبةٌ يبت هيئةَ المفعولِ معه (أخي)
أثناء إحداتِ الجيء، ويجوز أن تعملها حالاً من الفاعلِ ضميرِ التكلمِ.

الصفات الواجب توافرها في الحال مبني ومعنى

كما ذكرنا من أمثلةٍ يشبهن لنا أن المعنى الواقعُ حالاً يجبُ أن يتوافرَ فيه
صفاتٌ هي:

أولاًها: أن تكونَ متقلةً:

وهي صفةٌ معنوية، أي: تكون الصفةُ فيها غيرَ ثابتةٍ فيما وضعت له، بل هي
متجددةٌ متغيرةٌ متقلبةٌ مع تغيرِ إحداتِ صاحبها، ولذلك فإن الحالَ لا يجوزُ أن
تكونَ حلقيةً، فلا يجوزُ أن نقولَ: أقبل أحمدُ أحمرًا ولا طويلاً... الخ.

فالحال إنما سميت بذلك -في رأيي- لما فيها من معنى التحويل، وهو التثقل، فإذا قيل: **أقبل صديقي مبسماً**، فإن الحال (مبسماً) تصف هيئة الصديق أثناء إجراء حدث الإقبال، فإذا انتهى الحدث في التعبير انتهى معه صفة الأقسام؛ لذلك تكون الحال متقلة متحولة متجددة غير ثابتة.

لكن النحاة يُبتون مواضع تأتي فيها الحال صفة ثابتة في صاحبها، ملازمة له، وهي ثلاث^(١١):

أ- إن تكون الحال مؤكدة لما قبلها. كأن تكون مؤكدة لعاملها، نحو: ﴿وَيَوْمَ أَهَبَتْ حَيًّا﴾ [مريم: ٢٣]، فالحال المنصوبة (حياً) تؤكد معنى الفعل (أهبت)، حيث المعنى واحد، فمعناها مستفادة بدونها.

أو تكون مؤكدة لصاحبها، نحو قوله تعالى: ﴿لَأَتَمَنَّ عَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]، الحال (جميعاً) مؤكدة لصاحبها الدال على العموم، فالجمعية مستفادة بدون ذكرها.

أو تكون مؤكدة لمضمون الجملة قبلها، نحو: هذا ليوك رحيماً، فالحال (رحيماً) مؤكدة لمضمون الجملة السابقة عليها؛ إذ إن الرحمة مستفادة من معنى الآية.

وأنت تلحظ أن الحال في المواضع الثلاثة التي تفيد فيها التأكيد حال ثابتة ملازمة.

ب- أن تكون الحال لعامل يدل على تجدد. إما أن يكون المتجدد في ذات صاحب الحال، كما هو في القول: **خلق الله الزرافة** يديها أطول من رجليها^(١٢)،

(١١) ينظر: شرح التصريح ١-٣٦٧.

(١٢) الكتاب: ١-١٥٥ / شرح الجبل لابن عصفور ١-١٢٧ / شرح الكافية الشافية: ٢-٧٢٨.

أيديها) يدل من الزرافة منصوب، وعلامة نصبه الاء؛ لأنه على، وصغير الغائية بسن في محل جر بالإضافة. (أطول) وبالنصب، حال من يديها منصوب، وعلامة نصبها الفتحة. (من رجليها) جار ومجرور ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بأطول.

قد ينطق ما سبق بالرفع، فيكون: **يذاع أطول من رجليها**. وحينئذ يكون الإعراب على الوجه الأمي: (يذاع) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مشعر، وصغير الغائية في محل جر بالإضافة. (أطول) بالرفع خبر للمبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الاسمية في محل نصب، حال من الزرافة، وقد تكون في محل نصب، صفة للزرافة على أن الزرافة محلاة بك الجمسية.

حيث الحالُ التصويُّ (أطول) تبيِّنُ هَيْبَةَ الزَّرَافَةِ فِي حَلْقِ يَدَيْهَا، وَهِيَ صِفَةٌ مَلَاذِمَةٌ لِلزَّرَافَةِ، وَفِيهَا تَجَدُّدٌ يَأْتِي مِنَ التَّحْمُوتِ لِلتَّدرِجِ، وَيَتَوَمَّعُ مَعَهُ وَيُنْسِبُهُ الحَالُ المَلَاذِمَةُ. وَمَعَهُ: وَكَيْفَ رِيحُ اسْوَد^(١٧). وَمَعَهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَجَاءَتْ بِه سِبْطَ العِظَامِ كَمَا عَمَّاسَتُهُ بَيْنَ الرَّجَالِ لَوَاهِ^(١٨)
 حَيْثُ (سِبْطٌ) حَالٌ مِنَ ضَمِيرِ الغَائِبِ فِي (بِه)، وَهِيَ صِفَةٌ ثَابِتَةٌ مَلَاذِمَةٌ، لَكِنَّ صَاحِبَهَا مُتَجَدِّدٌ فِي التَّحْمُوتِ وَالتَّكْبَرِ، وَيَتَجَدَّدُ مَعَهُ مَعْنَى الحَالِ بِنِسْبَتِهِ فِي الحِجْمِ، لِكُلَّمَا كَبِرَ حِجْمُهُ كَبِرَ مَعَهُ مَعْنَى سِبْطِ العِظَامِ.

وَأَرَى أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ ذَلِكَ - أَي الحَالِ المَلَاذِمَةُ الثَّابِتَةُ لِعَامِلٍ يَدُلُّ عَلَى تَجَدُّدِهِ - قَوْلُهُمْ: أَخَذَتِ الزَّكَاةَ شَاةً لِكُلِّ أَرْبَعِينَ، حَيْثُ تَنْصَبُ (شَاةٌ) عَلَى الحَالِيَةِ، وَهِيَ شَاةٌ وَاحِدَةٌ فِيمَا إِذَا كَانَ عَدَدُ الشَّيْءِ أَرْبَعِينَ وَكُلَّمَا تَضَاعَفَ العَدَدُ تَضَاعَفَ مَقْدَارُ عَدَدِ شَاةِ الزَّكَاةِ، وَهَكَذَا تَلَمَّسُ فِي المِثْلِ تَجَدُّدًا كَالتَّجَدُّدِ الحَادِثِ فِيمَا سَبَقَ مِنْ أَمْثَلَةٍ.

وَمَعَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَخَلَقَ الإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾. (النساء: ٢٨)، حَيْثُ إِنْ ضَعُفَ الإِنْسَانُ يَسِيرُ تَطَوُّرَ حَيَاتِهِ، فَهِيَ حَالٌ ثَابِتَةٌ مَلَاذِمَةٌ.

جاء من الحال الملازمة ما كان مرجعة السماع، ولا ضابط يحدده.

يُذَكَّرُ مِنْ ذَلِكَ: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾^(١٩) [الأنعام: ١١٤] (مفصلاً) حالٌ مِنَ الكِتَابِ.

(١٧) شرح الجعل لابن عسقلان ١-٣٣٨.

(١٨) عممته) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وخبره غائب مبني في محل جر بالإضافة. (بين الرجال) بين: طرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والرجال: مضاف إليه مجرور، وعلامة جر الكسرة، ونسبة الجملة في محل نصب، حال من (لواه)، حيث تلذت الضمة على الوصف التكرار. (لواه) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

(١٩) هو) ضمير مبني في محل رفع، مبتدأ. (الذي) اسم موصول مبني في محل رفع، خبر المبتدأ. (أنزل) فعل ماضٍ مبني على الفتح، والماعلة ضمير مستتر للقيد: هو، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (إليكم) جار ومجرور متبوعان، ونسبة الجملة متعلقة بالأنزال. (الكتاب) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

- ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾^(١)
 [آل عمران: ١٨]، حيث يعرب (قائما) حالا من فاعل (شهد)، وهو (الله) تعالى.
 - ومنه: دعوت الله سميعاً. فصفتُ الله - تعالى - غيرُ متفلة.
 - ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ [البقرة: ٩١].

- ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سُئِلُوا فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ [هود: ١٠٨]^(٢)، والخلود في الجنة دائمٌ ملازم.

- بعثُ الشاةُ شاةً ودرهماً، وأصله: شاةٌ يدرهم، أي: شاةٌ مع درهم، فنصبوا شاةً نَصَبَ يَدٍ في القول: باعته يداً بيده وأصله: يداً ويدها، وأبدلوا من واو المصاحبة ياءً، فوجب أن يعربَ ما بعدها إعراباً ما قبلها^(٣).

ثانيتها، أن تكون الحال مشتقة

الحالُ وصفٌ لصاحبها أثناءَ إحداث حدث ما، وبذلك فواتها يجب أن تكون مطابقةً له في العددِ والنوعِ؛ لذا فإن الغالبَ في الحال أن تكونَ مشتقةً، واشتقاقها يؤدي ذلك، حيث إن المشتق يتضمن ضميراً يظابقُ صاحبه في النوعِ والعددِ، أما الإعرابُ والتعيينُ (التعريفُ والتكثيرُ) فإنها تلزمُ فيهما نوعاً واحداً، وهو النصبُ والتكثيرُ.

(١) (لا إله إلا هو) جملة في محل رفع خبر (أن)، والمصدر المؤول في محل نصب، فعول به.

(٢) (سُئِلُوا) معطوف على لفظ الجملة مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. أو فاعل لفعل محذوف تكثيراً؛ (شهد)، أو مبتدأ خبره محذوف. (أُولُو) معطوف على التلافة مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

(٣) (أما) حرف فيه معنى الشرط مبني. لا محل له من الإعراب. (الذين) اسم موصول مبني في محل رفع، مبتدأ. (سُئِلُوا) فعل ماضٍ مبني على الضم مبني للمجهول، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، نائب فاعل. والجملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (ففي) الفاء جواب وجزاء حرف مبني واقع في جواب (أما)، لا محل له من الإعراب. (في) حرف جر مبني لا محل له من الإعراب. (الجنة) اسم مجرور بعد (في)، وعلامة جره الكسرة، وشبه الجملة في محل رفع، خبر الاسم الموصول، أو خبر مبتدأ محذوف تكثيراً (هم)، والجملة الاسمية في محل رفع، خبر الاسم الموصول.

(٤) ينظر: شرح ابن الحاجب على الإيضاح - ٢١١/ شرح الكافية ١-٦ - ٢٠٨/ شرح ابن يعيش ٢ - ٦٢.

تقول: أكرمت الطالبَ مرفعةً درجاته، تُحترمُ الفتاةَ كريماً خلقها.

هذا إلى جانبِ أن تقول: استنعمتُ إلى الدرسِ فاهماً، وصنعتُ البابَ واسعاً.

لكن النحاةَ ذكروا أن الحالَ قد تأتي من الاسمِ الجاسمِ، سواءً أكان مصدراً أم غيرَ مصدرٍ، مؤولاً بالشتقِ أو غيرَ مؤولٍ. كما يذكر في الصورِ التي تأتي عليها الحال في موضعها من الدراسة.

ثالثها، أن تكون الحال نكرةً

من الصفاتِ التي تكونُ عليها الحالُ أن تكون نكرةً؛ لأنها جوابٌ عن السؤالِ باسمِ الاستفهامِ (كيف)، و (كيف) سؤالٌ عن نكرةٍ، فيكونُ جوابها نكرةً، وكذلك لأن صاحبها يطلب أن يكون معرفةً، فيكون مبناهاً نكرةً؛ لئلا تنبسط بالصفةِ تابعةً أو مقطوعةً، فيما إذا قلت: رأيتُ محمدًا الراكبًا، أعجبتُ بمحمدِ الفاهمِ (بالنصب)، وجاء محمد السرعُ (بالنصب) على سبيلِ قطعِ الصفةِ عن الموصوفِ، حيث إن الموصوفَ وصفته يتطابقان في التعريفِ والتكبيرِ. كما أن الحالَ بمثابة غيرِ ثانٍ، والخبرُ نكرةً، وهي تشبه التمييزَ فكانت نكرةً مثله.

والحالُ زيادةً في الفائدة، والفائدةُ في الخبرِ نكرةً؛ لأنه لو كان معرفةً لم يستغنى عن المصغرة، ألا ترى أنك لو أعيرتُ المصغرةَ بما يعلمه لم تكن فيه فائدةً إنما الفائدةُ أن تخبره بما لا يعلم⁽¹⁾.

تقول في الحال: رأيتُ محمدًا راكبًا، وأعجبتُ بمحمدِ فاهمًا، وجاء محمد سرعًا.

والقرينةُ في هذه الأمثلةِ بين الصفةِ والحالِ - كما أرى - أن الصفةَ ترتبطُ بموصوفها ارتباطاً كلياً، أما الحالُ فتأتي ترتبطُ بالحدثِ المسندِ إلى صاحبِ الحالِ، أو الذي له علاقةٌ معنويةٌ ما بصاحبِ الحالِ.

(1) البصرة والذكرة: 1 - 297.

قضى حال الصفة وقعت الرؤية على محمد الذي هو راكب، ولكنه في الحال وقعت الرؤية على محمد حينما كان راكباً، فالرؤية في حال الصفة مطلقاً على محمد، ولكنها في حال الحال مقيدة بالركوب.

وأنت تأتي بالصفة للفرق بين الموصوف بها وغيره من بمائله. وتأتي بالحال لثبوت هيئة صاحبها أثناء ارتباطه بحدث ما.

من هنا كان الفرق المعنوي بين الصفة والحال، وهو ما أدى إلى الفرق في المبنى من حيث التعريف والتنكير.

هذا إلى جانب أن هناك فرقاً معنوياً بين صاحب الحال والموصوف، حيث إن صاحب الحال مقصود بذاته في معناه في الجملة، أما الموصوف فإنه لا يقصد في المعنى بذاته دون اعتبار صفة معه، فكان صاحب الحال منفصل عن الحال، وليس كذلك الموصوف مع صفة، وإنما كانت الحال لثبوت كيف كان الحدث مع صاحبها، وما دامت علاقتها بالحدث علاقة أكيدة الوجوب ذلك أن تكون نكرة؛ لأن فيها معنى المصدرية، أي الحدسية مع فاعلها، أو مفعولها، أو غيرهما، والمصدرية تنكير، فالحال بمثابة الحدث، فتضديراً جاء محمد راكباً، أي: يركب، أو: وهو يركب، أو: وقد ركب... لذا كانت الحال نكرة.

فلما ورد مبنى الحال معرفة فإن النحلة بوزونها بالنكرة، «محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير»^(١)، ويجعل جمهور النحاة الحال التي تأتي في مبنى المعرفة ليست معرفة، وإنما هي في صورة المعرفة، وقد تأتي الحال معرفة سواء أكانت مصدرًا أم جامدًا غير مصدر.

ومن الأحوال التي جاءت معرفة وأرئت بالنكرة:

- جاء وحده، أي: منفرداً، أعيد الله وحده، وما ورد في حديث أبي ذر أنه يمشى وحده، ويموت وحده^(٢).

(١) ينظر شرح الصريح: ١- ٣٧٢.

(٢) (أوحده) منصوب على الحالية في جميع كلام العرب إلا في خمسة مواضع، فإنه يخفض فيها بالاضافة إلى ما قبله، وهي:

- رجع عَوْدَهُ عَلَى بَدَنِهِ. أَي: عَائِدًا مِنْ الْجِهَةِ الَّتِي بَدَأَ مِنْهَا.
- ادْخَلُوا الْأَوَّلَ فَاَلْأَوَّلَ، أَي: مَرَّتَيْنِ.
- جَاءُوا الْجِسْمَاءَ الضَّغِيرَ. أَي: جَسِيمًا، وَيَعْنِي بِهَا جَيْشٌ تُسَوِّغُهُمْ وَتَسْتَعْلِمُهُمْ جَمِيعًا.

- أَرْسَلَهَا الْعِرَاكُ، أَي: مَعْرَكَةٌ، أَوْ مَعَارِكَةٌ.
 - رَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدَنِهِ، أَي: رَجَعَ عَائِدًا مِنْ الْجِهَةِ الَّتِي بَدَأَ مِنْهَا.
 - مَرَرْتُ بِهِمْ ثَلَاثَتَهُمْ.
 - طَلَبْتُهُ جِهْدَكَ وَطَاقَتَكَ.
 - تَفَرَّقُوا أَبَادِيَّ سِوَاهِ أَي: مِثْلَ أَبَادِي سِوَاهِ.
- وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ لَيْدٍ:

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكُ وَلَمْ يَلْدُهَا وَلَمْ يَشْفُقْ عَلَى نَفْسِ الدُّخَالِ^(١)

أَي: فَأَرْسَلَهَا مَعْرَكَةً، أَوْ مَعَارِكَةً.

وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّمَاخِ بْنِ ضَرَارِ الذُّبْيَانِيِّ:

(١) - فَلَانٌ لَسِيحٌ وَحِيدٌ، (لَمَنْ يَطْعُ طِعْمًا لَمْ يَجْعَلْ عَلَيْهِ الْعَامِدًا).

- فَلَانٌ رَجِيلٌ وَحِيدٌ.

- فَلَانٌ فَرِجٌ وَحِيدٌ (الْفَرِجُ: الْفُجْلُ مِنَ الْأَيْلِ شَبَهَ بِهِ الرَّجُلُ).

- وَهُوَ جَسِيمٌ وَحِيدٌ، وَغُسْبِيرٌ وَحِيدٌ. (لَمَنْ لَا يَضَالُ النَّاسَ، وَلَا يَشَاوِرُهُمْ، وَفِيهِ مَهَابَةٌ وَهَيْبَةٌ).

وَلَقَدْ بَلَغَ وَيُجِيعُ فَيْدَالٌ: هُمَا لَسِيحَا وَحِيدَا، وَيَسْبِغُ وَحِيدُهُمْ، وَهَذَا جِسْرًا وَحِيدًا، وَأَصْبَارٌ وَحِيدُهُمْ، وَهَذَا جَبَلًا وَحِيدًا، وَأَجْحَلِي وَحِيدُهُمْ.

يُنْظَرُ فِي ذَلِكَ: شَرْحُ التَّنْبِيهِ لَيْنِ مَعْطَى: ١-٢٦٩، / شَرْحُ التَّنْبِيهِ عَلَى الْكَفَايَةِ: ١٩٨، / مَجْمَعُ الْأَنْتَالِ الْعَمْدَانِيِّ: ١-٤٠، ٢-١٣.

(١) يُنْظَرُ: الْكُتُبُ ١-٣٣٧، / الْمُقْتَضِبُ ٣-٣٣٧، / أَسْرَارُ الْعَرَبِ ١٩٢، / شَرْحُ ابْنِ بَيْهَقٍ ٢-١٢٢، / شَرْحُ التَّصْرِیحِ ١-٣٣٧، / مَجْمَعُ الْبَوَائِعِ ١-٢٧٩، / نَوَاهِ ٦.

يَهْدَفُ إِلَيْهَا أَوْ حِوَارًا وَأَنَّهَا حِينَ وُورِدَهَا الْمَاءُ، وَهِيَ مَزْدَحِمَةٌ مَعْرَكَةٌ، وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَعْلِمَهَا لِئَلَّا يَتَكَوَّرَ لِلْمَاءِ سَبَبٌ لِدُخَالِهَا وَهَرَاكِهَا، فَلَا تَكُمُ الشَّرْبِ.

أَتَشْنَى سَلِيمٌ قَضِيهَا بِقَضِيضِهَا تَمَسَّحٌ حَوْلِي بِالْبَيْعِ سَبَالِهَا^(١)
 حيث (قضيها) مصدر معرف بالإضافة إلى الضمير منصوب والبع موقع حال،
 ويقدر المعنى: منقضا آخرهم على أولهم.

ويجعلُ من ذلك (زهرة) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْلُدْنَا عَلَيْهِمْ إِلَى مَا مَتَعْنَا بِهِ
 أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِيَفْتَنَهُمْ فِيهِ﴾ [طه: ١٣١] حيث (زهرة) حال من
 ضمير الغائب في (به).

ويُخْرِجُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾ [المنافقون: ٨].
 بناء الفعل للمجهول، مع رفع الأعز، ونصب الأذل، فيكون التصدير: ليخرجين
 الأعز منها ذليلاً، ونصب (الأذل) على الحالية، وهو معرفة.

ونقرأ بالبناء للمعلوم مع التثنية (لَيُخْرِجَنَّ)، ونصب كل من الأعز والأذل، على
 أن (الأعز) مفعول به، و(الأذل) حال، أي: ليخرجين الأعز منها ذليلاً. وهي قراءة
 الحسن وابن أبي عمير.

أما قراءتها بالبناء للمعلوم، مع الياء المضمومة، فإن (الأذل) يكون مفعولاً به.
 وهي قراءة العامة.

(١) ديوانه - ٢٩٤/الكتاب - ٢٧٤/ شرح ابن عرش ٢-١٧٣/الأغني ٨-١٠٠٠/سبأها: جمع سبأ، وهي مقدم
 القبا، ومسح النحى كتابة عن التهديد والوعيد.

(٢) (تشي) أي: فعل ماضٍ مبني على الفتح المندرج. والباء حرف تأنيث مبني لا محل له من الإعراب.
 والثون حرف وثاق مبني، لا محل له من الإعراب. وضمير التكلم الياء مبني في محل نصب، مفعول
 به. (سليم) فاعل مسرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (قضيها) قضي: مصدر واقع موقع الحال منصوب،
 وعلامة نصبه الضمة. وهو مضاف، وضمير الغائب مبني في محل جر، مضاف إليه. (بقيضيها) جار
 ومجرور ومضاف إليه، وثبته الجملة متعلقة بالفتح. (تمسح) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه
 الضمة. وعلامة ضمير مستتر للتقدير: هي. (حولي) ظرف مكان منصوب مضاف، وضمير التكلم مضاف
 إليه. وثبته الجملة متعلقة بالفتح (بالبيع) جار ومجرور وثبته الجملة متعلقة بالفتح. (سبأها)
 حال: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الضمة، وهو مضاف، وضمير الغائب مبني في محل جر، مضاف
 إليه، والجملة الفعلية في محل نصب، حال ثانية.

• آراء النحاة في إعراب المعارف التي تقع حالا:

للنحاة في إعراب مثل هذه المعارف التي ذكرناها سابقاً ثلاثة، هي:

أ- أنها أسوأُ تؤول بالثبوت، على غرار ما وضعنا سابقاً. كما تؤول بالثبوت، فهي تؤول بالثبوت المشقة.

ب- ذهب البرد والأخفش في أحد قوليه إلى أنها مفعولٌ مطلقٌ يفعل مقدر، والحال هو الجملة من الفعل والقاعل والمصدر، ويكون التقدير في القول: أرسلها العراك، أرسلها تعترك العراك، فجملة: (تعترك العراك) في محل نصب على الحالية.

ج- ذهب آخرون إلى أنها معمولٌ لاسم فاعلٍ مقدرٍ منصوبٍ على الحالية، ويكون التقدير: أرسلها معتركة العراك، ومررت به متفرقةً وحده، وطلبت مجتهداً جهدي...

د- ذهب قومٌ إلى أنها منصوبةٌ على الحالية بثبوت حذف مضاف هو الحال، وإقامتها مقامه، فهي من باب إلامة المضاف إليه مقام المضاف، فيتحذف إعرابه، ويكون التقدير: أرسلها ذات اعتراك، ومررت به ذاتاً متوحدةً، وأتتبه ذاتاً مشياً، في القول: أتتبه ماثياً... إلخ.

رابعها: أن تشمل صاحبتها في معناها والفظها:

الحال صفةٌ لصاحبها في حدث معين، وإخبارٌ عنه في أحداث هذا الحدث، والصفة والخبر يشملان الموصوفَ والبتدأ، فعندما نقول: محمدٌ الطويلُ جاء، فالطويلُ محمدٌ، وكذلك إذا قلت: محمدٌ فاهمٌ، فالفاهمُ هو محمدٌ، وكذلك قولك: على السرعةِ إبطاءٌ، فالسرعُ و (إبطاءٌ) يشمل كلُّ منهما محمدًا، من هنا وجب أن تشمل الحالُ صاحبها في المعنى، فإذا قلت: أقبل محمدٌ مسرعًا، فإن محمدًا هو السرعُ، والسرعُ هو محمدٌ، وتضمنت الحالُ (مسرعًا) الضميرَ العائدُ على صاحبها؛ لذا كانت الحالُ وصفًا شاملاً في مبناء ما وضع له، أو ما يبين هيئته.

وقد ذكرنا معنىً مبنى الحال من المصدر والأسم الجامد غير المصدر.

لخاصتها، هذا إلى جانب ما ذكره في حد الحال من كونها:

- جواباً لكيف؟

- تذكّر بعد كلام تام، أو في حكم التام، نحو: فهمي الدرس مشروحاً.

- تقع بعد المعرفة، حيث إن صاحبها يكون معرفة غالباً.

- منصوبة لفظاً أو محلاً.

- تقدر بغير، لشبهها بالطرف، مع مراعاة الفروق اللفظية والمعنوية بينهما.

- فضلة.

يبين الحال وظيفتها مما يوصف به معنويها:

يلحظ أن الحال بوضعها هذا في التركيب العربي تتداخل مع الخبر والتعريف والتيسير في أحد أقسامه، وقد يكون الناتج عن القبول المطلق في بعض معانيه، حيث إن الخبر والتعريف يشتركان مع الحال في معنى الوصفية.

فإذا قلت: محمدٌ قائمٌ، فـ (قائم) خبرُ المبتدأ (محمد)، حتى إذا قلت: أجاب محمدٌ قائماً، تحول الخبرُ إلى الحال، وذلك لإجراء حدث، وهو الإجابة، وكونُ الخبرِ (قائم) فضلةً، فيبين القيامُ حالَ محمدٍ القائل أثناء إجراء الحدث (الإجابة).

وإذا قلت: أجاب محمد القائم، فـ (القائم) تعت للفاعل (محمد)، لأن كلمة القائم لا تبين هيئةَ محمدٍ أثناء إجراء الإجابة، وليس المقصودُ بها في التركيب ذلك، وإنما خصصت محمدًا وحدده من غيره غير القائم، فكأنما أريد به (محمد) و (القائم) كلمة واحدة تؤيدان معاً معنى القاطلية.

فالسمةُ القارقةُ بين الحالِ والتعريفِ إنما هي بيانُ الهيئةِ أثناء إحدَثِ ما، وهي التي تميزُ الحالَ، أما تخصيصُ الموصوفِ بالصفةِ فلإنما تجعلهُ معها كاسمٍ واحدٍ.

فالصفة تُسرقُ بين اسمين مُشترَكين في اللفظ، أما الحالُ فهي زيادةٌ في القائِدةِ والحبرِ، فإذا قلت: أكلتُ محمدَ البتسم، يعني هذا أن هناك من يسمى محمداً آخر، ففرقت بالصفة، لكنك إذا قلت: أكلتُ محمدَ بتسمًا، زِدتُ في الإخبارِ بالحالِ.

كما أن الحالَ تُشركُ مع تمييزِ النسبةِ غيرِ المحولِ في معنى الوصفية. فإذا قلت: لله عره فارسًا، فإن التمييزَ (فارسًا) وإن كان يلمس فيه معنى الوصفية إلا أنه لا يُلصقُ به بيانُ الهيئةِ، وإنما بيانُ جنسِ التعجبِ منه^(١). فيعد أن تعجبت منه بالقول: (لله عره) مهزت جهةً التعجبِ بالمعنى المقهوم من (فارسًا). فالسمة الفارقةُ بين الحالِ وبعضِ أنواعِ التمييزِ إنما هي بيانُ الهيئةِ التي تُبَيِّنُ الحالَ.

أما ما يميزُ الحالَ عن بعضِ معاني النَّائبِ عن المفعولِ المطلقِ التي يمكن أن تتداخل معها إنما هو الوصفية؛ لأن معاني النَّائبِ عن المفعولِ المطلقِ لا يلمس فيها معنى الوصفية. فإذا قيل: رجع الفهقري، فإن (الفهقري) ليس صفةً، وإنما هي لبيانِ نوعِ الرجوعِ، وليس هيئته.

والتشابهُ المعنوي قائمٌ - بقوة - بين الحبرِ والنعتهِ والحالِ، ولذلك فإنه يمكن لك أن تحولَ كلاً من الحالِ والحبرِ والنعتهِ إلى الآخرِ عن طريقِ التفسيرِ في بنيةِ الجملةِ أو التركيبِ المُشْتَبَه. مثال ذلك:

- أكلتُ البرتقالةَ ناصجةً (حال منصوبة).

- البرتقالةُ ناصجةٌ (حبر مرفوع).

- أكلتُ البرتقالةَ الناصجةَ (نعته منصوبة).

- البرتقالةُ الناصجةُ مأكولةٌ (نعته مرفوع).

- أمسكتُ ببرتقالةٍ ناصجةٍ (نعته مجرور).

ولك أن تحمى هذه التفسيراتِ والعلاقاتِ المعنوية في كلِّ مما يأتي:

- محمدٌ وسميرٌ بتسمان.

(١) ينظر شرح الألفية لابن الناطم: ٣١١.

- أقبل محمدُ السريعُ في مشيه .

- استمعتُ إلى الخطبةِ جيداً إقارَها .

ملحوظة في الخبر والحال:

امتنع أبو الحسن أن يقول: لولا هتدُ جالساً لقمتم، ونحو ذلك، قال: لأن هذا موضعٌ قد امتنعت العربُ أن تستعملَ فيه الخبرَ، والحالُ ضربٌ من الخبر، فلا يجوز استعمالها فيه لذلك⁽¹⁾.

ولم تستعملَ العربُ في هذا التركيبِ الخبرَ للخصص، وإنما استعملوه خبراً عاماً، أي: ألا على الكيونةِ والوجودِ، ذلك لأن المبتدأَ المذكورَ بعد (لولا) التي تضيد امتناعاً وقوع معنى جملة جواب الشرط لوجود معنى جملة الشرط.

ملحوظة في الحال والتبعية:

إذا قلت: هو الجميلُ وجهاً، وهو الجميلُ تيسماً، فربما تَهْدُ أن التصويبَ في كلِّ من التعبيرين بتغييرٍ إعرابيه بتغييرِ المبنى، حيث إن (وَجْهًا) اسمٌ جامدٌ، فهو يميز ويوضح ويقرر جهةَ الجمالِ فيه، فتكون تمييزاً، ويكون التقديرُ: هو الجميلُ وجهه. أما (تَيْسَمًا) فإنها تبين هيئةَ الجمالِ فيه، حيث يكون التقديرُ: هو الجميلُ في حالِ تيسمه، فتكون منصوبةً على الحالية، وقد جعلها منصوبةً على التمييز إذا قصدت بالتبسم معنى المصدرية، فهو اسمٌ جامدٌ.

قد تكون الحالُ غيرَ فضلةٍ معنوياً:

يرادُ بالفضلةِ في تركيبِ الجملةِ العربيةِ ما ليس ركناً أساسياً من ركبي الجملة، وعليه فإنه يمكن الاستغناء عنها من حيث المعنى المقهومُ من الجملة، لكن الحالُ قد تأتي في التركيبِ على غيرِ هذا القهومِ للفضلة؛ حيث لا يستغنى ركناً الجملة عن معناها، وبذلك يكون معناها لازماً في معنى الجملة، ومن ذلك:

(1) الحصب 1- 202.

1- أن يرتبط معنى ركنتي الجملة بمعنى الحال بمعنى وسيط، مثل: الضي، في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾ [الدخان: ٣٨]، إذ إن معنى الضي الواقع على خلق السموات والأرض استوجب وجود معنى الحال، كما أن معنى الحال يستلزم وجود معنى الضي.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾ [الانباء: ١٦].

ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْسُ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧]،^(١٦) حيث نسي الضي استوجب وجود معنى الحال (مرحاً).

ومن الحال التي لا يستغنى عنها قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾^(١٧) [النساء: ٤٣]. حيث الجملة الاسمية المصدرة بالواو (وأنتم سكارى) في محل نصب على الحالية من الفاعل واو الجماعة في (لا تقربوا)، ولا يجوز حذف الحال معنويًا في هذا التركيب، لأنها المصدرة بالإشياء.

(١٦) (ما) الأولى حرف نهي مبنى لا محل له من الإعراب، و (ما) الثانية اسم موصول مبنى في محل نصب بالمعرب على السموات. (خلقت) فعل صائغ مبنى على السكون لإنشاء إلى ضمير المتكلمين، و(لا) ضمير مبنى في محل رفع، فاعل، المظ به الفعل الماضي على السكون حال إنشاء إلى ضمير المتكلمين، و(بأن) على الفتح حال الصلة به مفعولاً. (السموات) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الكسرة؛ لأنه مجعول بالألف والياء المبدئين. (الواو) حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. (الأرض) مفعول على السموات منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (بينهما) ظرف مكان منصوب، وضمير مبنى في محل جر بالإضافة، وشبه الجملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب، أو متعلقة بصفة مفعولة.

(١٧) حرف نهي مبنى لا محل له من الإعراب. (الشر) فعل مضارع مجزوم بعد لا النافية، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وقاعلة ضمير مستتر للفرد، أنت.

(١٨) حرف نداء مبني، لا محل له من الإعراب. (أيها) نداء مبنى على القسم في محل نصب، وما وحده لا محل لها من الإعراب، (الذين) اسم موصول مبنى في محل رفع عطية لأن. (آمنوا) فعل صائغ مبنى على الضم، وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع، فاعل، والجملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (لا) حرف نهي مبنى لتقريب الفعل مضارع مجزوم بعد لا النافية، وعلامة جزمه حذف الواو، وواو الجملة ضمير مبنى في محل رفع، فاعل. (الصلاة) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

ب- ومن الحال التي لا يستغنى عنها والتي يكون معناها هو المقصود من إنشاء الجملة -الحال التي تكون في جملة صلة ومعناها فاصل بين مدلولات ما قبل عليه الموصول، إذ الموصول من المهمات، وتكون مع الاسم الموصول تحديداً وتخصيصاً للمقصود من الموصول. يظهر ذلك فيما إذا قلت: الذي جاء ماشياً يحصل على كروبٍ عصير⁽¹⁾. حيث (ماشياً) حالٌ من الفاعل الضمير المستتر في (جاء)، ومعناها هو الفاصل بين مدلولات الاسم الموصول، إذ إن (الذي جاء) يطلق على كثيرين، ولكن المقصود منهم نوعٌ واحد، وهو اللأشي، والذي يخصص ذلك إما هو الحال، من هنا لا يستغنى عن الحال، وتصبح لازمة.

من ذلك قول الشاعر:

إِذَا الْهَيْتُ مَسَّنَ يَعْشُرُ كَتِيبًا كَانَتْ بِأَلِهِ قَلِيلَ الرَّجَاءِ⁽²⁾

ج- وتكون الحال لازمة إذا لم يوجد أحد ركني الجملة، ويكون ذلك في الجملة الاسمية، كأن تكون الحال قائمة مقام الخبر إذا لم يوجد في الجملة الاسمية خبر، حيث إن المعنى المذكور لا يصلح أن يتم معنى المبتدأ، فيُتَّصَب لفظه لدلالته على الحالية من متعلق بما قبله. كأن تقول: زيدٌ بك والثقل⁽³⁾. حيث (والثقل) حالٌ منصوبة من (زيد)، وهي قائمة مقام الخبر، حيث (زيد) مبتدأ، ولا تصحُ شيء الجملة خبراً عن المبتدأ لعدم إقادتها معنى فيه، ولكنها متعلقة بالوثنوق.

ومنه: شُرئِي العَصِيرُ مَسْتَسَلِحًا، مشاهدتي النظر مؤثراً.

(1) جملة (يحصل) في محل رفع خبر المبتدأ (الذي).

(2) (إذا) حرف توكيد ونصب مبني، لا محل له من الإعراب (علا) تامة لأن عن جعلها حرف مبني، لا محل له من الإعراب. (اليت) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، (من) اسم موصول مبني على السكون في محل رفع، خبر المبتدأ. (يعشُر) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وفاعل ضمير مستتر تقديره: (هو)، والجملة الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (كتيباً) حال من الفاعل المستتر منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، (كانت) تامة منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة (بال) فاعل لاسم الفاعل كانت مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائب مبني في محل جر بالإضافة. (قليل) حال تامة منصوبة وعلامة نصبها الفتحة. (الرجاء) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

(3) حالية التصريح: 1-278.

د- كما قد تكون الحال لازمة إذا كانت في سؤال، فكانها هي المقصود بها السؤال، أي: تلمس في مفهوم السؤال أنها المستول عنها، سواء أكان حقيقياً، أم أكان سؤالاً للتوبيخ والتفريع، وهذا هو الشائع، ويبدو ذلك في قوله تعالى:

﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبَّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ ﴾^(١١) [المائدة: ٨٤]. الجملة الفعلية (لا تؤمن بالله) في محل نصب، حال، ويذكر أنها لازمة لا يتم المعنى إلا بها.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ الذِّكْرِ مَا عُرِضَ ﴾ [المدثر: ٤٩].

هـ- تكون الحال لازمة إذا كان معناها هو المقصود من إنشاء التركيب الشرطي، حيث نجد أن جملة الشرط والجواب بلفظ واحد، ونجد الحال متعلقة بجملة الجواب، فيكون معنى الحال هو المقصود.

ذلك في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطْشَتُمْ جَبَّارِينَ ﴾ [الشعراء: ١٣].

فـ (جبارين) حال من الفاعل ضمير المخاطبين في (بطشتم)، ولا يجوز حذفها، حيث معناها هو المقصود.

ومثله قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ فَامُوا كَسَالِي يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يُذَكَّرُونَ اللَّهُ إِلَّا قَلِيلاً ﴾ [النساء: ١٤٢]^(١٢). حيث (كسالي) حال منصوبة بفتحة مقدرة منع

(١١) (ما) اسم استفهام مبني في محل رفع مبتدأ، - غيره شبه الجملة (لا) حرف نفي مبني لا محل له من الإعراب. (تؤمن) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: (نحن)، والجملة الفعلية في محل نصب، حال. (بالله) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالإنسان. (وما) الواو حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب، (ما) اسم موصول مبني في محل جر بالمطفة على لفظ الجملة. (جاءنا) فعل ماضى مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، وضمير المتكلمين مبني في محل نصب، مفعول به، والجملة الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (من الحق) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب، حال من فاعل (جاءنا) أو متعلقة بـ (جاء) ويجوز أن تجعل (ما) مبتدأ، وغيره شبه الجملة (من الحق)، والجملة في محل نصب، حال.

(١٢) (يراءون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية إما حال من فاعل (كسالي)، وهو مستتر فيه، وإما بدل من (كسالي)، وهي في محل نصب في الظهريين، وإما استئنافية لا محل لها من الإعراب. (لا يذكرون) معطوفة على (يراءون) معرفة ليعا لتقدير الإعراب في الأولى. (قليلًا) إما الظهري: ذكرنا قليلًا فتكون منصوبة تامة عن الفعل المطلق، وإما: وما قليلًا، فتكون منصوبة على الظرفية.

من ظهورها التعذر، ولا يستغنى عنها في تركيبها، لأن معناها هو المقصود من إنشاء الشرط، وتلحظ التكرير اللفظي بين جملتي الشرط والجواب.

و- أو إن تكون الجملة الاسمية مكتملة الركنين، لكن معنى الحال هو المقصود من إنشائها، لحد ذلك في تركيب الجملة الاسمية التي يكون المبتدأ فيها هو الخبر لفظاً، أو ما يشبه اللفظ، كالظهير وما يعود عليه، أو اسم الإشارة وما يشار به إليه... الخ. ذلك في قوله تعالى: ﴿وَهَذَا بَعْلَى شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢]. تلمس أن المبتدأ اسم الإشارة (هذا)، والخبر هو المشار إليه (بعلى)، و(شَيْخًا) حال منصوبة، وهي لازمة؛ لأن معناها هو المقصود من إنشاء الجملة الاسمية بركبتها.

ز- أو تكون الحال في إجابة عن سؤال عن الحال، فيكون معناها في الجواب لازماً، وتكون -حينئذ- لازمة. ذلك نحو: كيف جئت؟ فيجاب: راكباً، أو: جئت راكباً، فتجد أن المستخبر عنه إنما هو الحال، لذا كان وجودها في الجملة ضرورياً.

إصرائها

الحال تكون منصوبة دائماً، أو في محل نصب إذا كانت جملة، أو شبه جملة. يعلى النحاة لنصبها بأنها فضلة، والنصب إعراب الفضلات، لكننا تناقش هذه الفكرة -في كثير من الأجزاء- أثناء عرض فكرة العامل في الحال.

- قد تحرف الحال بحرف الجر الزائد الباء إذا كان عاملها متفياً. ذكر ذلك في قول الشاعر:

كائن دهميت إلى بأساء داهية فما تبعثت مزود ولا وكيل

والأصل: فما تبعثت مزوداً ولا وكلاً، فأسبق الشاعر الحال بحرف الجر الزائد الباء، والجار أقوى العوامل النحوية، حيث يجب إظهار الجر بعده، فتصح الحال بعده منصوبة بفتحة مقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

ومثله قولُ الضحيفِ بنِ سليمِ العقيلي:

وما رجعتُ بخائبةٍ وكتابٍ حكيماً بنُ السَّيبِ متهاهما⁽¹⁾
أى: وما رجعت خائبةً.

العامل في الحال

ذكرنا أن الحالَ منصوبةٌ دائماً أو في محلِّ نصبٍ، وتدرس قضيةَ العاملِ بمناقشةِ فكرتين أساسيتين:

أولاهما: لِمَا تنصبُ الحالُ؟

ثانيتهما: العواملُ التي يجوز لها أن تنصبَ الحالَ.

أولاً: لِمَا تنصبُ الحالُ؟

اختلف في سببِ نصبِ الحالِ، فقول: من قبيلِ نصبِ المفعولِ به، وقيل: من قبيلِ نصبِ الشيءِ بالمفعولِ به، وقيل: من قبيلِ نصبِ الظروفِ، ومن الناحيةِ من يلحقها بالمفعولِ فيه.

ويقرن سببوه⁽²⁾ الحالَ بالضرورةِ فيه، أو الحدوثِ فيه، ويعبر عنها بأمثالِ: حالٍ مستقرٍ فيها، فصار حالاً وقع فيه أمر... الخ. كما يربط بينها وبين الظروفِ، كما يسميها في بعضِ المواضعِ مفعولاً فيها.

ويتهج المرادُ ذلك النحو⁽³⁾، كما يتهجه كثيرٌ من النحويين.

فيلبس أن جعلَ النحاةِ يجعلونَ الحالَ منصوبةً لشيءٍ بالمفعولِ فيه، وتعريفُ النحاةِ⁽⁴⁾ للحالِ، وحرصهم على تضمينها ما فيه معنى (في) يؤكدُ شروعَ هذا الاتجاهِ.

(1) شرح الشافية للغة 2- 718.

(2) ينظر: الكتاب 1- 341، 2/ 8، 89- 92، 18.

(3) ينظر: المنصب 4- 166، 5- 1.

(4) ينظر: الكتاب 1- 341، 2- 8، 89- 92، 18.

لكننا إذا أعينا التركيبَ الذي يردُّ فيه الحالُ نجدُ أن الحالَ إما تُنصبُ لإسقاطِ حرفِ الجرِّ السابقِ عليها في كلِّ صورها النقطية.

وأستدلُّ على ذلك بما فهمه النحاةُ من أن الحالَ مفعولٌ فيها الأمرُ، فعندما نقول: جئت راكبًا، فإن الأصلُ: جئت في حال ركوب، وأن الحالَ حدثٌ، ولا بد من التعبيرِ بالحدثِ ومحدثه، ولذا فإن التقديرَ الأكثرَ صحةً أن يكون: جئت في حال راكبٍ، حُذِفَ حرفُ الجرِّ، فنصب ما بعده على نزعِ الحافضِ، ولأن لفظَ الحالِ تلكَ بدلولها على ما يؤدبه سياقُ كلمة (راكب)، وعلاقتها بما قبلها، فكأنني أكرر اللفظَ مرتين في الجملة، مرةً بلفظه، وأخرى من اللقائِ والسياق، فآثرت العربيةَ حذفَ اللفظِ، فانتقلت العلامةُ الإعرابيةُ الدالةُ على حذفِ الحافضِ إلى ما يليه، فأصبح الحالُ في حالِ نصبٍ دائم⁽¹⁾. وهذه الفكرةُ منفصلةٌ في كتاب: نزع الحافضِ - دراسة في عواملِ النصبِ في التراثِ النحويِّ.

ثانياً: العواملُ التي يجوز لها أن تنصبَ الحالَ:

جمهورُ النحاةِ يذهبون إلى أن العاملَ في الحالِ هو العاملُ في صاحبها.

والعواملُ التي تعملُ النصبَ في الحالِ ما يأتي:

- الفعلُ المتصرفُ: نحو: انطلقَ محمودٌ مرعاً.

(مرعاً) حالٌ منصوبةٌ من الفاعلِ (محمود)، والعاملُ الفعلُ المتصرفُ (انطلق).

- الصفةُ المشتقةُ للتصرفِ: (اسمُ الفاعلِ وصيغُ المبالغة، واسمُ المفعولِ والصفةُ

المشبهة)، نحو: إنها محمودةُ الخَلْقِ ساميةٌ - علي كاتبُ الدرسِ دقيقاً - هو شرابُ الدواءِ مُرٌّ - إنه حَنِيذٌ الحَطَرِ وهو يؤذي السُّعْيَةَ - هو طائرُ الشوبِ مصلياً.

(سامية) حالٌ من (الخلق) والعاملُ فيها اسمُ المفعولِ (محمودة)، و(دقيقاً) حالٌ من

(الدرس)، والعاملُ فيها اسمُ الفاعلِ (كاتب)، و(مرراً) حالٌ من (الدواء)، والعاملُ

(1) ينظر: النصب، 1-199، 4-100.

فيها صيغةُ المبالغةِ (شراب)، والجملةُ الاسميةُ (وهو يؤدي) في محلِّ نصبٍ، حالٌ من الفاعلِ المستترِ في (حضر)، والفاعلُ فيها صيغةُ المبالغةِ (حضر)، و(مصلها) حالٌ من الضميرِ المستترِ في (طاهر)، والفاعلُ فيها الصفةُ المشبهةُ (طاهر).

- الثوب: وهو شبيهٌ بالصفةِ المشتقةِ، نحو: أنا قرشيٌ مُفتخرٌ، وأنا إسلاميٌ عزيزٌ، وهو مصريٌ معتزٌ.

كلٌ من: (مفتخرًا، وعزيزًا، ومعتزًا) أحوالٌ منصوبةٌ، والفاعلُ فيها الأسماءُ المنسوبةُ: (قرشي، وإسلامي، ومصري).

- مثل: الفعلِ الجامد: نحو: نعم، وبس، وحبلاً، ولا حبلاً، وفعلِي التعجب، ولا يعملُ في الحالِ من الأفعالِ الجامدةِ (ليس وعسى)، وذلكَ نحو: ما أسرعَ محمدًا لاعبًا - حبلاً محمودًا شارحًا - نعم التحدثُ محمودًا صادقًا - بس المبلغُ سميرًا كافيًا.

(لاعبًا) حالٌ من المفعولِ بهِ (محمدًا)، والفاعلُ فيها فعلُ التعجبِ الجامدُ (أسرعَ)، و (شارحًا) حالٌ من المخصوصِ بالمدحِ (محمود)، والفاعلُ فيها فعلُ المدحِ (حب)، و(صادقًا) حالٌ من (محمود)، والفاعلُ فيها فعلُ المدحِ (نعم)، و(كافيًا) حالٌ من (سميرًا)، والفاعلُ فيها فعلُ الذمِّ (بس).

- الصفةُ المشتقةُ الشبيهةُ بالفعلِ الجامدِ: وهي اسمُ التفضيلِ، حيثُ ينصرفُ عن الصفةِ المشتقةِ المنصرفَةِ في عدمِ قبوله العلامةَ الدالةَ على العددِ أو الترتيبِ مطلقًا، نحو: هو أطولُّهم قامَةً منتصبًا.

(منتصبًا) حالٌ من الضميرِ المستترِ في (أطول)، والفاعلُ فيها اسمُ التفضيلِ (أطول).

- ويلحقُ بالصفاتِ المشتقةِ غيرِ المنصرفَةِ (مثل وشبه):

فتقول: إنه مثلُ أخيه محترمًا، وأنتُ شبيهٌ عليٍّ ماهرًا، وفلانٌ قائمٌ مثلهُ قاعدًا، وفلانٌ قائمٌ مثلكُ قاعدًا. (محترمًا) حالٌ من الضميرِ الغائبِ، والفاعلُ

فيها (مثل)، حيث إنها بمعنى (مثل) أو (يمثل)، وكذلك العاملُ في الحالِ (ماهرا) شبه، والعاملُ في الحالين (فانما وقاعدا) مثل ما سبق.

- والمصدر: سواء أكانت صريحة، نحو: تنظيمي الكتب مرتبة. حيث (مرتبة) حال من (الكتب)، والعاملُ فيها المصدرُ الصريحُ (تنظيم). أم مقدره بالخرف المصدرى والفعل، نحو: أعجبتني نظرتك إليه مقدرًا. أي: أن تنظرًا (مقدرًا) حال من كافِ المخاطبِ في المضافِ إلى (نظرة)، والعاملُ فيها المصدر (نظرة).

- اسم الفعل: نحو: تَرَالِ سرعًا، صَة ملتزمًا، إليك الكتابَ جديدًا، عليك زيدًا وراكبا. كلُّ من: (سرعًا وملتزمًا وجديدًا وراكبا) حالٌ، والعاملُ فيها أسماء الأفعال: (ترال، وصَة، وإليك، وعليك).

- ما تضمن معنى الفعل دون حروفه، نحو: أسماء الإشارة، وحرف التشبيه (كأن)، وحرف الرجاء (لعل)، وحرف التمني (ليت)، وحروف الجر، والظروف، وحرف النداء، والاستفهام التعظيمي، والتعجب التعظيمي، والتنبه، والتشبيه بدون حروفه.

من ذلك: هذا هو الأولُ قاهمًا، كأنه الأسدُ إندامًا، لعله صديقي مصافيًا، ليته محمدٌ مقبلًا، الطفلُ فوق الكرسيِّ باكيًا، علي عند أخيه زائرًا، يا ربنا متعمدًا حقنًا أمالنا، يا جارة ما أنت جارةٌ، يا له كريمًا .

(قاهمًا) حال من (الأول)، والعاملُ فيها اسم الإشارة (هذا).

(إندامًا) حال من ضمير الغائب في (كأنه)، والعاملُ فيها حرف التشبيه (كأن).

(مصافيًا) حال من ضمير الغائب اسم (لعل)، والعاملُ فيها حرفُ الرجاء .

(مقبلاً) حال من اسم (ليت)، والعاملُ فيها حرفُ التمني .

(باكيًا) حال من (الطفل)، أو من الضمير في الخبرِ المخلوف، والعاملُ فيها شبه الجملةِ الظرفية (فوق الكرسي). وكذلك (زائرًا) حال عاملها الظرف (عند).

(متعمدًا) حال من المنادى (رب)، والعاملُ فيها حرفُ النداء (يا).

(جاراة) حال من الضمير، والعاملُ فيها الاستفهام التعظيمي (ما أنت؟).

(كريماً) حالٌ من ضميرِ الغائب، والعامِلُ فيها التَّعَجُّبُ التَّعْظِيمِيُّ (بأله).

ومنه قولُ النابغة:

كَأَنَّهُ خَارِجًا مِنْ جَنبِ صَفْحَتِهِ سَقُودٌ شَرِبَ نَسْوَهُ عِنْدَ مُقْبِلِهِ⁽¹⁾

وكذلك: ها أنا زيدٌ قائمًا عند من جاوزَ مسجىءَ حرفِ التشبيهِ بدونِ اسمِ

الإشارة⁽²⁾. إذ الصوابُ الرَّاجِعُ أن تقول: ها أنا ذا زيدٌ قائمًا .

محمد كعملى قاعما - محمد كعملى مُقْبِلًا .

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَهَذَا بَطْنٌ شَيْخًا ﴾ . [هود: 172].

محمد قائمًا كمنصوره قاعدًا. حيث (قاعما) حال، عاملها حرف التشبيه،

و(مقبلا) حال، العاملُ فيها التشبيهُ دون حروفه، حيث الظنير: (محمد شبه عليا مقبلا).

الحظ العاملُ في الحالِ (شيخًا)، وهو اسمُ الإشارةِ، والعامِلُ في الحالين قائمًا

وقاعدًا، وهو حرفُ التشبيه.

- معنى التشبيه والتعريف: فيما إذا قيل: «هو زيدٌ مُطلقًا» في حاجتك، وأنا

زيدٌ مُطلقًا في حاجتك». (مطلقًا) في الموضعين منصوبةٌ على الحالية من الخبرِ

(زيد)، والعامِلُ فيها معنى التشبيه والتعريف. كالإشارة في البيهاتِ فيما إذا قلت:

هذا زيدٌ مُطلقًا في حاجتك.

(1) السقود: الحبيدة التي يشوى بها الكباب. شرب: جمع شارب، مضاف: المشوى والمطبخ.

(2) حرف تشبيه مبنى، لا محل له من الأعراب، وضمير الغائب مبنى في محل نصب، اسم كان.

(أخرجه) حال منصوب، وعلامة نصبها الفتحة. (من جنب) ظرف ومجرور، وشبهه الجملة متعلقة

بالمخرج. (صفحة) مضاف إلى مجرور، وعلامة جرّه الكسرة، وضمير القاب مبنى في محل جر

بالإضافة. (سقود) خبر كان مرفوع، وعلامة رفعه الفتحة. (شرب) مضاف إليه مجرور، وعلامة جرّه

الكسرة. (سواء) فعل ماضى مبنى على الضم المقفول، ووزن الجماعة ضمير مبنى في محل رفع، وضمير

الغائب مبنى في محل نصب، مقفول به، والجملة الفعلية في محل رفع، صفة لسقود، والظنير: سفره

شرب منسى. (هذا) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (مطلقًا) مضاف إليه مجرور، وعلامة

جرّه الكسرة، وشبهه الجملة متعلقة بالنسب.

(2) الرضى على الكافية: 1- 2- 2.

مبنى صاحب الحال

يجب أن يكون مبنى صاحب الحال معرفة، ذلك لأن صاحب الحال محكوم عليه بما فيه معنى الحال، والمحكوم عليه يجب أن يكون معرفة حتى يفيد في المعنى العام، لأن الحكم على النكرة لا يفيد غالباً^(١).

ولقد ذكرنا أن الحال مشابه الخبر للمبتدأ الذي هو بمثابة صاحب الحال، والمبتدأ يكون معرفة لأنه معنى المعلومية لدى طرفي الحديث، وكما بينى عليه معنى الاستناد، إسناده الخبر إليه، فالاستناد إلى مجهول أو الإخبار عنه لا يفيد؛ لذا يجب أن يكون معرفة، أو ما فيه معنى المعرفة، كأن يكون نكرة مخصصة. وتخصص النكرة إما عن طريق إفرادها العموم والشمول، وإما عن طريق تخصيص معناها بتضييق إبهامها معنوياً.

مواضع مبنى الحال من النكرة

لا يكون صاحب الحال نكرة إلا بسوغ يجعلها قريبة من المعرفة، وهو في ذلك بمثابة المبتدأ نكرة حيث يحتاج إلى سوغ، إما أن يخصصه ويحدده فلا يجعله في مجمل البهيمات، وإما أن يجعله يفيد العموم والشمول بالمعنى أو بالنسب المطلق.

وسوغات مبنى صاحب الحال نكرة هي:

١- تقدم الحال على صاحبها لفظاً:

فالتقدم يفيد معنى التخصيص والاعتناء، وهو سوغ لتقريب النكرة من المعرفة، ومثاله قول كثير عزة:

لَيْتَ مَوْجِئَنَا ظَلُّهُ يَلُوحُ كَمَلُهُ غَيْلٌ^(٢)

قد (موجئاً) حال من (ظلل)، وهو نكرة، إلا أنه لما تقدمت الحال على صاحبها جاز أن يكون نكرة.

(١) ينظر: شرح التصريح ١- ٣٧٤.

(٢) (لَيْتَ) اللام حرف جر مبنى لا محل له من الإعراب، مبة: اسم مجرور بـ (ظلل)، وعلامة جره الفتحة تالية عن النكرة؛ لأنه ممنوع من الصرف، ونسبه الجملة في محل رفع، غير مقدم. (ظلل) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (يلوح) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر.

ومنه قولُ الشاعر:

وما لامٌ نفسٌ مثلُها لي لائِمٌ ولا سدٌّ ففريٌّ مثلٌ ما ملكت يدي⁽¹⁾

حيث نصبت (مثل) على الحالية من النكرة (الائِم)، ذلك لأن الحال تقدمت عليها.

ومنه ما ذكره سيبويه من قولِ الشاعر:

وبالجسمِ مني يئسًا لو علمتِه شحوبٌ وإنْ تشهدني العينُ تشهد⁽²⁾

(يئسًا) حال من النكرة (شحوب)، والمضارع تقدم الحال على صاحبها.

ومنه أن تقول: فيها قائمٌ ورجلٌ.

(1) تقدير: (عز)، والجملة الفعلية في محل رفع، نعمت لظن. (كذ) حرف تشبيه مبني، لا محل له من الإعراب، وضمر القائب مبني في محل نصب، اسم (كذ). (حقل) خبر كان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الاسمية التسوية (كذ) حقل في محل نصب، حال من الضمير المستتر في (يولوج).

(2) الساعد 2-19 / شرح ابن عثيم 2-267.

(نفس) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، منع من ظهورها مناسبة النكرة للضمير المتكلم، والياء ضمير مبني في محل جر بالإضافة. (إلى) جار ومجرور متبنيان، وشبه الجملة في محل نصب، حال من لائِم، تقدمت الضمة على الموصوف النكرة فأصبحت حلالاً (لأنها) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (ففري) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، وضمر المتكلم في محل جر بالإضافة. (حقل) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (لما) اسم موصول مبني في محل جر بالإضافة. (ملكنت) فعل ماضٍ مبني على القسح، والياء للثابت حرف مبني لا محل له من الإعراب. (يدي) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وضمر المتكلم في محل جر بالإضافة، والجملة الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب.

(3) الكتاب 2-177 / شرح ابن الناطم 319 / الساعد 2-19 / ابن عثيم 2-274.

(بالجسم) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل رفع، خبر مقدم. (لو) حرف شرط غير جازم مبني، لا محل له من الإعراب. (علمتِه) فعل الشرط ماضٍ مبني على السكون، وياء المضارعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، وضمر القائب مبني في محل نصب، مفعول به. وجملة جواب الشرط مطبوعة، والتقدير: لو علمتِه لائسًا. ويجوز أن تجعل (لو) حرفاً للمضي لا محل له من الإعراب، والجملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب، وهنالك لا يحتاج (لو) إلى جواب. (العين) استثنائية لا محل لها من الإعراب. (إن) حرف شرط جازم، مبني لا محل له من الإعراب. (تشهدني) فعل الشرط مطبوع معزوم، وعلامة جزومه حذف الترتيب، وياء المضارعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل. (العين) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (تشهد) فعل جواب الشرط مطبوع معزوم وعلامة جزومه السكون، وحرك بالكسر من أجل الروي، والفعل ضمير مستتر تقديره: (عز).

ومن النحلة من يرى وجوب تقدم الحال - حيثئذ - لأنها لو تأخرت لانتبت بالصفة^(١).

ومنه قول ذى الرمة:

وَتَحَّتْ الْعَرَالِي فِي الْقَسَا مُسْتَظَلَّةٌ ظِيَاءُ أَعَارَتْهَا الْعَيُونَ الْجَاكِرَ^(٢)

أراد: (ظيَاء مستظلة)، قلما تقدمت الصفة (مستظلة) على الموصوف النكرة (ظيَاء) نُصبت على الحالية.

ب - أن يتخصص صاحب الحال النكرة، إما:

١- إما بوصف:

كما ورد في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ﴾ (البقرة: ٨٩). ينصب (مصدق) في قراءة ابن أبي عمير، وكما هو في مصحف أبي^(٣)، وهو حال من (كتاب)، وجاز مجيء الحال من صاحبها النكرة حيث تخصصت بالصفة شبه الجملة (من عند الله)، و (مصدق) بالرفع صفة ثانية لكتاب.

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١-٣٣٩/ الإيضاح في شرح المفصل ١-٢٤٢/ شرح الكفاية لابن الحاجب ١-١٠٠.

(٢) الكتاب ١-١٢٢/ شرح المفصل ٢-٦٤.

(٣) تحت: ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (العرالي) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة، وشبه الجملة في محل رفع، خبر مقدم. (في القسا) جار ومجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة، وشبه الجملة تؤكد تشبه الجملة السابقة، أو في محل نصب، حال من (العرالي). (مستظلة) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، وهي حال من ظيَاء. (ظيَاء) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (أعارتها) فعل ماضٍ مبني على الفتح، والثاء للثابت بحرف مبني، لا محل له من الإعراب، والمعبر الثانية مبني في محل نصب، مفعول به أول. (العيون) مفعول به ثانی منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الجاكِر) تاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة الفعلية (أعارتها العيون الجاكِر) في محل رفع، نعت للظيَاء.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للشمس ١-٢٤٦/ إبله ما من به الرحمن ١-٥٠٠/ القامع لأحكام القرآن ٢-٢٦٦/ تفسير الفخر الرازي: ٢-١٦٣/ الكشف ١-٦٤/ التحرير الوجيز ١-٣٨٩/ البيهقاري ١-٢٤٠/ المنصور ١-٢٩٧.

ومنه قولُ الشاعر:

تَجَنَّبْتُ يَا رَبُّ نَوْحًا وَاسْتَجَبْتُ لَهُ فِي فَلَكَ مَسَاجِرُ فِي الْبَيْمِ مَشْحُونًا
حيث نصب (مشحونًا) على الحالية من النكرة (فللك)، وهي مختصة بالصفة
(ماجر)، فلما وصفت قُرِبْتَ من المعرفة.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنَ الرَّحْمَنِ مُحَدِّثٍ إِلَّا يَخْلَعُوا عَنْهُ
مَعْرَضِينَ﴾ [الشعراء: ٥].

٢ - وإما بإضافة إلى نكرة:

كما هو في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْ فِيهَا رِوَاسِيًا مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكْ فِيهَا وَقَدَّرْ فِيهَا
أَفْوَاقَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠].

العامةُ على نصب (سواء)، إما على الحالية من ضمير الغاية في (لها)، أو
في (أفواقها)، وهو عائد على الأرض في الآية السابقة.

وإما على الحالية من (أربعة)، وهي نكرةٌ تخصصت بالإضافة إلى (أيام)،
فالأيامُ الأربعةُ مستويةٌ للسائلين، لا زيدٌ ولا نقص، ويقوى الرأي الأخيرُ قراءةُ
سواءٍ بالجر، فتكون صفةً لأربعةِ أيامٍ^(١).

٣ - وإما بإعمال صاحب الحال النكرة فيما بعده:

قد يكون تخصيصُ النكرة ناشئاً من ذكرٍ معمولٍ لها بعدها؛ لأنَّ المعمولَ يحددُ
الجهةَ المعنيةَ للعاملِ الاسمِ النكرة، فيخصصه ويقويه من المعرفة، كأنَّ نقول:
عجبتُ من طالبِ الامتحانِ متكاسلاً، ينصب (متكاسلاً) على الحالية من (طالب)
وهي نكرةٌ، لكنها تخصصت بذكرِ معمولِها (الامتحان)، حيث حددَ جهتها
المعنى.

(١) ينظر: الكشاف ٢/٢٢٦-٢٢٢٧ البيان في غريب إعراب القرآن، ٢/٢٢٧-٢٢٧٧ المذخر للضامن ٦-٧٧.

وفي (سواء) قراءة بالرفع على أنها غير مُعَدَّةٍ، والتقدير: هي سواءٌ للسائلين.
وتوجه قراءة النصب كذلك على أن (سواء) مصدر لفعل معذوف، والتقدير: نسوي استواءً.

ومثل ذلك: أعجبت بمقبل على الخير مخلصاً، وله عشرون جنتها كاملة.

1- وإما باسم التفضيل المقرون بحرف الجر (من):

قد يكون تخصص النكرة باستخدام اسم التفضيل المقرون بحرف الجر (من)، حيث إن التفضيل يحتاج إلى مفضل، ومفضل عليه، فإذا كان أحدهما نكرة، والأخر معرفة، فإن النكرة لتخصص بمقارنتها بالمعرفة بواسطة معنى التفضيل، فإذا قلت: أعجبتُ بخير من عليٍّ مجيباً، فإن النكرة (خَيْر) قد تخصصت بتفضيلها على المعرفة في حال كون صاحب النكرة مجيباً، فجار مجيء الحال من النكرة - حيثئذ - لأنها تخصصت.

2- وإما بعطف المعرفة على النكرة، وهما صاحبا الحال:

يتخصص صاحب الحال النكرة إذا عطف عليه صاحب الحال نفسه للمعرفة؛ لأن المعطوف والمعطوف عليه يشتركان في جهات معنوية واحدة، فإذا قصر أحدهما في جهة التنكير، فإن الأخر يشوبه إذا كان معرفة، فإذا قلت: جاء أصدقائنا وأحمدنا وراكبين، فإن صاحب الحال (أصدقائنا)، وهو نكرة، يتخصص بعطف صاحب الحال - نفسها - المعرفة (أحمد) عليه، فهما - أي: النكرة والمعرفة - يشتركان في أنهما - معاً - صاحب الحال (راكبين)، فجار أن تأتي الحال من النكرة - حيثئذ -

ومن الأمثلة: هذا رجلٌ وعبدُ الله متطّلين، وهؤلاء ناسٌ وعبدُ الله متطّلين.

ج - أن يسبق صاحب الحال النكرة بنفي أو نهى:

إذا سبق صاحب الحال النكرة بنفي أو نهى فإنه يتخصص، ويصبح قريباً من المعرفة، ذلك لأن النفي أو النهى مع النكرة يفيد معنى الشمول والمعوم، وهو معنى يدل على الاستفراق، والاستفراق بمثابة التحديد.

نفي قوله تعالى: ﴿وَمَا أَعْلَمُكَ مِنْ فَرِيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ (الحجر: 14)، فإن الجملة (ولها كتاب معلوم) في محل نصب على الحالية من (فريّة)، وصاحب الحال نكرة تخصصت بسبقها بالنفي بواسطة الحرف (مَا)، فأعطى معها معنى الاستفراق، ولذلك فقد سبقت النكرة بـ(من) الاستفراقية.

ويمثل لوقوع صاحبِ الحالِ نكرةً بعدِ النفيِ بقولِ الراجزِ:

ما حُمُّ من موتٍ جِمْناً والهِبَاً ولا تَرَى من أحدٍ باقياً^(١١)

حيث نصب (واقياً) على الحالية من (جِمْناً) وهو نكرةٌ، لكنها سبقت بالنفيِ (ما)، فقربت من المعرفة، حيث شمل معناها الاستغراقَ والشمولَ.

وإذا احتسبنا (ترى) بصريّةً فإن (باقياً) تكونُ حالاً من النكرةِ (أحد)، وقد شملت الاستغراقَ والشمولَ، حيث سبقت بأداةِ النفيِ (لا)، كما أنها سبقت بحرفِ الجرِ الاستغراقِ (من).

ومن مجيءِ الحالِ من صاحبِها النكرةِ قوله تعالى: ﴿وَمَا أَفْلَحْنَا مِنْ قُرْبَةٍ إِلَّا نَهَا مَبْلُورُونَ﴾ [الشعراء: 208]، حيث إن الجملةَ الاسميةَ (لها مشذرون) في محل نصب على الحالية من النكرةِ (قربة)، وقد سوغ مجيءَ صاحبِ الحالِ نكرةً في هذا الموضعِ سبقه بحرفِ النفيِ (ما).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا نَسْفُطُ مِنْ وَرْدَةٍ إِلَّا نَعْلَمُهَا﴾ [الأنعام: 59]، حيث الجملةُ الفعليةُ (نعلمها) في محلِّ نصب على الحالية من النكرةِ (وردة)، ونلاحظ سبقَ صاحبِ الحالِ بحرفِ النفيِ (ما) وحرفِ الاستغراقِ الزائدِ (من).

ومثالُ النكرةِ التي سبقت بنهيٍّ، فتخصصت، فقربت من المعرفةِ، فصَحَّتْ صاحباً للحالِ قولُ فطرى بنِ الفجاءةِ، وينسب للظرماعِ:

لا يركننُ أحدٌ إلى الإحجامِ يومَ الوقيى مشحوناً لحمام^(١٢)

(١١) (جِمْناً) فعل ماضٍ مبنى على الفتح مبنى للمجهول. (من موت) شبه جملة متعلّقة بـ (واقياً)، (جِمْناً) نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمةُ المقدّرة، منع من ظهورها التصدير. (لا) حرف نفي مبنى، لا محل له من الإعراب. (ترى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدّرة، وقاطع مستمر للفتوى: أنت. قد تحسب ترى بصريّةً فتحتاج إلى مفعول واحد، ولقد تحسب علميةً فتحتاج إلى مفعولين. (من) حرف جرّ زائد مبنى، لا محل له من الإعراب. (أحد) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الضمة المقدّرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزائد، (باقياً) منصوب على الحالية من أحد حيث ترى بصريّة، أو منصوب على أنه مفعول به لأن ترى العلمية.

(١٢) ينظر: شرح ابن حنبل ١/٦٦٢-٥ / المساعد ١/١٨٠-٥ / شرح ابن القاسم ٢/٣٢٠ شرح التصريح ٢/٣٧٧-٦ / معجم التواتر العربية ١-٣٧٦.

حيث (متخوفاً) حالٌ من (أحد)، وهو تكرةٌ تخصصت بالهي السابق عليها (لا)، فأصبح معناها فيه الاستفراقُ والشمولُ مما يلزمها إلى المعرفة.

ومنه كذلك: «لا يبلغ امرؤٌ على امرئٍ مستهلاً»، حيث (مستهلاً) حالٌ من الفاعلِ التكرة (امرؤ)، وهو مبيوقٌ بدلاً السانحة، فأصبح معناه فيه استفراقٌ وشمولٌ، فيكون قريباً من المعرفة.

د - أن سبقَ صاحبُ الحالِ التكرةُ باستفهامٍ:

إذا سبقت التكرةُ باستفهامٍ جاز أن تكونَ صاحبةً للحال، ذلك لأن التكرة - حيثُ - تلبس معنى الاستفراقِ أو الشمولِ، ولذلك فإنها غالباً تسبقُ في هذا الموضعِ (من) الاستفراقية، فنقول: هل يوجدُ أحدٌ فاهماً؟ وهل يوجدُ من أحدٍ فاهماً؟⁽¹⁾. وكلمة (أحد) في الموضعين تعني: (أي أحد)، وهذا يؤدي معنى الاستفراقِ والشمولِ، ذلك لأن السؤالَ ليس مخصصاً بيمين، ولا بواحد مبهم، وإنما يشملُ كلَّ الأفرادِ الموجودين، والسؤالُ من حالٍ كونِ أيِّ منهم فاهماً، و (فاهماً) في كلا الموضعين حالٌ منصوب.

ويثبتون لذلك بقول الطائي:

يا صاح هل حُسمَ عيشٌ باقياً فترى لشكك العذرَ في إبعادها الأمل⁽²⁾

(1) (لا) حرف نهي مبني، لا محل له من الإعراب. (يؤكد) فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المباشرة، في محل جزم، ونون التوكيد حرف مبني لا محل له من الإعراب. (أحد) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (إلى الإجماع) شبه الجملة متعلقة بيركن. (يوم) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة متعلق بيركن. (الغنى) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة. (الحما) شبه جملة متعلقة بالخوف.

(2) من الأمللة التي تسبق فيها التكرةُ باستفهامٍ وينسحب سبق التكرة بحرف الاستفراق (من) أن تقول: هل من إله غير الله؟ هل من خالق غير الله؟...

(3) (يا) حرف نداء مبني، لا محل له من الإعراب. (صاح) متاهي مبني على الضم المقدّر، تستفهم: يا صاحب. (هل) حرف استفهام مبني، لا محل له من الإعراب. (حسم) فعل ماضٍ مبني على الفتح مبني للمجهول. (عيش) نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (باقياً) حال منصوبة من عيش، وعلامة نصبها الفتحة. (فترى) فاعل حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب، ترى: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وفاعله مستتر تقديره: أنت، والجملة الفعلية في محل رفع، غير ليها =

حيث (ياقينا) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، وصاحبُ الحالِ التكرةُ (عيش) وهو نائبُ فاعلٍ، وهو تكرةٌ سُبِقَتْ بحرفِ الاستفهامِ (هل)، فقربُ الاستفهامِ التكرةُ من المعرفة، لأنه جعلها تعني الاستغراقَ والشمولَ.

هـ - أن تكونَ جملةُ الحالِ مصدريةً بالواو:

يذكر بعضُ النحاة أن جملةَ الحالِ إذا كانت مصدريةً بواوِ الابتداءِ أو واوِ الحالِ فإنَّ صاحبها يجوزُ أن يكونَ تكرةً، ويسبِقُ النحلةَ الحاجةُ إلى ذلك في الإيجاب لا النفي، ذلك لأن النفي مسوغٌ لمجيءِ الحالِ من التكرة، لكنه لا مانعٌ من وجودِ مسوغين في الجملةِ الواحدةِ.

يمثل لذلك بقوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ (البقرة: 259).

[البقرة: 259]. حيث الجملةُ الاسمية (هي خاوية) المكونةُ من المبتدأ (هي)، والخبر (خاوية)، جملةٌ في محل نصبٍ على الحالية، وصاحبُ الحالِ (قرية)، وهو تكرةٌ، ذلك لأن جملةَ الحالِ مصدريةٌ بواوِ الحالِ أو الابتداءِ.

« مصحوف، والتقدير: سالت لوي. وهي جواب الاستفهام: هل حم عيش. (الفسحة) جار ومجرور ومضاف إليه مبنى. وشبه الجملة متعلقة بالقرية. (العلم) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (هي) إضافة جار ومجرور ومضاف إليه مبنى، وشبه الجملة متعلقة بالعلم. (الأملاء) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة والالف للإطلاق.

(1) في قوله تعالى: ﴿وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ عدةٌ توجهُ إعرابية:

أحدها: ما ذكر في أعلى الصفحة.

الثاني: أنها في موضع جر، نصت لقرية، والواو لإلصاق الصلة بالوصف، أو شبهها بالجملة الحالية، وأعلى عروشها متعلقة بظاوية.

الثالث: أعلى عروشها بدل من (أعلى قرية) في محل نصب، وتكون جملة (وهي خاوية) اعتراضية، أو حالية. والتقدير: على قرية على عروشها.

والرابع: أعلى عروشها صفة القرية، والتقدير: على قرية ساقطة على عروشها.

خامسها: أن تكون جملة (وهي خاوية) حالا من العروش، أو حالا من المضاف إليه: في عروشها، والأخير ضعيف مع جواز. ينظر: الإملاء 1-109، النحو للضنون 1-222.

سادسها: أن تكون حالا من فاعل (مر).

ومنه قوله تعالى: ﴿كَيْفَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾. (البقرة: ٢١٦)^(١٦).

حيث كلٌّ من جمعتي (هو خير لكم، هو شر لكم) في محل نصب على الحالية من التكره (شيئا) في الموضعين، ذلك لأن كلا منهما صدر بواو الابتداء أو واو الحال. ومثل ذلك أن نقول: خرجت عجوزٌ من دارها وهي تهزل، فالجملة الاسمية (وهي تهزل) حالٌ من التكره (عجوز)، وقد جاز ذلك حيث صدرت جملة الحال بالسوا، أما شبه الجملة (من دارها) فهي متعلقة بالخروج.

وقول الشاعر - وينسب إلى قيس بن ذريح:

مضى زمنٌ والناسُ يستشفعون بي فهل لي إلى ليلتي الغداة شفيع^(١٧)

(١٦) يرى ابن جنى والزمخشري أن كلا من جمعتي: (وهو خير لكم)، (وهو شر لكم) في محل نصب على الصلة من (شيئا)، وأكدت الواو في صدر الجملة لأن صورتها صورة الحال، فكما تدخل الواو عليها وهي حالية، تدخل عليها وهي صفة، والواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، لكن الصلة بدون ذلك. انظر: الكشاف ١: ٥١١-٥١٢، إملأ، ما منَّ به الرحمن ١- ١٩٢، الشعر للصون ١- ٥٧٦، ٥٧٧.

(١٧) قال: نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة. (عليكم) شبه جملة متعلقة بالكتابة.

(وهو كره لكم) الواو ابتدائية أو حالية حرف مبني، لا محل له من الإعراب، ضمير الغائب مبني في محل رفع، مبتدأ، (كروا) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة الاسمية في محل نصب، حال من القتال، (لكم) جار ومجرور مبتدأ، وشبه الجملة في محل رفع، نعت لكره.

(١٨) انظر: المساعد ٢- ١٩، مضي الشيب ٢- ٥٧٦.

(مضى) فعل مبني على الفتح المقدر. (ومن) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (والناس) الواو للإثناء أو للحال، حرف مبني، لا محل له من الإعراب، الناس مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (يستشفعون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية في محل رفع، خبر المبتدأ (الناس)، والجملة الاسمية (الناس يستشفعون) في محل نصب حال. (لي) جار ومجرور مبتدأ، وشبه الجملة متعلقة بالفعل (يستشفع). (الغداة) تعلقية لا محل لها من الإعراب. (هل) حرف استفهام مبني لا محل له من الإعراب. (لي) جار ومجرور مبتدأ، وشبه الجملة في محل رفع، خبر مقدم، أو في محل نصب، حال. (إلى ليلتي) جار ومجرور وعلامة جره الفتحة المقدر، حيث منه من الضمير، وشبه الجملة في محل رفع، خبر مقدم، أو في محل نصب حال. (الله) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصب الفتحة، متعلق بشفيع. (تشفيع) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

الجملة الاسمية المصدرية بالواو (والناس يستشفعون) في محل نصب على الحالية من (ومن)، وهو نكرة، وجماز أن تكون النكرة صاحبة الحال في هذا الموضع لتصدر جملة الحال بالواو.

و - قد تأتي الحال من صاحبها النكرة بلا مسوغ:

من الأمثلة التي ذكرها النحاة لجملة الحال من النكرة بلا مسوغ من المسوغات السابقة قولهم: عليه مائة يفساً^(١)، حيث (يفسأ) حال من (مائة) وهي نكرة، وليس فيها مسوغ مما سبق.

لكننا نجد أن من النحاة من يجعل المسوغ مثلاً للمسوغ بالابتداء بالنكرة في هذا الموضع، حيث المبدأ: النكرة (مائة)، وخبره شبه الجملة المتقدمة (عليه)، وجماز الابتداء بالنكرة، لأنه تقدم عليها الخبر شبه الجملة فتخصصت.

كما أننا نجد أن من النحاة من يجعل (يفسأ) في هذا الموضع تمييزاً للنكرة (مائة)^(٢)، ولكن الجمهور يرد عليهم بأن تمييز (مائة) لا يكون إلا مفرداً مجروراً، و (يفسأ) جمع منصوب.

وفي الأثر: عن عائشة زوج النبي - ﷺ - أنها قالت: «صلى رسول الله - ﷺ - وهو شاك، صلى جالساً، صلى وراء قوم قياماً، فأشار إليهم أن اجلسوا...»^(٣)، حيث (قياماً) انتصبت على الحالية من النكرة (قوم) بلا وجود مسوغ مما ذكر سابقاً، وإن كان الأثر مرورياً بالمعنى فهو واقع لغوي.

ملحوظة:

صاحب الحال يرتبط بحدوث في الجملة الأساس، ثم تأتي الحال التي تضمنته لتربطه بحدوث آخر غير الحدث الأول، وتكون علاقته بكل حدث من الحدثين علاقة متصلة عن الآخر، فإذا عرفنا أن العلاقة بين أجزاء الجملة، مهما كانت

(١) ينظر: الكتاب ٢ - ١٩٢ / شرح التصريح: ١ - ٣٧٤.

(٢) ينظر: الكتاب ٢ - ١٥٩.

(٣) المطا ١ - ١٢٥ باب (صلاة الإمام وهو جالس).

هذه الأجزاء أساسًا في الركبتين أم فضلات، إنما هي علاقة معنوية، فإن الحال قد تلير معنى صاحبها بالنسبة للأحداث التي يرتبط بها في الجملة، وقد لا تلير. فإذا قلت: جئتكَ ركبًا، فإن ركبًا حالٌ من الفاعل ضمير المتكلم في (جئت)، وتلاحظ أن صاحب الحالِ فاعلٌ في الأساس، وفاعلٌ في الحالِ.

وإذا قلت: شاهدت الشجرة مثنية، فإن صاحب الحالِ في الأساس وفي الحالِ مفعولٌ به.

أما إذا قلت: جئتكَ مجيرًا مضطرًا، فإن صاحبَ الحالِ فاعلٌ في الأساس، ومفعولٌ به في الحال؛ حيث إنه نائبُ فاعلِ.

وتقولك: أكلت التفاحة ناضجة، يجعل صاحب الحالِ مفعولاً به في الأساس، وفاعلًا في اللفظي الحال، وإن كان مفعولاً به في المعنى في الحال. لكن ذلك يتضح في اللفظ والمعنى في القول: عالتُ الطقلَ عابثًا.

وفي يسر يمكن لك أن تترك هذه الفكرة.

الصور التي تأتي عليها الحال

تورد الحالُ في الجملة العربية على عدة صور، حيث تكون اسمًا، وجملةً، وشبه جملة.

أولاً، الحال اسمًا،

تأتي الحالُ في صورة الاسمِ قسمًا من أقسام الكلمة على عدة بيان، نجمع بين الاشتقاق والجمود.

1- الحالُ اسمًا مشتقًا:

المبنى الأمثل - صيفيا - للحال أن تأتي في صورة الصفة المشتقة، ذلك لأنها صفةٌ لصاحبها أثناء أحداث حدث ما، وهذا المفهوم يكون من خلال الصفات المشتقة؛ لأنها تدل على صفةٍ وصاحبها، فتكون الحالُ قد دلت على صاحبها ووصفه، ولذلك فإنه يُفترض وجود ضمير كامن في الصفة المشتقة يعود على ما تعود عليه، ويتطابق معه في العدد والتنوع.

فإذا قلت: هي الدار التي خرجنا منها هارين، ثم عدنا إليها آمين، فإن
الحالين: (هارين، وآمين) يصفان الفة الاثنين في كل من: (خرجنا، وعدنا) أثناء
إحداث الحدثين: (الخروج والعودة)، وتلاحظ المطابقة بين الحال والقب الاثنين في
التذكير والتثنية.

ويمكن لك أن تلاحظ الحال الصفة المشتقة في كل من:

تبادلنا الرسائل متفاهمين، (متفاهمين) حال منصوبة، وعلامة نصبها الياء لأنها
جمع مذكر سالم، وصاحبها ضمير المتكلمين الفاعل (نا).

استلمنا الكتاب جديدًا، (جديدًا) حال من (الكتاب).

﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَلِّفَ عَلَيْكُمْ وَخَلِقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]. (ضعيفًا) حال
من نائب الفاعل (الإنسان).

﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِأَعْيُنٍ﴾ [الدخان: ٣٨]. (لأعين) حال
من ضمير المتكلمين الفاعل (نا).

ب - الحال اسمًا جامدًا:

يجيء الحال صفة مشتقة ليس لازماً، وإنما هو غالب فيها، ذلك لأن الحال قد
تأتي اسمًا جامدًا، وحينئذ فإن التحلة يحصرها الموضع التي تأتي فيها على هذا
الجمود؛ لأنه مخالف لما تجيء عليه على الأصل، وهو الاشتقاق.

والجمود في مبنى الحال قد يكون بسبب المصدرية أو غيرها.

١- الحال مصدرًا:

يعترض جمهور التحلة على أن تأتي الحال مصدرًا؛ لأنها يجب أن تتحد مع
صاحبها في المعنى، وهم يحصرها المصائر التي وردت أحوالاً، سواء أكانت:

- نكرة، نحو: قتلته صبرًا، ولقيته فجأةً ومفاجأةً، وكفاحًا،
ومكافحةً، ولقيته عيانًا، وكلمته مشافهةً، وأتته ركضًا، وعدواً، ومشياً، وأخذت
ذلك عنه سمعًا أو سماعًا.

- أم كانت معرفة، نحو: أرسلها العراق، مررت بهم الجماعة الغيرة، وطلبت جهنم، أنت بالله وحده. وهم يؤرثون هذه المصادر:

إما بالوصف المشتق، فيكون التقدير: قتلته صابراً، وأثبته راقصاً، وعادياً، وماشياً... الخ.

وإما على حليب مضاف، فيكون التقدير: قتلته فأ صبراً، وأثبته فأ رقصاً، وفأ عدواً، وفأ ماشياً... الخ.

وإما على احتسابها مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف، وهو الحال، فيكون التقدير: قتلته أصبر صبراً، وأثبته أرقص رقصاً، وأعدت عدواً، وأمشى مشياً... الخ.

وأكثر النحاة يذهبون إلى أن هذه المصادر موضوعة بمعنى الحال، فيكون معنى: جاء ريداً مشياً، أي: ماشياً.

وهم يختلفون فيما بينهم بين كونها سماعية أو قياسية، ويذهب البردة إلى أنها قياسية بشرط دلالة الفعل على الحال. أما جمهور النحاة وعلى رأسهم سيويه فيأثم يذهبون إلى كونها سماعية.

ولم يقر جمهور النحاة القياس على ما سبق من معنى المصدر حالاً إلا في ثلاثة مواضع، وهي:

أولها: المصدر الواقع بعد خبر معرف بالالف واللام الدالة على الكمال، نحو: أنت الرجل علماً، هو العاقل أدباً وتبلاً. المصدر (علماً) وقع بعد الخبر (الرجل)، وهو معرف بالالف واللام، ودال على الكمال، أي: معنى الرجولة الكاملة، وتلمس ذلك في المصدر (أدباً) المذكور بعد الخبر المعرف بالالف واللام الدالة على كمال الصفة (العاقل). ويكون التقدير: أنت الرجل في حال علم، وهو العاقل في حال أدب وتبلي.

ثانيها: المصدر الواقع بعد خبر يشبه به مبتدأ، نحو: أنت عترة شجاعة، حافظ زهير شعراً، إنه حاتم كرمًا. فأنت تلمحظ أن ضمير المخاطب (أنت) مشبه

بعترةً في معنى الشجاعة، فوقع المصدرُ منصوبٌ بعد خبرٍ مشبهٍ به المبتدأ، فيكون المصدرُ حالاً، ويكون التقدير: أنت تشبهُ عترةً في حالِ كونك شجاعاً، أي: في حالِ الشجاعة.

يتضح ذلك في تشبيهِ حافظٍ بزهيرِ حالِ كونهِ شاعراً، أي: في حالِ شعرٍ، وهو مشبه بحاتم في حالِ الكرم.

نالتها: ما وقع بعد (أما) نكرةً فاصلاً بينها وبين فاءِ الجزاءِ والجوابِ الملازمة لها. نحو: أما علماً فعالم، وأما العلمُ فعالمٌ. يقال فيما إذا وُصفَ إنسانٌ بالعلم، فيقال هذا لإرادةِ أنه: مهما يُذكرُ إنسانٌ في حالِ علمِ قائلِ ذُكرَ عالمٌ. وكأنه يُنكر ما وُصف به من غيرِ العلم.

وللعرب في المصدرِ الواقع بعد (أما) التفصيلية في هذا التركيبِ استعمالات:

- إذا كان معرفةً فإن بنى قيم يوجبون الرفعَ، والحجازيون يميزون فيه النصبَ والرفعَ.

أما إذا كان نكرةً فإن التميميين يميزون فيه النصبَ والرفعَ، ويوجب الحجازيون نصبه.

وللنحاة فيه أوجهٌ إعرابية:

إذا كان معرفةً منصوبةً فإنه يعربُ مفعولاً لأجله عند سبويه، ومن النحاة من ينصبه على أنه مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ، ويكون التقدير: مهما تذكّرِ العلمُ فعالمٌ. أما الأخصش فإنه يجعل نصبه على المصدرية بما بعد الفاء، ويكون التقدير: مهما يكن من شيء فهو عالم العلم. ويكون مصدرًا مؤكدةً^(١).

أما إذا كان نكرةً منصوبةً فإن سبويه يقرر نصبه على الحالية، ويكون الناصب: إما فعلٌ الشرط المحذوف، والتقدير: مهما يذكرُ إنسانٌ في حالِ علم... وإما أن يكونَ الناصبُ ما بعد الفاء، فتكون حالاً مؤكدةً.

(١) ينظر: شرح الألفية لابن السكيت ٣١٧.

أما الأختش فإنه ينصبه على المصدرية كما ذكر في المصدر المعرفة .

لكننا نذهب إلى أن الحال تكونُ مصدرًا مطلقًا في المعنى الذي تكونُ فيه مبنيةً لهيئة الحدث . ذلك أن المصدرَ حدثٌ ، والفعل يتضمَّنُ الحدثيةً إلى جانبِ ومثباتها ، وإن ما يبينُ هيئةَ الحدثِ يكونُ حدثًا مثلًا ، وهو المصدرُ ، نحو : قتلته على هذا القولِ جهارًا غيرَ مختلٍ ، وعلائيةً غيرَ سرِّ ، لقد مات عطشًا . . .

فإذا استحصرتنا الفكرة التي أقررتناها سابقًا - وهي أن الحالَ وصفٌ لصاحبها وإخبارٌ عنه - جاز لنا ذلك مع هذه الأحوالِ المبنية من المصدرِ ، وهي مبنية لهيئة الحدثِ ، كما إذا حركنا الحالَ السابقة إلى ما هو معهودٌ من الخبرِ أو الصفة قلنا : القتلُ جهارًا غيرَ مختلٍ ، وعلائيةً غيرَ سرِّ ، الموتُ عطشًا ، وتقول : القتلُ الجهارُ . . . الموتُ العطشُ .

نقرأ عند السهيلي : «وإذا قلت : جاء زيدٌ مشيًا ، عملَ فيه أيضًا لا من حيثُ كانَ صفةً لزيد ، فإنه لا ضميرٌ فيه يعودُ على زيد ، ولكن من حيثُ كان صفةً للمصدرِ الذي هو الخبرُ ، فيعملُ فيه (جاء) كما يعملُ في المصدرِ»^(١١) .

وإن كانت فكرة العملِ النحوي هي الدافعة إلى ما لحظه السهيلي من إعمالِ الفعلِ (جاء) في الحالِ المصدرِ (مشيًا) ، فإنه يربط بين المصدرِ المذكورِ في الفعلِ العاملِ وبين الحالِ المصدرِ و الوصفية ، بما يدلُّ على فكرة كونِ الحالِ صفةً لما وضعت له ، ويجب أن تتضمن ما هو مثله ، فإننا بينما هيئةَ المصدرِ الكامنِ في الفعلِ فإنه يكونُ عن طريقِ المصدرِ ؛ لهذا صححت المصادرَ أحوالاً على الإطلاقِ ، وعندما لا نحتاج إلى تقديرِ ضميرٍ في الحالِ ، أو تضمينها له ؛ لأنها تكونُ مساويةً في المبنى لصاحبها ، أي : حدثت لحدث .

وعندما أراد السهيلي أن يبينَ مفهومَ الحالِ قال : «ويعنى بالحالِ صفةُ الفاعلِ التي فيها ضميرُهُ ، أو صفةُ المفعولِ ، أو صفةُ المصدرِ الذي عملَ فيها ؛ لأن الصفةَ هي الوصوفُ من حيثُ كانَ فيها الضميرُ الذي هو الوصوفُ»^(١٢) . فجعل الحالَ من المصدرِ قسيما للحالِ من الفاعلِ والمفعولِ .

(١١) نتائج الفكر ٣٩٤ .

(١٢) نتائج الفكر ٣٩٤ ، ونظر : شرح العمولى ١-٦ : ٢٠١ .

كما أتته إلى أن الحال تكونُ مصدرًا إذا كانت نوعًا للفعل، أو ضميرًا من ضروبه. كما ذكر سابقًا بما هو مسموعٌ، أو يكون معناه المؤول من نوع الفعل.

جعل سيويه مجيء الحال من المصدرِ سماعية، لا يجوز القياسُ عليها، لكن المبرد أجاز القياسَ عليها في كلِّ ما كان الفعلُ دالًّا عليه، أي: إذا ما كانت الحال نوعًا للفعل، أو ضميرًا من ضروبه، فيجوز: أنا زيدٌ سرعةً، أي: سريعًا، وأنا بطيءٌ، أي: مبطئًا^(١٦).

٢ - الحال اسمًا جامدًا غير مصدر:

تأتي الحال في مبنى الاسمِ الجامدِ غير المصدر في مواضع^(١٧):

أولها: أن يتضمن معناها التشبيه:

وذلك بأن يكون المقصودُ بها في الجملة تشبيهَ صاحبها بها، وكأنه الشبهُ، وهي الشبه به. مثل: كسرٌ زيدٌ أسدًا. (أسدًا) حالٌّ من (زيد)، وتلمس تشبيهًا، حيث زيدٌ مشبه، و(أسدًا) مشبه به، والتقدير: كسرٌ زيدٌ كالأسد، وهم يؤولونه بشجاع، والتقدير: كسرٌ زيدٌ شجاعًا.

مثل ذلك: بَدَتْ الجاريةُ قمرًا، وتشتُّ غصنًا، تبدو رجلًا في تصرفاتك، ومنه قولُ الشاعر:

بَدَتْ قَمَرًا وَمَالَتْ حُوطًا بَانَ
وَفَاحَتْ هَبْرًا وَرَمَتْ غُرَالًا

ومنه لؤلؤه - عليه السلام: «أحيانًا يمثلُ لي الملكُ رجلاً».

فكلٌّ من: قمرًا، وغصنًا، ورجلاً، وقمرًا، وحوطًا، وهبْرًا، وغُرَالًا، ورجلاً حالٌّ، وهي أسماء جامدةٌ غيرُ مصدرية، وكلُّها تلمسُ فيها تشبيهَ صاحبها بها، وأصحابُ هذه الأحوالِ على التوالي: «الجاريةُ»، هي، أنت، هي، هي، هي، هي، الملكُ».

(١٦) ينظر: الكتاب: ١- ٣٧٠، القضب: ٢- ٣٣٤، ١٦٩، ١- ٣١٢، البصرة، والظاهرة: ١- ٢٩٩.

(١٧) ينظر في ذلك: التسهيل: ١٠٨، نتائج الفكر: ٢- ١، الإيضاح في شرح الفعيل: ١- ٣٣٨، شرح الصريح:

في قوله تعالى: ﴿فَالْيَا بَشْرَىٰ هَذَا عَلَامٌ وَأَسْرُوهُ بِضَاعَةً﴾ [يوسف: ١٩]، من أوجه نصب (بضاعة) الحالية، والبضاعة: القطعة من المال تُعد للتجارة من بَضَعَتْ^(١)، فهو اسم جامد غير مصدر، وفي قول أبي حيان: وَاتَّصِبَ (بضاعة) على الحال، أي: مُتَجَرِّبًا لهم ومكسبًا^(٢)، ما يوحى بأنه حال تَوَلَّى بالمشقة، وأرى أن فيها تشبيهاً، حيث جعل يوسف كقطعة من المال تُعد للبضاعة، أو: كالبضاعة، وفي نصب بضاعة وجه آخر وهو على المفعولية الثانية، على أن يتضمن الفعلُ (أسروه) معنى: صَبَّرُوهُ.

كما أنه يمكن أن يُعملَ من هذا القسم المثلُ للآثور: وقع المصطرغان عدلياً صَبَّرَ، فعلى مثل (عدلي)، وهو اسم جامد غير مصدر، ويكون منصوباً على الحالية بتقدير مضاب محذوف، أي: مصطحبين اصطحاباً عدلي حمار حين سقوطهما^(٣).

وكذلك قولُ الشاعر:

فما بالنا أمس أسدَ العشرين وما بالنا اليومَ شاةَ النجف^(٤)

حيث (أسد وشاة) منصوبان على الحالية من ضمير المتكلمين في (بالنا) في الموضوعين، والتقدير: فما بالنا أمس شجعاءً، وما بالنا اليومَ جبناءً، وتلخص في الحال معنى التشبيه، حيث التقدير: ما بالنا كأسد، وكشاة.

ثالثها: أن يدل معناها على تقسيم:

مثله: القسمُ عليهم المثلَ الثلاثة، أو: اخمسات (الثلاثة) حالاً من الماء، وهو جمع (ثلاث)، وهو اسم جامد غير مصدر، ويدل على التقسيم.

رابعها: أن تكون الحال موصوفةً بمشتق أو ما يشبه المشتق كالنصب:

يُثَلُّ لذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]، وقوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧]^(٥). (قرآناً) حالٌ من ضمير الغائب في

(١) البحر المحيط ٤ - ٢٩٠.

(٢) انظر: القاموس ٤ - ١٦٨.

(٣) قد يوجه نصب (عدلي) على التباينة عن الضمير المطلق، والتقدير: وقع المصطرغان ولوفاً مثل وقوع عدلي...

(٤) شرح القية ابن معطي: ١ - ٥٧٠ / الخزانة: ٣ - ٢٠١.

(٥) يرى كثيرون أن (بشراً) لا تقرب أن يكون منصوباً على نزع الحائض، والتقدير: فتمثل لها بشر، حيث كان الشكل لها ملكاً وقت التمثيل لا بشراً.

(الزلاء)، وهو اسم جامد غير مصدر، وكذلك (بشرًا) حال من الضمير المستتر في (تمثل).

ويستوفى هذه الحال جلاً مؤنثاً، والمقصود لديهم بالتوضيح التمهيد لما بعدها، إذ إن ما بعدها هو المقصود بالحالية، ويكون صفة مشتقة، مثل: (سويًا)، أو ما يشبه الصفة المشتقة، مثل (عريبًا)، فهو اسم منسوب، والنسب فيه معنى المشتق.

فكان الاسم الجامد لما وصفت بما يصلح أن يكون حالاً جاز أن يقع في موقع الحالية؛ لأن الموصوف وصفته بمثابة الاسم الواحد.

ومنه قوله تعالى: ﴿اللَّهُ تَوَلَّىٰ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّشَابِهًا مَّثَابِيهَا تَقْلِعُهُ مِنْهُ جَوْدُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾. [الزمر: ٢٣].^(١١)

(كتابًا) حال من (أحسن الحديث) منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، وهو اسم جامد غير مصدر موصوف بالصفة المشتقة (مشابهاً)، ويجوز أن يعرب (كتابًا) بدلاً من (أحسن الحديث).

ومن الاسم الجامد الذي يقع حالاً وهي موصوفة بمشتق أن تقول: اسمعة قولاً صريحاً، جامس زيدٌ رجلاً بغيًا.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانِنا عَرَبِيًّا يُبَيِّنُ لِلَّذِينَ هَلَمُوا﴾ [الأحزاب: ١٢]. الاسم الجامد (لساناً) منصوب على الحالية (كتاباً)، وجزاءً أن يكون صاحب الحال توكيداً؛ لأنها مخصصة بالصفة.

(١١) (اللَّهُ) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (تَوَلَّى) فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر تقديره: (هو)، والجملة الفعلية في محل رفع، خبر المبتدأ، (أحسن) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الحديث) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (مَثَابِيهَا) صفة تالية لكتاب منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، ويجوز أن تكون حالاً تالية منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (تَقْلِعُهُ) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (مِنْهُ) جار ومجرور متبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالالفعل المضارع. (جَوْدُ) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (الَّذِينَ) اسم موصول مبني في محل جر بالإضافة. (يَخْشَوْنَ) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع قاعل. والجملة الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (رَبَّهُمْ) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الضمة. وضمير الثالث مبني في محل جر بالإضافة. والجملة الفعلية في محل نصب، صفة لكتاب، ويجوز أن تكون حالاً منه في محل نصب، ويجوز أن تكون استئنافية.

وأيضا: أن تدلّ الحال على ترتيب:

والمقصود بذلك أن يكونَ في الإتيانِ بها في الجملة معنى الترتيب، نحو: دخلوا رجلاً رجلاً، قسمًا الموضوعَ بابًا بابًا. فكلُّ من: (رجلا، وبابًا) دلُّ على تقسيم، أي: رجلاً بعد رجل، وبابًا بعد باب، أي: مرتين. وضابطه أن تفصلَ بالحال ما ذكر مجموعًا في صاحبها، فـ (رجلا رجلا) تفصيلٌ لصاحبها ولو الجماعية، و (بابا بابا) تفصيلٌ لصاحبها المقول به (الموضوع).

وفي نصبِ الجزء الثاني خلاف^(١١)، فذهب الزجاج إلى أنه تأكيد، ويذهب لين جنى إلى أنه صفةٌ للأول، ويذهب الفارسي إلى أنه منصوبٌ بالأول، أما المرادى فإنه يختار نصبَ الجزئين على الحالية، حيث إن مجموعتهما هو الحال، وهناك من يرى أن الجزء الثاني منصوبٌ على أنه معطوفٌ على الجزء الأول، وقد حذف حرفَ العطف، ويقدر بالفاء أو (ثم).

لكنه مادام معنى الترتيب لا يفهم إلا من خلال ذكر الجزئين منصوبين فهذا يدلُّ على أن الجزئين معا منصوبان على الحالية.

ويلاحظ أنه مما ذكرناه من الحالية في مبنى الاسم الجماد القول: دخلوا الأول فالأول، أي: إن حرفَ العطف فصل بين الحالتين .

ملحوظة: هل يمكن لنا أن نعملَ من هذه الحالِ قوله تعالى: ﴿ مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴾^(١٢) وقد خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا^(١٣) [نوح: ١٣، ١٤]، حيث (أطوارا) حال، وهو اسمٌ جامدٌ غير مصدر، وهي جمعُ (طور)، ويعنى المرة والثورة والتقلُّب من حالٍ إلى حالٍ، فالأطوار هي الأحوال المختلفة بين المسيرِ والحسنِ والظالمِ والصالح^(١٤)، وفي المعنى تفصيلي في (أطوارا) لصاحبِ الحال ضميرِ المخاطبين في (خَلَقَكُمْ).

(١١) يرجع إلى شرح الكافية للرضي ١ - ٢٠٨ شرح التصريح ٦ - ١٧٠ .

(١٢) الجملة الفعلية (لا تَرْجُونَ) في محل نصب على الحالية . (ما لكم) جملة اسمية، ابتدأ فيها اسم الاستفهام النبي (ص)، وخبره شبه الجملة (لكم)، وتفيد التصبب الإنكاري .

(١٣) ينظر: الدر المنثور ٦ - ٣٨٤ .

خامسها: أن تدلَّ على طَوْرٍ فيه مفاضلة:

الطَوْرُ يقصد به الحالةُ، والحالةُ في هذا الموضع تعني الانتقال بين جهتين، سواءً كانت الجهتانِ مَثَلانِ حَالَيْنِ لِشَيْئَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ، أم كانتا مَثَلانِ حَالَيْنِ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ، وفي الموضعين يكون تفضيل حالةٍ عن الأخرى، مثلاً ذلك:

أحمدٌ أدبياً أحسنُ من محمودٍ علمياً، على شيخاً أكثرُ نشاطاً من خالدٍ شائماً،
ومنه: هذا بئسراً أطيبُ منه رطباً. فالأول والثاني مفضلٌ لكلٍ منهما على غيره في طَوْرٍ من الأطوارِ، فأحمدٌ في حالِ كونه مؤدباً أحسنُ من محمودٍ في حالِ كونه عالماً، وعلى في حالِ كونه شيخاً أكثرُ نشاطاً من خالدٍ في حالِ كونه شائماً، والثالثُ مفضلٌ على نفسه في طَوْرٍ من أطوارِهِ على طَوْرٍ آخر، أي: هذا في حالِ كونه بئسراً أطيبُ من نفسه في حالِ كونه رطباً.

وأجاز الكوفيون أن يقال: أنت ريداً أشهرُ منك عمراً، عبدُ الله الحسنُ أفضلُ منه المسيةُ، والغزل: لَدُو الرمةِ ذا الرمةِ أشهرُ منه غيلاناً.

والبصريون يصيرون كلَّ ذلكَ على تقدير (كان) محذوفة، أو فعل ملأتم، والتقديرُ لديهم: أنت إذا سميتَ ريداً أشهرُ منك إذا سميتَ عمراً، عبدُ الله إذا كان الحسنُ أفضلَ منه إذا كان المسيةُ... إلخ.

سادسها: أن تدلَّ على طَوْرَيْنِ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ دون المفاضلة:

تأتي الحالةُ في مبنى الاسمِ الجامدِ غيرِ المصدرِ إذا دلتْ على طَوْرَيْنِ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ، ولا ضرورةً أن يكونَ فيهما معنى للمفاضلة، كأن يقال: مررتُ بالعودِ شجراً ثم مررتُ به رماناً^(١)، فنكل من: (شجراً ورماناً) حالٌّ من (العودِ، والضميرُ العائدُ عليه في (به)، فدلَّ كلُّ من الحَالَيْنِ على طَوْرٍ من أطوارِ العودِ دون تفضيلِ بينهما.

ومثل ذلك أن تقول: شاهدتُ الأثاثَ خشباً، ثم شاهدتُهُ أسوداً وكمراسي، حضرتُ السيارةَ صاجاً، ثم حضرتُها سيارةً.

(١) تصحح الفكر ١٠٢.

صاحبها: أن يؤتى بها للتسمير:

أى: أن تدلُّ على وحدة التسمير والتسمون، مثال ذلك: الحديدُ طناً بالفِ
جنيه، هذا اليرتقالُ اشترتهُ قفصاً بعشرين جنيهاً، اشترتِ الأتلامُ قلعاً بجنيه،
تكلُّ من: (طناء، قفصاء، قلما) أسماء جامدة منصوبة على الحالية، وهي دالةٌ على
وحدة الثمن، أى: الحديدُ بالفِ جنيه في حال كونه طناً، واليرتقالُ في حال كونه
قفصاً اشترتهُ بعشرين جنيهاً، وكذلك الأتلامُ في حال كونها قلعاً اشترتهُ بجنيه،
ومنه: اللحمُ كيلو جراماً بخمسة عشر جنيهاً، القطنُ قطاراً بخمسة جنية... الخ.

ثامتها: أن تكون الحال نوعاً لصاحبها:

يكونُ الاسمُ الجامدُ حالاً إذا دلَّ على نوع صاحبِ الحال، نحو: إنه مالكُ
ذهبا، فالاسمُ الجامدُ (ذهبا) نوعٌ للمال، وهو منصوبٌ على الحالية.

فالعلاقةُ بين الحالِ و (وصاحبها) علاقةٌ جزئيةٌ، حيثُ إن صاحبَ الحالِ كلُّ
يتعدَّد، والحالُ فردٌ من هذا التعددِ. وعليه يمكنُ القياسُ فتقول: هذه عقاراتك
منزلان، إنها ممتلكاتك أموالاً.

تاسعها: أن تكون الحال أصلاً لصاحبها:

بني الحالُ من الاسمِ الجامدِ إذا دلَّت على أصلِ صاحبها، كأن تقول: هذه
ساعتكُ ذهباً، فالذهبُ أصلُ معدنِ الساعةِ، ونصبتُ على الحالية، والتقديرُ: هذه
ساعتكُ في حال كونها ذهباً.

ومن ذلك: إنه ثوبكُ حريراً، وذلك بابُ القاعةِ خشباً، أما هذا فيسبُ الكليةِ
صاحباً.

حيثُ كلُّ من: (حريراً، وخشباً، وصاحباً) حالٌ منصوبةٌ من (ثوبك، وباب
القاعة، وباب الكلية).

فالعلاقة بين الحال وصاحبها علاقة تأصيل ومحدد، حيث إن صاحب الحال يجوز أن يكون من أشياء مختلفة في كتبها وماهيتها، والحال شيء من هذه، فنحذف أصله الذي وجد منه.

وعلى هذا المعنى يمكن القياس: هنا بيتك أحجاراً ، وهذا قلّمك معدناً ، وهذه سطرّتك خشباً ، اشترت الأكوّاب وجاجاً.

ومنه قوله -تعالى-: ﴿الْأَسْحَدُ لَمَنْ خَلَقْتَ ظِلْمًا﴾ [الإسراء: ٦١]. حيث (ظلمًا) حالٌ من الاسم الموصول للجرور (من) ، أو من المقصود به المقدير في (خلقت) ، والمقدير: خَلَقْتَهُ^(١١).

عاشرها: أن يكون صاحب الحال أصلاً لها:

فالعلاقة بين هذا المعنى وما سبقه علاقة عكسية، إذ إن صاحب الحال هو الأصل للحال، أي: إنه يمثل التأصيل للحال في كتبها وماهيتها. فنكون على مثال: هنا ذهبك ساعة ، وهذا حديدك ثوباً ، وذلك الخشب للقاعة باباً، وهذا الصّاج للكلية باباً، هذه أحجارك بيتاً.

ألاحظ الفرق بين هذه الأمثلة، وما سبقها تلحظ الطردة العكسيّة فيها.

ومنه: هنا خاتمك حديدًا، حيث إن (حديدًا) اسم جامد منصوب على الحالية، وهو أصل لصاحب الحال (خاتم)، فالحديد أصل للخاتم.

حادي عشرها: أن يكون في الحال معنى المفاعلة:

تكون الحال اسمًا جامدًا غير مصدر إذا كان فيها معنى المفاعلة، والمقصود بالمفاعلة معنى التشارك في إحداث الحالية من جانبيين.

يجعلون من ذلك: بعته يداً بيدي ، وكلمته فاه إلى قبي^(١٢) . وكل من (يذا)، و(فا) منصوب على الحالية وتلمس في كل منهما مع ما بعدهما معنى المشاركة.

(١١) يجوز أن نصب (ظلمًا) على نزع الحافظ، والمقدير: لم تخلقه من ظلم.

(١٢) ينظر شرح الكافية للزمخشري ١-٢٠٨ / شرح التصريح ١-٣٧٠. قد ينطق هذان اللتان برفع ما نصب على الحالية، فتقول: بعته يداً بيدي، وكلمته فاه إلى قبي، فيكون كل من: يدا، وفاه مفعلاً خبرية شبه الجملة التي تليه، والجملة الاسمية في محل نصب على الحالية.

ثاني عشرها: أن يكون لفظها عدداً دالاً على ميقات:

يجوز أن تأتي الحالُ اسماً جامداً إذا كان لفظها عدداً دالاً على ميقات، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَوْ مِيقاتٌ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف 142] (1).

ملحوظة: ثالث عشرها:

يذكر أن الاسم إذا وصفت كان كالشئ. والمنسوب الجامد في قوله تعالى: ﴿فِيهَا يَمْشُونَ كُلٌّ أَمْرٌ حَكِيمٌ﴾ (2) أمراً من عدداً ﴿الدخان 4، 5﴾. وهو (امرأ) موصوفٌ يشبه الجملة (من عدداً)، فاصبح كالشئ، فجاء أن يكون حالاً لأن الحال من شروطها أن تكون صفة مشتقة.

في نصب (أمرأ) عدداً أوجه (3):

- أ - النصب على الحالية، ويتعدد صاحبُ الحال - حيثذ - على التحم الأتى:
- إما أن يكون ضمير المتكلمين في (أزلناه)، ويكون التقدير: أزلناه أمرين، فهو حالٌ من الفاعل.
- وإما أن يكون ضمير الغائب في (أزلناه)، ويكون التقدير: أزلناه مأموراً به، فهو حالٌ من المفعول به.
- وإما أن يكون لفظاً (كلاً)، فهو حالٌ من المضاف، وجازاً لأن صاحبَ الحال تخصص بالإضافة، فهو نكرةٌ مخصصة.
- وإما أن يكون لفظاً (أمر) الأول، فهو حالٌ من المضاف إليه، وجازاً مع كونه نكرةً؛ لأنه تخصص بالصفة (حكيم).
- وإما أن يكون من الضمير المستتر في (حكيم).

(1) في نصب (أربعين) وجه آخر، وهو النصب على الفعلية؛ على اعتبار أن (تبا) بمعنى (بلغ)، ولذا ورد ذلك بنصب (أربعين) في قوله تعالى: ﴿فَلِإِنِّهَا مُخْرَجَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَهْرَبُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ [التكاثر: 26]، حيث إنها منصوبة على الظرفية، فالتقدير: في أربعين سنة. وإنما قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ لُسُدًا وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ [الأحزاب: 25]، ظريفة منصوبة على الفعلية لا غيره لأن البلوغ واقع عليها لا فيها.

(2) يرجع إلى الدر المنثور 6 - 11.

ب - النصب على أنه مفعولٌ له، والنائبُ: إما (متندين)، وإما (يُفَرِّق).
 ج - النصب على المفعولية، إما بتقديرِ فعلٍ محذوفٍ تقديره: أخصي، أو: أعتي.
 وإما أن يكونَ مفعولاً به ثانياً لمتندين: والمفعولُ الأولُ محذوف، بتقديرٍ به
 (الناس)، ويكونُ التقديرُ: متندينَ الناسَ أمراً.

د - النصبُ على المصدرية، بتقديرِ فعلٍ محذوف: أي: أَمَرْنَا أَمْرًا، أو:
 بتضمينه معنى: فرطاً، أي: يفرقُ فرطاً، أو بتضمينه معنى الإزلال، والتقدير: إنا
 أنزلناه إزلالاً، وفي هذين يكونُ (أمراً) نائباً عن المفعولِ المطلقِ.

ثانياً، الحال شبه جملة،

قد تبنى الحالُ من شبه الجملةِ بنوعيهما: الظرف، والجار ومجروره، بشرط أن
 يكونا تامينين، أي يثبتان معنى مع صاحبيها وعاملها، نحو: وأيت الهلالِ بينَ
 السحابِ، حيثُ ظرفُ المكانِ (بين) في موضعِ الحالِ من الهلالِ^(١١). أما الجارُ
 ومجروره في موضعِ الحالِ فيمثلهُ القولُ: نظرتُ إلى السمكِ في الماءِ، حيث شبه
 الجملة (في الماء) في موضعِ الحالِ من (السمك).

تلاحظ أن صاحبَ الحالِ لشبه الجملةِ يكون معرفة^(١٢).

وجمهورُ النحاةِ يجعلُ شبه الجملةِ الواقعةَ موقِعَ الحالِ متعلقةً بمحذوفٍ وجوباً،
 بقدرونه إما باسمٍ فيكون (مستقراً)، وإما بجملةٍ فيكون (مستقراً)، والمحذوفُ هو الحالُ.

من أمثلة شبه الجملة الواقعة حالاً:

قوله تعالى: ﴿فَلْيَكْفُرْ أَكْفَارًا وَمَنْ يَكْفُرْ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾^(١٣) [البقرة: ٢٥٢] شبه الجملة
 من الجار والمجرور (بالحق) في محل نصب، حال من ضمير الغائبة في (تظلوها)،

(١١) ينظر: شرح التصريح ١ - ٣٨٨.

(١٢) تذكر القاعدة النحوية الشخصية: الجملُ واسمُ الجملِ بعد التكرارِ صفاتٌ، وبعد التعريفِ اسماً - مالم
 تكن ضميراً ولا صلة.

(١٣) (فليكفر) اسم إشارة مبني في محل رفع، مبتدأ. (أيماناً) غير المتبادر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة (الله)
 لفظ الجلالة مضاف إليه مسجور، وعلامة جزم الكسرة. (تظلوها) فعل مضارع مسرفوع، وعلامة رفعه =

والتقدير: متبسة بالحق. ويجوز أن تكون حالاً من الفاعل المقدر في (تكلّم)،
والتقدير: ومعنا الحق^(٦١).

رأيتُ القطُّ تحت اللانة. (لحت) ظرف مكان منصوب في موضع الحال من (القط).

﴿إِنَّمَا يُؤْمِلُ النَّاصِرُونَ أَنفُسَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر: ١٠-١٦]^(٦٢). (بغير) شبه جملة
من جار ومجرور في موضع نصب، حال من (أجر)، أو من الصائرين.
لقد أجاب في ثقة، وجلس في هدوء، وتكلم بأدب.

ملحوظة:

أذكرُ بأنَّ شبه الجملة حكمها حكمُ الجملة بعد المعارف والتكرات^(٦٣)، فهي صفةٌ
بعد التكرار، وحالٌ بعد المعرفة، ولتحتمل الوصفية والحالية إذا ذكرت بعد معرف
جنس، نحو: يعجبني الزهرُ في أكمامه، والنمرُ على أخصاه، هذا نمرٌ ناصحٌ في
شجره. حيث لتحتمل أشياء الجملة: (في أكمامه، وعلى أخصاه، وفي شجره)
الحالية والوصفية لأن صاحبها اسم جنس (الزهر، والنمر، ونمر).

ثالثاً: الحالُ جملةً:

كما قد تبين الحالُ من الجملة: اسميةٌ أو فعليةٌ، وقد أدركنا أن شبه الجملة قد
تؤولُ إلى جملة فعلية، ذلك لأن الحالَ حكمٌ، والحكمُ قد يكونُ بالقره والجملة.
ومثالُ الحالِ جملةً: ذهبتُ إليه وإنني لسرورٌ. الجملة الاسميةُ للتسوية
(وإنني لسرورٌ) في محل نصب، حال لضميرِ الشكلم.

٦٠ الضمة المقدر، ومماثلة ضمير مستتر تقديره: نحن، وضمير الغاية مبني في محل نصب، مفعول به،
والجملة الفعلية في محل نصب، حال، والفاعل فيها معنى اسم الأشرار، وقد تكون استثنائية لا محل
لها من الإعراب. (أهلكت) جار ومجرور متبنا، وشبه الجملة متعلقة بالثلاثة.

(٦١) ينظر: إبله، ما من به الرحمن ٥٠١-٥٠٢ (الدر المنثور ٦-٩-٦).

(٦٢) (إد) حرف تركيد ونصب مبني، لا محل له من الإعراب، وما كالملة لأن عن حيلها حرف مبني، لا
محل له من الإعراب. (يؤمل) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدومة. (الناصرين) نائب
فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه جمع مذكر سالم. (أجرهم) مفعول به ثان منصوب، وعلامة
نصبه الفتحة وضمير المالكين مبني في محل جر بالإضافة. (بغير) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل
نصب، حال (حساب) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

(٦٣) ينظر: معنى اللب ٢-٢٨.

أقبلت على عملي وأوقن أن الله يراني. الجملة الفعلية: (وأوقن أن...) في محل نصب، حال لتضمير المتكلم.

لقد أجابوا وهم واقفون عما يقولون. الجملة الاسمية: (وهم واقفون) في محل نصب، حال من ولو الجماعية.

الشروط الواجب توافرها في الجملة الحالية:

إذا وقعت الجملة حالاً فلا بد أن تتوافر فيها شروط ثلاثة أحسن تصحح حالتها من صاحبها لفظاً ومعنى. هذا إلى جانب ما هو شرط عام في الحال، وهو كون صاحبها معرفة، وهذا يذكرنا بالقاعدة الشائعة: «الجميل بعد التكرات صفات، وبعد المعارف أحوال».

لكنه يحترق عند النظر في وجود الجملة وشبه الجملة بعد المعرفة، حيث تلبس الحال بغيرها من الواقع الإعرابية، فالجملة وشبه الجملة بعد المعرفة حال ما لم تكن غيراً ولا صلة، فنقول: محمد يكتب - محمد في القاعة.

كل من الجملة (يكتب)، وشبه الجملة (في القاعة) في محل رفع، خير المبتدأ. ونقول: على الذي يفهم - على الذي في المكتبة.

كل من الجملة (يفهم)، وشبه الجملة (في المكتبة) صلة الموصول. ولكنك تقول: أبل محمد يضحك - رأيت محمد في القاعة.

كل من الجملة (يضحك)، وشبه الجملة (في القاعة) في محل نصب، حال. كما يحترق من الواضع التي يصح أن يكون فيها صاحب الحال نكرة.

والشروط الثلاثة الأخرى الواجب توافرها في الجملة الحالية هي:

أولاً: تكون جملة الحال خبرية:

أي: يحتمل معناها الصديق والكذب، ذلك لأن الحال بمثابة التعت، وهي قيد لصاحبها أثناء حدث ما، والتعت يكون بالخبر، كما أن الحال حكم، والحكم يكون بالكلام الخبري. لهذا فإنهم لا يجعلون من الحال قول الشاعر:

اطْلُبْ وَلَا تَضَجِرْ مِنْ مُطَلَبٍ فَاقْتِطِ الطَّالِبِ أَنْ يَضَجِرَ⁽¹⁾
 حيث جملة (ولا تضجر) جملة إنشائية بالنهي، ولذلك فإن الواو وأو العطف،
 والجملة بعدها معطوفة على سابقتها.

ثانياً: تكون جملة الحال غير مضمنة دليل استقبال:

جملة الحال يجب أن ترتبط بالجملة التي يقع فيها صاحبها ارتباطاً زمنياً، ذلك
 لأن الحال وصاحبها يتزمانان، فهي وصفت لصاحبها أثناء أحداث ما، وهذا يتطلب
 الملازمة الزمنية، ولهذا فإن جملة الحال لا تتضمن ما يدل على استقبال في الزمن،
 من نحو: السين أو سوف أو لن أو لا الناعية أو غداً أو غير ذلك، حتى لا يتوهم
 للخالفة الزمنية بينها وبين صاحبها. والحال موازنة -كذلك- لمعاملها في الزمان
 الواقع فيه، فالحالية لا تصدر بديل استقبال، ولذلك فإنه ليس من الحال قوله
 تعالى: ﴿ وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيِّئِينَ ﴾ [الصافات: ٩٩]. حيث جملة
 (سيئين) مصدرية بحرف الاستقبال (السين).

ثالثاً: ترتبط جملة الحال بصاحبها:

يجب أن ترتبط جملة الحال بصاحبها، كي لا تكون اجنبية عنه، ذلك لأن
 الحال - كما ذكرنا - بمثابة الخبر والتمتع، وكل من ذلك يجب أن يرتبط بما وضع له
 في التركيب، لكن وسائل الربط بين كل منها وصاحبها قد تختلف.

(١) (اطلب) فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت. (الواو) حرف عطف مبني لا
 محل له من الإعراب. (لا) حرف نهي مبني، لا محل له من الإعراب، (تضجر) وهو مضارع، فعل
 مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفلية المحذوفة للضرورة، والتقدير: ولا تضجروا،
 وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت، والجملة معطوفة على سابقتها لا محل لها من الإعراب. وقد يحرب
 على أن (لا) حرف نهي مبني، أو (تضجر) فعل مضارع منصوب بعد أن التصلوة، وفاعله ضمير مستتر
 تقديره: أنت، والصدر النسب من أن والفعل معطوف على المصدر الموحى في الأمر السابق، والتقدير:
 ليكن منك طلب وعدم ضجر. (من مطلب) شبه جملة متعلقة بحذف الضجر. (الواو) عاطفة فيها معنى
 التعليل. (أنت) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (الطالب) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.
 (أن يضجروا) أن: حرف مضارفي ووصف مبني، لا محل له من الإعراب. يضجروا: فعل مضارع منصوب
 بعد أن وعلامة نصبه الفتحة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، والآلف الإطلاق، والمصدر الواو في
 محل رفع، خبر المبتدأ. والجملة لا محل لها من الإعراب.

أما الحالُ فإنها ترتبطُ بصاحبها إما: بالواوِ التي هي واوُ الابتداءِ أو واوُ الحالِ، وإما بالضميرِ الراجعِ إلى صاحبِ الحالِ، وإما بالضميرِ والواوِ معاً لتقويةِ الربطِ.

مثالُ ربطِ جملةِ الحالِ بصاحبها بالواوِ والضميرِ قوله تعالى: ﴿وَجَرَّحُوا مِنَ بَنَائِهِمْ وَهُمُ الْوَلَدُ حَتَّىٰ تَمُوتَ﴾ [البقرة: ٢٤٣]. فالجملةُ الاسميةُ (وهم الولد) في محلِّ نصبٍ على الخاليةِ من الفاعلِ واوِ الجماعَةِ في (جرَّحوا). وقد صلَّوتْ يواوِ الابتداءِ أو واوِ الحالِ، كما كان المبتدأُ الضميرُ (هم) عائداً على صاحبِ الحالِ، فارتبطتْ جملةُ الحالِ بصاحبها بالواوِ والضميرِ.

ومثله أن تقولَ: قابلته وهو مسرَّحٌ. استمعت إليه وهو يشرحُ الدرسَ.

ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي بَعُدْتُ نَفْسِي الْكَبِيرَ وَأُمِرْتُ عَاقِرًا﴾ [آل عمران: ٤٠]^(١١). الجملةُ الفعليةُ (وقد بلغتني الكبر) في محلِّ نصبٍ، حالٌ من ضميرِ المتكلمِ في (إني)، والربطُ فيها واوُ الحالِ وضميرُ المتكلمِ في (بلغتني). ومثلها الجملةُ الاسميةُ الحاليةُ المعطوفةُ عليها (وأمرتني عاقراً).

ومثله قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي بَعُدْتُ نَفْسِي الْكَبِيرَ وَأُمِرْتُ عَاقِرًا﴾ وقد بلغت من الكبر عتياً [مريم: ٨]. الجملةُ الفعليةُ المحولةُ (وكانت امرأتني عاقراً) في محلِّ نصبٍ، حالٌ من ضميرِ المتكلمِ في (إني)، وقد ارتبطتْ به بالواوِ وضميرِ المتكلمِ في (امرأتني)، وكذلك الجملةُ الفعليةُ الحاليةُ المعطوفةُ عليها (وقد بلغت).

(١١) (رب) متاوي مصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال الجمل بالكسرة المناسبة لضمير المتكلم المقدر، لدلالة الكسرة عليه، وهو في محل جر بالإضافة، والتقدير: يا ربى. (إني) ظرف مكان منصوب محلاً، وشبه الجملة في محل نصب، خبر (يكون) مقدم، أو متصلة بـ(يكون)، أو بالملحوظ في (إني). (يكون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، قد لجملة ناقصة، وقد لجملة تاماً. (إني) جار ومجرور متبناة، وشبه الجملة إما تبين متعلقة بـ(يكون)، أو أنها في محل نصب، خبر (يكون). (عاقراً) إما فاعل (يكون) التامة، وتكون شبه الجملة (إني) والظرف (إني) متعلقين بـ(يكون). وإما اسم (يكون) الناقصة، وخبرها إما شبه الجملة (إني)، وإما الظرف (إني). (الكبر) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وجملة (بلغتني الكبر) في محل نصب، حال، (امرأتني) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وضمير المتكلم في محل جر بالإضافة، (عاقراً) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة الاسمية في محل نصب بالظرف على جملة الحال.

وكذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَىٰ أَنهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّىٰ مُدَبِّرًا لَّمْ يَعْقِبْ﴾ [الزلزال: ١٠-١١] الجملة الفعلية (وَلَمْ يَعْقِبْ) في محل نصب على الحالية من الفاعل ضمير الغائب المستتر في (وَلَّىٰ)، وقد ربط بين الحال وصاحبها بالواو التي تصدرت جملة الحال، وبالضمير الفاعلي المستتر في (يُعَقِّبُ)، وهو راجع إلى صاحب الحال.

وقوله تعالى: ﴿إِذَا تَقَفْنَا فِيهَا سَمِعُوا نَهْأَهَا شَيْخًا وَهِيَ تَقُورُ﴾ [الملك: ٧]. الجملة الاسمية (وهي تقور) في محل نصب، حال من ضمير الغاية في (لها)، والرباط واو الحال وضمير الغاية (هي)، وهو عائد على صاحب الحال.

ومن أمثلة ربط الحال بصاحبها بالضمير دون ذكر الواو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ وَنَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا ﴿١٠٣﴾ يَخَافُونَ بِهِمْ إِنَّ لِبَشَرِكُمْ إِحْشَاءً﴾ [طه: ١٠٢، ١٠٣]. الجملة الفعلية (يخافون) في محل نصب، حال من المفعول به (المجرمين)، والرباط واو الجماعة في (يخافون)، وهو ضمير يرجع إلى صاحب الحال.

(١) (لا) حرف في معنى الشرط، لا محل له من الإعراب، يليه الواجب للجواب، ويقطع جملتين. ومن النحاة من يجعله حرفاً مسبباً في محل نصب، والفاعل فيه جملة جوابه (وَلَّىٰ). (رَأَىٰ) فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر، وفاعل ضمير مستتر للقيد: (هوَ)، وضمير الغاية مبني في محل نصب، مفعول به، والجملة مع حرفية (لا)، لا محل لها من الإعراب، ومع حرفيتها في محل جر بالإضافة. (نَهْأَهَا) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعل مستتر للقيد: (هي)، والجملة في محل نصب، حال من ضمير الغاية. (تَقُورُ) (تَهْتَزُّ) حرف تشبيه مبني، لا محل له من الإعراب، وضمير الغاية مبني في محل نصب، اسم (كَلَان). (جَانٌّ) خبر كان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة الاسمية التسوية في محل نصب، حال ثانية من ضمير الغاية، ويجوز أن يجعلها حالا من فاعل تَهْتَزُّ. (وَلَّىٰ) فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر، وفاعل ضمير مستتر للقيد: (هوَ)، (مدبراً) حال من فاعل (وَلَّىٰ) منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (هِيَ) حال مؤكدة. (وَلَمْ يَعْقِبْ) فعل مضارع منصوب، لا محل له من الإعراب، ثم حرف نفى وحزم وقلب مبني، لا محل له من الإعراب. (يُعَقِّبُ) فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، وفاعل ضمير مستتر للقيد: (هوَ)، والجملة الفعلية في محل نصب بالمتعلق على الحال (مُدَبِّرًا).

(٢) الجملة التعليلية (يُنْفَخُ) في محل جر بالإضافة، (يَوْمَئِذٍ) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (وَلَّىٰ) متطابق لهما مجزوم محلا، والشرطين جرمين عن جملة منصوبة. (رَأَىٰ) حال من المجرمين منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (إِنَّ) حرف نفى مبني، لا محل له من الإعراب. (يُشْمُ) فعل ماضٍ مبني على السكون، وضمير المضاف مبني في محل رفع، وفاعل (لَا) حرف استثناء مبني، لا محل له من الإعراب. (مُدَبِّرًا) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

ومن الشواهد على ذلك:

﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهَا فِيهَا صَبْرًا وَأَنَا شَهِيدًا وَهِيَ تَفُورٌ﴾ (٧) نَكَادٌ لَمِيمٌ مِنَ الْغَيْظِ ﴿ (الملك ٧، ٨).
الجملة الفعلية للحولة (نكاد ليم) حالٌ من الفاعلِ المسترِ في (تفور)، والرباطُ الضميرُ
المسترُ في (نكاد)، تقديره: (هي)، يرجعُ إلى صاحبِ الحال.

وقول الشاعر:

مَتَى نَأْتِيهِ تَعَشُّوْا إِلَى ضَمِيرِهِ تَارِهِ تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مُوقِدًا^(١١)

الجملة الفعلية (تعشوا) في محل نصب على الحالية من الفاعلِ الضميرِ المسترِ
في (تأت)، والرباطُ الضميرُ المسترُ الفاعلُ (تأت) في (تعشوا).

ومثال ربط الحال بالوَلَدِ الضميرِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلْيَقُولُوا لِمَنْ أَكَلَتْ اللَّذَائِبُ وَتَحَنُّنٌ
عَصِيَّةٌ إِنَّا لَخَاسِرُونَ﴾ (يوسف: ١٤)^(١٢). الجملة الاسمية (وتحنن عصبة) في محل

(١١) (مَتَى) اسم شرط جازم مبنى في محل نصب على الظرفية، والفاعل فيه فعل جواب الشرط. (تَأْتِيهِ) فعل
الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعله مستر تقديره: أنت، وضمير الغائب
مبنى في محل نصب، مفعول به. (تَعَشُّوْا) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وفاعله
ضمير مستتر تقديره: أنت، والجملة الفعلية في محل نصب، حال، (إلى ضميرها) جار ومجرور، وثنائه
الجملة متعلقة بتعشوا. (نَارِهِ) مضاف إليه مجزوم، وعلامة جزمه الكسرة، وضمير الغائب مبنى في محل
جر بالإضافة. (تَجِدْ) فعل جواب الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستر
تقديره: أنت. (مُوقِدًا) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (نَارٍ) مضاف إليه مجزوم، وعلامة جزمه
الكسرة. (عَصِيَّةٌ) ظرف ومضاف إليه، وثنائه الجملة في محل رفع، ضمير مطلق. (خَيْرٌ) مبتدأ مؤخر
مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، (مُوقِدًا) مضاف إليه مجزوم، وعلامة جزمه الكسرة، والجملة الاسمية في
محل جر، صفة تار.

(١٢) (فَلْيَقُولُوا) فعل ماضٍ مبنى على الضم، ووالو الجماعه ضمير مبنى في محل رفع، فاعل، (لِمَنْ) اللام موطئة
للقسم المحذوف حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. (إِنَّا) حرف شرط جازم مبنى على السكون، لا
محل له من الإعراب. (كَلَتْ) فعل الشرط ماضٍ مبنى على الفتح، وضمير الغائب مبنى في محل
نصب، مفعول به. (لِلَّذَائِبِ) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (لَوْ لَمُنَّ) الواو للابتداء أو للتحال حرف
مبنى، لا محل له من الإعراب، وضمير المتكلمين مبنى في محل رفع، مبتدأ. (عَصِيَّةٌ) خبر المبتدأ
مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة الاسمية في محل نصب، حال، أو اعتراضية لا محل لها من
الإعراب. (إِنَّا) حرف توكيد ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب، وضمير المتكلمين مبنى في محل
نصب، اسم (عَصِيَّةٌ). (لَمُنَّ) حرف جواب وجزاء مبنى، لا محل له من الإعراب، وهو لتضمير الرباط =

نصيب، حال من (النصيب)، أو من الضمير في (أكله)، أو منهما معاً، والرباط بينها وبين الجملة التي تسبقها الواو، وهي واو الابتداء، أو واو الحال، أما ضمير التكلمين (نحن) فلا يعود على أي مكون من مكونات الجملة السابقة للجملة الحالية.

ونلمس الواو رابطة بين جملة الحال وما سبقتها في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْقَارِئُونَ فِي سَعَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةَ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ﴾ [الأنعام: ٩٣]. فالجملة الاسمية (والملائكة باسطوا) في محل نصب، حال من الظالمين، وقد صغرت الواو الابتداء أو واو الحال، وليس فيها ضمير يعود على اسم من أسماء الجملة التي تسبقها، إنما تلاحظ أن ضمير الغائبين في (أيديهم) يعود إلى المتبادر في جملة الحال (الملائكة).

فإنما جعلت الواو في باب الحال رابطة لأنها تدلُّ على الجملة، والغرض اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها^(١).

ولما كانت الواو تستعمل غالباً في الاقتران الزمني -مع مراعاة أنها قد تفيد الترتيب حسب الملقوظ الأول فالأول، أو بلا مراعاة ترتيب الملقوظ، لكن التقيد منها الاشتراك في الحكم- كانت الحرف المناسب للاشتراك الزمني بين جملة الحال الحدث الذي ارتبطت به. ومنه قول امرئ القيس:

وقد اغتدى والطيرو في وكناتها
بمنجريد قسيد الأوبد هيكل
الجملة الاسمية (والطيرو في وكناتها) في محل نصب على الحالية، والرباط واو الحال.

ومنه أن تقول: لقيتك ومحمد قادم، وأنتك والشمس ساطعة.

وجوب ذكر الواو رابطة،

يذكر النحاة أن الواو يجب أن تكون الرابطة في جملة الحال في موضعين^(٢):

^(١) الجواب بما تقدم - (الحماسيون) اللام للابتداء والتأكيد حرف مبني، لا محل له من الإعراب، علسون غير إن مرفوع، وحلقة وقد الواو؛ لأنه جمع مذكر سالم، والجملة الاسمية السبعة جواب القسم، لا محل لها من الإعراب، أما جواب الشرط فمستوفى بل عليه جواب القسم المذكور.

(٢) ينظر: الوضوح السابق.

(٣) شرح التصريح ١-٢٩١.

أولهما: عدم وجود الضمير في جملة الحال رابطاً:

يجب أن تذكر الواو رابطاً بين جملة الحال وصاحبها إذا لم يوجد في جملة الحال ضمير يعود إلى صاحبها، كأن تقول: ذاكرتُ الدرسَ وما كان الزميلُ موجوداً.

فجملة (وما كان الزميلُ موجوداً) في محل نصب، حال يربطها بصاحبها القاعلي (تلاه الفاعل) وأوُ الابتداء أو وأوُ الحال؛ لأنه لا يوجد ضميرُ رابط، وبمعنى هنا ذكر الواو.

ومن النحاة من يرى أنه لا يذُ من الضمير.

ثانيهما: قبل الفعل المضارع المفعول به (قد):

إذا كانت جملة الحال فعلية فعلها مضارعٌ مفعولٌ به (قد) فإنه يجب أن يتصدرها وأوُ الحال رابطاً، ولا يكفى بالضمير رابطاً -حيث- ذلك في قوله تعالى: ﴿لَم تُوذُونِي وَقَدْ عَلِمْتُمُ اللَّيْلِي رَسُولَ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [الصف: 5]، الجملة الفعلية (وقد تعلمون أئى...) في محل نصب، حال من القاعلي (وأو الجماعة)، أو من المفعول به (ضمير المتكلم) في (تؤذونني)، أو منهما معاً، وتلاحظ أن فعلها مضارعٌ مسبوقةً بقَد (قد تعلمون)، ومع وجود الضمير العائد على كل من الصاحبين، وهو وأو الجماعة في (تعلمون)، وضمير المتكلم في (أئى)، إلا أنه يجب أن تذكر الواو رابطاً؛ لأن الجملة الحالية فعلية، فعلها مضارعٌ مسبوقةً بـ (قد).

والنحاة يرون أن الجملة الحالية الفعلية ذات الفعل المضارع الثبت يجب أن ترتبط بصاحبها بواسطة الضمير العائد على صاحب الحال، ولا يجوز أن تذكر الواو رابطاً، مادام المضارع الثبت حالياً من (قد).

(١١) (ألم) جار ومجرور مبنية، ونسب الجملة متعلقة بالابتداء. (تؤذونني) فعل مضارع مسرفوع، وعلامه رفعة ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع، فاعل، والنون الموقوفة حرف لا محل له من الإعراب، وضمير المتكلم مبنى في محل نصب، مفعول به، والجملة الفعلية في محل نصب، مفعول ثانٍ (قال بالقرم لم تؤذونني)، (أئى) أن: حرف توكيد ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب، وضمير المتكلم مبنى في محل نصب، اسم (أئى)، (رسولاً) خبر أن مسرفوع، وعلامه رفعة الضمة، وجملة أن مع معموليها بثبت عند مفعولي تعلم في محل نصب.

أما قولهم: قُمْتُ وَأَصْحَكَ عَيْتٌ، فإنه يخرج على وجهين:
أولهما: أنه شاذٌ، ولا يقاسُ عليه.

والآخر: أن الحالَ جملةٌ اسميةٌ مبتدأٌ فيها محذوفٌ، تقديره: (أنا)، ويكون
التقدير: قمت وأنا أصحك.

أما قول عبد الله بن همام السلولي^(١):

فَلَمَّا عَشِيَتْ أَطَافِيرُهُمْ نَجْمَوْتُ وَأَرْهَشْتُهُمْ مَالِكَا

حيث الجملة الفعلية «أَرْهَشْتُهُمْ مَالِكَا» في محل نصبٍ على الحالية، وفعلها
مضارعٌ مثبتٌ مسبوقٌ بالواوِ رابطٌ، فإنهم يجعلون ذلك ضرورةً شعريةً، وقد يخرج
على ما خرج عليه سابقه. وقد تكون الجملة الفعلية خبراً لمبتدأٍ محذوفٍ، تقديره
(أنا)، وتكون الجملة الاسمية في محل نصبٍ، حال، ويكون الرابطُ الواوُ
والضميرُ المحذوفُ معاً.

أما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا بِمَا نَزَّلَ اللَّهُ قَالُوا لَوْ كُنَّا نُؤْمِنُ بِمَا نَزَّلَ عَلَيْنَا
وَيُكْفَرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهِيَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]. ففيه الجملة الفعلية
(يُكْفَرُونَ) فعلها مضارعٌ مثبتٌ مسبوقٌ بالواوِ، وفيها وجهان:

أولهما: أن تكون جملةً استئنافيةً لا محل لها من الإعراب.

والآخر: أن تكون خبراً لمبتدأٍ محذوفٍ، تقديره: هم، وبذلك تكون الجملة
الاسمية في محلِّ نصبٍ، حال، والواوِ واوُ الابتدائيةِ أو الحالِ.

ملحوظة:

إذا كانت جملةُ الحالِ فعليةً فعلها ماضيٌ مقرونٌ بقده، فمن الأفضل أن يكون
الرابطُ الواوُ. فنقول: أقبل محمودٌ وقد علاه الأمان. ومته: نجومٌ وقد بلَّ المرادى
سيفه. حيث الجملة الفعلية (وقد بلَّ المرادى سيفه) في محل نصبٍ، حال من
القاعل، والرابطُ واوُ الحالِ.

(١) المغرب ١-١٤٤ / ابن عليل ١-٣٧١.

لكنه يقل أن تخلو جملة الحال - وهذه صفتها - من الواو رابطاً، ذلك كما ورد في قول النابغة الذبياني:

ولقد بُرِّعَ الدَّارِ قَدْ غَيْرَ الْبِلَى مَعَارِفِهَا وَالسَّارِيَاتُ الْهَوَاطِلُ
حيثُ الْجُمْلَةُ التَّعْلِيَّةُ (قد غير البلى معارفها) في محل نصب، حال من (الدار)، والرابط هو الضمير في (معارفها) دون ذكر الواو، وهذا قليل.

استتاع ذكر الواو رابطاً،

يمنع ذكر الواو رابطاً بين جملة الحال وصاحبها، ويتمين ذكر الضمير العائد على صاحب الحال رابطاً في مواضع، هي:

أولاً: الحال المؤكدة لمضمون الجملة السابقة عليها:

إذا كانت الحال مؤكدة لمضمون الجملة السابقة عليها، فإنه يتمين ذكر الضمير رابطاً لها دون الواو، كما في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: 2]. جملة (لا ريب فيه) في محل نصب، حال من الكتاب في أحد أوجه مواقعها الإعرابية، وتلاحظ أن ضمير الغائب الهاء في (فيه) هو الضمير الرابط، ولا يصح ذكر الواو في هذا الموضع.

ومثل ذلك أن تقول: هو الحق لا شك فيه، هو الحق برهانه واضح.

ثانياً: أن تكون الحال جملة فعلية فعلها مضارع منفي بـ (لا):

يمنع أن تكون الواو رابطاً بين جملة الحال وصاحبها فيما إذا كانت جملة فعلية فعلها مضارع مسبق بـ (لا) النافية، لأنهم يجعلون المضارع المنفي بـ (لا) بمنزلة اسم الفاعل المضارع إليه (غيره)، ولا يجوز أن تكون الواو فاصلة بينهما⁽¹⁾، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ [التكوير: 184]. الجملة الفعلية (لا تؤمن)

(1) ينظر: شرح التصريح: 1-391.

ولقد تكون جملة (لا ريب فيه) في محل رفع، حصر الاسم للإشارة لذلك، إذا جملة والكتاب بدلاً من اسم الإشارة، واسم الإشارة بدلاً في التقديرين.

(2) ينظر: شرح التصريح: 1-392.

في محل نصب على الحالية من ضمير المتكلمين في (لنا)، وفعلها مضارع متنى به (لا)، والرابط بينها وبين صاحبها إنما هو الضمير وحده، ضمير المتكلمين في (نؤمن).

ومثله قوله تعالى: ﴿عَالِي لَآ أَرَى الْهَيْهْدُ﴾ [النمل: ٢٠]. حيث الجملة الفعلية (لا أرى الهيد) في محل نصب على الحالية من ضمير المتكلم في (أرى)، وفعلها مضارع متنى به (لا)، والرابط هو ضمير المتكلم فاعل (أرى).

ومثله قول خالد بن يزيد بن معاوية:

ولو أن قومًا لارتفاح قبيلة دخلوا السماء دخلتها لا أحجب^(١)

الجملة الحالية (لا أحجب) فعلية فعلها مضارع، وقد ارتبطت بصاحبها تاء الفاعل في (دخلتها) بالضمير الراجع إليه.

ومثله قوله تعالى: ﴿عَمَّا لَكُمْ لَا تَقَاصِرُونَ﴾ [الصفوات: ٢٥]. حيث الجملة الفعلية ذات الفعل للمضارع المنفى به (لا تناصرون) في محل نصب، حال من ضمير المخاطبين المجزئ في (لكم)، وقد ارتبطت بصاحبها بالفاعل وإو الجماعة في (تناصرون).

لكن ابن الناقم يرجع الربط بالضمير في هذا الموضع كثيرًا، أي: إنه يجيز الربط بالضمير والواو معًا ويستدل على الربط بالضمير والواو معًا بقول مالك ابن ربيعة:

(١) ينظر: شرح ابن الناقم / ٢٢٤ / شواهد المعنى: ٢-١٩٩ / الألسوني: ٢-١٨٨.

(قوما) اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (دخلوا) فعل ماضٍ مبنى على الضم، وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية في محل رفع، خبر إن. (السماء) منصوب على تزج الخافض، والصدر الأول (إن قومًا دخلوا) في محل رفع، مبتدأ خبره محذوف التقدير: كنت أو موجود، أو فاعل لفعل محذوف، والتقدير: لو ثبت دعوى قوم... (دخلها) فعل ماضٍ مبنى على السكون، وباء الفاعل ضمير مبنى في محل رفع، فاعل، وضمير الغاية مبنى في محل نصب، مفعول به، والجملة الفعلية بواب (أرى) لا محل لها من الإعراب.

أَسَأَلُوا مِنْ دِمِي وَتَوَعَّدُونِي وَكُنْتُ وَلَا يَنْهَيْنِي الرَّعِيدُ^(١)

حيث الجملة الفعلية (ولا ينهيني الرعيد) في محل نصب، حال من تاء الفاعل في (كنت)، وقد ذكر الضمير ربطاً، وهو ياء المتكلم في (ينهيني)، كما ذكرت الواو في صدر الجملة الحالية.

ومثله قولُ مكينِ الدارمي وشهد به أيضاً:

اَكْسَبَتْهُ الْوَرِقُ الْبَيْضُ أَبَاً وَاقْدُ كَانَ وَلَا يُدْعَى لِأَبِي^(٢)

حيث الجملة الحالية (ولا يدعى لأبي) فعلية فعلها مضارع منى بدلاً، وقد ارتبطت بصاحبها بالضمير التستر في (يدعى)، وهو نائب فاعل، وكذلك بالواو التي تصدر جملة الحال.

لأننا: أن تكون الحال جملة فعلية فعلها مضارع منى بـ (ما):

يمنع أن تكون الواو ربطاً فيما إذا كانت الحال جملة فعلية فعلها مضارع منى^٤

بـ (ما)، نحو: قول الشاعر:

عَهْدُكَ مَا تَصْبُرُ وَفِيكَ شِبَعٌ فَمَا لَكَ بَعْدَ الثَّيْبِ صَباً مَيْمًا^(٣)

(١) شواهد القائل: ١٢٧-٣ / ابن الناقم: ٣٣٩ / المعنى: ٣-١٩٦ / الأسنوني: ٢-١٨٩ / شرح الصريح:

١-٣٩٦ . ينهيني: يكفني، أي: أنهم يهدونني، ويوعدونني، وقد وجدت لا يكفني ولا يهدوني وعيداً أو تهديداً.

(كنت) كان فعل مضارع تام مبنى على السكون، والتاء ضمير مبنى في محل رفع، فاعل. (الرعيد) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

(٢) دلائل الإحصاء: ١٣٤ / شرح ابن الناقم: ٣٣٩ / الأسنوني: ٢-١٨٩ / شواهد القائل: ٢-١٦٦ / شرح الصريح: ١-٣٩٦.

الورق البيض: القفص أو الفراغ الضرورية، أي: إنه كان غير مصروف ولا مشهور، ثم أكسبه المال شهرة وعلامة ونسباً.

(كسبته) فعل مضارع مبنى على الفتح، والتاء للثابت حرف مبنى لا محل له من الإعراب، والضمير الحالية مبنى في محل نصب، مفعول به أول. (الورق) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (البيض) صفة للورق مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة. (أباً) مفعول به ثان منصوب، وعلامة نصبه الضمة.

(كان) فعل مضارع تام مبنى على الفتح، وفاعل ضمير مستتر للقيد: هو.

(٣) (عهدك) فعل مضارع مبنى على السكون، والضمير المتكلم مبنى في محل رفع، فاعل، والضمير =

حيثُ الجملةُ الفعليةُ (ما تصيرو) في محلِّ نصبٍ على الحالِيةِ، وتلاحظُ أن فعلها مضارعٌ منفىٌ بـ(ما).

ملحوظة:

يختلف النحاةُ فيما بينهم في ذكرِ الواوِ رابطاً إذا كانت جملةُ الحالِ فعليةً فعلها مضارعٌ منفىٌ بين الأوجهِ الآتيةِ:

- ويذهب قومٌ إلى جوازِ الربطِ بالواوِ أو الضميرِ أو هما معاً، من هؤلاءِ ابنُ الحاجبِ. فتقولُ: جاء زيدٌ وما يتكلمُ غلامه، وجاء زيدٌ ما يتكلمُ غلامه، وجاء زيدٌ وما يتكلمُ عمرو.

ويذكر أن الإتيانَ بالواوِ مع (ما) أكثرُ منه مع (لا)، حيث إن المضارعَ مع (لا) كالمضارعِ مجرداً، والدليلُ على ذلك استعمالُهما في جملةِ جوابِ الشرطِ فيكونان غيرَ مقترنينِ بالفاءِ، وليس كذلك المضارعُ المنفَى بما؛ حيث وجوبُ اقترانهِ بالواوِ.

- ويذهب آخرون إلى أن المضارعَ المنفَى كالمضارعِ المثبتِ، يجوزُ فيه الإتيانُ بالواوِ إذا كانت جملةُ الحالِ مشتملةً على الضميرِ العائدِ على صاحبِ الحالِ، فإن لم تكن مشتملةً عليه فإنه لابدُ من ذكرِ الواوِ. وعلى رأسِ هؤلاءِ ابنُ عصفورٍ^(١).

- ويذهب آخرون إلى أن الثقةَ بـ(لا) يكثرُ مجيئها بالضميرِ مع تركِ الواوِ، وإن كان النافي (لم) كثرَ إفرادُ الضميرِ، والاستغناء عنه بالواوِ، والجمعُ بينهما، وعلى رأسِ هؤلاءِ ابنُ مالكٍ وإبنة^(٢).

^(١) الخطابِ، مبنى في محلِّ نصبٍ، مفعولٌ به. (ما تصيرو) ما حروفٌ هي مبنى، لا محلٌ له من الإعرابِ، تصيرُ فعل مضارعٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الضمةُ المقدرة، وفاعله ضميرٌ مشتركٌ للقدم: أنت. والجملةُ الفعليةُ في محلِّ نصبٍ على الحالِيةِ. (وقيل) الواوُ لا ابتداءً أو واوُ الحالِ حرفٌ مبنى، في حرفِ جرٍ مبنى، ضميرُ الخطابِ مبنى في محلِّ جرٍ مبنى، وشبه الجملةُ في محلِّ رفعٍ، غير مقدم. (ثنية) مبتدأ مؤخر مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الضمةُ، والجملةُ الاسميةُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من فاعلِ تصيرو. (فما) الفاءُ تظهيرٌ حرفٌ مبنى، لا محلٌ له من الإعرابِ، ما اسم استفهامٌ مبنى في محلِّ رفعٍ، مبتدأ. (لك) جارٌ ومجرورٌ مبتدأ، وشبه الجملةُ في محلِّ رفعٍ، غير المقدم. (بعد الشبهِ) ظرفٌ ومضافٌ إليه، وشبه الجملةُ متعلقةٌ بالمحذوفِ في شبه الجملة. (حباً) حالٌ منصوبةٌ من ضميرِ الخطابِ، والفاعلُ فيها الاستفهامُ التعليليُّ بما في معناه. (ثنية) حالٌ ثانية منصوبة.

(٢) شرح ابن الناقم ٣٣٩.

(١) المغرب ١-١٥٤.

والنفي بـ (لَمْ) كالنفي بـ (لَمْ).

- والأكثر في الجملة الحالية المنفية بـ (ليس) اقترانها بالواو والضمير معا، لكنها قد ترتبط بالواو وحدها، أو بالضمير بمفرده^(١١).

من أمثلة ارتباطها بالواو والضمير معا قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا الْغَيْبِ مِمَّنْ تَقُولُونَ وَالسُّمُّ بِأَخْبِهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ﴾ [البقرة ٢٦٧]^(١٢). حيث الجملة الفعلية المحولة (ولستم بأخبيه) في محل نصب، على الحالية من الفاعل (واو الجماعة)، وقد ارتبطت بالواو والضمير للمخاطبين في (لستم).

وقول امرئ القيس:

وقد عَلِمْتَ سَلْمَى وَإِنْ كَانَ يَحْلِيهَا بَأَنَّ النَّفْسَ يَهْدِي وَإِسْ بِنْفَعَالِ^(١٣)

(وليس بفعال) جملة في محل نصب، حال من الفاعل الضمير المستتر في (يهدي)، وقد ارتبطت بالواو والضمير معا.

(١١) ينظر: عبدة الحافظ ٢١٢.

(١٢) حرف الهي مبنى لا محال له من الإعراب. (يتمنوا) فعل مضارع مجزوم بعد لا النافية، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع، فاعل. (الغيب) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (متا) جار ومجرور مبيان، وشبه الجملة متعلقة بالإخبار. (تقولون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية في محل نصب، حال من الفاعل واو الجماعة في (يتمنوا). (ولستم) الواو واو الأبدان أو الحال، ليس فعل ماضٍ بالضم تاسع مبنى على السكون، وضمير المخاطبين مبنى في محل رفع، اسم ليس. (بأخبيه) (بأخبيه) بالتحريك من ظهورها ياء حرف الجر الزائد، وضمير الغائب مبنى في محل جر بالإضافة. (لا) حرف التقوية منع من ظهورها ياء حرف الجر الزائد، وضمير الغائب مبنى في محل جر بالإضافة. (لا) حرف الاستثناء مبنى لا محال له من الإعراب. (أن) حرف مصدرى ونصب مبنى، لا محال له من الإعراب. (تغمضوا) فعل مضارع منصوب بعد أن، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع، فاعل، والمصدر المؤول في محل نصب على نزع الحلق، ويمكن أن يحلها في محل جر بتقدير وجود حرف الجر المحذوف، والتقدير: (إلا بأن تغمضوا فيه، وتكون متعلقة باسم الفاعل (أخبيه).

(١٣) (سلمى) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة التقوية للتعذر. (يحلها) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير الغائبة مبنى في محل جر بالإضافة. (بأن) ياء حرف جر مبنى، أن: حرف توكيد ونصب مبنى. (النفسي) اسم أن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة التقوية للتعذر. (يهدي) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة التقوية، وفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة الفعلية في محل رفع، خبر أن. والمصدر المؤول في محل جر بالياء، وشبه الجملة متعلقة بالعلم.

وقول الشاعر:

أَعْنُ سَيِّئِي تَهَيَّيْ وَلَسْتُ بِمَتَّيْ وَتَوْصِيِي بِخَيْرِي أَنْتَ عَنِّي بِعَزَلِي⁽¹⁾

جملة (ولست بمته) في محل نصب، حال من الفاعل المستتر في (تهئي).

وقد ارتبطت بمصاحبها بالواوِ وضمير المخاطب في (لست).

ومن أمثلة ارتباطها بواسطة الواوِ بمفردتها قولُ امرئِ القيس:

تَلَّتْ عِمَائِي الرِّجَالِ عَنِ الصُّبَى وَلَيْسَ فُؤَادِي عَنْ هَوَائِي بِمَنْسَلِي⁽²⁾

جملة (وليس فؤادي بمنسل) في محل نصب، حال من (عميائ الرجال)،

وقد ارتبطت به بواسطة الواوِ التي تصدرتها.

وكذلك قول الشاعر:

دَهْمُ الشَّيْءِ وَلَسْتُ أَمْلِكُ عِدَّةً وَالصَّبْرُ فِي السَّرَاتِ غَيْرُ مَطْبَعِ⁽³⁾

(1) (أعن) الهمزة للاستفهام حرف مبني، لا محل له من الإعراب، عن حرف جر مبني، (سعي) اسم مجرور بعد (أعن)، وعلامة جره الكسرة. ونية الجملة متعلقة بالتهي. (تهئي) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة للتعذر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. (ولست بمته) الواوِ واوِ الابتداء أو الحال، (ليس) فعل ماضٍ ناقص تامخ مبني على السكون، وضمير المخاطب مبني في محل رفع، اسم ليس، إياه حرف جر واند مبني لا محل له من الإعراب، منه: خبر ليس منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد، والجملة في محل نصب، حال من فاعل تهئي. (أنت) عنه (يعزل) شبه جملة عنه متعلقة بـعزلي، والجملة الاسمية في محل جر، صفة لغير.

(2) (تلت) فعل ماضٍ مبني على الفتح، واند حرف ثابت مبني، لا محل له من الإعراب. (عميائ) فاعل مرفوع. وعلامة رفعه الضمة، وهو مضاف (والرجال) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة (عن الصبأ) جار مبني ومجرور بكسرة مقدرة للتعذر، ونية الجملة متعلقة بالتمسلي. (وليس) الواوِ حرف استئناف مبني. ليس: فعل ماضٍ ناقص تامخ مبني على الفتح. (فؤادِي) اسم ليس منصوب بالفتحة المقدرة، وضمير المتكلم مبني في محل جر بالإضافة. (عن هوائِي) جار ومجرور ومضاف إليه، ونية الجملة متعلقة بمنسلي. (بمنسل) إياه حرف جر واند مبني. منسل: خبر ليس منصوب بالفتحة المقدرة.

(3) (دهم) فعل ماضٍ مبني على الفتح. (الشياء) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (ولست) الواوِ واوِ الحال، ليس فعل ناقص تامخ مبني على السكون، تاء التشكيل ضمير مبني في محل رفع، اسم ليس. (أملك) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير تقديره: أنا، والجملة الفعلية في محل نصب، خبر ليس، وجملة (لست أملك) في محل نصب، حال. (أعدت) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (والصبر) الواوِ استئنافية حرف مبني لا محل له من الإعراب، الصبر صيغاً =

(ولست أملك عدنة) جملةٌ حاليةٌ من (الشتاء)، والرباطُ وأو الحال يفردُها.

ومن أمثلة ارتباطها بالضمير يفردُه قولُ الشاعر:

إذا جرى في كفه الرُشَاءُ جَرَى القَلْبِ لَيْسَ فِيهِ مَاءٌ^(٦٧)

جملة (ليس فيه ماء) في محل نصب، حال من (القلب) وهو البشر، وقد

ارتبطت به بالضمير العائد عليه، وهو ضمير الغائب في (فيه).

من الشواهد التي ذكرها النحاة لجملة الحال الفعلية ذات الفعل المضارع المنفي.

قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ الَّذِينَ آمَنُوا قَدْ أَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ الْقُرْآنَ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ أَحْكَامَ الشَّرْعِ وَيُدْفِعَ لَكُمْ مِنَ الْكُفْرِ وَالنَّجَسِ وَالشُّرْكِ وَاللَّغْوِ كُلَّ مَا نَجَسَ إِلَيْكُمْ وَيَعْلَمَ مَا تَلْمِزُونَ﴾ [آل عمران: 174].

الجملة الفعلية (لم يمسهم سوء) في محل نصب على الحالية، وفعلها مضارع منفي^(٦٨) بـ (لم)، وتلاحظ أن الرباط الضمير فقط.

قول زهير بن أبي سلمى:

كَأَنَّ فُتَاتَ الْعِصْنِ فِي كُلِّ مَنَزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ حَبَّ الْقَنَا لَمْ يُحْطَمِ^(٦٩)

جملة (لم يحطم) حال، وهي منفية بـ (لم)، والرباط الضمير وحده.

^{٦٧} مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (في السرقات) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالضمير. (غير) خبر التبتأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (مطبخ) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

^{٦٨} (٦٨) اسم شرط غير عاقل مبنى في محل نصب على القرينة، ومضاف إلى ما بعده، منصوب بالجواب. (جرى) فعل الشرط ماضى مبنى على التثنية للذكر. (في كفه) جار ومجرور ومضاف إليه مبنى، وشبه الجملة متعلقة بالمجرور. (الرشاء) فاعل جرى مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (جرى) فعل جواب الشرط ماضى مبنى على التثنية للذكر. (القلب) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة. (ليس) فعل ماضى ناقص ناسخ مبنى على التثنية. (فيه) جار ومجرور مبنية، وشبه الجملة في محل نصب، خبر ليس، أو متعلقة بخبر ليس المتخوف. (ماء) اسم ليس مؤنث مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. وجملة (ليس فيه ماء) في محل نصب على الحالية من (القلب).

^{٦٩} شرح ابن القاسم 3/499 شواهد العيني 2-198 / الأشتوني 2-191.

العين: ما تكرر من لفظ أو صيغة، حب الفنا: حب اللذات.

(كأن) حرف تشبيه ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب. (فئات) اسم كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (العين) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (في كل) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب، حال من فئات. (منزل) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (نزلن) فعل ماضى مبنى على السكون، وتكون النسوة ضمير مبنى في محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية في محل جر، نعت لمثل =

قول عترة العيسى:

ولقد عشتُ بأنْ أُموتَ ولم تكنْ للحربِ دائرةٌ على ابنِ ضَمَّصَم^(١)
(ولم تكن للحرب دائرة) جملة فعلية في محل نصب على الحالية، وفعلها مضارع منى به (لم)، والرباط الواو وحدها.

قوله تعالى: ﴿أَوْ قَالَ أُوْحِيَ إِلَيَّ وَأَمْ يُوحِ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ (الأنعام: ٩٣). (ولم يوح إليه شيء) جملة فعلية في محل نصب على الحالية، وفعلها مضارع منى به (لم)، والرباط الضمير في (إليه) والواو معاً.

قول النابغة الذبياني:

سَقَطَ النَصِيفُ وَلَمْ تُرِدْ إِسْقَاطَهُ فَتَنَاوَلْتَهُ وَالْقَسْتَنَا بِالْيَدِ^(٢)
(ولم تُرِدْ إِسْقَاطَهُ) جملة فعلية، فعلها مضارع منى به (لم)، وهي في محل نصب على الحالية، وتلاحظ أن الرباط هو الضمير المستتر في (ترد)، والواو في بداية الجملة.

قول الشاعر:

فَقَالَتْ لَهُ الْعَيَّانُ: سَمِعًا وَطَاعَةً وَحِدْرًا كَمَا لَدَّرَ لَمَّا يُنْقَبُ^(٣)

(١) جار ومجرور مبنيا، وشبه الجملة متعلقة بالترؤف. (عيب) غير كأن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (الغناء) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة. (لم) حرف نهي وجزم ولقي. (يحظم) فعل مضارع مجزوم بعد لم مبنى للمجهول. وعلامة جزمه السكون. وحرك بالكسر من أجل الروي، والياء الفاعل ضمير مستتر تقديره: (هوا)، والجملة الفعلية في محل نصب حاله من (حب الغناء).

(٢) شرح ابن النظم: ٣٤٠ / شواهد المعنى ٣-١٩٨ / الأشموني ٢-١٩١.

(٣) (لقد) سلام موقوفة للفسم، وجراب الفسم عشتيت بأن أموت. (بأن أموت) ياء حرف جر والياء والضمير المؤول في محل نصب، مفعول به مخشيت. (تكن) فعل مضارع ناقص لتابع مجزوم بعد لم، وعلامة جزمه السكون. (للحرب) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب، غير تكون. (عائرة) اسم تكون مؤنث مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (على ابن ضمصي) شبه جملة متعلقة بدارت.

(٤) شرح ابن النظم: ٣٤٠ شواهد المعنى ٣-١٠١ / الأشموني ٦-١٩١.

(٥) (قالت) فعل ماضٍ مبنى على الفتح، والياء للثابت حرف مبنى. (تأ) جار ومجرور مبنيا، وشبه الجملة متعلقة بالقول. (العيان) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الالف؛ لأنه مشر. (سَمِعًا) مفعول مطلق =

خاصاً: أن تكونَ جملةُ الحالِ جملةً فعليةً فعلها ماضي واقع بعد (أو) العاطفةِ على جملةٍ حاليةٍ سابقة:

في مثلِ هذا التركيبِ تلمسُ في الحالينِ معنى الشرط، فإذا قلت: لأفهمَنَّ الدرسَ شُرحَ أو أعملُ، فإِنَّكَ تلمسُ أن الجملةَ الفعليةَ (شرح) في محلِّ نصبٍ على الحاليةِ، وقد عطفَ عليها بواسطة (أو) الجملةُ الفعليةُ (أعمل)، والرباطُ فيها الضميرُ المُستترُ في الفعلين، وهو في محلِّ رفعٍ، نائبُ فاعلٍ عائدٌ على (الدرس)، وتقديرُ المعنى: لأفهمَنَّ الدرسَ إن شُرحَ وإن أعملَ.

ومن ذلك قولُ الشاعر:

كُنْ لِلخَلِيلِ نَصِيرًا جَارًا أَوْ عَدْلًا وَلَا تَشِيعْ عَلَيْهِ جَنَّةٌ أَوْ يَخْلَا^(١١)

عدم ربطِ الحالِ بصاحبها بالواوِ يتمثلُ في الجمليتينِ الحاليتينِ الواقعتينِ بعد (أو)، وهما: (عدلاً، ويخلاً).

سادساً: أن تكونَ الحالُ جملةً فعليةً فعلها ماضي واقع بعد (إلا):

تنتج الواوُ رابطاً إذا كانت الحالُ مستثناةً بـ (إلا)، وهي جملةٌ فعليةٌ فعلها ماضي، كما ورد في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الحجر: ١١]. الجملةُ الفعليةُ المحولةُ (كانوا به يستهزئون) في محلِّ نصبٍ على الحاليةِ من (رسول)، أو من ضميرِ الخاتمينِ في (بأتيهم)، والرباطُ الضميرُ في (به)، أو في: (كانوا)، ولم تذكر الواوُ رابطاً لأن الجملةَ الحاليةَ مصدريةً بفعلٍ ماضي واقع بعد (إلا).

(١١) كُنْ فعلٌ أمرٌ مبنيٌّ على السكونِ ناقصٌ تامخ، واسمه ضميرٌ مستترٌ تقديره: أنت. (للخليل) جارٌ ومجرور، وشبه الجملةُ متعلقةٌ بنصير. (نصيراً) خبرٌ كان منصوباً، وعلامةُ نصبه الفتحة. (جاراً) فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح، وقامه ضميرٌ مستترٌ تقديره: هو، والجملةُ الفعليةُ في محلِّ نصبٍ على الحاليةِ. (أو) حرفٌ عطفٌ مبنيٌّ، لا محلَّ له من الإعراب. (عدلاً) فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح، ولما حله ضميرٌ مستترٌ تقديره: هو، والآلفُ للإطلاق، والجملةُ في محلِّ نصبٍ بالعطفِ على الجملةِ الفعليةِ. (الواوُ) حرفٌ عطفٌ مبنيٌّ لا محلَّ له. (لا) حرفٌ نهيٌّ مبنيٌّ لا محلَّ له. (تشيع) فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بعدَ لا النافية، وعلامةُ جزمه السكون، وحركته بالفتحِ لأنَّه الساكن، وأصله: ولا تشيعُ. (عليه) شبه جملةٌ متعلقةٌ بـ تشيع. (جاراً) جملةٌ فعليةٌ في محلِّ نصبٍ على الحاليةِ. (أو) حرفٌ عطفٌ مبنيٌّ لا محلَّ له. (يخلاً) جملةٌ فعليةٌ في محلِّ نصبٍ بالعطفِ على الجملةِ الحاليةِ، والآلفُ للإطلاق.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الزحرف: 7].
ومن النحلة من يرى جواز الربط في مثل هذا التركيب بالواو، ويستشهدون
لذلك بقول الشاعر:

نِعْمَ لَمْرَأَ هَرِمٍ لَمْ تُعْرُ تَائِبَةٌ إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَدَّرًا^(١١)
الجملة الفعلية المحولة (كان لمرتاع بها ودراً) في محل نصب على الحالية من
(تائبة)، والرباط ضمير الغاية في (بها)، وكذلك الواو في صدر جملة الحال، مع
انها جملة فعلية فعلها ماضٍ واقع بعد (إلا).

سابعاً: أن تكون جملة الحال فعلية فعلها مضارع مثبتة حال من (قد):

إذا كانت الحال جملة فعلية فعلها مضارع مثبتة غير مسبوقة بـ (قد) فإنه ينتج
فيها الواو رباطاً، بل يكفى بذكر الضمير رباطاً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا
تَعْنُ تَسْكُرُ﴾ [الذئب: ٦]. الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع المثبت الحال من
(قد) (تسكُر) في محل نصب على الحالية من ضمير المخاطب المستتر في (تذنب)،
والرباط ضمير المخاطب المستتر في (تسكُر)، ويمنع الواو رباطاً حيث إن الفعل
المضارع شبه باسم الفاعل رتبة ومعنى، ولا تدخل الواو على اسم الفاعل.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿إِذَا تَقَرَّأَ فِيهَا سَبَّحُوا لَهَا شَهيقاً وَهِيَ تَفُورُ﴾ [نكاة تميز
من القبط: ٧، ٨].

(١١) (نعم) فعل ماضٍ مبنى على الفتح، وقامه ضمير مستتر مبهم تذكير: هو. (لمرأ) تمييز للضمير المبهم
م منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والجملة الفعلية في محل رفع، غير مقدم، أو لا محل لها من
الإعراب. (هرم) هو المخصوص بالفتح، فهو: مبتدأ مؤخر غير المقدم جملة الفتح، أو مبتدأ خبره
محلوف، والتقدير: هرم المسودج، أو خبر مبتدأ محلوف، والتضمين: هو هرم، وهو مرفوع، وعلامة
رفعه الفتحة. (لم) حرف تقي وجزم وقلب مبنى لا محل له. (أمرأ) فعل مضارع مجزوم بعد لم،
وعلامة جزمه حذف حرف العلة. (تائبة) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (ولا) حرف استثناء
مبنى، لا محل له إعراباً. (وكان) الواو: واز الابتداء أو الواو الحال، (كان) فعل ماضٍ ناقص ناسخ مبنى
على الفتح، واسمه ضمير مستتر تذكير: هو. (المرتاع) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بوزر. (بها)
جار ومجرور مبنان، وشبه الجملة متعلقة بمرتاع. (وزراً) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة،
وجملة كان مع معموليها في محل نصب على الحالية.

الجملة الفعلية المحولة (نكاد ليز) في محل نصب على الحالية من الفاعل المستر في (تفوز)، والربط الضمير المستر في (نكاد)، ولم تذكر الواو رابطاً.
 أما قول الشاعر:

عَلَّقْتُهَا عَرَضًا وَأَقْتَلُ قَوْمَهَا زَعَمًا لِعَمْرٍ لَيْكَ لَيْسَ بِمَزْعَمٍ

فإن فيه جملة: (وأقتل قومها) فعلية فعلها مضارع، وبها ضميران يعودان على نائب الفاعل (تساء الفاعل) والمفعول به الثاني (ضمير الغائية) في (علقتها) في الجملة السابقة عليها، ومعناها يصلح للحالية من أحد الاسمين (نائب الفاعل، والمفعول به الثاني) في الجملة (علقتها)، إلا أن تصدراً بالواو قبل الفعل المضارع المبتدئ يجعل التحاة يخرجونها على عدة أوجه:

- منهم من يرى أن الجملة في محل نصب على الحالية، والواو ضرورة.
- ومنهم من يرى أن الواو للعطف، والجملة معطوفة على سابقتها، والفعل المضارع يزول بالماضى، فيكون التقدير: وأقتل قومها.
- ومنهم من يرى أن الواو وأو الحال، وجملة الحال اسمية مخلوقة للبند، والتقدير: وأنا أقتل...

ملحوظة:

لا يمتنع ذكر الواو رابطاً بين جملة الحال وصاحبها إذا كانت اسمية، ومن ذلك قول تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ [الحجر: 18].

الجملة الاسمية (لها كتاب) في محل نصب على الحالية من (قريّة)، والربط ضمير الغائية في (لها)، وكذلك وأو الحال في صدر الجملة، وقد سبقت جملة الحال بأداة الاستثناء (إلا).

ويجدر القول بأنه يكثر ربط الجملة الاسمية الحالية بصاحبها بواسطة الربط الواو، وبعضهم يرى أن ترك الواو حيثشك بعد شدوفاً، لكنه لا يستطيع أن يتجاوز القول بالجواز في هذا الموضع⁽¹⁾، ويذكر القراء أنه لو لم يكن فيه الواو كان صواباً⁽²⁾.

(1) ينظر: الكشاف 1-111 / الدر المنون 6-71.

(2) معنى القرآن: 2-33.

وقد وردت أمثلة كثيرة لتترك الواو في مثل هذا التركيب.

مثال ربط الحال الجملة الاسمية وصاحبها بالضمير دون ذكر الواو، قوله تعالى: ﴿أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوًّا﴾ [البقرة: ١٦٦]. الجملة الاسمية (بعضكم لبعض عدو) في محل نصب على الحالية من الفاعل (واو الجماعة) في (أهبطوا)، والرباط بينها وبين صاحبها ضمير مخاطبين في (بعضكم) الراجع إلى صاحب الحال، ولا داعي للقول بأن واو الحال الرابطة محذوفة؛ لأن الضمير رابط، وإن كانت الواو في الحال الجملة الاسمية أكثر ربطاً.

قد تحتسب الجملة الاسمية في هذا الموضع استثنائية لا محل لها من الإعراب.

- في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠]. الجملة الاسمية (وجوههم مسودة) فيها قرأتان^(١):

أولاهما: يرفع الجزئين، وفيها وجهان إعرابيان:

أ- أنها في محل نصب على الحالية من الاسم الموصول (الذين)، حيث إن الرؤية بصرية، ومن التحليل من يرى أن حذف واو الحال هنا حسن كراهة اجتماع الواوين. وذهب آخرون - منهم الزجاج وابن عصفور - إلى أنه لا يشترط فيها الواو، والربط بالضمير هنا يكون كالمضارع، وأنت في الإتيان بها وتركها بالخيار، تقول: جاني زيد وأبوه قائم، أو: يترك الواو^(٢).

ب- أن تكون في محل نصب على أنها مفعول به ثانٍ للرؤية، حيث إنها قليلة.

(١) أهبطوا فعل أمر مبني على حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل (بعضكم) مبتدأ مرفوع، وعلاوة وقمة الضمة، وضمير مخاطبين مبني في محل جر بالإضافة. (أهبطوا) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بـ (أهبطوا) عبر اللفظ المرفوع، وعلاوة وقمة الضمة، والجملة الاسمية في محل نصب على الحالية.

(٢) ينظر: الدر المنون: ٦-٦١.

(٣) ينظر: القرب: ١-٥٢ / شرح القموني للكافية: ٢١١.

ثانيتها: ينصب الجزأين، وفيها وجهان:

أ- أن يكونَ (ويجوز) بدلاً من بعض من كل من الاسم الموصول، أما (مسودة) فتكون بالنصب على الحالية، على أن الرؤية بصرية.

ب- إذا عُدَّت الرؤية قلبية؛ فإن وجوها تكونُ بدلاً من الاسم الموصول بدل بعض من كل، وتعرّب (مسودة) مفعولاً به ثانياً.

- وقد يربط بين الحال الجملة الاسمية المنسوخة وصاحبها بالضمير دون الواو، كما في قوله تعالى: ﴿يَذُوقُونَ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَئِنْ آذَوْا آلَهُمْ وَأَنَّهُمْ كَانَتُم مِّنْهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٦-١٠٧]^(١١). الجملة الاسمية المنسوخة (كانهم لا يعلمون) في محل نصب على الحالية من (قرين)، وهو تكرة تخصصت بالصفة في شبه الجملة (من الذين...)، وقد ربطت الحال بصاحبها بضمير الغائبين (كانهم).

ومثل ذلك في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعْتَدِلَ عَلَيْهِ وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [الرعد: ٤١]. الجملة الاسمية المنسوخة (لا معقب لحكمه) في محل نصب على الحالية من القاعل الضمير المستتر (يحكم)، والرابط بينها وبين صاحبها ضمير الغائب (حكّمه) العائد على صاحب الحال، ولم تذكر الواو رابطاً.

- كما يجوز ترك الواو رابطاً والاكتفاء بالضمير فيما إذا كانت الحال جملة اسمية تقدم فيها الخبر على المبتدأ، كما في قول بشر بن مروان:

(١١) (القرين) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة. (من) حرف جر مبنى، لا محل له من الإعراب. (الذين) اسم موصول مبنى في محل جر مبن، وشبه الجملة في محل رفع، نعت للقرين، أو متعلقة بعت مخلوف. (أوتوا) فعل ساقط مبنى على الضم، وهو مبنى للمجهول، وواو الجماعه ضمير مبنى في محل رفع، نائب فاعل. (الكتاب) مفعول به ثان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (كتاب) مفعول به أول منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الله) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (واو) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة متعلق ببدأ. (أظهروهم) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وضمير الغائبين مبنى في محل جر بالإضافة. (كانهم) حرف تشبيه ونصب لسبح مبنى، لا محل له من الإعراب، وضمير الغائبين مبنى في محل نصب، اسم كان، (وي) حرف تقي مبنى، لا محل له من الإعراب. (يعلمون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعه ضمير مبنى في محل رفع، فاعل. والجملة الفعلية في محل رفع، خبر كان، والجملة الاسمية المنسوخة في محل نصب على الحالية.

إذا أتيتَ أباً مرواناً تـالـه وجدته حاضراً الجوه والكـرم^(١١)

الجملة الاسمية (حاضراً الجوه والكـرم) في محلّ نصب على الحالية من ضمير الغائب المقبول به في (وجدته)، وتلاحظ أن الرابط هو قسمير الغائب في (حاضراً)، وهو راجع إلى صاحب الحال، ولم تذكر الواو رابطاً حيث تقدم الخبر في الجملة الاسمية الحالية على مبتدأ فيها، وإن كان الأكثر أن تذكر الواو رابطاً في الجملة الاسمية.

- يذكر النحاة أنه إن كانت الحال جملة اسمية غيرها شبه جملة وهو منظم على المبتدأ فإن حذف الواو الفضل، كما جاء في قول بشر:

إذا أنكرتني بلدة لو أنكرتها عرجت مع الباري على سواد^(١٢)

الجملة الاسمية (على سواد) في محلّ نصب على الحالية من تاء القاعل في (عرجت)، والرابط بينها وبين صاحبها ضمير المنكلم في (على)، وهو راجع إلى صاحب الحال، وحسن عدم ذكر الواو رابطاً؛ لأن الجملة الاسمية الحالية غيرها شبه جملة تقدم على المبتدأ فيها.

التركيب الشرطي وموقع الحالية:

أجزاء الزمخشري وقوع التركيب الشرطي حالاً، وأوله بالتركيب الحسري، ففي قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ كَمَلَّ الْكَلْبِ إِنْ نَحِمَّ عَلَيْهِ بَلَيْتٌ أَوْ تَرَكَهُ بَلَيْتٌ﴾ [الأعراف: ١٧٦] ذكر الزمخشري أن الشرط (إن نحمل عليه بليت) في موقع الحال، كأنه قيل: كمل الكلب ذليلاً دائم الذلالة^(١٣).

(١١) شرح الرضي ١-٦١١ / شرح القموني للكافية ١٢٢ / وهو في طبقات شعول الشعراء: ١-٥٠٠. (هذا مفعول به منصوب، وعلامة نصب الألف؛ لأنه من الأسماء الستة. (مروان) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه منوع من الصرف. (تسألها) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والقاعل ضمير مستتر للقيد: أنت، وقسمير الغائب مبنى في محلّ نصب، مفعول به، والمجسمة الفعلية في محلّ نصب على الحالية من له الخطاب في الآية، أو من أب مروان. جملة الشرط والجراب لأنها هنا: ليت، وجدته.

(١٢) ديوانه ٢-١٢٩ / شرح الرضي ١-٦١١ / شرح القموني للكافية ٢٢٢. البوي: نوع من الصلور.

(١٣) الكشاف ١-١٣١.

كما جعل التركيبَ الشرطيَّ المفروضَ بهمزة الاستفهام حالاً في قوله تعالى: ﴿قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا آتَيْنَا عَلَيْهِ آيَاتًا أَلَمْ نَكُنْ أَتَاهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 170]. حيث يذكر: «الواو أو الحال»، والهمزة بمعنى الورد والتعجيب، معناه: أتبعونهم ولو كان آياتهم لا يعقلون شيئاً من الدين، ولا يهتدون للصواب^(١١).

وبين للتقدمين خلافٌ في هذه الواو الواقعية في مثل هذا الموقع بعد همزة الاستفهام، وبمثله وجهان:

أولهما: ما ذهب إليه الزمخشري من أنها «أو الحال»^(١٢).

والآخر: ما ذكره ابن عطية من أنها «أو المعطف»^(١٣).

والخلافُ بينهم قائمٌ كذلك في الموضع اللفظي للهمزة الموجودة، بين ما ذهب إليه الزمخشري من أنه يقدر بعدها جملة، وهي المذكورة في المقول السابق، وبين ما ذهب إليه ابن عطية من النية بها التأخير عن حرف المعطف، ولكن أبا حيان قد جمع بين الرأيين^(١٤)، حيث يجعل الواو عاطفةً على حال مقدر، والمعطوفُ على الحالِ حالٌ، فصحَّ أن يقال إنها للحال من حيث عطفها جملةً حاليةً على حالٍ مقدر، وصحَّ أن تكونَ للمعطف من حيث هذا المعطف.

وأنت ترى أن التركيبَ الشرطيَّ في محل نصب، حال في كل وجه، فيذكر ابن عطية: «أن غاية القسام في الالتزام أن يقولوا: نتبع آياتنا ولو كانوا لا يعقلون، فقررُوا على التزامهم هذا، إذ هذه حالُ آياتهم»^(١٥).

ويؤكد أبو حيان أن الجملةَ المصحوبةً بالواو في مثل هذا السياقِ جملةٌ شرطيةٌ، «فإذا قال: اضرب زيداً ولو أحسن إليك، فالعنى: وإن أحسن، وكذلك: أعطوا

(١١) الرجوع السابق ١-٨٧.

(١٢) الرجوع السابق.

(١٣) المحرر الوجيز ٢-٧٣.

(١٤) البصر للمبعض ٢-١-١.

(١٥) المحرر الوجيز ٢-٧٣.

السائل ولو جاء على فرسي^(١)، اوردوا السائل ولو بشر^(٢) لمره^(٣). المعنى فيهما: (وإن)، ونحوه (لو) هنا تنبيهها على أن ما بعدها لم يكن يتناسب ما قبلها، لكنها جاءت لاستقصاء الأحوال التي يقع فيها الفعل، وتندلج على أن المراد بذلك وجود الفعل في كل حال، حتى في هذه الحال التي لا تناسب الفعل، ولذلك لا يجوز: اضرب زيداً ولو أساء إليك، ولا: أعطوا السائل ولو كان محتاجاً، ولا: ردوا السائل ولو بمائة دينار، فإذا تقرر هذا فالواو في (ولو) في المثال التي ذكرناها عاطفة على حال مقسرة^(٤).

ونجد أن أبا حيان يؤكد على ذكر الواو في مثل هذا الموضع وإن كانت الجملة الواقعة حالاً فيها ضمير يعود على صاحب الحال؛ لأن حذفها يؤذن بتقيد الجملة السابقة عليها، كما أنها دليل على أن ما بعدها لم يكن يتناسب ما قبله، والفرق واضح بين القول: «أكرم زيداً لو جفأك، أي: إن جفأك، وسين: أكرم زيداً ولو جفأك»^(٥).

ومنهم من يرى أن التركيب الشرطي لا يكاد يقع بتلكه موقع الحال، وإنما الطريق إلى ذلك أن لجعل التركيب الشرطي ضميراً عن ضمير ما تريد أن تجعل الحال منه، ففي القول: جاء زيداً إن يسأل يعطى؛ نقول فيه كى لجعل الشرط حالاً: جاء زيداً وهو إن يسأل يعطى، ويكون الحال شاملاً الجملة الاسمية التي غيرها التركيب الشرطي.

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ اتَّقُوا اللَّهَ اتَّقُوا اللَّهَ اتَّقُوا إِلَى الْأَرْضِ﴾ [التوبة: 38]. التركيب الشرطي (إذا قيل لاكم اتقوا) بعد السؤال الإنكاري التوبيخي أو التقريبي (ما لاكم) يكون حالاً، والتقدير: ما لاكم تتسائلون إذا قيل لاكم اتقوا^(٦).

(١) حديث شريف أخرجه مالك في الموطأ: (٢-١٩٩) يذكر (إن) مكان (لو)، وفي مسند أحمد (١-١٠١-١٢).

(٢) وسن أتى دونه (١١٦٥)، والكثير للطبراني: (٢٨٩٣) منه: «السائل حل وإن جاء على فرسي».

(٣) حديث شريف أخرجه أحمد في مسنده: ١-٢٨٨.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٢-٣-١ / الدر المنثور ١-١٣٦.

(٥) التوضيح السائل.

(٦) ينظر: الكشف ١-٣٩٢ / البحر المحيط ٥-١١٩ / الدر المنثور ٣-١٦١.

وفي المساعد يذكر ابن عقيل: فودخل في قوله: خبرية جملة الشرط، وفي البيط:
تقع جملة الشرط حالاً، نحو: اعمل هذا إن جاء زيد، وقيل: لا، وهو قول ابن
جنى^(١).

ومنه للمس أن كلا من ابن جنى وصاحب البيط وابن عقيل يرون أن التركيب
الشرطي يصح أن يقع حالاً، ولا أرى ما يمنع ذلك.

بين جملة الحال والجملة الاعتراضية:

يُمَيِّزُ بين جملة الحال والجملة الاعتراضية بفروق معنوية وأخرى لفظية، نوجزها
في:

- جملة الحال تبيِّنُ هيئةَ صاحبها أثناء إحداتٍ حدثت ما. فملائمتها بما قبلها بيانٌ
هيئة، فوجودها مقصودٌ في إنشاء الجملة التي وردت فيها.

أما الاعتراضية فإنه يُؤتى بها لبيان معنى ليس مقصوداً في إنشاء الجملة، وإنما
تكونُ لمعنى تقوية ما جاءت فيه، أو لتأكيدِه، أو لمعنى آخر غير المعنى المقصود في
الجملة، كمعنى التعظيم، والتفخيم، والتفسير، والشك... إلخ.

- الأصلُ في جملة الحال أن تُتَكَرَّرَ بعد صاحبها وعاملها، لا تتقدمُ عليهما،
دون النظر إلى آراء بعض النحاة في هذه القضية.

لكن الجملة الاعتراضية تُتَكَرَّرُ بين أجزاء الجملة معترضة إياها، سواء أكان مبتدأ
وخبراً، أم موصولاً وصلته، أم فعلاً وفاعلاً أو مفعولاً به، أم أجزاء التركيب
الشرطي، أم قسمًا وجوابه، أم إن وخبرها، أم كان واسمها، أم المضاف والمضاف
إليه، أم غير ذلك.

أما جملة التفسير فتذكرُ تاليةً لما تفسره مما يحتاج إلى كشف حقيقته، التي تمثل
في معنى الجملة المفسر بها.

- يجوزُ أن تقسيم مفرقاً مقامَ جملة الحال، ولا يجوز ذلك مع الجملة
الاعتراضية.

(١) للمساعد ١٣-١٤.

- يجوز أن تفتقرَ الجملةُ الاعتراضيةُ بالفاء، أو لن، أو السين، أو سوف.
أما جملةُ الحالِ فإنه لا يجوز قرئتها إلا بالوار، وبأو نسي تركيبٍ معيّن، وتمتنع من استقبالها فلا يجوز قرئتها بحرفِ التنفيس أو بـن أو غيرها مما يعطى معنى الاستقبال.

- قد تكون الجملةُ الاعتراضيةُ طلبيةً، لكن جملةَ الحالِ لا تكون إلا خبريةً.
والجملُ التي لا محلُّ لها من الإعرابِ - في عجلةٍ في هذا الموضع - هي (١١).
- الجملةُ الابتدائيةُ.

- الجمل الواقعة بعد أدوات الابتداء: الحروف المكشوفة (إنما وأخواتها. . .)، إذا الفجائية، هل، بل، لكن، إلا، إماء، (ما) التسمية.
- بعد أدوات التحضيض: ألا، هَلَا، أما، لَوْلَا.
- بعد أدوات التعليل غير العاملة: لولا، لو، لما، كلما.
- الواقعة جواباً لأدوات الشرط غير الجازمة إذا كان مقروناً بالفاء.
- الواقعة صلةً للأسماء الموصولة أو الحروف.
- الجملُ الاعتراضيةُ.
- الجملُ التفسيريةُ - على رأى.
- الواقعة جواباً للنسم.
- الجملُ المؤكدة لجعل لا محل لها من الإعراب.
- الجملُ المعطوفةُ على ما لا محل له من الإعراب.
- التركيبُ الشرطيُّ الذي تقدم جوابه عليه.

(١١) ينظر: ارتشاف العرب ٢- ٣٧٤.

الحال التركيبية

قد تردُ الحالُ في الجملة العربية مركبةً، أي: تركيبُ حالان مع بعضهما تركيباً خمسةً عشرًا، وتصيرانِ اسمًا واحدًا، فتكونانِ مَبْتَسِمِينَ على فتح الجزأين، ومثال ذلك⁽¹⁾:

هو جارِي يَتَّ يَتَّ، أي: ملاصقًا، حيث (يت يت) حالٌ مبتتةٌ على فتح الجزأين في محلِّ نصب.

وللتحاطة في هذه الأحوالِ المركبةِ مذهبان:

أحدهما: أنها مركبةٌ تركيباً خمسةً عشرًا، حيث تبنى على فتح الجزأين.

ثانيهما: أنهما مركبتانِ تركيباً الإضافة، حيث يحذف التثوينُ من الثاني للإتياع، فيشبهانِ بخمسةً عشرًا، فيفترقانِ في أصالةِ البناءِ.

كما أن هذه الأحوالِ المركبةِ قد يفسرُ أصلها التركيبى على نحوين:

الأول: ما أصله حرفُ العطف، ومثله:

- تفرقوا شغَرًا بقرًا، أي: في كل وجه لا اجتماع معه⁽²⁾ والأصل فيهما: شغراً وبقرًا، فركبتا معًا بحذف الحرفِ العاطفِ، فبنتتا على الفتح.

- ومثله: تفرقوا شلرَ مذرَ. أي: شلرًا ومذرًا⁽³⁾ وقبه: تفرقوا شلرَ بقرًا.

- ومثله: تفرقوا حذخَ مدخَ، أي: حذخًا ومدخًا⁽⁴⁾.

(1) ينظر: الكتاب 3-2-3 / شرح المفصل لابن جينيل 118-119 / ارتشاف العرب 370 / شرح شذور الذهب 178.

(2) لا تنظر في السلاخ: (إلا أهدى فيها، أو من شمر الكلب إذا رفع إحدى رجله ليولد فيأخذها من الأخرى). بقر النجم: سقط وعاج بالقر، أو البقر هو العنق، بأخذ الإبل فلا تروى، وربما ماتت به.

(3) الشلر: الذهب، يلفظ من المعدن، فهو منسحق، فيه منبده، أو مصغر اللؤلؤ. طلوت البهجة: طلعت وأباحت، أو من البدر، وهو الطريق الحب.

(4) الحذخ: القطع، لحم منقطع، أي: منقطع. مدخ السر: اللحاء، فكلته فرقه.

- تركسوا البلاءَ حيثَ بيث، وحساتْ باث، وحوثُ بوث^(٦٧)، أي: تفرقوا وتبددوا، وأصلها بحرف العطف.

- تساقطوا أخولَ أخول، أي: متفرقين، وأصلها بحرف العطف الفاء، أي: أخولَ فأخول، ويعنى به: شيئاً فشيئاً.

يساقطُ عنه روقه ضارباتها سقاطَ شوارِ القَيْنِ أخولَ أخولاً^(٦٨)
ومنه قولُ ضايرِ اليرجسي:

وفيه (أخول أخول) حالان ركبا معاً، وكانا كالكلمة الواحدة، فبيننا على فتح الجزأين، وهما في محلِّ نصبٍ على الحالية.

الثاني: ما أصله النسبة، نسبة أحدهما إلى الآخر، سواء أفتقرت بحرف الجر، أم قدرت بالإضافة، ومن ذلك:

- هو جاري بيت بيت، أي: ملاصقاً. والأصل، بيتا بيت، فحذف حرف الجر، فركب الأسمان، وأصبحا حالاً مبنيةً على فتح الجزأين في محل نصب، وقد ينطقان بالإضافة: بيت بيت.

- لقبته كفةً كفةً، أي: مواجهةً. والأصل كفةً لكفة، وقد ينطقان بالإضافة: كفةً كفةً، وقد ينصلان بحرف الجر (عن)، كفةً عن كفة.

- لقبته صحرةً بحرةً، أي: منكشفاً. إذا لقبته وليس بينك وبينه سائر، واستعملا بالإضافة، صحرةً بحرة.

(٦٧) استعادت الشيء: عطبه وقد فجع في التراب، وبكث: بحث عن الشيء بعد ضياعه.

(٦٨) لرواق: القرن / ضارباتها: أرواق بها الكلاب / القين: الخفاص.

(يساقط) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (عند) جار ومجرور مبدآن، وانه الجملة متعلقة بيساقط، (روقه) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (وضمير الغائب) مبني في محل جر بالإضافة. (ضارباتها) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الكسرة، لأنه مجموع الألف والياء للمزيدين، وضمير الثاني مبني في محل جر بالإضافة. (سقاط) مفعول مطلق منصوب، وعلامة نصبه الضمة. (أخول) مضاف إليه منصوب، وعلامة جر الكسرة. (القين) مضاف إليه مجرور، وعلامة جر الكسرة. (أخول أخولاً) حالان حالان مركبان مبدآن على التفتح في محل نصب، من ولو الجماعه، والألف للإطلاق.

- الفعل هذا بادئٌ بَدَأَ، أي: أَوَّلَ كَثْرٍ شَيْءٍ. وأصله: بادئٌ بَدَأَ، بالإضافة، فخفضت الهمزة من الأول بقلبيها ياءً، وحذفت من الثاني قفصره، أي: أصبح مقصوراً، وأصبحا اسمين مركبين فنياً، على فتح الجزأين خاليتين، بعد أن حذفت التنوين من الثاني، وفيه: بادئٌ بَدَأَ، وبِادئٌ بَدَأَ. وقد يؤولان بحرف العطف: بادئٌ وِبَدَأَ.

- ذهبوا لبَدَأَ سبباً، وأبَدَأَ سبباً، أي: مضرقتين متبديين. والأصل: أبَدَأَ سبباً، أو: أبَدَأَ سبباً، وسبباً عَلِمَ حذفت منه التنوين، فركبها، فصارتا بالتركيب اسمًا واحدًا مركبًا مبنياً على فتح الجزأين؛ لأنهما حالٌ مركبةٌ. وقد زالت العلمية بالتركيب عن (سبباً)، وهو (سبباً) بعد تخفيف الهمزة.

ملحوظة:

قد يكون الطرفُ المركبُ مبنياً على فتح الجزأين، وشبه جملة في محل نصبٍ على الحالية، أو متعلقة بحالٍ ملحوظة، كما هو في قول عبيد بن الأبرص:
نَحْسِي حَقِيقَتَنَا وبعض الـ قسمٍ يسقطُ بينَ بيئنا⁽¹⁾
(بين بيئنا) طرفان مركبان مبنيان على فتح الجزأين، والألف للإطلاق، وشبه الجملة في محل نصبٍ على الحالية، أو متعلقة بمحذوف، حال.

تعدد الحال

ينقسمُ النحاةُ إزاءَ قضية تعددِ الحالِ لصاحبٍ واحدٍ لعاملٍ واحدٍ انقسامهمُ إزاءَ تعددِ الخبرِ لثبوتِهِ واحدٍ، وذلك على النحو الآتي:

(1) (نحوي) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة للفتل، وقاعله ضمير مستتر تقديره: (نحن). (حققتنا) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير المتكلمين مبني في محل جر بالإضافة. (وبعضي) التولي وهو الحال بحرف مبني، لا محل له من الإعراب، بمعنى: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وهو مضاف. (للقوم) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (يسقط) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وقاعله ضمير مستتر تقديره: (هو)، والجملة الفعلية في محل رفع، ضمير المبتدأ، والجملة الاسمية في محل نصب على الحالية. (بين بيئنا) طرفان مكان مركبان مبنيان على الفتح، وشبه الجملة في محل نصبٍ على الحالية، أو متعلقة بمحذوف، حال.

- يرى كثيرٌ من النحاة - وعلى رأسهم الفارسي^(١) - أن العاملَ الواحدَ لا يعملُ في حالين لصاحبٍ واحدٍ إلا بالعطفِ بين الحالين، فيقول: (جاء زيدٌ ضاحكًا مسرعًا) صحته في مذهبه: جاء زيدٌ ضاحكًا وسرعًا.

ويستثنى هؤلاء من ذلك أفعالَ التفضيلِ إذا كان عاملًا في الحال، نحو: زيدٌ ركبًا أحسنَ منه ماشيًا، لثبوتِ الفعلِ التفضيلِ متبَعًا عامِلين، وكلٌّ من (راكبًا، ماشيًا) حالٌ منصوبٌ لزيد، والعاملُ اسمُ التفضيلِ (أحسن).

- ولكن ابنَ جنى يذهبُ إلى جوازِ تعددِ الحالِ لعاملٍ واحدٍ ومن صاحبٍ واحدٍ بدونِ عطفٍ، فيقول: سررتُ بزيدٍ جالسًا متكئًا ضاحكًا، وإن شئتُ أن تأتيَ بعشرِ أحوالٍ إلى أصحابِ ذلك لجازٍ وحسن، كما لك أن تأتيَ للمبتدئِ من الأخبارِ بما شئتُ، كقولك: زيدٌ عالمٌ جميلٌ جوادٌ فارسٌ مصريٌ بزازٌ، ونحو ذلك^(٢).

ويأخذُ بهذا الرأي كثيرٌ من النحاةِ واللغويين والمفسرين، وعلى رأسهم ابنُ مالك^(٣).

في قوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ۗ لَيْسَ لَهَا أَجَلٌ مُّكَاتِبَةٌ ۗ خَالِصَةٌ رَّاغِبَةٌ﴾ (الواقعة: ١-٣)، حيثُ قرأه (خالِصَةٌ رَّاغِبَةٌ) بالنصب^(٤)، على أنهما حالان من (الواقعة)، وكذلك: الجملةُ الفعليةُ للحولة (ليس لوقعتها كاتبةٌ) حالٌ من الواقعة، فهذه ثلاثُ أحوالٍ لصاحبٍ واحدٍ.

لكننا قد أدرنا من قبلِ الدائرةَ المعنويةَ الواحدةَ التي لجمعٍ كلاً من الخبرِ والتعتِ والحالِ، وعلاقةُ كلِّ منها بالمبتدئِ والتعوتِ وصاحبِ الحالِ، ولما جاز أن يمتدَّ الواحدُ بعدةِ تعوتٍ في وقتٍ واحدٍ جاز أن يخبرَ عن المبتدئِ الواحدِ بعدةِ أخبارٍ في وقتٍ واحدٍ، وحقيقةُ الإخبارِ والهدفِ من الكلامِ بجيزِ ذلك؛ لذا جاز أن يكونَ

(١) للحبيب ٢-٧-٣.

(٢) نشأته الكافية ١-٧٨١-٧٨٠، ص ٧٥٥.

(٣) لسراة زيد بن علي وعيسى والحسن والي حبيوة والي مسلم واليزيدي، ومعهم ابن أبي عمير والزرعاني، للحبيب ٢-٧-٣ البحر المحيط ١-٧٧-١٠ الدر المنثور ١-٦-٢٤٣.

لصاحب الحال الواحدة عددٌ أحوالٍ، أي: عدةٌ هيئاتٌ أثناء إحدائِ حدثٍ واحدٍ؛ لأنه يجوزُ أن يقبلَ علينا محمدٌ وهو في حالٍ مشيٍّ، وحالٍ ضحكٍ، وحالٍ إمساكٍ بكتابه بيده اليمنى، وحالٍ رفعٍ لقلعه بيده اليسرى، وحالٍ تغطيةٍ لرأسه، وحالٍ تجردٍ من ملابسه الخارجية... إلى غير ذلك من الهيئات التي تبين حاله أثناء إقباله علينا، وهو عملٌ واحدٌ لصاحبٍ واحدٍ في وقتٍ واحدٍ، ولكن الهيئاتُ متعددةٌ، بشرطِ ألا تكونَ هيئاتٌ متناقضةً، كالمشي والجرى أو الضحك والبكاء، أو التجرد من الملابس واللباس، إلى غير ذلك. فنقول فيما سبق: أقبل علينا محمدٌ ماشياً، ضاحكاً، ممسكاً كتابه يميناً، ورفعاً قلعه يسراه، مغطياً رأسه، متجرداً من ملابسه الخارجية... الخ.

كما يجوزُ تعددُ الحالِ من صاحبٍ واحدٍ، لعاملٍ واحدٍ والأحوالُ مختلفةٌ المبني، فنقول: قرأت الموضوعَ فكرةً فكرةً، في التباين، فاعصا كلُّ أفكارِهِ، وأنا مستغرقٌ في قراءته، لا أنصرف عنه إلى موضوعٍ آخر. وكلٌّ من: الاسم الجامد: فكرةً فكرةً، وشبه الجملة (في التباين)، والصفة المشقة (فاعصا)، والجملة الاسمية (وأنا مستغرقٌ)، والجملة الفعلية (لا أنصرف) حالٌ من الفاعلِ ضميرِ التكلمِ في (قرأت)، والفاعلُ الفعلُ (قرأت).

تقابل في دراسة تعددِ الحالِ مع عدة تراكيبٍ يكون عليها التعددُ:

- فقد يكون التعددُ في الحالِ في اللفظ والمعنى وصاحبها واحدٌ، نحو: أقبلت على دراستي شغوفاً مجتهداً لدى أملٍ في التفوق. حيثُ كلٌّ من: (شغوفاً، مجتهداً، لدى أملٍ) حالٌ منصوبةٌ في الأولى والثانية، وفي محل نصبٍ في الثالثة، وهي جملة اسمية، وصاحبُ الحالِ الفاعلُ تأءُ التكلمِ في (أقبلت)، فالحالُ متعددةٌ في اللفظ والمعنى.

ومنه قولُ الشاعر:

عَلَى إِذَا لَأَقْبَيْتُ لَيْلِي بِخَلْوَةٍ أَنْ لَرَوَيْتُ بَيْتَ اللَّهِ وَجَلَّانَ حَانِيًا^(١)

(١) شرح الصريح ١- ٣٨٥.

حيث (رجلان حافيا) حالان من الفاعل المستر في (أزور).

ومنه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ الْمُطْمَئِنِّينَ ﴿٢٧﴾ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ وَأَحْسَبْ مَرْحُومَةً ﴿٢٨﴾﴾ [القنجر: ٢٧، ٢٨]. (راضية مرضية) حالان منصوبتان، وعلامة نصب كل منهما الفتحة، وصاحبهما ضميرُ المخاطبةِ الفاعلُ في (ارجعي).

ومنه ما ذكرناه من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَوْعَتِهَا كِتَابَةٌ ﴿٣١﴾ خَائِضَةٌ وَالْبَعْدُ ﴿٣٢﴾﴾ [الواقعة: ٢-٣] بتصب (خائضة وراقعة).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَيْفًا ﴿١٥٠﴾﴾ [الأعراف: ١٥٠].
وكل من: (غضبان، وأسفا) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة من (موسى)، وهو فاعلُ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة.

الحظ أن (غضبان) لم تنون؛ لأنها ممنوعة من الصرف؛ للوصفية وورث فعلان الذي مؤنثه (فعل)، (غضبي).

ومن ذلك قولُ المتن:

قَبِلْتُهَا وَهَمَعِي مَرْجٌ أَدْعِيهَا وَقَبِلْتِي عَلَىٰ خَوْفٍ فَمَا لِقَسَمٍ^(١)
حيث شبه الجملة (على خوف)، والاسم الجامد (فما قسم) حالان من الفاعل الضمير المستر في (قبِلتِي)، فالحالان صاحبهما واحد.

- وقد يكون تعدد الحال مع تعدد في اللفظ والمعنى، وصاحبهما متعدد في المعنى دون اللفظ، كما في قوله تعالى: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ﴿١٩﴾ يَنْهَمَا بَرَزَخًا لَّا يَتَّبِعَانِ ﴿٢٠﴾﴾ [الرحمن: ١٩، ٢٠]. كل من: الجملة الفعلية (يلتقيان)، والجملة الاسمية (ينهما برزخ)، والجملة الفعلية (لا يتبعان) في محل نصب، حال من (البحرين).

(١) الجملة الاسمية (وهمعي مرج ادعيها) في محل نصب على الحالية من الفاعل ضمير التكلم في (قبيلتها). يجوز أن يحوّل شبه الجملة (على خوف) حالا من الفاعل المستر في قبلي، أو من الفاعل والقوم به معاً، والتقدير: عاقبة، أو: عاقبتين.

- قد يكون التعدد كما هو في التركيب السابق لكنه باستعمال حرف العطف، كان تقول: أثبتت على دراستي شغوقاً ومجتهداً، ولدتي أمل في التفوق. أنت تلحظ عطف الأحوال بواسطة الواو.

ومنه قرأه تعالى: ﴿فَقَدَانَهُ الصَّلَاتُكَةَ وَهُوَ قَائِمٌ يَصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنْ اللَّهَ يَشْرِكُ بِهِنَّ مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ﴾^(١١) [آل عمران: ٣٩]. كل من: (مصدقاً، سيِّداً، حصوراً، نبياً) حالٌّ من يحيى، لكنها أحوال معطوفة على الحال الأولى.

ومن النجاة من يرى أن مثل هذا التركيب ليس من قبيل تعدد الأحوال؛ لأن من شرط التعدد عدم الاقتران بحرف العطف^(١٢).

- قد يكون تعدد الحال في اللفظ دون المعنى وصاحبها واحداً، كأن يقال: أكلت الرمان حلواً حامضاً، حيث (حلواً حامضاً) حالان فيهما تعدد في اللفظ، لكن معناه واحداً، وهو: (مُرٌّ)، فكذلك سيكتت من الحالين حالاً واحداً، أو حولت الحال الواحدة إلى حالين متضامتين في المعنى.

- قد يكون تعدد الحال في المعنى دون اللفظ، سواء أكان صاحبها متعدداً في المعنى دون اللفظ، نحو: جساء الطالبان مسرعين، وجلس الحاضرون متبهين، حيث كل من (مسرعين، متبهين) حالٌّ من الطالبين والحاضرين، وإن كان المعنى فيهما يدل على التثنية في الأولى، والجمع في الثانية، فاللفظ واحد.

ومنه قرأه تعالى: ﴿وَقَرَى الْقُلُوكَ مَوَاحِرَ فِيهِ﴾ [النحل: ١٤]. (مواحر) حالٌ منصوبة بالفتحة من (القلوك)، وهو جمع.

(١١) الجملة الاسمية (وهو قائم) في محل نصب على الحالية من لقول به شعر الطالب في (الذات). الجملة الفعلية (يصلّي) يجوز أن تكون خبراً ثانياً للمبتدأ (أنت) في محل رفع، ويجوز أن تعطف على محل نصب على الحالية من المصدر (تسكن في اسم الفاعل (قائم)، كان الله يشرك) المصدر الموزون من (أد) المقترحة (هجز)، واسمها لفظ الجلالة، ومصدرها الجملة الفعلية في محل نصب على نوع المخلص، أو في محل جر بتقدير وجود حرف الجر. والتقدير: بأن الله يشرك. وفيها قرابة كسر حمزة (أد) على إخراج الشدة من جري القول، أو على إسماع القول، والتقدير: فكانت له الصلاة؛ إن: أو: فكانت فكانت....

(١٢) شرح التصريح ١- ٣٨٥.

أم كان صاحبها متعدداً في اللفظ والمعنى، نحو: زار محمدٌ محموداً متحايين ،
 جلس عليٌّ وأحمدٌ وسعيرٌ مشتاقين لاستكمالِ الدرسِ، حيث (متحايين) حالٌ
 منصوبةٌ بالياء لأنها تدل على متي، وصاحبها محمدٌ ومحمودٌ، وكلٌّ منهما
 مشتركٌ في هيئة واحدة في المعنى أثناء حدوث الفعل (الزيارة)، وكذلك الحالُ
 (مشتاقين) منصوبةٌ بالياء لأنها تدل على جميع، وصاحبها عليٌّ وأحمدٌ وسعيرٌ،
 وهم مشتركون في هيئة واحدة، فالجهدت الحالُ في اللفظ.

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَابِّينَ﴾ [إبراهيم: 23].
 حيث (دابِّين) حالٌ منصوبةٌ بالياء من (الشمس والقمر).

وقوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ سُخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ﴾ [الاعراف: 54].
 (سُخَّرَات) حال منصوبة، وعلامةٌ نصبها الكسرة؛ لأنه مجسوم بالالف والتاء
 المزيدتين، وصاحبها المفعولات: الشمس والقمر والنجوم.
 ومنه قولٌ عثره:

مَتَى مَا تَلَقَيْتَ فَرْدَيْنِ تَرْجِفُ رَوَائِفُ الْبَيْتِيكَ وَتُسْتَظَارُ^(١)

حيثُ (فردَيْن) حالٌ منصوبة، وعلامةٌ نصبها الياءُ لأنها تدل على متي، وهي
 متعددة في المعنى دون اللفظ، حيث دلالتها على متي، وصاحبها الفاعل والمفعول
 به الضميران في (تلقيتي): الأولُ فاعلٌ مشتركٌ تقديره: أنت، والثاني ضميرُ التكلم
 (الياء)، وهو في محل نصب، فصاحب الحال متعدد في اللفظ والمعنى.

وكثيرٌ من النحاة لا يجعلون مثلَ هذا التركيب - بضميه - من قبيل تعددِ الحال.

- قد تعدد الحالُ لفظاً ومعنى، كما يتعدّد صاحبها لفظاً ومعنى لكن كلَّ حالٍ
 مذكورة بعد صاحبها مباشرةً، فنذكر كلَّ حالٍ مع صاحبها على التوالي، نحو:
 ضرب زيدٌ قائماً عَصراً مشدوداً، حيث (قائماً) حال من زيد، و(مشدوداً) حال
 من عمرو.

(١) شرح الكافية الشافية ٢-٧٥٥.

وليس في هذا التركيب إشكالٌ معنوي، حيث وجوبُ احتساب كلِّ حالٍ لصاحِبِها المُتَّزِعة به نطقاً، وعلى الترتيب، دون افتراضِ تقديم أو تأخير.

ومنه أن تقول: أقبلَ سَمِيرٌ سروراً بخالدٍ ياكياً. (سروراً) حال من سَمِير، و (ياكياً) حال من خالد.

ومنه: لقيتَ منحدراً زيداً مصعداً، (منحدراً) حال من ثاء الفاعل، و(مصعداً) حال من (زيد).

ويرى كثيرٌ من النحاة أن الحالَ وصاحبِها إذا تعدداً لفظاً ومعنى، فإنه يجبُ أن يلتزمَ بهذا التركيب.

- وقد يكون تعددُ الحالِ لفظاً ومعنى مع الجمع بينهما، كما يتعدد صاحبُها لفظاً ومعنى مع الجمع بينهما، لكن هناك قرينةٌ تحدد صاحبَ الحال.

من ذلك قولُ عمرو بن كلثوم:

وَأَسَافُوفٌ تَدْرِكُنَا السَّابَا مَقْدَرَةً لَنَا وَمَقْدَرِيَّةً⁽¹⁾

حيث (مقدرة) حال من الفاعل (السابا)، والقرينةُ الإفرادُ والثابِتُ، وقد عطف عليها الحالُ المنصوبة (مقدورين) من ضمير المتكلمين المفعول به في (تدركنا)، والقرينةُ الجمعُ.

- هناك تركيبٌ للحالِ وصاحبِها يمثل مشكلةً معنويةً - وحق ذلك - حيثُ تعددُ الحالِ لفظاً ومعنى مع الجمعِ بينها في النطق، ويتعدد صاحبُها - كذلك - لفظاً ومعنى مع الجمعِ بينها في النطق، فتتعلقُ الأحوالُ متواليحةً، كما ذكرت أصحابُها متواليحةً، وهنا تتور المشكلةُ المعنويةُ، أي صاحبُ الحالِ الأولى؟، وأي صاحبُ الثانية؟... وهكذا. وذلك أن تقول: قابل محمدٌ محموداً صاحبكنا ياكياً. فمن الفاحك؟ ومن الباكي؟ ينقسم النحاةُ إزاء ذلك إلى قسمين:

(1) حرف توكيد ونصب، تابع مبنى لا محل له من الإعراب، وضمير المتكلمين مبنى في محل نصب اسم إن. (سوف) حرف استيفاء مبنى، لا محل له من الإعراب. (تدركنا) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير المتكلمين مبنى في محل نصب، مفعول به. (السابا) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة للتعذر.

- يرى بعض النحاة - منهم ابن عصفور وأبو البقاء - أن الحال الأولى للمصاحب الأول، والثانية للثاني، فيكون محمداً صاحبكاً، ويكون محموداً باكباً.

- ويرى كثير من النحاة أن الحال الأولى للمصاحب الثاني، وذلك لقربهما، والحال الثانية تكون للمصاحب الأول، فيكون محمداً باكباً، ويكون محموداً صاحبكاً، ويرجحون ذلك لعدم الفصل بين إحدى الحالتين وصاحبيها، وتقليلاً للفصل كذلك.

ويظنون لذلك بقولهم: لقيت زيدا مصعباً منحلداً. فزيد المصعد، والفاعل التاء في (القيت) هو المنحلر.

- قد يكون تعدد الحال مع تعدد صاحبيها مع عدم الترتيب والتوالي كما هو في التركيب السابق، لكنه يوجد قرينة لفظية أو معنوية تربط بين الحال وصاحبيها، كعلامة التأنيث، أو المخاطبة، أو الغيبة أو التكلم، أو الدلالة على الإفراد وغيره، أو المعنى، أو غير ذلك، نحو: لقيت هنداً منحلدةً مصعباً.

(منحلدة) حال من (هند)، لوجود علامة التأنيث في الحال، أما (مصعباً) فهي حال من ضمير الفاعل (التاء)، والمحدث مذكر بالضرورة.

وكذلك قولك: قابلت فاطمة راكبة ماشياً.

ومن ذلك قول الشاعر:

عهدت معاذاً ذات هوى معشَى فسودت وعياداً سلواناً هروها

حيث (ذات) حال من (معاد) منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، للمطابقة في التأنيث، و (معشَى) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة المقدرة، وصاحبيها تاء الفاعل في (عهدت)، للمطابقة في التذكير.

ومنه كذلك قول امرئ القيس:

خرجتُ بها أمسى نجرُ ورامنا على أترينا ذليلٍ مرطٍ مرحلٍ

الجملة الفعلية (أمتش) في محل نصب، حال من ضمير الفاعل في (أخرجت) وهو التاء، وبينهما مطابقة في التكلم.

والجملة الفعلية (أخرج) في محل نصب، حال من ضمير الغائبة للجرور في (بها)، وبينهما مطابقة في التأنيث والغيبة، وهما القرينة.
وأما قول الشاعر:

لَقِيَ ابْنَ أَحْسَوَيْهِ عَائِفاً نُجَيْدِيَه فاصابوا مضمناً

ففيه (عائفاً) وهو الحال الأولى وصاحبها الفاعل الضمير المستتر في (لقي)، أما (منجيديه) فهي الحال الثانية وصاحبها المفعول به (ابن)، والمطابقة بين الحال الأولى وصاحبها الأفراد، أما القرينة في الحال الثانية مع صاحبها فهي التثنية.

والأمر واضح إذا قلنا: قابلني على وهو يضحك وأنا عابس، حيث الجملة الاسمية (وهو يضحك) في محل نصب حال من الفاعل (على)، حيث المطابقة في الغيبة، أي: ليس التكلم ولا الخطاب، أما الجملة الاسمية (وأنا عابس) فهي في محل نصب حال من ضمير التكلم المفعول به (الياء) في (قابلني)، والقرينة دلالةً للتكلم، حيث (ياء التكلم وأنا).

- هناك تركيب في التصدير يثير جدلاً واسعاً بين النحاة^(١)، وهو مجيء الحال متعددة في المعنى دون اللفظ من صاحبين مختلفي اللفظ والمعنى مع تعدد العامل، نحو: سافرت هند وجاء عمرو ضاحكين.

منع ذلك ابن السراج مطلقاً، سواء اتحد جنس العامل أم اختلف، لكن الجرسي أجاز مطلقاً.

وكان سيويه قد أجاز في حال اتحاد العاملين معنى، فأجاز: ذهب زيد وانطلق عمرو مسرعين، وإن اختلفا فلا.

- قد تأتي الحال متعددة في المعنى دون اللفظ لأصحاب مختلفين في اللفظ والمعنى. فنقول: هذان رجلان وعبد الله متطللين. حيث (متطللين) حال منصوية،

(١) شرح الفصول على الغاية: ١٣٣.

وعلامة نصبها الياء؛ لأنها جمع مذكور سالم، وصاحبها (رجلان وحيد الله)، وهو متعدد لفظاً ومعنى.

ومن ذلك: هذه ناقةٌ ونصبتها راتعين.

أما القولُ هذا رجلٌ مع رجلٍ قاتمين. فإن (قاتمين) حالٌ بالضرورة منصوبة، وصاحبها (رجل، ورجل) وهو مستعدُّ اللفظ والمعنى، ووجبت الحالية لاختلاف الإعراب في صاحبي الوصف، فلا يصح أن تعرب على الوصفية.

وجوب تعدد الحال

قد يكون تعدد الحال واجباً في التركيب، وذلك في المواضع الآتية:

- أن تذكر الحال بعد (إما) فإنه يجب تعددها لوجوب تكرير (إما)، فتقول: لقد أقبل إلينا محمدٌ إما راكباً وإما محملاً. كلٌّ من (راكباً) و (محملاً) حالٌ منصوبة من (محمد)، ووجب تعدد الحال لذكرها بعد (إما) التفصيلية، وهي واجبة التكرير.

وتقول: استقبله إما مبتمماً وإما صامتاً.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ (الإنسان: ٢). وفيه (شاكراً) حالٌ منصوبة من المفعول به فسير الغائب في (هديناه). وهي مذكورة بعد (إما)، فوجب ذكر حالٍ أخرى، فذكرت بعد (إما) الثانية: (وإما شكوراً).

يلحظ: أن الحال قد أودعت بحالٍ أخرى مع تكرير (إما) مصلوفاً بينهما بحرفِ المطب (وإو).

وقد تردف الحال المذكورة بعد (إما) بحالٍ أخرى مصلوفاً بينهما بحرفِ المطب (أو) دون تكرير (إما)، وقد ورد ذلك في قول الشاعر:

قَدْ شَفِئْتُ أَنْ لَا يَزَالَ يَسْرُوعُنِي خَيْبَالُكَ إِمَّا طَارِقًا أَوْ مَغَابًا
ذكرت الحال الأولى (طارقاً) بعد (إما)، فوجب إردافها بحالٍ أخرى، وكان الإرداف مع الفصل بحرفِ المطب (أو)، (أو مغاباً).

- أن تذكرَ الحالَ بعدَ (لا) النافية، حيث إنه يظلم تكريهاً، فتقول: القبل محمودٌ لا مائياً ولا راعياً، حيث (مائياً وراعياً) حالان منصوبان من الفاعل (محمود)، وتعدلت الحالُ لذكرها بعدَ (لا) النافية التي تحتاج إلى تكريمٍ.

ومنهُ قولك: تناولُ الطعامَ لا شربهاً ولا مؤثراً، بل قائماً ماضحاً، جئتكَ لا راعياً ولا راعياً.

والمرادُ الحالَ دونَ تكرارِ عد (لا) نادر في النظم، وقد جاء منهُ قولُ الشاعر:
 قهرت العبدَ لا مستعينا بعضيةً ولكن بأنواع الخلدائع والمكر
 حيث (مستعينا) حال من الفاعل الضمير تاء القاعل في (قهرت)، وهي حالٌ مذكورةٌ بعدَ (لا)، ولم تكرر (لا)، ولا الحال.

الحذف والتذكير في الحال

نعرض في هذا القسم قضية الحذف في الحال من ثلاث جهات: حذف الحال، وحذف العامل في الحال، وحذف صاحب الحال، كما نعرض قضية التذكير في الحال من جهتين: وجوب ذكر الحال، ووجوب ذكر عاملها.

أولاً: حذف الحال

قد تحذف الحال في التركيب ويبقى عاملها، وعلامة ذلك أن نجد الكلام يحتاج إلى وصلٍ الأول بالآخر، وذلك من خلال تقدير حال محذوفة تؤدي هذا الوصل، ويكون موضعها نصب على الخالية، وهذا الحذف فيه حكم الجواز.

ففي قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ (٢٣) سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ...﴾. (الرعد: ٢٣، ٢٤). الجملة (يدخلون)، (وسلامٌ عليكم) يحتاجان إلى وصلٍ بينهما، ولذلك فإنهم يجعلون الجملة الاسمية (سَلَامٌ عَلَيْكُمْ) جملةً محكيةً بقولٍ محذوف، وهذا المحذوف في موضع نصب على الخالية من الضمير الفاعلي (أو الجماعة) في (يدخلون)، والتقدير: يدخلون عليهم قائلين: سلامٌ عليكم.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٧] ^(١١). الجملة الفعلية (يرفع إبراهيم القواعد وإسماعيل) تحتاج إلى ربط بالجملة الدعاوية (ربنا تقبل منا)، ولذلك فإنه يندرج محذوفٌ بينهما، نظيره: قائلين، أو: يسولان، ويكون هذا على تقدير أن (إسماعيل) معطوفٌ على (إبراهيم)، ومشاركٌ له في الفاعلية، ويكون تقدير الكلام على وصلة: يرفع إبراهيم وإسماعيل القواعد قائلين ربنا تقبل منا.

ويجوز أن تجعل الواو التي تسبق (إسماعيل) واوً الحال، ويكون (إسماعيل) مبتدأ، خبره محذوفٌ تقديره: يقول، عامل فيما بعده، وهو: ربنا تقبل منا، وتكون الجملة الاسمية: (وإسماعيل يقول) في محل نصب على الحالية، لكن الوجه الأول أظهر وأوضح وأوجه. والفرق المعنوي بين التفسيرين يسير. وإذا قدرنا أن القول المحذوف عاملٌ في (إذ) فإن المحذوف لا يعدُّ حالاً.

(١١) إذ ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب، بالفتح على (إذ) سلبتها، والفاعل في الأولى محذوفٌ تقديره: (تكرر)، أو (قال) التكرور بدعا. (يرفع) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (إبراهيم) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، لم يتون لأنه ممنوع من الصرف العلمية والمصحة الزائدة على ثلاثة أحرف، والجملة الفعلية في محل جر بالإضافة. (القواعد) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، (من البيت) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب، حال من القواعد، أو متعلقة برفع (وإسماعيل) الواو حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب، إسماعيل معطوف على إبراهيم مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وهو ممنوع من الصرف. (ربنا) متعلق منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وخبر المبتدئين مبني في محل جر بالإضافة: (تقبل) فعل أمر مبني على السكون، وقاعله ضمير مستتر تقديره: أنت، وجملة التداء وجملة جوابه في محل نصب لقول محذوف، والقول المحذوف في محل نصب، حال من إبراهيم وإسماعيل، ويجوز أن تجعل (إسماعيل) مبتدأ خبره قول محذوف، والجملة الاسمية في محل نصب، حال، والتقدير: وإسماعيل يقول ربنا. (أمنا) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالقول، (إنك) إن حرف توكيد ونصب مبني، لا محل له من الإعراب، وخبر المخطأ مبني في محل نصب، اسم إن، (أنت) ضمير فصل مبني، لا محل له من الإعراب، أو توكيد لتفسير المخطأ، أو مبتدأ مبني في محل رفع. (السميع) خبر أول لأن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، أو خبر أول التبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة الاسمية في محل رفع، خبر إن. (العليم) خبر ثان لأن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، أو خبر ثان للمبتدأ (أنت) مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

ومنه قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [خاطر: ٧]. الجملة الفعلية (يستغفرون) تحتاج إلى ما يصلها بالجملة النافية والتقريرية بعدها (ربنا وسعت)، ويقدر هذا الوصل بقول محذوف، ويكون التفسير: يستغفرون للذين آمنوا يقولون ربنا وسعت، أو قائلين، ويكون المحذوف في محل نصب على الحالية من الضمير الفاعل وإي الجماعية في (يستغفرون)^(١).

ثانياً: حذف العامل في الحال،

حذف العامل في الحال ثلاث أسواق: جواز الحذف، وجوب الحذف، وجوب ذكر العامل.

١- جواز حذف العامل في الحال:

قد يحذف العامل في الحال لوجود دليل عليه، سواءً كان دليلاً مقامياً أو حالياً، أم كان دليلاً مقالياً أو لفظياً. كأن تقول لمن أراد السفر: سلامة الله، أي: تسافر بسلامة الله، فشيء الجملة (سلامة) في محل نصب على الحالية من فاعل العامل المحذوف (تسافر)، أو تقول له: راشدًا مهديًا كما تقول للقادم من الحج: ماجورًا، أي: رجعت ماجورًا.

ومن الدليل المثالي على حذف عامل الحياك قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِشِمَ فَرَجَالًا أَوْ رَكْبَانًا﴾ [البقرة: ٢٣٩]، أي: فصلوا رجالاً أو ركباناً، فكل من (رجالاً وركباناً)

(١) يلعب بعض اللغويين إلى رأي آخر في إعراب المحذوف حيث يشيرونه غيراً بعد خبر الاسم الموصول (الذين)، فيكون في موضع رفع، لكنني أرى أن القول (ربنا وسعتنا) بلام مع القول: (يستغفرون) فلا يستغفرون بطلب التوسل بإظهار حقة المستغفر منه في هذا المعنى، فيكون بأن رحمت الله، وبذلك فإن الإعراب على الحالية أكثر علامة للمعنى. انظر المصون: ٦-٣١.

(الذين) اسم موصول مبني في محل رفع، مبتدأ. (أمن) اسم موصول مبني في محل رفع بالظرف على (الذين)، (يسبحون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، ووزن الجماعية ضمير مبني في محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية في محل رفع، خبر المبتدأ (الذين). (ربنا) متاعى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وحرف النداء محذوف، وضمير المتكلمين مبني في محل جر بالإضافة، وجملة النداء في محل نصب، مطوق القول: (رحمة) تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة. وهو تمييز نسبة محمول عن الفاعلية، والتقدير: وسعت وحميتك كل شيء.

حالٌ حذف عاملها، والجملة المحذوفة في محل جزم جواب الشرط المقترن
بالفاء.

ومنه قوله تعالى: ﴿يَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْعَ عِقَامَهُ﴾ (٢) بلى قائلين على أن
تُسوي بئانه ﴿[القيامة ٣، ٤]﴾^(١). أي: بل تجمعها قائلين... (قائلين) حال
منصوبة وعلامة نصبها الياء، وعاملها محذوف.

ومن الحذف للدليل مقالي أو لفظي أن تكون الحال جواباً عن استفهام، نحو:
واجلاً، جواباً عن السؤال: كيف جئت؟، أو القول: بلى؛ فاهماً. جواباً عن
السؤال ألم تسمع الشرح؟.

ب - وجوب حذف العامل في الحال:

يجب أن يحذف العامل في الحال وجوباً في مواضع أربعة:

أولها: أن تكون الحال سادّةً سُدَّ الخبر:

نحو: ضربني زيداً قائماً، حيث (ضرب) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة
المقدرة، وخبره محذوف تقديره: حاصله، أو: ضربته، (زيداً) مفعولٌ به منصوب،
وعلامة نصبه الفتحة، (قائماً) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، وهي سادّة
مسد الخبير. وتقدير الكلام: حاصل إذا كان قائماً أي إذا وجد أو وقع، أو
التقدير: ضربته قائماً، و (قائماً) حال في التقديرين.

(١) (أحسب) الههزة استفهامية مبنية، لا محل لها من الإعراب، بحسب: فعل مضارع مرفوع، وعلامة
رفع الضمة، (الإنسان) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، (أن) حرف مصدري ونصب تابع مطلق
من التثنية مبنى، لا محل له من الإعراب، واسمه محذوف تقديره ضمير الشأن، والتقدير: أنه (أن)
حرف نهي ونصب للمضارع مبنى، لا محل له من الإعراب. (تجمع) فعل مضارع منصوب، وعلامة
نصبه الفتحة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: نحن، والجملة في محل رفع، خبر (أن)، والمصدر المأول
من (أن) ومفعولها سدَّ سُدَّ مفعولاً بحسب. (عظامه) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة،
وضمير الضائب مبنى في محل جر بالإضافة. (بلى) حرف جوابي مبنى لا محل له من الإعراب
(قائلين) حال منصوبة، (على) حرف جر مبنى. (أن) حرف مصدري ونصب مبنى. (تسوي) فعل
مضارع منصوب بعد أن، وعلامة نصبه الفتحة، وفاعله مستتر تقديره: نحن، والمصدر المأول في محل
جر بعلی، وبني الجملة متعلقة بالمقدرة. (بئانه) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير الضائب
مبنى في محل جر بالإضافة.

عليك أن تلاحظ أن (قائماً) لا تصلح أن تكونَ خبراً للمبتدأ؛ لأن الضربَ لا يكون قائماً، وإنما المضروب هو القائمُ.

ومثله أن تقولَ: تأمى ابنى مهجلاً، مكافئى الجيدُ حاصلًا على الدرجاتِ العليا.

ثانيها: أن تؤكدَ الحالَ مضمونَ الجملة التي تسبقها:

إذا كانت الحالُ مؤكدةً، أي: تؤكدُ مضمونَ الجملة التي تسبقها فإن عاملها يجب حذفه. كان تقول: هو أخوك عطوقاً، فد (عطوقاً)، حالٌ من ضمير دل عليه الكلام، أو من ضمير في الأخ، وهي حال مؤكدةٌ لمضمون الجملة (هو أخوك)، فهي جملةٌ اسميةٌ الخبريةٌ فيها هو المبتدأ، فأصبحت الحالُ مؤكدةً لمضمونِ المبتدأ مع الخبر؛ لأن معنى الحال تضمن معنى الجملة السابقة عليها.

ومثله أن تقولَ: هو أبوك وحيماً، ومثله قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [فاطر: ٣١].^(١)

ف(مصديقاً) حالٌ منصوبةٌ، وهي مؤكدةٌ لمضمونِ الجملة (هو الحق).

لاحظ أنها جملةٌ اسميةٌ المبتدأ فيها هو الخبر.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَاتَّقُوا تَوَّابِينَ أُنزِلَ عَلَيْهَا

(١) (تأوى) اسم موصول مبني في محل رفع، مبتدأ. (الوحيد) فعل ماضٍ مبني على السكون، وضمير المتكلمين فاعله مبني في محل رفع، والجملة الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (الملك) جار ومجرور متبائن، وشبه الجملة متعلقة بأوحي. (من الكتاب) خبر ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بأوحي. (من) هنا - إما للبيان، وإما للجنس، وإما للتبيين، (هو) ضمير فاعل مبني، لا محل له من الإعراب، أو مبتدأ ثانٍ مبني، لا محل له من الإعراب. (الحق) خبر الاسم الموصول مسرفوع، وعلامة رفعه الضمة، أو خبر المبتدأ الثاني، والجملة الاسمية في محل رفع، خبر الاسم الموصول. (مصديقاً) حال مؤكدة منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (الجار ومجرور متبائن، وشبه الجملة متعلقة بالمصديقاً. (بين) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والظرف شبه جملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب، أو متعلق بمحذوف صلة الموصول، (أيدي) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء لأنه مثنى، وضمير الغائب مبني في محل جر بالإضافة.

وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَّاهَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا نَعْتَمِدُ﴾ [البقرة: ٩١] (١١). (مصدقاً) حالاً
متصورة مؤكدة للجملة السابقة عليها (هو الحق).

عليك أن تلاحظ أن الجملة (هو الحق) وهي التي أكدتها الحال جملة اسمية الخبر
فيها هو المبتدأ. وتقدر النحاة ذلك: وهو الحق أحقه مصدقاً.

ومن ذلك قول سالم بن ذرارة:

أنا ابن ذرارة معروفًا بها نسي
وهل بدارة يا للتأسي من عسار^(١٢)
(معروفًا) حالاً متصورة، وعلامة نصيبها الفتحة، وهي حالٌ مؤكدة للجملة
الاسمية التي تسبقها (أنا ابن ذرارة)، وتلاحظ - كذلك - أن المبتدأ فيها هو الخبر.

ثالثها: أن تكون الحال مبهمة لزيادة أو نقص تدريجيين،

إذا كانت الحال مبهمة لزيادة تدريجية، نحو: تصدقتُ بدينهم فصاعدًا؛ فإن
عامل الحال يجب أن يحدف، حيثُ (صاعدًا) حالٌ تبيّن أن هناك زيادة في المعنى
السابق عليها، والتقدير: فذهب التصديقُ به صاعدًا. ولذلك فإن بعض النحاة
يرون أن هذه حالٌ مؤكدة، حيثُ إن الزيادة تعني الصعود.

(١١) (يكفرون) جملة استئنافية لا محل لها من الإعراب، أو جملة فعلية في محل رفع، خبر مبتدأ محذوف،
والتقدير: وهم يكفرون، والجملة في محل نصب، حال من ولو الجماعية في (تقولوا). (وراهه) تبه جملة
علة الوصول، لا محل لها من الإعراب. (وهو الحق) جملة اسمية في محل نصب على الحالية من
ولو الجماعية في (يكفرون).

(١٢) ينظر: الكتاب ٢-٧٩ / المختصر ٢-٦٦٥ / الأسموني ٢-١٤٤ / شرح السقور.

(أنا ضمير مبني في محل رفع، مبتدأ، (ابن) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

(دارة) مضاف إليه مجرور، وعلامة جرّه الفتحة تالية عن الكسرة، لأنه مخرج من الصرف للمعية
والثابت. (بها) جار ومجرور متبنا، وشبه الجملة متعلقة بالمصروف. (نسي) نائب فاعل معروف،
وهو مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها مناسبة الكسرة لضمير التكلم، والياء ضمير
مبني في محل جر بالإضافة. (هل) حرف استفهام مبني، لا محل له من الإعراب. (بدارة) تبه جملة
في محل رفع، خبر مقدم. (يا للتأسي) حرف نداء، واللام الجارة، والناس اسم مجرور باللام والتركيب
اعتراض للتعجب، لا محل له من الإعراب. (من عسار) من حرف جر واد مبنية، لا محل له من
الإعراب، جار: مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة
حرف الياء الراء.

وكذلك إذا كانت الحال مبنية لتقصير مع التدرج لأن عاملها يجب أن يحدف، نحو: اشترت بجنه فساقلاً، أي: فانسحط المشتري به ساقلاً، حيث (ساقلاً) حال مبنية لتقصير في الشراء مع التدرج، والانسحاط يعنى التدرج إلى أسفل.

وتذكر القاء في هذا التركيب بخاصة، ولا يجوز الواو لأنك لا تريد أن تغير الدرهم مع صاعد ثمن لشيء، كقولك: بدرهم وزيادة، ولكنك تحسب بأدنى الثمن، فتجعله أولاً، ثم تقرر شيئاً بعد شيء لأثمان شتى، لهذا كانت القاء التي تفيد التعقيب المباشر في الزمن^(١).

و (ثم) بمنزلة القاء، كما يذكر سيبويه، إلا أن اللورد يذكر أن القاء أجود؛ لأن معناه الاتصال^(٢).

رابعها: أن تكون الحال موقوفة للتويخ:

إذا جاءت الحال وصفاً فيه توسيح، أي: لوم وتقريع، كانت الحال بدلاً من اللفظ بالفعل فيحذف عاملها. فنقول: امتوتياً وقد جئد غورك ١٢، أي: أتوجد متوتياً، قد (متوتياً) حال منصوبة محذوفة العامل، ومن ذلك: امتلتما يوماً ومهملأ آخر ١٤، أي: أتحول ملتتما. قد (ملتتما) حال منصوبة.

ويحذفون لذلك بقولهم: أمانماً وقد قعد الناس ١٢^(٣). حيث (قائماً) حال منصوبة. ويكون لمن لا يشت على حال.

وقول بعضهم: التيماً مرة وقيسياً أخرى ١٤، على أن التحول في حال كونه تبعياً، فتكون (تيمياً وقيسياً) حالين منصوتين، ومن النجاة من يرى أنه بتحول هذا التحول للخصوص من التبعية إلى القيسية فهو مصدر لا حال، ويجعل سيبويه هذه تحت عنوان: «هذا باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل»^(٤). ومن أمثلة الأخير قول الشاعر:

(١) العلاقة بين المتى والعلامة الإعرابية في كتاب سيبويه ٢٤.

(٢) القصب ٣ - ٢٤٤.

(٣) ينظر: شرح الصريح ١- ٢٩٢.

(٤) الكتاب: ١- ٢٤٢، ونظر: القصب ٢- ٢٦٤.

أفيس الولائم أولاداً لواحسدةً وفي العيسبادة أولاداً لصلاتٍ
 حيث (الولائم) في الموضوعين منصوبةٌ على الحالية.
 وكذلك قولُ هند بنتِ حبة:

أفي السلم أعياراً جفناءً وغلفظةً وفي الحرب أشباهَ النساءِ العواركِ
 حيث نصبُ (أعياراً) و (أشبهاء) على الحالية.

ومن النحاة من يرى النصبَ على المصدرية، وتقديرهم: استحولون هذا
 التحول، وتتقولون هذا التحول^{١١٢}.

تتعلق شبهُ الجملة (في السلم) بما في الأعيارِ من معنى البلاغة، وهو الناصبُ
 للحال، والتقدير: استبدلون في السلم أعياراً، وأثليتون وتضعفون في الحرب
 أشباه... ٢.

مواضع أخرى يحذف فيها عاملُ الحال:

١- الصفةُ التي تذكر بعد (أما)، وتتخذُ معياراً للحكم على اللاحقِ بها بعد فاءِ
 الجزاءِ؛ نحو: أما صديقاً مصافياً فليس بصديقٍ مصافياً^(١)، فـ (صديقاً) منصوبةٌ
 لأنها حال، والتقدير: أما هو من حيث حالة الصداقةِ الصافيةِ فليس بصديق...،
 أي أن اللغوظَ به يتضمنُ جاثين: أولهما: الحالة التي يرادُ الحكمُ عليه من ناحيتها،
 ولثانيهما: الحكمُ عليه من حيث هذه الحالة، وكلُّ منهما يمثلُ جملةً، والجملةُ
 الأولى يحذف منها ركنها الأساسيان، ويبقى الحالُ التي يرادُ الحكمُ بها عليه،
 فكان نصبُ الصفةِ المذكورةِ على الحالية.

ومثلُ ذلك: أما طاهرٌ فليس بطاهرٍ، وأما عالمٌ فحالم. فكلُّ من (طاهرٌ)،
 و(عالمٌ) منصوبةٌ على أنها حالٌ، وكلُّ منهما صفةٌ مذكورةٌ بعد (أما)، وهي
 معيارٌ لحكمٍ لاحقٍ بها بعد فاءِ الجزاءِ.

(١) شرح القصل لآين الحاجب ١-٢٨٨ / الجزء ٢-٢٧٣.

(٢) كتاب ١-٢٨٧ / للنصب ٢-٢٧١ / القصل ١٣ / السهل ١١٠.

ب- المصدرُ المذكورُ بعد (أما)، ويَتَّخِذُ معياراً للحكم اللاحقِ به بعد فاءِ
الجزاءِ:

الفرقُ بين هذا الموضعِ وسابقه أن التصويبَ في السابقِ صفةٌ، وهو -هنا-
مصدرٌ، ونعلمُ أن المصادرَ تزولُ بالاشتقاق، وذلك كما قولنا: **أما سمعتَ فسمينٌ**. ف
(سمعتا) مصدرٌ منصوبٌ واقعٌ موقعَ الحالِ، يضعُ سيويه عنوناً لكلِّ هذا قوله: **هَذَا**
بَابُ مَا يَنْتَسِبُ مِنَ الْمَصَائِرِ لِأَنَّهُ حَالٌ مَصْرَفٌ فِيهِ الْمَذْكُورُ^(١)، وإنَّا أثبتنا أن الحالَ قد
تبينَ من المصادرِ، فإنه يجوزُ لنا أن نعرِّبَ المصدرَ حالاً دونَ تأويله بالاشتق. ويكونُ
التقديرُ: **أما من حيث حالُ السمن فهو سمين**.

أولا جدالٌ في أن سبقَ المصدريةُ للحكم التقريري الذي يتلوها بعد فاءِ الجزاءِ
يعطى معنى الحالِية، حيث لا يرادُ بالمصدرِ تأكيدٌ للوصفِ المشتقِ الذي يتلو فاءَ
الجزاءِ، ولكن يرادُ بها بيانٌ وجهةٍ معينةٍ يحكمُ عليها بما بعدَ فاءِ الجزاءِ^(٢).

وعليه يقالُ: **أما علمتَ فعالمٌ**، وأما جهلاً فليس بجاهلٍ، أما أمانةً فأمينٌ.

ج- ما يمكنُ أن يكونَ مسموحاً بما يؤولُ حالاً عندَ فريقٍ من النحاةِ، ومن
ذلك القولُ: **هينئذٍ لك**. حيث يعربُ فريقٌ من النحاةِ (هينئذٍ) أنه منصوبٌ على
الحاليةِ لفعلٍ محذوفٍ مع فاعلهِ، والتقديرُ: **ثبت لك الخيرُ هينئذٍ**.

وجوبُ ذكرِ الحالِ:

إذا كنا قد أدركنا أن الحالَ يجوزُ فيها أن تحذفَ وهذا هو الأصلُ، فإن هناك
مواضعَ يجبُ أن تذكرَ فيها، منها^(٣):

أ- أن تكونَ جواباً:

إذا كانتِ الحالُ جواباً عن سؤالٍ فإنها يجبُ أن تذكرَ، ولا يجوزُ حذفُها، كأن
يسألُ سائلٌ: **كيف جئتُ؟** فيجابُ عليه: **راجلاً**، أو **راكباً**، فـ (راجلاً) حالٌ

(١) الكتاب ١- ٣٨٤.

(٢) العلامة بين العلامة الإعرابيةِ والمبنى في كتاب سيويه للمؤلف ٥٨.

(٣) ينظر: **عاش شرح الصريح** ١- ٣٩٣.

منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، ولا يجوز حذفها لأنها المقصودة من إنشاء السؤال وطلب الإجابة بها.

ب- أن تكون الحال هي المقصودة من إنشاء الجملة:

- كان تكون مقصودة من النهي:

يجب أن تذكر الحال إذا كان منهيًا عنها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرْحًا﴾ [الإسراء: ٣٧]. حيث (مرحًا) مصدر واقع موقع الحال، وقد بقدر حذف مضاف، أي: ذا مرح، ويكون حالاً^(١).

وبطريقة كسر الزاء حال منصوبة، ولا يجوز أن تحذف الحال حتى لا يفسد المعنى.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ [النساء: ٤٣].

حيث الجملة الاسمية (وأنتم سكارى) في محل نصب، حال من الفاعل واو الجماعة، ومعناها هو المقصود من دلالة النهي عن العامل فيها، وهو (لا تقربوا).

- أو أن تكون مقصودة من التركيب الشرطي:

وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾ [الشعراء: ١٣]. حيث (جبارين) حال منصوبة، وعلامة نصبها الياء، ولا يجوز حذفها حتى يكتمل المعنى، فمعناها هو المقصود بالشرط الزمني.

- أو أن تكون مقصودة من النفي:

وذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾ [الأنبياء: ١٦]. حيث (لاعبين) حال منصوبة من الفاعل ضمير المتكلمين في (خلقنا)، ولا بد من ذكر الحال، وحذفها يفسد المعنى تمامًا لأن معناها هو المقصود من إنشاء الجملة.

(١) لا يحرب (مرحًا) فعولاً لاجته منصوباً.

- أو أن تكون مقصودة من الجملة الاسمية:

يتضح ذلك في قوله تعالى: ﴿وَهَذَا بَطْلِي شَيْخًا﴾ [هود 172]. حيث إن معنى الجملة الاسمية ليس المقصود إلا بالذكر معنى الشبخوخة، و(شبخًا) حال منصوبة من الخير (بطلي)، فوجب ذكرها، ولا يجوز حذفها.

ج - أن يكون معنى الحال مقصودًا في الحصر:

المعنى المراد حصره يجب ذكره، فإذا كان معنى الحال مقصودًا حصره فذكرها واجب، نحو: ما نظرتُ إليه إلا محيياً، وما أقبل علينا إلا مبسماً.

فكل من (محيياً، ومبسماً) حالٌ أريد حصره معناها، عن طريق النفي والاستثناء فوجب ذكرهما.

د - أن تذكر الحال بعد (أما):

(أما) حرفٌ فيه معنى الشرط، ويجب أن يتلوها فاء الجزاء والجواب، لكنه يجب أن يفصل بينهما، فإن أريد الفصل بينهما بالحال فإنها يجب أن تذكر، ويمتنع حذفها، كما يجب أن تقدم، مثال ذلك: أما فاهماً فقد ذكرت، وأما مسرعاً فأنيت...

هـ - أن تكون الحال قائمة مقام الخبر في الجملة الاسمية التي يكون المبدأ فيها اسماً عاملاً في الحال:

نحو: ضربتُ زيداً قائماً. حيث (قائماً) حالٌ منصوبة من (زيداً) فـ (ضربتُ) مبتدأ يحتاج إلى خبر، ولا يصح (قائماً) أن تكون خبراً عن (ضربتُ) في المعنى؛ لأنه ليس المقصود أن الضرب (قائم)، وإنما زيد هو القائم، فينصب (قائماً) على الحالية، وتقوم الحالية مقام الخبر.

ومثله أن تقول: فهمي الدرس مشمولاً، قرأتني الموضوع مستوعباً، أكلت الطعام لذيلاً.

وجوب ذكر العامل في الحال:

إن كنا قد ذكرنا أن العامل في الحال يجوز أن يحذف، وفي مواضع يجب ألا يذكر، فإن هناك مواضع يجب أن يذكر فيها العامل في الحال عند أكثر النحاة^(١)، وذلك إذا ما كان العامل معنويًا، ومنها:

- أن يكون العامل في الحال ظرفًا:

مثال ذلك: الطائر فوق الشجرة مفردًا. الأستاذ أمام طلابه شارحًا. فكل من: (مفردًا وشارحًا) حال من: الطائر، والأستاذ، والعامل في الأول الظرف: فوق، وفي الثاني الظرف: أمام، أو ما تعلق به من محذوف.

- أن يكون العامل في الحال الجار والجرور:

مثال ذلك: هو في القاعة منقشًا إياها. ف (منقشًا) حال من ضمير الغائب (هو)، والعامل الجار والمجرور (في القاعة)، أو ما تعلق به شبه الجملة من محذوف. ومنه: صديقي في الحجرة مقهقهة.

- أن يكون العامل في الحال اسم الإشارة:

نحو: هذا معلمًا هاديًا، ف (هاديًا) حال مؤكدة للجملة السابقة، والعامل فيها اسم الإشارة (هذا)، أو ما تضمنته اسم الإشارة من معنى الفعل.

- أن يكون العامل في الحال حرف التشبيه:

نحو: كأنك القمر ساطعًا، حيث (ساطعًا) حال من القمر، والعامل فيها حرف التشبيه (كأن)، أو ما تضمنته من معنى الفعل.

- أن يكون العامل في الحال حرف التمتي:

نحو: ليت ابن أخي مقبلاً علينا.

- أن يكون العامل في الحال حرف الترجي:

نحو: لعل كتاب النحو معنا مكتملاً.

(١) انظر: معجم الوبائج ٦-٧٤٩.

- أن يكونَ العاملُ حروفَ التنبيه، أو التحضيض، أو العرضي:

فكأنها تشتمن معنى الفعل دون حروفه. نحو: ها ضاحكاً ذا زيدا، على أن العاملَ في الحالِ ما في (ها) من معنى التنبيه، ولا يجوز أن تجعلَ العاملَ ما في اسمِ الإشارةِ من معنى الفعل.

- أن يكونَ العاملُ الاستفهامَ المقصودَ به التعظيم:

نحو: يا جارثاً ما أنتِ جارةٌ^(١)، حيث تنصب (جارثاً) على الحالية، والعامل (ما) في قوله (ما أنت) من معنى التعظيم، والتقدير: كرمتِ جارة، أو: عظمت، أو: نبئت.

- أن تكونَ الحالُ في تركيب استفهامي حقيقي أو بلاغي:

نحو: مالك واقفاً؟ وما شأنه غضبان؟. حيث كلٌّ من (واقفاً، وغضبان) حالٌ منصوبةٌ، والعاملُ فيها ما في الخبرِ من معنى الفعل، والمقصودُ بالخبرِ في الأول: شبهُ الجملة، وفي الثاني: (شأن).

ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ الشُّكْرِ مُعْرِضِينَ﴾ [المدثر: 149]. حيث (معرضين) حالٌ منصوبةٌ، وعلامةُ نصبها الياءُ، وصاحبها ضميرُ الغائبين المجرورِ في شبه الجملة الخبر (لهم)، وهي حالٌ لازمةٌ.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْبَحْرِ وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبَّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ﴾ [التائدة: 88]. حيث الجملةُ الفعليةُ (لا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ) في محل نصب، حال من ضميرِ المتكلمين في شبه الجملة الخبر (لنا).

(١) فيه أحوال إعرابية أخرى:

- أن تكون (جارثاً) منصوبة على التمييز، إلى جانب الحالية، مع كون (ما) استفهامية في محل رفع، مبتدأ، أو خبر مقدم، و (أنت) خبر، أو مبتدأ مؤخر.
- قد نصب (ما) تانييةً، فتكون (أنت) مبتدأ أو اسمها، و (جارثاً) منصوبة لأبوابها خبر (ما)، أو مرفوعة لأبوابها خبر المبتدأ، وكلها فيها معنى التعظيم مع التعجب.

قضية الرتبة في الحال

للحال علاقةً لفظيةً ومعنويةً بوحدين من وحدات الجملة، العامل، وصاحب الحال. لذا فإن قضية الرتبة في الحال المؤسسة لتعالج بالنظر إلى هاتين الوحدتين من خلال ثلاثة أحكام: الجواز - وجوب التقدّم - وجوب التأخر.

أولاً، الرتبة بين الحال والعامل

أ- جواز تقدّم الحال على عاملها:

يلهبُ البصريون دونَ الجرمي والأخيش والكوليين إلى جوارِ تقدّمِ الحالِ على عاملها إذا كان فعلاً منصرفاً، أو صفةً تشبه الفعلَ المنصرفَ، يذكر المبرد: «اعلم أن الحالَ إذا كان العاملُ فيها فعلاً صحيحاً جار ما يجوز في المنصوب به من التقديم والتأخير، إلا أنها لا تكونُ إلا نكرة»^(١). والصفةُ المشتقةُ المنصرفةُ هي اسمُ الفاعل، واسمُ للمعمول، والصفةُ المشبهة، وفي اسم التفضيل خلافٌ.

فيجسزون: راجياً جاء محمدٌ، وجاء محمدٌ راجياً، ومحمدٌ متعلقٌ مسرعاً، ومسرعاً محمدٌ متعلقٌ، ومحمدٌ مسرعاً متعلقٌ. وأكلت فجةً الفاكهة، وأكلتُ الفاكهةَ فجةً، وفجةً أكلتُ الفاكهةَ.

ويجعلون منه قوله تعالى: ﴿حَشَعْنَا أَبْصَارَهُمْ بِخُرُوجِهِمْ مِنَ الْأَجْدَاتِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ﴾ [الذمر: ١٧]^(٢). حيث (حشعنا) حالٌ منصوبةٌ من الفاعلِ وإِو الجماعةِ على (يخرجون)، وقد تقدمت الحالُ على عاملها الفعلِ المنصرفِ (يخرج).

(١) المتصّب ٤ - ١٦٨.

(٢) فيها قرأه الإفراد بالتذكير (حاشعنا)، والإفراد بالثاني (حاشعنا)، وكلها تنصب على الحالية. وتخرج على أنها صفة للمعمول به منخرف لـ (يخرج)، والفتحة في (يخرج) تدعو الداعي قوماً، أو فريفاً حاشعنا، أو: حاشعنا، أو: حاشعنا أبصارهم. كما تخرج على أنها حال من المصير في (كانهم). والصلة من تقدمت على الجماعة جارٍ فيها الجمع والإفراد بوجهيه. الجمع لوافقته ما بعده من جمع، وهو على تقدير: يمشعن أبصارهم، والإفراد مع التذكير على تقدير: يمشع أبصارهم، أما الإفراد مع الثالث فعلى تقدير: تمشع أبصارهم. ينظر: البحر المحيط ١٠ - ٣٦.

ومن أمثلة التقديم قول الشاعر:

سريعاً يهونُ الصعبُ عند أولي التَّهيُّ
إذا برجاهُ صادقٌ قابلوه الهانِ^(١١)
حيث (سريعاً) حالٌ منصوبةٌ من (الصعب)، وقد تقدمت على عاملها (يهون)،
وهو فعلٌ متصرف.

وفي قول يزيد بن مفرغ الحميري:

فَدَسَّ ما لَعَبَّادٍ عَلَيْكَ إِسْارَةً
تَجَسَّوَتْ وَهَذَا تَحْمِيلِينَ طَلِيقٌ^(١٢)
حيث (لحاملين) جملةٌ فعليةٌ في محل نصب، حال من الفاعل الضمير في
(طليق)، والفاعل (طليق)، وهو صفةٌ مشبهة.

والفراء وبعض المقاريبه يمتعون تقدم الحال إذا كانت جملةً مصدريةً بالواو، لكن
الجمهور يجيزون ذلك.

والكوفيون لا يجيزون تقدم الحال على عاملها وإحاطتها إذا كان ظاهرها،
ويعللون لذلك بأن فيها ضميراً يعود على الظاهر، ولا يجوز تقديمه على الظاهر،
وأجازوا التقدم إذا كان صاحبُ الحال مضمراً، نحو: مسرعاً جئت^(١٣).

(١١) ينظر: البحر المحيط ١٠-٣٦.

(١٢) ديوانه ١٧٠/ معاني القرآن للقرطبي ١-١٢٣٨/ أمالي ابن السكيت ٢-١٧٠/ الفصل ١٥٠ شرح ابن جنيث
١٦٠-٢، ١٢٠-٢، ١٧٩/ شرح التصريح ١-٣٨١/ الخزانة ٢-٢١٦، ١/ (عندئذ) اسم صوت مني
على السكون، لا محل له من الإعراب. (أما) حرف تقي مني، لا محل له من الإعراب. (العباد) اللام
حرف جر عيني، لا محل له من الإعراب. عبادة: اسم مجرور بحسب اللام وعلامة جره الكسرة، وشرحه
الجملة في محل رفع، غير متمد. (عليك) جار ومجرور متبناة، وشرحه الجملة متعلقة بالإنشاء، ويجوز أن
تعملها في محل نصب على الحالية. (إسارَةً) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (جئت) فعل ماضٍ
مني على السكون، وضمير المخاطبة مني في محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية في محل نصب على
الحالية، (وهذا) فوارق الحال أو الابتداء حرف مني، لا محل له من الإعراب، (أعلاء) اسم إشارة مبني
في محل رفع، مبتدأ. (لحاملين) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه نون التثنية، وبادء المخاطبة ضمير
مني في محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية في محل نصب على الحالية من الضمير المتكسر في طليق.
(طليق) خبر مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الاسمية في محل نصب على الحالية. والتقدير:
وهذا طليق حال كونه مسجولاً. وهذا إعراب البصريين في (أعلاء لحاملين)، أما الكوفيون فيجعلون (أعلاء)
اسماً موصولاً مبنيًا في محل رفع، مبتدأ، وجملة (لحاملين) صلة الموصول لا محل لها إعرابياً.

(١٣) شرح العمولى ٦-٢٠.

ب- وجوب تقدم الحال على عاملها:

يجب أن تقدم الحال على عاملها إذا كانت مما يستحق الصدرة في الجملة، ولا يلغى تأخيرها المعنى الذي وقعت من أجله، نحو: كيف أضعت الفرصة؟ حيث (كيف) اسم استفهام مبنى في محل نصب على الحالية من الفاعل ضمير المخاطب في (أضعت)، ويجوز أن تكون من (الفرصة)، والذي يحدد ذلك الجواب.

ونحو: كيفما اجتهدت فلك الأجر من الله، حيث (كيفما) اسم شرط مبنى في محل نصب على الحالية من الفاعل ضمير المخاطب في (اجتهدت)، والعامل فيها (اجتهد).

كما يجب أن تقدم الحال على صاحبها إذا اشتمل على ضمير يعود على جزئها^(١)، كأن تقول: حلّ صيف زيد صاحبه، والتقدير: حل صاحب زيد صيفاً عليه، فوجب تقديم الحال التصوية (صيف) على صاحبها (صاحب) لاشتماله على ضمير يعود على ما أضيف إلى الحال ويمكن أن تقول: حلّ صيفاً على زيد صاحبه.

والقول: سار متفاناً وعمرو طالبه.

والأصل: سار طالبٌ وعمرو متفاناً له، فوجب تقدم الحال (متفاناً) على صاحبها (طالب)، لاشتماله على ضمير يعود على الجور الذي تعلق بالحال، وهو (عمرو).

ج- وجوب تأخر الحال عن عاملها:

يجب أن تتأخر الحال عن عاملها إذا كان عاملها واحداً من:

١ - الفعل الجماد:

إذا كان العامل في الحال فعلاً جامداً فإنها يجب أن تتأخر عنه؛ لأن الفعل الجماد غير متصرف، فلا يعمل فيما قبله، وجميع الأفعال الجمادية تعمل في الحال إلا (ليس وعسى)، فإنهما لا يعملان فيها.

(١) ينظر: شرح الشافية للكلبي ٢ - ٧٤٤.

ومن الأفعال غير المتصرفة: نعم، ويستثنى، وحيداً، ولا حيداً، وفعلُ التعجب، إلى جانب (ليس وعسى) اللذين لا يعملان في الحال.

ومن أمثله: ما أروعَ البدرَ ساطعاً. حيث (ساطعاً) حالٌ من (البدر)، والعامل فعلُ التعجب (أروع)، ولذلك وجب تأخرُ الحال عنه.

ومثل ذلك: حيداً زيدٌ ركباً. فـ (راكباً) حالٌ منصوبةٌ من (زيد)، والعاملُ فيها فعلُ المدح غيرُ المتصرفِ (حَبَّ).

٢ - الصفة المشتقة التي تشبه الفعل الجماد:

إذا كان عاملُ الحال صفةً مشتقةً تشبه الفعل الجماد فإنه يستع تقدّمها عليه، وهذه الصفة من اسم التفضيل؛ حيث لا يقبل علامة التثنية أو الجمع، ولا علامة التكثير والتأنيث قبولاً مطلقاً، فصار الاسم غير متصرف، فأشبهه الفعل الجماد، فنقول: هذا أفصحُ الناسِ خطيباً، حيث (خطيباً) حالٌ من الضميرِ المستترِ في اسم التفضيلِ (أفصح)، والعاملُ فيه (أفصح)، فوجب تأخرُ الحال عنه.

ويستثنى من ذلك ما كان عاملاً في حالين منفصلين إحداهما، نحو: سليمانُ عبادةً أحسنُ منه معاملةً، محمدٌ صامتاً خيرٌ من أحمدٌ متحدثاً. ومثله: سميرٌ أقوى الناسِ إقناعاً مجادلاً. (مجادلاً) حالٌ من الضميرِ المستترِ في (أقوى)، ووجب تأخرها عنه لكونه اسم تفضيل، يفضل حالاً عن أخرى لتفضل واحد.

ومن الصفات غير المتصرفة: (مثل وشبه)، لا يجوزُ تقدّم الحالِ عليها، فنقول: محمدٌ مثلُ عليٍّ مهذباً، وهو شبه رفيقٍ عالمًا.

٣ - المصدرُ المقدورُ بالفعلِ والحرفُ المصدرى:

إذا كان العاملُ في الحال مصدرًا مؤزلاً مقدراً بالفعلِ وحرفٍ مصدرى فإنها يجب أن تتأخر عنه، نحو: سرتي مجيئك سالماً، والتقدير: أن جئت سالماً، فـ (سالماً) حالٌ منصوبةٌ من كافِ المخاطبِ في (مجيئك)، والعاملُ المصدرُ الصريحُ (مجيء)، وهو مقدورٌ بـ (أن) والفعلِ (جاء)، فيجب أن تتأخر الحالُ عن عاملها المصدرِ، حيث صح (أن) والفعلُ موضعه.

ومثله أن تقول: يفرحنى جلوسك معى مناقشا، والتقدير: (أن تجلس)، ما كان يجب رفك خائبا، والتقدير: أن ترق، كل من (مناقشا) و (خائبا) حال منصوبة، والعامل فيهما مصدر مقدر من أن والفعل، العامل فى الأولى: (جلوس)، والعامل فى الثانية (رد)، فوجب تأخر الخالين.

فإن لم يقدر المصدر بالحرف المصدرى والفعل جاز تقديم الخال على صاحبها، فنقول: جديدا شراء الكتاب، أى: شراء الكتاب جديدا. قد (جديدا) حال منصوبة من (الكتاب)، والعامل فيها المصدر الصريح (شراء)، وهو مصدر نائب نائب فعله، ليس مقدرًا بالحرف المصدرى والفعل، فلا تقول: أن تشتري الكتاب جديدا، فيجاز تقديم الخال على المصدر.

٤ - اسم الفعل:

إذا كان العامل فى الحال اسم فعلى فإنه يجب أن تتأخر عنه؛ لأن اسم الفعل لا يقوى على العمل فيما قبله، حيث إنه دون الفعل، فى قوة العمل، فنقول: ذراك سرعا، حيث (سرعا) حال من الفاعل المستتر فى اسم الفعل (ذراك)، والعامل فيها اسم الفعل فوجب تأخرها عنه.

ومثله أن تقول: فراء واعيا، سماح متيها، نزال مبظنا. كل من: (واعيا)، و (متيها)، و (مبظنا) حال من الفاعل المستتر فى اسم الفعل قبله، والعامل فيها اسم الفعل، فوجب تأخرها عنه.

٥ - ما تضمن معنى الفعل دون حروفه:

إذا كان العامل فى الحال لفظا مضمنا معنى الفعل دون حروفه، وهو ما يسمى بالعامل المعنوى فإنه يجب أن تتأخر الخال عنه؛ لأن ما تضمن معنى الفعل دون حروفه لا يقوى فى العمل قوة الفعل، فلا يقوى على العمل فيما قبله، فهو أضعف من العامل اللفظى.

ومما تضمن معنى الفعل دون حروفه: أسماء الإشارة، وحرف التشبيه (كأن)، وحرف الرجاء (ليت)، وحرف التمنى (لعل)، والظروف، وحروف الجزاء، والاستفهام التعظيمى، وحرف النداء.

مثال ذلك: ليت علياً اخوك كريماً، كأنّ الجندى أسدٌ مدافعاً، هذا محمدٌ مقبلاً، لعلك محمودٌ سريعاً، كلٌّ من (كريمًا، مدافعًا، مقبلاً، سريعًا) حالٌّ من: (عليًا، الجندى، محمد، كساف المخاطب)، والعاملُ فيهما: (ليت، كأن، هذا، لعل)، وكلُّها من الألفاظِ التي ضُمَّتْ معنى الفعلِ دونَ حروفِهِ، فوجب تأخرُ الحالِّ عن العاملِ.

ومن قولِ امرئِ القيسِ:

كأنّ قلوبَ الطيرِ رطباً ورياساً لدى وكِرها العُنبُ والحشفُ البالي⁽¹⁾
(رطباً ورياساً) حالان من (قلوب)، والعاملُ فيهما حرفُ التشبيه (كأن)، فوجب تأخرهما عنه.

وقولك: محمدٌ في الدارِ جالسٌ، عليٌّ عندَ أخيه مقبلاً.

وقول النابغة:

قالت بنو عامرٍ خالوا بني أسدٍ يا بؤس للجهلِ ضمرّاً لا قوام⁽²⁾
حيث (ضمرّاً) حالٌ منصوبةٌ من الجهلِ، والعاملُ فيها حرفُ النداء بما ضمته من معنى الفعلِ.

يستثنى من ذلك حرفُ التشبيه إذا عملَ في حالِّين؛ لأنه يجب تقدمُ أحدهما، كما جاء في قول الشاعر:

تعبِرتُنا أنما عالمةٌ ونحن صعبالكِ أنتم ملوكنا⁽³⁾

(1) (كأن) حرف تشبيه مبني، لا محل له من الإعراب. (القلب) اسم كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الطير) مضاف إلى قلوب مجرور، وعلامة جره الكسرة. (رطباً) حال من قلوب منصوبة، وعلامة نصبه الفتحة. (رياساً) حرف عطف ومعطوف على (رطباً) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (لدى) ظرف مكان مبني في محل نصب، وشبهه الجسمة في محل نصب على الحالية من (العنب). (وكِرها) وكر: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وضمير الغالية مبني في محل جر بالإضافة. (العنب) خبر كان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (والحشف) حرف عطف ومعطوف على العنب مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (البالي) صفة للضمير مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة للفعل.

(2) (خالوا) فاعلوا وناظموا. (يا بؤس للجهل) أسلوب تعجب.

(3) (عبرت) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعل ضمير مستتر تقديره: هي، وضمير المتكلمين =

والأصل: ونحن صعاليكُ كأنكم ملوكًا، والتقدير: نحن في حال صعلكنا كأنكم في حال ملكتكم، نكلٌ من (صعاليك، وملوكنا) حالٌ من: (نحن، وأنتم) على الترتيب، والعاملُ فيها حرفُ النية، فيكون عمله كعملِ الفعلِ التفضيلِ.

ومن النحاة من يخرُجُ للتصويينِ على أنهما خبرا (كان) المحذوفة، والتقدير: إذ كنا صعاليكٍ وإذ كنا ملوكًا.

- ومن النحاة من يرى أن يستثنى من ذلك شبه الجملة بتوجيهها إذا كانت خبراً متأخرًا عن المبتدأ، فيجوز أن توسطَ الحالُ بينهما بقلية، ويجعلون من ذلك قولَ الشاعر:

بنا صأءُ عوفٌ وهو بادئٌ ذليٌّ لديكم فلم يعدمٌ ولاءٌ ولا نصراً⁽¹⁾

حيث (بادئ) حالٌ منصوبةٌ من الضميرِ في الظرفِ، والعاملُ فيه الظرف، وقد توسطتِ الحالُ بين الخبرِ عنه الضميرِ العائدِ على عوفٍ والخبرِ بهِ العاملِ (لديكم). ولكن جمهورَ البصريينِ يمنعون ذلك، ويجعلونه في هذا البيتِ ضرورةً.

¹ مبنى في محل نصب، مفعول به. (أنا) حرف توكيد ونصب تابع مبنى، لا محل له من الإعراب، وضمير الظاهرين مبنى في محل نصب، اسم إن. (عالة) غير أن حرف، وعلامة رفعه الضمة، والتقدير المؤول في محل نصب بترج الحاقص، ويجوز أن يفعله في محل جر بتقدير وجود حرف الحاقص، ويكون متعلقاً بغير: (ولنعم) الواو واو الحال، نحن ضمير مبنى في محل رفع، مبتدأ. (صعاليك) حال من نحن منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (أنتم) ضمير مبنى في محل رفع، غير المبتدأ (ملوكنا) حال من أنتم منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، والجملة في محل نصب على الحالية.

(1) (أنا) جار ومجرور مبدأ، وشبه الجملة متعلقة بالمؤد. (أعلا) فعل ماضٍ مبنى على الفتح.

(عوف) فاعل مسرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (وهو) الواو واو الحال، هو ضمير مبنى في محل رفع مبتدأ. (بادئ) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (أنا) متعلق بأه مجرور، وعلامة جزم الكسرة. (لديكم) ظرف ومضاف إليه، وشبه الجملة في محل رفع، غير المبتدأ، أو متعلقة بمحذوف غير، والجملة الاسمية في محل نصب على الحالية من حرف. (فلم) الفاء تعليلية حرف مبنى، لا محل له من الإعراب، لم: حرف نفي وجزم وقلب مبنى، لا محل له. (يعدم) فعل مضارع مجزوم بعد لم، وعلامة جزمه الكسرة، والثاب الساعل ضمير مستتر تقديره: هو. (ولاء) مفعول به لأن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، (ولا) الواو حرف نطفب مبنى، لا: حرف نفي مبنى واو لتأكيد النفي. (نصراً) محذوف على ولاء منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

ويخرجون قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِلَّذِكُورِنَا ﴾ [الأنعام: 139]. بنصب (خالصة)^(٦١) بدلا من أن تكون حالا متوسطة بين المبتدأ (ما) وخبره شبه الجملة (للكورنا)، وهي العامل فيها، تكون معمولا لصفة (ما)، فتكون حالا من الضمير المستتر في شبه الجملة.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَا قُلُّوا اللَّهُ حَقُّ قُلُوبِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ [الزمر: 67]^(٦٢). بنصب (مطويات)^(٦٣)، بدلا من جعلها حالا توسطت بين المبتدأ (السماوات) وخبره شبه الجملة العاملة فيها (بيمينه)، يجعلونها معمولا لفاعل مضمري.

ومثلهما قوله تعالى: ﴿ وَنَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً حَمِيمًا فَشَاءَ وَرَحِمَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الإسراء: 82]^(٦٤). بنصب (شفاء ورحمة) في قراءة زيد بن علي، حيث يخرجان على أنهما منصوبان بفعل محذوف عند من يمنع تقديم الحال على عاملها المعتوى من شبه الجملة^(٦٥).

وقول النابتة:

رَهَطُ ابْنِ كَوَيْلٍ مُحَقِّقِي أَعْرَاجِهِمْ فَيُهَيِّمُ وَرَهَطُ رِيحَةٍ بِنِ حَذَائِكِ^(٦٦)

(٦١) في قراءة عباس والأصحج وقفاة وابن جبير. البحر المحيط ٤-٦٦٠.

(٦٢) (حق) نائب عن الضمير المطلق منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (جمعا) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. والعامل فيها ما دل عليه قبضة، أي: مطويته. (قبضته) خبر المبتدأ (الأرض) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وخبر الغائب متى في محل جر بالاتصاف - والجملة الاسمية: (الأرض قبضته) في محل نصب على الحالية من لفظ الجملة تعالى. (يوم) ظرف زمان متعلق بالقبضة. (يمينه) جار ومجرور ومضاف إليه. وشبه الجملة متعلقة بمطويات، أو حال من الضمير المستتر فيها.

(٦٣) في قراءة عيسى والجندي. البحر المحيط ٩-٤٢٢.

(٦٤) (من القرآن) شبه جملة متعلقة بالتزويل. (ما) اسم موصول متى في محل نصب، مفعول به. (هو شفاء) جملة اسمية من مبتدأ وخبر، صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (المؤمنين) شبه جملة متعلقة بالشفاء، أو في محل رفع، صلة شفاء ورحمة.

(٦٥) البحر المحيط ٣-١٠٣ / التر الصون ٤-٤١٦.

(٦٦) (رَهَطٌ) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وخبره شبه الجملة (قبيها). (ابن) مضاف إليه مجرور، وعلامة جر الكسرة. (رَهَطٌ) الثانية محذوف على رَهَطِ الأولى مرفوع، أو مبتدأ مرفوع، خبر محذوف =

وفيه (محطس) منصوبة على الحالية، وعلامة نصبها الياء، وحلتفت النون للإضافة، والفاعل فيها معنوي، وهو شبه الجملة من الجار والمجرور (فيهم)، ولكن جمهور النحاة يمتعون التقديم، ويخرج النصب على أنه بفعلٍ محذوف.

٦ - اسم الفاعل واسم المفعول الموصولان بالالف واللام:

إذا كان العامل في الحال اسم فاعلٍ أو اسم مفعولٍ موصولاً بالالف واللام فإنه يكون بمثابة الاسم الموصول، حيث لا يعمل فيما قبله، ولذا فإنه يجب أن تتأخر الحال عنهما إذا عملاً فيها. نحو: هذا المكرمك قائماً، هو المضروب قائماً. كل من قائماً و قائماً) حال منصوبة من (المكرم أو الكاف، والمضروب)، والعامل فيهما اسم الفاعل (المكرم)، واسم المفعول (المضروب)، وكل منهما موصول بالالف واللام؛ لذا يجب تأخر الحال عنهما، وامتنع تقديمها عليهما.

٧ - العامل المذكور بعد حروف الابتداء:

إذا كان العامل في الحال مذكوراً بعد حروف الابتداء، وأقصد بها الحروف التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها؛ لأنها ابتدائية، فما بعدها لا يخترقها إلى ما قبلها، فإن الحال يمتنع تقدمها على عاملها. ومن هذه الأحرف الابتدائية: لام الابتداء، ولام القسم، وحروف التثنية، والتشخيص، والعرض، مثال ذلك: لأعظك ناصحاً، والله لأعظنك ناصحاً، إنني لأجلس متأدياً، لأقدمن متتلاً، إلا تائس مسرعاً، هلا ذاكرت نعي مخلصاً، وكل من (ناصرها، ناصحاً، متأدياً، متتلاً، مسرعاً، مخلصاً) حال منصوبة، والعامل فيها مسبوقة بحرف ابتدائي (لام الابتداء، لام القسم، لام الابتداء، اللام الوطئة للقسم، حرف التثنية أو العرض، حرف التشخيص)، وكلها حروفٌ تحجب العامل الذي يليها أن يعمل فيما قبلها، فامتنع تقدم الحال عليه.

* دل عليه خبر الأولى. (ربيعاً) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه ممنوع من الصرف. (إن) بدل من ربيعة، أو عطف بيان له، أو نعت له مجرور، وعلامة جره الكسرة. (أحلق) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

٨ - العاملُ الاسمُ المقهّمُ تشبيهاً:

نحو: زيدٌ مثلكُ شجاعاً، حيث (شجاعاً) حالٌ منصوبةٌ، والعاملُ فيه الاسمُ المقهّمُ التشبيهُ (مثل)، فوجب تأخرُها عنه. ومنه أن تقولَ: هو شبهه كريماً.

ثانياً، الوثيقة بين الحال وصاحبها،

١- جواز تقدم الحالِ على صاحبها:

الأصلُ في الحالِ أن تتأخرَ عن صاحبها ما لم يتكَّن هناك مانعٌ من أحوالِ وجوب تقدمها، ولكن البصريُّون يجيزون أن تسبقَ الحالُ على صاحبها، فيجوزُ القولُ: أقبلَ محمودٌ ضاحكاً، وأقبلَ ضاحكاً محمودٌ، حيث (ضاحكاً) حالٌ منصوبةٌ من الفاعلِ المرفوعِ (محمود)، فتأخرت عنه، وتقدمت عليه.

كما يجوزُ القولُ: أكلتُ الفاكهةَ ناضجةً، وأكلتُ ناضجةً الفاكهةَ. حيث (ناضجة) حالٌ منصوبةٌ من المفعولِ بهِ المصوبِ (الفاكهة)، فجاء تأخرُها وتقدمُها.

ومنه قول طرفةَ بن العبد:

فسقى دياركُ ضميراً مفلسياً ضوبُ الربيعِ وديمسةٌ تهيب^(١)

حيث (غير مفلسياً) حالٌ من الفاعلِ (ضوب)، وقد تقدمت عليه.

لكن الكوفيُّون لا يجيزون تقدمَ الحالِ على صاحبها إذا كان مرفوعاً ظاهراً، ويعتقدون لذلك بأن في الحالِ ضميراً يعود على صاحبها الظاهر، ولا يجوزُ تشبيهه

(١) (سقى) فعلٌ ماضٍ مبنى على الفاعلِ المقدر، منع من ظهوره الضمير. (دياركُ) ديار: مفعولٌ بهِ منصوبٌ وعلامةُ نصبه الفتحة، وهو مضاف، وضميرُ المضافِ مبنى في محلِّ جرِّ مضافٍ إليه. (الضمير) حالٌ منصوبةٌ، وعلامةُ نصبها الفتحة، وضميرُ مضافٍ (المفلس) مفعولٌ بهِ مجرور، وعلامةُ جرِّ الكسرة، وهو مضاف، وضميرُ الثانيةِ (هذا) مبنى في محلِّ جرِّ مضافٍ إليه. (ضوب) فاعلٌ مبنى مرفوع، وعلامةُ رفعه الضمة، وهو مضاف (والربيع) مفعولٌ بهِ مجرور، وعلامةُ جرِّ الكسرة. (ديمسة) فاعلٌ: حرفٌ عطفٌ مبنى لا محلَّ له من الإعراب. ديمسة: مفعولٌ على ضوب مرفوع، وعلامةُ رفعه الضمة. (تهيب) فعلٌ مضارعٌ مرفوع، وعلامةُ رفعه الضمة المقنونة منع ظهورها الضمير. وناقضه ضميرٌ مستترٌ مقنونه: هي، وبالجملة التقطية في محلِّ رفع، نعتٌ للجملة.

على الظاهر، وأجازوا تقدم الحال على صاحبها إذا كان مضمراً، نحو: سرعاً
جشت.

وقيل: يمنع تقدم الحال على صاحبها عندهم مطلقاً.

كما منع الكوفيون تقديم الحال على صاحبها إذا كان منصوباً، حتى لا يتوهم
البديهة نحو: أتضرب زيداً وراكباً، فاعتدهم إذا قدمت راكباً على زيد لتوهم بديهة
زيد من راكب.

ب- وجوب تقدم الحال على صاحبها:

يجب أن تقدم الحال على صاحبها إذا كان صاحبها محصوراً، فالحصور هو
اللفظ به تاتي بعد الحصور عليه، فنقول: ما أجاب فاعماً إلا على. حيث
(فاعماً) حال منصوبة من (على)، وتقدمت الحال على صاحبها تقديم وجوب لما
أريد حصراً عليها، فذكر بعد (إلا) الاستثنائية السبوق بالهرف النافي (ما).

ومثله أن نقول: ما أقبل سرعاً إلا أحمد، ما رأيت ناضجاً إلا اليرتقال، ما
فراحت متمماً إلا الفصل الخامس.

ومن طرق الحصر (إما)، فنقول: إما أقبل سرعاً محمداً، وإما اخلقت
محكمات الباب.

ج- وجوب تأخر الحال عن صاحبها:

يجب أن تأخر الحال عن صاحبها وجوباً في مواضع يراعى فيها الجانب
المعنى أو الجانب اللفظي، وهي:

١ - أن تكون الحال محصورة:

ذلك أن المحصور يكون تاتياً بالنسبة للمحصور عليه، ويكون ذلك من قبيل
قصر الموصوف على الصفة. من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَّا رِجَالًا
وَعُتْرِبِينَ﴾ [الأنعام: ٤٨، الكهف: ٥٦]. حيث (مبشرين وعتبرين) حالان من
المضمول به التصويب (المبشرين)، وقد حصرت الحال باستخدام النفي (ما) مع

الاستثناء (إلا)، ولا يريد حصرها ذكرت ثانيا بعد (إلا)، فوجب تأخيرها لهذا
الغرض المعنوي (الحصر) الذي دل عليه دليل لفظي (النفي مع الاستثناء).

ومنه أن تقول: ما رأيت أحداً إلا أكلاً، وما سمعته إلا مفهقها، وما
أحسنت به إلا عطفوك. وتقول: إنما أوثق أعمالهم مخلصين.

٢ - أن يكون صاحب الحال مجروراً:

إذا كان صاحب الحال مجروراً بحرف جر أو بالإضافة فإنه يمنع تقدم الحال
على صاحبها عند جمهور النحاة، نحو: خرجت من الدار مفتوحة، حيث
(مفتوحة) حال منصوبة من (الدار)، وصاحب الحال مجرور بحرف الجر (من)،
فوجب تأخيرها عند الجمهور.

وتنحو: أعجبت إجابتك فاهماً، حيث (فاهماً) حال منصوبة من كاف المخاطب
في (إجابتك)، وهو في محل جر مضاف إليه، فتأخرت الحال عن صاحبها.

وما يستشهدون به لذلك: أعجبت وجهها مسفرة، حيث (مسفرة) حال من
ضمير الغاية المضاف إليه. وكذلك: هذا شارب السوق ملتوث.

ولا يجوز أن تقدم الحال على صاحبها للجور بالإضافة، لأن المضاف إليه لا
يتقدم على المضاف. وإنما يجوز أن تقدم الحال بجور تقدم صاحبها.

وما جاء من تقدم الحال على صاحبها للجور يخرجونه على أوجه أخرى،
ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَلِمَةً نَّبِيًّا وَتَذَكُّرًا﴾ [سبا: ٢٨] ^(١).

حيث (كلمة) بمعنى (جميعها) حال منصوبة، والواضح أنها من الجور باللام
(الناس)، ولكن الجمهور يخرجونها على أنها:

- حال من (كاف المخاطب) المفعول به في (أرسلناك)، وتكون (كلمة) بمعنى
(جاءك للناس)، والثناء فيه للمبالغة، ولكن غيرهم يردون هذا.

- ويجعلها الزمخشري نائبة عن المصدر، فيقدها: إرسالاً كلمة للناس.

(١) بشراً ونبيراً: جالان من ضمير المخاطب القول به.

- ومنهم من يجعلها مصدرًا جاءت على مثال فاعلة .

ويعللون لعدم جواز تقدم الحال على صاحبها للجرور بأن تعلق العامل بالحال
ثاني لتعلقه بصاحبها، فحسبه أن يتعلق بهما بواسطة واحدة، لكنه يمنع من ذلك أن
الفعل لا يتعلق بحرف واحد إلى شيئين، فجعلوا عوضًا عن ذلك التزام تأخير
الحال، ولكنه يبدو أن السبب غرض معنوي، حيث الالتباس المعنوي بين الحال
وصاحبها.

لكن كثيرًا من النحاة يجيزون تقدم الحال على صاحبها للجرور^(١١)، ومنهم
الأصفيش وأبو علي الفارسي وابن جنى وابن كيسان وابن برهان وابن ملكون،
وبعض الكوفيين واختاره ابن مالك.

وما يستشهدون به على جواز التقديم ما ذكره أبو علي من المثل: زيدٌ خيرٌ ما
يكون خيرٌ منك، التفسير: زيدٌ خيرٌ منك خيرٌ ما يكون، فجعل (خير ما يكون)
حالاً من الكاف في (منك)، وقدمها عليه.

ويستهدون كذلك بقول الشاعر:

تَلَيْتَ طَرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ بِذُكْرِكُمْ حَتَّى كَانَكُمْ عِنْدِي

حيث (طرا) بمعنى (جميعاً) حالٌّ من ضميرِ المخاطبين في (عنكم)، وهو في
محل جر بحرفِ الجر (عن)، وقد تقدمت عليه. والجمهور يجعلون ذلك ضرورية.

وما يستشهدون به على التقدم قولٌ للحليل السعدي:

إِنَّا الرُّؤْيَا أَحَبُّنَا المَرُوءَةَ نَاشِئَةً فَحَطَّيْتُهَا كَهَلَا عَلَيْهِ مُسَلِّدَةً^(١٢)

(١١) بقر: عمدة الحفاظ ١٧٤ / شرح الكافية للزمخشري ١-٦-٢ / البحر المحیط ٨-٤١٩ / شرح الصريح ١-٣٧٩ / شرح القموني ١-٣٤٠.

(١٢) اسم شرط غير جازم مبنى في محل نصب على الطرف، مضاف إليه، المضاف إليه المجرى. (الرؤيا) فاعل الفعل محذوف يتسره ما بعده، وعندي أنه مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، حيث ذكر الاسم بعد أداة شرط غير جازمة. (أعبدت) فعل ماضٍ مبنى على الفتحه للفتحة، والثاء التانيث، وضمير الغائب مبنى في محل نصب، محذوف به. (المروءة) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الفعلية مفسرة =

حيث (كهللاً) حالٌ من الضمير المجرور في (عليه)، وقد تقدمت عليه.

كما يذكرون شواهداً لتقديم الحالِ على صاحبها والعامل، منها قولُ الشاعر:

مشفوفةٌ بك قد شُفِفتَ وإنما حَمَّ القرائنُ فما إليك سبيلُ

أي: شُفِفت بك مشفوفة، حيث: (مشفوفة) حالٌ من كساف المخاطب في

(بك)، وهو في محل جر بالياء، وقد تقدمت الحالُ على صاحبها، وعلى العامل.

وقولُ الشاعر:

غافلاً تعرضنُ للنيةِ للخصرِ ؛ فيُدعى ولاتٌ حينَ إيابِ^(٦١)

أي: تعرضنُ للنية للخصر، حيث (غافلاً) حالٌ من (لورد)، وهو اسمٌ

مجرورٌ باللام، وقد تقدمت الحالُ على صاحبها وعلى العامل.

ويستثنى من ذلك ما إذا كان حرفُ الجرِّ دائماً امتنع حذفه، أو قليلاً ما

يختلف، كقولك: أجمِلْ محمودٍ مقيلاً، كفى بأحمدَ مساعداً، فلا يجوزُ

تقديمها^(٦٢).

والكوفيون يجيزون تقديمَ الحالِ على صاحبها فيما إذا كان مجروراً بحرفِ جرِّ

رائد، نحو: ما جاء راكباً من رجلٍ^(٦٣).

٦٠ - المحذوف، لا محل لها من الإعراب، وعلى الرأى الآخر تكون الجملة في محل رفع، خبر مبتدأ.

(لانتا) حال من لورد منصوب، وعلامة نصبها الفتحة. (مطلبها) الفاء واقعة في جواب الشرط للربط

حرف مبني لا محل له. (مطلب) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير النسابة مبني في محل

جر بالإضافة إليه. (كهللاً) حال من ضمير القالب في (عليه) منصوب. (عليه) جار ومجرور متبنا،

وإليه الجملة متعلقة بالشد؛ (شديد) خبر لابتدأ مطلب مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وجملة الجواب لا

محل لها من الإعراب.

(٦١) (لات) حرف نفي محال عمل ليس مبني، لا محل له من الإعراب، اسمها محذوف وجوباً لتقديمه؛

العين (حين) خبر لات منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (إياب) متصاف إليه مجرور، وعلامة جره

الكسرة.

(٦٢) ينظر: شرح القموني ١- ٦١- ٦١.

(٦٣) الأشموني على الألفية: ١- ٤٢٢.

٣ - أن يكونَ العاملُ في صاحبها ليت أو لعل أو كأن أو فعل التعجب أو حرف

التداء:

لا تقدم الحالُ على صاحبها إذا كان منصوباً بالأحرفِ الناسخة: ليت و لعل
و كأن، لو كان منصوباً بفعلِ التعجب، أو كان منصوباً بحرفِ التداء. وقد مثلنا
لذلك من قبلُ.

٤ - أن تكونَ الحالُ جملةً مفروقةً بالواو^(١):

إذا كانت الحالُ جملةً مصدريةً بواوِ الابتداءِ أو بواوِ الحالِ فإنه يجب أن تتأخرَ
عن صاحبها، وذلك رعايةً للأصلِ من الواوِ، وهو العطفُ، والمعطوفُ يأتي ثانياً
بعدَ المعطوفِ عليه. فنقول: أقبلَ صديقي وإنه يحملُ ما طلبتُه منـه. حيث جملة
(وإنه يحملُ) في محلِّ نصب، حال من الفاعلِ (صديقي)، وهي جملةٌ مصدريةٌ
بِالواوِ، فوجب تأخرها حتى لا يحدث التباسٌ بين صاحبِ الحالِ وموقعه الإهراي
وبين موقعِ إهراي آخر.

٥ - أن تكونَ الحالُ متعددةً:

إذا تعددت الحالُ فإنها يجب أن تتأخرَ عن صاحبها، قیاماً على تعدد الخبرِ
ووجوب تأخره عن المتبدا^(٢). فيقال: أكلتُ الرمانَ حلواً حامضاً. حيث (حلواً)
حامضاً) حالان من المفعولِ به (الرمان)، فوجب تأخرها عن صاحبها.

وقد يكونُ تعددُ الحالِ عن طريقِ حرفِ العطفِ، فيقال: ارتشفتُ القهوةَ ساخنةً
ومضبوطةً.

٦ - أن يكونَ صاحبُ الحالِ ضميراً مستكناً في الصفةِ الموصولةِ بالألفِ واللام:

إذا كان صاحبُ الحالِ ضميراً كاتناً في اسمِ فاعلٍ أو اسمِ مفعولٍ أو خبرٍ لها
وهو صلةٌ للألفِ واللامِ فإنه يستعْ تقدمُ الحالُ على صاحبها، كأن تقول:

القاصدُ لي سائلاً زهداً^(٣). الواضح له مفهومًا هذه المسألةُ.

(١) عاتق شرح التصريح ١-٢٧٨.

(٢) عاتق شرح التصريح ١-٢٧٨.

(٣) شرح القولی ١-٢١٤.

أنواع الحال

تنقسم الحال إلى عدة أقسام بالنظر إلى جوانب مختلفة لتحدد أنواعها من حيث هذه الأقسام، من نحو: جوانب المعنى، والزمن، والقصد منها، وصاحبها، والاشتقاق والجمود... إلى غير ذلك.

نحاول في هذا القسم من الدراسة أن نعرض كثيراً من أقسام الحال، وأنواعها من خلال كل قسم.

أولاً، أقسام الحال من حيث الأداء المعنوي في الجملة:

المقصود بالأداء المعنوي للحال في الجملة الطبيعة المعنوية التي توتئ الحال من أجلها في الجملة المنشأة. والحال من هذا الجانب نوعان: حال مبنية أو مؤسسة، وأخرى مؤكدة.

أ- الحال المبنية:

تسمى الحال المؤسسة، وهي التي لا يضاف معناها بدون ذكرها، حيث تعطى معنى جديداً في صاحبها أثناء إحدائه الفعل، فالحال المبنية أو المؤسسة تبين هيئة صاحبها كما أرادها له منشئها.

ومثالها: رأيت الكتاب مفتوحاً، حيث (مفتوحاً) حال منصوبة من (الكتاب)، وهي حال مؤسسة أو مبنية؛ لأنها تبين هيئة صاحبها، كما لا يضاف معناها بدون ذكرها.

نأمل الأمثلة الآتية للحال المبنية أو المؤسسة:

اجتاز السائح المسافة سريعاً، أنهى المتصارعان الجولة متعاقبين، قرأت كتاب التفسير كاملاً.

ب- الحال المؤكدة:

هي الحال التي يضاف معناها بدون ذكرها، وقد أذكرها بعض النحاة وجعلوها من نوع الحال المبنية، فالحال المؤكدة إما تعد معناها فيما سبقها، وإما تذكر لتؤكد كلمة سابقة، أو مضمون جملة سابقة. وتأتي على ثلاثة أنواع:

١ - الحال المؤكدة لعاملها:

هي الحال التي تكون من لفظ عاملها أو معناه، فإنما كانت الحال من لفظ عاملها ومعناه فهي مؤكدة له لفظاً ومعنى، نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَا لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ [النساء: ٧٩]. فـ (رسولاً) حال من المفعول به كإف المخطاب في أرسلناك، وهي من لفظ العامل (أرسل) ومعناه، فهي مؤكدة لفظاً ومعنى.

ومثل ذلك قول الشاعر:

أصبح مصيخاً لمن أبدى نصيحته وألزم تولى خلط الجذب باللعب^(١)

(مصيخاً) حال منصوبة من الفاعل المستتر في (أصبح)، وتقديره: (أنت)، وهي من لفظ العامل (أصبح) ومعناه.

وإنما كانت الحال من معنى عاملها دون لفظه فهي مؤكدة له معنى فقط، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَيَسِّمُ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا ﴾ [النمل: ١٩]، حيث (ضاحكاً) حال من الفاعل المستتر في يسم، وهي من معنى التيسم دون اللفظ، فهي حال مؤكدة للعامل (يسم) معنى. ومن النجاة من يرى أن الضحك غير التيسم فتكون حالاً مينة.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ وَلَيْتُم مُّذِيرِينَ ﴾ [التوبة: ٢٥]. وقوله تعالى: ﴿ وَلَى مُذِيرًا ﴾ [النمل: ١٠، القصص: ٣١]. كل من (مذيرين، ومذيراً) حال من الفاعل: ضمير المخاطبين في (وليتم) وضمير الغائب المستتر في (ولى)، لكنهما من معنى العامل (ولى) دون لفظه.

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْلُوبُوا فِي الْأَوْهَى مُفْسِدِينَ ﴾ [البقرة: ٦٠، الأعراف: ٧٤، هود: ٨٥، الشعراء: ١٨٣، المنكوت: ٣٠]. حيث (مفسدين) حال من الفاعل (وار الجماعة) في (تقلوبوا)، وهي مؤكدة لعنى الفعل (تقلبوا)، وهو بمعنى الفساد، ففهم معناه من معنى عاملها.

(١) شرح الصريح ١-٢٨٧.

٢- الحال المؤكدة لصاحبها:

هي الحال التي لا يقصد بها بيان الهيئة أثناء الحدث بقدر ما تبين توكيد صاحبها أثناء الحدث، لذلك فإنها تبين من لفظ مؤكد. كما في قوله تعالى: ﴿لَأَمِنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]. ف (جميعاً) حال منصوبة وعلامة نصبها الفتحة، من الفاعل الاسم الموصول (مَنْ) المؤكد بلفظ التوكيد (كلهم).

وتعمل من ذلك قوله تعالى: ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا...﴾ [المائدة: ٣٢]. حيث نصب (جميعاً) إما على الحالية، وإما على التوكيد. وانت ترى أنهم لم يثقلوا عن معنى التوكيد، ويكون توكيداً لصاحب الحال فيما إذا احتسبت حالا، وهو (الناس).

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٤]... ﴿وَتَبَرَّزُوا لِلَّهِ جَمِيعًا...﴾ [إبراهيم: ٢١].

٣- الحال المؤكدة لضمون الجملة:

فياض هذا التركيب أن تبين حالاً بعد جملة اسمية مكونة من معرفتين جامدتين، وليس أحدهما في تأويل المشق، وتجد أن الخبر هو المبتدأ لأنه يكون بمثابة تعريف له، والغرض المعنوي للحال في مثل هذا التركيب يكون واحداً من:

- التعظيم، نحو: أنت الرجل مهيباً كاملاً، هو أحمد فارماً مغواراً، هو علي مقداماً.

- التصغير والتحقير، نحو: هو عليٌ مدحوراً مفهوراً.

- تصاغر النفس وتواضعها، نحو: أنا عبدُ الله أكلاً كما يأكل العبيدُ، وأنا عبدك فقيراً إليك.

- القمخر، نحو: أنا عليٌ بطلاً شجاعاً، أنا أحمد كرمياً.

ومنه قولُ سالمَ اليربوعي:

أنا ابنُ دارةٍ معروفاً بها نسي
وهلُ بدارةٍ يا للتاسي من عسار^(١)
حيث (معروفاً) حال مؤكدة لضمون الجملة الاسمية (أنا ابن دارة).

- بيان اليقين، نحو: هو محمود معلوماً مشهوراً، ومنه قوله تعالى:
﴿وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١] وقوله تعالى:
﴿وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [الاحزاب: ٣١].

- الوحيد والتهديد، نحو: هو سفير متمكنا منك، هو الحجاج سفاكاً للدماء،
ومنه قولُ الشاعر:

أنا أبو الجِرْقَالِ عَساً فظاً
لَمَنْ أَعَادِي سِدْسراً دِلْظاً^(٢)

حيث (عسا فظاً) حالان منصورتان مؤكدتان لضمون الجملة السابقة، ويعطيان
معنى الوحيد والتهديد.

- وقد يكون لغير ذلك من المعاني، نحو: هو أبوك عطوفاً. تلحظ أن معنى
الحال المؤكدة إنما هو لتأكيد معنى غيرها، وتقرير موداه، ولذلك فإنك تجد العلاقة
المعتوية قائمة بين الحالِ وغير الجملة، فالعطف يؤكد صفة الأبوّة، والقفز إلى
المعبود من صفات العبد.

والحال المؤكدة لضمون الجملة يجب أن تأسر عنها؛ لأن المؤكّد لا يسبق
المؤكّد، ويلزم إحصاءً عاملها.

ويختلف النحاة فيما بينهم في العامل في الحال المؤكدة لضمون الجملة التي
تسبقها على النحو الآتي:

(١) سبق إعرابه من (٤٨٥).

(٢) الساعد ٢- ٤٧.

التسرى: الضمّ، والتسرى: الضمن والدفع الشديد، التلظّ: التلظّ المحقن، والذلف: الضرب والركز واللوغ
وشدة الدفع.

- يذهب سيويه إلى أنها معمولَةٌ لحدروفٍ وجوبا يندرج بعد الحسب، والتقدير:
أحرفه، أو أحرفه، أو أحقنى، أو أحرفنى.

- يذهب الزجاجُ إلى أن العاملَ هو الخبر بتأوله بمسمى أو مدعو، وقد يكون
هذا التأول إذا جاء الخبرُ علماً. ويضعف هذا الرأي لاستلزامه اللجاز.

- ويذهب آخرون - على رأسهم ابن خروف - إلى أن العاملَ هو المتبداً لتضمينه
معنى الاتباء. ويضعف هذا لجواز تقديم الحالِ على الخبر - حينئذ - وهو يمتنع لعدم
تمام الجملة.

فلا يبقى إلا الأخذُ بالرأي الأول.

ثانياً، أقسام الحال من حيث مساحاة معناها في الكلام:

المقصود بالمساحة العنوية للحال في الكلام مدى انتقال معناها من صاحبٍ إلى
صاحبٍ آخره. ويقابل ذلك الحال التي ترتبطُ بصاحبها ارتباطاً كلياً في أطوارها
المتتالية.

والحالُ من هذا الجانب نوعان: حال متقلدة، وأخرى ثابتة لازمة.

أ- الحال المتقلدة:

هي الحال التي تنتقل وتبديل من صاحبٍ إلى آخر، حيث تكون مقترنة بالحدث
أو ما يشبهه مما هو مقترنٌ بصاحبها، نحو: جاء محمدٌ راكباً، حيث (راكباً) حالٌ
منصوبة، وعلامةٌ نصبها الفتحة، وهي حال من محمد أثناء الحرس، فهي مقيدةٌ
لصاحبها أثناء إحداثه شيئاً ما، وتزول هيئةُ صاحبٍ على هذه الحال بزوال الحدثِ
أو ما أشبهه. لذلك تسمى بالحال المتقلدة.

ب- الحال اللازمة:

أو الحال الثابتة، وهي تقيضُ السابقة، وإن كانت الحالُ تبين هيئةَ صاحبها أثناء
إحداث حدث ما أو شبهه، ثم تزولُ بزواله، فإن الحالَ اللازمةً تلزمُ صاحبها،
وتثبتُ معه، ولا تزول بزوال ما ذكرت معه من حدثٍ أو شبهه. كأن تقول:

دعوت اللّه سميهاً، حيث (سميها) حال منصوبة من لفظ الجلالة تعالى، وهي مينة للهيئة أثناء الدعاء، لكن هذه الهيئة أو هذه الصفة لا تزول بزوال الحدث، وإنما تنقل ثابتة للخالق تعالى، ملازمة له.

وفيها مواضع لثبوتها، وأمثلة سمعية تذكر بالتفصيل في هذه الدراسة.

ثالثاً، أقسام الحال من حيث المقصد بها:

تبنى الحال وتنشأ لتقصد لذاتها، أو يقصد بها غيرُها، الأولى تكون حالاً مقصودةً، والثانية تكونُ حالاً موطئةً. فالحال تنقسم من هذا الجانب إلى نوعين: حال مقصودة، وأخرى موطئة.

أ- الحال المقصودة:

هي الحال التي تبنى وتنشأ لتقصد لذاتها، أي: إن التحدث إنما تنشأ هذه الحال لتتضمن مع الحدث في بيان هيئة صاحبهá بما تعناه ذاته، فهي المقصودة من إنشاء الحديث، مثل ما ذكر.

ومن أمثلتها: **أبلغتُ الخبرَ ميسماً**، حيث (ميسماً) حال منصوبة من الفاعل ضمير المتكلم في (أبلغتُ)، وهي مقصودة من إنشائها في ذاتها.

ب- الحال الموطئة:

وهي الحال الجامدة الموصوفة، ولا تكون مقصودة لذاتها من إنشائها في الجملة، وإنما تذكر موطئة لصفيتها التي تذكر بعدها، لصفيتها هي المقصودة، وهي موطئة لها، وتسمى الحال المهيئة أو المهتدة، وإنما تذكر تمهيداً وهيئة وتوطئة للحال الحقيقية، وهي صفيتها. ومثالها قوله تعالى: ﴿ **وَلَقَدْ خَرَقْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ** ﴾ (٢٧) **قُرْآنًا عَرَبِيًّا** ﴿ [الزمر: ٢٧، ٢٨] ^(١). حيث (القرآن) حال

(١) في نصب (القرآن) ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون منصوباً على الفج.

الثاني: أن يكون منصوباً بفعل مضارع تقديره: **أعسى**، أو: **أذكر**.

الثالث: أن يكون حالاً موطئاً.

النصب على الخالية من القرآن، يرجع إلى: **الدر المنثور**: ٦-١٣.

من (هذا القرآن) منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، لكنها ليست الحال المقصودة، وإنما المقصود صفتها (عربياً)، فالحال الحقيقية (عربياً).

ومثل ذلك أن نقول: جاء محمودٌ رجلاً صالحاً، (رجلاً) حال من (محمود)، لكن المقصود صفتها (صالحاً)، ويمكن أن تسمى هذه الحال المؤكدة، حيث إن الحال في هذا التركيب وهو اسم جامد يؤكد صاحب الحال قبلها.

في قوله تعالى: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهُهَا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: 133]. (إلهك) يمكن أن تعرباً حالاً منصوبة، وتكون حالاً موطئة، حيث المقصود بالحال -معنوياً- الصفة المنصوبة (واحد)، ويجوز أن تعربها على البدلية من (إله) السابقة.

ومن الحال الموطئة القول: رأيتك رجلاً صالحاً، حيث (رجلاً) حال منصوبة من ضمير المخاطب الكاف في (رأيتك)، وهي حال موطئة لبعض الصفة (صالحاً)، فهي المقصودة معنوياً.

وأيضا، أقسام الحال من حيث مرفوعها،

المقصود بالفروع ما يكمن في الحال من ضمير رفع، أو ما يوجد معها من اسم ظاهر، حيث إن الحال وصف مشتق، والوصف المشتق يتضمن الصفة وما تقع عليه.

والحال تنقسم من هذا الجانب إلى قسمين: حال حقيقية، وأخرى سببية.

1- الحال الحقيقية:

يجب أن تعود الحال على صاحبها، ويكون ذلك من خلال تضمينها - وهي صفة مشتقة - ضميراً يربطها به، فإذا تضمنت الحال هذا الضمير تضميناً ظاهراً أو متاولاً فإنها تكون حالاً حقيقية، ونلاحظ أن الضمير التضمن في الحالتين ضمير

مستتر.

مثالها: فهتت الدرس مشروحاً. فـ (مشروحاً) حال منصوبة من الدرس، وهي تتضمن ضميراً يعود عليه تقديره (هو). فهو تتضمن ظاهر.

أما تضمن الحال للضمير فتضمنا متأولاً فإنه يظهر في الحال إذا كانت مصدر أو اسماً جامداً، نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتْلُونَ آيَاتِهِمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سَرًّا وَعَلَانَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (البقرة: ٢٧٤). حيث (سراً وعلانية) حالان من الفاعل وار الجماعة في (يتلون)، وهما مصدران يؤولان بالمتنق، تقديرهما: مسرين، ومعتلين، فتضمن الضمير هنا تضمن متأول. ومنها قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَيْكُ وَالْمَلَكُ صَفًا صَفًا﴾ (النجم: ٦٢)، حيث (صفا صفا) حالٌ يعد حال من الفاعل (ريك)، وما عطف عليه (الملك)، والحالان اسمان جامدان لكنهما يؤولان بصفة مشتقة. والتقدير: مصطفون. وفيهما الضمير الذي يعود على صاحب الحال وتقديره: هم، فالتضمن هنا متأول.

(١١) (الذين): اسم موصول مبني في محل رفع مبتدأ. (يتلون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، ووار الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل. والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (آياتهم) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير المتكلم مبني في محل جر بالإضافة إلى نون. (بالليل والنهار) جار ومجرور، ونائب الجملة متعلقة بالإنفاق. (والنهار) حرف عطف مبني، ومعطوف على الليل مجرور. (سراً) مصدر واقع موقع الحال من وار الجماعة منصوبة وعلامة نصبها الفتحة. (وعلانية) حرف عطف مبني، ومعطوف على (سراً) منصوب. (عليهم) الفاء والحة في غير ابتدا للكوكب يربط الخبر به، وكل مبتدأ مل على اسم عام أو مبهم أو كان فيه معنى الشرط، فلك أن تجعل خبره مضمرة مطروقة بالفاء. (الهم) جار ومجرور مبتدأ، ونسبه الجملة في محل رفع خبر مقدم. (أجرهم) مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وضمير المتكلم مبني في محل جر بالإضافة إلى أجر، والجملة الاسمية المقرونة بالفاء في محل رفع خبر الاسم الموصول. (عند) ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة، متعلق بالأجر، أو في محل نصب حال منه. (أرهب) مضاف إلى عتد مجرور وعلامة جره الكسرة، وضمير المتكلم مضاف إلى رب في محل جر. (أولاً) الواو حرف عطف جملة على جملة مبني، لا: حرف نفى مبني. (أخسوفاً) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة. (عليهم) جار ومجرور مبتدأ، ونسبه الجملة في محل رفع خبر المتدأ، والجملة الاسمية معطوفة على جملة خبر الاسم الموصول في محل رفع. (أولاً) الواو حرف عطف. لا: حرف نفى مبني. (هم) ضمير مبني في محل رفع مبتدأ. (يحزنون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، ووار الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل. والجملة الفعلية في محل رفع، خبر للمتدأ أهم، والجملة الاسمية في محل رفع بالمعطف على ضمير الاسم الموصول.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْفَعُوا حُقُوقًا وَعَطْمًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]. حيث (عرفوا وطمعوا) حالان منصوبتان من الفاعل أو الجماعة في (ادفعوه)، وهما مصدران يؤولان بمشتق تقديره: خائفون وطامعون، فينصبان ضميراً عن طريق التأويل.

ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ لِّعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيَمْطِئُوا مِنَّا رِزْقَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا مَبِيعَ فِيهِ وَلَا حِجَالَ﴾ [إبراهيم: ١٣١]^(٦٦). حيث (سرا وعلانية) حالان منصوبتان من الفاعل أو الجماعة في (يضفروا)^(٦٧).

ب- الحال السببية:

هي الحال التي لا تنطعن ضميراً نظيماً ظاهراً أو متأولاً تصرفه، وإنما ترفع اسماً ظاهراً يكون متممياً إلى صاحب الحال لتسماء جزئياً أو سببياً، ويجب أن يضاف إلى ضمير عائد إلى صاحب الحال، وبه ترتبط الحال بصاحبها.

مثالها: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْثَرًا﴾ [الأنعام: ١٤١]^(٦٨). حيث (مختلفاً) حال منصوبة من (الزروع)، لكنها ترفع اسماً ينتمى إلى الزروع، وهو (أكل)، وهو مضاف إلى ضمير الزروع، وهو فاعل لاسم الفاعل (مختلفاً) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

(٦٦) اليعقوبون فعل مضارع مجزوم في جواب الطلب، أو جواب شرط محذوف، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع فاعل. وقد يكون جزم الفعل المضارع اليعقوبون على تقدير لام الأمر محذوفاً، والتقدير: اليعقوبون أو على تقدير أمر محذوف: قُلْ اليعقوبون يقيموا: إن قُلْ اليعقوبون يقيموا: (إن يأتي يوم) مصدر مؤول في محل جر بالانضمام إلى قبل. (لا بيع فيه) جملة في محل رفع صفة ليوم.

(٦٧) في نصب (سرا وعلانية) ثلاثة أوجه:

الأول: على الحالية بتقدير: مسرين ومعلنين، أو: غوي سر وعلانية، أو سرا وعلانية على أنها مصدران ولفظان مرفوع الحال.

الثاني: على الصدورية بتقدير: يسرون سرا ويعلنون علانية.

الثالث: على التباينة عن المقبول الطلق، بتقدير: رزقا سرا.

(٦٨) (الذين) اسم موصول مبني في محل رفع خبر للبناء (أهوا). (التي) مسطرفة على معرُوشات منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

ومنه أن تقول: أكرمت الطالبَ فاهماً درسه، وفقدت الفتاةَ كريمةً خلقها، حيث الحالُ (فاهماً) من الفاعلِ (الطالب) تنصب المفعولَ به (درس) المضافَ إلى ضميرِ صاحبِ الحال، وكذلك الحالُ (كريمة) ترفع (خلق) المضافَ إلى ضميرِ صاحبِ الحالِ (الفتاة).

وتقول: كافأت الطلابَ مرتفعةً درجاتهم - أنشأت البابَ واسعاً مدخله.
ومنه قول الشاعر:

إنما الميتُ من يعيش كشيبي كاسفاً بأله قليلُ الرجاء^(١)

وموضعُ الشاهدِ الحالُ المنصوبةُ (كاسفاً)، حيث رفعت القاعِلَ (بال) المضافَ إلى الضميرِ العائدِ على صاحبِ الحالِ (الميت)، فهي حالٌ سببية.

لخاصة، أقسامُ الحالِ من حيثِ زمتها،

يقومُ هذا القسمُ من الحالِ على ارتباطِ الحالِ بالحدثِ العاملِ فيها زمنياً مع صاحبها، وهي تجري في هذا الجانبِ على ما يقسم إليه الزمنُ من الماضي والحالي والمستقبالي، لذلك فإن الحالَ بهذا النظر تأتي في ثلاثة أنواع: مقارِنة، ومقدِّرة، ومحكية.

أ- الحالُ المقارِنة :

وتسمى الحالية، والمقصودُ بها الحالُ المقارِنةُ لحدثٍ حدثها، فهي الحالُ التي تبين هيئةَ صاحبها أثناءَ حدوثِ الحدثِ القائمِ في الجملة، فالزمنُ رابطٌ بين الحدثِ مع صاحبِ الحالِ والحالِ؛ لذا كانت هذه الحالُ هي الغالبةُ من أنواعِ الحالِ؛ لأن الحالَ تكثرُ زماناً بعاملها مع صاحبها.

(١) (إله) حرفٌ محصورٌ وقصرٌ ميني لا محل له من الإعراب. (الميت) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (من) اسم موصولٌ ميني في محل رفع، خبر المبتدأ. (يعيش) جملة فعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (كشيبي) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (كاسفاً) حال ثانية منصوبة. (بال) فاعل لكاسف مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وضمير القاب ميني في محل جر بالإضافة. (الليل) حال ثانية منصوبة. (الرجاء) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

ومثالها: تأملُ الكونَ مؤمناً بقُدرةِ الله، قد (مؤمناً) حالٌ منصوبةٌ من الفاعلِ ضميرِ الشكلمِ المستترِ في (التكلم)، وتقديره (أنا)، وتلاحظُ الاقترانَ الزمنيَّ بين الحالِ والحديثِ (التأمل) الحادثِ من صاحبها.

في قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ﴾ [التقصص: ٢٦]. حيث (خائفاً) والجملةُ الفعليةُ (يترقب) حالان من الفاعلِ الضميرِ المستترِ في (خرج)، وهي حالٌ مقارنةٌ دونَ النظرِ إلى زمنِ عاملها وزمنها في الماضي لأنَّ النظرةَ تكونُ إلى الاقترانِ الزمنيِّ بين الحالِ وعاملها مع صاحبها، وزمنُ الاثنينِ في الماضي، وهما مقررانِ زمنياً.

ب- الحالُ المقصورة:

وتسمى المقصورةُ أو المقصورةُ أو المترتبةُ، والمقصودُ بها الحالُ التي ينتظرُ زمنها، أو يستقبلُ بالنسبةِ لزمنِ عاملها مع صاحبها، فهي حالٌ مترتبةٌ بالنسبةِ لعاملها، تنضحُ هذه الحالُ في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ خِرَافَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِيمًا فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]. (خالدين) حالٌ منصوبةٌ، وعلامةُ نصبها الياءُ. وصاحبها الفاعلُ وأوَّ الجماعةِ في (ادخلوها)، والعاملُ فعلُ الأمرِ (ادخل)، والحالُ هنا مقصورةٌ، حيثُ زمنها مستقبلٌ بالنسبةِ إلى زمنِ عاملها مع صاحبها، لأنَّ الخلودَ - وهو معنى الحالِ - يأتي بعدَ دخولِ الجنةِ .

ومثل ذلك في القرآن الكريم مواضعٌ كثيرةٌ منها:

﴿قِيلَ ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِمَا كَفَرْتُمْ فِيهَا تَجْرِبُونَ﴾ [الزمر: ٧٢].

﴿وَأَدْخِلْ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [إبراهيم: ٢٣].

﴿فَادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَلَبِئْسَ مَثْوًى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [النحل: ٢٩].

﴿لِيَدْخُلَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا﴾

[الفتح: ٥].

﴿ وَبَشِّرْهُمْ بِإِسْحَاقَ نَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [الصافات: ١١١]، حيث (نبيًا) حالٌ منصوبةٌ من (إسحاق)، والفاعل (بشّر)، وانت تلحظ أن زمن الحال، وهو زمن النبوة، يكون بعد زمن العامل مع صاحبه، وهو زمن التبشير.

ومن ذلك أن تقول: أيسر هذه الخشبة قلمًا، (بأن هذا المكان بيت)، خطأ هذا التوبُّ قبيصًا. كلٌّ من (قلمًا، بيتًا، قبيصًا) حالٌ منصوبةٌ، وزمنها يكون بعد زمن العامل (أبر - ابن - خطأ)، فهي أحوالٌ مقدرة.

ويجوز أن يكون منه قوله تعالى: ﴿ وَتَجِبُونَ الْجِبَالَ طَبَاتًا ﴾ [الأعراف: ٧٤]. حيث (طباتًا) حالٌ من المفعول به (الجبال)، وهي حالٌ مقدرة^(١).

ج- الحال المحكيّة:

هي الحال التي لا يتفق زمنها مع زمن عاملها وصاحبها، كما هو الحال في المقدرّة، إلا أن المقدرّة يكون زمنها في المستقبل بالنسبة لزمن العامل، أما المحكيّة فإن زمنها يكون في الماضي بالنسبة لزمن عاملها، لذلك سمّوها محكيّة.

ومثالها أن تقول: وقد صادفوا الناس وقد انظموا معاني الحب والوفاء. فالجملة الفعلية (وقد انظموا) في محل نصب، حال من (الناس)، والعامل فيها: (قد صادفوا)، وتلحظ أن زمن انتظام معاني الحب والوفاء قبل زمن مصادفتهم للناس، فزمن العامل بعد زمن الحال.

ومنها أن تقول: أعرض عليه القضية وقد حكم فيها. الجملة الفعلية (وقد حكم) في محل نصب، حال من (القضية)، أو من ضمير الغائب في (عليه)، وزمنها يسبق زمن العامل فيها، وهو (أعرض).

(١) ينظر: البحر المحيط ٥-٤١ / الدر المنثور ٣- ٢٩٢.

في إعراب هذه الآية أوجه:

- أن تكون الجبال منصوبة على لزج الحافض، أي: من الجبال فتكون (طباتًا) مفعولاً به.
- أن يضمن (تجبون) معنى الفعل الحكي إلى مفعولين، أي: تتخذونه أو تصيروا، فيكون كلٌّ من الجبال ويطوت مفعولاً به، والتقدير: تتخذون الجبال طباتًا.
- أن يكون (الجبال) هو المفعول به.

سادساً، أقسام الحال من حيث موقعية صاحبها،

لا بد للحال من صاحب له موقع في الجملة تبيّن هيبته أثناء جريان حدث ما، أو تؤكد علاقة معينين يرتبطان من خلال إنشاء جملة اسمية، والحال تنقسم من هذا الجانب إلى أنواع:

أ- الحال من الفاعل:

هي الحال التي تبيّن هيئة الفاعل أثناء إحداثه العامل في الحال، نحو: أقبل على الإجابة تلقاً بنفسه. (واتقاً) حال منصوبة من الفاعل الضمير المستتر في (أقبل).
وقع محمد وعلى الشغل مشتركين. (مشركين) حال منصوبة من الفاعل والمطوف عليه (محمد وعلى).

انهى اللاهيون البارة وليأتهم عالية. الجملة الاسمية (وليأتهم عالية) في محل نصب، حال من الفاعل (اللاهيون).

ب- الحال من المفعول به:

هي الحال التي تبيّن هيئة المفعول به أثناء جريان الفعل العامل في الحال عليه، نحو:

﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ [الفتح: ٨]. كل من (شاهداً، ومبشراً، ونذيراً) حال منصوبة من المفعول به كاتب الخطاب في (أرسلناك).

﴿وَمَنْ آتَاهُ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ مُبْشِرَاتٍ﴾ [الروم: ٤٦]. (مبشرات) حال منصوبة من المفعول به (الرياح).

الزَّمْتَهُمَا الْيَعْتِزَّيْنِ مَتَشَامِتَيْنِ. (متشامتين) حال منصوبة من المفعول به ضمير الغائبين في (الزمتهما).

ويجوز أن يكون منه قوله تعالى في أحد الأوجه الإعرابية: ﴿وَتَجِدُونَ الْجِبَالَ مَبْدُودًا﴾ [الأعراف: ٧٤]، حيث (مبدوداً) حال منصوبة من المفعول به (الجبال)، وإن كانت الحال جامداً فهي بمعنى المشتقة، والتقدير: مسكونة.

ج- الحسَال من الفاعل والمفعول به معاً:

قد تبين الحسَال هيئةَ الفاعل والمفعولِ به معاً أثناءَ جريانِ الحدثِ العاملِ فيها،
والجاري من الفاعل، وعلى المفعول به. وهي - حيثند - تدل على أكثرَ من واحد،
نحو: قابلٌ علىُّ محمودةً مبتسمين. (مبتسمين) حسَالٌ منصوبةٌ من الفاعلِ (على)
والمفعولِ به (محموداً) معاً.

ويمكن أن يكونَ مثلاً لذلك قولُه تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُضِيَتْ إِلَيْكُمْ
الْحَالَاتُ فَحُكِّمُوا فِيهَا لِلَّذِينَ نَزَّلَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْحُكْمَ مِنَ الْقُرْآنِ وَلِأُولِي الْإِمَارَةِ
الَّذِينَ كَفَرُوا فَحُكِّمُوا فِيهَا لِلَّذِينَ نَزَّلَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْحُكْمَ مِنَ الْقُرْآنِ وَلِأُولِي
الْإِمَارَةِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (الأنفال: ٤٥). حيث (رحضاً) مصدرٌ واقعٌ موقعٌ
الحالِ يصح أن يكونَ من الفاعلِ ضميرِ المخاطبينِ في (لقيتهم)، ومن المفعولِ به
الاسمُ الموصولُ (الذين كفروا)، بشطامتهما معاً، حيث إن كلياً منهما يرضحُ إلى
الآخر^(٦٠).

وقد يكونَ لكلُّ من الفاعلِ والمفعولِ به حالٌ خاصةٌ به تفسرُ عن الأخرى،
لكن الحالينِ تشتركانِ في الحدث، فتقولُ: وأت هتدُ مَجِبَةً عَلِيًّا مَرَّأً بِمَرَّتِلِهَا.

ملحوظة: في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾
(الأعراف: ٥٧). نجد أن المصَلَّوَّ النَّصِوبَ (بُشْرًا) يحتمل أن يكونَ في موضعِ
الحالِ من الفاعلِ الضميرِ المستترِ في (يرسل)، ويحتمل أن يكونَ في موضعِ الحالِ
من المفعولِ به (الرياح).

د- الحسَال من الفاعل والمفعولِ معهُ معاً:

من أمثلة بعضِ التحالِ^(٦١): «جئتُك أنا وريدًا واكبين». حيث (واكبين) حالٌ
منصوبةٌ، وعلامةُ نصبها الياءُ، لأنها دالةٌ علىِ مشى، وصاحبُها الفاعلُ ضميرُ
المتكلمِ في (جئتُك)، والمفعولُ معهُ المنصوبُ (ريدًا) معاً.

ومنه أرى أنه يمكن أن نأثيَ بالحالِ من المفعولِ معهُ، إذ يصحُ القولُ: ذهبتُ أنا
ومحمدًا محمولًا، حيث (محمولًا) حالٌ من المفعولِ معهُ (محمد).

(٦٠) ينظر: البحر المحيط ٥-٦٩٦.

(٦١) شرح القموني ١-١٩٠.

هـ- الحال من الجرور:

لقد يكون صاحب الحال مجروراً، سواءً أكان مجروراً بحرف الجر، أم أكان بالإضافة بشروط.

من أمثلة صاحب الحال الجرور بحرف الجر قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الثَّالِثِينَ﴾ [الصفحات: ١١٢]. حيث (ثانياً) حال منصوبة من الاسم المجرور (إسحاق).

وقوله تعالى: ﴿وَقَلِّبْنَا عَلَىٰ آثَارِهِم مِّمْسِيَّ ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّورَةِ﴾ [التائتة: ٤٦]. (مصدقاً) حال منصوبة من الجرور (ميسى)، والجار (الياء).

ومنه قول الشاعر (سويد بن خنق):

إِذَا الْمَرْءُ أَحْبَبَهُ الْمَرْوَةَ نَاشِئًا فَمَسْطَبُهَا كَهَيْلًا عَلَيْهِ شَدِيدٌ^(١٦)

حيث (كهلاً) حال منصوبة من الضمير المجرور في (عليه).

- أما الحال من الاسم المجرور بالإضافة فإنه لا يجوز أن تأتي الحال من المضاف إليه؛ لأن العامل في الحال يكون غير العامل في صاحبها -حسبنا- وهذا متع، حيث ذكرنا من قبل أن الحال يجب أن تضمن صاحبها، فيجب أن يكون العامل فيهما واحداً.

لكنه يجوز أن تأتي الحال من المضاف إليه في المواضع الآتية:

١- أن يكون المضاف بعض المضاف إليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ صَدُورِهِمْ مِنْ غَلِيٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر: ٤٧]. (إخواناً) حال منصوبة من ضمير الغائبين في (صدورهم)، و(صدور) المضاف بعض (هم) ضمير الغائبين المضاف إليه.

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿أَحِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَحِبِّهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات: ١٢]. (ميتاً) حال منصوبة من (أح)، وهو مضاف إليه، واللحم بعض من الأخ. ومن النحاة من يرى أن (ميتاً) منصوب بفعل محذوف، تقديره: أمدح^(١٧).

(١٦) الصلي على الأسماء ٢- ١٧٨.

(١٧) البحر المحيط ٦- ٤٨٩.

ومنه: أعجبتني وجهها مُسْفرةً ، وقولُ النابغة الجعدي:

كأنَّ حَواصِيَه مُنِيرًا حُطِينٌ وَإِن لَّمْ تَكُنْ تُخْطَبِ

(مديرا) حالٌ من المضاف إليه ضمير الغائب في (حواصيه)، وتلاحظ أن المضاف

بعضُ المضاف إليه، حيث الحواصي جمع حامية، وهي ما فوق الحافر.

٢- أن يكون المضافُ كـبعضٍ من المضاف إليه، وذلك إذا صحَّ الاستغناء عنه

بالمضاف إليه، ومنه: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾

[التحل: ١٢٣]. حيث (حنيفًا) حالٌ منصوبةٌ من (إبراهيم)، وهو مضافٌ إليه،

واللغة كجزءٍ أو كـبعضٍ من (إبراهيم)، ولذلك يصحُّ الاستغناء عنها به، فيمكن

القول: اتبع إبراهيم حنيفًا. ومن النحاة من يرى أن (حنيفًا) حالٌ من

(ملة)، وهي بمعنى الدين، فذكر الحالَ لذلك^(١١).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾

[الحجر: ٦٦]. (مصبحين) حالٌ منصوبةٌ من اسم الإشارة (هؤلاء)، وهو مضافٌ

إليه، الذي يصحُّ الاستغناء عنه به.

ومن النحاة من يرى أن (مصبحين) حالٌ من الضمير المستكن في مقطوع^(١٢).

٣- أن يكونَ المضافُ اسمًا عاملاً في الحالِ، وذلك بأن يكونَ المضافُ صفةً

مشتقةً عاملةً أو مصدرًا، ويكون هو العاملُ في الحالِ، نحو: أعجبتني كتابتُك

دقيقةً، حيث (دقيقةً) حالٌ منصوبةٌ من ضمير المخاطبِ المضافِ إليه، والعاملُ فيها

المصدرُ المضافُ.

ومنه أن تقول: سررتُ من قراءتِك ضابطًا، أعجبتني انطلاقُك متفردًا. ومنه:

هذا شاربُ السويقِ ملتوتًا، حيث (ملتوتًا) حالٌ منصوبةٌ من (السويق)، وصاحب

الحالِ مجرورٌ بالإضافةِ إلى (شارب)، والمضاف اسمُ فاعلٍ عاملٍ في الحالِ.

(١١) البحر المحيط ٦-٦١١.

(١٢) البحر المحيط ٦-١٨٩.

وقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٤٤]. (جميعاً) حالٌ من ضمير المخططين في (مرجعكم)، وصاحبُ الحالِ مجرورٌ بالإضافة، وهو عاملٌ في الحالِ.

ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ الثَّوَالِقُ ثَوَاكُمُ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٨]. حيثُ (خالدين) حالٌ من ضمير المخططين المضاف إليه، والعامل فيها (مشوى)؛ لأنه مصدر ميمي، أي: مقام، مصدرًا لا اسمَ مكانٍ.

ومنه: أعجبتني ركوبُ القرمي سرَّجًا، وقِيامُ زيدٍ سرَّجًا^(١٦).

و- الحال من الفاعل والمجرور معًا:

قد تأتي الحال من الفاعل والمجرور معًا، أي: إن الحال تبيِّن هيئةَ الفاعل مع هيئة المجرور أثناء جريان الحدث العامل فيها، نحو: فرَّحَ عليٌّ بمحمدٍ صديقين، حيث (صديقين) حالٌ منصوبةٌ تبيِّن هيئةَ الفاعلِ (علي) مع هيئةِ المجرورِ (محمد) أثناء إحدَثِ الإعجابِ.

أعطى محمدٌ الكتابَ إلى عليٍّ مبسَّمين، حيث (مبسَّمين) حالٌ من الفاعل (محمد)، والمجرور (علي).

هذا إلى جانب ما يمكن أن يكونَ لكلٍّ من الفاعلِ والمجرورِ حالٌ خاصةً المعنى، لكن الاشتراك في العاملِ فيهما، حيث يقالُ: مرَّ محمودٌ سريعًا بسيرٍ واقفًا.

ز- الحال من المفعول به والمجرور معًا:

قد تبنى الحالُ تبيينَ هيئةِ المفعولِ به والمجرورِ معًا أثناء حدوثِ الفعل، سواءً أكانتِ الحالانِ متحدثتي اللفظِ والمعنى، أم مختلفتين في اللفظِ والمعنى، فتقول:

تسلمُ الشرطيُّ البجانيَّ مع الجنىِّ عليه مقيدين، حيث (مقيدين) حالٌ منصوبة، وعلامة نصيبها الياءُ؛ لأنها مشى، وهي حالٌ من المفعولِ به (البجاني)، والمجرور (الجنى عليه).

(١٦) البحر المحيط ٩٦ - ٩٧.

رأيت في الحجرة مضافاً محمداً بذاكره، حيث (مضافاً) حال من المجرور (الحجرة)، والجملة الفعلية (بذاكره) حال من المفعول به (محمداً)، والحالان مشتركان في حدث واحد .

ح- الحال من المبتدأ:

اختلف النحاة فيما بينهم في جوار مجيء الحال من المبتدأ، ففي قوله تعالى: ﴿وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابٌ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾ [الأحقاف: ١٢]. نجد أن (إماماً ورحمة) حالان منصوبتان، ولا جدال في أنهما حالان من (كتاب)، لكن بحث النحاة عن العامل في الحالين يجعل صاحبهما ضميراً يعود على الكتاب، حيث يقفرون العامل ما عمل في شبه الجملة (من قبله)، وهنا إن عُدَّ استقرارا التيسر القائل بالمبتدأ، فيكون التقدير: واستقر من قبله كتاب موسى إماماً ورحمة، وإن قُدِّرَ به (كان) فيكون التقدير: وكتاب موسى كان من قبل القرآن في حال كونه إماماً^(١١). وفي كلِّ تقدير تكون الحالان من ضمير (كتاب موسى)، ولا يوجد أمامتا إلا (كتاب موسى) دون ضميره، فالحالان الظاهرتان من المبتدأ الظاهر الموجود.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَنْذَرْتَهُمْ يَوْمَ الْأَرْبَعَةِ إِنْ الْقُلُوبُ لَدَى الْخَنَازِيرِ كَاطِمِينَ﴾ [غافر: ١٨]. حيث (كاظمين) حال منصوبة من القلوب، وجمعت جمع مذكر سلافاً لأنه لما أسند إليها ما أسند إلى العظلاء جمعت جمعهم^(١٢)، لكن اختلافهم في صاحبِ الحال يتحصر في كونه:

- الضمير المستكن في العامل المحذوف في شبه الجملة الخبر (الذي الخنازير).

- القلوب.

- أصحاب القلوب على المعنى.

- ما أبدل منه القلوب، أو ما أضيف إليه، والمراد: قلوب الناس.

- ضمير الغائبين في (أنذرهم)، وهي في هذا التقدير حال مقدر.

(١١) ينظر: البحر المحيط ٩- ١٢٨ / الدر المنثور ٦- ١٣٧.

(١٢) ينظر: البحر المحيط ٩- ٢١٦ / الدر المنثور ٦- ٣٥.

لكن كثيراً من النحاة جاوزوا معنى الحال من المبتدأ إذا كان فيه فائدة، ويكون ذلك إذا دخله التبيين والتعريف، كأن تقول: هو زيدٌ منطلقاً في حاجتك، وأنا زيدٌ منطلقاً في حاجتك. لكنهم يمتنعون القول: زيدٌ منطلقاً في حاجتك، حيث لم يكن فيه تبيين ولا تعريف^(١٧).

لكننا إذا أمعنا النظر في تركيب الجملة الاسمية فإننا نجد أن المبتدأ فيها يجب أن يخبر عنه بخبر، والخبر واحدٌ من الصفة المشتقة، وفيها معنى الفعل، أو المصدر الذي يؤول بمشتق، وفيه - كذلك - معنى الفعل، أو هو هو المبتدأ، فيفوق المبتدأ بتكرار ذاته في الخبر أو شبه جملة أو جملة وفيهما الفعل أو ما يشبهه، إذا أدرت ذلك - فليسانا نشك في معنى الحال من المبتدأ، ونحن نلمس أنه لا بد له من الإخبار عنه بواحد مما سبق أو غيره^(١٨).

وأذكر - هنا - بما ذكره النحاة من معنى الحال المؤكدة من جملة اسمية المبتدأ فيها والخبر اسمان جامدان، نحو: هو على شجاعاً بطلاً مغواراً...

ومن قبيل معنى الحال من المبتدأ مجيئها مما أصله المبتدأ، من نحو: اسم (إن)، أو اسم (كان) أو غير ذلك. ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٍ الْعُجْمِ﴾ [القلم: ٣٤]، شبه الجملة (عند ربهم) في محل نصب على الحالية من اسم (إن) اللوحس (جنت العجم)، أو أن يكون ظرفاً للعامل في شبه الجملة الخبر المسند (للمتقين)^(١٩).

ط- الحال من الخبر:

قد تكون الحال مبينة لهيئة الخبر أثناء قرئته بالمبتدأ، كما هو في قوله تعالى: ﴿هَذِهِ نَافَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾ [الأعراف: ٧٣]. حيث (آية) حالٌ من الخبر (نافاة الله)، وإن كانوا يختلفون في العامل في الحال هنا بين اسم الإشارة، ومعنى التبيين، وعامل مضمرة تقديره: انظروا إليها...

(١٧) ينظر: الكتاب ٢-٧٨-٨١/ شرح الفصول ١-١٩١.

(١٨) ينظر: إملأ، ما من به الرحمن ٢-٢٦٧/ الشعر للصون ٦-٣٥٧.

وقد تأتي الحالُ مبنيةً لهيئةِ ما أصلُهُ غيرُ المبتدأ، أي: ما كان خبراً للأحرفِ الناسخةِ أو الأفعالِ الناسخةِ، وذلك أثناءَ قرئتهِ بما أصلُهُ المبتدأ وهو اسمُ هذه الأحرفِ، أو هذه الأفعالِ. من ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدٌ﴾ [الصف: ٦١]^(١٦). حيثُ كلٌّ من (مصدها) و(مبشرا) حالٌّ منصوبٌ من (رسول)، و(رسول) خبر (إن) مرفوعٌ.

- ويجوز أن تكونَ حالاً مؤكدةً^(١٧)، والفاعلُ فيها (رسول)، أو ما دل عليه الكلامُ.

- وهناك من يجعلها حالاً من (عيسى)^(١٨).

- وهناك من يجعلها حالاً دون ذكر صاحبها^(١٩).

- لكن - من الأرجح - أن تكونَ حالاً من (رسول)، لدواعٍ صناعيةٍ لفظيةٍ، وأخرى معنويةٍ.

فمن حيث المعنى يرجع ربطُ التصديقِ بالرسالةِ، وذلك أظهرٌ من ربطِ التصديقِ بعيسى - عليه السلامُ - أما من حيث الصنعةِ واللفظِ فإن (مصدقاً) فيها ما يدل على التكلمِ، وهو ما يتعلقُ بها من قوله (يا بني يدي)، و(عيسى) للفائتِ، ويوجد بعده ما يدل على التكلمِ، وهو (إني رسول)، كما أننا لو جعلناها حالاً مؤكدةً فهي إما مؤكدةٌ للضمونِ الجملةِ (إني رسول)، والخبرِ (رسول) غيرُ جامدِ، وإما مؤكدةٌ للعاملِ، وهما مختلفانِ معني إذا جعلنا العاملَ رسولاً، وإما مؤكدةٌ لصاحبها، وهو إما ضميرِ التكلمِ (اسم إن) أي (إني)، وإما الخبرِ (رسول). ومن

(١٦) الجملة الفعلية (إني) والجملة الاسمية (اسم أحمد) في محل جر نعت لرسول، حيث إنه تكرون، ويجوز أن تجعل الثانية حالاً من التكرار (رسول) لأنها وصفت بالجملة الفعلية، ويجوز أن تجعلها حالاً من التامل الضمير المستتر في ياتي.

(١٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢-١٧٥.

(١٨) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢-٣٧٤.

(١٩) ينظر: إعراب القرآن للشمس ١-١٢ / البحر المحيط ١٠-١٦٥.

حيث الأول تكون مؤكدة لما هو مبتدأ، وتجعل العامل رسولا، ومن حيث الثاني تكون مؤكدة للخبر، ويكون العامل ما فيه معنى الفعل من لفظ التوكيد، أو غير ذلك.

لذا يرجح أن تكون حالا من الخبر (رسول)، سواء أ جعلتها حالا مؤكدة، أم حالا مبينة، وهو الأرجح عندي، وفي رأي - كذلك - أن يجعلها حالا مؤكدة لضمون الجملة السابقة عليها، وهي (إني رسول الله)، باحتمال (رسول الله) اسما جامدا.

ي- الحال من المبتدأ والخبر معا:

قد أتى الحال مبينة لهيئة قرين الخبر بالمبتدأ، وقرنهما معا يتعطل في الحكم الكامل في الخبر والسند إلى المبتدأ، أو للخبر به عن المبتدأ، فتأتي الحال ثنين هيئة هذا الاقتران، وهذه الهيئة تكمن في معنى الحال، وفي هذا التركيب يكون ركنا الجملة الاسمية اسمين جامدين، فأقول: هو محمد كرميا، حيث انصرفت عن الغالب المتحدث عنه أنه محمد، ثم بينت هيئة هذا الاقتران بأنه في حال كرم.

ومثل ذلك أن تقول: أنا خالد بطلا شجاعا، وهو اخوك عبد الله رحيمًا. ولك أن تقول: إنه محمود عالمًا. هو أبوك عطفًا، إنه اخوك متاضلاً، وهذه هي الحال المؤكدة لضمون الجملة.

ك- الحال من الفعل:

يذكر السهيلي: «نعتي بالحال صفة القاعل التي فيها ضمير»، أو صفة المفعول، أو صفة المصدر الذي عمل فيها... ثم يذكر: «إذا قلت: جاء زيد مشيًا، عمل فيه أيضًا، لا من حيث كانه صفة لزيد؛ لأنه لا ضمير فيه يعود على زيد، ولكن من حيث كان صفة للمصدر الذي هو المشي»، فيعمل فيه (جاء) كما يعمل في المصدر^(١).

(١) نتائج الفكر ٣٩٤، ٣٩٥.

كما سبق لنلاحظ أن الحال قد تأتي مبنية لهيئة الحدث الذي في الفعل العامل فيها، ويشترط فيها - حيث - أن تكون مصدرًا لا غير، حيث إن الحال تكون صفة، وذكر السهيلي في موصوف الحال أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو مصدرًا، وموصوف الحال يكون أكثر من ذلك، لكن الذي يعنينا من قوله أن الحال قد تكون صفة للمصدر، ويقصد بالمصدر الحدث الكامن في الفعل، ولذا ذكر أن الفعل يتضمن الحدث وزمته.

فيقال: جاء محمود ركضًا، حيث (ركضًا) حال منصوبة تبين هيئة المجيء، المستند إلى محمود، والنحاة يؤولون المصدر هنا بصفة مشتقة، حتى تشمل الصفة وصاحبها، فتضمن الحال لذلك - الصفة وموصوفها، وتقديره في المثال: ركضًا، لكننا إذا رأينا أن الحال قد تبين هيئة الحدث الموجود في فعل الجملة بفرده فإننا لا نحتاج إلى تأويل، ونجعل المصدر حالاً من المصدر الكامن في الفعل، أو من الفعل على سبيل المجاز.

ولا يستطيع النحاة أن يتجاوزوا معنى الحال مصدرًا من طريق السماع، ومن طريق القياس، والقول في هذا مفصل في موضعه.

ومن أمثلة ذلك سماعاً: كلمته مشافهة، ولقبت فجأةً وفجأةً، وكفاحاً ومكافحةً، وأتته ركضًا وعدواً ومشياً... الخ.

أما ما جاء من ذلك عن طريق القياس فهو على مثال قولك: هو الرجل شهامةً، إنه البارودي شعراً، أما أدباً فمؤدباً.

سابعا أقسام الحال من حيث الاشتقاق والجمود:

تنقسم الحال من حيث تصنيفها تحت المشتق والجامد إلى نوعين: الحال المشتقة، والحال الجامدة.

1- الحال المشتقة:

وهو أصل مبنى الحال، حيث يجب أن تتضمن الحال موصوفها وصفته منصوبة لتبين هيئة وترتبط به، مثال ذلك: نظرت إليه مترقبًا، (مترقباً) حال منصوبة من الفاعل ضمير المتكلم (الناتج) في (نظرت)، وهي صفة مشتقة اسم فاعل، والحال

المشتقة تكون اسمَ فاعليٍّ، أو اسمَ مفعولٍ، أو صيغةً مبالغةً، أو صفةً مشبهةً، أو اسم تفضيلٍ.

ب- الحال الجامدة:

قد تأتي الحالُ جامدةً من ثلاثِ طرقٍ:

الأولى: أن تأتي مصدرًا عن طريقِ السماعِ، كما ذكرنا - سابقاً - من مجيءِ الحالِ مصدرًا، كما في القول: أخذت ذلك عن سماعك أو سمعك، لقيته عيانًا، أتيتَه عذوًا، . . الخ.

الثانية: أن تأتي مصدرًا عن طريقِ القياسِ، كما إذا قلت: أنت الحكيمُ رأياً، هو الرجلُ نصرقًا، إنه قسٌ بلاغًا، والثنى شعراً، أما أدبًا فمؤدبٌ، وأما جهلاً فجهلاً.

الثالثة: أن تأتي اسمًا جامدًا غيرَ مصدرٍ في مواضعٍ قياسيةً، من نحو: يلدو طفلاً في سلوكه، قسم عليهم المالَ أرباعًا، قاله رأيا عاقلاً، شرحت الموضوعَ فكرةً فكرةً، محمد علمًا أحسنُ منه أدبًا، إنه عاتمك حديدًا، وهي ملاسك قطًا، وهذا قطك ثوبًا، كلمته فاء إلى فيءٍ، مررت بالخطب زرعًا، ثم مررت به رمانًا. . . الخ.

وهذه الأنواعُ مفصلةٌ في موضعها.

ثامناً، من حيث التعيين فيها (تعريفها وتشكيروها)،

تأتي الحالُ في التركيبِ من حيث تعيينها، أي: تعريفها وتشكيروها على نوعين: حال نكرة، وأخرى معرفة.

أ- الحال النكرة:

الغالبُ في الحالِ أن تكونَ نكرةً؛ لأن صاحبها يغلب فيه أن يكونَ معرفةً، فوجب المخالفةَ حتى لا تلتبسَ الحالُ بالصفةِ إذا توافرت المطابقةُ بينها وبين صاحبها.

ومثل ذلك ما ذكر من أمثلة سابقة، ونحو: يقف الجنودُ على الحدودِ يقظين متأهبين للدفاع. فكل من (يقظين، ومتأهبين) حالٌ منصوبةٌ من الفاعل (الجنود)، وتلاحظ فيها أنها نكرة.

ب- الحال المعرفة:

سمع في اللغة أحوالٌ جاءت معرفة، لكن جمهور النحاة يزولونها بنكرة، من ذلك: أرسلها العراك، أي: محترقة، أعيدُ اللّه وحده، أي: منظرًا، طلبته جهلك، أي: مجتهدًا.

ومنه قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَنْ نُجِئَكَ إِلَى الْمَدِينَةِ لَنُخْرِجَنَّكَ عَنْهَا أَكْرَهًا﴾ (الأنفال: 8) في قراءة الحسن وابن أبي عمير: «النَّخْرِجَنَّ الْأَكْرَهَ» بإسناد الضحل إلى حمير التكمليين، مع نصب (الأحر والأذل)، فيكون (الأحر) مقولاً به، و (الأذل) حالٌ منصوبة، يزولونها بنكرة (ذليلًا).

تاسعاً أقسام الحال من حيث تعيين صاحبيها:

ذكرنا أن هناك مخالفة بين الحال وصاحبيها في التعيين (التعريف والتنكير)، ومن المطلق أن يكون صاحبُ الحال هو المعرفة؛ لأنه محورُ أساس بين المتحدثِ والسميع ليقام عليه معنى الحال، ولكننا نجد أن الحال - في التركيب العربي - تنقسم إلى قسمين من حيث هذا الجانب: حالٌ من المعرفة، وأخرى من النكرة.

أ- الحال من المعرفة:

تأتي الحال نكرةً وصاحبيها معرفة، وهذا هو الأصل - كما ذكرنا - سواء كان موقعه الإعرابي، نحو: أقبل الطالبُ على دروسه في شغفٍ، فشبّه الجملة (في شغفٍ) في محلِّ نصبٍ على الحالية من الفاعل (الطالب)، وتلاحظ أنه معرفة بالأداة.

تلاحظُ ذلك فيما إذا قلت: إنه يؤدي عمله مخلصًا، لقد سَعَوْا إينا وكلهم أملٌ، توجه إلى كليته ركضًا. كلٌّ من: (مخلصًا)، والجملة الاسمية (وكلهم

امل)، والمصدر (ركضاً) حالٌ من الفاعل ضمير الغائب في (يؤدى)، والفاعل (واو الجماعة) في (سعوا)، والفاعل ضمير الغائب في (توجه)، وتلاحظ أن أصحاب الأحوال معارف.

ومن ذلك أن نقول: فهمت الدرهمَ مشروحاً، شربتُ من الإناءِ نظيفاً تقابل على مع محمود مبسمين، ﴿وَهَذَا بَعْضُ شَيْءٍ﴾ [هود: ٧٢].

ب- الحال من النكرة:

لا تأتي الحالٌ وصاحبها نكرةً إلا إذا كانت نكرةً مشخصةً، والتخصيصُ إما أن يكون: بالإضافة، أو بالصفة، أو بتقدم الحالِ على صاحبها، أو بعمول، أو في سياقٍ نفي أو نهى أو استفهام. من أمثلة ذلك:

هنا كتابٌ نحويٌّ مفتوحاً أمامي. استمعت إلى درسٍ جديدٍ مشوقاً موضوعه.

قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [آل عمران: ١٥]، شبه الجملة (عند ربهم) في محلِّ نصب، حالٌ من (جنتات)، لأنها صفةٌ لها، فلما تقدمت الصفةُ على الموصوفِ نصبت على الحالية.

له عندى سبعونٌ جنياً كاملةً، (كاملة) حالٌ من (سبعون)، وهو نكرة، وجاز ذلك لتخصيصه بعموله (جنياً)...

وهذه منفصلةٌ في موضعها من الدراسة.

عاشراً، القسامُ الحال من حيث صورها اللغوية،

تأتي الحالُ في الجملة العربية في ثلاثِ صورٍ لغويةٍ مدرسيةٍ بالتفصيل في موضعها، وهي - في إيجاز - الحال الاسم، الحال شبه الجملة، الحال الجملة.

١- الحال الاسم:

تكون مشتقةً، وقد تكون اسمًا جامدًا مصدرًا وغيرَ مصدر. مثال ذلك: استمعتُ إلى الأذانِ مجيياً - لقد أتى هذا وحده - أتيل إيلنا عدلاً - لقد دخلوا فرداً فرداً.

كلُّ من (مجيئاً، ووجد، وعدو، وفسداً فرداً) حالٌ منصوبة، وكلها أسماء،
الأولُ منها صفة مشتقة، والأسماءُ الأخرى جامدةٌ بين المنصوبة وغير المنصوبة.

ب- الحال شبه الجملة:

من صورِ الحالِ أن تأتيَ شبهَ جملة، كما هو في قولِ النابغةِ الذبياني:

إلا لَوِرىَ لأَيُّها ما أَيْتَها النوى كالحوضِ بالمظلومةِ الجلدِ

شبه الجملة (كالحوض) في محل نصب، حال من (النوى)، وشبه الجملة
(بالمظلومة) في محل نصب، حال من الفاعل (الحوض).

ج- الحال الجملة:

قد تأتي الحال في صورة الجملة اسمية أو فعلية، كما في قوله تعالى:

﴿ فَأَقْبَل بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتْلَاوَنُونَ ﴾ [القلم: ٢٠]. الجملة الفعلية (يتلاوون) في

محل نصب، حال من الفاعل (بعضهم).

وقوله تعالى: ﴿ فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِّن رَّبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ ﴾ [القلم: ١٩]، الجملة

الاسمية (وهم نائمون) في محل نصب على الحالية من ضمير المائتين في
(عليهم).

وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ اسْمَعُنِي لَكُمْ الَّذِينَ فَلَا تَعْوَنُ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [البقرة:

١٣٢]^(١). حيث الجملة الاسمية المنصوبة بالواو (أنتم مسلمون) في محل نصب

حال من الفاعل واو الجماعة المحلوقة لانتفاء الساكنين في (توتون).

حادى عشر: أقسام الحال من حيث مطابقتها لصاحبها في المعنى،

يجب أن تضمّن الحال صاحبها لفظاً حتى ترتبط به معنى، فلا تكون اجنبية

عنه، وهذا يتحقق من كون الحال صفةً مشتقةً، والصفة المشتقة تضمّن الصفة

(١) اسمعني: فعل ماضٍ مبني على الفتح للقدرة، وقاعله ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة الفعلية في محل

رفع، نحو إن- لكمها جار ومجرور متبنا، وشبه الجملة متعلقة بالاسمعة- (اللاتون) لا- حرف نهي

مبني لا محل له من الإعراب. توتون: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، وقاعله واو

الجماعة المحلوقة لانتفاء الساكنين، والنون للتوكيد حرف مبني.

العنوية وموصوفتها، أو تكون جملة ترتبط بصاحبها بالضمير، أو الواو، أو بالضمير والواو معاً، وشبه الجملة تزول بالجملة، ولا يتحقق الربط بين الحال وصاحبها فيما إذا كانت مصدرًا أو اسمًا جامدًا، والنحاة يقولون فلك بالصفة المشتقة، فإذا ما أخذنا بالرأي الذي يذهب إلى أن الحال قد تكون من الحداث الكامن في الفعل أو ما يشبه الفعل فإن ذلك لا يجعلنا تزول الحال المصدر بالصفة المشتقة. وهذه الأفكار مفصلة في مواضعها.

فإذا أخذنا بالرأي السائد في أن الاسم الجامد يؤول بمشتق، فإن الحال من حيث هذا الاتجاه تنقسم إلى قسمين: حال تتضمن صاحبها لفظًا ومعنى تضمناً صريحًا ملفوظًا به، وأخرى تتضمنه تأويلًا أو تقديرًا.

والأولى تتمثل في الحال الصفة المشتقة، والحال الجملة وشبه الجملة، والأخرى تتمثل في الحال الاسم الجامد من مصدر، وغير مصدر.

ثاني عشر: تقسيم الحال بالنسبة لقيمة معناها في الجملة:

تنقسم الحال بالنسبة لقيمتها المعنوية وارتباطها بركني الجملة إلى قسمين: حال فضلة، وأخرى غير فضلة في المعنى.

أ- الحال الفضلة:

الحال في حقيقتها وصف فضلة، أي: وصف راتد عن ركني الجملة الأساسيين، فهي إخبار بعد إخبار، ولذلك فإن أساس الجملة المعنوية يمكن أن يستغنى عنها.

فنقول: جاء أخي متعلقًا، فتكون متعلقًا حالاً من الفاعل (أخي)، ولكن معنى الجملة يتم بذكر الفعل وقاعله، حيث يفيدان معاً معنى الأخ، أما الحال (متعلقًا) فهي زيادة في الإخبار، حيث تفيد كيفية المجيء المستند إلى الفاعل، لكن الجملة تعتمد على معنى أساسي، وهو معنى محمد، لذلك فهي فضلة.

ب- الحال غير الفضلة معنويًا:

قد لا تفيد الجملة بركنيها الأساسيين معنى بدون ذكر الحال، بل ربما يتعدى عدم جدوى المعنى إلى ذكر بعض الفضلات الأساسية في الجملة، كما نقول به، وذلك

في تراكيب معينة، وقد ذُكرت - تفصيلياً - في موضعها، مفادها: أن تتلطف العلاقة المعنوية الإيجابية بين ركعتي الجملة بالنفس، ذلك لأن هذا النفس يتطلب معنى سالباً يتلائم معه، فيقيم تصحيح العلاقة الإيجابية السابقة مع وجود النفس ومعنى الحال. كأن تقول: ما قرأتُ الدرسَ إلا مستوحياً. ومثلُ النفسِ النهي.

- أوان تكونَ في سياق سؤال، ومعناها هي الأساس في المعنى المستول عنه. ذلك في قوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [الؤمنون: ١١٥]. فالستول عنه إما هو الخلق العاثر، وليس الخلق بمفرده.

- ولقد تكون الحال غير مستغنى عنها في جملة الصلة، أولى التركيب الشرطي، أو الجملة الاسمية التي يكون الخبر فيها هو المبتدأ، حيث يرد الإخبار عن المبتدأ بالخبر في حال معينة، أولى الإجابة عن سؤال بـ (كيف). فنقول: الذي يحل المسألة أسرع يحصل على أعلى درجة، إن أود الواجب أوداً مطلقاً، إنه أسمى كريماً، حامداً لله: إجابة عن السؤال: كيف أنهيت طعامك؟

- وتكون الحال غير فضلة إذا اغتنت عن الخبر، كأن تقول: إعجابي بالنظر جميلاً.

أمثلة للحال

- قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُخِّنَ الْأَرْضَ دُخَانًا دُخَانًا﴾ [التجر: ٢١] (دكسا دكسا) إما مصدر، وإما منصوبان على الحالية، وهو أفضل.
- ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفَلَكِ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُمِ النَّيْلَ﴾ [العنكبوت: ٦٥].
- ﴿وَجَاءَ رَيْكُ وَالْمَلَكُ صَفًا صَفًا﴾ [التجر: ٢٢].
- ﴿لِيُخَلِّجَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بَغِيرَ عَلِيٍّ﴾ [القمان: ٦].
- ﴿فَإِذَا أُخْرِجَ مِنْهَا مَذْهُومًا مُدْحَرًا﴾ [الأعراف: ١٨].
- ﴿فَمَنْ أَرْسَلْنَا رَسُولًا فَقَرَأَ﴾ [الؤمنون: ٤٤]، أي: مستواتين، أي: واحداً بعد واحدٍ متتابعين.

- ﴿ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاحِيَةً مَّرْحُومَةً ﴾ [الفجر: ٢٨].

- ﴿ وَلِيَا تَنبَهُمْ بَعَثْنَا لَهُمْ نَارًا فَلا تَشْعُرُونَ ﴾ [العنكبوت: ٥٣].

- ﴿ فَلَمَّا أَنبَأَهُمُ إِذَا هُمْ يَبْعُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾ [يونس: ٢٣]. (بغير الحق) شبه جملة في محلِّ نصبٍ على الخالية من الفاعلِ وإِ الجماعة في (يبعون).

- ﴿ وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِأَبِيهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ ﴾ [لقمان: ١٣].

- ﴿ فَاذْهَبْ وَأَنْتَ فَخْرٌ ﴾ [القلم: ٢٣] الجملة الاسمية المصدرية بالواو (وهم) يتخافتون) في محلِّ نصبٍ على الخالية من الفاعلِ وإِ الجماعة في (انطلقوا)، والرباطِ وإِ الحال، والضمير (هم).

- ﴿ إِذْ أَسْمُرًا لِصَبْرِنَا فَضِحِينَ ﴾ [القلم: ١٧].

- ﴿ وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ إِذْ نَادَىٰ وَهُوَ مَكْظُومٌ ﴿١٢﴾ نُوَلِّا أَنْ تَدَارِكَهُ نِعْمَةٌ مِنْ رَبِّهِ نَبِيذًا بِالْعَرَاءِ وَهُوَ سُدُومٌ ﴾ [القلم: ٤٨-٤٩] (وهو مكظوم)، (وهو سدوم) جملتان اسميتان في محلِّ نصبٍ، حال .

- ﴿ وَمَنْ قَبْلَهُ كُتِبَ لَهُ مِنْ أَمَامًا وَرَحْمَةً ﴾ [الأحقاف: ١٢]. (إماماً ورحمة) حالان من (كتاب موسى).

- ﴿ وَرَبُّهُ يَسْجُدُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا ﴾ [الرعد: ١٥]. (طوعاً وكرها) حالان منصوبتان من الاسم الموصول (من)، وهو فاعل (يسجد).

- ﴿ ثُمَّ ادْخُلْنَا يَا ابْنَكُ سَعِيًّا ﴾ [البقرة: ٢٦].

- ﴿ فَلا تَهَيَّؤُوا لِلَّذِينَ يَدْعُونَ إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَفْعَلَنَّ أَشْيَاءَكُمْ ﴾ [محمد: ٣٥].

- ﴿ ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جَهَارًا ﴾ [نوح: ٨].

- ﴿ يَا قَوْمِ لَكُمْ الْمُلْكُ الْيَوْمَ ظَاهِرِينَ فِي الْأَرْضِ ﴾ [طه: ٢٩].

- ﴿يَوْمَ تَوَلَّوْنَ مُدْبِرِينَ مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ﴾ [غافر: ٣٣].
- ﴿إِنْ هَذِهِ أَنتُمْ مُّمْتَأُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٢]. ينصب (أمة واحدة) على أنها حال مؤكدة لضمون الجملة السابقة عليها. ومن الناحية من يرى أنها منصوبة على أنها بدل من اسم (إن) اسم الإشارة (هذه)، وقد فصل بين البدل والبدل منه بخير (إن) (١).
- ﴿إِنْ هَذِهِ أَنتُمْ مُّمْتَأُونَ﴾ [غافر: ٤١].
- ﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠].
- ﴿فَأَحْكُمْ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تَشْطِطْ﴾ [ص: ٢٢].
- ﴿وَأَقْبَلْ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [الطور: ٢٥].
- ﴿هَذِهِ بَعْضَ مَا رَدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥].
- ﴿فَلَمَّا أَسْفَوْنا انظَمنا مِنْهُم فَأَعْرَقْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الزخرف: ٥٥].
- ﴿لَا يَحْطِئُكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النمل: ١٨].
- ﴿يَوْمَئِذٍ يَصُدُّوا عَنْ النَّاسِ أَسْخَالَ لِيُرُوا أَصْأَلَهُمْ﴾ [الزلزلة: ٦].
- ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤].
- ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ [يوسف: ١٦].
- ﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مِمَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمِمَّا فِي الْأَرْضِ وَأَسَخَّرَ عَلَيْكُمْ بَعْضَ ظَاهِرَةِ وَالْبَاطِنِ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [الضحى: ٢٠].

(١) في الآية قرأتان: المروي، المقريظة:

أ - رفع (أمة واحدة) على أنها بدل من غير (إن) (أنتم)، لأنها خير لبعث معلوف.

ب - ينصب (أنتم) على أنها بدل من اسم (إن)، أو عطف بيان له.

ينظر: المحاسب ٢-٦٥ / الإعراف ٣٧٨ / الدرر لصون ٥-٧-١.

- ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [النساء: ٤٠].

- ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنَ النَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ﴾ [يونس: ٤٥]. الجملة الاسمية التسوية (كان لم يلبثوا) حال من المفعول به ضمير الغائبين في (نحشرهم). والجملة الفعلية (يتعارفون) حال من الفاعل وإو الجماعة في (لم يلبثوا)، والجملة الفعلية (قد خسر الذين كذبوا) إما استئنافية لا محل لها من الإعراب، وإما منصوبة بقول مقدر، والقول المقدر في محل نصب، حال من المفعول به ضمير الغائبين في نحشرهم، أو من الفاعل وإو الجماعة في (يتعارفون). يلاحظ أن الحال في الآيات الثلاث جملة فعلية فعلها ماضٍ خلا من (قد). والجمهور على أنه لا حاجة إلى (قد) في مثل هذا الموضع، لكن ابن عصفور وغيره من المغاربة المتأخرين يرون أنه لا بد من (قد) ظاهرة أو مقدرة، كما حكى بالتقدير عن الفراء والمبرد.

- ﴿ فَانظُرُوا آيَاتِ أَوْ انظُرُوا جَمِيعًا ﴾ [النساء: ٧١].

- ﴿ وَيَوْمَ نَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَىٰ نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ يَشْرَكُهُم يُغْنَىٰ عَنْهُمْ يَجْعَلَتَّاجِرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ [الحديد: ١٢].

- ﴿ إِذْ أَخْرَجَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الْأُنثَىٰ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾ [التوبة: ٤٠].

- ﴿ مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ﴾ [الرحمن: ١٩].

- ﴿ وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ ﴾ [الرحمن: ٢٤].

- قول التابعي النيبتي:

وقفتُ فيها أسئلةً أسألها حيث جئتُ وما بالريح من أحدِ
الجملة الفعلية (أسألها) في محل نصب، حال من تاء الفاعل في (وقفت)،
والرابطُ الفاعلُ الضمير المستتر في (أسألها).

- وقوله:

إلا أوكري لأيا سا أيها والنوى كالحوضي بالظلمة الجلد

(لأيا) مصدر واقع موقع الحال من الفاعل الضمير المستتر في (أينها). أما شبه الجملة (كالخوض) فهي حال من (النوى)، وشبه الجملة (بالظلمة) في محل نصب، حال من (الخوض).

- قول عبيد بن الأبرص:

نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وَنَعْضُ الْفُؤْمَ يَنْقُطُ بَيْنَ يَدَيْنَا
شبه الجملة (بين يدي) في محل نصب، حال من الفاعل المستتر في (ينقط)، والجملة الاسمية المصدرة بالواو (وينقض الفؤم ينقط) في محل نصب، حال من الفاعل المستتر ضمير المتكلمين في (نحمن).

- في قول الأعشى:

تَوَلَّى حَشِيثًا كَذَا الصُّورَ وَرَبَّعَهُ أَرْزُقِي لِحْمِ

(حشيثا) يمكن أن تلمس وجهين في نصبه:

أولهما: أن يكون نائباً عن المفعول المطلق، والتقدير: تولى تولى تولى حشيثا.

والآخر: أن يكون حالاً من الفاعل الضمير المستتر في (تولى)، والتقدير: تولى في هذه الحال.

- قول الشاعر:

وَأَنْ لِنَسْمُرُوهُ لَلْكَسْرَةِ هِرَّةٌ كَمَا انْفَضَّ الْمَصْفُورُ بَلَّغَهُ الْقَطْرُ

الجملة الفعلية (بلاغه القطر) في محل نصب، حال من المصفور، ومن النحاة من يرى تقدير (قد) قبل الماضي.

- قول الشاعر:

لَمَّا بَلَغَ النُّجُومُ مَعْلَقَاتِ بِلْقَابِ الْعَبِّ لَيْسَ لَهَا بَرَّاحُ

(معلقات) حال منصوية، وعلامة نصبها الكسرة من (النجوم)، وجملة (ليس لها براح) في محل نصب، حال ثانية، أحوال من الضمير (معلقات).

- وقول مجنون ليلى:

ما بالُ قلبك يا مجنونُ قد هللنا من حبِّ من لا ترى في نوكه طمعا
الجملة الفعلية (قد هللنا) في محل نصب، حال من (قلب).

- قول جرير:

ما بال جهلك بعد الحلم والدين قد علاك مشيبٌ حين لا حين
الجملة الفعلية (وقد علاك مشيب) في محل نصب، حال من ضمير المخاطب
في (جهلك).

- وقول الشاعر:

فما بالُ قلبي هذه الشوقُ والهوى وهذا قميصي من جوى الحزنِ بآلها
الجملة الفعلية (هذه الشوق) في محل نصب، حال من (قلبي). و(بآلها) حال
من (قميص)، والعاملُ فيها اسمُ الإشارة .

- قول أبي العتاهية:

ما بالُ دينك ترضى أن تدنسه وثوبُ ديناك مغسولٌ من الناس
جملة (ترضى أن تدنسه) في محل نصب، حال من (دينك).

- قول ذي الرمة:

ما بال عيينك منها الماء ينسكب

الجملة الاسمية (منها الماء ينسكب) في محل نصب، حال من (عيئك).

- قول امرئ القيس:

فحسبتُ وقد نضتُ لنوم ثيابها لدى السرِّ إلا ليسةً المنفضل

- قول طرفة:

يقولُ وقد تَرَّ الوظيفُ وسألها ألسنة ترى أن قد أتيت بمؤيد!

- قول الشاعر:

لاحت هلالاً ولاحت عبيراً وشلتت مسكا وماست قطياً واقشنت لحناً

- وقول الآخر:

مفران بدوراً واتشقبن اعلتة ومن غصونا والفضن جلكرا

- وقول امرئ القيس:

نظرت إليها والنجوم كأنها مصابيح رفبان تشب لثقال

- وقوله:

خالى من كبشة قد علمت مكانه ابو يزيد ورهطه امسى

- وقول عترة:

فرايتنا ما بيننا من حاجزٍ إلا الجن ونصل ايمن مفصلو

- ﴿لَقَالُوا أَنزَمْنَا لِيَشْرِينَ مِثْلًا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَابِدُونَ﴾ [المؤمنون: ٤٧].

- ﴿يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾

[النبا: ٢٩].

- قوله تعالى: ﴿وَعَلِدُوا عَلَىٰ حُرْدٍ قَاعِرِينَ﴾ [القلم: ٢٥]. (على حرد) شبه

جملة في محل نصب، حال من الفاعل واو الجماعة في (عَلِدُوا). (قاعرين) حال ثانية من (واو الجماعة) منصوبة، وعلامة نصبها الياء.

- قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنشَأَ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاتًا طَيِّبَةً﴾

[النحل: ٩٧].

- ﴿وَجَدْتَهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ [النحل: ٢٤].

- ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُمْ بُيُوتٌ مَّرْصُومَةٌ﴾ [الصف: ٤].

شبه الجملة (في سبيله)، والمصدر (صفاً)، والجملة المنسوخة (كأنهم بيوت) أحوال من الفاعل واو الجماعة في (يقاتلون).

- ﴿وَعِدَّةٌ مِّمَّا تَخْرِقُ الْقَبْرَ لَا يَتْلُمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩]، الجملة الفعلية المنفية (لا يعلمها إلا هو) في محل نصبٍ على الحالية من (مفاتيح).

- ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ تَوَلَّوْتَهُ وَمَلَأْتَهُ وَيَهُودٌ لَّا يُفْرَطُونَ﴾ [الأنعام: ٦١]، الجملة الاسمية (وهم لا يفرطون) في محل نصبٍ على الحالية من (ورسل).

- ﴿يُخْرِجُونَ مِنَ الْأَعْدَادِ كَتَابَهُمْ جِرَادٌ مُّتَشَبِّهٌ ﴿٧﴾ مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ...﴾ (القمر: ٧، ٨). الجملة الاسمية المنسوخة (كتابهم جراد)، والصفة المشتقة (مهطعين) حالان من الفاعل واور الجماعة في (يخرجون).

- ﴿يَوْمَ يَكْتُفَبُ عَن سَائِقٍ وَيَدْعُونَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَبِيعُونَ ﴿٤٦﴾ خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذُلًّا وَقَدْ كَانُوا يَدْعُونَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ﴾ [القلم: ٤٢، ٤٣]. (خاشعة أبصارهم)، (ترهقهم ذلة) حالان من الفاعل واور الجماعة في (يستطيعون). (وهم سالمون) جملة في محل نصب، حال من واور الجماعة في (يدعون)، (أبصار) فاعل لاسم الفاعل (خاشعة)، و(ذلة) فاعل (ترهق).

- قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَنفُسِهِمْ وََاللَّهُ مَتِّمٌ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [الصف: ٨]. الجملة الاسمية (والله متم نوره) في محل نصب، حال من فاعل (يريدون)، أوفاعل (ليطفئوا)، أما الجملة (ولوكره الكافرون) في محل نصب، حال من الحال السابقة.

- وما جاء حالاً من حالٍ قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِ نَاقَةٌ لِلَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾ [الاعراف: ٧٣]. حيث (آية) حالٌ منصوبة من (ناقة)، أما شبه الجملة (لكم) فهي في محل نصب، حال من (آية)، لأنها لو تأنخت عنها لكانت نعتاً لها، فلما تقدمت عليها وهي نكرة أصبحت حالاً منصبةً.

- من الحال أن تقول: ناصرتُ أحمداً وقد أخرج من قرنيه مطروداً. حيث الجملة الفعلية (وقد أخرج) في محل نصبٍ على الحالية من القبول به (أحمد)، (ومطروداً) منصوبٌ على الحالية من الضمير النائب عن القاعل في (أخرج).

- وكذلك قولك: فهمتُ الدرسَ وأنا أذكركه بعناية. حيث الجملة الاسمية (وأنا أذكركه) في محل نصب على الحالية من الفاعل ضمير المتكلم، أما شبه الجملة (بعناية) في محل نصب على الحالية من الضمير الفاعل في (أذكرك).

- أما قوله تعالى: ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبَّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ ﴾ [التوبة: ٨٤]. فيه الجملة الفعلية (لا تؤمن بالله) في محل نصب، حال من ضمير المتكلمين في شبه الجملة الخبر (لنا)، أما الجملة الاسمية المصدرة بالواو (وما جاءنا من الحق) فهي في محل نصب، حال من الفاعل ضمير المتكلمين المستمر في (تؤمن)، والتقدير: وما لنا لا تؤمن بالله والحال أن الذي جاءنا من الحق^(١).

ويمكن أن تقول عليه قول الشاعر:

ذَكَرْتُكَ وَالْحَطِيءُ يَخْطِرُ بَيْتًا وَقَدْ نَهَلْتُ مِنَ الشَّقَقَةِ السَّمْرُ

الجملة الاسمية (والحطى يخطر) في محل نصب، حال من الفاعل (تاء المتكلم)، والمفعول به (ضمير المخاطبة) معاً، أما الجملة الفعلية (وقد نهلت منا) فيجوز أن تكون حالاً من ضمير المتكلمين في (بيتنا)، فتكون حالاً من حال وجود أن عملها في محل نصب على الحال الأولى.

- ﴿ وَإِنَّ لَهُمُ الْأَرْضَ الْمَيْتَةَ أَحْيَيْنَاهَا ﴾ [يس: ٣٣]. (آية) مبتدأ، خبره شبه الجملة (لهم)، و(والأرض) مبتدأ خبره جملة (أحييناها)، والجملة الثانية مفسرة للأولى. ويجوز: (آية) خبر مقدم، وشبه الجملة (لهم) صفة له، و(الأرض) مبتدأ مؤخر، وجملة (أحييناها) في محل نصب، حال من الأرض.

- ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَهُمُ اللَّيْلَ نَسِخَ مِنَ النَّهَارِ ﴾ [يس: ٣٧].

- قوله تعالى: ﴿ فَتَادَتِ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ ﴾ [آل عمران: ٣٩]

(١) ويجوز أن تحمل الواو حرفاً منقطاً عاطفاً اسماً على اسم، فيكون (ما) اسماً موصولاً معطوفاً على نطق الجملة في محل جر، وتكون شبه الجملة (من الحق) في محل نصب، حال من فاعل (جاءنا). من فاعل (جاءنا).

(وهو قائم) جملة حالية من ضمير الغائب المقصود به النداء). أما (يصلى) فإنهم يذكرون فيه أوجه⁽¹⁾:

- أن يكون ضميراً ثانياً عند من يرى تعدد الخبر.
 - أنه حالٌ ثانيةٌ من مفعولِ النداءِ عند من يجوز تعددُ الحال.
 - أنه حالٌ من الضميرِ المستترِ في (قائم) فيكون حالاً من حال.
- وأرى أن الوجهَ الثاني لا يصحُّ - معنوياً - حيث إن المعنى يستلزم وجودَ العلاقةِ بين القيام والصلاة، وبذلك فإن جملة (يصلى) تكون حالاً من فاعل (قائم)، أو ضميراً ثانياً للمبتدأ (هو). ولذلك فإنه لا يصح القول: فتادته الملائكة يصلى . . .
- في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتُغُونَ لِرَبِّهِمْ سُجُودًا وَقِيَامًا﴾ [الفرقان 64]. (يبْتَغُونَ) فعل مضارع مرفوع، وعلامةُ رفعه ثبوتُ النون، وهو فعل ناقصٌ ناسخ، ويمكن أن يُعَدَّ فعلاً تاماً بمعنى الدخولِ في الميِّت، (وَأَوَّلِ الْجَمَاعَةِ) ضمير ميمي في محل رفع، اسم (بيِّت) على النقصان، وفي محل رفع فاعل على التمام. (لِرَبِّهِمْ) جازر ومجرور ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقةٌ بالسجود والقيام، أو في محل نصب خبر (بيِّت). (سجداً) غير (بيِّت) منصوبٌ وعلامةُ نصبه الفتحة، ويجوز أن تكون حالاً منصوبةً من (وَأَوَّلِ الْجَمَاعَةِ) إذا كان (بيِّت) فعلاً تاماً، أو كانت شبه الجملة في محل نصب خبر الفعل الناقص (بيِّت).

وأرى أن شبه الجملة في محل خبر (بيِّت)، (وسجداً وقِيَامًا) حالان، حيث يكون البيِّت لئله، ثم يقبَلُ المعنى بالحالين المتضادين في المعنى حالى السجود والقيام، أي: حالى الصلاة وعددها في البيِّت ثلاث، وحال القيام من غير صلاة، وربما يتضامنان في معنى واحدٍ وهو الصلاة، حيث السجود لا يكون إلا في صلاة، والقيام يكون فيها، ويحبر عنها به. ويحسن - كذلك - أن يجعل البيِّتَ فعلاً تاماً، حتى يعطى معنى الدخولِ في البيِّت، وهو تفسير في الأوقات والأحوال، وفيه صلاتان، فتكونان لله معيراً عنهما بالسجود والقيام.

(1) غير لصود 2-87.

- من أمثلة السهيلي: «اشتتم زيداً وهو أميرٌ محسنٌ إليك ١١٢». (نتائج الفكر ٣٩٧). فتكون الجملة الاسمية (وهو أمير) حالاً من المفعول به (زيد)، وتكون الصفة المشتقة (محسنًا) حالاً ثانية. ولوقدمت نقلت: اشتتم زيداً محسنًا إليك وهو أمير. لتوهم أن الإحسان يكون في هذه الحال، أي: وهو أمير. ويربط بين هذا التحليل الأسلوبى وبين قوله تعالى: ﴿وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَّاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا فِيهِمْ﴾ [البقرة: ٩١] فيجعل الجملة الاسمية (وهو الحق) حالاً من للجرور في (بما)، كما أن (مصدقًا) حالٌ ثانية منه. والتقدير: كيف تكفرون بما وراءه، وهو في هذه الحال (هو الحق)، وهو في هذه الحال مصدق لما معهم.

- إذا قلت: «فيك زيدٌ راجبٌ» فإن شبه الجملة لا يصح أن تنصب على الخالية، لأن المعنى لا يسمح بذلك، حيث لا يصح القول: زيدٌ فيك، أي: لا تصلح شبه الجملة في هذا التركيب أن تكون خبراً، وإنما تكون متعلقة بالرغبة.

- في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشُّهُرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ يَتَفَوَّنَ فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَانًا﴾ [المائدة: ٣]. جملة (يتفونن) تكون عند الجمهور في محل نصب على الخالية من الضمير في اسم الفاعل (آمين)^(١١)، وهو نائب للبيت على المفعولية.

ولكن الكوفيين ومعهم مكي بن أبي طالب يجعلونها في محل نصب على النعت من (آمين)، ولكن البصريين يردون النصب على الوصفية نظراً لأن اسم الفاعل (آمين) قد نصب (البيت)، ولا يعمل اسم الفاعل إذا وصف.



(١١) آمين المصدقين، والتقدير: ولا تحلوا قوماً آمين البيت الحرام، أي: لا تحلوا تلك قوم آمين.

الاستثناء (١)

المصطلح لقرنبا،

الاستثناء مصدرُ الفعلِ، (استثنى)، وهو ماعوذةٌ من: ثبت الشيء إذا رددته، وذلك أنك بالاستثناء تردُّ الحكمَ الذي وقع على الأول - وهو ما قيلَ الأداة - عن ما بعدَ الأداة، فتحدثت مخالفةً في الحكم بين ما بعدَ الأداة وما قبلها، للملك؛ فإن الأداة المشتمى بها تردُّ حكمَ المشتمى منه عن حكمِ المشتمى، فلا يحتويه، فإذا قلت: فهمت الدروسَ إلا درساً، فقد رُدَّت (إلا) الحكمَ الذي وقع على الدروسِ عن أن ينطبقَ إلى الحكم الذي يقع على ما بعدها، فأنتهتُ عنه. أو لأنك بالاستثناء تضاعفتُ الشيرَ مرتين، واحدة فيما قبلَ الأداة، والأخرى فيما بعدها. ولذلك فإنهم يجعلون الاستثناءَ تخصيصاً، حيثُ يخصص ما بعدَ أداة الاستثناء بمخالفته في الصفةِ أو الحكمِ عما قبلها، وما قبلها يتضمنُ ما بعدها، فكانتُ خصصته بالحكمِ المناقضِ لحكمِ الجمعِ.

المصطلح نحويًا (٢)

يحلون لبعضِ النحاة أن يذكروا في حيدٍ المشتمى أنه اعبارةٌ عن لفظٍ مصطلحٍ بجملةٍ لا يستقلُّ بنفسه دالٌّ بحرفِ (إلا) أو أحدِ أحوالها على أن ملولهُ غيرُ مرادٍ

(١) راجع إلى: الكتاب ١- ٤٣ / ٢- ٩- ٢ / ٢- ٢- ٢ / ٢٢١- ٤ / القصب ٤- ٢٨٩ / الأصول ١- ٣٢٢

البصرة والظنفة ١- ٣٧٥ / شرح عبود الأعراب ١٧٤ / الفصل ٢٧ / القصد في شرح الإيضاح ٢-

٢٩٩ / شرح الكافية ١- ٢٢١ / شرح للفصل لابن عبيد ٢- ٢٧٤ / شرح الكفاية ابن معطي ١- ٥٩٢ / شرح

الالكافية ابن الناطم ١٨٧ / الإيضاح في شرح للفصل ١- ٢٢٩٥ / القصب الأكمل في شرح الجمل ٨٦

مسطوط بجانبه أم القرى - مكة للكثرة / وانشاب القريب ٢- ٢٩٤ / حمنة الحافظ ٢٧٠ / التسهيل

١٠٦ / للماعد على شرح التسهيل ١- ٢١٨ / شرح ابن عسقلان: ٢- ٩٠٩ / شرح الملححة البدية ٢-

٢١٢ / شرح القفاور ٢١٢ / القبان على الأصول على الكافية ٢- ١١٦ / شرح التصريح ١- ٢١٦.

(٢) يجعل بعضُ النحاة عنواناً لهذا البابِ (الاستثناء) ذلك نظراً إلى انقلابِ الدلائلِ الحديثِ في هذا التركيبِ،

فماستعملوا مصدرَ الفعلِ (استثنى). أما التعبدُ الذين يجعلون عنواناً هذا البابِ (المشتمى) فإنهم ينظرون إلى

جانبِ الدلالةِ الواقعيةِ على ما بعدَ الأداة مع ما وقعت عليه، فكان لا بدَّ من استخدامِ صيغةِ اسمِ المفعولِ.

عما اتصل به^(١١). أو أنه: «المخرجُ تحفيظاً أو تقديرًا من ملكورٍ أو مشرورٍ به
(إلا)، أو ما في معناها بشرطِ الفائدة^(١٢). فيجمع بذلك بين السنتي التصلي
والمقطع، و التام والفرغ، كما يجمع بين الأداة (إلا) وغيرها مما يستتبي به.

ولو أمعنا النظرَ في حقيقة الاستثناء لوجدنا أنه مخالفةٌ استدرائيةٌ في الحكم،
لذا فإن الاستثناء هو: إخراجُ حكمِ المستثنى من حكمِ المستثنى منه بأدواتٍ
مخصوصية، هي: (إلا) وما جرى مجراها من أسماءِ وأفعالٍ وحروفٍ، وهذا
الإخراجُ يدورُ مع الحكم - إن نفيًا وإن إثباتًا.

فعندما تقول: شَدَّبتُ الأشجارَ إلا شجرةً. فأنت تخرج الحكمَ الواقعَ على
الشجرةِ مما دخلَ فيه مجموعُ الأشجارِ من حكمٍ، فالحكمُ الأولُ المخرجُ منه هو
التشذيب، والحكمُ الآخرُ للمخرجِ هو عدم التشذيب، وهو واقعٌ على شجرةٍ
واحدة.

وإذا قلت: ما جاء من الطلابِ إلا محمدٌ. فأنت مخرجُ الحكمِ الواقعِ على
(محمدٍ) من الحكمِ الواقعِ على الطلابِ، والأولُ حكمٌ منفى، فيكون الثاني حكمًا
مثبتًا، وهو مجيءُ محمدٍ.

ولو أنك قلت: ما جاءَ إلا عليٌّ. فإنك تلمس أن الحكمَ الواقعَ على (عليٍّ)
بخالف الحكمَ المذكورَ قبلَ الأداةِ (إلا) التي استثنى بها، فما قبلها منفى، وما
بعدها مثبتٌ لعليٍّ وهو المجيءُ.

فأنت ترى أن الاستثناءَ مخالفةٌ استدرائيةٌ في الحكمِ، والاستدراكُ يحققُ تضاعفًا
الحيزِ؛ لهذا فإن الاستثناءَ في الحقيقةِ إنما هو في الأفعالِ، فهي التي تفيدُ الحكمَ.
نتية:

إنشاءُ الاستثناءِ غيرُ الإخبارِ بالاستثناء^(١٣). فإنشأه الاستثناءُ يكونُ باستخدامِ
أدواتِ الاستثناءِ لإفادةِ معنى الاستثناءِ، فتطبق في كلِّ منها قواعدُ التركيبِ الخاصةِ
بها، كما يقاد منه المعاني التي نوجهها في التركيبِ الاستثنائي.

(١١) المشب ٩٦ .

(١٢) شرح التصريح ١-٣٤٦ .

(١٣) نظر: شرح الجمال للخطيب ١-١١٧ .

لكننا في الإخبار بالاستثناء نستخدم تركيباً واحداً يدل على إحداث الاستثناء، فله فاعله ومفعوله، وفاعله هو المستثنى، بكسر التون (اسم فاعل)، ومفعوله هو المستثنى بفتح التون (اسم مفعول)، ومثال الإخبار بالاستثناء قولُ النابغة الليثي: ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه ولا أحاشي من الأقوام من أحدٍ حيث الفعل (أحاشي) - أي: استثنى- إخباراً بالاستثناء لا إنشاءً له، فيأخذ ما بعده الحكم الإعرابي للجملة الفعلية.

ويجوز لك أن تطبق كل قواعد التركيب في الجملة الخبر بها بلفظ الاستثناء دون خضوع لقواعد تركيب الاستثناء، كالعطف عليها، واستخدام حروف المعاني المختلفة، وليس ذلك في الجملة المنشأ فيها الاستثناء، فإنها تختص بقواعد تركيب الاستثناء فقط. فيجوز لك أن تقولَ مثيراً: استثنيت محمداً من الذين خصصتهم، تخاشيت قولَ الزور، ...

أركان الاستثناء

تختلف التراكيب التي يأتي عليها أسلوب الاستثناء تبعاً لما يريد المتحدث من معنى، ويتحكم في ذلك ما يلفظ به المتحدث، وهو ما يكون أسلوب الاستثناء، ويحدد نوعه، ويوجه لذلك إعراب ما يذكر بعد أداة الاستثناء. وأركان أسلوب الاستثناء هي:

أ- المستثنى منه

هو الاسم الذي يختص بالحكم الذي يسبق أداة الاستثناء سبقاً ملفوظاً به أو مفهوماً سياقياً، وينقسم أسلوب الاستثناء من جهة المستثنى منه إلى نوعين:

- استثناء تام؛ إن كان المستثنى منه موجوداً.
- استثناء ناقص؛ إن كان المستثنى منه غير موجود.

والاستثناء التام يكون غير مفسر، أي: لا يحتاج ما يسبق الأداة إلى ما بعدها ليرفعه أو ينصبه أو يجره، كأن تقول: أكلتُ ما في يدي إلا واحداً، ولعب جميعهم في نشاطٍ إلا لاعبين، واستمعت إلى كلِّ الأفكارِ إلا الأخيرة.

أما الاستثناءُ الناقصُ لمبانه يكونُ مفرغًا، حيث يفرغ فيه العاملُ لما بعد (لا)، فلا يشغله ما قبل (لا)، ونجد أن ما قبل (لا) يحتاجُ إلى مرفوع، أو منصوب، أو مجرور، يتخللُ فيما بعد (لا) من مشتى، ونلاحظ أنه لا بد من نفي ما قبل (لا) حتى يستقيم الأسلوب. فالاستثناءُ المفرغُ هو أن يكونَ ما قبل (لا) طلبًا لما بعدها، لكونه لم يشوف ما يقتضيه، فنقول: ما رأيت إلا رجلين، وما تأتى إلا شاعران، وما سررتُ إلا من مجيبين.

وأنت تلمس دلاليا أن الاستثناءَ المفرغَ يعنى نقضَ الحكمِ المذكورِ عن كل ما عدا المشتى، مع ملاحظة أن نقضَ النفي إثبات.

ب- الحكم

هو المعنى الذى يختصُّ به المشتى منه، كالتقريب في قولك: ما قرأتُ إلا درسًا، وكالفهم في قولك: فهمت كلَّ ما قبلَ إلا الفكرةَ الأولى، ويكون حكمُ ما بعد أداة الاستثناءِ مخالفًا لحكم ما قبلها، وما سعى الاستثناءُ استثناءً إلا ليهله المخالفة.

والحكم يحتاج إلى مسكوكٍ عليه، والمحكومُ عليه هو المشتى منه، سواءً أكان ملفوظًا به، أم ملحوظًا من الكلام، وكذلك المشتى المذكورُ بعد أداة الاستثناءِ.

ج- أدوات الاستثناء

هى الوسطةُ التى تربطُ بين المشتى والمشتى منه، فتحدد العلاقةَ المعنويةَ بينهما، وهى معنى المخالفةِ فى الحكم؛ ولهذا فإنها تفيد معنى النفي.

وتنقسم أدواتُ الاستثناءِ فى الجملةِ العربيةِ من حيث البنيةُ الصرفيةُ من جهةِ أقسامِ الكلمةِ إلى أربعةِ أقسام:

١ - حرفية: وهو (لا):

(لا) حرفٌ أريدَ به الاستثناءُ بخاصةٍ فى الجملةِ العربيةِ؛ ولذلك فإنه يشتهر به بابُ الاستثناء، وهو مع المشتى بمثابة الاسمِ الواحدِ؛ ولذلك فإن الأسماءَ من أدواتِ الاستثناءِ تأخذُ إعرابَ الاسمِ الواقعِ بعدَ (لا).

٢ - اسم: وهو: غيرُ وسوى (بكسر السين):

هما اسمان ملازمان للإضافة فيبدان معنى الاستثناء السابق توضيحه، أي: إخراج ما أضيف إليهما عما قبلهما في الحكم المعنوي، فيعطيان لذلك معنى المخالفة المعنوية، سمع في سوى فسم السين، كما جاء فيها (سواء) يفتح السين وكسرها^(١)، ومن النحاة من يرى أن في (سوى) وما جاء من مادتها معنى الظرفية، ويعنون بذلك معنى كلمة (مكان)، أو (بدل)، فعندما تقول: قام الجميع سوى محمد، أي: قام الجميع بدلَ محمد، أي: عوضاً منه، فيكون فيها معنى للمخالفة. لكننا نرى أن (سوى) مثل (غير) في أسلوب الاستثناء معني وتركيبا، ولذلك فإن النحويين الذين يرون أنها ظرفٌ يجيزون التوسع فيها، فيجعلونها مثل (غير)، فإذا أضربت كان إعرابها مثل (غير)^(٢).

٣ - فعل: وهو: ما خلا، وما عدا، وليس، ولا يكون، وإلا أن يكون:

شرط الأولين سيقهما ب (ما) المصدرية، فتكون (ما) مع (خلا، أو عدا) مصدرًا مؤوَّلاً.

٤ - متردد بين الفعلية والحرفية: وهو: عدا و خلا وحاشا، وسمع فيها: حاش وحشا:

وهي كلها قد تختب انفعالا، كما أنها قد تختب حروفاً جارية.

والشهور عن مسيبويه أن (حاشا) لا ينصبُ بها، وإنما هي حرفٌ جر، لكن الأحفش والجرمي والملازم والمبرد وجماعة يذهبون إلى أنها مثل (خلا)، ينصبُ بها، وذكر النصبُ بها القراء أبو زيد الأنصاري والشيباني. يفصل القولُ فيها فيما بعد.

٥ - الستثنى:

هو ما يذكر بعد أداة الاستثناء فيخالف ما سيقها في حكمه، ويدور في هذه المخالفة تقياً أو إثباتاً، فللمخالفة بين حكمي الستنى والستنى منه دائرة وقائمة، ولا

(١) ينظر: الكتاب ١/٣١٠-٣١٩ / التصانيف ١-٢٩٥ / شرح القفال لابن عيش ٢-٨١ / شرح الكافية للشافعي ٢-٧١٦.

(٢) ينظر: شرح الجمل للمخالف ١-٩٩.

اعتقاداً سبق (لا) مع المستثنى للمستثنى منه، فالرؤية محفوظة مع هذا الحكم. إذا قلت: كتبت الصفحة إلا سطرين، فإن المعنى المفهوم هو إثبات الكتابة لما قبل (لا) وهو الصفحة، وتقيدها عما بعدها وهو (السطران). فإذا قلت: ما كتبت الصفحة إلا سطرين، فإن المعنى المفهوم هو نفي الكتابة عما قبل (لا) وهو الصفحة، وإثباتها لما بعدها، وهو (السطران). لذلك فإن المخالفة في الحكم بين المستثنى والمستثنى منه قائمة - إن تقياً وإن إثباتاً.

ويقسم أسلوب الاستثناء بالنسبة للمستثنى إلى قسمين:

١- استثناء متصل:

وهو ما كان فيه المستثنى بعض المستثنى منه محكوماً عليه بتقييد حكمه، نحو: ما أرى من الرجال إلا واحداً، فالواحد بعض الرجال، أو: منهم. والحكم الذي حكم عليه به مناقض لحكم المستثنى.

٢- استثناء منقطع:

وهو ما لم يكن فيه المستثنى بعض المستثنى منه، سواء أكان من غير جنسه، أم كان غير داخل تحت أقرانه، أو ما قلده فيه المستثنى المخالفة في الحكم لما قبله.

مثال الأول: أقل الجميع إلا سيارة، وجاء بتوك إلا ابن محمد، فابن محمد المستثنى لا يدخل في أبناء المخاطب.

ومثال الثاني: قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]^(١). فالمستثنى منه (أموال) متفق أكله بالباطل، ثم يستثنى من كل ذلك التجارة في حلال، فيفهم من الاستثناء التقطع للمعنى: لكن تجارة عن تراضي منكم جائزة، أو: لكن تكون تجارة عن تراضي منكم حلالاً لكم.

(١) حرف ترضى جارم مبني، لا محل له من الأعراب. (تأكلوا) فعل مضارع مجزوم بعد لا التابعة، وعلامة جزمه حذف النون، وروا الجماعة فحسب مبنى في محل رفع، فاعل. (أموالكم) أموال: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، والمفسر للمطالعين مبنى في محل جر، مضاف إليه. (بينكم) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصب الفتحة، متعلق بالأكل، والمفسر للمطالعين مبنى في محل جر، بالإضافة. (الباطل) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب على الحالية. (لا) حرف.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾^(١١)
 [الدخان: ٥٦].

• علاقات دلالية تُحفظ بين المشتى والمشتى منه^(١٢):

أولاً: لا تستثنى النكرة للجهولة لدى السامع من النكرة غير العامة، لا على الاتصال، ولا على الانقطاع، إلا إذا حُصصت، أو حُصمت، فلا يقال: قام رجالٌ إلا رجلاً، ولكن يقال: قام رجالٌ كانوا في دارك إلا رجلاً منهم، وذلك على سبيل تخصيص كل منهما.

وإن عمت النكرة جاز الاستثناء، فنقول: ما جاءني أحدٌ إلا رجلاً.

ثانياً: لا تستثنى المعرفة من النكرة غير العامة أو غير المخصصة، فلا يقال: قام رجالٌ إلا زيداً، ولكن يقال: ما قام أحدٌ إلا زيداً، حيث عمت النكرة. ويقال: قام رجالٌ كانوا عندك إلا زيداً، حيث حُصمت النكرة بالصفة.

ثالثاً: لا تستثنى النكرة التي لم تخصص من المعرفة. فلا يقال: قام القوم إلا رجلاً، إلا إذا أردت الصفة (منهم)، فيكون المطلق أو المقدر: قام القومُ إلا رجلاً منهم.

وأخيراً: يتفق جمهور النحاة على أن المشتى لا يستغرق المشتى منه، والخلاف بينهم قائمٌ في مدى النسبة المراجعة بينهما.

• استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (أن تكون) أن: حرف مصدري ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب، تكون: فعل مضارع منصوب بعد أن، وعلامة نصبه الفتحة، واسمه ضمير مستتر للقدر: هي. (الجار) غير لتكون منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والعدد الأول في محل نصب على الاستثناء. ملحوظة: في (الجار) قراءة بالرفع، على أن (تكون) فعل مضارع تام، (الجار) فاعل مرفوع، والعدد الأول مشتى منصوب. (عن زكريا) جار مبنى، ومجرور وعلامة جره الكسرة المقدر، وشبه الجملة في محل نصب صفة للجار، أو في محل رفع صفة لها. (انكم) شبه جملة متصلة بالرائي.

(١١) نسر في الاستثناء المطلق.

(١٢) ينظر: إرشاد العرب ٩-٢٩٥.

في الاستثناء النقطع

الانقطاع في الاستثناء هو ألا يكونَ المشتقُّ بعضَ المشتقِ من حقيقةٍ أو مجازاً، ويشقق ذلك بطرق:

إحداها: ألا يكونَ المشتقُّ من جنسِ المشتقِ منه، نحو: جاء القومُ إلا حملاً،
ثانيتها: ألا يدخلَ المشتقُّ تحت أفرادِ المشتقِ منه، نحو: جاء أبناؤك إلا ابنَ
أبيك.

ثالثتها: ألا يناقضَ ما بعد (ألا) حكماً ما قبلها، نحو: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ
إِلَّا الْمَوْتَ الْأُولَى﴾ [الدخان: ٥٦].

ويمكن أن يكونَ على تسمين عند النحاة^(١):

أولهما:

استثناء منقطعٌ يمكن أن يتسلطَّ فيه العاملُ على المشتقِ، أي: يتوجهُ إليه،
وذلك إذا جاز أن يتطابقَ فيه لفظُ المشتقِ من على المشتقِ عن طريقِ المجازِ،
ويجوز أن يحلَّ محلهُ في التركيب. كأن نقول: ما جاني أحدٌ إلا حملاً، ما في
الدارِ أحدٌ إلا ثوراً. ذلك أن الحمارَ والثورَ ما يتصلُّ بالأدميين، وما يكونُ موجوداً
معهم، مختلطاً بهم، فالمشتقُّ - وإن لم يكنْ من جنسِ المشتقِ منه - فهو داخلٌ
تحت مجازاً بالاختلاطِ واحتماليةِ الدخولِ تحت الحكمِ الأولِ، حيث إن الدارَ تجمعُ
الأدميين والدوابَّ وما يخالطهم، وكان المتحدثُ نفى في الدارِ الوجودَ الخاصَّ بمن
يعقل في قولِ التعبيرِ بأحدِ على من يعقل وما لا يعقل مما يتصلُّ بالأدميين، وذلك
عن طريقِ المجازِ، ثم استثنى شيئاً مما لا يعقل. كما أنه يمكنُ القولُ: ما جاني إلا
حملاً، فأمكن إطلاقَ المشتقِ موضعَ المشتقِ من في التركيب؛ وهذا يقسمُ إلى
تسمين: استثناء منقطع مجازي موجب. استثناء منقطع مجازي منفي.

والأخر:

استثناء منقطع لا يمكن فيه أن يتسلطَّ العاملُ على المشتقِ، وذلك إذا لم يجزْ
أن يتطابقَ فيه لفظُ المشتقِ من على المشتقِ على سبيلِ المجازِ، إلى جانبِ

(١) ينظر: للصب الاكمل ١٢٩.

الحقيقة. كان تقول: ما جاء المسلمون إلا الكافرين، وما جاء الصّوريون إلا الضالين، وما حضر الراسبيون إلا التاجعين

وحقيقة ذلك أن ما بعد (إلا) لا يجوز أن يتدرج تحت ما قبلها، لا نائلاً ولا حكماً، ولا مجازاً ولا حقيقة. ويظنون له بالقول: ما تقع خالداً إلا ما ضرراً، إذ لا يقال: نفع الضرر، فالضرر لا يدخل تحت النفع لا حقيقة ولا مجازاً، و(ما) فيه مصدرية.

ومثله: ما زاد إلا ما نقص، والتقدير: ما زاد إلا النقص، فالنقص لا يدخل تحت الزيادة. وهناك آراء أخرى للنحاة في (ما):

حيث يزعم أبو سعيد السيرافي أن المصدر المنبسط من (ما) والتعليل في موضع رفع على الابتداء، وغيره محذوف. وزعم أبو علي أن المصدر مفعول به حقيقة، لكن ابن الطراوة يرى أن (ما) والتاء.

والبصريون يفسرون الاستثناء المتقطع بـ (لكن)^(١)، فإذا كان كذلك فهي تقدير ثقيلة أو خفيفة، وعلى التثنية يكون ما بعدها اسمها وخبرها، وعلى التخفيف يكون ما بعدها مبتدأ وخبراً، فإن قال قائل: ما في الدار أحد إلا حملاً، فإن التفسير على لغة من يثقل: ولكن فيها حملاً، وعلى لغة من يخفف: ولكن فيها حملاً، ولذلك فإنه لا يمكن القول: استثنيت الحملاً منهم.

أما الكوفيون فإنهم يرون أن الاستثناء المتقطع يكون على سبيل تقدير (سوى)، ويكون التفسير: . . . سوى حملاً.

يذكر ابن الحاجب: «وأولئك البصريون أولى؛ لأن المسكن المتقطع يلزم مخالفتها لما قبله نفيًا وإثباتًا كما في (لكن)، وفي (سوى) لا يلزم ذلك؛ لأنك تقول: لي عليك ديناران سوى الدينار الفلاني، وذلك إذا كان صفةً، وأيضاً معنى (لكن) الاستدراك، والمراد بالاستدراك فيها رفع توهم للمخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها؛ مع أنه ليس بداعلٍ فيه، وهذا هو معنى الاستثناء المتقطع بعينه^(٢)».

(١) ينظر: الكتاب ٢-٢١٩ / الأصول ١-٢٩٠.

(٢) الاسترادي على (١) ٢٢٧.

وحاصل ما سبق من توضيح الاستثناء المنقطع أنه يمكن لنا أن نلمس ثلاثة تركيبات:

١ - أن يكون الاستثناء منقطعاً مجازياً وموجباً وقد تأخر المشتق عن المشتق منه، ويمكن فيه تسلط العامل على المشتق، أي: يمكن أن يوضع المشتق موضع المشتق منه، أي: يجوز أن تطلق لفظ المشتق منه على المشتق مجازاً، وهذا يجب فيه نصب المشتق، نحو: جاء أولادك إلا أولاد أخيك. فأولاد أخيك مشتق بالإنشاء، وهو غير داخل في المشتق منه، لكنه يمكن أن يوضع مكان المشتق، فبقي إمكانية تسلط العامل عليه، فوجب نصبه، وتلحظ أن الاستثناء موجب.

أما قول الأخطل:

وبالصريفة منهم منزل علسك عاف تغيراً إلا التوي والتوي^(١)

حيث رفع (التوي والتوي) وهما مشتقان بـ (إلا) من الضمير المستتر الفاعل في (تغير) على سبيل الإبدال، والاستثناء منقطع موجب، لكنه بوجه على حمل (تغير) على معنى (لم يبق على حاله)، فبقي الضمير، فجاز الرفع على البدلية على مذهب بني تميم، كما يذكر في التركيب الآتي.

٢ - أن يكون الاستثناء منقطعاً مجازياً منفياً وقد تأخر فيه المشتق، ويمكن أن يسقط العامل فيه على المشتق، نحو قوله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ﴾ [النساء: ١٥٧]. حيث يمكن أن يوضع المشتق موضع المشتق منه، فيجوز أن يطلق لفظ المشتق منه على المشتق مجازاً.

(١) ديوانه ١٦٨ / شرح التصريح ٢٤٩-١ / الأشتاف ٢-٣١٢ / شرح لسان المشتق ٥-١٢٦ / الأشتاف ٢-١١٤.

(بالصريفة) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل رفع، خبر مقدم. (منهم) جار ومجرور متبداً، وشبه الجملة في محل نصب حال من الصريفة. (منزل) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (علسك) صفة تزل مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة. (عاف) صفة ثانية تزل مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة. (التوي) فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر للفرد: هو، والجملة الفعلية في محل رفع، صفة ثانية تزل في محل رفع. (إلا) حرف استثناء مبني، لا محل له من الإعراب. (التوي) بذلك من فاعل ضمير مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (أوالتوي) الواو: حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب. الوتد: منطوق على التوي مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

وللعرب في التركيبين السابقين مذهبان:

الحجازيون يوجبون نصبَ المشئى، أما بنو تميم فإنهم يرجحون النصبَ، ويجيزون الإتياعَ، يذكر سيبويه: ﴿وأما بنو تميم فيرونون هذا كله فيجعلون إتياعَ الفنِّ علمهم﴾^(١١)، ومنه قول جرير العمود:

وبلدة ليس بهما أيسُ إلا اليحافيرُ وإلا العيسُ^(١٢)

حيث رفع (اليحافيرُ) على البدلية من اسم (اليس) (أيس)، وذلك على مذهب بنى تميم، لكن الحجازيون يوجبون النصبَ، على أنه استثناء منقطع.

ومنه قول ضمر بن الأزد:

عشيّة لا تُغني الرماحُ مكانها ولا النبلُ إلا المشرفُ المصمُّ^(١٣)

(١١) الكتاب ٢-٣٢٣.

(١٢) معاني القرآن للقرطبي ١-١٧٩، المختضب ٢-٣١٩، ٣٤٧، ٤-٤١٤، ابن عبيد ٢-٢، ٤٠، ١١٧/١-٧١، شرح ابن النظم ٢٩٧ / تلويح المذهب ٢٦٤ / شرح التصريح ١-٣٢٣ / الأسموني ٢-١٤٧. الجعفي: جمع مقدور، وهو ولد البقرة الوحشية، العيس: جميع عيساء، وهي الإبل البيضاء يخالطها شرم من الشقراء.

(١٣) (وبلدة) الواء: ياء رب حرف جر نسبة بالزائد مبنى، لا محل له من الإعراب. بلدة: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (أيس) فعل ماضٍ ناقص تامع مبنى على الضم. (يها) جار ومجرور متبنا، ونسب الجملة في محل نصب، خبر ليس مقدم. (أيس) اسم ليس مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وجملة ليس ومضمولها في محل رفع، خبر المبتدأ. (لا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (اليحافير) بدل من أيس مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (أو) حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. (لا) حرف استثناء مبنى راد للتأكيد. (المصم) معطوف على اليحافير مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

(١٤) شرح النظم ١٩٧، الحواشي ٢-٤. مكانها: أي: مكان الحرب الشرفي؛ السيف نسب إلى قرى مشايف المصم: القاصي.

(١٥) (عشيّة) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو متعلق بما قبله. (لا) حرف نفى مبنى، لا محل له من الإعراب. (تغني) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة. (الرماح) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والجملة الفعلية في محل جر بالإضافة. (مكانها) منصوب على الظرفية، أو على نزع الحافض، وهو متعلق بضم، وخبر الثانية مبنى في محل جر بالإضافة. (ولا النبل) الواء: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. (لا) حرف نفى راد للتأكيد النفي. (النبل) معطوف على الرماح مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (لا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (الشرفي) بدل من الرماح مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (المصم) صفة للشرفي مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة.

(إلا المشرفي) استثناء منقطع في كلام منفي، ورفع على الإبدال من المشتق منه (الرماع والتبل) على لغة بني تميم، وإن كان واجب النصب عند أهل الحجاز. وكذلك قول الفرووق:

ويست كرام قد تكعنا ولم يكن لنا مخاطب إلا السنان وعامله⁽¹⁾
 (إلا السنان) استثناء منقطع وما قبله منفي، وقد رفع على البدلية من المشتق منه (مخاطب) على مذهب بني تميم.

ومنه ما ذكره سيبويه من القول: مَا لَهْ عَلَيْهِ سُلْطَانٌ إِلَّا التَّكْلُفُ.
 وفي قول التابعة:

وقفتُ فيها أصبلا أسألها عبت جواباً وما بالربيع من أحد
 إلا أوري لأيا ما أيتها والنؤي كالحوضي بالظلمة الجبل⁽²⁾

(1) شرح النظم 294 / الأسموني 2-114 / ديوانه 474. السنان: سنان الرفع، عامله: ما يلي السنان. (بنت) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، ونائب مسحوف بقسره الظاهر، وقد يكون الظاهر، ويكون مفعولاً به مفعلاً. وهو مضاف، و(كرام) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (لنا) حرف تحليل مبني، لا محل له من الإعراب. (تكعنا) فعل ماضٍ مبني على السكون، وضمير المتكلمين مبني في محل رفع، فاعل. والجملة مفسرة للجملة المحذوفة، لا محل لها من الإعراب. (أولم) الواو: واو الابتداء أو واو الحال حرف مبني، لا محل لها من الإعراب. لم: حرف نفي وجزم وقلب مبني لا محل له من الإعراب. (يكن) فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون. (لنا) جار ومجرور متبنيان، وشبه الجملة في محل نصب، خبر كان مقدم. (مخاطب) اسم كان مؤخر، مرفوع وعلامة رفعه الضمة. والجملة في محل نصب على الحال. (ي) حرف استثناء مبني، لا محل له من الإعراب. (السنان) بدل من مخاطب مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (وعامله) الواو: حرف عطف، مبني لا محل له من الإعراب. عامل: مفعول على السنان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير العاطف مبني في محل جر بالإضافة.

(2) (وقفت) فعل ماضٍ مبني على السكون، وضمير المتكلم مبني في محل رفع، فاعل. (فيها) جار ومجرور متبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالوقف. (أصبلا) منصوب على الظرفية، متعلق بالوقوف. (أسألها) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعل ضمير مستتر تقديره: أنا، وضمير الثانية مبني في محل نصب، مفعول به، والجملة في محل نصب على الحالية من ضمير المتكلم المتعاطف. (عبت) فعل ماضٍ مبني على الضمة، والتاء للتثنية حرف مبني، لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر

(وما بالرُّبع من أحدٍ إلا أواري) استثناءٌ منقطعٌ؛ لأن (الأواري) وهو جمع أرى وهو المَعْلَفُ ليست من جنس (أحد)، وهو كلامٌ منفي تام، يمكن أن يتسلط فيه العاملُ على المشتق، فتعرب (أواري) على وجهين:

أولهما: النصبُ على الاستثناءِ من (أحد).

ثانيهما: الرفعُ على البدليةِ من موضع (أحد) وهو الرفع، وإن كان الاستثناءُ منقطعاً فإن الأواريَّ متصل بالأحدين، حيث يتنفع بها دوليهم، وفي (أواري) روايتنا الرفع والنصب.

٣- أن يكون الاستثناءُ منقطعاً لا يمكن تسلطُ العاملِ فيه على المشتق، وذلك بأنه لا يمكن وضعُ المشتقِ موضعَ المشتقِ منه، حتى لا يفسد المعنى، أي: لا يمكن أن يطلقَ لفظُ المشتقِ منه على المشتقِ، لا حقيقةً ولا مجازاً. ويستشهد لذلك بقولهم: ما نفع خالدٌ إلا ما ضرَّ، إذ لا يقال: نفع الضرُّ، (ما) مصدريةٌ في موضع نصبٍ على الاستثناءِ، وفي مثل هذا التركيبِ يجب أن ينصبَ المشتقُ مطلقاً.

ومنه قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ (هود: ٤٣)، أي: إلا المرحوم، فلا يصح أن يوضعَ المشتقُ موضعَ المشتقِ منه، وهنا يجب نصبُ الاسمِ الموصولةِ المشتقِ (من)، وفي هذا الموضعِ آراءٌ أخرى نذكر فيما بعد.

= مستر تقدروا: هي. (جواباً لغير منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (وإذا الواو: للابتداء أو للحال، ما: حرف نفي مبنى، لا محل له من الإعراب. (بالرفع) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل رفع، خبر مقدم. (من أحد) من: حرف جر والذ مبنى، لا محل له من الإعراب. أحد: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر التوكيد. والجملة الاسمية في محل نصب، حال، أو مفعولة على ما قبلها. (لا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (أواري) مشتق من أحد منصوب، وعلامة نصبه الكسرة، أو يدل من موضع أحد مرفوع. (لا) مصدر واقع موقع الحال منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (ما) حرف والذ مبنى، لا محل له من الإعراب. (ثانيها) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستر تقدروا: أنا، وضمير الغاية مبنى في محل نصب، مفعول به، والجملة في محل نصب أو رفع لأنها صفة لأواري. (الواو) الواو: حرف عطية مبنى، لا محل له من الإعراب. (الواو) مفعول على أواري مرفوع أو منصوب. (كسافوس) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب، حال من الواو. (المطلوب) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب حال من الفرس. (البلد) صفة للمطلوبه مجرورة، وعلامة جرّها الكسرة.

- في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ وَبِدْيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٩٢] (٩١). ﴿إِلَّا أَنْ يَصُدَّقُوا﴾ استثناء منقطع، فالمصدر المؤول المستثنى في محل نصب على الاستثناء.

- قوله تعالى: ﴿فَأُولَٰئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ (٩٥) إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ ﴿[النساء: ٩٧، ٩٨] (٩٦). فيه (إلا المستضعفين) استثناء منقطع، حيث الترفؤن ظالمى أنفسهم من الكفار في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمَلِينَ تَرَأَوْنَهُمْ فِي الْعِلَاكَةِ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ﴾ هم المستثنون منهم، فلا يدخل هؤلاء المستثنون فيهم، فيجب نصب المستثنى (المستضعفين).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾

(٩٧) اسم شرط جازم مبنى على السكون في محل رفع، مبتدأ. (مقتل) فعل الشرط صائغ مبنى على الفتح، وعلامة نصبه مسطر تكثيره: هي: (مؤمنة) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (مقتل) إما مصدر واقع موقع الحال، وإما نائب عن المفعول المطلق؛ لأنه صفة، وكلاهما منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (تحرير) الفاعل: الواقعة في جواب الشرط للربط أو للإلزام والتوكيد حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. (تحرير) إما خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فالواجب عليه تحرير، وإما مبتدأ خبر محذوف، وكلاهما مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والجملة الاسمية في محل جزم جواب الشرط. (أولئك) مضاف إليه مجرور، وعلامة جزمه الكسرة، (مؤمنة) نعت أولئك مجرور، وعلامة جزمه الكسرة، (وبدئة) التوابع: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. دية: محذوف على تحرير مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، ويجوز أن يجعلها جملة مطروقة على جملة. (مسلمة) نعت لدية مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (إلى أهلها) جار ومجرور، ومضاف إلى التحرير. (وإنه) الجملة متعلقة بالنسب. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (أن يصدقوا) حرف مصدري ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب. يصدقوا: فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه حذف النون، ووزن الجذاعة ضمير مبنى في محل رفع تفاعل. والمصدر المؤول في محل نصب على الاستثناء، أو في محل رفع مبتدأ خبر محذوف، والجملة في محل نصب على الاستثناء. والتقدير: إلا يصدقوا بغيره من الدنيا.

(٩٨) (أولئك) اسم إشارة مبنى في محل رفع، مبتدأ. (مأواهم) خبرها مبتدأ ثان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، أو خبر مقدم. وضمير الضالين مبنى في محل جر بالإضافة. (جهنم) خبر للمبتدأ الثاني مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، أو مبتدأ ثان مؤخر، والجملة الاسمية في محل رفع، خبر المبتدأ الأول. (وساءت) التوابع: حرف استثناء مبنى لا محل له. ساء: فعل صائغ مبنى على التثنية، والفاء: للثبات. والقاعل ضمير مسطر تكثيره: هي: (محصرة) كليل منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

[النساء: ٢٢] (١٦١). فلما قيد سلفه) مستثنى منقطعٌ مخرَجٌ مما يليهم مِمَّا قبله، فيكون منصوباً على الاستثناء. أو مبتدأ خبره محذوف، والجملة مستتاة في محل نصب، وفيه وجه آخر يذكر في موضعه.

أما قوله تعالى: ﴿إِنْ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الحجر: ٤٢] (١٦٢). فإن فيه (من اتبعك) مستثنى منقطعٌ، حيث لا يدخل في العباد الذين أضاهم الله - تعالى - إليه، والتقدير: إن عبادي ليس لك عليهم سلطان، ولا على غيرهم إلا من اتبعك . . .

ومن الاستثناء المنقطع أن يقال (١٦٣): له عكس ألفٌ إلا الفين. إن لفلان مالا إلا أنه شقيٌّ. ما زاد إلا ما نقص. ما تقع إلا ما ضُرَّ. جاء الصالحون إلا الطالحون. ما في الأرض أحببت منه إلا إياه.

(١) (٧) حرف نهي مبني، لا محل له من الإعراب. (تتكلمون فعل مضارع مجزوم بعد لا الناهية، وعلامة جزمه حذف التنوين، وروا الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل. (أما) اسم موصول مبني في محل نصب، مفعول به. (اتكلم) فعل ماضٍ مبني على الفتح. (الآلاف) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. وضمير المخاطبين مبني في محل جر بالإضافة. والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وقد تكون ما مصدرية، ومن مع الجملة الفعلية مصدر موزون في محل نصب، مفعول به. (من النساء) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالكلام. (٧) حرف استثناء مبني، لا محل له من الإعراب. (أما) اسم موصول مبني في محل نصب على الاستثناء. وجملة (كأن سلفاً) صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب.

(٢) (٧) حرف توكيد ونصب مبني، لا محل له من الإعراب. (عبادي) اسم إن منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، منع من ظهورها مناسبة الكسرة لضمير التكلم. وضمير التكلم مبني في محل جر بالإضافة. (ليس) فعل ماضٍ ناقص، تابع مبني على الفتح. (الذين) جار ومجرور متبائن، وشبه الجملة في محل نصب، خبر ليس منقطع. (أهلهم) جار ومجرور متبائن، وشبه الجملة في محل نصب، حال من سلطان. (سلطان) اسم ليس مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. وجملة ليس في محل رفع، خبر إن. (٧) حرف استثناء مبني، لا محل له من الإعراب. (من) اسم موصول مبني في محل نصب على الاستثناء. (اتبعك) فعل ماضٍ مبني على الفتح. فاعله ضمير مستتر تقديره: هو. وضمير المخاطب مبني في محل نصب مفعول به. والجملة الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (من) حرف جر مبني لا محل له من الإعراب. (الفلان) اسم مجزوم بعد من، وعلامة جزمه الهمزة لأنه جمع مذكر سالم. وشبه الجملة في محل نصب، حال من ضمير الثاني. ويجوز أن تعرب الثاني مبتدأ خبره محذوف. والجملة في محل نصب على الاستثناء. والتقدير: الذين يذهبونك لك عليهم سلطان.

(٣) شرح ابن الناطق - ٦٩٠.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي الدُّرُكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ نَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾ (٤٠) إلا الذين تابوا وأصلحوا واعتصموا بالله وأخلصوا دينهم لله فأولئك مع المؤمنين﴾ (النساء: ١٤٥، ١٤٦) (٤١).

من توجه إعراب الاسم الموصول المذكور بعد أداة الاستثناء أن يكون مبتدأ خبره الجملة الاسمية (فأولئك مع المؤمنين)، وحسن دخول الفاء على الخبر لأن المبتدأ اسم عام، أو فيه معنى الشرط، ويكون استثناء منقطعاً.

﴿الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله﴾ (الحج: ٤٠). (لا إن يقولوا) استثناء منقطع، لا يمكن توجه العامل فيه إلى ما بعد (لا)، فوجب نصب المشتق، فالصواب الموزن (أن يقولوا) في محل نصب على الاستثناء.

تأول الاتصال والانتطاع

إن الاتصال والانتطاع في الاستثناء إنما هما يدوران مع تأول المعنى السابق للتركيب الاستثنائي؛ لذلك فإتاك نجد في كثير من مواضع الاستثناء جواز التأول بين الاستثناء المنقطع والاستثناء المتصل. من هذه المواضع:

قوله -تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ (٤١) إلا إبليس....﴾ (ص: ٧٣، ٧٤، الحجر: ٣٠، ٣١) (٤٢). حيث ينصب المشتق (إبليس)؛ لأن الكلام تام مثبت متصل، فهو استثناء غير مسفوح. وقد يكون استثناء منقطعاً، وهو واجب النصب كذلك، حيث لا يراد أن يكون إبليس من الملائكة.

(٤١) إن حرف توكيد وينصب مبنى، لا محل له من الإعراب، (المؤمنين) اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الياء، (في الدرك) شبه جملة في محل رفع، خبر إن. (من النار) شبه جملة في محل نصب، حال من الدرك، أو من ضمير أسفل. (هم) شبه جملة متعلقة بنصير. (نصير) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (ربنا) شبه جملة متصلة بالاتصاف. (لله) شبه جملة في محل نصب، حال. (فأولئك) اسم إشارة مبنى في محل رفع، مبتدأ. (مع) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (المؤمنين) اسم مجرور بالإضافة، وعلامة جره الياء، لأنه جمع مذكر سالم، وبشبه الجملة خبر المبتدأ في محل رفع، خبر المبتدأ. والجملة الاسمية في محل رفع خبر المبتدأ (المؤمنين).

(٤٢) (كُلُّهُمْ) توكيد للملائكة مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبين مبنى في محل جر بالإضافة. (أَجْمَعُونَ) تأكيد لأن مرفوع وعلامة رفعه الواو. يلاحظ أن (كل) التوكيدية يكثر توكيدها بالجمع.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤]. فاستثنى (إبليس) من وإر الجماعة الفاعل في (سجدوا)، فوجب نصبه.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ...﴾ [الكهف: ٥٠].

- قوله تعالى: ﴿فَضَرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩]. الاستثناء تامٌ موجبٌ متصلٌ غير مفرغ، فوجب نصب الشئ (القليل) على الاستثناء، لكن قراءة عبد الله وأبي ﴿إلا قليل﴾ بالرفع تحتاج إلى تعليلٍ معنوي، وليس ذلك إلا أن الكلام وإن كان موجباً في اللفظ فهو منفي في المعنى، حيث إنه ينذر: (لم يطيعوه إلا قليل منهم)؛ لذلك كانت قراءة الرفع؛ على أن ما بعد ﴿إلا﴾ يجوز فيه أن يكون تابعاً للمستثنى منه لتأويل معنى النفي. ومنهم من قدر أن الرفع في (قليل) لابتنائيه، أما خبره فمحدوفٌ تقديره: لم يشرب، ويكون التفسير العام: إلا قليلٌ منهم لم يشرب، وتكون الجملة في محل نصبٍ على الاستثناء، ويكون استثناءً منقطعاً.

- قوله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ [النساء: ١٤٨]. (من ظلم) استثناءٌ من (أحد) الفاعل المقدر للمصدر (الجهر)، فيكون استثناءً متصلاً تاماً منفيًا، فيعرب (من) في محل رفعٍ على البديل من (أحد)، أو في محل نصبٍ على الاستثناء. ويجوز أن يكون الاستثناء مفرغًا، فتكون (من) في محل رفعٍ على الفاعلية للمصدر (الجهر). وقد يكون استثناءً منقطعاً، والتقدير: لكن من ظلم، فينصب (من) وجوبا على الاستثناء.

- قوله تعالى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾ [النساء: ١١٤]. يتوقف نوع الاستثناء على التوجيه المعنوي للنجوى؛ إذا أريد بها المصدر فإنه يكون استثناءً منقطعاً، وينصب الشئ (من).

إذا أريد بالنجوى المتناجون فإنه يكون متصلاً، ويعرب (من) على الإتياع، أو منصوباً على الاستثناء.

وإذا قدر محذوف قبل (مَنْ)، يكون التفسير: إلا نحوى مَنْ أسراً فإنه يكون استثناءً متصلاً.

- قوله تعالى: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَقْتُمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦]. استثناء (من شهد) بالأ استثناء متصل تام متى، فالقصد بمن شهد بالحق للملائكة، فيكون (من) في محل رفع على البدلية، أو في محل نصب على الاستثناء. ويجوز أن يستثنى (من شهد) من مفعول محذوف تقديره: ولا يملكون الشفاعة في أحد إلا من شهد... وعليه فإنه يحتمل الوجهين الأخرين السابقين. ويجوز فيه الانقطاع على أن (ولا) بمعنى (لكن)، والتفسير: لكن من شهد بالحق يشفع فيه هؤلاء... ويكون (من) واجب النصب على الاستثناء.

- في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَقْتُمُونَ﴾ [يونس: ٩٨]. الاستثناء منقطع، حيث إن المستثنى (قوم) لا يدخل في المستثنى منه (السرية)، فوجب نصب قوم. ومنهم من يرى أنه استثناء متصل باعتبار المحذوف، والتقدير: إلا قرية قوم يونس، أو باعتبار الجزاء، على تقدير: إن المراد بالقرى أهاليها. والانقطاع يبدو في صحة وضع (لكن) موضع (ولا).

- في قوله تعالى: ﴿فَلَذَكَّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ ﴿٢١﴾ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ﴾ [العنكبوت: ٢١-٢٤]. المستثنى (مَنْ)، والمستثنى منه مفعول (لذكّر)، ولذلك فإنه استثناء متصل مثبت غير مطروح، فيجوز إتياع المستثنى للمستثنى منه فينصب على البدلية، ويجوز أن ينصب على الاستثناء.

(٢١) (الولا) حرف المضارع متى، لا محل له من الإعراب. (الكانت) فعل ماض تام متى على التبع، و(فإنه) الثالث. (قرية) فاعل لكان مطروح، وعلامة رفع الضمة. (المتى) فعل ماضى متى على التبع، و(فإنه) الثالث. والجملة في محل رفع، صلة لقرية. (فأشعها) [أيها] جملة مطروقة على سبيلتها. (يونس) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه مخرج من العطف.

(٢٢) (ما: كذا) لأن من فعلها حرف متى لا محل له من الإعراب، فتكون (أنت مذكّر) جملة اسمية من مبتدأ وخبر. (عليهها) جار ومجرور متبنا، و(ب) الجملة متعلقة بمصيطر. (بمصيطر) الباء حرف جر (أنت متى، لا محل له من الإعراب. (بمصيطر) خبر ليس منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، منع من ظهورها انتحال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (العذاب) مفعول مطلق منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

وقد يجعل بعضهم هذا الاستثناء منقطعاً، فَمَنْ مَسَّتْهُ مِنْ ضَمِيرٍ (عليهم)، فحكم ما بعد (إلا) غير حكم ما قبلها فكان منقطعاً، فوجب نصب الجملة المشتقة على الاستثناء، وهي: (من تولى فبعذبه)، ويصح تقدير (لكن) موضع (إلا).

- قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ [الدخان: ٥٦].
استثناء منقطع، مع أن الموتة الأولى بعض الموت، ذلك لأن (الموت) جمعاً لا وجود له فيما يعود إليه الضمير في (فيها)، وهي الجنة، فهو غير موجود، وغير متألف. وقد يكون استثناء متصلاً فيما إذا جعلنا الذوق بمعنى العلم، ويكون المعنى: «لا تتعلق علمهم بشيء من معنى الموت لعدمه فيها؛ لأنها دار البقاء، إلا الذي سبق علمهم به في الدنيا»^(١١).

- ومثله قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا﴾ [مريم: ٦٢].

- ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَسْمِرُ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَنْقُصُ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا لَكَ إِنَّهُ مُصِيبًا مِمَّا أَصَابَهُمْ﴾ [هود: ٨١]. قرئت (أمراك) بالرفع والنصب^(١٢).

(١١) الساعد: ١-٢٥.

(١٢) (أمر) فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر للفرد: أنت. (بأهلك) الباء: حرف جر مبني، لا محل له من الإعراب، فعل: اسم مجرور بالباء، وعلامة جره الكسرة، وضمير المخاطب مبني في محل جر بالإضافة، وشبه الجملة متعلقة بالإسراء، أو في محل نصب حال من الفاعل المستتر، أي: مصاحبهم. (يقطع) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب، حال من أهلك، أي: مصاحبين للقطعة، وقد تكون شبه الجملة متعلقة بالإسراء على أن الباء بمعنى (في). (من الليل) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل جر، صفة لقطع. (ولا) الواو حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب. لا حرف نهي مبني لا محل له. (أشفت) فعل مضارع مجرور بلا شاعية، وعلامة جزمه السكون. (أمركم) جار ومجرور مبنان، وشبه الجملة في محل نصب، حال لأحد. (أحد) فاعل مسرفوح وعلامة رفعه الضمة. (إلا) حرف استثناء مبني، لا محل له من الإعراب. (أمراك) مثنى منصوب، وعلامة نصبه التشديد، وضمير المخاطب مبني في محل جر بالإضافة. ونصب امرأة مفروحة على السبغية من أحد. (إنه) إن: حرف توكيد ونصب مبني، لا محل له من الإعراب، والضمير مبني في محل نصب، اسم (أصيبهم) خبر إن مفروحة، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغاية مبني في محل جر بالإضافة إلى منصوب. (ما) اسم موصول مبني في محل رفع، فاعل لاسم الفاعل (مصيب). (أصابهم) جملة فعلية من فعل ماضٍ وفاعل ضمير مستتر، وضمير الغائتين في محل نصب مفعول به، والجملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب.

(١٣) ينظر: الفرصون: ١-١١٤.

بوجه نصبٍ على: أن (امرأة) مستثنى من (أهلك)، أو من أحدٍ، أو أنه استثناء منقطع.

أما الرفع فإنه بوجه على: أن (امرأة) بدلٌ من (أحد)، فهو استثناء متصل، أو: مبتدأ خبره محذوف، تقديره: إلا امرأتك يجرى لها ما أصابهم، فهو استثناء منقطع.

- قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْضَلُوهُمْ لَتُدْعُوا بِعِضِي مَا اتَّبِعْتُمْ مِنْ إِلَهِ أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مَبِينَةٍ﴾^(٢١). [النساء: ١١٩]. في الاستثناء (إلا أن يأتي) تقديران:

أولهما: أن يكون استثناءً منقطعاً، فيكون في محل نصب.

والآخر: أن يكون استثناءً متصلاً من وقتٍ مقدر، أو حالٍ مقدر، أو علة مقدر، فيكون التفسير: ولا تعضلوهن في وقتٍ من الأوقات، أو في حالٍ من الأحوال، أو لعل من العليل، إلا وقت أو حال أو علة إتيانهن بفاحشة، وعليه فإنه يكون في محلٍ نصب؛ لأنه يكون استثناءً متفياً متصلاً في حكم التام لكن المستثنى منه ترك، وهو مقدر، فيجب نصب المستثنى.

- قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْفِرُوا مَا نَكَّحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٢]. في هذا الاستثناء وجهان، تقديرهما في إيجاز:

(١) حرف نهي مبني، لا محل له من الإعراب. (معضلوهن) فعل مضارع مجزوم بعد لا النعيا، وعلامة جزمه حذف التنوين، وروا الجملامة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، وتفسير العاقبات مبني في محل نصب، مفعول به. والجملامة معطوفة على سابقتها. ويجوز أن يعمل الفعل منصوباً بالمعطف على سابقه. (الذخيرة) اللام: للتعليل حرف مبني، لا محل له من الإعراب. تذهبوا: فعل مضارع منصوب بعد لام التعليل، أو بأن الضمير، وعلامة نصب حذف التنوين، وروا الجملامة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، واللام متعلقة بتعقيب. (يعطي) الياء: حرف جر مبني، لا محل له من الإعراب، يعطي: اسم مجزوم وعلامة جزمه الكسرة، وشبه الجملة متعلقة بالذهب. (أما) اسم موصول مبني في محل جر بالإضافة. (اتَّبِعْتُمْ) فعل ماضٍ مبني على السكون، وتفسير المشاغلين مبني في محل رفع، فاعل، وتفسير العاقبات مبني في محل نصب، مفعول به. والجملامة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. أو تكون (أما) نكرة موصولة بمعنى شيء، في محل جر بالإضافة، وجملة اتَّبِعْتُمْ في محل جر، نعت لها. (٢) حرف استثناء مبني، لا محل له من الإعراب. (إن) حرف مصدري ونصب. (بأن) في محل نصب مبني على السكون لاستثناءه إلى نون النسوة في محل نصب. وتكون النسوة ضمير مبني، فاعل في محل رفع، والمصدر المؤول في محل نصب على الاستثناء. ويجوز أن يكون في محل رفع، مبتدأ حذف خبره. (بفاحشة) شبه جملة متعلقة بالإتيان، (مبينة) صفة لفاحشة مجزومة، وعلامة جزمها الكسرة.

أنه استثناء منقطع، إذ الماضي لا يجامع المستقبل، فيكون المشتق في محل نصب.

أنه استثناء متصل: إما على محل النكاح على الوطء، وإما على معنى: ولا تنكحوا مثل نكاح آبائكم في الجاهلية. وفي كل منهما يكون المشتق في محل نصب، وبين المفسرين واللغويين آراء وتحليلات كثيرة في هذا الوضع.

ولكنني أرى - والله أعلم - من سياق الآيات السابقة واللاحقة بهذه الآية الكريمة أن (ما) مصدرية في الوضعين، ويكون التقدير: ولا تنكحوا نكاحاً كنكاح آبائكم من النساء في الجاهلية إلا نكاحاً قد سلف، أي: هو قائم قبل نزول الآية الكريمة. وعليه فإنه استثناء تام منفى متصل غير مفرغ، وما بعد (إلا) يكون بدلاً، أو مشتق منصوباً. ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَضَعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٣].

- قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَنَسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الحجرات: ٤٦]. يجوز أن يكون هذا الاستثناء على وجهين:

أولهما: أن يكون استثناءً متصلاً، حيث إن المراد بالعباد عاصيهم وظالمهم، وعليه فإن (مَنِ) المشتق يجوز أن يكون في محل جرٍّ على البدلية من ضمير الغائين في (عليهم)، أو في محل نصب على البدلِ اسم إن (عبادي)، وهو عند الكوفيين في الخالين عطفٌ نسق، حيث إنهم يجعلون (إلا) حرف عطف؛ بمثابة (لا) النافية، أو أن يكون منصوباً على الاستثناء.

ثانيهما: أن يكون استثناءً منقطعاً، حيث إن الغاوين لم يتدرجوا تحت (عباد) المنسوبة إلى الله تعالى، فالمراد بهم العباد الخالص، وعليه فإن (مَنِ) يجب فيها النصب على الاستثناء عند الحجازيين، ويجوز فيها النصب على الاستثناء والإعراب على الإتيان عند التميميين.

- قوله تعالى: ﴿بَلَى لَيَكُونَنَّ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَحْشُرْهُمْ وَأَخْشَوْنِي﴾ [البقرة: ١٥٠]. الاسم الموصول (الذين) مشتقٌ بدلاً، والاستثناء في هذا الوضع يمكن أن يفسر على وجهين:

أولهما: استثناء متصل، حيث استثنى (الذين ظلموا) من المستثنى منه (الناس)، والمقصود بهم اليهود، وعليه فإن الكلام يكون تاماً متقياً متصلاً غير مفرغ، فيكون الاسم الموصول المستثنى تابعاً للناس، أو منصوباً على الاستثناء.

ثانيهما: استثناء منقطع، على أن الحجة هي الدليل الصحيح، فيكون استثناء منقطعاً حيث إن حجة الذين ظلموا شبهة، فتكون من غير جنس الحجة التي تعني الدليل الصحيح، وعليه فإن المستثنى الاسم الموصول يكون منصوباً على الاستثناء عند المحجّزين، ويجوز أن يكون تابعاً للمستثنى عند التسميين؛ لأنه يمكن تسلط العامل على المستثنى.

- قال تعالى: ﴿ثُمَّ وَدِدْنَا آسْفَلَ سَافِلِينَ﴾ (٢) **إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ** [الزّين: ٦٤، ٥]. الاستثناء (إلا الذين) استثناء تامّ مثبت غير مفرغ، أي يكون متصلاً، وقد يكون منقطعاً، وفي الحالين يكون الاسم الموصول وغيره في محل نصب.

- قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا نَسُكُّكُمْ الضَّرْفُ فِي الْبَحْرِ ضَلٌّ مَن تَدْعُونَ إِلَّا إِلَهًا﴾. [الإسراء: ٦٧] المستثنى (إياه) ضمير متصل مبني في محل نصب على الاستثناء، سواء احتسب الاستثناء متصلاً، أم منقطعاً، والتقدير على الاتصال: أنهم كانوا يلجأون إلى الله -تعالى- مع آلهتهم، وعلى الانقطاع المراد آلهتهم دون الله تعالى.

- قوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَهْدِي إِلَى الْبَحْرِ أَحَقُّ أَن يُنَجَّ أَمَّن لَّا يَهْدِي إِلَّا أَن يَهْدِي﴾ [يونس: ٣٥]. تقدير الكلام: أم من لا يهدي غيره لكنه يحتاج إلى أن يهدي، فيكون استثناء منقطعاً، ويكون المصدر المؤول (أن يهدي) في محل نصب على الاستثناء. ويجوز أن تُفسر الكلام بأن فهم قابلة الهداية فيكون متصلاً، فيكون المصدر المؤول المستثنى منصوباً على الاستثناء، أو على نزع الحائض، والتقدير - والله أعلم -: يهدي غيره بهداية نفسه.

(١) (أسفل) حال من ضمير الغائب المفعول منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وقد يكون صفة لظرف مكان متخالف، والتقدير: مكانا أسفل. (الذين) اسم موصول مبني في محل رفع، مبتدأ، خبره الجملة الاسمية المرفوعة بالفاء (فلهم أجر) جملة (الذين) وغيره في محل نصب على الاستثناء. (غير) صفة لأجر مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة. (ممنون) مضاف إليه مجرور.

- في قوله تعالى: ﴿وَيَسِّرْ لَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابِ الْيَوْمِ ۗ﴾ (٢) **إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوا شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ** ﴿ [الثورة: ٣، ٤]. (إلا الذين عاهدتم من المشركين) استثناء فيه ثلاثة أوجه:

- أن يكون استثناءً منقطعاً، فيكون الاسمُ الموصولُ في محلِّ نصبٍ على الاستثناءِ.

- أو أنه استثناءٌ جملة اسمية، والتقدير: (إلا الذين عاهدتم... فأتوا، فيكون الاسمُ الموصولُ مبتدأ، خبره الجملةُ الفعليةُ المقرونة بالقاء: (فأتوا)).

- قد يحتسب استثناءً متصلاً، ومنهم من يرى حيثيةً تقديرَ جملةٍ محذوفةٍ: **اقتلوا المشركين المعاهدين إلا الذين عاهدتم...**

- وقوله تعالى: ﴿وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَن يُشَاءَ رَبِّي شَيْئًا﴾ (الأنعام: ١٨٠)^(١). الاستثناء (إلا أن يشاء) جعلوه على وجهين:

أولهما: استثناء متصل، والسنن من محذوف يقدر بالزمان، أو بالحال.

ثانيهما: استثناء منقطع، لأنه إما ليس من الأول السابق عليه، وإما لأنه يقدر به (لكن)، أي: لا أخاف شيئاً لكنني أخاف شيئاً الله يقدر.

- في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِندَ اللَّهِ وَعِندَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِندَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (الثورة: ٧). الاستثناءُ (إلا الذين عاهدتم) فيه تأويلان:

أولهما: أن يكون منقطعاً، والتقدير: لكن الذين عاهدتمهم...

والآخر: أن يكون متصلاً، - وحيثية - يكون الاسمُ الموصولُ منصوباً على الاستثناء من المشركين، أو مجسوراً على البدلية منه، على أن الاستفهام (كيف...؟) يخرج إلى معنى النفي، والتقدير: لا يكون للمشركين...

(١) (إما اسم موصول مبني في محل نصب، مقول به، صلته جملة (المشركين).) (ب) شبه جملة متعلقة بالإنشاء. (ج) (إما منصوب على الضميمة، بتقدير اللبث، وإما منصوب على الضميمة، بتقدير: الاتية، أو القوات والتعالي).

- قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ حُرّاً وَلَا مُنْقَبِلاً إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ (يونس: ١٨).
في الاستثناء وجهان:

أولهما: أنه متصل، والتقدير: إلا ما شاء الله أن أملاكه.

والآخر: أنه منقطع، والتقدير: ولكن ما شاء الله منه كائن.

وفي الوجهين: (ما) مستثنى مبني في محل نصب، في تحليلين، وبدل من (نصر
ونفع) في محل نصب.

- قوله تعالى: ﴿وَحَفِظْنَا مَا مِنْ كَلِمٍ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ﴾ (١٧) إلا من استرق السمع فأتبعه
شهابٌ مبین ﴿ [الحجر: ١٧، ١٨]. في إعراب الاسم الموصول (من) بعد (إلا)
أوجهٌ تختلف باختلاف نوع الاستثناء:

فقد يكون الاستثناء متصلاً، فيكون (من) في محل نصب على الاستثناء.

وقد يكون الاستثناء منقطعاً، فيكون (من) في محل نصب على الاستثناء، أو
في محل رفع، مبتدأ، خبره الجملة الفعلية (فأتبعه)، وهو استثناء جملة.

- قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي﴾
(إبراهيم: ٢٢). في هذا الاستثناء وجهان:

أولهما: أنه استثناء منقطع، حيث دعوة الشيطان ليست من جنس السلطان، لما
الدعوة إلا عرض دون فرض.

والآخر: إذا اعتبرنا أن وسوسة الشيطان تسلطاً، فهي أقوى أثراً من الدعوة فإنه
يكون استثناء متصلاً، لكن الوجه الأول أوضح وأظهر.

♦♦♦♦

أدوات الاستثناء والتركيب

في هذا الجزء من الدراسة تفصل القول في أدوات الاستثناء من حيث أحكامها في التركيب الاستثنائي، والمخصائص الاستثنائية لكل منها، وما قد تخرج أي منها إلى خصائص تركيبية أخرى غير التركيب الاستثنائي، مع ربط الأحكام الإعرابية بغيرها من خصائص تتعلق بها.

(٧١)

يلحظ في التركيب الاستثنائي بـ (إلا) ما يأتي:

● (إلا) حرف، ولذلك فإن ما بعدها يخضع لكونها غير مؤنثة إعرابياً على الوجه الأرجح.

● نوع الكلام الذي توجد فيه بين النفي والإثبات أو الإيجاب.

● ما قبل (إلا) ونوعه من حيث التفرغ وعدم التفرغ، والتفرغ هو طلب ما قبل (إلا) لمفرد، أو منصوب أو مجرور فلا يجده فيما قبلها، فيتفرغ لما بعدها. وعدم التفرغ هو عدم طلب ما قبل (إلا) لأحد من هذه، حيث وجوده فيما قبلها. ويكون التفرغ وعدم التفرغ بالعدم المستثنى منه ووجوده على الترتيب.

ويسمى الكلام المفرغ، أي: الكلام الذي لا يوجد فيه المستثنى منه كلاماً ناقصاً، والآخر يسمى كلاماً تاماً.

وعليها لما سبق يكون إعراب المستثنى بـ (إلا) حسب الأتي:

أولاً، إذا كان الكلام تاماً مشبهاً،

أي: غير مفرغ وغير منفي، أي: يوجد به المستثنى منه، ولا يوجد به أصل نفي، وكان المستثنى مؤخرًا، فإن ما بعد (إلا) ينصب على الاستثناء سواء أكان الاستثناء متصلًا أم منقطعًا.

فمثال المتصل: حضر الطلاب إلا طالبين، جاء القوم إلا أن يوسف، فكل من (طالبين وأل) مستثنى منصوب؛ لأن المستثنى منه موجود (الطلاب، والقوم)، ولا توجد أداة نفي، وهو استثناء متصل حيث يدخل ما بعد (إلا) في معنى ما قبلها، أي: إنَّ المستثنى يصبح أن يكون جزءاً من المستثنى منه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَطَرَبُوا مِنهُ إِلَّا قَلِيلاً مِّنْهُمْ ﴾ [البقرة: 259]، حيث نصب المستثنى (قليلًا)، لأن الكلام تام موجب وهو استثناء متصل، فهو استثناء غير مفرغ مثبت متصل.

في قوله تعالى: ﴿ كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلالاً لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ ﴾ [آل عمران: 143]، (ما حَرَّمَ) مستثنى من اسم (كان) الضمير المستتر فيها، أو من الضمير المستتر في (حلالًا)، فالاستثناء تام مثبت غير مفرغ، ومتصل - على الوجه الأرجح - فصيح أن يكون الاسم الموصول المستثنى (ما) في محل نصب على الاستثناء.

في قوله تعالى: ﴿ لَمَّا أُخْرِجْتُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَحْسَنْكُمْ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلاً ﴾ [الإسراء: 62]، الاستثناء تام موجب متصل غير مفرغ، فيكون ما بعد (إلا) وهو المنصوب (قليلًا) منصوبًا على الاستثناء من (ذرية).

- أما قوله تعالى: ﴿ قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلاً ۚ نَّصِفَهُ أَوْ الْقَصَصَ مِنْهُ قَلِيلاً ﴾ [المزمل: 3، 2]، ففي الموقع الإعرابي لـ (قليلًا)، و (نصفه) أوجه، منها:

(1) (كل) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (الطعام) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (كان) فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، واسمه ضمير مستتر لفقره: (هو)، (حلالًا) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. وجملة (كان) مع اسمها وغيرها في محل رفع، خبر المبتدأ (كل). (بني) اللام: حرف جر مبني، لا محل له من الإعراب، بنى: اسم مجرور بعد اللام، وعلامة جره الياء. (إسرائيل) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة ليالية عن الكسرة؛ لأنه مفعول من الصرف. (إلا) حرف استثناء مبني، لا محل له من الإعراب. (ما) اسم موصول مبني، في محل نصب على الاستثناء. (حرم) فعل ماضٍ مبني على الفتح. (إسرائيل) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة. والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (على نفسه) جار مجرور ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بالجرم.

- أن تكون (قليلًا) مستثنى منصوبًا من (الليل)، و (نصفه) بدلًا من قليل، أو من الليل.

- أن تكون (نصف) بدلًا من الليل بدل جزء من كل، و (قليلًا) مستثنى من النصف، لكن يعترض على ذلك بأن تأخر المستثنى عن المستثنى منه هو الأصل.
- أن يكون (نصفه) بدلًا من (قليلًا).

- ولزى أن الآيات أعطت حكمًا عامًا في قوله تعالى: (قم الليل إلا قليلًا)، ثم فصلت هذا القليل فيما ذكر بعدها، فكان أن يكون نصف الليل، أو تقص منه قليلًا، أو تزيد عليه قليلًا، وهذا يتلاءم مع المقدرة البشرية، و(قليلًا) مستثنى من الليل، وهو امتثناء موجب تام متصل غير مفرغ، لما بعد (إلا) منصوبٌ على الاستثناء. ثم يعربُ نصفه بدلًا من (قليلًا) أو عطف بيان له، أو مفعولًا به لفعل محذوف تقديره: أعنى، أقصد، قم.

قوله تعالى: ﴿فَفَرَّخَ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ [التعل: ٨٧]. المستثنى الاسم الموصول (مَنْ) مبني في محل نصب، لأن الاستثناء موجب تام متصل.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَتَلَخَّ فِي الصُّورِ فَصَحَّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾. [الزمر: ٦٨]^(١١).

(١١) (تَلَخَّ) فعل ماضٍ مبني على الفتح مبني للمجهول. (في الصور) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل رفع، نائب فاعل. (فَفَرَّخَ) الفاء حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب. فرغ: فصل ماضٍ مبني على الفتح. (مَنْ) اسم موصول مبني في محل رفع، فاعل. (في السموات) جار ومجرور، وشبه الجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، أو متعلقة بمحذوف صلة. (ومن) قوارن: حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب. من اسم موصول مبني على السكون في محل رفع. والعطف على من الأولى. (في الأرض) في حرف جر مبني، لا محل له من الإعراب. الأرض: اسم مجرور، وعلامة جره حرف الكسرة. وشبه الجملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. أو متعلقة بصفة محذوفة. (إلا) حرف استثناء مبني لا محل له من الإعراب. (مَنْ) اسم موصول مبني في محل نصب على الاستثناء. (شَاءَ) فعل ماضٍ مبني على الفتح. (اللَّهُ) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

- قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَعَدُوهُمْ وَأَقْلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَلَا تَقْبَلُوا مِنْهُمْ نِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ (الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ نَبَأٌ) [النساء: ٨٩، ٩٠].
استثناء (الذين) من القاعل (واو الجماعة) في (أقلوهم، أقتلوهم) استثناء متصل، حيث إن المستثنى ليسوا من المسلمين، فيدخلون ضمن من تنطبق عليه واو الجماعة، ولذلك استثناء، فيكون (الذين) اسماً موصولاً مبنيّاً في محلّ نصبٍ على الاستثناء.

- قوله تعالى: ﴿فَالْحَمِيَّةُ وَأَهْلُهَا أُمَّرَأَةٌ لَمْرَأَةً مِنَ الْغَابِرِينَ﴾ [النمل: ٥٧]. ما بعد (إلا) امرأته مستثناءة من (أهلها)، فيكون الاستثناء متصلاً مبنيّاً موجياً، ويجب نصبُ المستثنى (امرأة).

قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾. [التقصص: ٨٨].

- في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَيْعَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُبْتَلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾. [المائدة: ٩٦]. (إلا ما يبتلى عليكم) استثناء متصل مبنيٌّ موجب، فوجب أن يكون الاسم الموصول (ما) في محلّ نصبٍ على الاستثناء، وللغويين آراء أخرى عديدة في محل (ما) من الإعراب^(١). أما (غير) فإنه استثناء بعد استثناء، والمعهور على أنها حالٌ من الضمير في (لكم). لكن فيها آراء أخرى^(٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

[سبا - ٦٠]. حيث الاستثناء موجب تام متصل، فنصب المستثنى (فريقاً)، وهو مستثنى من واو الجماعة القاعل في (اتبعوه).

ومثال الاستثناء النقطع الموجب: إن تقول: جاء أولادك إلا أولاد أخيك، حيث نصب (أولاد) الثانية على الاستثناء، لأن الكلام تام لوجود المستثنى منه (أولاد)

(١) إما لغت البهجة، أو بدل منها، أو عطف نسق عليها على أن (إلا) حرف عطف، أو أن الاستثناء نقطع.

(٢) حال من فاعل (أوفوا)، أو حال من الضمير في (عليكم)، أو حال من القاعل للعدول الذي حل محله

لقب القاعل (بهجة)، أو منصوب على الاستثناء التكرار. ينظر: الدر المنثور: ٢-٥٧٨.

الأولى، أي: الاستثناء غير مفرغ، موجب لعدم وجود نفي، وما بعد (لا) لا يدخل فيما قبلها معنى، فهو منقطع.

- كما ينصب ما بعد (لا) مطلقاً إذا تقدم المشتى على المشتى منه، ومنه القول: يقتصر إلا العلم كل شيء بالاتفاق. فقد تقدم المشتى (العلم) على المشتى منه (كل)، فوجب نصب المشتى، والكلام تام مثبت متصل، وهو غير مفرغ، ومنه أن تقول: حضر إلا محمداً وعلياً كل الطلاب، قرأت إلا الموضوع الرابع جميع الموضوعات.

ثانياً، إذا كان الكلام تاماً منفياً متصلاً، وقد تقدم المشتى منه على المشتى،

فإن ما بعد (لا) يجوز فيه وجهان:

أولهما: الإتيان على البدلية، أي: يكون المشتى بدلاً من المشتى منه بدل بعض من كل، وذلك على رأي البصريين، أما الكوفيون فإنهم يرونه عطف نسيء، حيث إنهم يمدون (لا) حرف عطف بتشابه (لا) النافية، فما بعدها مخالف لما قبلها، مثلما تزدية (لا) من معنى، وهو رأي راجح.

ثانيهما: النصب على الاستثناء، وهو رأي مرجوح. مثال ذلك، قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ اقْرَأُوا مِنْ دِينِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾. [النساء: 66]⁽¹⁾، ففي قوله تعالى: (ما فعلوه إلا قليل منهم) قرئ (قليل) بالرفع

(1) (لو) حرف شرط غير جازم مبنى، لا محل له من الإعراب يندرج تحت الامتناع. (لا) أن: حرف توكيد ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب، وتفسير المتكلمين مبنى في محل نصب، اسم (لا). (كاتبنا) فعل ماضى مبنى على السكون، وتفسير المتكلمين مبنى في محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية في محل رفع، خبر (لا)، والتقدير المؤول في محل رفع، فاعل لفعل محذوف لتقدير: كتب. أو غيره، وقد يحرب مبتدأ في محل رفع خبر محذوف. (عليهم) جار ومجرور متبنا، وشبه الجملة متعلقة بالكتابة. (أن) إما مفسرة حرف لا محل له من الإعراب، وإما متصدرة حرف مبنى لا محل له من الإعراب. (اقتلوا) فعل أمر مبنى على حذف التوكيد، ودار الجماعة ضمير مبنى في محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية في محل نصب على التقولية لكتب، أو المصدر المؤول (أن اقتلوا) في محل نصب، مفعول به لكتب. (أنفسكم) مفعول به منصوب، وصلامة نصبه التسخعة، وتفسير المتكلمين مبنى في محل جر بالإضافة (لو) حرف عطف مبنى لا محل له من الإعراب. (اخرجوا) فعل أمر مبنى على حذف التوكيد.

والنصب، والرفعُ على أنه بدلٌ من واو الجماعةِ في (فعلوه)، ومحلها الرفع، وهو بدلٌ جزءٍ من كلٍّ، أما النصبُ فهو على الاستثناء، ذلك لأن الكلام تامٌ بوجود المثنى منه (واو الجماعة) فهو غيرُ مفرغٍ؛ معنىً بوجود أداة النفي (ما)، وقد تقدم المثنى منه على المثنى.

في قولِ جراند العود:

وسلوةٌ ليسَ بهيَّا ليسُ إلا اليعانيرُ وإلا العيسُ

(اليعانير) مرفوعةٌ لأنها بدلٌ من اسم (ليس)، وهو (آيس)، فيجعل الشاعر (اليعانير) آيساً ذلك المكان، فدخَلت تحت قوله (آيس)، فصحح إبدالها منها.

- وقد يكون معنى النفي متضمناً من لفظ الاستفهام، ففي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنَطْ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ [الحجر: 56]، رفع (الضالون) على الإبدال من الفاعل الضمير المستتر في (يقنط)، والنصبُ على الاستثناء عريبي جيدٌ. ذلك لأن الاستفهامَ (من يقنط) يفهم منه معنى النفي، والتقدير: (ولا يقنط أحدٌ من رحمة...)، فهو استفهام بلاغي يخرج إلى معنى النفي.

أما القول: ما أحدٌ يقول ذلك إلا زيدٌ، والقول: ما يفهم أحدٌ يقول ذلك إلا زيد، فإنه يجوز فيهما أن يرفع (زيدٌ) على البدلية من الضمير في (يقول).

وكذلك إذا قلت: ما ظننتُ أحدًا يقول ذلك إلا محمداً، والقول: ما كان أحدٌ يقول ذلك إلا محمداً، يجوز في المثنى (محمداً) أن يرفع على البدلية من الضمير في (يقول).

- في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ (الَّذِي آمَنَ بِحِبِّهِ نَفْسَهُ)﴾ [البقرة: 130] الاستثناء تامٌ معنى متصل غير مفرغ، وهو معنى لأن الاستفهام يتضمن معناه، وهو استفهام بمعنى الإنكار؛ لذا فإن الموقع الإعرابي لـ (مَنْ) فيه وجهان:

* رواه الجماعة ضمير مبنى في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية مسطوطة على (يقول)، (من يدركها) جارٌ ومجرورٌ ومضافٌ إلى المجرور مبنى، وفيه الجملة متعلقة بالخروج. (أما) حرف نفي مبنى، لا محل له من الإعراب. (فعلوه) فعل الشرط ماضٍ مبنى على النصب، رواه الجماعة ضمير مبنى في محل رفع، فاعل، وضمير الثائب مبنى في محل نصب، مفعول به، وهو عائد على المكتوب، أو التثنية، أو الخروج.

والنصب، والرفع على أنه بدلٌ من واو الجماعة في (فعلوه)، ومحلها الرفع، وهو بدل جزء من كل، أما النصب فهو على الاستثناء، ذلك لأن الكلام تام بوجود المستثنى منه (واو الجماعة) فهو غير مفرغ؛ معنى بوجود أداة النفي (ما)، وقد تقدم المستثنى منه على المستثنى.

في قول جرير العود:

وسيلة ليس بهما آيسُ إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ

(اليعافير) مرفوعةٌ لأنها بدلٌ من اسم (ليس)، وهو (آيس)، فجعل الشاعر (اليعافير) آيسَ ذلك المكان، فدخلت تحت قوله (آيس)، فصح إبدالها منها.

- وقد يكون معنى النفي متضمنًا من لفظ الاستفهام، ففى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَنْقُطْ مِنْ رَحْمَةٍ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ [الحجر: 56]، رفع (الضالون) على الإبدال من الفاعل الضمير المستتر في (ينقط)، والنصب على الاستثناء عربى جيد. ذلك لأن الاستفهام (من ينقط) يفهم منه معنى النفي، والتقدير: (ولا ينقط أحدٌ من رحمة...)، فهو استفهام بلاغى يخرج إلى معنى النفي.

أما القول: ما أحدٌ يقول ذلك إلا زيدٌ، والقول: ما فهم أحدٌ يقول ذلك إلا زيد، فإنه يجوز فيهما أن يرفع (زيدٌ) على البدلية من الضمير في (يقول).

وكذلك إذا قلت: ما كنت أحدًا يقول ذلك إلا محمدٌ، والقول: ما كان أحدٌ يقول ذلك إلا محمدٌ، يجوز في المستثنى (محمد) أن يرفع على البدلية من الضمير في (يقول).

- فى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنِ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ مَنَعَهُ نَفْسُهُ﴾ [البقرة: 130] الاستثناء تام معنى متصل غير مفرغ، وهو معنى لأن الاستفهام يتضمن معناه، وهو استفهام بمعنى الإنكار؛ لذا فإن الموقع الإعرابى لـ (من) فيه وجهان:

* - وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع فاعل، والجملة الفعلية مسطوية على (القول)، (من يتركها) جار ومجرور ومضاف إلى (الجرور مبنى، ونية الجملة متعلقة بالخروج - (ما) حرف نفي مبنى - لا محل له من الإعراب - (فعلوه) فعل الشرط ماضى مبنى على الضم، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، وضمير المثنى مبنى فى محل نصب، فاعل به، وهو عائد على الكتوب، أو القتل، أو الخروج.

أولهما: أنها في محل رفع على البدلية من الفاعل الضمير المستتر في (يرغب)،
وأذكر بأن الكوفيين يجعلون ذلك من قبيل عطف النسق.

والأخر: أنها في محل نصب على الاستثناء.

أما الجملة الفعلية التي تليها فإن فيها وجهين:

أ - أن تكونَ (من) اسماً موصولاً فتكونُ جملةً (سفة) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

ب - أن تكونَ (مَرٌّ) نكرةً موصوفةً، فتكونُ جملةً (سفة) في محل رفع،
صفة لها إذا احتسبنا (من) في محل رفع على البدلية، وتكونُ جملةً (سفة) في
محل نصب، صفة لمن إذا احتسبناها مستثنى.

- قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾
[النور: 6]. في رفع المستثنى (أنفسهم) وجهان، حيث إن الاستثناء تام مضمي
متصل غير مفرغ:

أولهما: أنه بدل من اسم (كان) المؤخر (شهداء).

والآخر: أن يكونَ معنا لشهداء، على أن (إلا) بمعنى (غير)، فلما كانت حرفاً
انتقلت العلامة الإعرابية، وهي علامة الرفع، إلى أنفس. ويجوز في المستثنى - هنا
- النصب على الاستثناء.

- كما ينصب ما بعد (إلا) مطلقاً إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه، ومنه قولُ
كعب بن مالك:

الناسُ أَلْسِبُ عَلَيَاً فَيَكُ لَيْسَ لَنَا إِلَّا الرِّيحُ وَأَطْرَافُ الْقَنَا وَرِزٌّ^(١٧)

(١٧) (الناس) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (اللسب) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (الجنا) جار ومجرور متبنيان، وشبه الجملة متعلقة باللسب. (الرياح) جار ومجرور متبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالجنا. (أطراف) فعل ماضٍ ناقص تامخ متبني على الفتح. (لنا) جار ومجرور متبنيان، وشبه الجملة في محل نصب، خبر ليس مقدم. (إلا) حرف استثناء مبني، لا محل له من الإعراب. (الرياح) مستثنى منصوب، وعلامة نصبه الضمة. (الرياح) حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب. (الأطراف) -

حيث تقدم المستثنى (الرماع) على المستثنى منه (وزر)، فوجب نصبُ المستثنى، وتلحظ أن الكلام تامٌ معنى متصل، فهو غيرُ مفرغ. وقول الكميث بن أزد الأسيدي:

فما لي إلا آل أحمدَ شيعةً وما لي إلا مذهبُ الحقِّ مذهبٌ^(١٧)

فقد تقدم المستثنى (آل) على المستثنى منه (شيعة)، فوجب نصبُ المستثنى، وتلحظ أن الكلام تامٌ معنى متصل، فهو غيرُ مفرغ، ومثله في الشطر الثاني، تقدم المستثنى (مذهب الحق) على المستثنى منه (مذهب) فوجب نصبه.

ومنه قوله:

وما لي إلا اللهُ لا ربَّ غيرُهُ وما لي إلا اللهُ غيرك ناصرٌ^(١٨)

كل من (لفظ الجلالة الله، وغيرك) مستثنى مقدم على المستثنى منه (ناصر)، فوجب النصبُ في الاثنين للتقدم، ولو أنهما قد تأخرا عن المستثنى منه لوجب النصبُ في أحدهما، ورجح البدل في الآخر بالرفع، وجاز فيه النصبُ كذلك، وتقديرُ الكلام: وما لي ناصر إلا الله غيرك.

في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنْ اللَّهُ بِمَيْلِكُمْ بِبَهْرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اعْتَرَفَ غُرُقَةً بِيَدِهِ﴾ [البقرة: ٢٤٩]. (من اعترف) اسم

* معطوف على الرماع منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (١٥٥) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، منع من ظهورها التعذر. (وزر) اسم ليس مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

(١٦) قطر: القطب ٢-٩ / البصرة والفتنة: ١-٣٧٧ / شرح ابن عيسى ٢-١٧٩ / شرح الجمل لابن عصفور ٢-٢١٥ / تذكرة النجدة ١٧٥ / شرح الشذور ٦٦٢ / الأسموني ٢-١٥١ / الحواشي ٤-٦١٤.

(١٧) ما؟ حرف نفى مبنى لا محل له من الإعراب، حاصل فعل ليس. (آل) جار ومجرور مبنية، وشبه الجملة في محل نصب، خبر ما مقدم. (لا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (آل) مستثنى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (أحمد) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه مفعول من الصرف. (شيعة) اسم ما مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

(١٨) (الله) الأولى: مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، خبر، المقدم شبه الجملة (آل) في محل رفع. (لا) نافية للجنس حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. (رب) اسم لا النافية للجنس مبنى على التثنية في محل نصب. (غور) خبر لا النافية للجنس مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفسر الغائب مبنى في محل جر بالإضافة. (ناصر) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وخبر، المقدم شبه الجملة (آل) في محل رفع.

موصول مبنى مستثنى - (الأ) من فاعل (شرب) - على الأرجح - والاستثناء تامٌ منفى متصلٌ غيرٌ مفرغ، فجاز فيه الإتيان على الإبدال، والنصبُ على الاستثناء.

- في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْعَوْدَةَ فِي الْقَرْنَيْنِ﴾ [الشورى: ٢٣] الاستثناء تامٌ منفى متصلٌ غيرٌ مفرغ، فالمستثنى (المودة) تنصب على البدلية من المفعول به الثاني المنصوب (أجرا)، أو ينصب على الاستثناء^(١).

- أما ما يستشهد به بعضُ النحاة من قولِ الشاعرِ المجهولِ:

تَوَطُّ التَّمِيمِ وَتَأْيِ الْغَيْبِ قِيَّ مِنْ سِيَةِ النَّوْمِ إِلَّا نَهَارًا^(٢)

على أن (تأى الغيب) (إلا نهاراً) تقديره: لا تغتدى الدهر إلا نهاراً، فحذف العامل (لا تغتدى)، وترك المثنى منه وهو (الدهر)، فحذف لذلك عاملُ المترك. ومنهم من يرى أن التقدير: وتأى الغيب والصبحُ إلا نهاراً، فحذف المعطوف، وأبى المعطوف عليه.

وأرى أن (تأى) فيه معنى النفى، والغيبُ ملاممٌ للنوم، أما النهارُ فهو خارجٌ عن الغيب والنوم، فاستحق أن يكون استثناءً منقطعاً على حد الآية الكريمة: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ [الدخان: ٥٦]، على معناها الظاهر.

تنبيه:

إذا حذف المثنى منه ولم يفرغ العاملُ لما بعد إلا فإنه يجب أن يقدَّر وجوده، ويعرب المثنى على ذلك، لكنه يلزم النصب. ففي القول: ما قام زيدٌ إلا عمراً، يكون التقدير: ما قام زيدٌ ولا غيرهُ إلا عمراً، فاستثنى (عمرو) من (غيره) المحذوف، ويكون (غيره) المثنى منه، فنُصب عمروٌ لذلك، فإذا ترك المثنى منه ولم يفرغ العاملُ لما بعد (إلا) وجب نصبُ المثنى.

(١) قيل: إنه استثناءٌ منقطعٌ إذ ليست المودة من جنس الأجر، وعليه فإن المودة تنصب على الاستثناء.

(٢) توط: تعليل، التميم: ما يحلله الإنسان من حرقه، وقد تكون حمزة، الفسوق: الشرب عسياً، نصف الشاعر امرأةً بالتميم حيث تأى أن تلتقي حتى لا يوتقها من الاصطجاج للراحه.

إبدال المشتق على الموضع:

إذا كان المشتق منه مجروراً بـ (من) أو الباء الزائدتين، أو كان اسم (لا) النافية للجنس، وكان الكلام تاماً متضاماً غير مفرغ فإن السكتة في إبدال المشتق من المشتق منه راين:

أولهما: وهو الشائع، ما يذهب إليه جمهور النحاة من وجوب الإبدال على المحل أو الموضع دون اللفظ. وتعليلهم لذلك أن البدل في نية تكرير العامل، وتكرير (لا) النافية للجنس أو الباء الزائدة أو (من) الزائدة يفسد المعنى، أو لا يصح في مثل هذه التراكيب.

أما الآخر: فهو ما يذهب إليه الأخفش والكوفيون من الإبدال على المحل أو الموضع أو اللفظ أيهما سواء.

ومن إبدال المشتق من المشتق منه في الكلام التام المضي غير المقصود على الموضع أو المحل أن تقول: ما فيها من أحد إلا إبراهيم، برقع (إبراهيم) ونصبه، فالرفع على البدلية من موضع أو محل (أحد)، حيث إنه مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رقع الضمة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، فهو بدل على المحل أو على الموضع. أما نصب فعلى الاستثناء. ولا يجوز الإبدال من لفظ (أحد) بمفرده؛ لأن الإبدال في نية تكرير العامل، فكأنك قدرت توكيد (إبراهيم) العلم الموجب بـ (من)، و (من) هذه لا يؤكد بها إلا المضي من التكرار، فالإبدال على المحل في مثل هذا يكون واجباً إلا إذا قصدت بأن كل من هو موجود مسمى بإبراهيم.

- القول: ما جازى من أحد إلا زيد، بحمل (زيد) على البدل من الموضع أو المحل لا من اللفظ، حيث لا يصح تقدير (من) بعد (إلا)، حيث لا تزد إلا في سياق النفي، ولذلك طأته يجوز في (زيد) نصب على الاستثناء، والرفع على البدل من موضع (أحد).

- أما في القول: ما رأيت من أحد إلا زيداً. فإليك نصب زيداً على وجهين: على الاستثناء، أو على البدلية من موضع أحد، وهو نصب على المفعولية. ولا يصح الحمل على اللفظ.

- فإذا قلت: لا أحد فيها إلا عمرو، فإن في (عمرو) وجهين: التصب على الاستثناء، والرفع على البدلية من موضع (لا) مع اسمها، ولا يجوز البدلُ على لفظ اسم (لا)، لأن البدلَ في تية تكرير العامل، وهذا يستوجب تقدير (لا) بعد (لا)، وهو غير مستقيم، كما أن (لا) لا تصب معرفةً، والجرُّ الأخيرُ غيرُ معتدُّ به.

- القول: ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يعبا به. يرفع (شيء) على البدلية من موضع (شيء) الأولى عند بنى تيم، حيث لا يعملون (ما)، فيكون موضع (بشيء) أنه رفع على الخبرية للمبتدأ (أنت). وينصب (شيء) على البدلية من موضع (شيء) عند الحجازيين، حيث يعملون (ما).

- أما القول: ليس زيدٌ بشيءٍ إلا شيئاً لا يعبا به، فإن (شيئاً) التائية تصبُّ على البدلية من موضع (بشيء) وهو التصبُّ، حيث إنها خبر (ليس). من ذلك قول طرفة:

أبى بُبَيْسٍ لِسْتُمْ يَبْدُ لَأَبْدًا لَيْسَتْ لَهَا عَشْدُ
 حيث نصبت (بدا) على البدلية من موضع خبر (ليس) وهو (ببد).

- القول: لا أحدٌ فيها إلا عمرو. يرفع (عمرو) على البدلية من موضع (لا) مع اسمها، وهو الرفعُ، لأن موضعهما معاً الابتدائية.

ومنه أن تقول: لا إلهَ إلا اللهُ، يرفع لفظ الجلالة على البدلية من (لا إله)، وموضع (لا) التالية للجنس مع اسمها هو الرفعُ، وهو بدلٌ بعضي من كل⁽¹⁾.

(1) تية لوجهٍ إمرييةٍ أخرى، هي:

- أن يكون (لا) بمعنى (خبر) ولا مع لفظ الجلالة صفة لإله، والتقدير: لا إلهَ غيرُ الله في الوجود.
- أن يكون لفظ الجلالة خبر لا التابعة للجنس.
- أن يكون (لا إله) في موضع الخبر المقدم و (لا إله) في موضع المبتدأ المؤخر، والتقدير: الله إله.
- أن يكون تاية فاعل سادساً سادساً الخبر، فيكون (إله) بمعنى سالو، فهو اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للمجهول.
- أن تكون لفظ الجلالة بدلاً من اسم (لا) على الفعل، ومحل الرفع إذا هو بمثابة المبتدأ.
- أن يكون بدلاً من الضمير المستكن في خبر (لا) المعلوم، والتقدير: موجود، أو: في الوجود، أو: ناد.

أي: لا يوجد المشتق منه، ويوجد به أداة نفي، أو ما فيه معنى النفي، فيكون - حيثما - مفرغاً، حيث يحتاج ما قبل (إلا) إلى ما بعدها من مرفوع أو منصوب أو مجرور، فيعرب ما بعد (إلا) حسب موقعه في الكلام. أي: إن الاسم في الاستثناء المفرغ يكون على حسب ما يقتضيه العامل قبل (إلا) من مرفوع أو منصوب أو مجرور.

ويفرغ العامل لما بعد (إلا) بعد نفي صريح أو مؤول، أي: نفي بلاغي، أو نهي، ولا يأتي في كلام موجب، نحو:

ما أجاب إلا طالبان. (طالبان فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الالف لأنه مشتق).
فلا استثناء مفرغ، لا يوجد المشتق منه، وبه أداة نفي، فتضغ ما قبل (إلا) وهو الفعل (أجاب) لما بعدها من مرفوع له، وهو المشتق (طالبان)، فرفع على الفاعلية.

ما فهمنا إلا درسين. (درسين مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء لأنه مشتق).

ما يقدر إلا المحترمون. (المحترمون نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم).

ما أعجبنا إلا بمشاهدين اثنين. (مشاهدين) اسم مجرور بعد الباء، وعلامة جره الياء لأنه مشتق).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾ [القدر: ٥٠]. حيث (واحدة) خبر مبتدأ (أمر) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وذلك لأن الاستثناء ناقص معنى، فهو مفرغ.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا نُؤْمِلُ الْمُؤْمِنِينَ إِلَّا سَبِيحِينَ وَمُطَهَّرِينَ﴾ [الأنعام: ٤٨، والكهف: ٥٦]. فعرب (مبشرين) حالاً منصوبة.

وفي قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ حُجْنُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا اتَّوَاتُوا بِآيَاتِنَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾^(١)
 (الجناتية: ٢٥). يكون المصدر المؤول المستثنى (أن قالوا) في محل رفع، اسم (كان)
 مؤخر، وخبرها المقدم (حجبة).

وقول ذي الرمة:

كَأَنَّهَا جَمَلٌ دُعْمٌ وَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الشَّحِيذَةُ وَالْأَلْوَاعُ وَالْعُصْبُ^(٢)
 وفيه يكون ما بعد (إلا) فاعلا مرفوعا لبقى، لأن الكلام ناقص متى، فهو
 استثناء مفرغ، والفعلُ قبل (إلا) يطلب مرفوعا بعد (لا).
 ومثله قوله:

طَوَى النَّحْزُ وَالْإِجْرَازُ مَا لِي غُرُوبُهَا قَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجِرَاحُ^(٣)
 حيث يطلب الفعلُ (بقى) المرفوعُ (الضُّلُوعُ) الواقعُ بعد (إلا)؛ لأن الكلامَ
 ناقصٌ متى، فهو استثناء مفرغٌ.

(١) شرح القية ابن معطي للموصلين ١-٤٩٨. الدعوى: الذكر الضخم من الإبل. الشحيزة: الطيبة.
 (كأنها) حرف تشبيه مبنى، لا محل له من الإعراب. وخبر القية مبنى في محل نصب، اسم كان.
 (جمل) خبر كان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (دعوى) صفة لجمل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (لوما)
 المؤول: للاقتداء أو ولو الحال حرف مبنى، لا محل له من الإعراب، ما: حرف نفى مبنى. (بقيت) فعل
 ماضى مبنى على الفتح، والثاء للثابت حرف مبنى لا محل له. (لا) حرف استثناء مبنى لا محل له.
 (الشحيزة) فاعل بقى مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (والألواح) عطفان ومطوقان على الشحيزة
 مرفوعات.

(٢) النحر: مرض تسهل الإبل، الأجرز: الهزال، والأرض التي لا تبيت، المبروض: جمع المبروض، وهو
 مكان السرح وما يشد به، ويروي (نوى النحر...) وكذلك: الصدور الجراح.

ينظر: للمحبس ٢-٧-٢ / شرح ابن يعيش ٢-٧٧ / شرح القية ابن معطي ١-٤٩٩.
 (طوى) فعل ماضى مبنى على الفتح المقدر. (النحز) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (والإجرز)
 حرف عطف، ومطوق على النحر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (ما) اسم موصول مبنى في محل
 نصب، مطوق به. (لِي غُرُوبُهَا) جار ومجرور ومضاف إليه وشبه الجملة صلة الموصول، لا محل لها
 من الإعراب، أو متعلقة بمحذوف صلة. (قما) تعظيية لا محل لها من الإعراب. (ما) حرف نفى مبنى
 لا محل له من الإعراب. (بقيت) فعل ماضى مبنى على الفتح، والثاء للثابت حرف مبنى لا محل
 له. (لا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (الضلوع) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه
 الضمة. (الجراح) صفة للضلوع مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة.

ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا اقْتُلُوا بِعَذَابِ اللَّهِ﴾ [العنكبوت: ٢٩]. ف (جواب) خبرٌ كان مقدم منصوب، والمصدر المؤول المذكور بعد (إلا) في محل رفع، اسم (كان) مؤخر.

- وقوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوا آلَ لُوطٍ مِمَّنْ قَرَّبْتُمْ﴾ [النمل: ٥٦]. ما بعد (إلا) مصدر مؤول في محل رفع، اسم (كان) مؤخر.

- وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦]. شبه الجملة (بالتى هي أحسن) المذكورة بعد (إلا) متعلقة بالمجادلة.

- وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا﴾ [آل عمران: ١٤٧]. المصدر المؤول (أن قالوا) المذكور بعد أداة الاستثناء في محل رفع اسم (كان)، وهو مذكور قبل (إلا)، ذلك لأن الاستثناء ناقصٌ منفى، وهو مفرغ، فما قبل (إلا) طالبٌ لما بعدها.

- وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مَكَاءً وَتَصَدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥]. حيث نصب ما بعد (إلا) وهو (مكاء) على أنه خبر (كان) المذكورة قبل (إلا)، لأن الاستثناء ناقصٌ منفى، وهو مفرغ.

- وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِقُّ الْمُكْرَ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ [فاطر: ٤٣]. تعلقت شبه الجملة (بأهله) المذكورة بعد (إلا) بالفعل المضارع المنفى (لا يحق)، لأن الاستثناء مفرغ.

- وفي قوله تعالى: ﴿فَقَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ إِنْ هَذَا إِلَّا أَسْحَرُ مُبِينٌ﴾ [المائدة: ١١٠]. (إن) حرف نفى، فالاستثناء ناقصٌ منفى، أي: مفرغ، فمغرب (محر) خبرٌ لاسم الإشارة (هؤلاء)، وهو مبتدأ.

- ومثله قوله تعالى: ﴿يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام: ٢٥]^(١).

(١) (الذين) اسم موصول منفي في محل رفع، فاعل. (كفروا) جملة صلة، لا محل لها من الإعراب. =

- وقوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴾ [الأنعام: ٢٩]^(١).

- وقوله تعالى: ﴿ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لُحْبٌ وَلَهْوٌ وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّالَّذِينَ يَتَّقُونَ ﴾ [الأنعام: ٣٢]^(٢).

- أما قوله تعالى: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾^(٣) [المائدة: ١١٧]، فإن المشتق الاسم الموصول (ما) في محل نصب، مقول القول؛ لأن الاستثناء مفرغ.

- وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِن يَهْلِكُونَ إِلَّا أَنفُسُهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾ [الأنعام: ٢٦]. (أنفسهم) مفعول به ليهلك منصوب.

= (١) (الواو) مضاف إليه اسماطر مجرور، وعلامة جره الياء؛ لأنه جمع مذكور سالم. جملة (إن هذا إلا اسماطر) في محل نصب، مقول القول.

(٢) (الواو) فعل ماضٍ مبني على الضم، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل. (إن) حرف نفى مبني لا محل له. (هي) ضمير مبني في محل رفع، مبتدأ. (الواو) حرف استثناء مبني لا محل له من الإعراب. (حياتنا) خبر المبتدأ هي مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير المتكلمين مبني في محل جر بالإنشاء. (الدنيا) صفة لحياة مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة المقدرة، منع من ظهورها التعذر، والجملة الاسمية في محل نصب، مقول القول. (وما) الواو: حرف عطف مبني لا محل له. ما: حرف نفى مبني لا محل له. (نحن) ضمير مبني في محل رفع، مبتدأ (على مطعب التسميين)، أو اسم ما على مطعب المتجاوزين. (يبعثون) الياء: حرف جر راد لتأكيد النفي مبني لا محل له من الإعراب. (يبعثون) خبر المبتدأ مرفوع مقدراً (اليسى)، أو خبر ما منصوب مقدراً (حسبوا)، والجملة في محل نصب بالمطعب على مقول القول.

(٣) (حيات) مبتدأ مرفوع خبره (العبد). (والله) الواو: استئنافية حرف مبني لا محل له. اللام: للابتداء والتأكيد حرف مبني لا محل له. الدار: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (الآخرة) نعت للدار مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (خير) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (الذين) جار ومجرور متبندان، ونسبة الجملة متعلقة بخير. (يفعلون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية صفة الموصول، لا محل لها من الإعراب.

(٤) (إن) حرف مصدق، والصادر الموصول في محل جر، يدل من هاء الضائب في به، أو عطف بيان له، أو في محل نصب على موضع الهاء، وقد تكون في محل نصب، يدل من (ما)، أو مفعول به لفعل محذوف لتقريره، أي: وقد يكون في موضع رفع، خبر مبتدأ محذوف، وقد تكون (إن) تفسيرية لا محل لها من الإعراب. (رب): نعت لفظ ابتلاء منصوب مفعولاً، أو بدلاً منه، أو بيانا، ويجوز أن يقطع عنه، فيعرب عبراً مبتدأ محذوف، أو مفعولاً به لفعل محذوف.

ولكن ما بعد (لا) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبُّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣] ^(١٦). وهو المصدر المؤول: (أن قالوا) في محل نصب، خبر كان، لأن الاستثناء مفرغ.

- أما قوله تعالى: ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ [الأنعام: ٤٤] ^(١٧). فيه الجملة الفعلية المحولة (كانوا عنها معرضين) في محل نصب على الحالية من ضمير الغائبين المفعول به في (تأتيهم)، ويجوز أن يكون صاحبها (آية)، وقد تخصصت بالصفة من شبه الجملة (من آيات).

- وفي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَسْأَلْكَ اللَّهُ بَعْضَ الْأَشْيَاءِ لَهُ الْأَهْوَى﴾ [الأنعام: ١٧] ^(١٨). ضمير الغائب المنضصل (هو) العائد على الله - تعالى - يعرب على أنه بدلٌ من موضع (لا) مع اسمها (كاشف)، وموضعها مجتمعين هو الرفع.

(١٦) لفظ الجلالة مجرور بحرف القسم - (ربنا) بالجر نعت أو بدل أو عطف بيان مجرور. وقرئ بالفتح ويوجه على أنه: عاين، أو مفعول به الفعل محذوف تقديره: آمن، أو السند والعظم. وتكون جملة معترضة بين القسم وجوابه، وذلك على الفتح. (ما) حرف نفي مبني. (كنا) فعل ماضٍ ناقص تاسخ مبني على السكون، وضمير الغائبين مبني في محل رفع، اسم كان. (مشركون) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم، والجملة في محل نصب، مفعول القول.

(١٧) (ما) حرف نفي مبني لا محل له من الإعراب. (تأتيهم) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وضمير الغائبين مبني في محل نصب مفعول به. (من) حرف جر وقد يلحق الاستفراق مبني، لا محل له من الإعراب. (آية) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال الجمل بحركة حرف الجر الزائد. (من) حرف جر مبني لا محل له من الإعراب. (آيات) اسم مجرور بعد من، وعلامة جره الكسرة، وشبه الجملة في محل جر، نعت لأية على اللفظ، أو في محل رفع على الفعل (تأتيهم) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وضمير الغائبين مبني في محل جر بالإضافة إلى رب. (لا) حرف استثناء مبني لا محل له من الإعراب. (كانوا) فعل ماضٍ ناقص تاسخ مبني على القسم، واول الجماعة ضمير مبني في محل رفع، اسم كان. (عنها) جار ومجرور متبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالإعراب. (معرضين) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم، والجملة في محل نصب، حال.

(١٨) (إن) حرف شرط مبني لا محل له من الإعراب. (يسألك) فعل الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، وضمير المخاطب مبني في محل نصب، مفعول به. (الله) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (بعض) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالنسب. (لله) الفاء: رابطة جواب الشرط بشرطه، وهو حرف مبني لا محل له. لا: حرف نائب للجنس مبني، لا محل له من الإعراب. (كاشف) اسم لا التانيية -

- ومته باستخدام النهي قرأه تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧٦]، فالحق مفعول به للقول منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، حيث الكلام ناقص منى باستخدام النهي، فهو استثناء مفرغ.

- قوله تعالى: ﴿وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [آل عمران: ١٢٦]. الاستثناء ناقص منى، فهو مفرغ، فما بعد (ولا) يعرب حسب موقعه في الكلام، وهو شبه جملة في محل رفع، خير المبتدأ (النصر).

- قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِلنَّاسِ أَنْ يُؤْتُوا اللَّهَ كِتَابًا مُؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٧]^(١١). فيه (ياؤن الله) شبه جملة والعة بعد (ولا)، وهي في محل نصب على الحالية، فالاستثناء مفرغ.

- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]^(١٢). الاستثناء ناقص منى فهو مفرغ، ولذلك فإن

= للمعنى منى على التصحیح في محل نصب. (هـ) جار ومجرور مبداء، وشبه الجملة في محل رفع، خير لا تالية للنهي، أو متعلقة بخير لا الخلوفاً. (و) حرف استثناء مبدئ، لا محل له من الإعراب. (هـ) ضمير مبنى في محل رفع، بدل من موضوع (ت) مع اسمها وهو الرفع، أو من الضمير المستتر في خير (و).

(١) (ما) حرف تقي مبدئ، لا محل له من الإعراب. (كان) فعل ماض ناقص تاميخ مبنى على الضم. (النفس) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب، خير (كان) مقدم. (أن تموت) أن: حرف مصدري ونصب. فوت: فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والقاعل ضمير مستتر لتقدير: هي. والمصدر المؤول في محل رفع، اسم كان مؤخر. (ولا) حرف استثناء مبدئ، لا محل له من الإعراب. (ياؤن) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب على الحال. (الله) لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (كتاباً) مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: كتب، منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو مؤنك للجملة السابقة، ويجوز أن ينصب على الإعراب. (مؤجلاً) صفة لكتاب منصوب، وعلامة نصبها الفتحة.

(٢) (يا أيها) يا: حرف نداء مبدئ، لا محل له من الإعراب، أي: متداني مبنى على التثنية في محل نصب. (هـ) حرف وصل بين المتداني وصلته، لا محل له من الإعراب. (الذين) اسم موصول مبني في محل رفع، تحت لاى. (تموت) فعل ماض ناقص مبنى على التثنية، وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع، قاعل، والجملة الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (اتقوا) فعل أمر مبنى على حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى، لا محل له من الإعراب. والجملة الفعلية جواب النداء لا محل لها من الإعراب. =

الجملةُ المستأنةُ (واتم مسلمون) في محلِّ نصبٍ، حالٌ من الفاعلِ المحلوفِ (واو الجماعة) في (فوتن).

- قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْبُدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [الإسراء: ٦٤، والنساء: ١١٢]. المستنى (غروراً) فيه أوجهٌ حسب موقعه؛ لأن الاستثناء مفرغٌ:

أن يحتسبَ مفعولاً لأجله منصوباً، والتقدير: لأجل الغرور.

أن يكونَ منصوباً على التيسيةِ عن المفعولِ المطلق، حيث إنه صفةٌ لمفعولٍ مطلقٍ محلوف، والتقدير: وهذا غروراً، أي: وهذا ذا غرور.

منصوبٌ على المفعولية، أي: يعدهم الغرور.

منصوبٌ على الحال، والتقدير: غاراً بهم، أو مغروراً بهم، أو مغرورين به.

وإما أن يكونَ منصوباً على المصدريةِ من غيرِ لفظِ الفعل، فوعدُّ الشيطانِ إنما هو غرورٌ.

- في قوله تعالى: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨]. الجملةُ الاسميةُ المذكورةُ بعد (إلا) (لديه رقيب) في محلِّ نصبٍ على الحالية للفاعلِ الضميرِ المستترِ في (يلفظ).

- وفي قوله تعالى: ﴿مَا تَلَوْنَا مِنْ شَيْءٍ أَنْتَ عَلَيْهِ إِلَّا جَمَعْتَهُ كَالرَّمِيمِ﴾ [الذاريات: ٤٢]. الجملةُ الفعليةُ (جمعته) في محلِّ نصبٍ، نعمتٌ ثانٍ على المحلِّ لشيءٍ، والتقدير: تلو شيئاً مجعولاً، أو في محلِّ نصبٍ على الحالية.

* الله لفظُ الجملةِ مفعولٌ به منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحة. (حز) نائبٌ عن المفعولِ المطلقِ منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحة. (تلقاه) متطابقٌ إليه مسجور، وعلامةُ جرِّه الكسرة، وضميرُ الغائبِ مبنيٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافة. (ولا توتئ) الواو: حرفٌ عطفيٌّ مبنيٌ لا محلَّ له من الإعراب. لا: حرفٌ نهيٌّ مبنيٌ. لا محلَّ له من الإعراب. توتئن: فعلٌ مضارعٌ مجزوم، وعلامةُ جرِّه حذفُ التون، وواوُ الجماعةِ المتطوِّقةُ لاختلافِ الساكنين (واو الجماعة وتون التوكيد الأولى وهي ساكنة) في محلِّ رفعٍ فاعلٍ، والتون للتوكيد حرفٌ مبنيٌ. لا محلَّ له من الإعراب. (إلا) حرفٌ استثناءٌ مبنيٌ، لا محلَّ له من الإعراب. (واتم) الواو: واوُ الإيثارِ أو الحال. اتم: ضميرٌ مبنيٌ في محلِّ رفعٍ، مبتدأ. (مسلمون) خبرٌ مبتدأٌ مرفوع، وعلامةُ رفعه الواوُ لأنه جمعٌ مذكرٌ سالم. والجملةُ الاسميةُ في محلِّ نصبٍ، حالٌ من فاعلِ فوتن.

- قوله تعالى: ﴿ وَمَا بِأَبِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ [الحجر: ١١].
الاستثناء مفرغ، تسلط فيه ما قبل (لا) على ما بعدها، وجملة (كانوا به يستهزئون) المستتاة به (لا) فيها وجهان:

أولهما: أن تكون في محل نصب، حال من ضمير الغائبين المقبول به في (بأبيهم).

والآخر: أن تكون صفة الرسول، وحيث يجوز أن تكون في محل جر على اللفظ، وأن تكون في محل رفع على المحل.

- في قوله تعالى: ﴿ مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ [نصحت: ٤٣].
الاستثناء مفرغ، حيث يحتاج ما قبل (لا) لما بعدها، فيكون الاسم الموصول (ما) في محل رفع، نائب فاعل له (يقال).

وأما قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَلْقَاها إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يَلْقَاها إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴾ [فصلت: ٢٥]، ففيه الاستثناء مفرغ، فيكون الاسم الموصول (الذين) في محل رفع، نائب فاعل، وكذلك (ذو) في محل رفع، نائب فاعل.

قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُظَلُّونَ إِلَّا أَنفُسُهُمْ ﴾ [النساء: ١١٣]. هذا استثناء مفرغ، ف (أنفسهم) تعرب مفعولاً به منصوباً.

- قوله تعالى: ﴿ إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا ﴾ [النساء: ١١٨]. الاستثناء في الموضعين مفرغ، و (إنانا)، و (شيطاناً) ينصبان على المفعولية.

- قوله تعالى: ﴿ حَاقِقٌ عَلَيَّ أَنْ لَأَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ [الاصراف: ١٠-١١]. الاستثناء مفرغ، فيكون ما بعد (لا) حسب الموقع الإعرابي في الجملة، لينصب (الحق) على المفعولية.

(١) (حقيق) غير المتعدي مرفوع وعلامة رفعه الضمة. (على) حرف جر مبني. (لا أقول) أن: حرف متعدي ونصب. لا: حرف نفى مبني، لا محل له من الإعراب. أقول: فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والفعل ضمير مستتر كقولنا: أنا، والمصدر الأول في محل جر مبني، وشبه الجملة متعلقة =

- قوله تعالى: ﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا﴾ [التوبة: ٥١]. (ما) اسم موصول مبني في محل رفع فاعل (يصيب) لأن الاستثناء مفرغ.

- وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ تَرْتَضُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحَسَنَيْنِ﴾ [التوبة: ٥٢]. تعرب (إحدى) مفعولاً به منصوباً للترخيص، فالاستثناء مفرغ.

- قوله تعالى: ﴿وَأَنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٤]^(١). الجملة الفعلية المذكورة بعد أداة الاستثناء (إلا)، وهي (خلا فيها نذير)، في محل رفع خبر المبتدأ (أمة)، حيث (من) رائدة للاستغراق، والاستثناء مفرغ.

- قوله تعالى: ﴿وَأَنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ [النساء: ١٥٩]. الجملة القسمية المستثناة (ليؤمنوا) في محل رفع، خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وما أحد من أهل الكتاب إلا ليؤمنوا به... فالاستثناء مفرغ. ومنهم من يرى أن الجملة القسمية هي الصفة للمبتدأ المحذوف في محل رفع، أما خبره فهو شبه الجملة (من أهل).

مثل ما سبق قوله تعالى: ﴿وَمَا مَثَلُ إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾ [الصفافات: ١٦٤]. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾. [مريم: ٧١].

- في قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [المائدة: ٧٣]. المشتق (إله) مرفوع، والكلام تام منفى غير مفرغ، فيكون المشتق بدلاً من المشتق منه، لكن المشتق منه مسروق بـ (من) الزائدة، فيكون الإتيان على المحل، وهو الرفع؛ لأنه

^١ يحذف (أهل الله) جار ومجرور، ونسبه الجملة متعلقة بالقول. (٧٧) حرف استثناء مبني، لا محل له من الإعراب. (المنز) مفعول به منصوب، وعلامة نصب الفتحة.

(١١) (إن) حرف نفى مبني لا محل له من الإعراب. (من) حرف جر رائد للاستغراق مبني لا محل له من الإعراب. (أمة) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها التشديد للمحل. بحركة حرف الجر الزائد، وجار الاستثناء بالثبوت في هذا الموضع لأنها تكرر مسبوقة بنفسى. (٧٧) حرف استثناء مبني، لا محل له من الإعراب. (أهلاً) فعل ماضى مبني على الفتح المقدر. (لها) جار ومجرور، ونسبه الجملة متعلقة بخلا. (تقدير) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الفعلية في محل رفع، خبر المبتدأ.

مبتداً مرفوعاً، وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وغير المبتدأ محذوف تقديره: في الوجود، أو: موجود، ولا يجوز أن يكون الإبدال على اللفظ، ويجوز أن ينصب (إله) على الاستثناء. ويجوز أن يرفع المبتدأ على الخبرية، والتقدير: ما إله إلا إله واحد، على أن الاستثناء مفرغ.

- وفي قوله تعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ ﴾ [آل عمران: 144]^(١). يرفع ما بعد (إلا) (رسول) على الخبرية؛ لأن الاستثناء مفرغ، فهو ناقصٌ منفي.

- وقد يكون النفي عرضاً بلاغياً، كأن تقول: هل قلتُ إلا الحقَّ؟، فالاستفهام لا يراد به حقيقة معناه، وإنما يراد به النفي، والتقدير: ما قلتُ إلا الحقَّ، و (الحق) مفعول به منصوب للقول، وعلامة نصبه الفتحة.

- ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَهَلْ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [احقاف: 35]. (القوم) نائبٌ فاعلٌ ليهلك مرفوع، وعلامة رفعه الضمة؛ لأن الاستثناء مفرغ.

كما قد يكون النهي عرضاً بلاغياً، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يُؤْمَرْ بِفِعْلِهِ فَعِلْهُ إِلَّا مَتَحَرِّفًا لِبَدَالٍ أَوْ مَتَحَرِّرًا إِلَيَّ فَذَلِكَ بَاءٌ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ ﴾ [الأنفال: 16]^(٢). أي: ولا

(١) جملة: فقد خلت من قبله الرسل؛ في محل رفع صفة لـ (رسول).

(٢) (من) اسم شرط جازم مبنى في محل رفع، مبتدأ. (يؤمروهم) فعل الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، وضمير العاقلين مبنى في محل نصب، مفعول به أول. (يؤمروهم) يوم: ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، و (إلا) ظرف زمان مبنى في محل جر بالإضافة، وتوحيده عوض من الجملة المحذوفة المضافة إليه. (يؤمروهم) مفعول به ثانٍ ليولى، منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وضمير العاقل مبنى في محل جر بالإضافة. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (متحرفاً) حال من فاعل يولى منصوبة، وعلامة نصبها فتحة. (المتحرف) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالمتحرف. (أو) حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. (متحرراً) متحرف على متحرف منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (إلى) حرف جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالمتحرف. (لقد) تاء حرف رابط جواب الشرط بشرطه مبنى لا محل له من الإعراب. (لقد) حرف تحقيق مبنى، لا محل له من الإعراب. (بإيها) فعل ناقص مبنى على الفتح، وفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، وجملة جواب الشرط في محل جزم. (بغضب) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب، حال، (من الله) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل جر، صفة لغضب.

تولوا الدبر إلا مشرفين لفتال، أو مستحيزين إلى فتنة، فوقع الاستثناء المفرغ مع الشرط الذي خرج إلى معنى النهي.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥]. أي: لا يغفرها أحد إلا الله تعالى، فخرج الاستفهام إلى معنى النهي.

- قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ هَلْ نَضُمُونَ مَنَا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلُ﴾ [المائدة: ١٥٩].^(١١) هذا استثناء مفرغ، والاستفهام فيه يخرج إلى معنى النهي، فهو ناقص معنى، والمصدر المذموم (أن آمنا) المستثنى إلا يكون في محل نصب مفعول به له (تنقم).

- قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَهْتَلِفَ أَلَا حَقًّا﴾ [النساء: ٩٢].^(١٢) في نصب المستثنى (خطأ) أوجه:

أنه استثناء منقطع، حيث يراد بالنفي معناه، ولذا وجب نصب (خطأ).

قد يحسب استثناء مفرغاً، فيكون نصب (خطأ) إما على المفعولية لأجله، أو على الحالية، أو على التبع لمصدر محذوف.

(١١) قول فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر لتثنية: أنت. (يا أهل) يا: حرف لداء مبني لا محل له من الإعراب. أهل: متاعى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الكتاب) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وجملة النداء مع جوابها مفعول القول في محل نصب. (هل) حرف استفهام مبني، لا محل له من الإعراب. (نضمون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل. (منا) جار ومجرور متبنا، وشبه الجملة متعلقة بنظم. (ألا) حرف استثناء مبني لا محل له من الإعراب. (أن) حرف مقدر ونصب مبني. لا محل له من الإعراب. أما: فعل ماض مبني على السكون، وضمير المتكلمين مبني في محل رفع، فاعل، والمصدر المذموم في محل نصب، مفعول به. (بالله) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالآيات. (أولاً) الواو: حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب. ما: اسم موصول مبني في محل جر بالمطبق على لفظ الجلالة. (تزل) فعل ماض مبني على الفتح، وناصب الفاعل ضمير مستتر لتثنية: هو، والجملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (أولاً) الواو: حرف عطف، ما: اسم موصول في محل جر بالمطبق على لفظ الجلالة. (تزل) جملة فعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (من قبل) حرف جر مبني، لا محل له من الإعراب. قبل: اسم مبني على الضم؛ لأنه منقطع عن الإضافة لفظاً لا معنى في محل جر، وشبه الجملة متعلقة بالآيات.

(١٢) المصدر المذموم (أن يهتلف) في محل رفع، اسم كان مؤخر، وغيرها شبه الجملة (المؤمن) في محل نصب.

قد تكون (لا) بمعنى (ولا)، ويكون التقدير: وما كان المؤمن أن يقتل مؤمناً لا عدواً ولا خطأ.

- في قوله تعالى: ﴿ وَأُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ ﴾ [البقرة: 114]. الاستثناء مفرغ، فيكون إعراب (خائفين) منصوباً على الحالية من (واو الجماعة) الفاعل في (يدخلوها)، وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم.

- في قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ ﴾ [الأنعام: 108]. (أن تأتيهم الملائكة) مصدر مؤول في محل نصب، مفعول به، لأن الاستثناء مفرغ، وتلاحظ أن الاستفهام يفيد الإنكار، لفيه معنى النفي.

- في قوله تعالى: ﴿ وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأُولُونَ ﴾ [الإسراء: 59]. الاستثناء مفرغ، وقد تسلط العامل (منع) على المصدر المؤول بعد (لا)، فهو فاعل (منع) في محل رفع.

- ومثله قوله تعالى: ﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَشَأَ اللَّهُ بِشَرِّهِمْ وَأَسْوَأَ ﴾ [الإسراء: 94]. (أن قالوا) مصدر مؤول في محل رفع، فاعل.

- ﴿ وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا ﴾ [الإسراء: 59]. الاستثناء مفرغ، فمعرب (تخويفاً) مفعولاً لأجله منصوباً، وعلامة نصبه الفتحة. وقد يعرب حالاً منصوباً، حيث وقع المصدر موقع الحال، إما من الفاعل (نحن) في نرسل، والتقدير: مخوفين، وإما من المفعول به (بالآيات)، والتقدير: مخوفاً بها.

- ﴿ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا ظُلْمًا كَبِيرًا ﴾ [الإسراء: 60]. (ظلمتان) مفعول به ثانٍ منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، ومثله: ﴿ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ﴾ [الإسراء: 82].

(١) (الولاء) اسم إشارة مبني في محل رفع مبتدأ. (أما) حرف نفي مبني لا محل له من الإعراب. (كأن) فعل ماضٍ ناقص نائب مبني على الفتح. (لهم) جار ومجرور متبنيان. (وبشئ الجملة غير كتابا مقدم في كل نصب، (أن يدخلوها) حرف مصدرى مبني، وفعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبني فاعل في محل رفع. (وتخويف العائبة مبني مفعول به في محل نصب. والمصدر المؤول في محل رفع اسم كان مؤخر. (لا) حرف استثناء يفيد المحصر والقصر؛ مبني لا محل له من الإعراب. (خائفين) حال منصوب، وعلامة نصبها الياء، لأنها جمع مذكر سالم، وصاحبها واو الجماعة.

- ﴿ هَلْ نَحْتُ الْأَبْشَرُ رَسُولًا ﴾ [الإسراء: ٩٣]. (بشرا) غير كان منصوب
وعلامة نصبه الفتحة؛ لأن الاستثناء مفرغ.

- في قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾ [الحجر: ٤١].
(ولها كتاب) جملة اسمية وقعت بعد (إلا) في استثناء مفرغ مضي، فيكون
إعرابها:

في محل نصب، حال من (قرية)، والواو للحال، وقد جاز مجيء الحال من
الذكرة هنا لأنها مخصصة بحرف الاستغراق (من)، ومسيوقة بالنفي.

ويجوز أن تجعلها في محل جر، صفة لقرية على اللفظ، أو في محل نصب،
صفة لها على الحال، وتكون الواو داخلة على الصفة لتأكيد لصوق الصفة
بالموصوف.

- في قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ ﴾ [الشعراء: ٢٠٨]. (لها
منذرون) جملة اسمية بعد أداة الاستثناء (إلا)، والاستثناء مفرغ، فيكون موقع
الجملة المستثناة في محل جر، صفة لقرية على اللفظ، أو في محل نصب، صفة
لها على الحال. ويجوز أن تجعلها في محل نصب حالا؛ لأن الذكرة قد خصصت
بـ (من)، ومسيوقة بالنفي. ومن الأفضل أن تجعل الجملة المسيوقة بالواو حالا،
والجريدة منها نعتاً.

- ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَرِيَهُمْ مِنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْثَرُ مِنْ أَحْسَنِهَا ﴾
[الزخرف: ٤٨].

- ﴿ وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا ﴾ [طه: ٨-١٠]. الاستثناء
مفرغ، يعرب المشتق (همسا) مفعولاً به.

- ﴿ الرَّائِي لَا يَنْكحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ﴾
[النور: ٣]. الاستثناء مفرغ في الموضعين، ولذلك فإن ما بعد (إلا) يعرب حسب
موقعه، فـ (زانية) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، و (زاني) فاعل
مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة.

- ﴿إِنْ جِئْتَهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَيْبٍ لِّئَلَّا تُشْفَرُوا﴾ [الشعراء: ١١٣].

- ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا خُلُقُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٧].

- ﴿إِنْ تَسْمَعُ إِلَّا مِنْ بَيْنِ يَدَيْهَا فَهُمْ سُليْمُونَ﴾ [النمل: ٨١].

- ﴿إِنْ يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا﴾ [الاحزاب: ١٣].

- في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا وَكُفَّا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَتَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠]. (إلا أن تكونا ملكتين) استثناء مفرغ، فيعرب ما بعد (إلا) مفعولاً لاجله. بتقدير: إلا كرامة أن تكونا، أو بتقدير: إلا أن تكونا....

- في قوله تعالى: ﴿لَا يَكْتَلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. (لا وسعها) استثناء مفرغ، و (وسع) مفعول به ثان منصوب.

- ﴿نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ إِذْ يَقُولُ أَمْ نَلْلَهُمْ طَرِيقَةً إِنْ لَبِثُمْ إِلَّا يَوْمًا﴾ [طه: ٤-١]. الاستثناء مفرغ، ويكون (يومًا) منصوباً على الظرفية. والعامل فيه (البث)، و (إن) نافية.

- قوله تعالى: ﴿هَلْ نَحْزُونُ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٩]. الاستثناء مفرغ ناقص، فهو مفرغ، والاستفهام فيه في معنى النفي، ولذا فإن (ما) فيها وجهان إعرابيان تبعاً للتقدير الموقفي:

إما أن يكون منصوباً على نزع الحائض، أو على التوسيع، والتقدير: نحزون بما كنتم.

وإما أن يكون مفعولاً به ثانياً.

- ومثله قوله تعالى: ﴿فَلَا يُجْزَى الَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [القصص: ٨٤].

- قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَىٰ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ﴾ [القصص: ٥٩].

الاستثناء مفرغ، فتكون الجملة (وأهلها ظالمون) في محل نصب على الحالية من (الفرى).

- ﴿وَلَا يُلَاقَاهَا إِلَّا الصَّابِرُونَ﴾ [التقصص: ٨٠]. (الصابرون) نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه جمع مذكر سالم؛ لأن الاستثناء مفرغ.

- في قوله تعالى: ﴿فَالَّذِينَ الظَّالِمُونَ الْأَكْثَرُونَ﴾ [الإسراء: ٩٩]. (الذي) أي: لم يوافق، فقيه نفس، فيكون الاستثناء مفرغاً، ويعرب ما بعد (لا) مفعولاً به منصوباً. ومنه: ﴿فَالَّذِينَ أَكْثَرُ النَّاسِ الْأَكْثَرُونَ﴾ [الإسراء: ٨٩].

- ومن الاستثناء المفرغ قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّنْ نَّبِيٍّ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَاذِبُونَ﴾ [مآ: ٣٤]. فالجملة المذكورة بعد (لا): (قال مترفوها) في محل نصب، حال من قرية، وصح ذلك لأنها في سياقِ النفس.
تكرار الإ:

إذا تكررت (الإ) في التركيب فإنها تقع في ثلاثة معان طبقاً للتركيب الذي تكرر فيه، ذلك على النحو الآتي:
أولها: تكون مؤكدة:

تكون (لا) مؤكدةً للمذكورة قبلها مع عطف البيان وعطف النسق واليد، وهذه يكون عملها ملغى، وما بعدها يكون ثابتاً لما ذكر بعد (لا) التي تسبقها تبعية عطف بيان أو بدل أو عطف نسق، مثال ذلك: حضر الجميع إيتا لا أخاك إلا أباً عليّ. (أخاك) مستثنى منصوبٌ وعلامة نصبه الفتحة، لأن الكلام تامٌ مثبتٌ فهو غير مفرغ. و (أب) تابع للمستثنى؛ لأنه إما بدلٌ أو عطفٌ بيان له.

ومثال لعطف النسق أن نقول: فهم جميع الطلبة إلا طالباً وإلا طالبة. (طالباً) مستثنى منصوبٌ وعلامة نصبه الفتحة، أما (طالبة) فمفعولٌ على (طالب) منصوبٌ وعلامة نصبه الفتحة، و (لا) حرفٌ رائد لتأكيد الاستثناء لا محلٌ له من الإعراب.

ومن ذلك قولُ أبي ذؤيب:

فَلْيُذْهِبِ الدَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةً وَنَهَارُهَا
(ليلة) غيرُ المبتدأ (الدهر) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، (طلع) معطوفٌ على
(ليلة) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

ومن ذلك أن تقول: ما فهمنا إلا درساً إلا بابَ الاستثناء، (باب) بدلُ كلِّ من
كلِّ من (درساً) ، أو عطف بيان له. ما قرأتُ إلا الشعرَ العباسيَّ إلا شعرَ أبي تمام،
ما أعجبنى إلا محمودٌ إلا اجتهدهُ، ما رأيتُ إلا رجلاً إلا رأسهُ. واجتمع العطفُ
والبدلُ في قولِ الشاعر:

مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَقْمُهُ⁽¹⁾

(عمل) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وعُبرَ به شبهُ الجملة المقدمة
(لك) ، أما (رسيم) فهو بدلٌ بعض من كلِّ من (عمل) مرفوع، وعلامة رفعه
الضمة. و (رقم) معطوف على (رسيم) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. و(إلا)
الأخيرتان زائدتان لتأكيد الاستثناء الأول.

فإذا قلت: ما جئني إلا زيداً إلا أبو محمد، فأبو محمد مرفوعٌ على البدلية
من زيد، أو عطف بيان له. وزيد فاعل مرفوع. فزيدٌ هو أبو محمد.

ثانيها: تكون استثنائية مرتبطةً بسابقتها:

تكون (إلا) للكررة مؤديةً معنى الاستثناء في غير بابي العطف والبدل، أي: أنه
إذا كان ما بعد (إلا) التي كررت لا يصلح أن يكون عطفَ بيانٍ أو عطفَ نسبيٍّ أو

(1) شرح ابن عيني: ٢-٢٦١ / شرح ابن النظم: ١-٣٠٠ / الأشموني ٢-١٥٦.

(عمل) حرف استفهام مبنى، لا محل له من الإعراب. (الدهر) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (٢٦)
حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (ليلة) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (والأ)
الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. إلا: حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب،
وهو لتأكيد الاستثناء. (طلع) معطوف على ليلة مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (نهارها) معطوف على
طلع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وتفسير الغاية مبنى في محل جر بالإنصاف.

(2) الكتاب ١-٣٢٢ / شرح ابن النظم ١-٣٠١ / شرح الصريح ١-٣٥٦ / شرح الأشموني ٢-١٥٦ / الجمع ٣-

٢٦٦ / الدرر: ٣-١٢٢.

الشيخ هنا الجملة، الرسم والرمل فربان من السير، وفي رواية: مالك من شئتكم...

بدلاً فإنه يكون مستثنى استثناءً حقيقياً، ويكون المستثنى بالكررة مرتباً معنوياً بالمستثنى إلا التي تسبقها، وحيث تطبق قواعد الاستثناء المذكورة سابقاً على واحد فقط من المستثنيات، أما ما عداه فإنه يجب نصبه، ذلك على النحو الآتي:

أولاً: إن كان الاستثناء مفرغاً، أي: أن الكلام ناقصٌ مضيئاً، فإنك تشغل العامل المفرغ بواحدٍ من المستثنيات المتعددة، وتنصب سائرهما، فتقول:

ما حضر إلا أحمدُ إلا سميحاً إلا محمداً، برفع (أحمد) ، أو (سمي) ، أو محمد، ونصب الآخرين .

ما عاقبتُ إلا علياً إلا إسماعيلَ إلا محموداً، ينصب واحدٍ من المستثنيات الثلاثة على القعولية للفعل (عاقب) ، ونصب الآخرين على الاستثناء.

ما كوفيتُ إلا محموداً إلا علياً إلا سميحاً، برفع (محمود) أو أحدِ المستثنيات على النيابة عن الفاعل، ونصب الآخرين على الاستثناء. ذلك لأن ما بعد المستثنى الأول كأنه بعد إيجاب أو إثبات، فالنفي يتقضى بآداء الاستثناء الأولي، ومن هنا وجب نصب المستثنيات الأخرى.

ثانياً: إذا كان الاستثناء تاماً موجباً، أي: غير مفرغ وليس به أداة نفي؛ فإنك تنصب كلَّ المستثنيات على الاستثناء، فتقول: حضر الجميع إلا محموداً إلا هشاماً إلا ثابتاً. ينصب كل من « محمود وهشام وثابت» على الاستثناء، ويفهم من المعنى أن جميع هؤلاء مستثنون، وكلهم لم يأتوا، على اعتبار أن حكمَ جميع ما بعد (إلا) مستثنى من حكمِ المستثنى منه .

ثالثاً: إن كان الاستثناء تاماً مضيئاً، أي: غير مفرغ، وبه أداة نفي، فإنك تطبق قاعدة الاستثناء الخاصة بهذا النوع من الكلام على واحدٍ من المستثنيات، وتوجب النصب في سائرهما، أي: أنه يجوز أن يعرب واحدٌ من المستثنيات على الإنباع من المستثنى منه بدلاً بعضي من كل، ويجب نصب ما سواه، فتقول: ما حضر الأقارب إلا أبوك إلا أخاك إلا عمك. برفع (أب) على الإبدال من المستثنى منه (الأقارب)، وهو فاعل مرفوع، ونصب كل من (أخ) و (عم) على الاستثناء،

وعلامه نصب الأول الألف لأنه من الأسماء الستة، وعلامة نصب الثاني الفتحه. كما يجوز نصب الجميع على الاستثناء. ويجوز الوجهان في أى واحد من المستثنى الآخرين، فلهذه الجملة ستة أوجه للنطق: الوجهان السابقان، ثم يرفع (أخ) أو نصبه مع نصب الآخرين، أو يرفع (عم) أو نصبه مع نصب الآخرين.

ومثل ذلك: ما أقبل أحد إلا أباك إلا أخاك إلا عمك. يرفع (عم) على البدلية من (أحد)، أو نصبه على الاستثناء، أو اتباع الوجهين في كل واحد من المستثنى الآخرين.

ملحوظة:

قد يفهم أن الاستثناء المكرر إما هو استثناء من المستثنى السابق عليه، ويكون هذا واضحاً في الأعداد، كأن تقول:

عندي عشرة إلا أربعة إلا ثلاثة. فثلاثة له تسعة، حيث استثيت الأربعة من العشرة، فالإقرار بعد الاستثناء الأول يكون بستة، ثم تفر بثلاثة أخرى استثيت حكمها من حكم ما سبقها من مستثنى، وهو المخالفة في الإقرار، فيكون حكمها بالإقرار، فتضاف إلى الستة التي أقررت بها، فيصير مجموع ما أقر به تسعة.

أما في القول: عندي عشرة إلا خمسة سوى ستة، فهذا لا يجوز لدى النحاة؛ لأن المستثنى الثاني أكبر من المستثنى الأول، لكنه ذكر عن القراء جواره على أن يكون تقدير المعنى: له عندي عشرة إلا خمسة سوى ستة كانت له عندي، وبذلك يكون مقراً له بأحد عشر. فالاستثناء من الموجب سالب، والاستثناء من السالب موجب.

هذا يقتضى القول بأن يجعل كل وتر داخلًا، وكل شفع خارجًا، وما اجتمع فهو الحاصل^(١). فإذا قلت: له مائة إلا عشرة إلا ثلاثة إلا اثنين إلا واحدًا، كان كل من: (عشرة واثنين) خارجًا من العدد، وكل من: (ثلاثة وواحد) داخلًا في العدد، فيكون الحاصل اثنين وتسمين. وما كان من ذلك فهو ملغب أهل البصرة والكسائي، وذهب بعضهم إلى جواره.

(١) للماعد ١-٥٧٦.

لكن بعضهم قد جوز أن يعود كل المشتبهات من الاسم الأول، فلو أنك استتبت كسلّ عدد من سابقه ياداً من العدد الأخير فإنك تصل إلى النتيجة التي يتوصل منها عن طريق إدخال الوتر، وإخراج الشفع. لذلك فإنني أرى أن إيتا من الطريقين فهو جائز.

يختلف النجاة فيما بينهم اختلافاً يَبْيناً فيما إذا كان العددُ المشتت في الوتر أو الشفع بعد العدد المشتت الأول أكبر من سابقه:

فمن مجوزٍ لذلك مع إدخال الوتر وإخراج الشفع.

ومن مُخرَجٍ كلّها من الأول، أو إخراج كل عددٍ مما يبقى من العدد الأول. فإذا قلت: له عندى عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة. فعلى الأول يكون الإقرار بثلاثة، وعلى الثاني يكون الإقرار بأحد عشر في الاحتمالين.

ويظل الاستثناء إذا كان المشتت الأول أكبر من المشتت منه.

نالتها: أن تكون استثنائيةً متصلةً عن سابقتها:

قد تكرر (إلا) لكن المشتت بها غير مرتبطٍ معنوياً بالمشتت بل بالذي تسبق المكررة، فكلٌّ من المشتبهات متصلٌ عن الآخر معنوياً، فكان التركيب الواحد الذي تكرر فيه (إلا) عدةً جعل استثنائيةً، لكل منها قاعدته حسب المعنى الذي وضع له، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ هَلَعُوا مِنْهُمْ﴾ [العنكبوت: ١٦]. تكرر (إلا) في الآية الكريمة، والثانية نخل استثناءً مستقلاً معنوياً عن الاستثناء الأول، فالأول استثناء مفرغ، حيث تكون شبه الجملة (بالتى هي أحسن) في محل نصبٍ على الحالية من وار الجماعة، والتقدير: جادلوهم مستعينين بالتى هي أحسن، وقد تحبب متعلقةً بالمجادلة، أما الاستثناء الآخر فهو استثناء متصلٌ، والتقدير: إلا الظلمة، وهو مشتق من (أهل الكتاب)، ويكون موقع الاسم للوصول (الذين) إما في محل نصبٍ على البدلية من (أهل)، وإما في محل نصبٍ على الاستثناء.

ومن ذلك القول: ما أكل أحدٌ إلا الخبزَ إلا ريداً^(١). ينصب (الخبز) لأن الاستثناء معه ناقصٌ متقن، فما قبله من عاملٍ مفرغٍ له، فينصب على الضعوية، فكان المعنى: كلُّ الناس أكل الخبزَ إلا ريداً. وينصب (ريداً) كذلك، لأن الاستثناء معه يُعَدُّ مثبتاً تاماً، فهو غير مفرغ، ومثبتٌ لأن أداة النفي (ما) مع (إلا) التي سبقت الخبزَ بمثابة الإثبات، والتقدير: أكل الناسُ كلَّ الخبزِ إلا ريداً.

إشارات تركيبية لـ (إلا):

أولاً: قد تستثنى الجملة بـ (إلا):

قد يستثنى باستخدام (إلا) الجملة بأنواعها المتعددة، حيث يجوز أن يلي (إلا) السبوقية بنفي فعلٍ مضارعٍ بلا شروط، كما يليها فعلٌ ماضٍ مسبوق بفعلٍ قبل (إلا) أو مسبوق بقد، وكل فعلٍ يمثل جملة فعلية^(٢). مثال ذلك:

ما جاء محمداً إلا يبطئ في مشيه. فالجملة الفعلية ذات الفعل المضارع (يبطئ) إنما هي في محل نصب، حالٍ من الفاعل (محمداً).

ما سمع عليُُّ الدرسَ إلا كان ينصتُ باهتمام. الجملة المستثناة (كان ينصت) في محل نصب، حالٍ من الفاعل (علي)، وهو مسبوق بالفعل (سمع).

ومنه قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [يس: 30]. الجملة المستثناة: (كانوا به يستهزئون) في محل رفع، صفة على المحل، أو في محل جر، صفة له على اللفظ، أو في محل نصب، حال منه؛ لأنه تكرةٌ تخصصت بمن الزائدة.

وأن تقولاً: ما قلت ذلك إلا قد تأكدت منه. الجملة (قد تأكدت منه) في محل نصب، حال من ضمير المتكلم الفاعل (الهاء). ومنه قول الشاعر:

ما للجدِّ إلا قد تبيَّن أنه يئس وحلم لا يزال مسؤلاً^(٣)

(١) ينظر: المفرد 2-70، شرح الخلف 91.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب 2-315.

(٣) المساعد 1-581، القور: 1-114.

(ما) حرف نفي مبني، لا عمل له من الإعراب. (الجدد) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (لا) حرف =

الجملة الفعلية (قد تبين أنه يتدنى) في محل رفع، خبر للمبتدأ (المجد).

ومنه أن تقول: ما شرحت يوماً إلا واحداً حاضراً. الجملة (واحد حاضراً) في محل نصب على الحالية.

يمكن أن يكون من ذلك^(١١) قوله تعالى: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ شَدِيدٍ إِلَّا مَنْ تَوَكَّنْ وَكَفَرِ﴾ (٢٢) ﴿فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ﴾ (الغاشية: ٢٢-٢٤). الجملة (من تولى... فيعليه) جملة اسمية مستتاة في محل نصب، المبتدأ فيها الاسم الموصول (مَنْ) في محل رفع، والخبر هو الجملة الفعلية (يعذبه الله) في محل رفع، وفترت بالقاء لأن المبتدأ اسم عام فهو اسم موصول.

ويجعلون من ذلك قوله تعالى: ﴿فَقُضِرُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ (البقرة: ٢٤٩). برفع (قليل)^(١٢) على أن قليلاً مبتدأ حذف خبره، وتقليده: لم يشربوا، هذا على رأي الفراء، وتكون الجملة مستتاة في محل نصب^(١٣).

ومنه قول أبي نواس لمحمد الأمين:

يا خبيراً مَنْ كَانَ وَمَنْ يَكُونُ إِلَّا النَّبِيُّ الطَّاهِرُ الْمُسَمُّونُ

حيث (النبي) مبتدأ مرفوع حذف خبره، وتقليده: فإن الأمين لا يفضله.

^(١١) اشتاء مبنى، لامحل له من الإعراب. (قد) حرف تحقيق مبنى، لامحل له من الإعراب. (تبين) فعل ماضى مبنى على الضم. (قد) أن حرف توكيد ونصب مبنى، وخبر العاقبة مبنى في محل نصب، اسم أن. (يتدنى) حرف جر مبنى. وسجور بكسرة حذوثة منع من ظهورها التطور. وفيه الجملة متعلقة بإطلاق (وحلم) محذوف على لى مسجور، وعلامة جزم الكسرة. (أيزال) لا: حرف نفى مبنى، لامحل له من الإعراب. زال: فعل مضارع ناقص نائب مرفوع، وعلامة رفع الضمة، واسمه ضمير مستتر تقديره: هو. (مؤتلاً) خبر لأيزال منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وجملة لأيزال مع معموليها في محل رفع، خبر أن. والضمير المؤول من أن ومعموليها في محل رفع، فاعل تبين. والجملة الفعلية (تبين أنه) في محل رفع، خبر للمبتدأ (المجد).

(١٢) ينظر: شرح التصريح وحاشية الشيخ بس علي ١-٣٨٨، ٣٨٩.

(١٣) قرأت عبدالله رأى بالرفع، وقرأه بالنصب هي الشهيرة. ينظر: الدر المنون ١-٥-٦.

(١٤) في الدر وجه آخر، حيث يذكر: أن هذا الكلام "وإن كان موجبا للفظ فهو مبنى" قوله في قوله: لم يطعمه إلا قليل منهم، فذلك جعله ليعلم ما قبله في الإعراب. الدر المنون ١-٥-٦.

وقوله ﴿كُلُّ أُمَّةٍ مَعَالِمٌ إِلَّا لِمَجَاهِرُونَ﴾ أي: المجاهرون بالمعاصي لا يُعْفُونَ.

وقول أبي قتادة: «كلهم أحرما إلا أبو قتادة لم يحرم». فصرح بالخبر للمبتدئ المرفوع بعد (لا).

وإذا جاز لنا أن نوافق على رأي جمهور النحاة في تسمية المرفوع المستثنى بالآ للمرفوع الذي يسبقه المستثنى منه، أو جملة على الاستثناء المتقطع كما ذهب إليه الكوفيون، فإن هذا لا يجرؤ في الأمثلة التي صرح فيها بالخبر، وعليه فإن الجملة قد تكون مستثناة بـ (لا).

- قوله تعالى: ﴿وَخَفِيفًا مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ رَّجِيمٍ﴾ (١) إلا من استرق السمع فأتبعه شهاب مبين ﴿الحجر ١٧، ١٨﴾. في (من) بعد (لا) عدة أوجه:
أن تكون في محل نصب على الاستثناء، وهو استثناء تام مثبت متصل، غير مفرغ.

أن نحسب الاستثناء منقطعا، فتكون مستثنى منصوبا.

قد تكون مبتدأ في محل رفع، وغيره الجملة الفعلية (فأتبعه شهاب) ، ودخلت عليها الفاء لأن المبتدأ اسم عام اسم شرط إن احتسبت (من) شرطية، وفيه معنى الشرط إذا كانت موصولة، وتكون الجملة في محل نصب على الاستثناء.

ملحوظة:

قد تدخل (لا) على الفعل الماضي إذا تقدمها قسم، أو ما فيه معنى القسم الذي فيه معنى الطلب. ومثلها (لحسنا) المشددة الميم^(١). نحو: نشدتك بالله إلا فعلت. وفيه يكون اللفظ الدال على القسم متضمنا معنى النفي، وتكون (لا) أو (لا) لنفسي النفي، فالتقدير: ما نشدتك بالله إلا فعلت. ويقدر ما بعد (لا) باسم، أي: إلا فعلك، ويكون مفعولا به للطلب السابق الكامن في اللفظ الدال على

(١) ينظر: الأعرابية على الكتابة لابن الحاجب. ١- ٢٥٠، ٢٥١ / ارتداد العرب ٢- ٢١٥.

القسم. وجاء في صيغة الماضي لتعبد المبالغة في الطلب. ومنه أن تقول: أقسمت عليك إلا زررتي، عزمتم عليك إلا تقلت ما طلبته منك. بالله إلا ذهبت إلى صديقك.

ومنه قوله: عَمَرْتَك اللهُ إِلَّا مَا ذَكَرْتَ لَنَا... ومعناه: ذكركم ومثلك به، وهو مثبت فيه معنى النفي^(١).

ومنه أن تقول: أقسمت بالله عليك إلا صاحت أحباك. مثل (لا) في هذا الموضع (لما) استثنائية، لكنها لا تحيء إلا في الاستثناء الفرع، ويجب أن يسبقها نفي ظاهر أو مقدر^(٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ لُحْمًا جُمِعَ لَدُنَّا مُحْضَرُونَ﴾. [يس: ٣٢].

﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾^(٣) [الطارق: ٤]. على أن (إن) نافية، و(لما) استثنائية بمعنى (لا)، ويكون التقدير: ما كلُّ إلا جميع... وما كلُّ نفس إلا عليها حافظ.

ثانيا: قد تكون (إلا) صفة:

كما أن (غير) تعمل على (إلا) في الاستثناء لأنه أصل (لا)، فإن (إلا) تعمل على (غير) في النعت لأنه أصل (غير)، حيث قد نعت بها كما نعت بغير. إلا أن بينهما فرقتين:

أولهما: أن (لا) لا يجوز حذف موصوفها، كما يجوز ذلك في موصوف (غير). فيقال: جاءني غيرٌ محمدي، ولا يجوز: جاءني إلا محمداً، ونظير (لا) في ذلك الجميل وأشبهه الجمل، حيث إنها قد تقع صفات، ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها.

(١) ينظر: ارتشاف القريب ١-٣١٦.

(٢) الأصيل على الكافية ١-٢٥٦.

(٣) في (لما) في الموصوعين تخفيف الهم، ويوجه على أن (إن) المنقولة من الضميمة، واللام الفارقة، وما مزيدة. أما الكوفيون فيجملون (إن) نافية، واللام بمعنى (في).

والآخر: أنه لا يوصف بـ (إلا) إلا في موضع يصح فيه الاستثناء، فيجوز القول: معنى جنية إلا ربعاً لأنه يجوز القول: معنى جنية إلا ربعاً. لكنه لا يجوز القول: معنى جنية إلا كاملاً؛ لأنه لا يصح الاستثناء في هذا الموضع. ويجوز القول: معنى جنية غير مقصور.

- القول في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].
التقدير: لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا، فأخذت الكلمتان (إلا الله) معنى (غير الله) ، وبذلك بأخذان حكمهما، وحكم (غير) في هذا الموضع صفة لألوهة مرفوعة، فيكون حكم (إلا الله) صفة لألوهة، ومجموع (إلا) مع (الله) هي الصفة، ولأن (إلا) حرف، والحرف لا يحمل العلامة الإعرابية، فقد انتقل إعراب الصفة إلى ما بعد (إلا) وهو لفظ الجلالة. ويمثل ذلك قول عمرو بن معدى كرب:

وكلُّ أخٍ مفارقةٌ أخوه لعمراً إليك إلا الفرقدان

والتقدير: وكل أخ إلا الفرقدان، أي: غير الفرقدين، فتكون (إلا الفرقدان) صفة لـ (كل أخ).

ملحوظتان:

أ- تقول: عندي درهمٌ إلا جيدٌ. يجب أن يعرب المستثنى في مثل هذا التركيب تايماً للمنعوت، فترفعه، ولا يجوز النصب على الاستثناء لفساد المعنى، حيث لا يجوز استثناء الصفة من صاحبها.

ب- لو قال قائل: له عشرةٌ إلا درهمٌ... فقد أقره بالعشرة، لأن الدرهم المستثنى غير العشرة، والتقدير: له عشرة غير درهم. ولكن إذا قال: له عشرةٌ إلا درهماً (بالنصب) فإنه يقر له بتسعة.

ثالثاً: (إلا) وإعمال ما قبلها وما بعدها:

ما بعد (إلا) لا يعمل فيما قبلها مطلقاً، كما أن ما قبلها لا يعمل فيما بعد الشئ بهاء، إلا أن يكون مستثنى منه أو تايماً للمستثنى.

رابعا: لا تعمل أداة استثناء في شيئين:

لا يستثنى بأداة واحدة شيئين بلا عطف، خلافاً لقوم^(١). فلا يقال: ما ضرب أحدٌ أحداً إلا زيدٌ عمراً، على أن كلا الاسمين مستثنى بالـ المذكورة. وأجاز ذلك قومٌ، فيجوز لديهم القول: ما أخذ أحدٌ إلا زيداً درهمًا، وما ضرب قوم إلا بعضهم بعضاً^(٢).

خامسا: (لا) وعملها اللفظي والمعنوي:

تعمل (لا) لفظا ومعنى إذا استثيت بها، ونصبت المثنى.

وتعمل معنى فقط إذا استثيت بها دون عمل النصب.

سادسا: الاستثناء من النكرة الوجبة:

لا يُستثنى من النكرة في الوجبة إلا إذا أفادت، ومن أمثلة الاستثناء من النكرة قوله تعالى: ﴿ قَلْبَتْ فِيهِمْ آفٌ سَقَةٌ إِلَّا لَخَمِينَ عَلَمًا ﴾ [المنكوت: ١٤] . فالكلام تام موجب غير مفرغ متصل، واستثنى (خمين) من النكرة اسم العدد (الف) ، فوجب النصب.

سابعا: الضمير بعد (لا) :

إذا ذكر الضمير بعد (لا) فلا يكون إلا منفصلاً. حيث إن (لا) توافق الفعل معنى ، فلم تعمل الجزأ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ﴾ [طه: ١٤] ﴿ حُلِّمْ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَهًا ﴾ [الاحراء: ١٧] ﴿ وَإِنْ يَسْتَسْئَلِ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ ﴾ [يونس: ١٠٧] ، ﴿ فَتَادِنِ فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ [الانباء: ٨٧].

(١) الأسترلابي على الكافية ١- ٢٤٠ .

(٢) ارتشاف الضرب ١- ٣٠٩ .

غير وسوي

تردُ (غيرُ وسوي) في التركيبِ ذاتيِّ دلالاتٍ مختلفة، وبين هذه الدلالاتِ تختلف النظرةُ إليهما من حيثِ قوانينِ التركيبِ المختلفةِ من: أداءِ دلالي، أو موقعِ إعرابي، أو علامةِ إعرابية، أو إضافةِ ظاهرةٍ أو مقدرة، أو غير ذلك.

غير وسوي في الاستثناء

يراعى في التركيبِ الاستثنائيِ غيرِ وسوي ملحوظان:

أولاهما: أنهما اسمان ملازمان للإضافة، ولذلك فإتھما ينفضان ما بعدهما دائما، فالمتنى بهما مجرورٌ بالإضافة إليهما.

ثانيهما: لأنهما اسمان فهما لهما موقعهما الإعرابي، ويعربان - دائما - إعرابَ الاسمِ الواقعِ بعد (إلا) ، فكأنهما بمثابةِ (إلا) وما استثنى بها من اسمِ مجتمعين، وحق ذلك لأن المضافَ والمضافَ إليه بمثابةِ الاسمِ الواحدِ، فهما وما ضميفَ إليهما بمثابةِ الاسمِ الواحدِ.

إعراب (غير وسوي) :

يلاحظ في إعرابِ (غيرِ وسوي) ما لوحظ في إعرابِ الاسمِ الواقعِ بعد (إلا) حيث ينظر إلى:

أ - نوع الكلام أو الأسلوب بين النفي والإثبات.

ب - ما قبل (غيرِ وسوي) ونوعه من حيثِ الضرعُ وعدمُ الضرعُ، أي: وجودِ المستثنى منه وعدمِ وجوده، وهو ما يسمى بالتمام والنفصال.

وبالنظرِ إلى ما سبق يكونُ إعرابُ (غيرِ وسوي) على النحو الآتي:

أولاً: إذا كان الكلامُ مثبتاً وما قبلهما مفرغٌ لهما بعدمِ وجودِ المستثنى منه، أي: كان الكلامُ ناقصاً موجباً أو مثبتاً، فإتھما يعربان حسبَ موقعهما في الكلام، بين الفاعليةِ أو المفعوليةِ أو ما أشبهَ أحدهما، أو للمجرورِ بحرفِ الجرِ أو غير ذلك من المواقع، وذلك بحسبِ ما يقتضيه ما قبلهما من عوامل، فنقول:

أقبلَ غيرُ واحدٍ. (غير: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة).

أكرمتَ غيرَ واحدٍ. (غير: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة).

أعجبتَ غيرَ واحدٍ. (غير: اسم مجرور بعد الباء، وعلامة جره الكسرة).

يَهَانُ غيرُ المخلصين. (غير: نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَكْبِرُ هُوَ وَجُودُهُ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [التقصص: ٣٩]^(١)

(غير: اسم مجرور بالياء).

ثانياً: إذا كان الكلامُ مثبتاً، وما قبلهما غيرُ مفرغٍ لهُمَا، أي: لا يحتاجُ إلى مرفوعه أو منصوبه أو مجروره؛ ويكون ذلك بوجودِ المشتكى منه، أي: كان الكلامُ تاماً مثبتاً، فإنتهيا يتصبان على الاستثناء، فنقول:

حضر جميعُ المتفرجين غيرَ اثنين (غير: منصوب على الاستثناء، وعلامة نصبه الفتحة).

أقبلَ الجميعُ غيرَ واحدٍ. (غير: منصوب على الاستثناء، وعلامة نصبه الفتحة).

أكرمتُ الجميعَ غيرَ واحدٍ. (مثل السابق).

أعجبتُ بالجميعِ غيرَ واحدٍ. (مثل السابق).

يَهَانُ الحاضرونُ غيرَ المخلصين (مثل السابق).

وقد أريدَ بـ (غير) في هذه الأمثلةِ الاستثناءُ لا غيرُ. أذكرُ ذلكَ حتى لا يعتدَّ الوصفيةُ في (غير) في المثلِّ الأخيرِ.

ثالثاً: إذا كان الكلامُ ناقصاً متنياً؛ أي: يوجد قبلَ (غير) وسوى) أداةً نفياً، وكان ما قبلهما مفرغاً لهما، أي: كان الكلامُ ناقصاً، بعدم وجودِ المشتكى منه

(١) (استكبر) فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. (هو) ضمير مؤكد مبني في محل رفع. (وجوده) حرف عطف مبني، ومعلولُه على الفاعل مرفوع، وضمير الغائب مبني في محل جر بالإضافة. (في الأرض) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة باستكبر. (بغير) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب. حال. (الحق) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

فإنهما يعربان حسب موقعهما في الكلام، بين القاعلية والمفعولية وما أشبههما والمجرور...، وذلك بحسب ما يقتضيه ما قبلهما من عوامل، فالكلام في مثل هذا التركيب ناقص متفق. فنقول:

ما فهم غير طالب. (غير: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة).

ما علمت غير غير واحد. (غير: مفعول به منصوب).

ما متع من الدخول غير اثنين (غير: نائب فاعل مرفوع).

ما غاب غير اثنين. (غير: فاعل مرفوع).

ما كوفى غير المجيبين عن السؤال. (غير: نائب فاعل مرفوع).

لم يتل غير جازتين. (غير: مفعول به منصوب).

ما استمعت لغير متحدثين. (غير: اسم مجرور بعد اللام).

لم يعجب بغير مشهدين. (غير: اسم مجرور بالياء).

ومنه أن نقول:

هل علمت غير هذا الخير ؟

أجبت عن غير السؤال الثاني ؟

ألم تؤذ غير هذا الواجب ؟

هل حضر إليك اليوم غير سمر ؟

وابعا: إذا كان الكلام متفياً، وما قبلهما غير مفرغ لهما، أي: كان الكلام تاماً متفياً بوجود المستثنى منه وأداة النفي، فإنه - حينئذ - لا يحتاج إلى مرفوعه أو منصوبه أو مجروره، فيعربان إعراب الاسم الواقع بعد (لا) في مثل هذا الوضع، حيث يجوز فيهما الإنشاع بالبدلية من المستثنى منه، والنصب على الاستثناء، فنقول:

ما أجاب طالب على السؤال غير أحمد. (يرفع غير على البدلية من طالب، وينصب على الاستثناء).

ما كانت أحدًا غيرَ محمودٍ (ينصب غير على البدلية أو الاستثناء).

ما أعجبت بإجابة أحدٍ غيرِ عليٍّ . (يجر غير على البدلية من أحد وينصبها على الاستثناء).

ما أكرم أحدٌ من الحاضرين غيرَ المخلص (يرفع غير على البدلية من أحد، وينصبها على الاستثناء).

ما غاب للفرجون غير اثنين. (يرفع غير، وينصبها).

ومنه أن تقول:

هل قام الطلابُ غيرُ محمدٍ ؟ (يرفع غير على البدلية من الطلاب، وينصبها على الاستثناء).

أحضرَ أحدٌ من أسرةِ عليٍّ غيرَ محمودٍ وأولاده ؟

مع ملاحظة أن الاستفهام يخرج من معناه الحقيقي إلى معنى آخر بلاغياً، وهو النفي.

كما سبق يمكن أن نلاحظ أن التركيب التي تكون فيها (غير وسوى) في الاستثناء تكون على النحو الآتي:

أ - الكلام ناقص مضي: أي: لا يوجد المشتق منه، وبه أداة نفي، فتعرب (غير وسوى) حسب موقعهما في الكلام.

ب - الكلام تام مثبت: أي: يوجد المشتق منه، ولا توجد أداة نفي، فتعرب (غير وسوى) منصوبين على الاستثناء.

ج - الكلام تام مضي: أي: يوجد المشتق منه، وتوجد أداة نفي، تعرب (غير وسوى) إما بالإتياع على البدلية من المشتق منه، وإما بالنصب على الاستثناء.

د - إذا سبق المشتق المشتق منه نصب (غير وسوى) مطلقاً على الاستثناء، فنقول: ما جاء غيرك أحدٌ. ينصب (غير) على الاستثناء لا غيراً لأن المشتق (غيرك) تقدم على المشتق منه (أحدٌ)، فانضى الإتياع للتقديم.

تركيب (ليس غير)

التعلق المحتمل لـ (غير) في التركيب: جاءنا محمد ليس غير.

أولاً: يجوز أن تطلق (غير) مضمومة بلا تنوين، ويجوز فيها - حيثلذ - ثلاثة تقديرات:

أ - أن تكون مبنية على الضم في محل نصب؛ لأنها تعرب غير (ليس)، والتقدير: ليس الجاني غيره. فهي - حيثلذ - مقطوعة عن الإضافة لفظاً لا معنى.

ب - أن تجعلها اسم (ليس) مبنية على الضم في محل رفع، والتقدير: ليس غيره الجاني.

ج - فإن جعلت (غيراً) معربة - على ما ذهب إليه الأنفسي، حيث يجعل التنوين سائلاً لنية الإضافة - فإن (غيراً) تكون اسم (ليس) ، والمحذوف الخبر.

ثانياً: فإن جعلت التعبير السابق بفتح الراء فلان (غيراً) تكون غير (ليس)، والتقدير: ليس الجاني غيره.

ثالثاً: وقد تنون (غير) في التعبير السابق، وتكون في حال الرفع اسم (ليس)، وفي حال النصب (خبرها).

رابعاً: وقد تطلق (غير) مضافة إلى ضمير المية، فتكون (ليس غيره)، مضمومة أو مفتوحة، وهي على التأويلين السابقين.

تكرار (غير)

إنما تكررت (غير) فإن الأحكام التي ذكرت في تكرار المستثنى بإلا تطبق عليها، أي: يكون حكم (غير) في التكرير حكم المستثنى بـ (إلا) في التكرير، فستطبق الأحكام الإعرابية للمستثنى بمراعاة نوع الكلام من تام أو ناقص ومثبت أو منفي، ومفرغ وغير مفرغ على واحد من (غير) المكررة، وتوجب النصب في سائرهما، فنقول: جاء الطلاب غير أحمد غير هلى. ما أحد يذكر ذلك غير زيد غير

عمرو- بنصب (غير) الأولى على الاستثناء، ورفعها على البدلية من الفاعل الضمير المستتر في (يذكر) ، وينصب (غير) الثانية في حال رفع الأولى، ويرفع الثانية في حال نصب الأولى^(١١)، ولربى أنه يجوزُ نصبُ (غير) الأولى على الاستثناء و (غير) الثانية على الاستثناء مطلقاً، حيث إن رفعَ الثانيةِ جاز عند ما نصبت الأولى، لكنه في حال رفع الأولى وجب نصبُ الثانيةِ على الاستثناء، وبذا فإن النصب في الاثنين قائم، حيث وجوبه في واحدةٍ منهما، وجوازُه في الأخرى.

- القول: ما جازى أحدٌ غير زيد غير عمرو-يذكر الخفاف أنه لا يجوز نصبهما جميعاً إلا بالواو، ويجوز رفعُ أحدهما، ولا يجوز رفعهما جميعاً إلا بالواو^(١٢).

وأنت ترى أن المشتق من موجود، فالاستثناء تام معنى غير مفرغ متصل، والمشتق من مقدم، فجاز لك أن تطبقَ قوتينَ هذا التركيب على أحدِ المشتقين، وتوجب النصبَ في الآخر، وعليه فإن بدلية أحدهما بالرفع من المشتق من جازئة، ووجب النصب في الآخر، كما أن النصبَ على الاستثناء جازئ في أحدهما، مع وجوب النصب في الآخر.

لذلك فإن احتمالاتِ التطيقِ لغير في هذا التركيب في الموضوعين هي:

جواز إتيان إحداهما بالرفع، ووجوب نصب الأخرى.

جواز نصب إحداهما، ووجوب نصب الأخرى.

لكن الرفع في الاثنين لا يكون إلا بالواو العاطفة.

القول: ما أحدٌ يقبول ذلك غير على غير محمد- (غير) الأولى تكون بالرفع على الثبوت لأحد أو على البدل من فاعل (يقول) ، وبالنصب على الاستثناء، مع تبادل نصب الثانية ورفعها مع الأولى.

(١١) شرح الخفاف (٩١).

(١٢) التصب الأكمل على شرح الجمل ٩١.

القول: ما جاني غير زيد أحد غير عمرو أحد. يذكر الحرفان أنك تنصبهما جميعاً مع التقديم، ولا يجوز ذلك مع التأخير^(١). ولكنني أرى أن ذلك يجوز مع التأخير، طبقاً للتحويل في المثل السابق.

ما جاني غير زيد غير عمرو. ترفع أحدهما خاصة^(٢).

ما أكل أحد غير الحبيب غير زيد. تنصب الاثنين^(٣)، نصب الأولى على المفعولة، فالاستثناء بالنسبة إليها مفرغ، أما الثانية فتصب على الاستثناء، وأرى أنه يجوز فيها الرفع على البداية؛ لأن الاستثناء بالنسبة إليها تام منى متصل غير مفرغ، والمستثنى منه قد تقدم.

تقول: عندي عشرة غير خمسة غير اثنين غير واحد. الاستثناء من الاستثناء، لتكون الأرقام المذكورة فردية في الترتيب بالموجب، أما المذكورة زوجية في الترتيب فإنها تكون بالسالب، وعلى هذا فقد أقر الناطقُ للسامع ستة، حيث: $10 - 5 = 5$ - $2 - 1 = 6$.

ولو أنك استثنت الأخير مما سبقه، والباقي مما سبقه، إلى أن تصل إلى المستثنى منه الأول لكانت النتيجة نفسها. فستثنى الواحد من الاثنين فيفتح واحد، ثم تستثنى الواحد من الخمسة، فيفتح أربعة ثم تستثنى الأربعة من العشرة، فيكون الناتج النهائي ستة.

تنوع (غير) في التركيب،

الأصل في (غير) في التركيب أن تكون صفةً، لكثرت قد لجأنا في أربع صور: أولاهما: وهي الأصل، أن تكون صفةً، فتسبغ ما قبلها من موصولها في الإعراب، كقولك:

اشتريت كتاباً غير حديث. (غير: صفة لكتاب منصوبة وعلامة نصبها الفتحة).

(١) الموضع السابق.

(٢) الموضع السابق.

استمعت إلى حديثٍ غيرٍ مُعملٍ. (غير: صفة لحديث مجرورة، وعلامة جرّها الكسرة).

جاءنا رجلٌ غيرٌ مهملٍ. (غير: صفة لرجل مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة).
ومنه قوله - تعالى -: ﴿وَمَا أَخْرَجْنَا نَعْمَلًا صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [طاهر: ٣٧].
وتلك قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ [هود: ٤٦]. حيث (غير) مرفوعة لأنها نعت لغير (إن) المرفوع (عمل). وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَجْرُوا غَيْرَ مَحْتُونَ﴾ [الين: ٦].

وقد يوصف بها شيءُ النكرة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾
(٥) صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧] ^(١١). وفيه إذا وقعت (غير) بين صديقين ضعُفَ إبهامُها، حيث وقعت بين صديقين هما: المنعم عليهم، والمغضوب عليهم.

ثانيتها: أن يحذف موصوفُها، ونظُرُ في التركيب، فتحل محلها، وتأخذ حكمه الإعرابي، نحو:

حضر غيرُ المهملٍ. (غير: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة).

مشيت في غيرٍ متعرجٍ. (غير: اسم مجرور بعد (في)، وعلامة جره الكسرة).

كافأنا غيرَ الكاذبِ. (غير: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة).

(١١) وهذا قول آخر يبني على حذف حرف العلة، وواقعته ضمير مسطر تقديراً: أنت، وضمير المتكلمين مبني في محل نصب، مفعول به. (الصراط) منصوب على التوسيع، أو على نوع الخلف، وعلامة نصبه الفتحة. (المستقيم) صفة للصراط منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (صراط) بدل من الصراط منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الذين) اسم موصول مبني في محل جر بالإضافة. (النعمة) فعل ماضٍ مبني على السكون، وضمير المخاطب مبني في محل رفع، فاعل. والجملة الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (عليهم) جار ومجرور مبنيا، وشبه الجملة متعلقة بالإتمام. (غير) صفة للاسم الموصول مجرور، وعلامة جره الكسرة. (المغضوب) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (عليهم) جار ومجرور مبنيا، وشبه الجملة متعلقة بالمغضوب.

منه قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ نَجْزِيَنَّا غُلَابَ الْقَهْرِيْنَ بِمَا كُنْتُمْ تَقُولُوْنَ عَلَى اللّهِ غَيْرَ الْحَقِّ﴾
 [الأنعام: ٩٣]^(١١) حيث (غير) تنصب من وجهين:

أ- أنها مفعول به للقول.

ب- أنها نعت مصدر محذوف، والتقدير: تقولون القول غير الحق.

وتقول: قام غير محمد، فتكون هنا وصفاً لا غير، ولا تكون بمعنى الاستثناء،
 حتى لا يفسد المعنى، والتقدير: قام أحد غير محمد، وتأخذ (غير) حكم
 الموصوف المحذوف، وهو الرفع على الفاعلية.

ثالثها: أن تكون مع ما أضيف إليها بمثابة الصفة المشتقة النقية، أي: صفة مشتقة
 يتألف معناها معنى (غير) مع ما أضيفت إليه، فتعرب حسب موقعها في الكلام،
 فتأخذ إعراباً ما بعدها في غير وجودها، وأذكرك بأن المضاف والمضاف إليه بمثابة
 الكلمة الواحدة، فتقول: أثبتت غير متكاسل. (غير) حال منصوبة، وعلامة نصبها
 الفتحة، والتقدير: أثبتت نسيطاً. ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَحِلُّ لَكُمْ مَا وُزَّاءَ ذَلِكَ أَنْ
 تَنكِحُوا بِأُمَّوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾ [النساء: ٢٤]^(١٢) حيث (غير) حال ثانية من
 الضمير الفاعل وإو الجماعة في (تتقوا)، أو: حال من الضمير في (محصنين).

(١١) (اليوم) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو متعلق بنجوزوا. (الجهنم) فعل مضارع مرفوع،
 وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع، نائب فاعل. (غلاب) منصوب على
 تزج المضاف، وعلامة نصبه الفتحة، (الجهنم) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (علا) الباء:
 حرف جر مبنى، لا محل له من الإعراب. ما: حرف مصدري مبنى، لا محل له من الإعراب. (كنتم)
 فعل ماضٍ ناقص تأنيخ مبنى على السكون، وضمير المخاطبين مبنى في محل رفع، اسم كان. (تقولون)
 فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع فاعل، والجملة
 الفعلية في محل نصب، غير كان، والمصدر المؤول في محل جر بالياء، وشبه الجملة (بما كنتم) متعلقة
 بالجزء. (على الله) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالقول، (غير) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه
 الفتحة. (الحق) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

(١٢) (أحل) فعل ماضٍ ناقص مبنى على الفتح مبنى للمجهول، (لكم) جار ومجرور ميان، وشبه الجملة متعلقة
 بأحل. (ما) اسم موصوف مبنى في محل رفع، نائب فاعل. (وزراء) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه
 الفتحة، وهو صلة الموصوف، لا محل له من الإعراب، أو: متعلق بجملة صلة المحذوفة. (لكم) اسم
 إشارة تخاطبي مبنى، في محل جر بالإضافة إليه. (أن تتقوا) أن: حرف مصدري تنصب مبنى، لا محل =

وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَحْضَرُ غَيْرُ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾
[النحل: ١١٥]^(١).

وقوله تعالى: ﴿إِنْ عَذَابٌ رَبَّهُمْ غَيْرُ مَأْمُونٍ﴾ [المعراج: ٢٨].

وقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾
[التين: ٦].

رابعتها: أن تدخل في باب (لا):

إذا دخلت (غير) في التركيب مثل (إلا) في بابها، أي: باب الاستثناء، فإنها تكون في معنى الاستثناء، أي: إخراج ما أضيف إليها من ما سبقها، وهو المشتق منه، أو الحكم السابق عليها، وتعرب إعراب الاسم الواقع بعد (إلا) في كل صورة المذكورة في حكم المشتق به (غير وسوى).

الفرق بين (غير) في الاستثناء و (غير) في النعت أن (غير) الاستثنائية تُخرج حكم المجرور بها من حكم ما قبلها، أو: تخالف بين حكم المشتق بها وحكم المشتق منه الذي يسبقها، أما هي في النعت فإنها لا تعرض هذه المخالفة في الحكم وإنما تكون للمخالفة بين الموصوف الذي يسبقها وما هو مجرور بها من ذات أو صفة.

له من الإعراب: نيفوا: فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع فاعل. والصلوات الزوال في محل رفع، ينال من الاسم الموصوف (لا)، أو في محل نصب على لزج الحافظ، والقدور: بأن نيفوا... (بأنوالكم) جار ومجرور ومضاف إليه، وفي الجملة متعلقة بنيفوا. (محصنين) حال منصوبة، وعلامة نصبها الياء لأنه جمع مذكر سالم. (غير) حال ثانية منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (مستأجنين) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء، لأنه جمع مذكر سالم.

(١) (من) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع، مبتدأ، خبره جملة الشرط والجواب، أو جملة الجواب. (المحضر) فعل الشرط ماض مبني على الفتح مبني للمجهول، وتائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هو. (غير) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (بأج) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة. (ولا) الواو: حرف عطف. لا: حرف نفي (وإن) لتأكيد النفي. وكلاهما مبني لا محل له من الإعراب. (صناد) معطوف على باغ مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة. (فصافاً): رابط بين الشرط وجوابه حرف مبني، لا محل له من الإعراب. (الله) لفظ الجلالة اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (غفور) خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (رحيم) خبر ثان لأن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. وجملة جواب الشرط في محل جزم، وجملة الشرط والجواب في محل رفع، خبر البتة.

فإنما قلت: جاء القوم غير محمود. فإن (غيراً) هنا تعطي معنى المخالفة، فهي استثنائية، حيث خالفت بين حكم القوم في مجيئهم، وحكم محمود في عدم مجيئه. أما إذا قلت: جاء قومٌ غيرٌ محمودٍ. فإن (غيراً) خالفت بين (قوم) وهو الموصوف، و (محمود) وهو مع (غير) الصفة. فل(غير) الاستثنائية مخالفةٌ في الحكم، أما الوصفية فهي مخالفةٌ بين ذاتين، أو ذات وصفة. ومخالفة (غير) الوصفية بين الذات والصفة كأن تقول: حضر أناسٌ غيرُ آمنين، أو: حضر الأناسُ غيرُ الأمنين، والتقدير: حضر أناسٌ مخالفتون للأمنين، أي: حضر أناسٌ فَرِعُونَ. أو: حضر الأناسُ الفَرِيعُونَ.

• من أمثلة (غير):

- قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [الأنعام: ٦٨]^(١). (غير) صفة لحديث مجرورة، وعلامة جرّها الكسرة.

(١) (١٤) اسم شرط مبني على السكون في محل نصب على الظرفية، وهو متعلق إليه وهو متعلق بالإعراس. (رأيت) فعل الشرط ماضٍ مبني على السكون، وناؤه للتكلم ضمير مبني في محل رفع، فاعل، والجملة في محل جر بالإضافة إليه (١٥). (الذين) اسم موصول مبني في محل نصب، مفعول به. (يخوضون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون. وروا الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (في آياتنا) في: حرف جر مبني لا محل له من الإعراب، آيات: اسم مجرور بفي، وعلامة جره الكسرة، وضمير المتكلمين مبني في محل جر بالإضافة إليه، وشبه الجملة متعلقة بالخوض. (فأعرض) الفاء: رابطة للشرط بجوابه، حرف مبني لا محل له من الإعراب. (أعرض: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت، والجملة الفعلية جواب الشرط، لا محل لها من الإعراب. (عنهم) جار ومجرور متبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالإعراس. (حتى) حرف غاية وجر مبني، لا محل له من الإعراب. (يخوضون) فعل مضارع منصوب بعد أن المحذوفة بعد حتى، وروا الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، والمصدر المأول في محل جر بحتى، وشبه الجملة متعلقة بالإعراس. (في حديث) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالخوض. (غيره) صفة لحديث مجرورة، وعلامة جرها الكسرة، وضمير الضائب مبني في محل جر بالإضافة إليه، وهذا الضمير إما عائد على الحديث، وإما عائد على الخوض.

- قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَقْرُؤًا يُضَيِّكُمُ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلُ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾
[التوبة: ٣٩]^(١١). (غيركم) صفة للمفعول به المنصوب (قوما).

- ومثله قوله تعالى: ﴿قَالَ لَنْ أَخْلُقَ لَهَا غَيْرِي لِأَجْعَلَكَ مِنَ الْمَسْجُورِينَ﴾
[الشعراء: ٢٩]^(١٢).

- وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَقُولُوا يُسْتَبْدِلُ قَوْمًا غَيْرَكُمْ لَمْ يَكُونُوا أُمَّةً لَكُمْ﴾
[محمد: ٣٨].

- إذا قلت: ما قام أحدٌ غيرُ محمد، فإنك ترفع (غير) على وجهين:

البدئية من أحد. والوصفية لأحد، وكل منهما مرفوع.

وتكسبها من وجه واحد وهو الاستثناء.

(١١) لا حرف شرط جارم مبنى على السكون، لا محل له من الإعراب. لا: حرف نفي مبنى، لا محل له من الإعراب. (تقروا) فعل الشرط مرفوع مجزوم، وعلامة جزمه حذف التو، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل. (يضيئك) فعل جواب الشرط مرفوع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، وعلامة نصبه ضمير مستتر تقديره: هو. وضمير المخاطب مبني في محل نصب، مفعول به. (عليها) مفعول مطلق منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مبنى لنوع الفعل. (أيما) نعت لعذاب منصوب وعلامة نصبه الفتحة. (ويستبدل) الواو: حرف عطف مبني. يستبدل: فعل مرفوع مجزوم بالعطف على مذهب، وعلامة جزمه السكون، وعلامة ضمير مستتر تقديره: هو. (قوما) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (غيركم) غير: صفة لقوم منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة، وضمير المخاطب مبني في محل نصب، مفعول به.

(١٢) لا حرف شرط جارم مبنى على الترفع. (لن) اللام للمقسم، أو موقوفة للمقسم حرف مبني، لا محل له من الإعراب. إن: حرف شرط جارم مبنى على السكون لا محل له. (أخلفت) فعل الشرط ماضى مبني على السكون، وضمير المخاطب مبني في محل رفع، فاعل. (لها) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (غيري) صفة لأحد منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة المقذرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بالكسرة النافية لضمير المتكلم، والياء: ضمير مبني في محل جر بالإضافة. (لأجعلك) اللام للتوكيد حرف مبني لا محل له. (أجعل) فعل مرفوع مبني على الفتح لأصالة بين التوكيد المباشرة في محل رفع. وعلامة ضمير مستتر تقديره: أنا. والتو للتوكيد حرف مبني لا محل له من الإعراب. وضمير المخاطب مبني في محل نصب، مفعول به. والجملة - على رأى جمهور النحاة - جواب القسم لا محل لها من الإعراب. وجملة جواب الشرط مخلوقة دل عليها جملة جواب القسم. ففى رأيهم: إذا اجتمع الشرط والقسم فجملة الجواب المذكورة للأسبق منهما. (من المسجونين) جار ومجرور وعلامة جر الياء، وبها الجملة متعلقة بجعل.

ومثل ذلك لو قلت: هل جاء أحد غير محمد؟

- تقول: كلُّ أحدٍ يقول ذلك غيرُ عليٍّ. ينصب (غير) على الاستثناء، ويرفعها على النعت لـ (لكل)، ويجرها على النعت لـ (أحد).

- القول: جازى القومُ غير زيد^(١). يجوز في (غير) أن تنصب على الاستثناء، ويكون المقصودُ استثناءَ (زيد). كما يجوز أن ترفع على النعتِ للقوم، والمقصود: الذين هم ليسوا بزيد.

- في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَبِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٩٥]. قرئت (غير) بالرفع والنصب والجر:

الرفع على أنها صفةٌ لـ (القاعدون)، أو بدلٌ منها .
الجر على أنها صفةٌ لـ (المؤمنين).

النصب على الاستثناء. إما من (القاعدون)، وإما من (المؤمنين)، وقد يكون نصبها على الحالية.

- في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِن إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩]. في (غير) ثلاث قرامات:

أولاهما: قرأ الكسائي يخفض الراءِ على أنها نعتٌ لإله، أو على البدلية من لفظ (إله).

ثانيهما: قرأ عيسى بن عمر بالنصب، ووجهه أنه مشتقٌ منصوب، وهو استثناء تام متنى متصل أو منقطع، غير مرفوع.

ثالثهما: قرأ الباقون بالرفع، وذلك على النعتِ أو البدلِ من موضع (إله)، وهو الرفعُ على الابتدائية؛ لأن (مِن) رائدةٌ.

(١) ينظر: النصب ٤-٥٢٢، ٤٢٣ / البصرة والشقرة ١-٢٨٦ / السكانية الثانية ٢-٧١٤ / النصب الأكمل ١٠٢، ١٠٩ / السامع ١-٥٩٢.

العطف على مجرور (غير)

إذا عطفَ على المضاف إلى (غير) وهو المشتق بها فإنه يجوز في العطف أن يعربَ على اللفظ أو على المحل، ومعنى بالمحل هنا أنه كما لو كان مشتقاً بدلاً (لا). فتقول: حضر الجميع غير محمودٍ وعلىً وعلىاً. بحر (على) على لفظ (محمود)، وينصبه على محله، حيث إن تقدير: (غير زيد) إلا زيداً).

وتقول: ما حضر الطلابُ غير ثلاثة طلابٍ وخمسُ طالباتٍ. بحر (خمس) بالعطف على لفظ (ثلاثة)، ويرفع (خمس) على المحل باعتبار البدلية، وينصب (خمس) على المحل كذلك باعتبار الاستثناء، حيث تقدير: (غير ثلاثة)، (لا ثلاثة). فيلتمس في الرفع بالاتباع على البدلية من المشتق منه (الطلاب)، كما يلتمس في النصب على الاستثناء.

في القولين: ما جاءني غير زيدٍ وعمرو، وجاء القومُ غير زيدٍ وعمرو، لا بد من الجر في (زيد)، بالإضافة إلى غير، لكن (عمراً) يجوز فيها وجهان:

أ- الجر بالعطف على (زيد) في الوضعيين.

ب- الرفع في الأول، والنصب في الثاني بالعطف على الموضع، (موضع غير مع زيد)، وهو الرفع في الأول، والنصب في الثاني، والشكوك يرى أن العطف على التوهم.

تعريف (غير) وتكبيرها

للحجة ثلاثة آراء في تعريف (غير):

أولها: أنها لا تعرف مطلقاً:

وعليه فإن (غيراً) في قوله تعالى: ﴿حَبْرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]. تكون بدل تكرة من معرفة.

ثانيها: أنها تعرف مطلقاً:

وعليه فإن (غيراً) في الآية السابقة تكون صفة.

نالتها : أنها تعرف إذا وقعت بين ضدَّين :

وعليه فإن (غيراً) في الآية السابقة تكون صفةً.

سوى

أما (سوى) فقد اختلفَ فيها، حيث :

- يذهب جمهورُ النحاةِ إلى أنها ظرفٌ بدليلٍ وصلِّها بالموصل، فيقال: جاء الذي سواك.

- أما ابنُ مالكٍ ومن تبعه فإنهم يرونَ أنها كـ (غير) في المعنى والإعرابِ، فتخرجُ إلى الرفعِ والجرِّ، ويؤيد ذلك قولُ الفراء: أتاني سواك. وقول الشاعر (ابن المولى محمد بن عبد الله بن مسلم):

وَإِذَا بُعِثَ كَرِيمَةً أَوْ تَشْتَرَى فِسْوَاكَ بِإِعْتِهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى^(١)

حيث (سوى) مرفوعةٌ على الابتدائية. وقوله:

أَلْتَرَكُ لَيْلِي لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا سِوَى لَيْلَةٍ إِتْسَى إِذَا لَصَبُورٌ^(٢)

حيث (سوى) مرفوعةٌ على أنها اسمٌ (ليس) الفعلُ الناسخُ.

(١) (الواو) بحسب ما قبلها حرف مبنى لا محل له. (Oid) اسم شرط غير جازم مبنى في محل نصب على الظرفية، وهو مضاف. (أنت) فعل الشرط مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (كريمة) نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة في محل جر بالإنشاء. (أنت) حرف عطف مبنى لا محل له. (تشتري) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها التعذر. ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هي. والجملة في محل جر بالعطف على ما قبلها. (فيسواك) الفاء: واقع في جواب الشرط ليربطه بشرطه حرف مبنى. سواك: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها التعذر، وضمير المخاطب مبنى في محل جر بالإنشاء. بالعتها: غير المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير النسائية مبنى في محل جر بالإنشاء، والجملة الاسمية جواب الشرط، لا محل لها من الإعراب. (أنت) الواو: حرف عطف مبنى. أنت: ضمير مبنى في محل رفع، مبتدأ. (تشتري) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها التعذر. والجملة منطوقة على ما قبلها، لا محل لها من الإعراب.

(٢) (أترك) الهزة للاستفهام حرف مبنى لا محل له. أترك: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله مستتر تقديره: أنا. (لئلي) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الضمة المقدرة منع من ظهورها التعذر. (ليس) فعل ماضٍ ناقص ناسخ مبنى على الفتح. (لئلي) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه =

وقول الشاعر:

لَدَيْكَ كَيْفِيْلٌ بِالْحُنَى لِمُوْمَلٍ وَإِنَّ سِرْوَاكَ مَن يَوْمَهُ يَشْفِي^(١١)
حيث نصب (سوى)، لأنها اسم (إن).

يَيْتَدُ

تساوى (يبد) غيراً في الاستثناء المنقطع فقط، وتكون لازمة النصب، مضافة إلى مصدر مؤول من (أَنَّ) المشددة التون ومعمولها، فيقال: هو خيرُ العلم ييداً أنه لا يتفزع به. ومنهم من يرى أنها بمعنى (على). ومن أمثلة (يبد) أن تقول:

إنه فقيرٌ ييداً أنه كريم.

١٠ - التثنية المشددة. وضهير الشكلم مبنى في محل جر بالإضافة إليه، وشبه الجملة في محل نصب، غير ليس مقدم. (ويبدأ) الواو: حرف عطف مبني. بين: ظرف مكان منصوب، وضهير العاقبة مبنى في محل جر بالإضافة، وشبه الجملة في محل نصب معطوف على ييد. (سوى) اسم ليس مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة. (ييلة) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (إني) حرف توكيد ونصب مبني، وضهير الشكلم مبنى في محل نصب، اسم إن. (إن) حرف جزاء وجواب مبني، لا محل له. (الصبر) اللام: للتوكيد أو الإيذاء أو اللام الزحافة حرف مبني لا محل له. صبور: خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. وجملة (إن) استتاجية لتبليغ لا محل لها من الإعراب.

(١١) (كفيلك) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، وضهير الخطاب مبنى في محل جر بالإضافة إليه، وشبه الجملة في محل رفع، غير مقدم. (كفيل) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (إني) الياء: حرف جر مبني لا محل له. (لن): اسم مجرور بالياء، وعلامة جره الكسرة المقدرة منع من ظهورها التحريك، وشبه الجملة متعلقة بكفيل. (لؤلؤ) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب، حال. (وإن) الواو: حرف استئناف مبني لا محل له. إن: حرف توكيد ونصب مبني لا محل له. (سواك) اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، وضهير الخطاب مبنى في محل جر بالإضافة. (من) اسم موصول مبني في محل رفع، مبتدأ. (يؤمله) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وقاعلة ضمير مستتر كثرة: هو، وضهير الدائب مبنى في محل نصب، مفعول به، والجملة الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (يشقى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وقاعلة ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة الفعلية في محل رفع، خبر المبتدأ الاسم الموصول، والجملة الاسمية في محل رفع، خبر إن.

ذاكرت الدرس كثيرا بيدَ أنني لم أفهمه .
استمعت في إنصاتٍ بيدَ أنني شاردتُ الذهن .
سعيرٌ غنيٌ بيدَ أنه بخيلٌ .

عدا ، وعلا ، وحاشا

يلحظ ما يأتي^(١):

أ- (عدا وعلا وحاشا) ألفاظٌ تسردُّ في الاستثناءِ بين كونها فعلاً، وكونها حرفَ جرٍّ، على اختلافٍ بين النحاةِ في كلِّ واحدٍ منها.

ب- لذلك فإن ما بعدها من مستثنى يجوز أن ينصبَ على المفعولِ باحسابها أفعالاً، ويجوز أن يجرَّ بها باحسابها حروفاً مخالفةً.

ج- إذا احتسبت أفعالاً فإن الاستثناءَ بها يجب أن يكونَ تاماً متصلاً، فإن أفعالَ الاستثناءِ لا تكون للاستثناءِ المفرغِ ولا للمقطعِ .

د- إذا كانت أفعالاً فإن قائلها يكون مخلوقاً، ويقدر به (بعضهم)، وضمرُّ الغائبين يعودُ على المستثنى منه، أي: جاور، أو: تعدى أو فارق، أو: نحاش بعضُ المستثنى منه الشئ، وما دام بعضهم جاوره فسائرهم قد تجاوزَ كذلك .

ويرى البصريون أن الفاعلَ مضمراً يعودُ على (بعضهم) المفهوم من الكلام، وهو عند البصريين مضمراً يعودُ على (فعلهم) المفهوم من الفعلِ السابقِ .

وإرى - على غير ما فسر به النحاةُ - أن الفاعلَ المضمراً لهذه الأفعال إنما يقدرُ بما يعودُ على المصدرِ المقصود من الفعلِ المذكور . فإذا قلت: جاء الطلابُ عدا محموداً، يكون التقدير: . . . عدا الجرةُ محموداً، أي: تجاوز مجيئهم محموداً. (جاء) فعل ماضٍ مبني على الفتح . (الطلاب) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة . (عدا) فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر، وقاعله محذوف، تقديره:

(١) ينظر: الكتاب ٢-٣٤٩ / المنتصب ٤-٤٦٦ - ١٤٧٢ / شرح ابن عيسى ٢-٧٨ / شرح الفياض بن مطي ١-٦١٣ / شرح الكافية للرغز ١-٣٤٤ .

بعضهم، (محموداً) مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الفتحة، والجملةُ الفعليةُ في محل نصب على الحالية - على الوجه الأرجح.

أما الإعرابُ باحتسابها حرف جرٍّ فإنه: (عدا) حرفُ جرٍّ مبني، لا محلُّ له من الإعراب. (محمود) اسمٌ مجرورٌ بعد عدا، وعلامةُ جرِّه الكسرة، وشبهُ الجملةِ متعلِّقةٌ بالمجرورِ.

وأثروهُ إلى أن سببوه يجعل (حاشا) حرفاً على الإطلاق، حيث لم يسمعَ فيها إلا الخفضُ بها لما بعدها، وبشبهها يحكى حيث عمراً ما بعدها، مع إضافة (حاشا) معنى الاستثناء^(١١)، وهي مع ما بعدها في موضع نصبٍ بما قبلها.

منه قولُ ابنِ جميع، وقيل لسيرة بن عمرو الأندلسي:

حاشاشاً ليس ثوبان إن أبا ثوبان ليس بيكسبة قدم^(١٢)

ولكن الميرد يجعلها مثل (حاشا)^(١٣)، فتتردد بين الحرفية والفعلية، وحكى عن أبي زيد النحوي: ﴿اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ سَمِعَ حاشا الشيطانَ وأبا الإصمعي﴾^(١٤)، فجعلها فعلاً يتنصبُ ما بعده على المقولية (الشيطانَ وأبا الإصمعي)، وإذا قلت: جازى القومُ حاشا زيداً، فالتقدير: فارق بعضهم زيداً.

(١١) الكتاب ٤، ٤٦.

(١٢) (حاشا) حرف جر مبني لا محل له من الإعراب. (أبي) اسم مجرور بعد حاشا وعلامة جرّه الهاء، لأنه من الأسماء الستة. (ثوبان) مضاف إلى أبي مجرور، وعلامةُ جرِّه الفتحة لئلا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. (إن) حرف توكيد ونصب مبنى لا محل له من الإعراب. (أب) اسم إن منصوب، وعلامةُ نصبه الألف لأنه من الأسماء الستة. (ثوبان) مضاف إلى (أب) مجرور، وعلامةُ جرِّه الفتحة لئلا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. (ليس) فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، واسمه ضميرٌ مستترٌ تقديره هو. (بيكسبة) هاء: حرف جر (أب) مبنى لا محل له من الإعراب. (بكسبة) غير ليس منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (قدم) صفة لبيكسبة مجرورة على اللفظ في محل نصب.

(١٣) المقنَّب: ٤-٣٩١.

(١٤) ينظر: الأصول: ١/٢٨٨ / القرب: ١/١٦٦ / شرح القية ابن معطي: ١/١١١ / شرح التصريح:

٣٦٥-١.

ويذهب القراء إلى أن (حاشا) فعلٌ لا فاعلَ له، قالفول: حاشا زيد؛ أصله: حاشا لزيد، ثم حذف حرف الجرِّ لكثرة الاستعمال، فخفضت ما بعدها.
أما المازني والكسائي فيذهبان إلى أن (حاشا) فعلٌ لا غيرُ، واحتجاً بأنها تنصرف تصرف الأفعالِ.

ملحوظة:

القول: ﴿حاشا لله﴾ [يوسف: 51]. تعبیرٌ للتزيه والبراءة، وفيه لا تكونُ (حاشا) حرفاً، كما أنها لا تكونُ فعلاً إلا عند البرء، ولكنها تكونُ - حينئذ - اسماً منصّباً التصائب المصادرِ الواقعة بدلاً من فعلها، ويكون كما يقال: تزيهاً لله، وفي ثلاث قراءات⁽¹⁾؛

الأولى: بدون تنوين ولا إضافة، وتكون (حاشا) فيه مبنيةً لشبهها بالحرفية لفظاً ومعنى.

الثانية: بالتنوين، وقد فسرت سابقاً.

الثالثة: بالإضافة (حاشا لله)، على نحو: سبحان الله.

ما تحللاً وما عدا

يلحظ ما يأتي:

أ - تكون (ما) مع (تحلاً أو عدا) مصدرية، فتكونُ مع أيٍّ منهما مصدرًا مسؤولاً يكونُ في موضع الحالِ، و (ما) حرف مصدرى مبنى لا محل له من الإعراب.

ب - أما (تحلاً و عدا) فهما فعلان ماضيان، ويلزم فعليهما إذا سبقاً بما المصدرية، لأن المصدرية لا يليها إلا الفعلُ.

ج - أما فاعلهما فإنه يكونُ محذوفاً يدلُّ عليه قرينة الحالِ، وليكن: (بعضهم) وضميرُ الغائبين في القدرِ يعود على الشئى منه، لأن هذين الفعلين فعلان تامان، فإن الشئى بهما يكون منصوباً دائماً على المفعولية.

(1) ينظر: للماعد: 1-448.

د - الاستثناءُ بهما يجب أن يكونَ تاماً متصلاً.

بمراجعة مجموع النشاط السابقة فإنه يمكن تحليلُ القول: جاء الجميع ما عدا محموداً، أو: ما خلا محموداً، على تقدير: جاء الجميع مجاوراً بعضهم محموداً، أو: خالياً بعضهم من محمود، ويكون الإعراب على النحو الآتي:

(جاء) فعل ماضي مبنى على الفتح. (الجميع) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (ما خلا) ما: حرف مصدري مبنى لا محل له من الإعراب. خلا: فعل ماضٍ مبنى على الفتح المقدر، منع من ظهوره التعذر، والفاعلُ مَحذوفٌ تقديره: بعضهم، والمصدر المؤول في محل نصب على الحالية. (محموداً) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. ومثل (ما خلا محموداً) يكون إعرابُ (ما عدا محموداً)، والمصدر المؤول في محل نصبٍ على الحالية - على الأرجح.

روى الجرسي عن بعضي العربِ جرماً ما استثنى به (ما عدا وما خلا)^(١).
والوجه فيه أن يجعل (ما) والثمة، فيكون كلٌّ من (عدا وخلا) حرفَ جرٍّ.

يتواءم إلى أن النحاة^(٢) يختلفون فيما بينهم في موقع جملة (ما خلا وما عدا وما حاشا)، فبالإضافة إلى ما شاع من رأي السيرافى؛ وهو ما ذكرناه سابقاً من النصب على الحالية؛ يذكر أن ابن خروف كان يذهب إلى نصبها على الاستثناء كالتصايب (غير) في القول: جاء القومُ غيرَ زيد.

أما ابن الصائغ فإنه كان يرى نصبها على الظرفية، فالتقديرُ عنده في القول: قام القومُ ما خلا زيدا، هو: في وقتِ مجاورتهم زيدا، أو: قاموا مدةً مجاورتهم زيدا.

منه قول لبيد:

ألا كلُّ شيءٍ ما خلا الله باطلٌ وكلُّ نعيمٍ لا محالةً زائلٌ^(٣)

(١) ينظر: شرح ابن النظم: ٣-٤.

(٢) الساعد: ١-٤٤٤.

(٣) (ألا) حرفٌ استفتاحي أو تنبيهٌ مبنى لا محل له من الإعراب. (كل) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة. =

حيث نصب المستثنى (الله) بالفعل (غلا) المبوب (ما) المصدرية.

وكذلك قول الشاعر:

تَحُلُّ التَّمَانِي مَا عَدَانِي فِلَانِي بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيي مَوْلِحٌ^(١٧)

حيث نصب المستثنى (ضمير المتكلم) بالفعل (عدا) المبوب (ما) المصدرية.

المثل: كُلُّ شَيْءٍ مَهَّءَ مَا النَّسَاءَ وَذَكَرَهُنَّ^(١٨). ينصب (النساء) على حذف (عدا، أو غلا) بعد (ما) المصدرية، فيكون (النساء) منصوباً على المقولية.

ومن التحية من يؤول (ما) بـ (إلا)، ومنهم - السهيلي - من يجعلها بمعنى ليس، ويكون التقدير: ليس النساء وذكرهن، ومنهم من يزعم أن العرب تستثنى بـ (ما)، كما في هذا المثل.

(١٧) مضاف إلى كل مجرور، وعلامة جره الكسرة. (ما غلا) ما: حرف مصدرى مبنى لا محل له من الإعراب. غلا: فعل ماضى مبنى على الفاعل المقدر، وفاعله محذوف لتقدير: بعضهم، والمصدر مبنى على نصب حال. (الله) لفظ الجلالة مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (ياحلى) ضمير المتكلم مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (وكلى) الواو: حرف عطف مبنى لا محل له من الإعراب. كل: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (تعب) مضاف إلى كل مجرور، وعلامة جره الكسرة. (إلا محالة) لا: حرف نافية للجنس مبنى لا محل له من الإعراب. محالة: اسم لا النافية للجنس مبنى على الفتح في محل نصب، وغير لا النافية للجنس محذوف لتقدير: ثبت أو غير ذلك. (أحلى) ضمير المتكلم مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

(١٨) (ال) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الطاهرة. (التمانى) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الطاهرة. (ما عدانى) ما: حرف مصدرى ونصب مبنى لا محل له من الإعراب. عدا: فعل ماضى مبنى على الفتح المقدر، فاعله محذوف لتقدير: بعضهم، وضمير المتكلم مبنى في محل نصب مفعول به، وجملة الاستثناء في محل نصب حال. (المنى) الفاء: نظيرة حرف مبنى لا محل له من الإعراب. إن: حرف توكيد ونصب مبنى لا محل له من الإعراب، وضمير المتكلم مبنى في محل نصب اسم إن. (يكلى) الياء: حرف جر مبنى لا محل له من الإعراب. كل: اسم مجرور بعد الياء، وعلامة جره الكسرة، وفيه الجملة متعلقة بمولح. (الندى) اسم موصول مبنى في محل جر بالإضافة إلى كل. (يهوى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها التصغر. (تدبى) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بالكسرة المناسبة لضمير المتكلم، وضمير المتكلم مبنى في محل جر بالإضافة إلى ندبى. والجملة الفعلية (يهوى تدبى) صلة الموصول مبنية لا محل لها من الإعراب (مولح) خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

(١٩) موه: سيرة؛ أي: يحتمل الرجل كل شيء إلا ذكر حرمه.

ليس، ولا يكون

يلحظ ما يلي أثناء إعراب هذين التركيبين:

أ - الفعلان (ليس ويكون) فعلاان ناقصان، يحتاج كلُّ منهما إلى اسم وخبر.

ب- اسمُهما يكون مخلوقًا، ويقدر بـ (بعضهم)، وضميرُ الغائبين يعود على المشتق منه. أو يكون مضمراً لتقديره: (هو)، يعود على بعضهم المفهوم من التركيب عند البصريين، ولا يطردُ هذا التقدير عند الكوفيين، ولكنهم يجعلونه عائداً على الفعل المفهوم، والتقدير لديهم: ليس فعلُهم فعلٌ... .

ج- خبرُهما منصوبٌ يكون المشتق بهما، ويعرب كذلك.

د - تنفي (يكون) بـ (لا) التاليةٍ بخاصة دون غيرها.

هـ- الاستثناء بهما يجب أن يكونَ تامًّا متصلاً.

فإذا قلت: حضر الجميع ليس علياً، أو: لا يكون علياً، كان التقدير: حضر الجميع ليس بعضهم علياً، أو: لا يكون بعضهم علياً، وكان الإعرابُ كما يأتي:

(حضر) فعل ماضٍ مبنى على الفتح. (الجميع) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (ليس) فعل ماضٍ ناقصٍ ناسخٍ مبنى على الفتح، واسمه معلولٌ تقديره: (بعضهم)، أو مضمَرٌ يعود على بعضهم، أو على فعلهم. (علياً) خبر ليس منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

(لا يكون) حرف نفي مبني، وفعل مضارع ناقص ناسخ مرفوع، واسمه معلولٌ تقديره: بعضهم. (علياً) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

- أما موضع جملتي (ليس، ولا يكون) من الإعراب فإنه يكون على وجهين: أحدهما: ألا يكونَ لهما محلٌّ من الإعراب، باحتمالِهما جملتين مستأنفتين.

ثانيهما: أن يكونا في موضع نصب على الحالية. ويكون التقدير: حضر الجميع خالين من عليّ.

ملحوظة:

قد يقال: قابلت محمداً ليس إلا، فتحذف ما بعد (إلا)، فيكون فيه تقديران: أولهما: أن تجعلَ الواقعَ بعدَ (إلا) الحسيرَ، فيكونَ التقديرُ: ليسَ المقابلُ إلا يساء. ثانيهما: أن تجعلَ الواقعَ بعدَ (إلا) الاسمَ، فيكونَ التقديرُ: ليسَ المقابلُ إلا هو.

إلا أن يكونَ

يلحظ في هذا التركيب ما يأتي:

- أ- الاستثناء في هذا التركيب يكونُ باستخدام (إلا).
- ب- ما بعد (إلا) مصدرٌ مؤوّلٌ من (أن) والفعلُ المضارعُ (يكون)، والمصدرُ المؤوّلُ له موقعه الإعرابيُّ موقعُ الاسمِ، وهو المشتى، ويكونُ في محل نصب.
- ج- (يكون) في هذا التركيب فعلٌ تامٌّ - على الأغلب - فإنما احتسبت الفعلُ ناقصاً، فإن ما بعدَ المصدرِ المؤوّلِ يكونُ خبر (كان).
- د- الاستثناء في مثل هذا التركيب يجب أن يكون تاماً متصلاً. فإذا قلت: فهتت جميعَ الدروسِ إلا أن يكونَ الأخيرُ، فإن التقديرُ: فهتت جميعَ الدروسِ إلا فهمَ الأخيرِ، أو: إلا أن يكونَ بعضها الأخيرِ. ويكون الإعرابُ كما يأتي:

على التقدير الأول: (فهتت) فعلٌ ماضٍ مبني على السكون، لإسناده إلى ضمير المتكلم، وضمير المتكلم مبني في محل رفع فاعل. (جميع) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الدروس) مضاف إلى جميع مجرور، وعلامة جره الكسرة. (إلا) حرف استثناء مبني لا محل له من الإعراب. (أن) حرف مصدرى ونصب مبني لا محل له من الإعراب. (يكون) فعل مضارع منصوب بعد أن، وعلامة نصبه الفتحة. (الأخير) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والمصدر المؤوّل (أن يكون الأخير) مشتى في محل نصب.

وعلى التفسير الثاني : (على أن يكون بعضهم الأخير)، فإِنَّكَ تجعل اسم كان محذوفاً تقدیره (بعض)، و (الأخیر) غير كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والمصدر الموزون في محل نصب على الاستثناء.

ملحوظة:

القول: أما فقام إعرؤك ليس بكراً وما خلا حمصاً ولا يكونُ زيداً^(١). هذه استثناءات بعد النفي، فيكون المعنى: انقضاء عدم القيام عن بكر، وعن عمرو، وعن زيد، وكل مناهم بالاستثناء الذي ذكر بعده: (ليس، ما خلا، لا يكون)، وقد فصل بين الاستثناءات بحرف العطف (الواو).

- القول: ما أحدٌ يقولُ ذلك إلا محمد. يجوز في محمد ثلاثة أوجه:

الرفع على أنه بدل من (أحد).

الرفع على أنه بدلٌ من الفاعل المستتر في (يقول).

النصب على الاستثناء.

- وكذلك القول: ما رأيت أحداً يقولُ ذلك إلا محمود. ينصب من وجهين، ويرفع من وجهٍ واحدٍ.

إعراب المستثنى

بعد العرضي السابق لأدوات الاستثناء يمكن أن نوجز إعراب المستثنى بعد أدوات الاستثناء بصفة عامة في ستة أقسام:

القسم الأول، المستثنى المنصوب دائماً،

يكون المستثنى منصوباً دائماً في الأحوال الآتية:

أ - المستثنى بـ (إلا):

إذا كان الكلامُ ناسِئاً موجِباً، (بوجودِ المستثنى منه، وعدم وجودِ أداةِ نفي). نحو: قرأتُ جميعَ الصفحاتِ إلا ثلاثاً. حضرَ كلُّ الداعينِ إلا علياً ومحموداً. أهديتُ بإجاباتِ الطلابِ إلا طالباً.

(١) الجمل ٢٣٣ / التصب ١-١١٦.

- يلحظ أن (غيرا وسوى) بأعضدان حكم المشتى به (إلا) إعرابيا، فإذا كان الكلام تاماً موجبا لثبتهما يتصان، نحو: قرأت جميع الصفحات غير ثلاث، أو سوى ثلاث.

- المشتى فى الاستثناء المقطع الموجب الذى لا يمكن فيه تسلط العامل على المشتى. نحو: ما نقص المال بالإففاق إلا ما زاد. فالمشتى (ما زاد) مبنى فى محل نصب على الاستثناء.

- المشتى المكرر: حيث يجب نصب المشتيات التى تكرر، دون واحدٍ منها، فهو الذى تطبق عليه قوانين التركيب الاستثنائية، من وجوب للنصب، أو ترجيح للإتياع، أو جواز للنصب، أو إعرابه حسب الوقع الإعرابى، وحسبما يتطلبه العامل الذى يطلبه، ولكن سائر المشتيات المكررة يجب نصبها. نحو: قام الطلاب فأجابوا إلا أحمد إلا إسماعيل إلا عليا. (نصب الجميع).

ما قام الطلاب ليجيبوا إلا أحمد إلا عليا إلا محموداً، يرفع أحد المشتيات، ونصب الآخرين.

ما قام إلا أحمد إلا عليا إلا سميراً، يرفع أحدها، ونصب الآخرين.

ب- المشتى المقدم:

إذا تقدم المشتى على المشتى منه فى باب (إلا) فإن نصبه واجب، ذلك أن التأخير فى التركيب للحتمل المحوّر وجهاً إعرابياً آخر غير النصب، وهو الكلام التام المقضى، يميز الإتياع على البدلية وهو الأرجح، والبدل ينتقضى بالتقدم؛ لذا وجب نصب مع كونه المرجوح أولاً.

نقول: ما خرج إلا محمداً الطلاب. لم يبق إلا علياً الأصدقاء. كل من (محمداً، وعلياً) مشتى بواسطة (إلا)، وقد تقدم على المشتى منه (الطلاب، والأصدقاء)، ولذلك وجب نصب كل منهما.

وتقول: ما حضر إلا محمدًا المدعوون. - ما معنى إلا جنها أموالاً.

جـ - المستثنى بـ (ما عدا وما خلا):

نحو: فهتتُ الدروسَ ما عدا درسين. أخذت الدواءَ ما خلا نوعين.

د - المستثنى بـ (ليس ولا يكون):

نحو: قُلبتْ أهدارُ الجميعِ ليسَ عداً محمد. أثمرت الأشجارُ كلها لا تكونُ أشجارَ الخيل.

القسم الثالث، المستثنى المجرور دائماً

يكون المستثنى مجروراً دائماً في موضع واحد:

إذا كان المستثنى بغير وسوى فإنه يكونُ مجروراً دائماً بالإضافة إليهما. تقول: حصلت على أعلى الدرجات في المواد غيرَ مسائتين. اعترضت الأشجارُ سوى أربع. أبل جميع الرجال غير رجلين متأخرين. ما أعجبت بغير إجابتين.

القسم الثالث، المستثنى الذي يجوز فيه النسب والجر،

يجوز أن ينصبَ المستثنى وإن جراً إذا كان الاستثناءً بعداً وعلا وحاشاً، تبعاً لما لحسبه لها من حرفية أو فعلية. فتقول: تدورُ الرياحُ عداً مروحةً. (ينصب مروحةً ويجرها). بُريت الأكلامُ عداً عمسةً (ينصب عمسةً ويجرها). غطبتُ من الذين أجابوا حاشاً محموداً. (ينصب محموداً ويجرها).

القسم الرابع، المستثنى الذي يجوز أن ينصب، وأن يكون تابعاً،

وهو قسمان:

أولهما: يجوز أن تنصبَ المستثنى على الاستثناء، كما يجوز لك أن تعرفه على البدل من المستثنى منه إذا كان أسلوب الاستثناء تاماً متفقاً متصلاً بوجود المستثنى منه متفياً حكمه، أو متفياً عنه، أو مستفهماً عنه استفهاماً يخرج إلى معنى النفي، وذلك بعد (إلا) بخاصة مع تأخر المستثنى عن المستثنى منه. فتقول: ما فُتِحَ

الأبوابُ إلا بايّن أو سايان، بالنصب على الاستثناء، وبالرفع على البديل من الأيواب وهو نائب عن الفاعل.

- ما فتحتُ الأذراجَ إلا ثلاثة. بالنصب من جهتي الاستثناء والبديلة من الأذراج.

- ما في القاعةِ أحدٌ إلا طالبان، وإلا طالبين، بالرفع على البديلة من المتبادر (أحد)، وبالنصب على الاستثناء.

- ما صررت بأحدٍ إلا محمود، (محموداً)، بجر (محمود) على البديلة من أحد، وبالنصب على الاستثناء.

هل جارك أحدٌ إلا محمود (محموداً). - لا تعاقب الطلاب إلا عليا (عليا).

والإتياع في هذا القسم يكون على البديلة (بدل بعض من كل) عند جمهور النحاة. ولكن الكوفيين يرون أنه عطف نسق، حيث إنهم يجعلون (لا) من حروف العطف، فهي بمنزلة (لا) العاطفة، حيث إن ما بعدها مخالف لما قبلها.

والآخر: إذا كان الكلام تاماً متفياً، والمستثنى منقطع، فإن للعرب فيه مدعيين:

أ- وجوب النصب عند أهل الحجاز، فنقول: ما صررت الجنيهات إلا ثلاثة أرباب.

ب- أما بنو نهم فإنهم يجيزون في مثل هذا التركيب النصب على الاستثناء، والإعراب على البديلة من المستثنى منه، فيقولون في المثل السابق: ما صررت الجنيهات إلا ثلاثة أرباب، بنصب (ثلاثة) على الاستثناء، ونصبها على البديلة.

القسم الخامس، المستثنى الذي يجوز أن ينصب وأن يرفع،

يجوز في المستثنى أن ينصب وأن يرفع إذا كان الاستثناء بـ (إلا أن يكون)، تبعاً لأحساب (يكون) بين التمام فيرفع، و التخصيص فينصب، فنقول: نطقت الحجرات إلا أن يكون حجره المكتوب، بنصب (حجره) على أنها خبر (يكون) الناقصة، ويرفعها على أنها فاعل (يكون) التامة.

القسم السادس: المشتكى الذي يعرب حسب موقعه

يعرب المشتكى حسب موقعه في الكلام دون نظير إلى حرف الاستثناء إذا كان الكلام ناقصاً متبياً وهذا ما يسمى بالاستثناء القصر، وذلك بوجود حرف نفي أو شبهه مع عدم وجود المشتكى منه، فنقول:

ما أقبل علينا إلا واحداً. (واحد: فاعل مرفوع).

ما رأيت إلا محموداً. (محموداً: مفعول به منصوب).

ما أصعبت إلا بمنظري واحد. (منظر: اسم مجرور بالياء).

ما كوفرت إلا طالبان. (طالبان: نائب فاعل مرفوع).

ما أقبلت على عملي إلا مخلصاً. (مخلصاً: حال منصوبة).

ومنه قوله تعالى:

﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران: 144]^(١). (رسول)

خير مبتدأ (محمد) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

﴿فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [التحل: 35]. (البلاغ) مبتدأ مؤخر

مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، الحظ النفي من خلال الاستفهام البلاغي.

﴿إِنَّهُ لَا يَأْسُ مِنْ رُوحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمَ الْكَافِرُونَ﴾ [يوسف: 107]. (القوم) فاعل

مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والفعل (يأس).

﴿أَلَمْ يَأْخُذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾

[الأعراف: 169]. المصدر المؤول (لا يقولوا) في محل رفع بدل من

(ميثاق)، أو عطف بيان له.

﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الأحقاف: 3]. شبه الجملة

(بالحق) في محل نصب حال من (نا) المتكلمين الفاعل.

(١) الجملة الفعلية (قد خلت من قبله الرسل) في محل رفع، نعمت لرسول.

﴿فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ﴾ [الاحقاف: ٣٥]. (القوم) نائب فاعل مرفوع،
وعلاوة رفعه الضمة.

﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يُأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [الاعراف: ٩٩].
(القوم) فاعل مرفوع، وعلاوة رفعه الضمة.

﴿مَا كُتِبَ عَلَيْهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءُ وَجْهِ اللَّهِ﴾ [الحديد: ٢٧]. (ابتغاء) مفعول لأجله
منصوب، وعلاوة نصبه الفتحة.

﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦]. (الفاسيقين) مفعول به منصوب،
وعلاوة نصبه الفتحة.

ولا يكون الاستثناء المرفوع في إيجاب، لكنه قد يكتسب معنى النفي فيما هو
موجب. كما في قوله تعالى: ﴿وَيَأْتِي اللَّهَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ تَوْرَةً﴾ [التوبة: ٣٢] أي: ولا
يريد، والمصدر المؤول (أن يشاء) في محل نصب، مفعول به.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْ لَهُمْ أَجْلاً لَا رَبَّ فِيهِ فَأَنَّ الظَّالِمُونَ إِلَّا كُفُورًا﴾
[الإسراء: ٩٩]. (كفورا) مفعول به منصوب، وعلاوة نصبه الفتحة؛ لأنه في توة:
لم يفعلوا إلا كفورا.



قضايا تركيبية أخرى تخص الاستثناء

في هذا القسم ندرس سائر قضايا التركيب التي تخص الاستثناء، ولم يعرض لها أثناء دراسة الأدوات، أو كان ذلك في صورة عارضة، وهي:

أولاً، حذف المستثنى،

يجوز أن يحذف المستثنى إذا وجدت قرينة دالة على خصوصية المستثنى المحذوف، كأن نقول: فهتم هذا الدرس ليس إلا.

ثانياً، الرتبة،

ذكرنا أن المستثنى قد يتقدم على المستثنى منه فيجب نصبه، لكنه يمتنع تقدم المستثنى على المستثنى منه مع عامله، أما قول الشاعر:

خلا الله لا أرجو سواك وإنما أعدُّ عيالي شعياً من عيالكا

بتقديم المستثنى مع أداة الاستثناء (خلا الله) على المستثنى منه وعامله (لا أرجو سواك) فهو ضرورياً.

ثالثاً، تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه،

إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه فإن للنجاح فيه رأيين أساسيين:

أولهما: ما ذهب إليه سيبويه واختاره البرز وهو الإعراب على البدلية من المستثنى منه حيث الاعتبار بتقديم البدل منه، أما تقدم المستثنى لم يحدث على ذات المستثنى منه، وإنما على صفته، والصفة فضيلة، وكذلك جواز النصب على الاستثناء.

وثانيهما: ما اختاره المازني، وهو وجوب النصب على الاستثناء، ذلك لأن الصفة والموصوف بمثابة الشيء الواحد.

- ومن التحكُّم من جَوْر الوجهين.

تقول: ما أتتني أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زيد، يرفع (أبو) على البدلية من أحد، ويجوز أن تنصبه على الاستثناء، وقد تقدم المشتى (أبو) على صفة المشتى منه (خير).

ومثله أن تقول: ما وقف طالبٌ إلا أحمدٌ أفضلٌ في إجابته من علي، يرفع (أحمد) على البدلية، وينصبه على الاستثناء.

ما قابلت أحداً إلا سميراً أطولاً من محمود، ينصب (سمير) على وجهي البدلية والاستثناء.

وتقول: ما مررت بأحدٍ إلا عمروٌ خيرٌ من زيد، حيث (عمرو) مشتى من (أحد)، و(خير من زيد) صفة للمشتى منه، فيجوز أن تخفض (عمراً) على البدلية من (أحد)، ويجوز أن تنصبه على الاستثناء.

وتقول: ما أصعبت بإجابة طالبٍ إلا رقيقاً أكملٌ من إجابة الأول، ينصب المشتى (رقيق) على الاستثناء، ويجزه على البدلية من (طالب)، مع ملاحظة أنه قد تحسب المشتى محذوفاً مقدراً بإجابة.

ما قرأت كتاباً إلا كتابَ النحو خيرٌ من كتابِ الرياضيات.

رابعاً، الاستثناء المفرغ باعتياد الصفات

الاستثناء المفرغ حكمه معنوياً تفرض الحكم عن كلِّ ما عدا المشتى، ويصح أن يكون في الصفات، بأن يكون المفروض منه إظهار الصفة دون غيرها، فتقول: ما جاني أحدٌ إلا قائمٌ، وما صادقت أحداً إلا أخلاقه حسنةٌ، وما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه. فكلٌّ من: (قائم، أخلاقه حسنة، زيدٌ خيرٌ منه) صفةٌ لما قبل (لا)، وجاز أن تنشى بـ (لا) لإظهارها صفةً فيه دون الصفات الأخرى، مع ملاحظة أن الاستثناء ناقص معنى فهو مفرغ، فتعرب كل هذه الصفات تابعة لوصفها،

في (تائم) صفة لأحد مرفوعة، و (أخلاقه حسنة) في محل نصب صفة للمفعول به المنصوب (أحد)، والجسمة الاسمية (زيد عخير منه) في محل جر نعت للمجرور بحرف الجر الياء (أحد).

ولكننا نجد من النحاة من يرى أنه لا يلي (إلا) نعتاً ما قبلها، حيث لا يفصل بين الصفة والموصوف، فإذا ذكر ما يوهم الصفة فإنها تكون حالاً لا قبلها، أو تعرب صفةً على البدل من المذكور. كأن تقول: ما لقيت رجلاً إلا راجياً، فـ(راجياً) حال من رجلاً، أو صفةً لمخروفٍ بدلٍ منه، والتقدير: إلا رجلاً راجياً.

ولكن من النحاة من يجيز الفصل بـ (إلا) بين الوصوف وصفته، وعليه فإن ما بعدها في المثال السابق يعرب صفةً، ويفصل بين النعت والتعوت بفواصل خاصة، قد تجعل منها (إلا) الاستثنائية؛ لأنها حيثئذ تكون غير مؤثرة إعرابياً.

خامساً: تأويل الفعل المستثنى بالاسم

يكون الفعل في موضع الاسم مستثنى مذكوراً بعد الأداة، كأن تقول: أشدك الله إلا فعلت، أي: أشدك الله فعلك. ومثله: ما تأتيني إلا قلت عيبراً، وما تكلم أحمد إلا ضحك، ويقدر ما بعد (إلا) بالاسم، فيكون: إلا قاتلاً عيبراً، وإلا ضاحكاً. وقد ذكر ذلك سابقاً، إلا أنني أردت التنبه إليه.

سادساً: العامل في المستثنى

يختلف النحاة فيما بينهم في العامل في المستثنى⁽¹⁾، وعندما تعرض للعامل - هنا - فإنما تعرض للعامل في المستثنى المنصوب، أما أوجه الإعراب الأخرى في المستثنى كالبديلية أو الفاعلية أو المفعولية أو غيرها فإن العامل فيها يوجه تبعاً لما ذكر في مواضعها الخاصة بكل منها، ذلك على النحو الآتي:

أ- يرى جمهور النحاة وعلى رأسهم سيوريه والسيرواني والفراسي وابن الهادي أن المستثنى المنصوب إنما نصب بالفعل الذي يسبقه، أو ما هو في معنى الفعل،

(1) يقر: المنصوب 1- 2/ 39، كلف الشكل 1- 2/ 10، شرح ابن عيسى 2- 2/ 37، شرح المجلس ابن عصفور

كالابتداء. وإنما أثر الفعلُ في المشتى بواسطة (إلا)، فهو على هذا مشبهٌ بالفعلِ به. فإذا قلت: جاء الجميع إلا محمداً، فإن ناصب (محمداً) هو الفعل (جاء) بواسطة حرف الاستثناء (إلا). وعندما تقول: ما في الحجارةِ أحدٌ إلا علياً، فإن ناصب (علي) هو الابتداء الذي رفع (أحدًا) بواسطة (إلا).

وأصحاب هذا الرأي يجعلون الناصب هو الفعل الموجود - متعلياً كان أم لازماً - حيث يقوى باعتداده على (إلا)، فتعدى إلى المشتى، نصبه.

ب- وفريق آخر - وعلى رأسهم ابن خروف - يصر على نهج هؤلاء؛ إلا أنهم يجعلون الفعلَ المتقدمَ عاملاً ناصباً بدونِ وساطة (إلا)، وذلك كنصب العاملِ (لغير) بلا وساطة. فإذا قلت: قام القومُ إلا زيداً، فإن الناصب هو الفعلُ بلا وساطة (إلا)، كما تقول: قام القومُ غيرَ زيدٍ.

ج- ويذهب نحاةٌ إلى أن ناصب المشتى إنما هو (إلا) نفسها، دون ما سبقها، ودونما تأويل لها، أو تقدير بعدها، وإليه ذهب ابن مالك، ونسبه إلى سيبويه والبرد.

د- يذهب طائفةٌ أخرى من النحاة - وعلى رأسهم الزجاجُ وبعضُ الكوفيين، وينسب إلى البرد - إلى أن عاملَ النصب في المشتى إنما هو (إلا) التالية عن الفعل (استثنى). فإذا قيل: أتاني المدعوون إلا سميراً، فإن ناصب سمير إنما هو الفعل استثنى الذي ناب منابه (إلا)، والتقدير: أتاني المدعوون استثنى سميراً.

ويروى على هؤلاء بأنه إذا قلت: قام القومُ غيرَ زيدٍ، فإن (غير) منصوبٌ بما تنصب به (زيد) في قوله: قام القومُ إلا زيداً، فإن كان منصوباً باستثنى بطل المعنى، فإنه إذا قيل: استثنى غيرَ زيدٍ، فيكون المشتى ليس بزيدٍ، وزيده هو المشتى^(١).

وأصحابُ الرأي السابق يرون أن الوساطة في مثل هذا، أي: غير، إنما هو معنى (إلا) الذي تضمنته (غير)، ف (غير) منصوبةٌ بالفعلِ بواسطة ما تضمنته من معنى (إلا)، ولا بد من وساطتها إما لفظاً ومعنى، أو معنى لا لفظاً.

(١) النصب الامل ١-٣-١.

ومما يرد به النحاة المخالفون لهؤلاء أنه لو جاز نصبُ المشتى بفعلٍ محذوفٍ تقديره (أستثنى) لجاز نصبُ العطفِ على تقديرٍ: (أعطف)، والتقى على تقديرٍ: (أنسى) إلى غير ذلك.

هـ- يرى بعض الكوفيين - وعلى رأسهم الفراء - أن العاملَ إنما هو (إن) الناصيةُ الاسمُ الرافعةُ الخبرَ، للكسورةِ الهمزة. فكان (إلا) عندهم مركبةً من كلمتين: (إن) المشددة و (لا) النافية، فخلفت نون (إن)، وأدغمت في اللام فصارت (إلا)، فنصبت في الإيجاب على إعمال (إن)، وعطقت في النفي بإحساب (لا)، فكانها عملت عملين من جهتي تركيبها. ويورد على هذا بأنها لا تنصبُ دائماً في حال الإيجاب، ومنهم من ينسب هذا القولَ إلى الفراء مع تخفيف (إن).

و- يذهب قومٌ حكايةً عن الكسائي إلى أن العاملَ في السنتي إنما هو (أن) المفتوحة الهمزة المشددة النون، المضمرة بعد (إلا)، كقائك تقول: قام القومُ إلا أن زيداً لم يقم، ولكن هذا متفقٌ بأن (أن) لا تفسر، كما أن ما بعد (إلا) لا يكون منصوباً دائماً.

ز- يذهب رأىٌ إلى أن المشتى إنما نصب لتمام الكلام، كما انتصب درهمٌ بعد عشرين في القول: معي عشرون درهماً.

ح- يذهب رأىٌ آخرٌ إلى أن عاملَ النصب في السنتي إنما هو المخالفةُ، وحكى ذلك عن الكسائي.



تحليل بعض التراكيب في الاستثناء

نقلت - في هذا الجزء - النظر إلى تحليل بعض التراكيب الخاصة في الاستثناء، لأن في تحليلها إعمالاً للفكر، والتدريب على كيفية الربط بين التوجيه المعنوي والتوجيه النحوي، والجانبان أساس كل تركيب لغوي.

في قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ [هود: ٤٣]. يجوز توجيه الاستثناء في هذه الآية إلى أربعة أوجه^(١): وجهان يكون فيهما الاستثناء متصلاً، ووجهان يكون الاستثناء فيهما منفصلاً متقطعاً.

فأما وجهها الاستثناء للتصل فهما:

الأول: أن يكون (مَنْ رَحِمَ) بمعنى: الراحم، وسائر التراكيب على حقيقته، فيكون الكلام: لا عاصمَ اليومَ من أمرِ الله إلا الراحم، و (مَنْ رَحِمَ) مستثنى مبني في محل نصب، أو يعربُ على اليائية من اسم (لا) التالفة للجنس؛ لأن الراحم من جنس العاصم، فالعاصم ينطلق على ابن آدم؛ لأنه يجوزُ أن يعصمَ من برحمته.

الثاني: أن يكون (عاصم) بمعنى المعصوم، و (مَنْ رَحِمَ) بمعنى المرحوم، ويكون الكلام: لا معصومَ اليومَ إلا المرحوم، والمرحوم من جنس المعصوم، ودخل تحت في معناه.

ومنهج من يجعل عاصماً بمعنى معصوم على معنى النسب، أي: فا عصمة، فيكون (لا عاصم) (لا فا عصمة).

لكنهم يخالقون فيما بينهم في جواز حمل فاعل بمعنى مفعول على النسب، فيوجد من يجرُّ ذلك، ويوجد من لا يجرُّه. أما الذين لا يجرُّون أن يكون فاعلاً بمعنى مفعول على معنى النسب فإنهم يشترطون أن يكون فاعلاً على بابه في اسم

(١) ينظر: الكتاب ٢- ٣٢٤ / التقطع ١- ١١٢ / الخصائص ١- ١٥٢ / المتطلب الكامل ١٣٢ / الدر المنثور ١- ٣٢٢.

الفاعل، ومته: امرأة مريض، أي: ذات رضاع، وحائض، أي: ذات حيض. ولكن غيرهم يرون أن معنى النسب يكون في اسم الفاعل، سواء أكان على معنى فاعل أم على معنى مفعول، يذكر ابن جني في الآية السابقة: «وكذلك قوله تعالى: (لا عاصم اليوم من أمر الله) أي: لا ذا عصمة، وذو العصمة يكون مفعولاً كما يكون فاعلاً، فمن هنا قيل: إن معناه: لا معصوم، وذو الشيء قد يكون مفعولاً كما يكون فاعلاً، وعلى ذلك عامة باب طاهر وطاق وحائض، وعلى هذا قول الله تعالى: ﴿فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١، القارعة: ٧]، أي: ذات رضاء، فمن هنا صارت بمعنى مرضية»^(١).

وفي كلا التقديرين يكون استثناءً متصلاً، المعصوم فيه من جنس المرحوم، وداخلٌ في معناه، فيأخذ الحكم الإعرابي للاستثناء النقي التام غير المفرغ، فينصب ما بعد (إلا) على الاستثناء، أو يكون تابعاً للمستثنى منه (عاصم) على البدلية.

أما وجهها الاستثناء المتقطع فهما:

الأول: أن تعمل عاصمًا على بابه من اسم الفاعل، أما (من رحم) فيكون بمعنى اسم المفعول، ويكون الكلام: لا عاصم اليوم من أمر الله إلا المرحوم، فلا يدخل المرحوم تحت جنس العاصم، فيكون الاستثناء منقطعاً غير مفرغ، فينصب ما بعد (إلا) على الاستثناء لا غير.

الثاني: أن يكون (عاصم) بمعنى معصوم، و (من رحم) بمعنى (راحم)، فيكون الكلام: لا معصوم اليوم من أمر الله إلا الراحم، فيكون استثناءً منقطعاً، ويجب نصب المستثنى - حيثذ.



القول في: (لا إله غير الله)^(٢).

(٧) حرفٌ نائبٌ للجنس مثنى، لا محل له من الإعراب.

(١) الخصائص ١-١٥٦، ١٥٣.

(٢) ينظر: التكت للأعلام ١-١٢٥، ١٢٦.

(له) اسم لا النافية للجنس مبنى على الفتح في محل نصب.

(غير) بالرفع من أربعة أوجه؛ لأنه غير لا النافية للجنس مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. ومن الناحية من يجعل الرفع على أن غير (لا) النافية للجنس محذوف، و (غير) بدل منه مرفوع. أو أن (غيراً) توكيد مرفوع غير (لا) المحذوف الرفع. أو أن (غيراً) بدل من موضع (لا) مع اسمها وهو الرفع.

ومنهم من يجعل (غير) منصوبة على وجهين:

غير (لا) محذوف تقديره (لنا) أو (للناس)، فسم الكلام، ثم استثنى لفظ الجلالة، فنصب.

أو على تقدير أن (غيراً) صفة لاسم (لا) النافية، أما غيرها فهو محذوف.

(له) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

إذا قال لك قائل: «لِي عِنْدَكَ مَائَةٌ إِلَّا دَرَاهِمِينَ» فَأَرَدْتَ جَحْدَ مَا ادَّعَاهُ قُلْتَ: مَا لَكَ عِنْدِي مَائَةٌ إِلَّا دَرَاهِمِينَ بِالنَّصْبِ، فَيَكُونُ هَذَا بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: مَا لَكَ عِنْدِي الَّذِي ادَّعَيْتَهُ، وَلَوْ رَقَعْتَ الدَّرَاهِمِينَ لَكُنْتَ مَقْرَأً بِالدَّرَاهِمِينَ جَاحِظًا لِشَمَائِلِهِ وَتَسَعِينَ، إِذِ الرَّفْعُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: مَا لَكَ عِنْدِي إِلَّا دَرَاهِمَانِ، وَهَذَا الشَّرْطُ مَا عَوْدُكَ مِنْ كَلَامِ ابْنِ الرَّاجِزِ، وَلَمْ يَتَّعِضْ لِهَذَا سَبِيحِهِ وَلَا الْمَغَالِقَةَ^(١).

في قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَنْ تَكُونَ لِحَاوِرَةَ حَاجِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تُكْسِبُوهَا﴾ [البقرة: ٢٨٢]^(٢). قرئت (حجارة) بالنصب

(١) المسند ١- ٤٤٩.

(٢) (لا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (لنا) حرف مصدرى ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب. (تكون) فعل مضارع منصوب بأن، وعلامة نصبه الفتحة، واسمها ضمير مستتر تقديره: هي. (حجارة) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والمصدر الأول في محل نصب على الاستثناء. (حاجرة) صفة لِحَاوِرَةَ منصوبة، وعلامة نصبه الفتحة. (تديرونها) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه =

والرفع^(١). ووجه النصب أن الفعل (تكون) ناقص، فأحضر اسمه، وتقدمه: النجارة، أو الهداية والمعاملة أو غير ذلك، والنجارة) غيره. أما وجه الرفع فعلى احتساب (تكون) فعلاً تاماً، والنجارة) فاعله.

قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى وَيُقَدِّفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ﴾ (ذُخْرًا وَلَهُمْ عَذَابٌ وَأَصِيبٌ) (١) إِلَّا مَنْ خَطِفَ الْخَطْفَةَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ ثَائِبٌ ﴿﴾ [الصافات: ٨-١٠]. (من) اسم موصول مبني في محل رفع على البدلية من الواو في (لا يسمعون)، ولم يذكر الزمخشري النصب البتة في هذا الموضع؛ لأن الاستثناء مشرّح، فإذا تراخى المشتق عن المشتق منه حسن الإتيان.

قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]. فيه أوجه إعرابية:

- أن يكون الاسم الموصول (من) في محل رفع على الفاعلية ليعلم، والغيب) منصوب مفعول به. (الله) لفظ الجلالة بدل من الاسم الموصول الفاعل (من) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وهو استثناء منقطع على لغة بني تميم.

- ثبوت التوابع، وروا الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، وضمير الغائبة مبني في محل نصب، مفعول به، والجملة في محل نصب، نعمت ثان للنجارة، ويجوز أن تجعلها في محل نصب، حال منها؛ لأنها تكرة منصوبة. (يُنَكِّمُ) ظرف منصوب، ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بالإنارة. (أعقب) الفاء: حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب. ليس: فعل ماضٍ ناقص ناسخ مبني على الفتح. (يُنَكِّمُ) جار ومجرور متبنا، وشبه الجملة في محل نصب، غير ليس مقدم. (جناح) اسم ليس مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (أَلَا) أن: حرف مستطرد ونصب مبني، لا محل له. لا: حرف نفى مبني. لتكتبها فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه حذف التوابع، وروا الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، وضمير الغائبة مبني في محل نصب، مفعول به، والضمير المؤول في محل نصب يتبع الخافض، والضمير: في ألا تكتبها. وأرى أن المصنف المؤول (أن تكون نجارة) في محل رفع، سينشاء غيره الجملة المقرونة بالفاء (فليس عليكم جناح)، والجملة المستتة في محل نصب. وحسن القرآن المحرر بقائه لأن التوابع معنى علم.

(١) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ١-٣٩١، ٣٩٢، ٣٨٦/ الدر المنثور ١-٦٨٣.

- ويجوز الإعرابُ السابق، ويكون لفظ الجلالة بدلاً أو عطف بيان للاسم الموصول، على أنه استثناء متصل باعتبار الجمع بين الحقيقة في تضمن (مَنْ) من في السموات والأرض، والجازر في تضمنها له - سبحانه وتعالى - (مَنْ) اسم موصول مبني في محل نصب، مفعول به، و (الغيب) بدل منه، ولفظ الجلالة (الله) فاعل مرفوع.

القول: (اعجز بنى فلانٍ وبني فلانٍ إلا مَنْ صلح). (مَنْ) مستثنى من الجميع، حيث لا موجب للاختصاص.

قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ مِنْكُمْ إِلاَّ وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا ﴾ [مریم: ٧١] (١١).

فيه تقديران:

أولهما: أن يكون التفسير: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنْكُمْ إِلاَّ وَارِدُهَا ﴾ فتكون شبه الجملة (منكم) في محل رفع، صفة لمحدوف مبتدأ، وخبره (واردها)، ويكون الاستثناء مفرغاً.

والآخر: أن يكون التفسير: ﴿ وَإِنْ مِنْكُمْ إِلاَّ مَنْ هُوَ وَارِدُهَا ﴾ فتكون شبه الجملة (منكم) في محل رفع غير مقدم، والمبتدأ الاسم الموصول المحذوف، وصلته الجملة الاسمية ذات المبتدأ المحذوف، والخبر (واردها).

في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَهُمْ نَصِيحًا ﴾ (١٢) إِلاَّ الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاتَّخَذُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُوتِيكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿

(١١) (إن) حرف نفي مبني، لا محل له من الإعراب. (كان) فعل ماضٍ ناقصٍ تاسع، مبني على الفتح، واسمه محذوف تقديره: هو. (على ربك) جار ومجرور، ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بحتم، فهو في معنى اسم الفعول محترم. (حتماً) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (مستقبلاً) نعت حتم منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

[النساء: ١٤٥، ١٤٦]. (الذين) اسم موصول مبنى مذكور بعد (إلا) الاستثنائية،
 في موقعه الإعرابي أوجه:
 النصب على الاستثناء من المناقنين.

مستثنى من الضمير للجرور (لهم)، فيكون بدلاً منه، أو منصوباً على
 الاستثناء.

الرفع على الابتداء، وخبره الجملة الاسمية (فأولئك مع المؤمنين)، وحسن
 دخول الفاء على الخبر؛ لأنَّ البتداء اسم عام، أو فيه معنى الشرط.

قوله تعالى: ﴿فَلْيَاخُذْ بَعِزَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَىٰ﴾ (مائدة: ٣٢) (فأذا بعد الحق إلا الضلال) الاستفهام يخرج إلى معنى النفي،
 والضلال مستثنى من اسم الاستفهام (مأذا) إن كان اسماً واحداً، ومن الاسم
 للوصول (إن احتسبنا اسمين، بتقدير (ما الذي)، ولذا فإن الضلال بدلٌ من
 أي منهما مرفوعٌ.



في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَقْضُوا إِلَّا أَنْ أَعْتَمَهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ (التوبة: ٧٤).
 الاستثناء ناقص مبنى، فهو مرفوعٌ، طبعاً ما بعد (إلا) حسب موقعه في
 الإعراب، والمصدر المؤول بعد (إلا) يجوز فيه تقديران:

(١) (ذلكم) اسم إشارة عطفى مبنى في محل رفع، مبتدأ. (الله) لفظ الجملة خبر مرفوع، وعلامة رفعه
 الضمة. (ربكم) خبر ثان، أو بدل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (الحق) خبر ثالث، أو بدل، أو تحت
 مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. ويجوز أن تجعل كلا من (الله والحق) خبر (الله) محذوف، والتقدير: هو
 ربكم، هو الحق. (مأذا) فاء تعيية عاطفة حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. (مأذا) اسم استفهام
 مبنى في محل رفع، مبتدأ، خبر، شبه الجملة (بعد الحق)، أو ما ملقت به من محذوف. ويجوز أن
 تجعل (مأذا) كلمتين: اسم الاستفهام (مأ) مبنى في محل رفع، مبتدأ أو خبر مقدم. (ذا) اسم موصول
 مبنى في محل رفع، خبر (مأ)، أو مبتدأ مؤخر، وشبه الجملة (بعد الحق) صلة الموصول، أو متعلقة
 بمحذوف صلة. (إلا) حرف استثناء مبنى، لا محل له من الإعراب. (الضلال) بدل من اسم الاستفهام،
 أو من الموصول مبنى، لا محل له من الإعراب. (فأذا) الفاء: للتعقيب. أي: اسم مبنى في محل
 نصب على الخالية من واو الجماعة في بصرفون. (بصرفون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه نون
 التوكيد، وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع، نائب فاعل.

أولهما: أن يكون المعنى: ما كرهوا إلا إغناء الله لهم، وعليه فإن المصدر المؤول يعرب مفعولاً به في محل نصب.

والآخر: أن يكون مفعولاً لأجله في محل نصب، ويكون التقدير: وما نعموا منهم الإيمان إلا إغناء الله...



في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥٣]. الاستثناء في هذه الآية استثناء مفرغ، فهو نالص منفي، والمصدر المؤول (أن يؤذن) يكون في محل نصب على الحالية من واو الجماعة الفاعل، والتقدير: مؤذنتكم لكم. وقد يكون في محل نصب بإسقاط الخافض، والتقدير: إلا بأن يؤذن لكم.



قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبأ: ٢٨]. الاستثناء مفرغ يعرب ما بعد (إلا) حسب موقعه، وفي نصب (كافة) أوجه: أنه نائب عن المفعول المطلق، على أنه صفةٌ لمصدرٍ محذوف، والتقدير: إلا إرسالاً كافةً، أي: عامة.

أو أنه منصوب على المصدرية، حيث إنه مصدرٌ على مثال (فاعلة) كالعاقبة والعاقبة، أو أنه حالٌ من كاف (أرسلناك)، والمعنى: إلا جامعاً للناس، أو حال من (الناس) وهو مردود.



في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانَ فِي أُخْرَيْهِ﴾ [الحج: ٥٢]. في هذا الاستثناء وجهان:

أولهما: قد يكون مفرغاً، فعرب الجملة التي بعد (إلا) في محل نصب على الحالية من (رسول). وجاز مجيء الحال من التكرار هنا لأنها مسبوقَةٌ بالنفي،

و(من) الاستقرائية. وإما أن تجعلها صفة لرسول في محل جرٍّ على اللفظ، وفي محلٍ نصبٍ على المحلِّ.

ثانيهما: قد يكون استثناءً متقطعاً، فتكون الجملةُ المستثناةُ في محلِّ نصبٍ على الاستثناءِ.

في قوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ وَلَا أَنْ تَسُدَّ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَتَوَلَّوْا عُنُقِكُمْ حَسْبُكُمْ إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ﴾ [الأحزاب: ٥٢]. الاستثناءُ منفى تامٌ متصل، لما بعد (إلا) وهو الاسمُ الموصولُ (ما) يعربُ على وجهين:

إما أن يكونَ منصوباً على الاستثناءِ.

وإما أن يكونَ بدلاً من (النساء)، فيكونُ في محلِّ رفع، وإما أن يكونَ بدلاً من (أزواج) فيكونُ في محلِّ جرٍّ.

في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةَ يَتَهُونَ عَنِ الْقِسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْفَتَا مِنْهُمْ﴾ [هود: ١١٦]. الاستثناءُ بوجهٍ تبعاً للذلولِ التخصيضيِّ على النحوِّ الآتي:

إذا فهم التخصيضيُّ على معناه الذي وضع لفظه له فإن الاستثناءَ يكونُ متقطعاً، والتقدير: ولكن قليلاً من أحببنا منهم، فيكونُ منصوباً على الاستثناءِ.

إذا فهم التخصيضيُّ على معنى النفي فإن الاستثناءَ يكونُ متصلاً، والتقدير: ما كان من القرونِ أولو بقيةٍ إلا قليلاً، ويكونُ نصباً على الاستثناءِ، وإن كان الرفعُ على البدليةِ لرجح.

مثل ما سبق قوله تعالى: ﴿وَمَا تَلَبَّثُوا بِهَا إِلَّا سِيراً﴾ [الأحزاب: ١٤]. أي: إلا تلبثاً سيراً، أو: إلا رحلتنا سيراً.

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَأْتُمْتَعُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الاحزاب: ١٦]. أي: إلا فتعنا قليلاً، أو: إلا زماناً قليلاً.

وكذلك: ﴿وَلَوْ كَانُوا فِيكُمْ مَا قَاتَلُوا إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الاحزاب: ٢٠].

وكذلك: ﴿وَلَا يَأْتُونَ الْبَاسَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الاحزاب: ١٨].

قوله تعالى: ﴿فَلْيَكُنْ سَمَاءَهُمْ لَمْ تُسْكَنْ مِنْ بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾ [النمل: ٥٨]. الاستثناء ناقص متقى، فهو مفرغ، فيعرب المشتق (قليلًا) حسب موقعه، وحينئذ يجوز فيه ثلاثة أوجه، وفيها جميعاً النصب، وهي:

أن يقدر الكلام: سكننا قليلاً، فيكون منصوباً على النجاة عن المقول المطلق.

أن يقدر: زماناً قليلاً، فيكون منصوباً على الظرفية الزمانية.

أن يقدر: مكاناً قليلاً، فيكون منصوباً على الظرفية الكمانية.

في قوله تعالى ﴿لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ أَخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾ [مريم: ٨٧] المشتق الاسم الموصول (من) في إعرابه أوجه تتعلق بما يدل عليه الضمير (واو الجماعة)، على النحو الآتي^(١):

- إن كانت الواو علامة للجمع، وليست ضميراً، بل هي من قبيل لغة:

(أكلوني البراهيت)؛ فإن (من) يعرب اسماً موصولاً مبتدأ في محل رفع فاعل.

- فإذا احتسبنا الواو ضميراً فإن مرجعته يحدد نوع الاستثناء، فإذا كان مرجعته

الحلق جميعاً، أو المتقين والمجرمين، أو المتقين فإن الاستثناء يكون متصلاً، وحينئذ

يكون الاسم الموصول المشتق في محل نصب على الاستثناء، ويجوز أن يكون

بدلاً من الواو في محل رفع.

(١) يرجع إلى شعر الصون ٤ - ٥٢٢.

- وإذا كان الضمير عائداً إلى الجرمين فقط فإنه يكون استثناءً مطلقاً، ويكون الاسم الموصول في محل نصب على الاستثناء عند الحجازيين والتميمين، ويجوز أن يكون بدلاً من الواو في محل رفع عند تميم.



في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظِلْمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]. توالى استثناءان: أولهما: «إلا يعلمها»، وثانيهما: «إلا في كتاب مبين». وليس أي منهما مستقلاً عن الآخر.

أما الأول فإنه في محل نصب، حال من (ورقة)؛ لأنه استثناء مفرغ. وجاز أن يكون حالاً من النكرة لأنها خصصت بالنسب (ومن) الاستغراقية. وجاز أن تجعل الجملة في محل رفع أو جر نعتاً للورقة؛ لأن (ورقة) فاعل (تسقط) مرفوع مقدر، وهو مسبوقة بجزء الزائدة الجارة.

وأما الثاني فإنه يكون توكيداً للاستثناء الأول؛ لأن (في كتاب مبين) يؤدي معنى (يعلمها)^(١).

أما قراءة الرفع في (حبة، ورطب ويابس) فإنها توجه الاستثناء الثاني على أنه غير سليم؛ (حبة ورطب ويابس)، أو أنه توكيد للأول على أن يعرب الثلاثة معطوفات على محل (ورقة)، وهو الرفع. لكنني أرى -والله أعلم- أن الإسقاط يتلام مع الورقة، أما الحبة في ظلمات الأرض والرطب واليابس فيتلام معها الوجود والثبوت والحلق، وهذا في كتاب مبين.



في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ (٢٦) إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ﴾ [الزخرف: ٢٦، ٢٧]. الاسم الموصول (الذي) بعد (إلا) فيه أوجه:

(١) ينظر: الدر المنثور ٣-٨.

إذا احتسبت الاستثناء متقطعاً فإنه يكون في محل نصب على الاستثناء.

إذا احتسبت الاستثناء متصلاً فإنه يكون في محل نصب على الاستثناء كذلك، فإن روعي معنى (براء)، وهو النفي، كما في (ياي) فإنه يجوز فيه الإبدال من الاسم الموصول للجور (ما).

إذا احتسبت (ما) نكرة موصوفة؛ فقد تحسب الاسم الموصول (الذي) بدلاً من (ما) في محل جر، على أن الاستثناء متصل به معنى النفي.

أمثلة للمستثنى

- ﴿إِنَّ الْحُكْمَ لِلَّهِ بِقِسْ الْحَقِّ﴾ [الأنعام: ٥٧].
- ﴿إِن تَنَجَّ إِلَى مَا يُوْحِنُ إِلَىٰ﴾ [الأنعام: ٥٠].
- ﴿أَن لَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمِ الْيَوْمِ﴾ [هود: ٢٦].
- ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩].
- ﴿هَلْ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الظَّالِمُونَ﴾ [الأنعام: ٤٧].
- ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [الأنعام: ٤٨].
- ﴿أَغْمِرَ اللَّهُ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأنعام: ٤٠].
- ﴿وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُنمِّمُ مَعَكُمْ﴾ [الأنعام: ٣٨].
- ﴿فَقَالَ الْعُلَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَوْمِهِ مَا نَرَاكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا﴾ [هود: ٢٧].
- ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا أَخْرِجُوهُمْ مِّن قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَّتَطَهَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٨٢].

- ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [التوبة: ١٨].

- ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [التوبة: ٣٦].

- ﴿وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَن يَمُوتَ نُوْرَهُ﴾ [التوبة: ٣٢].

- ﴿لَوْ خَرَجُوا لِيَكُومَ مَا زَادُواكُمْ إِلَّا خِلَالًا﴾ [التوبة: ١٧].
- ﴿قُلْ هَلْ تَرْتَضُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسَيْنِ﴾ [التوبة: ٥٢].
- ﴿وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كَسَالَى﴾ [التوبة: ٥٤].
- ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ﴿٢٢٤﴾ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٢٢٥﴾ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ﴿٢٢٦﴾ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [الشعراء: ٢٢٤-٢٢٧].
- ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَبْحَةً وَاحِدَةً فَإِنَّا هُمْ خَامِدُونَ﴾ [يس: ٢٩].
- ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ﴾ [يس: ٦٩].
- ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الزخرف: ٢٠].
- ﴿وَلَا يُلْقَاهَا إِلَّا الصَّابِرُونَ﴾ [القصص: ٨٠].
- ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَمِمَّنْ أَلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [ص: ٦٥].
- ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الفرقان: ٥٦].
- ﴿وَمَا كُنْتُ تَرْجُو أَنَّ يُلْقَى إِلَيْكَ الْكِتَابُ إِلَّا رَحْمَةً مِنِّي﴾ [القصص: ٨٦].
- ﴿قَالَتْ فِيهِمْ آتِ سِتْرَةَ الْإِحْسَانِ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٨].
- ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا اقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ﴾ [العنكبوت: ٢٤].
- ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٣].
- ﴿فَلَنَسُاطِعُنَا عَلَيْهِ الْمَوْتُ مَا دَكَّمَهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةَ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَاتِهِ﴾ [سبأ: ١٤].
- ﴿فَمَا مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْأَخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨].
- ﴿إِنْ يُوحَىٰ إِنِّي إِلَّا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [ص: ٧٠].
- ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ﴾ [ص: ٨٧].

- ﴿ مَا يَجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [خاطر: ٤].
- ﴿ الْيَوْمَ نَجْزِيَنَّ عَذَابَ الْهَوْنِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ كُفْرًا الْحَقِّ ﴾ [الأنعام: ٩٣].
- ﴿ فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ بِآسَآءِ إِلَّا أَنْ قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ ﴾ [الأعراف: ٥].
- ﴿ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ﴾ [الأنعام: ١٦٤].
- ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ نَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ ﴾ [الأنعام: ١٥٨].
- ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَىٰ وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ ﴾ [خاطر: ٢٩].
- ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ ﴾ [الأعراف: ٥٣].
- ﴿ وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي خَبِثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا كَيْدًا ﴾ [الأعراف: ٥٨].



التمييز^(١)

التمييزُ مصدرٌ (مَيَّرَ) بتضمين العين، ويعني: تخلص الشيء من الشيء، والتفريق بين التشابهين^(٢)، يقول تعالى: ﴿وَأَمَّا زَوْجَ الْيَوْمِ أُولَئِكَ الْمُحَرَّمُونَ﴾ [يس: ٥٩]، أي: تعزلوا عن المؤمنين وكونوا على حدة، يسميه النحاة: التمييزَ والتبيينَ والتفريقَ، والميَّزَ، والمفسرَ، والميَّينَ.

يتضمن التمييزُ معنى (مِنَ) الجنسية التي تسبق نكرة منصوبة فضلة غير تابعٍ، عُدِّي لها ما لا يتعدى، وخرجت بيانًا لما أتتْهم من الذات.

فالتمييزُ يكونُ اسمًا نكرة جامدًا واقعًا لإبهام كائني أو مستقرٌ في اسم ما، أو واقعًا لإبهام في كلام ما، وذلك بتحديد جهة دلالية عامة يؤديها التمييزُ، فترفعُ هذا الإبهامَ.

والتمييزُ اسمٌ لأنه شيء ما، ونكرة لأنه واحدٌ يدل على أكثرَ منه، وما بعد ذلك من مفهوم فإنما هو يدل على الجانب الدلالي في التمييز، حيث يكون بعد مبهم يصلح لكثير، فيختارُ هذا اللفظُ ليحدد جانبًا من هذه الجوانب الدلالية العديدة.

فالضابطُ الدلاليُّ للتمييزِ هو التحديد لمعنى عام، أو تفسير لإبهامه، حيث يكون اسمٌ عامٌ أو كلامٌ عامٌ يصلحُ لجوانبٍ عديدة في الاستعمال اللغوي، حيث يمكن

(١) يرجع في هذه الدراسة إلى: الكتاب ١-٤-٦٠ / ١١٧-٢ / ٤٥٧-٣ / المصنف ٣-٢٢ / ١٤٤-٢ / ٣٠-٤ / الأصول ١-٢٦٨-١ / ٣٧٥-١ / البصرة والذاكرة: ١-٣١٦ / شرح حيون الأعراب ١٧٩ / الفصل ٦٥ / المصنف ٢-١٩١، ١٧٢ / شرح الكافية ١-٢٢١، ٢-١٤٥ / الإيضاح في شرح الفصل ١-٣٤٨ / القرب ١-٣٠٥-٢ / الكافية ٢-١٤٥ / شرح آية ابن معقل ١-٥٧٢، ٢-١٠٩٧ / عمدة الحفاظ ٣٤٩ / السهول ١/١١٤ / شرح ابن الناطم ٣٤٦ / المصنف الأكمل في شرح الجمل للخفاف ١٨١، مخطوط بجامعة أم القرى مكة المكرمة / ارتشاف القرب ٢-٣٧٧ / شرح ابن عسقلان ٢-٢٨٦ / شرح النجدة للبيرة ٢-١٨٤، ٣١٦ / شرح الأنسوتي على القية ابن مالك ٤-٦١ / شرح الكافية ٢-١٥٦ / الصبان على شرح التصريح: ١-٢٩٣.

(٢) شرح التصريح ١-٢٩٣.

إطلاقه على أكثر من كلمة، أو: يتضمن أجزاءً متعددة، فيُحدِّدُ أو يُلخِّصُ دلالةً باستخدام المميِّز أو التمييز، فكان المميِّز مميِّزاً لعلاقةٍ معنويةٍ واحدةٍ للكلمة ما من علاقاتها العديدة بكلماتٍ أخرى، وهذه العلاقة تكون دائماً عامةً في مدلولها، وليست خاصةً بالتميِّز.

فإنما قلت: اشترت ثلاثاً، فإن (ثلاثاً) تصلح أن تكون لكل شيء مخلوق في الوجود موجود أو متخيل، فهو اسمٌ مبهمٌ غيرٌ محددٍ الجانب، إذ يمكن أن ينتقل من كلمة إلى أخرى، فلترابطه الدلاليُّ بالكلمات في اللغة غيرٌ محدد، فهو اسمٌ مبهمٌ، مثلُ هذا الاسم يحتاج إلى تمييز يزيلُ إبهامه، ويحدِّدُ أحدَ الجوانبِ المعنوية التي يصلح لها، ويريدنا المتحدث أو منسئُ الكلام، ويكون ذلك فيما يضاف إليه، فكان ما يميز يعزل علاقةً واحدةً عن علاقات متعددة، كأن تقول: ثلاثة كتب، ثلاثة أقلام، ثلاثة منازل... إلخ، حيث تصلحُ ثلاثة أن يكونَ لها علاقةٌ بكل هذه الكلمات وكلماتٍ أخرى كثيرةٍ غيرها، فتميِّزُ أو تعزل إحدى هذه العلاقات عن غيرها، بذكرِ التمييز، فتذكر: كتباً أو أقلاماً أو منازل... أو غيرها.

كذلك إذا قلت: مصر أطيبُ، فإن كلمة (أطيب) تصلح لعنانٍ عديدة، حيث تصلحُ للأرضي، وللرجال، وللنساء، وللجور، وللعتاخ، وللهواء، وللسكنى... إلى غير ذلك مما يوجدُ في مصر، فتحدِّدُ إحدى هذه الجهاتِ المعنويةِ أو تعزلُ باستخدام ما يزيلُ هذا الإبهامَ، أو الشمولَ والعمومَ والغموضَ في المعنى عن طريقِ التمييز، كأن يكونَ: أطيبُ هواءً، أطيبُ جوك، أطيبُ رجالاً... إلخ.

ومثلُ هذا المفهوم من زوالِ الإبهامِ والغموضِ يحتاج إليه كلُّ المعاني الكلية التي تحتاج إلى تمييز، وهي: المساحات، والمكيلات، والأوزان، وما أشبهها، والأعدادُ وما يكتنئ به عنها، والجمل ذات المعاني المهمة: من نقلٍ للتمييز عن الفاعليةِ أو المفعوليةِ، أو للجور، أو الابتدائية، أو ما ميز معنى التعجب.

والمقصودُ بالإبهامِ في الجملةِ إبهامٌ في الجملةِ الفعليةِ، حيث يكتسبُ الإبهامُ في العلاقةِ بين الفعلِ ومفعوله، وحقيقةِ الإبهامِ في الجملةِ حقيقتهُ في اسمِ الذاتِ،

حيثُ تحتلُّ الجملةُ عدَّةَ جهاتٍ معنويةٍ تتحدُّ واحدةً منها بواسطة التمييز، بل إنها تحتاجُ إلى هذا التحديدِ أو العزلِ عن الجهاتِ المعنويةِ الأخرى.

فإذا قلت: كثر محمدٌ، فإن الكثرةَ المستندةُ إلى محمدٍ تحتاجُ إلى تحديدٍ؛ لأنَّ معناها يصحُّ لأشياءَ كثيرةً في الوجود، والحدُّ أو المفسرُ لهذا المعنى البهيم هو التمييزُ، ويجب أن يكون التمييزُ ملائماً لمعنى الكثرةِ مع محمدٍ. فقول: كثر محمدٌ مالا، أو: علماً، أو: عقلاً... إلخ.

فالإبهامُ في الجملةِ يكونُ إبهاماً في العلاقةِ بين العاملِ وبين أحدِ معمولاته، والتمييزُ العلاقةَ هذه يسمى تمييزاً بالنسبة؛ لأن العلاقةَ بين دائرتين إنما هي نسبةٌ بينهما. ويكون التمييزُ الواقعُ بعد الجملةِ منصوباً عن تمام الكلام، ورافعاً للإبهامِ الحادثِ في الكلام، حيث يكون الإبهامُ فيه حاصلأً في الإسنادِ.

فإذا قلت: (حَسَنَ زيدٌ وجهًا)، فإنك تلمس أن (حسن) مستندٌ في اللفظِ إلى (زيد)، ولكنه في المعنى مستندٌ إلى مقدرٍ متعلقٍ بزيد، وذلك مبهمٌ لاحتماله كلُّ ما يتعلَّقُ بزيد، فقد يكون حسنًا في شعره، أو في يده، أو في عمله، أو في وجهه... إلخ، فتذكر (وجهًا) ليرفعَ هذا الإبهامَ.

لذلك فإنك تجد أن هذه العلاقةَ البيهيةَ بين العاملِ وأحدِ مكوناتِ الجملةِ المميَّزة؛ إنما تبينُ وتتحدُّ من خلالِ التمييزِ، الذي يمكن أن يأخذَ الموقعَ الإعرابيَّ لما ارتبط به العاملُ من مكوناتِ الجملةِ، والعلاقةُ المعنويةُ تكونُ قائمةً بين العاملِ والتمييزِ.

ولذلك فإن هناك جهاتٍ تحوُّلٍ أو تنقُّلٍ للتمييزِ الجملةِ؛ من أحدِ المواقعِ المعنويةِ والإعرابيةِ فيها إلى موقعيةِ التمييزِ، وهذه تحددها فيما بعد.

تضمن التمييزِ معنى (من)

يتضمن التمييزُ معنى (من)، حيث إن أصلَ القولِ: ما في السماءِ قدرٌ راحةٍ سبحانه، هو راحةٌ من السحابِ، وكذلك: عشرونَ درهمًا، أصلُهُ عشرونَ من الدراهمِ، وللهِ درُّه رجلاً، أصلُهُ: من رجلٍ، واستعمالُ هذا الأصلِ بـ (من) جائزٌ، وتقديرُ (من) يعطى معنى النسبةِ، أو التبعضِ، أي: إن العددَ أو الكيلَ أو

المساحة أو المورد المذكور منسوب إلى جنس ما الحيف إليه، أو ما نصبه، أو هو بعض من كله.

ويجوز دخول (من) على ما كان تمييزاً بعد تمام الاسم، فنقول: اشترتُ إردياً من قمح، لو أعطيتني ملة الأرض من ذهب ما نفعني، لله دره من فارس، حسب المثل من شاهد. . .

وتدرس (من) من بعض الجواب في (فكرة الفضاء الأخرى المتصلة بالتمييز).

العامل في التمييز

يشبه التمييز بالمفعول به، من حيث إن موقعه بعد ما يميزه كموقع للمفعول به بعد ما ينصبه أو يتعلق به، فالتنصيب تمييز الجملة مشبه للمفعول لكونه بعد تمام الجملة. أي: بعد ذكر الركنين الأساسيين لها. والتنصيب تمييز المفرد مشبه لما تنصب عن تمام المفردات المشبهة بالجملي من أسماء الفاعلين، نحو: خساربان، وفاربود. فالنصب في التمييز حادث بسبب وجوده بعد التمام، سواء أكان تمام الاسم، أم تمام الكلام. فالتنصيب له هو ذلك الاسم اليهم لشيء باسم الفاعل في عمله في مفعوله.

والنحالة في العامل في تمييز النية أو الجملة مذهبان:

أولهما: ما ذهب إليه قسم من النحاة، وعلى رأسهم سيوتيه والمازني والمبرد والسراج والقارسي، من أن العامل في تمييز الجملة هو ما فيها من فعل، أو ما جرى مجراه من مصدر أو صفة مشتقة أو اسم فعل.

ثانيهما: ما ذهب إليه المحققون من أن العامل إنما هو الجملة المنتصب عن تمامها.

قضية الأعراب في التمييز

التمييز اسم، والاسم إما مرفوع وإما منصوب وإما مجرور، أما من حيث الرفع فإنه لا يصح مع التمييز لكونه فاعلة وغير تابع لعملة مرفوعة، فلم يبق سوى النصب والجرح، والتمييز يقع في موقعي النصب والجرح على النحو الآتي:

مواضع جر التمييز:

يتبع التمييزُ مجروراً في المواضع الآتية:

أ- ما كان مسبوقاً بـ (من) الجارةِ مذكورة في التركيب، نحو: حصلتُ على عشرةِ جرائمٍ من ذهبٍ. اشترينا خمسةَ أرانبٍ من قمعٍ. للهِ ذرهٌ من شجاعٍ. كلُّ من (ذهبٍ وقمعٍ وشجاعٍ) مجرورٌ بحرفِ الجرِ (من).

ب- ما لم يكن فيه ما يمنع من الإضافة، وهو ما كان محالاً من التنوين ونونى التثنية والجمع، نحو: شاهدتُ أربعةَ رجالٍ. مائةَ طالبٍ. ألفي نسمةٍ. فكلُّ من: (رجالٍ وطالبٍ ونسمةٍ) مجرورٌ بالإضافة.

مواضع نصب التمييز:

ينصب التمييزُ في المواضع الآتية (حيث يوجد ما يمنع من الإضافة في اللفظ المميز) من نحو:

١- التنوين: كأن نقول: عنده عشرةٌ مثلاً. (مثلاً) تمييزٌ لعشرةٍ منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الفتحةُ، والشائعُ أن يجسراً بالإضافة إلى العدد، فلما تَوَّن العدد - وهو الجزء الأولُ من الإضافة - نُصِبَ.

٢- نونُ الفاظِ المعقود: نحو قولك: قرأتُ عشرينَ صفحةً. حضرَ اليومَ ثلاثةٌ وسبعونَ طالباً. فكلُّ من: (صفحةٍ وطالبٍ) تمييزٌ منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الفتحةُ، وما دعا إلى نصبه هو وجودُ النونِ في (عشرينَ وسبعينَ)، لأنهما مع أمثاليهما الفاظٌ ملحقَةٌ بجمعِ المذكرِ السالمِ.

٣- ما كان فيه تقديرُ تنوين: يتمثل هذا في الأعدادِ المركبةِ من (١١-١٩)، فنقول: في القاعدةِ خمسةَ عشرَ مقعداً، وثلاثَ عشرةَ صورةً. كلُّ من (مقعد، وصورة) تمييزٌ منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الفتحةُ. والاصلُ في: خمسةَ عشرَ، خمسةٌ وعشرونَ، فلما رُكِّبتا الكلمتانِ تركيباً إضافياً بُيِّتتا على الفتح، فبُيِّتتا من التنوين.

٤- المميزُ الموصوفُ بالامتلاءِ أو ما يدل عليه ينصبُ تمييزه: حيث تكونُ الصفةُ فاصلةً بين المميزِ الموصوفِ والتمييزِ، فتمتنعُ الإضافة، ويجبُ النصبُ، كما يجبُ ذكرُ ما يتممه من تنوينٍ ظاهرٍ، أو مقلِّدٍ، أو نونٍ تثنيةٍ، أو نونٍ جمعٍ. فنقول: لدىَّ وعاءانِ مثلتانِ عسلاً. الوعاءُ مملوءٌ ماءً. وإزني أضيافٌ مكتملونٌ ذوقاً. المدرجُ مكتملٌ طلاباً. فكلُّ من: (وعاءانِ، وأضيافِ) يميزُ موصوفاً بالامتلاءِ في الأولِ (مثلتانِ)، وبما يدل عليه في الثاني (مكتملونِ)، وأولُهما مثنى، والأخرُ جمعٌ، فوجبُ إتمامُ لفظيَّهما بتوني التثنيةِ والجمعِ، فوجبُ نصبُ تمييزِ كلِّ منهما.

ومنه أن تقولَ: هو من بيتٍ ممتلئٍ خبيراً. هذه فاعلةٌ مكتملةٌ طلاباً. حيث كلُّ من: (بيتٍ وقاعةٍ) يميزُ موصوفاً به (ممتلئِ، ومكتملةٍ) فوجبُ إتمامُهما بالتونينِ، ولذا ينصبُ المميزُ.

٥- الإضافةُ إلى ما لا يضافُ إليه: فتمتنعُ الإضافة، ويجبُ النصبُ، نحو: لي مثلهُ كتاباً، حيث (كتاباً) تمييزٌ له (مثل) منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الفتحةُ، ويجبُ نصبه لأن المميزَ (مثل) قد أضيفَ إلى الضميرِ، والضميرُ لا يضافُ إليه.

٦- وكذلك المميزُ للجملة: نحو: طبتُ نفساً، لأن الجملةَ لا يضافُ إليها، لكنه في مثل هذا التركيبِ قد يجرُّ التمييزُ بحرفِ الجرِّ (من).

٧- تمييزُ اسمِ التفضيلِ: إذا كان لا يصحُّ صفةً لموصوفِ اسمِ التفضيلِ: فإنه ينصبُ، لأنه تمتنعُ إضافتهُ إليه، ويسمى النحاةُ بالتمييزِ المبينِ. فيقال: أنا أكثرُ منك مالاً. ينصبُ (مالاً) بالضرورة؛ لأنه لا يقال: أنا مالٌ، فهو مبينٌ. أما إذا قلت: محمدٌ أكرمُ الناسِ رجلاً، فإنه يجوزُ فيه الإضافةُ؛ لأنه يمكنُ القولُ: محمدٌ رجلاً، فيقال: محمدٌ أكرمُ رجلي. ويجعلونه تمييزاً غيرَ مبينٍ. وهذا النوعُ من التمييزِ (التمييزِ غيرِ المبينِ) لا ينصبُ تمييزه إلا إذا فصلَ بينهما، كما هو مذكورٌ في المثالِ السابقِ. فإن ذكرَ اسمُ التفضيلِ قبلَ التمييزِ مباشرةً، أي: لم يفصلَ بين التمييزِ وبين اسمِ التفضيلِ فإنه يجبُ أن يضافَ، فيقال: محمدٌ أكرمُ رجلي.

نوعا التمييز

من خلال شرح معايير التمييز؛ ومعرفة جوانبه المعنوية المختلفة؛ نجد أن التمييز ينقسم إلى قسمين: تمييز الذات، وتمييز النسبة.

القسم الأول: تمييز الذات،

هو ما يطلق عليه: تمييز المقرد، أو تمييز الذات، وهو التمييز الذي يرفع إبهام اسم ما يصلح معنا، لجواب كثيرة، فيذكر التمييز ليحدد جهة معنوية واحدة، فالتمييز يُذكر لإزالة التداخل والالتباس في المعنى لاسم واحد مبهم، فلما قلت: زرعت حمسة، فإن الحمسة يتبع معناها ويتداخل إلى ما لا نهاية من الأشياء، فيأتي معنى الزراعة فيحدها ويحصرها في أشياء محصورة في المساحات والزروعات، ولكنه لا يزال إبهامها الكامن فيها، فيأتي التمييز فيحصر معنى الثلاثة في المميز به فقط، فنقول: زرعت حمسة الدنة، أو: حمس شجرات، ... إلخ.

الاسماءُ الهمسةُ الذات التي تحتاج إلى تمييز تنحصر في: المسوحات، والمكيلات، والموزونات، وتسمى بالمقايير حيث يعرف بها كميات الأشياء معرفة محددة، ثم الأعداد، وما يشبه المقايير، وأسماء أخرى تعرض في حينها.

١ - المسوحات،

ويقصد بها المصطلحات ذات الدلالات الحاصية التي يعرف بها مقدار المساحات التي يتعارف عليها: من أطوال للمسوحات، أو مساحة لها، أو غير ذلك، من نحو: زرعت فدانا قمحاً، اشترت قيراطاً برسيمًا، ما أملك شبرا أرضاً. فكل من: (قمح، وبرسيم، وأرضاً) منصوب؛ لأنه تمييز لكل من: فدانا، وقيراط، وشبرا، وهي مقايير للمسوحات.

٢ - المكيلات،

يقصد بها المصطلحات الحاصية بما يكال به؛ ليؤكد على مقدار معين متعارف عليه. نحو: كيله، وصاع، وقيز، وقدح، ... إلخ. فنقول: اشترت كيلتين

أرز، وقد حُشِنَ شعيركاً، في الجوال صاعان لركاً، أريدُ قسيراً يركاً. فكلُّ من: أرز، وشعير، وقر، وبر منصوب؛ لأنه تمييز لكلِّ من: كيلين، وقدين، وصاعين، وقفيز، وهي مقادير للمكيلات.

٢ - الوزونات،

يقصد بها المصطلحات الخاصة بالأوزان؛ لتدلُّ على مقدار معين من الوزن مستعارف عليه، نحو: أقة، ورطل، وجرام، ودرهم، وكيلو جرام، وأوقية، ورطل، وقنطار، . . . إلخ. فنقول: اشترت كيلو جرامين موزاً، وكيلو جراماً يرتقالاً، هذان رطلان زيتاً، باع قنطاراً قطناً، الخاتم جراماً ذهباً. فكلُّ من: موز، ويرتقال، وزيت، وطلن، وذهب منصوب؛ لأنه تمييز لكلِّ من: كيلو جرامين، وكيلو جرام، ورطل، وقنطار، وجرام، وكلُّها دالةٌ على مقادير الأوزان.

يلحظُ ما يأتي في المقادير السابقة:

- المقادير السابقة محددةٌ الكمية في مصطلحاتها حينما يتعارفُ عليه مجتمعٌ ما.
- هذه المقادير أمورٌ نسبيةٌ ومصطلحاتٌ لغويةٌ تختلف من مجتمعٍ إلى آخر، ومن جيلٍ إلى جيلٍ، لكن لها ضابطاً محدداً، هو: معرفة كمياتِ الأشياءِ تحديداً للمساحةِ والكيلو والوزن.

- قد تتداخلُ هذه المصطلحات بين الأنواع السابقة من المقادير، نحو: الرطل الذي يُستخدمُ كميلاً للسمن، كما يستعمل وزنًا والأردب الذي يستخدمُ كميلاً للقمح والأردب، . . . وغيرهما، ويستعمل وزنًا كذلك للجبوب، وربما كان القيراط وزنًا ومساحةً.

- تمييزُ هذه المقادير الثلاثة السابقة يستخدمُ في ثلاثِ صورٍ من التركيب:

أولاًها: أن يكونَ تمييزاً منصوباً، كما لحظنا في الأمثلة السابقة. وكانَ تقولُ: بعته إردبين قمحاً، وكيلو جرامين أرزاً، ومترًا قماشاً.

ثانيها: أن يكونَ مجروراً بالحرفِ (من). فنقولُ: بعته إردبين من القمح، وكيلو جرامين من الأرز، ومترًا من القماش. ونقولُ: اشترت قيراطاً من البرسيم، ما

أملك شيئاً من الأرض، في الجوالِ صاعان من الثمر، أريدُ قفيزين من البر، هذان
وطلان من الزيت، الخاتم جرام من الذهب.

ثالثها: أن يكونَ مجزوراً بالإضافة. فنقول: بعثُ إردنيّ قمح، وكيلو جرامين
أرز، ومتر قماش، اشترت قيراطاً برسيم، وما أملك شيئاً أرضي، في الجوالِ صاعاً
تمر، أريد قفيزي بر، هذان رطلان زيت، الخاتم جرام ذهب.

4- الأعداد.

المقصود الدلالي من العدد التحديدُ العسدي للتمييز، لكن العدد يذكر في النطق
قليل تميّز، فيكونُ مبهماً فيحتاج إلى تمييز. وندرس العدد بقضاياها المختلفة بعد
عرض تمييز الذات، حيث تشعب هذه القضايا.

هذه هي الأقسام الأساسية للتمييز المقصود، أو تمييز الذات. لكن هناك ذات أو
مفردات أخرى مبهمة تحتاج إلى تمييز، منها ما هو شبيه بالمقايير بأنواعها المختلفة بما
فيها الأعداد، ومنها ما هو غير ذلك، ورأيتُ أن أدرسها بالتفصيل كلاً على حدة
على النحو الآتي:

5- الشبيه بالمقدار.

كما ينتصب على التمييز ما يشبه أنواع المقايير التي ذكرناها سابقاً في كونها مميّزة
لهم سابق عليها، يحتاج إلى تحديدٍ لجهة دلالية من جهته المتعددة. ومن أنواع
المشبهات بالمقدار:

أ- الشبيه بالوزن:

مثال ذلك: ﴿لَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧]^(١). حيث انتصبت
الكثرة الجاملة المنصوبة (خيراً) على التمييز، فقد ميزت (مِثْقَالَ ذَرَّةٍ)، وهو فيه شبه
الوزن، فالمِثْقَالُ قد يكون وسيلة للوزن.

(١) (من) اسم شرط جازم مبنى على السكون في محل رفع، مبتدأ، خبر، جملة الشرط والمجواب. (يعمل)
فعل الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جرزه السكون، وقاعله ضمير مستتر تقديره: هو. (مِثْقَال) مفعول
به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (ذَرَّةٍ) مضاف إليه مجزوم، وعلامة جرزه الكسرة. (خَيْرًا) ميموز
منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (يَرَهُ) فعل جملة جواب الشرط مجزوم، وعلامة جرزه حذف حرف
العلة، وقاعله ضمير مستتر تقديره: هو، وضمير الغائب مبنى في محل نصب، مفعول به.

ومنه: اشترتُ صندوقاً فاكهةً، ورجاجتين زينا، وأخرى غللاً. فكل من:
فاكهة وزيت وعسل تميز لصندوق ورجاجتين وأخرى، وكلها فيها شبه بالوزن،
حيث إن التمييز مما يوزن.

ب- الشبه بالكيل:

مثال ذلك: أعددتُ ذنوباً ماءً، حيث (الذنوب) يشبه الشيء المكيل به، وهو
قابلٌ للانتقال من اسمٍ إلى أسماءٍ لا حصرَ لها، فأصبح مبهماً يحتاج إلى تمييزٍ
يتمثل في التكرة الجسامية المنصوية التي ذكرت بعده، لتحديد جهة واحدة من هذه
الجهات المتعددة التي يصلحُ لها، وهي (ماء).

ومثل الشبه بالكيل أن تقول: اشترتُ جباً بركاً، لو: جراً أزرأ، أحضرت لنا
نجياً سماً، واحتجنا إلى رُقودٍ غللاً، عنده متوإن سماً، ويمكن أن نعد بعض هذه
الجهات شبيهةً بالوزن تبعاً لكيفية استخدامها في الجمع، فكل ما يختص من وعاءٍ
مستخدم للتكرات في حياتنا العامة فهو بمثابة الشبه بالكيل، وما يميزه فنيةً بالكيل.

ج- الشبه بالمساحة:

مثالُه: ما في السماء موضعٌ راحةٍ سحاباً، حيث انتصب (سحاباً) على أنه تمييزٌ
لموضع الراحة، وهو أشبه بالمساحة، حيث يدلُّ على مقدارٍ منحي، وهو مبهمٌ، إذ
يحتمل أن يكون موضعاً من كلِّ ما يمثل مكاناً أو مساحةً؛ لذا لزمه التمييز من
غيره، فنصب ميمه (سحاباً) بعد تمام الاسم (موضع) بإضافة (راحة) إليه.

ومنه أن تقول: عندنا حجرةٌ قمحاً، وهو أزرأ، حديقتنا نصفها مزروعٌ شجراً،
ونصفها الآخرُ مزروعٌ برسيماً.

ومن الأمثلة التي تذكر في كتب النحو منسوبة إلى تمييز القادير أو ما يشبهها
قولهم: ملء الأرض ذهباً، بطولك رجلاً. بمرضك أرضاً، بقلقه خشياً. ولرى أن
(ذهباً) شبيهة بالوزن، وقد يكون شبيهاً بالمساحة بالنظر إلى الأرض، وهي مساحة،
(رجلاً، وأرضاً، وخشياً) فيها شبهٌ بالمساحة.

ومنه أن تقول: بحججه ماءً، يكتالته غازاً، بمساحته سجاناً، . . الخ.

الكنايات عن الأعداد:

كما يدرس في هذا المجال ما يكنى به عن العدد، من مثل: كم الاستهامية، وكم الحسرية، وكأين، وكذا... والكلمات ذات الدلالات الخاصة، مثل: يضع، ورهط،... وأرى أن تدرس بالتفصيل بعد عرض دراسة العدد.

ملحوظة:

كما يستخدم شيئاً بالقدار أن نقول: عندى حزمةً بقلًا، أو حزمَتان، أو ثلاثُ حَزَمٍ. فننصب (بقلًا) على التمييز لحزمة أو مضاعفها. ولكننى أرى أن (بقلًا) إنما هو تمييزٌ مسبقٌ لنوع الحزمة أو الحزمتين أو الثلاث، فتكون من الدائرة المعنوية للقول: خاتم حديدًا، وياق خشبًا.

٦- المماثلة والمغايرة:

المماثلة والمغايرة معنيان يرتبطان بين طرفين، يكونان - غالبًا - من دائرة معنوية واحدة، أحدهما يقدر بالأخر إن نفيًا باستخدام (غير)، وإن إيجابًا باستخدام (مثل)، فهما مقداران، أو يلحقان بما يزيد المقدار، لذلك فهما معنيان سيهتان، يحتاجان إلى تفسير وتوضيح، هذا المفسر أو الميزن أو المميز للمماثلة والمغايرة يأتي في صورتين:

أولاهما: يذكر طرفيهما عن طريق الوصفية، وفيه نجد (مثل أو غير) مضافًا إلى المقدر به.

ثانيهما: عن غير طريق الوصفية، وفيه نجد (مثل أو غير) مضافًا إلى ضمير المقدر به، أما المقدر لفته يأتي بعدهما منصوبًا، ويكون نصبه على التمييز؛ لأنه محدد ومفسر لجهة المماثلة أو المغايرة.

وتفسير ما سبق أنك إذا قلت: محمدٌ مثلُ علي، فإن (محمدًا) هي المقدار كملى، حيث قدرته بقلته باستخدام (مثل)، و (مثل) هنا ربطت بين اسمين من دائرة معنوية واحدة، وهي دائرة الإنسان، فأصبحت وصفًا لما قبلها عن طريق الإخبار، فهي خبرٌ لما قبلها.

أما إذا قلت: على التمرة مثلها، فإن طرفي المائلة لم يكتملا، حيث لم يذكر
إلا طرف واحد وهو (التمررة) التي قدّر بقدرها شيء آخر، يحتاج إليه التركيب،
وهو ما يميز أو يوضح أو يحدد جهة المائلة المقدر بالتمررة، فتقول: زيداً، ليكون
(زيداً) منصوباً على التمييز للمائلة، ولتتم طرفي المائلة.

ومن أمثلة ذلك قولك: لي مثلها إيلاً وشاء، عندى غيره كتاباً، اشترى مثله
قلماً، أتاني غيره ضيفاً، سأطالبُ بغيره حكماً. نجد أن (مثلٌ وغير) في الأمثلة
لهما موقعهما الإعرابي في الجملة، فهما على الترتيب: (مبتدأ مؤخر، ومبتدأ
مؤخر، ومفعول به، وفاعل، ومجرور بالياء)، أما ما بعدهما: (إيلاً وشاء، كتاباً،
قلماً، ضيفاً، حكماً) فهو منصوبٌ على التمييز.

تلحظ إضافة: (مثلٌ وغير) إلى ضمير المقدر به المفسر بالتمييز المنصوب، فتعاب
الاسم في المائلة والمغايرة هو الضمير الذي أضيف إليه (مثلٌ وغير)، أما (مثلٌ
وغير) فهما الميزان لأنهما مقداراً في المعنى.

من ذلك قوله ﷺ: «لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل
أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه»⁽¹⁾. حيث (ذهباً) تمييزٌ لـ (مثل)، لأنه شيء
بالمقدار، أي: مقدار أحد ذهباً.

٧- تمييز الضمير المبين للنوع:

كما يستخدم تمييزاً للمفرد؛ وليس دالاً على مقدار يقيد الوزن أو الكيل أو
المساحة أو شبه ذلك؛ أن تقول: عندى عاتمٌ حديدٌ، للقاعة بابٌ خشبٌ، ...
إلخ. فكلٌّ من (حديدٌ وخشبٌ) منصوبٌ على أنه تمييزٌ لـ عاتمٌ وبابٌ، وليس كلٌّ
منهما دالاً على مقدار، وإنما هو مبين لأصلٍ مميز، فالعلاقة بين الميز والتمييز إنما
هي بيانٌ للأصل أو النوع.

ومن النجاة من جعل (حديدٌ وخشبٌ) في موضعيهما حالاً.

ومنه كذلك: هذه جبةٌ صوفٌ، وهذا قميصٌ حريرٌ، اشترى ساعةً ذهباً، وخاتماً
فضةً، للمحديقة بابٌ صابجاً.

(1) مختصر سنن أبي داود: ٧-٣٤٤ باب النهي عن سب أصحاب الرسول ﷺ.

يقع الضميرُ مبهماً في أتماطٍ تركيبيةٍ معينة، ويحتاج -حينئذٍ- إلى ما يميزُه، منها:

أ- الضميرُ الواقعُ فاعلاً (لنعم ونس):

فاعلُ المدحِ والذمِّ فيه معنى الجنس، وإن كان معرفةً، حيث يمدحُ الجنسُ كلُّهُ أو يذمُّ، ثم يختصُّ منه المرادُ بالمدحِ أو الذمِّ، فإذا كان فاعلهما ضميراً فإنه يحتاجُ إلى ما يرفعُ الإبهامَ الواقعَ فيه من شموله الجنسَ؛ ومن عدمِ مرجعه إلى معنى سابقٍ عليه، ويكونُ رافعُ الإبهامِ فيه نكرةٌ منصوبةٌ تعربُ تمييزاً؛ فنقول: نعمَ رجلاً محمداً، حيث فاعلُ (نعم) ضميرٌ مستترٌ مميّزٌ بنكرةٍ، (ورجلاً) تمييزٌ للفاعلِ الضميرِ المستترِ، ومثله أن تقول: بنس صديقاً الخائنُ. ونحن نعرفُ أن الضميرَ لا يذكرُ إلا إذا ذكرَ قبله ما يعودُ عليه من اسمٍ، فلما لم يذكرِ الاسمُ في هذا التركيبِ وجب أن يميزَ الضميرُ بالنكرةِ المنصوبة؛ لتكونَ عوضاً من مرجعِ الضميرِ.

منه قوله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠]. حيث ميّزت النكرةُ الجاعدةُ المنصوبةُ (بدلاً) الضميرَ المستترَ الفاعلَ لفعلِ الذمِّ (بئس).

وقوله تعالى: ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَذَبُوا بآيَاتِنَا وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧]. حيث (ساء) بمعنى (بئس)، وفاعلُه ضميرٌ مستترٌ تقديرُه (هو)، و (مثلاً) تمييزٌ مفسرٌ للمضمرِ. ومنه أن تقول: نعم رجلاً الصدوقُ. بئس عبداً الجاحدُ نعمةً ورثه.

ب- الضميرُ الواقعُ بعد (رُب):

(رُب) حرفٌ جرٌ شبيهٌ بالزائدِ، لا يدخلُ إلا على التكراتِ، فنقول: ربُّ رجلي... وربُّ امرأتِ... ربُّ كتاب... إلخ، لكنه قد يدخلُ على الضميرِ، فيأخذُ الضميرُ صفةَ الإبهامِ، ويحتاجُ حينئذٍ إلى تمييزٍ، ذلك لأن الضميرَ لا يُبدَأُ له من مرجعٍ يعودُ عليه، وإذا وقع بعد (رُب) فإِنَّهُ يفتقدُ هذا المرجعَ، ويتخذُ

صفة الإبهام التي تحتاج إلى تمييز، حيث يذكر بعده نكرة منصوبة تمييزاً، فنقول: ربه رجلاً صالحاً، وربه نجاراً أقبل إلى. ويكون (رجلاً) تمييزاً منصوباً، وعلامة نصبه الفتحة، وهو يميز الضمير المبهم الواقع في محل رفع، مبتدأ، وهو ضمير الغائب في (رَبُّ) .

ومن أمثلة ذلك قول الشاعر:

رَبِّهِ فَنَسَبَهُ دَعْوَتُهُ إِلَى مَا يَبْرُوثُ الْمَجْدَ دَاتِبًا فَاجَابُوا

حيث ميزت النكرة الجامدة (فتية) الضمير المجرور لفظاً برب، وهو مبهم حيث سبق بـ (رب) التي لا تدخل إلا على التكررات.

جـ- الضمير المعجب منه:

الضمير المتعجب منه يحتاج إلى ما يميزه؛ لأن الضمير يكون لكل الأسماء - فواتٍ ومعاني - فعندما يذكر في أسلوب تعجب فإنه يكون مبهماً؛ لأنه لا يذكر ما يرجع إليه من اسم المعنى لو اسم الذات المحدد الذي لا يخلو التثقل، ولذلك كان في حاجة إلى التمييز. من أمثلة ذلك أن نقول: يا له رجلاً، يا لها قصة، يا لك ليلاً، كلُّ من (رجل، وقصة، وليل) نصب على التمييز للضمير المبهم الذي يسبقه، ولذلك فإن كلاً منها ينضمّن (من)، والتفسير: من رجل، من قصة، من ليل، وقد صرح بها امرؤ القيس في قوله:

فبإلك من ليل كأنَّ مجموعَه بكلِّ مَنَابِرِ القتلِ شُدَّتْ يديهِ⁽¹⁾

(1) (هـ) حرف تداء تعجبى مبنى، لا محل له من الإعراب. (ك) اللام: حرف جر مبنى لا محل له، وفتح من أجل التعجب، وكاف المضاف مبنى في محل جر باللام، وهو الثاني مبنى، والأسلوب تعجبى لا محل له. (من) حرف جر مبنى لا محل له. (ليل) اسم مجرور، وعلامة جره الكسرة. (كأن) حرف تشبيه مبنى لا محل له. (مجموعه) اسم كناية منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير الغائب مبنى في محل جر بالإضافة. (بكل) جار ومجرور، وتشبه الجملة متعلقة بالشد. (مناير) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (القتل) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (شدت) فعل ماضى مبنى على الفتح مبنى للمجهول، والثاء للمثبت حرف مبنى، لا محل له إعرابياً، والثاب الفاعل ضمير مستتر مبنى في محل رفع. والجملة الاسمية المنوعة في محل جر، نعت لليل. (يدين) البناء: حرف جر مبنى لا محل له. (يد) اسم مجرور بالياء، وعلامة جره الفتحة نداء عن الكسرة؛ لأنه متوحد من العرف، وحركه بالكسر من أجل الروي.

طرق تمام الاسم

ذكرنا أن تمييزَ الذات يكون منصوباً عن تمام الاسم، حيث يكون الإبهامَ حادثاً في الاسم الذي هو جزءُ كلام. وللنحاة في تمام الاسم طرقٌ يفرضها التركيبُ في الجملة العربية، وهي الطرق التي يُفصلُ بها بين اللصاقِ والمصاقِ إليه، أو يكونُ الاسمُ فيها محالاً إضافتهُ، وتختصر في^(١):

أ- التثوين: مثاله: عندي فدانٌ قمحاً، حيث (قمحاً) تمييزٌ منصوبٌ لـ(فدان)، والاسم المميزُ تامٌ بالتثوين فنصب ما ميزه، ولولا هذا التمامُ الذي كان بوساطةِ التثوين لما نصب، فيقال: عندي فدانٌ قمح، بجر (قمح) بالإضافة.

ب- تقدير التثوين: كما في: معه أحدُ عشرَ رجلاً، حيث يقدر التثوينُ في (عشر)، ومع من ظهوره بناؤه على الفتح. فنصب (رجلاً)، وهو تمييزٌ لتقدير التثوين، فامتعت الإضافة.

وما يقدر فيه التثوينُ كذلك: (كم) الاستفهاميةُ، كأن تقول: كم درهماً ذاكرته؟ فتقدير التثوين نصب تمييز (كم)، وهو (درهماً).

ج- نون التثنية: نحو: عندي فدانانٌ قمحاً، حيث (قمحاً) تمييزٌ منصوبٌ لتمام ما ميزه وهو (فدانان) عن طريق وجود نونِ التثنية التي حجبت الإضافة، ولولا وجودها لقلت: عندي فدانانِ قمح، بحذفِ النونِ وإتيانِ الإضافة.

د- نون جمع المذكر السالم: يمثل له بقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً﴾ [الكهف: ١٠٣]، يختلف فيه بين المنصوبِ عن تمام الاسم وبين المنصوبِ عن تمام الكلام، ويلحق به شبه نونِ جمع المذكر السالم. وتتضح في الفاظ العقود. وهي ملحقةٌ بجمع المذكر السالم، فتقول: معي عشرون طالباً، حيث (طالباً) تمييزٌ لعشرين منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الفتحة، ونصب لتمام عشرين لوجود نونِ الجمع التي منعت الإضافة.

(١) للكتاب الكامل ١٨٥ يمكن الاستزادة في هذا الموضوع بالعودة إلى بحث المؤلف، بعنوان: نظرية تمام في النحو العربي.

هـ- الإضافة: يتحقق تمام الاسم بذكر ما أُضيفَ إليه، فيكون التثنية في المضاف ظاهراً أو مقدراً، نحو: ما في السماء كُفٌّ راحةٍ سحابياً، حيث (سحابياً) تمييزٌ منصوبٌ لكُفِّ، وقد نصبَ لأن كُفًّا اسمٌ تمُّ ذكرُهُ في الجملة بما ذكر بعده من مضافٍ إليه وهو (راحة)، فإن لم يكن (كُفِّ) متوناً فإن ما أُضيفَ إليه حملَ التثنية، إلى جانب أن الإضافة تنوب متبَّ التثنية، فالتثنية والإضافة يتأويان الاسم، ولا يستعملان فيه.

ويجعلون من ذلك القول: على النمرة مثلها زبداً. حيث إن الاسم (مثل) يتم بضمير الغائبة المضاف إليها، وينصب (زبداً) لامتناع إضافة (مثل) إليها مع وجود الهاء.

القسم الثاني: تمييز النسبة.

وهو تمييز الجملة، التمييز الذي يرفع إبهام العلاقة بين ركني الجملة الأساسين، أو بين أحدهما وفضله، كأن تقول: طابَ الضيفُ، فهذه جملةٌ فعليةٌ تامَّةٌ الركنين، لكن العلاقة المعنوية بين الفعل وفاعله مبهمَةٌ؛ لأنها علاقةٌ عامةٌ، تصلح أن يكونَ لها جهاتٌ دلاليةٌ متعددة، حيث طَيبَ الضيفَ يمكن أن يكونَ في المآكلِ أو المشربِ أو المشويِّ أو النفسِ،... إلخ، وهذه العلاقة لا تتحدد إلا بتمييزٍ منصوب، أما سائرُ المنصوبات التي تصلح في هذا التركيبِ كالمفعول المطلق والمفعول معه، ولأجله، والمفعول فيه، والحال... فإتباعها لا تحدُّ الدلالةَ التابعةَ من العلاقة بين الفعل (طاب)، وفاعله (الضيف)، ولكن هذه يمكن أن تتحدد باستخدام التمييز، فتقول: طابَ الضيفُ مآكلًا، أي: في أشباهه المأكولة.

ومثله أن تقول: أتريد أن تهبَّسَ عُلْفًا، حيث إبهامُ الإنسان تكون ذات جهاتٍ دلاليةٍ متعددة، فتحدد بالتمييز المنصوب (عُلْفًا). فتمييزُ النسبة تمييزٌ علاقةٍ بين مكونات جملة، أما تمييزُ الاسم فهو تمييزٌ جهةٍ دلاليةٍ في ذات واحدة.

يقسم النحاة تمييزَ النسبة أو تمييزَ الجملة إلى قسمين، أولهما: تمييزٌ نسبةً محول، والآخر: تمييزٌ نسبةً غيرُ محول، وهذا التقسيمُ ينبئ على الأداء الموقفي للتمييز في الجملة قبل التحويل إلى تمييزٍ أو عدم وجوده أثناء موكمي، فإن كان للتمييز أثناء موقفي مفهوم في الجملة المميَّزة فهو محولٌ عن هذا الموقع، وإن لم يكن له موقعٌ في الجملة المميَّزة فهو تمييزٌ غيرُ محول.

أولاً: تمييز النسبة المحول،

ذكرنا فيما قبل أن هناك جهات تحول أو تنقل لتعيين الجملة من أحد المواقع المعنوية والإعرابية فيها إلى موقعية التمييز، وهذه الجهات هي:

أ- التحول من الابتدائية أو النقل عن الابتدائية:

كما في قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ بِكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف ٣٤] (١)، حيث إن الأصل يجوز أن يكون: مالى أكثر من مالك، وتقوى أعز... فتحول كل من المتدائين (مال، ونفر) إلى التمييز، فصبأ، ومنه: زيد أحسن وجهًا، والتقدير: وجه زيد أحسن.

ويحلل لبعض النحاة أن يجعلوا ذلك من قبيل التحول عن المضاف، حيث يقدرون ما سبق بالقول: وجه زيد أحسن، ولتلاحظ أن (وجهها) - وهو التمييز المنصوب في الجملة المقدره - مبتدأ، فهو في رأى تحول من الابتدائية.

ومنه قولك: إنه أبداً أقرب مصباحاً، وأعظم نارا، إذ التقدير: إن مصباحه أقرب، وإن ناره أعظم، ومثله القول: هُنَّ أَشْنُ رِيحًا، وأكثر ثمنًا، وأجمل خلقًا.

ب- التحول من الفاعلية:

هو أن يكون التمييز محولاً من موقعية الفاعلية إلى موقعية التمييز، كأن تقول: طاب محمد نفساً، أي: طابت نفس محمد، فتحولت النفس - وهى فاعل - إلى تمييز منصوب يزيل إبهام العلاقة بين الفعل (طاب) وفاعله (محمد).

وتقول: ثقلاً محموداً شحماً، حيث الأصل: ثقلاً شحماً محموداً، فتشتم في الأصل فاعل، ولكنه تحول إلى تمييز منصوب.

(١) (لنا) ضمير مبني في محل رفع، مبتدأ. (أكثر) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (ملك) جار ومجرور مبتدأ، وفيه الجملة متعلقة بأكثر. (أما) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (وأعز) الوالي: حرف حذفت ميم، لا محل له من الإعراب. أعز: منطوق على أكثر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (نفر) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

ومثل ذلك أن تقول: نصبتُ على عرقاء، اشتلاً الكوبُ ماءً، حَسُنَ الخليمُ عقلاً، وجَادَ الحكيمُ رأياً. حيث انتصبت الأسماءُ المهمةُ الجامدة: (عرقاء، وماء، وعقلاً، ورأياً) على التمييزِ للجملةِ التي تسبقها، وقد صححت أن تقعَ في موقعيةِ الفاعليةِ في هذه الجملةِ.

ويجوز أن يكونَ منه: أجملُ بالرياحِ هواءً، حيث التقديرُ: أجملُ بهواءِ الريحِ، فيكون (هواء) فاعلاً مرفوعاً، وعلامةُ رفعه الضمةُ المقدرة.

ومثل ذلك: أكرمُ بسميرٍ علقاً، وأطيبُ بمصرَ جواً.

ومن التمييزِ المحولِ عن الفاعلِ قولُ أبي طالبٍ مخاطباً النبي ﷺ:

فاصدعِ بأمرِكَ ما عليكُ عُفاضةٌ وأبشِرْ بِذاكِ وقِرْ منكُ عيوناً^(١)

وفيه نصب (عيوناً) على التمييزِ للمحولِ عن الفاعليةِ، حيث الأصل: وفرت عيونك.

ومن التمييزِ المحولِ عن الفاعليةِ قوله تعالى: ﴿وَاشْتَغَلِ الرَّأْسُ شَيْئًا﴾ [مريم:

٤]، والأصل: واشتغل شيبُ الرأسِ، فتحولَ الفاعلُ إلى تمييزٍ منصوبٍ.

ومثله قوله تعالى: ﴿فَإِن طَلَبْنَا لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْ نَّفْسٍ فَكَلِمَةٌ مَّيْمَنًا﴾

[النساء: ٤]^(٢)، حيث انتصب التمييزُ (نفساً)، وهو تمييزُ نسبةٍ محولٌ من الفاعليةِ.

(١) شرح الكافية: ١-٢٢٢.

(اصدع) فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت. (أمرًا) جار ومجرور وعضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة باصدع. (ما) حرف نفي مبني، لا محل له من الإعراب. (عليك) جار ومجرور مبدان وشبه الجملة في محل رفع خبر مقدم. (عفاضة) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة في محل نصب على المثالية. (أبشِر) الواو: حرف عطف مبني لا محل له من الإعراب. أبشِر: فعل أمر مبني على السكون، وطاقته ضمير مستتر تقديره: أنت. (بذاك) جار ومجرور مبدان، وشبه الجملة متعلقة بالبشِر. (وقر) الواو: حرف عطف. قر: فعل أمر مبني على السكون المقدر، وحرك من أجل إقراء الساكنين، وطاقته ضمير مستتر تقديره: أنت. (منك) جار ومجرور مبدان، وشبه الجملة متعلقة بقر. (عيوناً) تمييز منصوب، وعلامة نصب الفتحة.

(٢) (إن) حرف شرط جازم مبني على السكون، لا محل له من الإعراب. (طلبنا) الواو: فعل الشرط مبني على السكون، وتوون النسوة ضمير مبني في محل رفع، فاعل. (كلمة) جار ومجرور مبدان، وشبه الجملة متعلقة بالطلب. (من شيء) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالطلب. (منه) جار ومجرور =

ومنه قولك: يزيد إشرافاً واستنارةً، يزيدان كلامه فصاحةً وبياناً.

وقى قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَسْمَى وَالْيَصِيرِ وَالسَّمْعِ هَلْ يَسْمَعُونَ مَثَلًا أَقْبَلًا تَلَذُّوْنَ﴾ (هود: ٢٤). (مثلاً) اسم تكرة جامدٌ منصوبٌ على التمييز للجملة (يسمعون)، وهو منقولٌ من الفاعلية؛ لأن الأصل: هل يسمون مثلهما.

ومنه قوله تعالى: ﴿حَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رُجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ تَتَشَاكِسُونَ وَرُجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا﴾ (الزمر: ٢٩). وفيه نصب (مثلاً) بعد (يسويان) على التمييز المنقول من الفاعلية.

وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾ (يوسف: ٢٠). (حبا) منصوبٌ لأنه تمييزٌ منقولٌ من الفاعلية، والتقدير: قد شغفها حبه.

وأرى أن يكونَ منه قوله تعالى: ﴿وَلَمَلَّتْ مِنْهُمُ رُعْبًا﴾ (الكهف: ١٨). حيث يجوز أن يكونَ التقديرُ: ولَمَلَّتْ الرُعْبُ مِنْهُمُ، فيكونَ (رُعْبًا) تمييزاً منصوباً محولاً عن الفاعلية. وقد يعرب مفعولاً به نائباً.

من التراكيب التي نلاحظ فيها محوّل التمييز في أحد وجهيه الإعرابيين من الفاعلية قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ وَقَدْ أَحَفْنَا بِمِآئِدِهِمْ خَيْرًا﴾ (الكهف: ٩١). حيث تعرب (خيراً) تمييزاً منصوباً، وهو محوّلٌ من الفاعلية، والتقدير: وقد أحاط خيراً، وقد يكون نائباً عن المفعول المطلق؛ إذ يمكن أن يجعله مرادفاً لمصدر الفعل (أحاط).

٨ مبيّناً، وشبه الجملة في محل جر، صفة لشيء، (القسا) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، (تكلوفا) الفاء: والفاء في جواب الشرط حرف مبني، لا محل له من الإعراب. تكلوفا: فعل أمر مبني على حذف النون، وروى الجماعة تفسير مبني في محل رفع فاعل، وتفسير الغائب مبني في محل نصب مفعول به، والجملة في محل جزم، جواب الشرط. (هيتا) نائب عن المفعول المطلق منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والتقدير: أكلاً هيتا، أو: حالٌ منصوبة، وعلامة نصبه الفتحة، والتقدير: هاتين. (امريتا) مثل (عربا) (هيتا).

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا ﴾ [الكهف: ٦٨].
 وقوله تعالى: ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ لَدَىٰ أَحْسَابِكُمْ عَلِيمٌ ﴾ [الطلاق: ١٢]. وقوله تعالى:
 ﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا ﴾ [طه: ١١٠].

التحول من نائب الفاعل:

قد تكونُ موقعية التمييز في جملة الأصلية التي تحول عنها نائب فاعل، كأن
 يقال: ضُرب زيدٌ ظهرًا وبطناً، حيث انصبَّ (ظهرًا وبطناً) على التمييز، وأصله:
 ضرب ظهرٌ زيدٌ وبطنٌ، فتحول (ظهر وبطن) من موقعية النائب عن الفاعل إلى
 موقعية التمييز، والنحاة آراءٌ أخرى في سبب نصب (ظهر وبطن) في هذا
 التركيب.

ومثله أن يقال: فُجرت الأرضُ عيونًا، واستُحسبت مصرُ هواءً، واستُعديتِ
 البرتقالُ شرابًا، ...

التحول من المفعولية:

قد يكون التمييزُ المنصوبُ محولاً من موقعية المفعولية. أي: يصحُّ وقوعه
 مفعولاً به في الجملة التي انصب فيها، كما في قوله تعالى: ﴿ وَقَفَّجْنَا الْأَرْضَ
 عَيُونًا ﴾ [القمر: ١٢]، حيث انصب (عيونًا) على التمييز، وأصله: وقفجنا عيونَ
 الأرض.

ومن ذلك: غرست الأرضُ شجرًا، وحفرتِ الدارُ بئرًا.

وبين النحاة في هذا القسم خلافٌ بين التمييزِ والبديليةِ والنصبِ على إسقاطِ
 الحافض، لكن التمييزُ أرجحُ، حيث إن العلاقة بين التمييزِ وبين مفعوله (الأرضِ)
 علاقةٌ تحملُ جهاتٍ دلاليةً متعددةً، فتحدد إحدى هذه الجهات ويزول إبهامها،
 بالتمييزِ المنصوبِ المحولِ من المفعوليةِ.

ومنه أن تقول: أتريد أن تهينني خلقًا؟. فإن التأليفَ يزيدُ الأجزاء الحسنةَ
 حسنًا. ومنه: ما أحسنَ محملاً أدباء، وما أكرمته بلدًا، وما أجملَ الريحَ هواءً.

ثانياً، تمييز النسبة غير المحول،

ذكرنا أن التمييز إذا لم يصبح له أداءٌ موقعٌ مفهومٌ في الجملة المميزه فهو تمييزٌ غيرٌ محولٍ، ومن أمثله: لله دره فارساً⁽¹¹⁾، حيث نصب (فارس) على أنه تمييزٌ للنسبة الحاصلة من الجملة الخبرية التمجيدية (لله دره).

يمثلُ يَدُّهُ رِجْلُهُ. (رعدة) تمييزٌ منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحة، وهو تمييزٌ للنسبة الحادثة من العلاقة بين الفعل (يمثلُ) فاعله (يدنه).

ملحوظة: نلاحظ أن كلا من (فارس ورعدة) لا يصبحُ وضعه في موقعٍ من مواقع الجملة المميزة، كما كان ملحوظاً في تمييز النسبة المحولِ،
ومنه كذلك: كفى به عليمًا، وكفى به شهيدًا، وحسبك به ناصرًا⁽¹²⁾.

ومنه القول: يا جارتنا ما أنت جارة⁽¹³⁾. ينصب (جارة) على التمييز على أرجح الأراء، سواء أجمعت (ما) تمجيديةً تكررة، أم جعلتها استظهاريةً، حيث يخرج الاستفهامُ إلى معنى التعجب.

ومن تمييز النسبة غير المحولٍ ما جاء في تركيبِ التعجبِ المختلفة، من نحو: أبرحتَ جارتاً⁽¹⁴⁾. حيث (جاراً) اسمُ تكرة جامدٌ منصوبٌ على التمييز من العلاقة القائمة بين الفعل وفاعله، ومنه ما ذكر من القول: لله دره فارساً، ويا جارتنا ما أنت جارةً. وكذلك كل ما يميز ضمير الغائب في توجهٍ دلاليٍّ معين، نذكره فيما بعد.

(11) لله) شبه جملة في محل رفع، خبر مقدم. (دره) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائب مبني في محل جر بالإضافة.

(12) للمنصوب في مثل هذه التركيب وجهٌ إعرابيٌّ آخر، وهو الخالية.

(13) حرف نداء مبني، لا محل له من الإعراب. (جارتنا) مبتدأ منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، لأنه مضاف إلى ضمير للكلمة الذي قلب إلى الالف، والظهير: يا جارتني. (ما) تمجيدية مبنية تكرة في محل رفع، مبتدأ. (أنت) ضمير مبني في محل رفع، خبر ما. (جارتنا) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وقد تكون (ما) حجازية حرف مبني، لا محل له من الإعراب. (أنت) ضمير مبني في محل رفع اسم ما المحجازية العاملة عمل ليس. (جارتنا) خبر ليس منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وقد تكون (ما) اسم استظهار مبني في محل رفع، مبتدأ أو خبر مقدم. (أنت) ضمير مبني في محل رفع، خبر ما، أو مبتدأ مؤخر لها. (جارتنا) تمييز منصوب.

(14) أرجح: ليل من البراح، ويقصد به التهور الأمر. أو: جاءها لم يكن به غيره، أو: تلميح والشهر وعظم.

وكذلك: ما أحسن الخليم رجلاً، أكرم بأبي بكر شهيداً. لكنك إذا قلت: ما أحسن الخليم عقلاً، فإنه يكون محولاً من المفعولية؛ لأنه يصح القول: ما أحسن عقل الخليم. وكذلك: ما أفضلها مقالةً، وما أحقها رأياً، والنصح بها كلمةً، وما أبلغه مقالاً.

أما الأساليب: يا لك ليلاً، وباله رجلاً، وبالحا فصلاً، فهو من سبيل تمييز الضمير، فيكون من أنواع تمييز الذات. وقد عمله من تمييز النسبة، حيث تمييز النسبة القائمة بين معنى التعجب والتعجب منه .

ومن أنواع تمييز النسبة ما يذكر في أساليب التعجب مع ذكر التعجب منه، كان يقال: ما زيد فارساً، محمد لله قره فارساً، يا محمود رجلاً. وكذلك: ويل محمود رجلاً، وويحه رجلاً. وكذلك: كفى بك رجلاً، وحسبك به شهيداً وناصرًا. وكذلك: جفا سعيد رجلاً...

ملحوظة:

يقسم النحاة تمييز النسبة للحول أو المتحول إلى قسمين:

أولهما: تمييز نسبة متحول أو متحول، كما ذكر في التحول من الفاعلية والمفعولية وأمثالهما.

والأخر: تمييز نسبة غير متحول أو غير متحول، وهذا القسم يقسمونه إلى اثنين:

1- المشبه بالمتحول: ومنه: امتلا الإناء ماءً، ونعم رجلاً زيداً، حيث (امتلا) مطاوع (ملا)، فكأنك قلت: ملا الماء الإناء، فصار الماء تمييزاً منصوباً بعد أن كان فاعلاً، وقد ذكرنا أن مثل هذا من قبيل التحول أو المتحول عن الفاعلية، وإذا قدرنا فعل المطاوعة بمعناه فإنه يكون غير متحول، وكذلك التقدير في المثل الثاني: نعم الرجل زيداً، وأرى أنه لا يصح أن يتحول (زيد) من موقع الفاعلية إلا عند من يعربونه بدلاً أو عطف بيان من الرجل، فأسلوب المدح والذم لهما طبيعة خاصة من التركيب، وذلك بذكر اسم عام يتضمن الخصوص.

ب - غير المشبه بالمتحول أو التحول: ومث: حيناً رجلاً زيداً، حيث (ذا) فاعل (حب)، و(رجلاً) تمييزٌ ل(ذا)، و(زيد) للمخصوص. ولزى أن هذا التركيب لا يختلف عن القول السابق: نعم رجلاً زيد، فكلا الفعلين له فاعله الذي مَيَّزَ بالتحركِ التوضيهِ.

تركيبتان تختلفان بين نوعي التمييز:

تمييز ضمير الغائب يختلف بين كونه تمييزاً للذات وكونه تمييزاً للنسبة، وهذا الأمر يتوقف على مدلول الضمير بين الإبهام وعدم إيهايمه، ذلك على النحو الآتي⁽¹⁾:

1- إن كان ضمير الغائب مبهماً لا يعرف المقصود منه، حيث لم يذكر مرجعُه فإنه يكون تمييزاً للذات، ذلك نحو: يا له رجلاً، يا لها قصة، وقول علي - كرم الله وجهه: «يا له مراماً ما أبعدته». وكذلك القول: ويحه رجلاً، ويله رجلاً، ما أحسنها مفضلاً، لله دره رجلاً جاني، ويحه رجلاً لقيته ويل أمه بشراً، والقول: كفى به عالمًا، حسيك به رجلاً، وقول ذي الرمة:

وَيَلْمُهَا رَوْحَةَ الرِّيحِ مَعْصِفَةً وَالغَيْثُ مَرْمَجُزٌ وَاللَّيْلُ مَقْتَرِبٌ⁽²⁾

تلاحظ أن ضمير الغائب في الأمثلة السابقة لم يذكر ما يعود عليه، فكان التمييز قد دُكِرَ بفرض تفسيره عوضاً من عدم ذكر مفسره.

ولقد ذكر ابن الحاجب في هذا الموضع تمييز ضمير المخاطب، من مثل: يا لك ليلاً. وأرى أن ضمير المخاطب فيه ما يدل على مرجعه، وهو المخاطب الموجه إليه الكلام، فضمير المخاطب يدل على الحضور.

ب- فإن كان ضمير الغائب غير مبهم بأن عُرِفَ المقصود من الضمير برجوعه إلى سابق عليه، نحو: زارني محمدٌ فيسأله رجلاً، والله دره فارماً، جالست علياً فويحه

(1) ينظر: الإسترلابي على الكافية 1- 218.

(2) (ويل) مصدر منصوب نائب فاعل للخطوف وجوبا. (مها) أي: أسماها: مضاف إليه مبرور، وعلامة جزم الكسرة، وضمير الغائب مبني في محل جر بالإنشافة. (روحاً) تمييز منصوب، وعلامة نصب الفتحة. (والريح معصفاً) المبال أو للإنشاء حرف مبني، لا محل له من الإعراب. (الريح: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. معصفاً: خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والمعصفة في محل نصب حال. (والغيث مرتلج) جملة اسمية في محل نصب بالخطف على ما قبلها، وكذلك الجملة الاسمية (والليل مقترب).

رجلاً، ويولعه شجاعاً، فإنه يكون تمييزاً نسبة؛ لأن الضمير لماً كان المقصود به معروفاً أصبح لا يحتاج إلى مفسر، فخلص التمييز للعلاقة القائمة بين لوكان أسلوب التعجب، أو لبيان جهة التعجب، وهو المعنى المقاد من مجموع الأسلوب.

ج- وأرى أن الاسم المنصوب الذي يميز ضمير الغائب إما هو من قبيل تمييز النسبة؛ لأن المقصود الدال على من التراكيب السابقة يكمن في معنى التعجب، وإما يكون التعجب من وجود أطراف من: التعجب منه، وجهة التعجب، أما جهة التعجب فإنها تفاد من التمييز المنصوب، ولكن التعجب منه إن احتسب الضمير بفرده كان ذلك من قبيل الذات أو الفرد، وإن كان التعجب منه من مجموع الضمير - وما تألف منه من كلمات وسمته وخصته بالتعجب كحرف النداء مع اللام المفتوحة، أو الفعلي مع فاعله، أو المصير مع جملة الفعلية المقدرة... أو غير ذلك - كان التمييز تمييزاً نسبة.

وأنوه إلى اختلاف المنصوب في معظم هذه التراكيب بين التمييز والحال، ويتضح ذلك في موضعه.

د- وما يختلف فيه بين التصب عن تمام الجملة والتصب عن تمام الاسم القول: دارى خلفاً دارك فرسخاً، حيث يميز (فرسخاً) الخلفية فقط، فيكون تمييزاً للذات، أو: يميز العلاقة القائمة بين دارى ودارك، وهي الخلفية، فيكون تمييزاً للنسبة، وكونه تمييزاً للنسبة أرجح.

تمييز الأسماء العاملة

الأسماء العاملة عمل الفعل تشبه الجملة الفعلية؛ لأن الاسم العامل فيها بمثابة الفعل والركن الآخر للجملة، أو أنه بمثابة الفعل وما أضيف إليه أو نصبه أو رفعه بمثابة الركن الآخر، لذا فإن ما يميز هذه الأسماء يكون تمييزاً نسبة.

والأسماء العاملة عمل الفعل من حيث التمييز تنقسم إلى قسمين:

- أ- المصادر.
- ب- الصفات المشتقة.

أ- تمييز المصدر

المصدرُ مع ما أُضيفَ إليه أو رفعه أو نصبه يمكن أن يكونا جملة، والعلاقة بين المصدرِ والركنِ الآخرِ قد تكون مسهمةً تحتاج إلى تفسير وتوضيح وتحديد، ويكون هذا عن طريق التمييز. ويمكن لنا أن نتقابل مع عدة تراكيب في الجملة العربية للتمييز عن تمييز المصدر، يمكن أن نجعلها في قسمين:

أولهما: أن يضاف المصدرُ إلى تمييزه، وحينئذٍ يُجرُّ بالإضافة. فنقول: أعجبنى طيبٌ نفسه، وطيبُ النفس، أحبُّ فيه كرمَ خلقه، وكرمَ الخلقِ. نلاحظ أن التمييز (نفساً، وخلقاً) مضافٌ إلى المصدرِ (طيب، وكرم) فلزم الجرُّ.

والآخر: أن يضافَ المصدرُ إلى غير تمييزه، حينئذٍ يجب أن ينصبَ التمييزُ، فنقول: أعجبنى طيبُهُ نفساً، وكرمُهُ خلقاً، المصدر (طيب وكرم) انصبَّ كلُّ منهما إلى ضميرِ الغائبِ، ففصل الضميرُ بين المصدرِ وتمييزه، فوجب نصبُ التمييزِ (نفساً وخلقاً).

ب- تمييز الصفات المشتقة

الصفة المشتقة صفةٌ عامةٌ في علاقتها بموصوفها - مهما كان موقعها الإعرابي - وهذه العلاقة العامة تحتاج إلى توضيح وتفسير وتحديد باستخدام ما يميزها، فإذا قلت: هو طويل، فإن صفةَ الطولِ تحتمل جهاتٍ دلاليةً عديدة، فهي بمثابة الهم الذي يحتاج إلى ما يميزه، لذلك كان التصويبُ الذي يحدد الجهةَ الدلاليةَ للصفةِ المشتقة تمييزاً، حيث تقول: هو طويلٌ يداً.

ولما كانت الصفة المشتقة - في لفظها - جامعةً بين الموصوفِ وصفته؛ كانت بمثابة الجملة الفعلية، ولذلك فهي يمكن أن تعملَ عملَ الفعلِ، لهذا كانت من قبيل تمييز النسبة؛ لأن ما يميزها إنما يحدد علاقةً، وما يميز العلاقة تمييزاً نسبةً.

من أمثلة ما ينتصبُ على التمييز بعد الصفات المشتقة:

١- بعد صيغة اسمِ الفاعل: نحو: هو متفكِّسٌ شحمًا، البيتُ عمليٌّ خبيرًا، العدو مشتعلٌ غيظًا. كلُّ من الأسماءِ الجامدةِ النكرة (شحمًا، وخبيرًا، وغيظًا) منصوبٌ على التمييز، وهو تمييزٌ نسبةً لأنه ورد بعد أسماءِ الفاعلين (متفكِّسٌ،

تمثلن، مشتعل)، وهي بمثابة: ثقفاً، امتلاءً، اشتعل. ومعنى: الشجرة ناضجةً ثمرها، وبناعةً أوراقها، وبسافةً طولاً.

ومع ما جاء على صيغة اسم الفاعل، وهو بمعنى اسم المفعول، كأن تقول: يثُ مثلنٌ خيراً، واليثةُ مثلنٌ خيراً، والأصل: علوه.

2- ما ينتصب بعد صيغة اسم المفعول: نحو: هو في هذه القضية محترمٌ رأياً، أنت معظمٌ قدرًا في هذه الجلسة. حيث كلٌّ من (رأياً، وقدرًا) منصوب على التمييز بعد صيغة اسم المفعول (محترم، ومعظم)، وإنا كان فيهما معنى الثبوت واللزوم فإنهما يتكونان من الصفة المشبهة، ولذلك فإنهما قيماً بالقول: في هذه القضية، والقول: في هذه الجلسة.

ومعنى: الأرضُ متجسرةٌ حيثاً، الحقيقةُ مزروعةٌ شجرًا. الدرسُ مفهومُ أفكارٍ.

3- ما انتصب بعد الصفة المشبهة: كقولك: هو جميلٌ وجهًا، حيث انتصب (وجهًا) على التمييز، وقد ميز الجمالُ السندَ إلى المتبدل (هو).

ومن ذلك: هو كريمٌ ديناً، أنت طيبٌ نفساً، أعزك مهذبٌ خلقاً، إنه طاهرٌ ثوباً، وثقنٌ جرساً، وصافٌ قلباً. ومعنى أن تقول: الكيسُ ملآنٌ ذهباً، والدارُ ملأى خيولاً.

4- ما انتصب بعد اسم التفضيل: نحو قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ بِكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفْسًا﴾ [الكهف: 34]، ﴿إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَوْلَىٰ بِكَ مَالًا وَأَوْلَادًا﴾ [الكهف: 39]. ﴿هَٰذَاكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ نَّوَابًا وَخَيْرٌ عِلْمًا﴾ [الكهف: 44]، ﴿فَسَيَقْلِبُونَ عَنِ هُوَ شَرًّا مَّكَانًا وَأَضْحَكَ جَدًّا﴾ [مريم: 75]. ﴿قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ الْفَرْقَانُ خَيْرٌ مِّمَّا نَزَّلْنَا وَآخَسَنَّا نَدْبًا﴾ [مريم: 73].⁽¹⁾

(1) (مماثلت) حرف مكان (إشاري مبني في محل نصب، وبه الجملة في محل رفع، خبر مقدم. (الولاية) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (لله) جار ومجرور، وبه الجملة متعلقة بالولاية. (الحق) نعت أو بدل من لفظ الملائكة مجرور، وعلامة نونه الكسرة. (هو) ضمير مبني في محل رفع، مبتدأ. (خبر) خبر المتبدل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (نوابًا) تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة. (وغير) الواف: حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب. خبر: معطوف على خبر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، عطفًا: تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

(2) (قال) فعل ماضٍ مبني على الفتح. (الذين) اسم موصول مبني في محل رفع، فاعل. (كفروا) فعل ماضٍ مبني على القسم، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل. والجملة صلة الموصول، =

والتمييز المذكور بعد اسم التفضيل على ثلاثة أقسام من حيث العلامة الإعرابية:
 أ- ما كان واجباً النصب

التمييز الذي يجب فيه النصب بعد اسم التفضيل يأتي في تركيبين:

أولهما: ما كان فيه اسم التفضيل غير مضاف. وضابطه المعنى: ما كان التمييز في تركيبه غير المفضل، وإنما هو جهة معنوية من جهات المفضل التي يمكن أن تعدد، أما ضابطه اللفظي: فهو ما لا تستطيع أن تجعل فيه التمييز خيراً عن المفضل، ولكنه يصح أن تخير فيه باسم التفضيل عن التمييز، ثم تخير بهما سوياً عن المفضل، وإذا جعلت اسم التفضيل فعلاً لأصبح التمييز فاعلة، ويجوز أن يكون المفضل فاعلاً له كذلك في كثير من التركيب. ويحل له بالأمثلة المذكورة سابقاً، وهذا النوع يجب في تمييزه النصب.

في قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤]. يكون التمييز (مالاً) غير المفضل (أنا)، ولكنه جهة من جهاته المعنوية المتعددة، وقد تحدث العلاقة بين (أنا) وبين (الكثرة) بهذه الجهة المختصة. ويجوز القول فيه: كثر المال، وكثرت مالا، فيصبح التمييز فاعلاً لاسم التفضيل، كما يجوز أن يكون المفضل فاعلاً، ولا يصح: أنا مال، ولكن يصح: أنا مالى أكثر.

مثل التحليل السابق في: أنا اعز نفراً، عز نفر، أو عزوت نفر. أنا أقل منك مالا وولداً: قل الملك والولد، قللت مالا وولداً، ولا يصح أنا نفر، وأنا مال وولد، . . . إلخ، ولكنه يصح أن نقول: أنا نفرى اعز، ومالى وولدى أقل . . . إلخ.

ومنه قولك: هو أعلى منزلةً، وأشرف حساباً. إنى أصدق قولاً، وأكثر إخلاصاً. إنهما أشد الوجودين ثقةً، وأفضلهما إتقاناً.

لا محل لها من الإعراب. للذين) جار ومجرور متبنا، ونسبه الجملة متعلقة بالقول. (أنا) جملة فعلية جملة الموصول لا محل لها. (أى) اسم استفهام مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة. (الفرقن) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الهاء لأنه مثنى. (خيراً) خبر الثناء مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة الاسمية في محل نصب مقول القول. (مطعماً) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (وأحسن) الواو: حرف عطف متبني. لا محل له من الإعراب. أحسن: معطوف على خير مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (تهدى) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

فأنت ترى أنه لا يصح الإخبارُ بالتمييز في الأمثلة السابقة: (متزلة - حسيبا -
 قولاً - إخلاصاً - ثقة - إتقاناً) عن المفضل (هو - هو - أنا - أنا - هما - هما)،
 حيث لا يقال: هو متزلة... إلخ، ولكن يجوز: هو متزك أعلى، وحسبه أشرف،
 أنا قولى أصدق، وإخلاصى أكثر، هما ثقتهما أشد، وإتقانهما أفضل، كما أننا لو
 جعلنا اسم التفضيل فعلاً لصحَّ جعلُ تمييزه فاعلاً له، فيجوز (علت المتزلة - شرفُ
 الحسب - صدقُ القول - كثرة الإخلاص - اشتدت الثقة - فضل الإتيان)، كما
 يجوز أن يكونَ المفضلُ فاعلاً لاسم التفضيل كذلك، فيجوز (علوتُ متزلة - شرفتُ
 حسيبا - صدقت قولاً - كثرت إخلاصاً - اشتدت ثقةً - فضلتُ إتقاناً).

ويحلُّو للتحفة أن يجعلوا هذا القسم من السببي، وهذا فيه كثير من الصواب،
 إذا تذكرنا أن التمييز في مثل هذه الأمثلة لا يصح أن يخبر به عن المفضل إذا كان
 مبتدأ، بل يكون مبتدأ مضافاً إلى ضمير المفضل، مخبراً عنه باسم التفضيل، ثم
 يخبر بالجملة الاسمية عن المفضل - كما شرحنا سابقاً.

فإذا قلت: زيد أحسنُ منك ثوباً، فإنك تلحظ:

أ- أن الثوبَ (التمييز) ليس زيداً (المفضل).

ب- أن التمييزَ جزءٌ يتبع إلى المفضل.

ج- أنه لا يجوزُ الإخبارُ بالتمييز عن المفضل.

د- أنه يخبرُ عن المفضل بجملة اسمية تتكون من المبتدأ (التمييز مضافاً إلى
 ضمير المفضل) وخبره اسم التفضيل.

هـ- لو جعلنا اسم التفضيل فعلاً لجاز أن يكونَ التمييزُ فاعله، أو المفضلُ
 فاعلاً له.

يذكر ابن مالك: «أفعل التفضيل المميز سببي، نحو: زيد أكثر مالاً، وعلامةُ
 السببي صلاحيةُ للفاعلية بعد تصيير (أفعل) فعلاً، كقولك في زيد أكثر مالاً:
 زيدٌ أكثرُ مالاً...»^(١).

(١) شرح السهيل ٢ - ٣٨١.

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَسَدُّ تُبْيَانًا﴾
[النساء: ٦٦]. (تبييتاً) تمييزٌ لاسم التفضيل (أشد)، وهو واجب التصيب.

وقوله تعالى: ﴿فَلَا رَيْبَ أَنْ يَنْدَلِيَهُمَا وَيُهَيِّبَهُمَا خَيْرًا مِنْهُ زَكَوَاتُ الْعِرْبِ وَالْأَرْبِ رَحْمًا﴾
[الكهف: ٨١]^(٦٩).

﴿وَمَا تَقْدِمُوا أَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا﴾
[المزمل: ٢٠]^(٧٠).

﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٤].

﴿أُولَئِكَ ظُرُوفٌ مَكَانًا وَأَهْلٌ عَنِ سِوَاهِ السَّبِيلِ﴾ [الملك: ٦٠].

﴿وَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَلَقِينَ﴾ [طه: ٧١].

﴿إِذْ يَقُولُ مُنْتَلِهِمْ طَرِيقَةٌ إِنْ لَيْسَ إِلَّا يَوْمًا﴾ [طه: ١٠٤].

﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢].

(٦٩) (كفاه) بحسب ما قبلها. (الربنا) فعل ماضٍ مبني على السكون، وضمير التكلون مبني في محل رفع، فاعل، (إن) حرف مصدري ونصب مبني، لا محل له من الإعراب. (يبدلها) فعل مضارع منصوب بعد أن، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير الغائبين مبني في محل نصب، مسفوح به أول. (ويهدا) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبين مبني في محل جر بالإضافة، والضمير الموصول (أن يبدلها ويهدا) في محل نصب، مفعول به. (خير) مسفوح به كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (أشد) جار ومجرور متبنيان، وشبه الجملة متعلقة بخير. (أشد) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (والأرب) الواو: حرف عطف مبني لا محل له. (أرب): منطوق على غير منصوب وعلامة نصبه الفتحة. (رحمًا) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

(٧٠) (ما) اسم شرط جازم مبني في محل رفع، مبتدأ. (فقدوا) فعل الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل. (الأنفسكم) اللام: حرف جر مبني لا محل له من الإعراب. (أنفس) اسم مجزوم باللام، وعلامة جزمه الكسرة، وضمير الغائبين مبني في محل جر بالإضافة، وشبه الجملة متعلقة بالتقديم. (من خير) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالتقديم. (أشد) فعل جواب الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، وضمير الغائب مبني في محل نصب، مسفوح به أول. (أشد) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الذي) لفظ الجلالة مضاف إلى مجزوم، وعلامة جزمه الكسرة، وشبه الجملة متعلقة بنجد. (هو) ضمير فاعل مبني لا محل له من الإعراب. (خير) مفعول به كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (وأعظم) الواو: حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب. (أعظم) منطوق على غير منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (أجر) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

والآخر: ما كان اسم التفضيل فيه مضافاً إلى غير التمييز:

يجب نصب التمييز في التركيب الذي يضاف فيه اسم التفضيل إلى غير التمييز، أي: يفصل بين اسم التفضيل والتمييز بمضاف إليه. فتقول: هو أكرم الموجودين حياً، والمفضلهم خلقاً. تلحظ أن التمييز (حياً، وخلقاً) قد فصل بينه وبين اسم التفضيل الذي يميزه (أكرم، والمفضل) بالمضاف إلى اسم التفضيل (الموجودين، وهم)، لذا يجب نصب تمييز اسم التفضيل.

ومنه قولك: على أطول إخوته قامة، وأرفعهم طولاً.

المؤمن أفضل الناس خلقاً، وأكثرهم ميلاً إلى الخير.

التفت أكثر أبناء المجتمع معرفة بالحقوق والواجبات، واشدهم التزاماً بها ومحافظة عليها.

إنهما أشجع الناس رجلين، وأصلح الناس حالاً.

ب- ما كان واجب الجور بالإضافة:

ضابطه المعنوي: ما كان التمييز في التركيب هو المفضل في المعنى.

أما ضابطه اللفظي: فهو ما تستطيع أن تجعل فيه التمييز عبراً عن المفضل، وتعمل اسم التفضيل صفةً للتمييز. هذا التركيب يجب فيه إضافة التمييز إلى اسم التفضيل.

مثاله أن تقول: هو أكرم رجل، وأعز إنسان، تلحظ أن التمييز (رجلاً وإنساناً) هو المفضل (هو) في المعنى، كما تستطيع أن تخبر بالتمييز عن المفضل فتقول: الرجل أكرم، والإنسان أعز، كما تستطيع أن تقول: هو رجل أكرم، وإنسان أعز، فتجعل اسم التفضيل صفةً للتمييز، لذلك يجب الجر دون نصب.

وتقول: إنه أفضل طالب، فتجر التمييز (طالب) فلو أنك أضفت التمييز إلى غير المميز نصبت بالضرورة. فتقول: هو أكرم إخوته رجلاً، وأعز الموجودين إنساناً، إنه أفضل المتقدمين طالباً.

جـ- ما احتمل التنصيب والجر بالإضافة:

ضابطه المعنوي: أن يكون التمييز في التركيب هو المفضل في المعنى.

أما ضابطه اللفظي: فهو أن يصح أن يكون التمييز خيراً عن المفضل وتجعل اسم التفضيل صفة للتمييز، ويجب أن يكون التمييز صفة مشتقة، وليس اسماً جامداً، وهذا الضابط الأخير يفرق به هذا القسم عما سبقه مما هو واجب الجرح، حيث تفصل بين اسم التفضيل التمييز بالتونين ظاهراً أو مقدراً. كما هو في قوله تعالى: ﴿فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ [يوسف: 64]. حيث (حافظاً) تمييز - على الوجه الأرجح - لاسم التفضيل (خير)، فهو تمييز نسبي، وقراءة الأعمش بجر (حافظ) بالإضافة (خير حافظ).

ملحوظة:

إذا قلت: (هو أكرم أب)، فإنه هو الأب؛ لأن الإضافة تجعل المضاف والمضاف إليه بمثابة الاسم الواحد، فكأنك قلت: هو أب أكرم. أما إذا قلت: (هو أكرم أب)، فإنه ليس الأب، ولكنه ابن هذا الأب الذي ميز به اسم التفضيل. حيث لو ادّ المحدث أن يبين أن فيه جهة من معنى الكرم، فميزها بالأب، فنصيب على التمييز. أما إذا عدت (أب) حالاً، حيث يكون اسماً جامداً مؤولاً بالشتق، فإنه يكون الأكرم في حال احتسابه أباً، أو بالنظر إلى أبوته.

فلنلاحظ كيف يتفق التوجه الإعرابي مع التوجه المعنوي، مع الخلاف في العلامة الإعرابية أو الاتفاق فيها.

- وكذلك كل ما يعمل عمل الفعل من اسم الفعلي، وأساليب التعجب، والتداء التمجيد وغيرهما. نحو: حسبك بالقرآن كتاباً. يا لعلى ليا، وتلّم لغات الشباب معيشة.



قضايا متفرقة في التمييز

في هذا القسم من دراسة التمييز تُعرضُ بعضُ القضايا الخاصة به، من: التعيين (التعريف والتذكير)، والطابفة في العدد بين التمييز ومميزه، والرتبة بين التمييز ومميزه وعامله، وجر التمييز بـ (من)، ومدى توقف الكلام أو المعنى على التمييز، والفصل بين التمييز ومميزه، فتوالي تمييزين، ويبان مدى كون التمييز مؤكداً، ثم ما يفرق بين الحال والتمييز، وذكر بعض المواضع التي تختلف بين الحال والتمييز بقصد الدراسة والنتيجه، ولهذا الغرض تذكر بعض التركيب الخاصة لمناقشة ما بها من لوجه إعرابية.

التعيين في التمييز

مذهب البصريين أن التمييز لا يكون إلا نكرة^(١)، وحيثهم في ذلك أن التمييز يبين للجنس، وهذا لا يحصل إلا بالتذكير. ويؤولون كل ما جاء تمييزاً بلفظ المعرفة إلى النكرة، أو تحويلاً يحول النصب عن وجه التمييز إلى عامل آخر. أما الكوفيون والملازمي والمبرد وابن الطراوة فإنهم يجيزون أن يراد التمييز بلفظ المعرفة، وحيثهم في ذلك ما جاء في اللسان من معارف منصوبة على وجه التمييز.

ومما يستشهد به الكوفيون ومن ذهب مذهبه في جواز تعريف التمييز قول رشيد الشكري:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَهُ وَجْوهَنَا صَدَدَتْ وَطَبَّتِ النَّفْسُ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو^(٢)

(١) الكتاب ١ - ١٠٥ - الجمل ٢٤٢.

(٢) الجمل في شرح لسان الجمل ٣٣٢ / شرح القية ابن معطر ١ - ٥٨١ / شرح التصريح ١ - ٣٩٤ / اللرد ١ - ٥٣. وفي بعض النسخ رواية أخرى لا تؤثر في موضع الشاهد: لَمَّا أَنْ رَأَيْتَ جَلَامَنَا . . . وَرَحِبْتَ . . . بِالنَّكَرِ.

(أينما فعل حاضر مبني على السكون، ولما التثنية ضمير مبني في محل رفع، فاعل، وكان المخاطب =

حيث ورد تمييزُ النسبة المنصوبِ (الضرس) معرفًا بالالف واللام، لكن البصريين ومن نَحَا نَحْوَهُمْ يؤولونها إلى النكرة (نفسا)، أو أنهم يجعلون الف واللام رائدتين فيصبح التمييزُ نكرةً.

كما يحتاجون بقول الشاعر:

علامٌ ملئتَ الرعبَ والحربُ لم تَقْدُ لظاعما ولم تُستعملِ البيهضُ والسمرُ^(١٢)

حيث (الرعب) اسمٌ جامدٌ نكرةٌ معرفٌ بالالف واللام، وهو منصوبٌ على أنه تمييزٌ نسبةً لعلاقة الفعلِ (مَلَأَ) بِمَعْنَى (يَضَاعِلُهُ) لکنها تؤول إلى النكرة (رعباً)، أو أنها منصوبةٌ على نزع الخالض.

١٢ - مبنى في محل نصب، مفعول به أول. (ك) حرف فيه معنى الشرط مبنى، لا محل له من الإعراب. (ل) حرف رائد مبنى، لا محل له من الإعراب. (حرفند) فعل ماضٍ مبنى على السكون، وناه المخاطب ضمير مبنى في محل رفع، فاعل، والمضمة شرط (ك) لا محل لها إعراباً، وجملة الواو محذوفة دل عليها جملة (صعدند). (وجوهند) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير التثنيين مبنى في محل جر بالإضافة. (صعدند) فعل ماضٍ مبنى على السكون، وناه المخاطب مبنى في محل رفع، فاعل، والمضمة في محل نصب، حال من المفعول به كتاب المخاطب في البيت. أو في محل نصب، مفعول به ثانٍ لرائ. (وطيند) الواو حرف نطفة مبنى لا محل له. طاب: فعل ماضٍ مبنى على السكون، وناه المخاطب مبنى في محل رفع، فاعل. (الضرس) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (ها) حرف نداء مبنى لا محل له إعراباً. (كيس) ثنائي مبنى على الضم في محل نصب. (هن) حرف جر مبنى، لا محل له إعراباً. (عمرو) مجرور بمن، وعلامة جر الكسرة. وشبه الجملة متعلقة بالصدر.

(١٣) (علام) على: حرف جر مبنى، لا محل له من الإعراب. ما: اسم استفهام مبنى في محل جر بحلى، وشبه الجملة متعلقة بالآخر. (ملئت) فعل ماضٍ مبنى على السكون مبنى للمجهول، وناه المخاطب ضمير مبنى في محل رفع، نائب فاعل. (الرعب) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وقد يكون منصوباً على نزع الخالض. (والحرب) الواو: واو انطال أو واو الابتداء حرف مبنى لا محل له إعراباً. الحرب: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (لم) حرف نفى وجزم وقلب مبنى لا محل له. (لقد) فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وحذف أوسطه لئلا يثقل السكتين. (ظاعما) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وضمير المخاطبة مبنى في محل جر بالإضافة. والمضمة الفعلية (لم تعد لظاعما) في محل رفع، غير المبتدأ (الحرب). والمضمة الاسمية في محل نصب، حال. (والم) الواو: حرف عطف مبنى لا محل له إعراباً. لم: حرف نفى وجزم وقلب مبنى، لا محل له إعراباً. (تستعمل) فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون مبنى للمجهول. (البيهض) نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (والسمر) الواو: حرف عطف مبنى. السمر: مفعول على البيهض مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

أما قولهم: «كم ناقةً وفصيلها»، حيث إن (فصيلاً) معرفةً معطوفةً على محل التمييز (ناقة) وهو التصب، على أن الواوَ واوُ العطف. لكنها تزول إلى النكرة (وفصيلاً لها)، أو أن الواوَ تزولُ إلى معنى المعية، فتكون (فصيل) المعرفة منصوبةً على أنها مفعولٌ معه.

أما أقوالهم: سيفه نفسه، وغين رأيه، ويطر عيشه، وألم بطنه، وولق امرء، ورشد امرء، وزيد الحسنُ الوجه، فقد جعلوا فيها الأسماءَ المعرفةً للتصوية (نفسه، رأيه، عيشه، بطنه، امرء، امرء، الوجه) تمييزاً لما سبقَ عليها.

لكنَّ البصريين يؤولون ذلك على عدةٍ أوجه⁽¹⁾:

أحدهما: أن تجعل الإضافة فيه متوبةً الانفصال، فيحكم على المضاف بأنه نكرةٌ.

الثاني: أن يُضمَّنَ الفعلُ المذكورُ اللزومَ معنى فعل متعدي، فيصير المنصوبُ منصوباً على الفعلية، كأنه قيل: سَفَّه بالتضعيف، سواً رأيه،

الثالث: أن ينصب المنصوبُ بإسقاطِ حرفِ الجرِّ، كأنه قيل: غين في رأيه، ألم في رأسه، وجع في بطنه، . . . ثم أسقط حرفَ الجرِّ، فتعدى الفعلُ، فنصب.

الرابع: أن يكون المنصوبُ منصوباً على التشبيهِ بالمفعولِ به، ويحمل الفعلُ اللزومَ على الفعل المتعدي .

المطابقة بين التمييز ومميزه

تدور قضية المطابقة بين التمييز وما يميزه في ثلاثة محاور: المطابقة بينهما، والمخالفة في التطبيق، وجواز الحورين السابقين، والمقصودُ بالمطابقة أن يكون التمييزُ مماثلاً لمميزه في العدد: (الإسراء والتثنية والجمع)، وفي النوع: (التذكير والنثية)⁽²⁾.

(1) يطر: شرح التسهيل لأبن مالك 2 - 287.

(2) يطر: لوشاف الغرب 2 - 280.

أولاً، مواضع المطابقة بين التمييز ومعتبره:

يتطابق التمييز مع ما يميزه في العدد والنوع في التراكيب الآتية:

أ- إن كان التمييز هو المميز، أي: إن كان التمييز عين المميز، أي: الحداً معنًى، وتطابق في النوع والعدد. وضابطه أنه يمكن أن يكون أحدهما بدلاً من الآخر، أو صفة له مع مراعاة شروط التعريف والتكثير؛ فنقول:

كُرِّمَ مُحَمَّدٌ رَجُلًا - كُرِّمَتْ سَعَادُ امْرَأَةً.

كُرِّمَ الْحَمِيدَانِ رَجُلَيْنِ - كُرِّمَتْ السَّعَادَانِ امْرَأَتَيْنِ.

كُرِّمَ الْحَمِيدُونَ رَجَالًا - كُرِّمَتِ السَّعَادَاتُ نِسَاءً.

تلحظ التطابق بين التمييز (رجلاً - رجلين - رجالاً - امرأة - امرأتين - نسوة) وما يميزه (محمد - الحميدان - الحميدون - سعاد - السعادات) في العدد: إن إفراداً أو تثنية أو جمعاً، وفي النوع: إن تذكيراً أو تأنيثاً.

ب- إن كان التمييز بعضاً أو جزءاً عينياً من ما يميزه؛ فإن المطابقة بينهما في العدد قائمة؛ فنقول:

جَمَلَ مُحَمَّدٌ وَجْهًا - جَمَلَتْ قَاطِمَةُ وَجْهًا.

جَمَلَ الْحَمِيدَانِ وَجْهَيْنِ - جَمَلَتِ الْقَاطِمَتَانِ وَجْهَيْنِ.

جَمَلَ الْحَمِيدُونَ وَجُوهًا - جَمَلَتِ الْقَاطِمَاتُ وَجُوهًا.

ج- فإن كان التمييز في صيغتي التعجب (ما أفعله وأفعل به) وكان التمييز اسم عين أو ذات، أو كان جزءاً عينياً أو بعضاً مما يميزه تطابق التمييز مع المميز في العدد؛ فنقول:

مَا أَجْمَلُهُ وَجْهًا - مَا أَجْمَلُ وَفَاءً وَجْهًا.

مَا أَجْمَلُهُمَا وَجْهَيْنِ - مَا أَجْمَلُ الْوَفَاءَانَ وَجْهَيْنِ.

مَا أَجْمَلُهُمْ وَجُوهًا - مَا أَجْمَلُ الْوَفَاءَاتِ وَجُوهًا.

د- إن كان التمييز في باب التعجب باستخدام التراكيب ذات الأفعال أو المصادر الدالة مع ما تستد إليه وتمييزها؛ من مثل: حبيك، وكفيتك، ونهيك، وكفناك، ونهناك، وحبيك، وويحها، فإنه يتطابق مع تمييزه في النوع والعدد فتقول:

حبيك بأعنيك ناصراً - حبيك بأختك شاهدة.

حبيك بأخويك ناصرين - حبيك بأختيك شاعدتين.

حبيك بأخوتك ناصرين = حبيك بأخواتك شاهدات.

وتقول:

ويحها رجلاً - ويحها امرأة.

ويحهما رجلين - ويحهما امرأتين.

ويحهم رجالاً - ويحهن نساءً أو نسوة.

هـ- إن كان التمييز اسم معنى (مصدرًا) وأريد بالتركيب اختلاف أنواعه لاختلاف محالته فإنه يكون جمعًا كتميزه. مثل ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَلْ هَلْ نَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ [الكهف: ٢-٣]. حيث (أعمالًا) جمع للمصدر (عمل)، وهو منصوب على التمييز، وجاء مجموعًا لتنوعه، فوافق تمييزه اسم التفضيل للمجموع (الأخسرين).

ومنه: نخالف الناس أراءه، وتعاظموا قوئ، لقد تشحروا عقولاً، وانشرحوا قلوباً، ولجمعوا أيادي.

ثانياً، مواضع وجوب أفراد التمييز:

يلزم التمييز الأفراد في التراكيب الآتية:

١- إن كان المميز أفعال التفضيل، والتمييز اسم معنى، فإن التمييز يلزم الأفراد، ما لم يقصد بيان أنواعه - كما ذكرنا سابقاً - فتقول:

محمدٌ أفضلهم رايًا - فاطمةٌ أفضلهن رايًا.

الحمدتان أفضلهم رايًا - القاطمتان أفضلهن رايًا.

الحمدون أفضلهم رايًا - القاطمات أفضلهن رايًا.

فإن قصدَ باسمِ المعنى التمييزَ بيانَ أنواعِهِ فإنه يتطابقُ؛ فنقولُ:

علىُ الأفضلُ قولاً - رتبُ الفضلى قولاً.

العليانُ الأفضلان قولين - الزيتانُ الفضليان قولين.

العليونُ الأفضلون أو الأفاضلُ أقوالاً - الزيتاتُ الفضلياتُ أقوالاً.

ب- إن كان التمييزُ في صيغتي التعجبِ (ما فعلتهُ وأفعلَ به)، وهو اسمٌ معنًى

فإنه يلزمُ الأفرادُ ما لم يُقصدَ بيانَ أنواعِهِ؛ فنقولُ:

ما أوجهه رايًا - أوجهٌ بها قولاً.

ما أوجهُهما رايًا - أوجهٌ بهما قولاً.

ما أوجهُهم رايًا - أوجهٌ بهنُ قولاً.

فإن قصدَ باسمِ المعنى التمييزَ بيانَ أنواعِهِ فإنه يتطابقُ؛ فنقولُ:

ما أفسى عليا تأويلًا - ما أفسى فاطمةً تأويلًا

ما أفسى العليينُ تأويلين - ما أفسى القاطمتينُ تأويلين

ما أفسى العليينُ تأويلاتٍ - ما أفسى القاطماتِ تأويلاتٍ

ج- إن لزمَ إفرادُ معنى التمييزِ فإنه يفرّدُ لفظًا، كأن تقولَ: كرمُ هؤلاءِ الرجالُ

أصلًا. حيث (أصلًا) تمييزٌ نسبيٌّ، تفرّدُهُ لتبيينِ أن الرجالَ المذكورينَ جميعًا أصلهمُ

واحدٌ.

أو تقولَ: سمحَ المؤمنونُ سمعًا؛ حيث (سمعًا) تمييزٌ نسبيٌّ، تفرّدُهُ لأنك لا تقصدُ

بيانَ أنواعِهِ.

ثالثاً، مواضع جواز إفراد التمييز:

أ- يجوز إفراد التمييز وتطابقه مع مميّزه إن كان المميّز اسم تفضيلي والتمييز اسم عين أو ذات، بخلاف ما إذا كان اسم معنى فقد ذكرنا أنه يلزم الإفراد ما لم يقصد بيان أنواعه. فنقول:

محمدٌ أحسنُ الموجودين وجهًا - وفاطمة أحسنهن وجهًا.

المحمدان أحسنُ أو أحسنُ الموجودين وجهًا، أو وجهين.

الفاطمتان أحسنُ أو حسنيا الموجودين وجهًا أو وجهين.

المحمدون أحسنُ أو أحسنو الموجودين وجهًا أو أوجهًا.

الفاطمات أحسنُ أو حسنياتُ الموجودين وجهًا أو أوجهًا.

ب- يجوز إفراد التمييز وتثنيته وجمعه بحسب حقيقته التي يريد بها المتحدث له، فنقول: داري خلف دارك فرسخًا، أو فرسخين، أو فراسخًا، حيث يكون (فرسخًا) وما يضاهفه تمييزًا منصوبًا مفردًا أو مشى أو مجموعًا حسب الواقع.

ونقول: حسنُ الزيدان دارين، أو دارًا، أو دورًا. فلتجتمع أو تثني أو تفرّد حسب واقع ما للزيدين من عدد الدور.

ونقول: حسنٌ محمدٌ حسنًا وماءً وشايًا...

كما نقول: قرّم الحمدون آباء، حيث تجميع (آباء) ولا تريد المطابقة بقدر ما تريد أن تبين أن أباهم ليس واحدًا.

ولكنك تقول: حسنُ الحمدون آبا، ففردُ التمييز (آبا) لتبين أن أباهم واحدٌ.

فإذا كان لحمد ثوبٌ واحدٌ فإناك تقول: نظفَ محمدٌ ثوبًا، ففردُ التمييز (ثوبًا)، وكأنك تريد أن تبين أن له ثوبًا واحدًا، يكون نظيفًا دائمًا، وقد يحتمل أن له ثوبًا أخرى.

لكنك إذا أردت أن تبين نظافته في كثرة الثوبه فإنك تقول: نظفَ محمد (ثوبًا)، فتجتمع التمييز المنصوب (الثوبًا).

قضية الرتبة في التمييز

تدرس قضية الرتبة في التمييز من جانبين تبعاً لقسمته:

أولهما، الرتبة وتعيين الذات،

ينظر إلى رتبة تمييز الذات من حيث أركان التركيب، حيث احتمال تقدم التمييز على العامل، أو توسطه بين العامل والتمييز.

١- تقدم التمييز على عامله ومميزه:

يتفق جمهور النحاة -وعلى رأسهم سيبويه- على أن التمييز لا يتقدم على عامله ومميزه، وكذلك كل ما انصب عن تمام الاسم، ويعللون لذلك بأن عامل التمييز ضعيف، ومشابهته للفعل مشابهة ضعيفة، كما أن التمييز طاعل في المعنى، ولا يجوز أن يتقدم الفاعل على فعله. فتقول: أنقضت خمسة وعشرين جنبها، لا يجوز تقديم التمييز (جنبها) على مميزه (خمسة وعشرين)، وكذلك سائر أقسام تمييز المفرد. وما ذكر من شواهد لتقديم التمييز على عامله ومميزه يرفضه جمهور النحاة، ويجعلونه شأناً لا يقاس عليه.

أما إذا كان الفعل غير متصرف فإنهم يمتنعون بتقديم التمييز مطلقاً.

ومن الشواهد التي يذكرها النحاة لتقديم التمييز على عامله، ويجعلونها ضرورة قول أبي الهول الحميري:

ولستُ إنَّما ذُوعاً الصَّبِيقُ بضارعٍ ولا ياتسُ عند التَّعَسُّرِ من يُسْرِ (١)

(١) (لست) ليس: فعل صائغ ناقص ناسخ مبنى على السكون، وتضمير التكلم مبنى في محل رفع، اسم ليس. (إنَّما) ظرف زمان مبنى في محل نصب متعلق بمضارع. (ذُوعاً) تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة. (الصَّبِيقُ) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وناقض ضمير متنازل لتدوير: أنا. والجملة الفعلية في محل جر بالإضافة. (بضارع) الباء: حرف جر زائد. ضارع: غير ليس منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (ولا ياتسُ) الفاء: حرف عطف مبنى لا محل له. لا: حرف نفي لتأكيد مبنى لا محل له. ياتسُ: معطوف على ضارع منصوب مقدراً. (عند) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، متعلق بالياء. (التعسر) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (من يسر) جار ومجرور، واليه الجملة متعلقة بالياء.

حيث قدم التمييز (ذرها) - وهو منصوبٌ - على عامله الفعل المضارع (أضيق) -
وقولُ الراجز:

وتأرتنا لم يُرَ نارًا مثلها قد علمتْ ناكَ مَعَدُّ كُتْلها^(١)
فتقدم (نارًا) - وهو تمييزٌ منصوبٌ - على عامله الاسم الجامدِ (مثل).

وقول ربيعة بن مقدمون الضبي:

ووردة كسأها عَصَبُ القِطَا تثيرُ عجاجًا بالسناكِ أصها
رددتُ بمثلِ السَّيدِ نَهْدِ مُقْلَصِي كعشي إذا عِطْفاه ماءً تحلبا^(٢)

(ماء) تمييزٌ منصوبٌ، تقدم على عامله الفعل الماضي (تحلب)، ومنهم من يجعل (عِطْفاه) مرفوعًا بفعلٍ محذوفٍ يفسره للذكور، ويجعل (ماء) منصوبًا بالمحذوف.

ومثلُ السابق قولُ الشاعرِ نفيهِ:

إذا المرءُ عيَّنًا قرًّا بالعيشِ مُفْرِبًا ولم يُعِنْ بِالإِحْسَانِ كَأَن مَلْتَمًا

فعلى مذهب الكوفيين يكونُ (المرء) مبتدأ، وجملةُ (قر عيَّنًا) خبرُهُ. وعلى مذهب البصريين يجعلون (المرء) فاعلاً لفعلٍ محذوفٍ يفسره القعلُ المذكور، فلا شاهدٌ فيه؛ إذ يكونُ العاملُ في التمييزِ متقدمًا عليه، وهو الفعلُ المحذوفُ المقدر.

(١) (نارًا) مبتدأ مرفوعٌ وعلامة رفعه الضمة، وضمير المتكلمين مبنى في محل جرٍّ مضاف إليه، (لم ير) حرف نفي وجزم وقلب مبنى لا محل له. ير: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة. (نارًا) تمييزٌ منصوبٌ، وعلامة نصبه الفتحة. (مثلها) نائب فاعل مرفوع. وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبة مبنى في محل جرٍّ بالإضافة، والجملة الفعلية في محل رفع، خبر المبتدأ. (قد) حرف تحليل مبنى لا محل له من الإعراب. (علمت) فعل ماضٍ مبنى على الفتح، والنساء الثابتة حرف مبنى لا محل له. (ناك) اسم إشارة مبنى في محل نصب، مفعول به. (معدُّ) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (كتلها) توكيدٌ لمعد مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبة مبنى في محل جرٍّ بالإضافة.

(٢) (عجاج: الضباب، الصهب: أحمر، وردة: وردة بها القطيع من الخيل، السيد: القتب، نهد: ضمير، مقْلَص: طويل القوائم، ماء: المصود به العرق، تحلب: أوى: سأل.

وقول الشاعر:

صِيغَتْ حَزْمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمَلَا وَمَا لِرُغْوَتِ وَأَسِي شَيْءٌ اشْتَعَلَا⁽¹⁾
حيث تقدمَ التَّمييزُ (شَيْءٌ) على العاملِ (اشْتَعَلَ) وعُمِيْرُه الضَّميرُ المُستترُ فاعِلُ
(اشْتَعَلَ). وقول الشاعر:

أَنْفَسًا تَطْيِبُ بِنِيلِ الْمَنَى وَدَاهِي الْمَنُونِ يَنَادِي جِهَارًا⁽²⁾
فقد تقدمَ التَّمييزُ (نفسًا) على عاملِه (تطيب).

لكنَّ بعضَ النحاةِ يَجِيزُ تقديمَ التَّمييزِ على عُمِيْرِه وعاملِه إذا كَانَ فعلاً مُتصرفاً،
وعلى رأسِ هؤلاءِ الكَسَائِي وأبو عثمان المازني والبردة، ويحتجون لذلك بقول
المخيل السعدي:

أَتَهَجَّرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيْبَهَا وَمَا كَمَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطْيِبُ
حيث تقدمَ التَّمييزُ المُتصوَّبُ (نفسًا) على عاملِه (تطيب)، وعُمِيْرُه وهو الجملة.
قال أبو إسحاق: الروايةُ: (وما كَانَ نفسِي بِالْفِرَاقِ تَطْيِبُ)⁽³⁾، وعلى هذه
الروايةِ لا شاهدٌ في هذا الموضعِ ولا تقديمٌ لتَّمييزِ؛ لأنَّ (نفس) أصبحت اسمَ
(كان) مرفوعاً.

كما يستشهدون لتقديم التَّمييزِ على عاملِه بقولِ الشاعر:

(1) الأملأ مفعول به للمصدر إبعاد، منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والألف للإطلاق حرف مبني، لا محل له من الإعراب. (رأس) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، خبر الجملة الفعلية (اشْتَعَلَ).
(2) (نفسًا) الهجزة للاستفهام حرف مبني، لا محل له من الإعراب. نفسًا: تمييز مقدم منصوب، وعلامة
نصبه الفتحة. (تطيب) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر للقدر: أنت.
(نيل) جار ومجرور، وفيه الجملة متعلقة بتطيب. (النس) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة
المقدرة، منع من ظهورها التصدير. (وداهي) الرول: ابتدائية لا محل لها. داهي: مبتدأ مرفوع، وعلامة
رفعها الضمة المقدرة. (المنون) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (ينادي) فعل مضارع مرفوع،
وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وفاعله ضمير مستتر للقدر: هو، والجملة الفعلية في محل رفع، خبر
البدأ. (جهاراً) حال منصوبة وعلامة نصبها الفتحة.

(3) المصدر 2 - 141.

صِيغَتْ حَزْمِيٌّ فِي إِبَاعِيٍّ الْأَمَلَا وَمَا ارْعَوَيْتَ وَشَيْبَا رَأْسِي اشْتَعَلَا^(١)
حيث قدم التمييز (شيبا) على عامله (اشتمل)، ومميزه الفاعل المستتر (هو).

٢- توسط التمييز بين عامله ومميزه:

يجوز توسط التمييز بين عامله ومميزه إذا كان فعلاً متصرفاً، أو ما يعمل عمله.
فقول: طاب نفساً زيد . (توسط التمييز نفساً بين العامل طاب، والمميز زيد).

حسنٌ وجهها عمرو . (توسط التمييز وجهها بين العامل حسن، والمميز عمرو).
تفقاً شحماً خالد . (توسط التمييز شحماً بين العامل تفقاً والمميز خالد).

ومنه: محمد مشتعلٌ شيباً رأسه؛ على خلقاً محموداً.

فإذا كان العامل غير متصرف فلا يجوز التوسط، فنقول: ما أجملَ الربيعَ
ورداً، وما أطيبه هواءاً، وأجملُ به منظرًا.

لكن الخلاف قائمٌ فيما إذا كان التمييز بعد تشبيه مركب من المتباد والخير دون
ذكر أداة التشبه، حيث يجيز الفراء التوسط، فنقول: محمد حسناً القمر، فاطمة
إشراقاً الشمس، على أن يكون كل من (محمد وفاطمة) مبتدأ، وكل من (القمر
والشمس) خبراً.

ويشهد أبو حيان بقول الشاعر الذي وصفه بأنه محدث^(٢):

رشاً أنا وإهو حسناً يوسفُ وغزاةً في صحبة بلقيس
حيث توسط التمييز (حسناً) بين المشبه المتباد (هو)، والمشبه به الخير (يوسف).

ثانيهما، الرتبة وتمييز النسبة:

يختلف النحاة فيما بينهم في جواز تقديم التمييز على مميزه في تمييز النسبة بين
مميز ومائع، وذلك على النحو الآتي:

(١) للمساعد على التسهيل ٢- ٦٦ / شرح ابن عثيمين رقم ١٩٥ / البيان على الأسموعلى على الألفية ٢-

- إذا كان الفعل متصرفاً، والتمييزُ منقولاً، فإن أغلب النحاة وعلى رأسهم سيبويه يمتنعون التقديم.

- ولكن الكسائي والجرمي والمازني والمبرد يجيزونه، واختاره ابن مالك.

- وإن كان الفعل غير متصرف، والتمييزُ منقولاً، فإنه لا يجوز التقديم، نحو: زيدٌ أحسن وجهاً من عمرو.

- كذلك يمتنع التقديمُ إن كان التمييزُ غيرَ منقول، نحو: كفى بمحمدٍ صديقاً.

جواز التمييز بـ(من)

ذكرنا أن (من) الجارة علمٌ على التمييز، إذ شرطه صحة دخول (من) عليه، لذا فإنه يجوز أن يجزأ التمييز بـ(من). لكن هناك أفكاراً متعلقة بهذه القضية يرادُ إيضاحها.

دلالة (من) الجارة في التمييز

يختلف النحاة فيما بينهم في الأدب الدلالي لـ(من) الجارة في التمييز، على النحو الآتي:

منهم من يذهب إلى أنها رائدة للتبويض، ونسبونه إلى سيبويه، أي: إن ما بعدها يكون منصوباً تقديراً، ويستدلون على ذلك بالعطف على مجرورها بالنصب في قول الخطيب:

طالقتُ أمامةً بالركبانِ أوتنةً يا حسنةً من قوامِنا ومثقباً⁽¹⁾

(1) ينظر: شرح التصريح: 1-296.

(طالقت) فعل ماضٍ مبني على الفتح، و(يا) حرف التثنية مبني، لا محل له من الإعراب. (أمامة) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (بالركبان) جار ومجرور، و(يا) الجارة متعلقة بالطرف. (أوتنة) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (يا حسنة) يا: حرف تداء مبني، لا محل له من الإعراب. حسنة: متاعى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وتفسير الغائب مبني في محل جر بالإضافة، و(يا) حرف صلة للتأكيد. (ومثقباً) التثنية، (من قوام) جار ومجرور، وهو تمييز التصجب منه الثاني. (يا) حرف صلة للتأكيد. (ومثقباً) التثنية: حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب. مثقباً: معطوف على محل قوام وهو النصب، وعلامة نصبه الفتحة.

حيث جرُّ تمييز التعجب (قوام) بـ (من) الجراء، والأصل: يا حسنة قواماً، ثم عطفت على مجرور (من) بالنصب (منتقياً)، بما يدلون به على أن (من) رائدة، وموضع مجرورها النصب.

كما أنهم يستدلون على كونها للتبويض أنها لا تتراد في المحول عن الفاعل في مثل: (طاب نفساً)؛ لأن (نفساً) ليست اسم من الفاعل، ويُعترض عليه بأن (من) الجارة لا تتراد إلا في منفى.

ومنهم من يرى أنها لبيان الجنس، وهذا هو الرأي الأرجح لديهم. ذلك لأن التمييز يكون تكرة مجردة، وصفته البنيوية هذه تتلاءم مع صفات ما يدل على الجنس. كما أن التمييز - دلاليًا - لا يتراد بمفهوم لفظه الدال عليه في التركيب سوى بيان جهة دلالية عامة في المبهم الذي يميزه، وليست جهة دلالية خاصة به، فكان ذلك أكثر تلاؤماً مع دلالة الجنس، وتسمى حينئذ (من) البيانية.

المواضع التي يعتنق فيها جرُّ التمييز بـ (من):

يعتق جرُّ التمييز بـ (من) في مواضع، هي:

1- تمييز العدد:

يعتق جرُّ تمييز العدد بـ (من)، ويجوز جرُّ تمييز المساحة والكيل والوزن به، فنقول: زرعنا فداناً من قمح، واشترت كيلاً من أرز، وبعته قطناً من قطن، فسجرُّ التمييز (قمح - أرز - قطن) بـ (من)؛ لأنه تمييز لمساحة وكيل ووزن، ولا يجوز ذلك في العدد. يعقل لذلك بأن (من) المبينة هذه تفسر مع مصحوبها اسم جنس سابقاً عليها، بحيث يحمل ما بعدها على ما قبلها معنوياً، وتنتع في تمييز العدد لعدم صحة حمل ما بعدها على ما قبلها، فالعدد متعدد، وتميزه مفرد في مثل: خمسة عشر رجلاً...

ويبدو أن ذلك إنما لأن المساحة والكيل والوزن تكون لأشياء غير معدودة، أما العدد فإنه يكون لأشياء معدودة، والمعدود يكون محدث النهاية، فلا يحتمل (من) الابتدائية التي لا تدل على انتهاء. أما معناها فإنه يتلاءم مع الأشياء غير المعدودة.

فإنما أردتَ عدمَ تحديدِ النهاية، فإنتى أرى أنه يمكنُ أن نحرِّمَ ما كانَ مميِّزاً للعددِ
بـ(من)، لكنه يكونُ معرفاً، فأرى أنه يجوزُ أن تقول: رأيتُ أربعةً من الرجالِ،
تهيئتُ من مذاكرةِ ستةٍ من الدروسِ... .

ب- التمييزُ للمحول:

يمتنعُ جرُّ التمييزِ المحولِ بـ (من) الجارة، سواءً أكانَ محولاً من الفاعلية، أم
المفعولية، أم الابتدائية، بشرطِ أن لا يكونَ التمييزُ عن مميِّزه.

يعلّلُ لذلكِ بأن (من) تُربطُ بينِ اسمِ جنسٍ ومفسرٍ له صالحٍ للحملِ عليه
معنوياً، والتمييزُ المحولُ يفسرُ نسبةً ولا يفسرُ لفظاً، فامتنعَ دخولُها عليه.

قد يتوقفُ المعنى على التمييزِ

يذكرُ بعضُ النحاةِ أنه قد يتوقفُ معنى الجملةِ على ذكرِ التمييزِ⁽¹⁾، كانَ تقولُ:
ما طابَ زيدٌ إلا نفساً. وأنتَ ترى أن التمييزَ محصورٌ ومفصورٌ.

الفصل بين التمييزِ المضافِ وعدمه

أ- الفصل بالتثوين:

إنما جرُّ التمييزِ بالإضافةِ وفصلتُ بين التمييزِ المضافِ وبين مميِّزه بالتثوينِ فإنك
تتصبُّ التمييزَ للمجرورِ. ذلكَ لأن الاسمَ المميِّزَ أصبحَ تاعماً، فنصب ما بعده،
ففي القول: عندي ثلاثةٌ كتب، (كتب) مضافٌ إليه مجرور، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ،
يجوزُ أن تكونَ العدةُ تفصلُ بين المضافِ وما أُضيفَ إليه، فتتصبُّ التمييزُ،
فتقولُ: عندي ثلاثةٌ كتباً.

والنحاةُ يجعلونَ (عشرة) في الأعدادِ المركبةِ بمثابةِ التثوينِ في صدرِ العددِ
المركبِ، ولذا جاءَ تمييزُها منصوباً، لأنه يجرُّ فصلاً.

ب- الفصل بتونِ التثنية:

إنما فصل بين التمييزِ للمجرورِ بالإضافةِ وبين مميِّزه بتونِ التثنيةِ فإنك تتصبُّ
التمييزَ للمجرورِ، ومث قولُ الربيعِ بين ضبعِ القزاري:

(1) ينظر: الصبان على الأسمونى على الألفية 2-2-2.

إذا عاشت الفتى مائتين عاماً فقد ذهب المروءة والفتاة⁽¹⁾

حيث نصب الشاعرُ (عاماً) على التمييز لـ (مائتين)، وكان حقه أن يضاف إليها مع حذف التون منها، فتكون (مائى عام)، والنصب كان نتيجة تمام الاسم المميز (مائتين) بإثبات تون الثانية، فكانت التون فاصلاً بينها وبين ما انصيف إليها من تمييز، فأصبح حكمه كحكم (عشرين) مع تمييزها، وهو في البيت ضرورة.

ج- الفصل بنون الجمع:

من الفصل بين التمييز ومميزه العدد تمييز الفاعل العقود، حيث إنها ملحقة بجمع المذكر السالم، ولذلك فإنها تعرب إعرابه: الواو للرفع، والياء للنصب والجر، ولذا فإن تمييز الفاعل العقود تكون منصوبة للفصل بينها وبين تمييزها بنون الجمع. حيث أصبح الاسم تاماً.

توالي التمييزان:

إذا قلت: اشتريتُ تسعةَ جرائمٍ ذمياً، فإن في المثال تمييزين، لوجود تمييزين، حيث العددُ (تسعة) مهم أول يحتاج إلى تمييز، فتمييز بـ (جرائمات)، وهو جمعٌ مجرورٌ بالإضافة، أما الثاني فهو (ذمياً)، حيث إنه تمييز منصوب بجرائمات، حيث الجرام ما يورث به، وهو محتمل الاستعمال للذهب والفضة، فاحتج إلى التمييز.

(1) الكتاب: 1-10، 1-104 / الفصحى والمنسود لابن ولاد 83 / الفصل 211 / شرح التصريح 2- TVE / الحزاة 3-7 / 3 / الفداء: العقود، مصدرها الفتى. وفي رواية: الفداء.

(2) اسم شرط غير جازم مبنى في محل نصب على الظرفية، والفاعل فيه جملة الجواب، وهو مضاف إلى جملة شرطه. (عاش) فعل الشرط ماضي مبنى على الفتح، (فتى) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة للتمطر. (مائتين) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الياء لأنه متنى. (عاماً) منصوب على التمييز من (مائتين). (اشترى) الفاء رابطة جواب الشرط بشرطه حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. (قد) حرف تحقيق مبنى على السكون، لا محل له من الإعراب. (ذمياً) فعل جملة الجواب ماضي مبنى على الفتح. (المروءة) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. وجملة جواب الشرط لا محل لها من الإعراب. (والفتاة) الواو: حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. الفداء: معطوف على المروءة مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

ومثله أن تقول: بعث خمسةً أرادبُ قمحًا، وسبعةً عشرًا طنًا أرزًا، وخمسةً قنطيرًا قطنًا، ووزعت ثمانيةً أفدنةً شعيرًا.

ومنه: في المدرسة تسعمائة طالب وطالبة، منهم عثمائة طالب، وأربعمائة طالبة. حيث ميزت (تسع) بـ (مائة)، وميزت الاثنان بـ (طالب وطالبة)، مع مراعاة (مائة) وكذلك: خمس مائة، وطلاب، وأربع، ومائة، وطالبة..

حذف التمييز

قد يتعاطف تمييزان لمميز واحد؛ بحسب مراد الدلالة من التركيب على النحو الآتي:

أ- أن يكون التمييزان مشتركين في مميز واحد من طريق الاندماج العددي، فلا يعرف عدد كل منهما، أو لا يراؤ عددُه من الكلام، فنقول: معي اليوم خمسة عشر كتابًا وكراسة. وقد عرضنا ذلك فيما سبق.

ب- أن يكون التمييزان مشتركين في مدلول مميز واحد، وكلٌّ منهما مرادٌ في تمييزه. نحو قوله تعالى: ﴿هُم أَحْسَنُ أَكْثَرًا وَوَهَبْنَا﴾ [مريم: ٧٤]. فكلٌّ من: الاثنان والرئي مرادٌ به تمييزُ العلاقة بين ضميرِ الغائبين الحسِنِ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنهَا سَانَتْ مُسْتَقْرَأً وَمَقَامًا﴾ [الفرقان: ١٦٦].

هل يكون التمييز مؤكداً؟

قد يقع التمييز مؤكداً؛ كما أن الحال قد تكون مؤكدةً، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٠]. حيث

(١) (إن) حرف توكيد ونصب مبني، لا محل له من الإعراب. (عِدَّة) اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الشُّهُور) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (أعدت) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وشبه الجملة متعلقة بعدد. (الله) لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (اثنا عشر) إن مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه ملحق بالثنى. (عشر) مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر، (شهوراً) ليس منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (في كتاب) جار ومجرور، ونسب الجملة في محل رفع صفة لثنى عشر.

(شهرًا) تأكيداً للمضمون من (إن عداة الشهر). الحال تكون مؤكدة لعاملها أو لصاحبها أو لمضمون الجملة السابقة عليها، لكن التمييز لا يكون كذلك، فهو في هذا الموضع ليس مؤكدًا لعامله ولا لمميزه.

بين الحال والتمهيز

يذكرُ النحاةُ فروقًا بين الحال والتمهيز^(١)، نذكر هذه الفروقَ مقسمةً إلى ما يخص الجانب الدلالي، وما يخص بنية كلٍّ منهما، ثم ما يخص الجانب التركيبي؛ على النحو الآتي:

أولاً، ما يخص الجانب الدلالي:

- تكون الحال مبنيةً لهيئة شيءٍ ما أثناء إحداث فعل؛ لذا كانت اسمًا أو جملةً أو شبه جملة. لكن التمهيز يحدد جهةً دلاليةً لذات ما مبهم، أو لنسبة مبهم في جملة؛ لذا كان اسمًا فقط.

- قد تعدد الحال؛ لأنها بمثابة الصفة والحيز، أما التمهيز فإنه لا يتعدد؛ ليساير ما ورد من أجله من تحديد جهة دلالية واحدة لما يميزه. لكنه قد يكون معطوفًا على آخر.

وليس من تعدد التمهيز فكرة توالي تمهيزين التي ذكرناها سابقًا في مثل: رجعت أربعة قدامين قطعًا.

- قد تأتي الحال مؤكدة لعاملها، أو لصاحبها، أو لمضمون الجملة قبلها، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]. وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [العنكبوت: ٣٦]، وعطوفا. حيث الاسم المنصوب (مفسدين) حال مؤكدة لعاملها تعش، و(جميعها) حال منصوبة مؤكدة لصاحبها (من)، و(عطوفا) حال منصوبة مؤكدة لمضمون الجملة (هنا أبوك).

(١) ينظر: الصبان على الأشعري على الآلية ١-٢-٢.

أما التمييز فإنه لا يكون مؤكداً لعامله ولا لتميزه، لكنه قد يكون مؤكداً لمعهوم ما في جملة، كما ذكرنا سابقاً.

- أما ما يذكره من أن الحال قد يتوقف عليها المعنى في الجملة، وليس التمييز كذلك، فإن هذا مردود بما يذكر في هذه الفضايا واللحوظات المنفردة، حيث يبين أن المعنى قد يتوقف على التمييز كذلك. وقد بينا ذلك في توقف المعنى على التمييز في الصفحات السابقة.

ثانياً، ما يخص بنية كل منهما،

- قد تأتي الحال في التركيب اسماً وجملة وشبه جملة، لكن التمييز لا يكون إلا اسماً فقط. فنقول: حضر المدرس ميكراً وهو يحمل حقبه تحت إبطه. حيث كل من الاسم المنصوب (ميكراً)، والجملة (هو يحمل)، وشبه الجملة (تحت إبطه) وهما في محل نصب، حال من (المدرس، المدرس)، الفاعل الضمير المستتر في (يحمل). فأتت ترى أن الحال وردت اسماً وجملة وشبه جملة.

ولكنك تقول: زرعت ثلاثة أفئدة قمحاً، حيث كل من (الأفئدة، وقمحا) تمييز، وكل منهما اسم، ولا يكون التمييز إلا اسماً.

- الحال أصلها أن تكون مشتقة لتضمن صاحبتها، والصفة التي تراءى له أن يكون عليها، فنقول: أقبل مسرعاً ضاحكاً مفتوناً بما حوله حزيناً منه... فكل من: (مسرعاً، ضاحكاً، مفتوناً، حزيناً) حال منصوبة، وهي مشتقة: (اسم فاعل - اسم فاعل - اسم مفعول - صيغة مبالغة).

لكن التمييز أصله أن يكون اسماً جامداً، فنقول: حضر خمسة عشر فرداً، منهم تسعة رجال، وثلاث نساء، وثلاثة أطفال، فكل من: (فرداً - رجال - نساء - أطفال) تمييز، وكلها أسماء جامدة.

والحال والتمييز قد يتخالفان في هذه الصفة، فقد تأتي الحال اسماً جامداً، نحو: هذا ثوبك لطناً، وأبعد الله وحده، ادخلوا الأول فالأول، مالت عوطاً بان. فكل من (لطناً، وحد - الأول - عوطاً) حال منصوبة، وهي أسماء جامدة، وإن كان جمهور النحاة يؤولونها بالشتق.

وقد يرد التمييزُ صفةً مشتقةً، كأن نقول: لله دره فارساً، ووجه طالباً، كفى بالله ناصرًا، ﴿وَكَفَىٰ بِهِ يَذُنُوبَ عِيَادِهِ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٨]، حيث كلٌّ من (فارساً - طالباً - ناصرًا) تمييزٌ على أحد وجهين، وكلٌّ منها مشتقٌّ (اسم فاعل).

ثالثاً، ما يخص الجانِبَ التركيبي:

أما من حيث خصائص التركيب فإن الحالَ قد تتقدم على صاحبها، أو على عاملها إذا كان متصرفاً، إن فعلاً، وإن وصفاً مشتقاً، ولكن التمييزَ لا يتقدم على عامله عند كثيرٍ من النحاة.

مواقع بين الحال والتمييز:

اختلف النحاة فيما بينهم في توجه موقع بعض الأسماء في تركيبها بين الحال والتمييز؛ منها:

- القول: هذا خاتك حديقك، وبأبك مساجاً... إلخ، حيث كلٌّ من (حديقك، ومساجاً) منصوبٌ، وهو اسمٌ نكرةٌ جامدة، فاختلفا في سببٍ نصبه بين الحال والتمييز، حيث إنه حالٌ جامدةٌ؛ لأنها مبنيةٌ لأصلٍ صاحبها، وهو من المواضع التي تأتي فيها الحالُ جامدةً .

ومثلها إذا كانت الحالُ فرعاً لصاحبها، أو مبنيةً لفرعها، كأن نقول: هذا قطنك ثوباً، وهذا مالكٌ ذهباً. ومنهم من يرى أن موضعَ هذه الأسماءِ نصبٌ على التمييز، حيث إنها أسماءٌ جامدةٌ، ولكنها إلى الحالِ أرجحُ.

- القول: كرمٌ محمدٌ ضيفاً، حيث (ضيفاً) نصبٌ على التمييز؛ لأنها تعدد النسبة في العلاقة بين الكرمِ ومحمد، ومنهم من يرى أنها نصبٌ على الحالية، حيث إن الكرمَ حدثٌ لمحمد وهو ضيفٌ.

- التركيب: - كفى بالله ناصرًا^(١) - ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ [النساء: ٨١] -

(١) كفى: فعل ماضٍ ناقصٌ ناسخٌ مبني على الفتح المقدر. (بالله) نداءٌ: حرف جرٍّ وادِّ للتوكيد والإلصاق مبني، لا محل له من الإعراب، ولفظُ الجملةِ فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الضمةُ الكثرة، منع من ظهورها اشتغالُ الحرفِ بحركة حرفِ الجرِّ الزائد. (ناصرًا) تمييزٌ منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الفتحة، والقول به كفى محذوفٌ بقدر يكفاهم.

﴿ كَفَى بِاللَّهِ وَبِآءِ كَفَى بِاللَّهِ تَصِيْرًا ﴾ [النساء: ٤٥]. - ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ عَلِيْمًا ﴾ [النساء: ٧٠] - ﴿ كَفَى بِضَلَمِكِ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيْبًا ﴾ [الإسراء: ١٤]. وكل ما يذكر من منصوب بعد هذا الفعل أو شبهه، وهو صفة مشتقة، حيث توجه إلى أنها تميز منصوب، ويقوى هذا الوجه من الإعراب أنه يصح دخول (من) عليه، فيقال: من ناصر، من وكيل، من شهيد... الخ. ومنهم من يوجه نصب هذه الأسماء على الحالية، حيث إنها أسماء مشتقة، لكن الحالية فيها تقييد، ولا يصح التقييد في كثير من هذه الدلالات.

- قوله تعالى: ﴿ وَإِنْفِرُوا فِي قُلُوبِهِم مَّرْضَىٰ وَالْكَافِرُونَ مَأْفَأٌ أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَفَافًا ﴾ [الأنفال: ٣١]. (مثلاً) منصوب بعد قوله تعالى: ﴿ مَا فَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا ﴾، فعلاؤه المعنوية باسم الإشارة، وهي تحديد لجهة دلالية لاسم الإشارة المبهم، حيث بين أنه يشار إلى مثل، فكان منصوباً على التمييز. وقد يفهم منه بيان هيئة اسم الإشارة أثناء الإزادة، فيكون منصوباً على الحالية.

وفي كل المواضع السابقة إذا أريد بالمنصوب الحالية فكانت أردت معنى (في حال كذا)، وإذا أردت به التمييز فكانت أردت (من كذا). ففي القول: هذا خاتك حديد، أي: في حال كونه حديداً، أو: من حديد، وبينهما توضيح إرادة الحالية أو التمييز.

فإذا أردت التمييز وعشيت اللبس بالحالية فيجوز لك أن تدخل (من) على التمييز، فتقول: لله دره من فارس، وما رأيت مثله من رجل، وما أصدقه من قائل.

تحليل بعض التراكمات

القول: يا جارنا ما أنت جارية. في (جارية) وجهان:

أولهما: أن تكون تمييزاً منصوباً لأسلوب الاستفهام الذي يفيد المدح الشائع، أو التعجب، وكلاهما يحتاج إلى تمييز لتحديد جهة المدح، أو جهة التعجب، وصح ذلك لجواز حمل (جارية) (من) الجارية، وهي من علم التمييز، فيصح القول: ما

أنت من جارة، وعليه فإن (ما) الاستفهامية في محل رفع، مبتدأ أو خبر مقدم، و (أنت) ضمير مبني في محل رفع، خبر، أو مبتدأ مؤخر.

ثانيهما: أن نصبَ (جارة) على الحالية، والتقدير: ما أنت مجاورة، كأنه يمدحها، أو يتعجب منها في حال مجاورتها، وإعراب (ما أنت) كالإعراب السابق.

- يجوز أن تُحَسَّبَ (ما) جارية، فتكون عاملة عمل (ليس)، فتكون (أنت) اسمها، و (جارة) منصوبة على أنها غيرها.

- يجوز أن ترفعَ (جارة) على أن (ما) نافية غير عاملة، و (أنت جارة) جملة اسمية من مبتدأ وخبر.

- ويجوز أن ترفعَ (جارة)، على أن (ما) استفهامية، فتكون مبتدأ أو خبراً مقدماً، وركن الآخر (أنت). ثم ترفعَ (جارة) على أنها خبرٌ لمبتدأٍ محذوف، ويكون التقدير: ما أنت ؟ أنت جارة ؟ على سبيل الاستفهام البلاغي.



القول: هذا خاتم حديد. في (حديد) ثلاثة احتمالاتٍ للنطق، يترتبُ عليها ثلاثة أوجهٍ إعرابية:

أولها: النصب: حيث ينصب (حديد) على التمييز أو على الحال، وينون (خاتم) بالضم، فيقال: هذا خاتمٌ حديدٌ، ويعنى دلالياً: هذا خاتمٌ حالٌ كونه أصله حديدٌ. أو: من حديد.

ثانيها: الرفع: حيث يرفع (حديد) مع التنوين، فيكون صفةً لخاتم، وينون (خاتم) بالضم، فيقال: هذا خاتمٌ حديدٌ، ويعنى دلالياً: هذا خاتمٌ صفته الحديدٌ.

ثالثها: الجر: حيث يجر (حديد) مع التنوين، على أنه مضافٌ إليه، فيقال: هذا خاتمٌ حديد، ويعنى دلالياً: هذا خاتمٌ من حديد.



- إذا قلت: عندي جبةٌ عسراءُ. فإن (عسراً) فيها أوجهٌ تبعاً للمعنى:
- إن أردت مقدارَ الخبزِ فإنها تُنصبُ على التمييزِ. أو: أردت جهةَ الأصلِ.
 - وإن أردت الصنعَ والحامَ فإنها تنصبُ على الحاليةِ.
 - يجوز أن ترفعها على أنها نعتٌ لما قبلها، فتقول: عندي جبةٌ عسراءُ.
 - يجوز أن تُجرَّ على الإضافةِ إلى ما قبلها، فتقول: عندي جبةٌ عسراءُ.
 - كما يجوز أن تُجرَّ بـ (من) التي تفيدُ معنى البعوضة، فتقول: عندي جبةٌ من عسراءُ.



الخلاف الدلالي للتمييز في القول: كرمٌ زيدٌ أياً: إن صحَّ أن يكونَ التمييزُ خيراً للاسم قبله أو للملابسةِ للقدَّر، نحو: كرمٌ زيدٌ أياً، جازٌ فيه وجهان^(١):

أولهما: أن يكونَ (زيدٌ) هو الأب، والتقديرُ: كرمٌ زيدٌ نفسهُ أباً، وصحته أنه يجوزُ أن تدخلَ عليه (من) الجارة، أي: كرمٌ زيدٌ من أب، وتكونَ (أب) تمييزاً منصوباً للعلاقة بين الكرمِ وزيد، ولا يكونُ محولاً عن الفاعلِ. ويصحُّ أن تقولَ: زيدٌ أبٌ، أو زيدٌ كرمٌ.

ثانيهما: أن يكونَ المميزُ ليسَ زيداً، وإنما هو أبوه، ويكونَ التقديرُ: كرمٌ أبو زيد، أي: ما اكرمَ أباه، ويكونُ تمييزاً نسبةً محولاً من الفاعلِ، وصحته أنه لا يجوزُ أن تدخلَ عليه (من) الجارة.

ولا يصحُّ أن تقولَ في هذا التقديرِ: زيدٌ أبٌ، ولا زيدٌ كرمٌ. فالمعنى على التقديرِ الأولِ أن زيداً هو الأبُ، وهو المنسوبُ إليه الكرمُ. وعلى التقديرِ الثاني أن أبا زيدٍ هو المنسوبُ إليه الكرمُ.



(١) ينظر: إرشاد الفريب ٢ - ٣٧٩.

العدد

الأعداد أسماءٌ مبهمَةٌ، حيث تصلحُ للانتقالِ من اسمٍ إلى اسمٍ؛ لأنها تصلحُ لعددٍ كلِّ ما عدناهُ، ولذلك فهي تحتاجُ إلى تحديدٍ جهةٍ معنويةٍ تستخدمُ لها في التركيبِ، فالجهتُ من التمييزِ تعددٌ جهاتُهُ الدلاليةُ التي يطلقُ لها، ولذا لزم العددُ احتياجَهُ إلى تمييزٍ بينَ إيهامتهِ، ويحددُ الجهةَ الدلاليةَ المستخدمَ لها.

واختلفَ النحاةُ فيما بينهم في كونِ العددِ قسيماً للمقدارِ، أم قسماً منه، وأرى أن العددَ إنما هو قسمٌ من القاديرِ؛ لأن القاديرَ بأنواعها من المسوحاتِ والمكلياتِ والموزوناتِ إنما هي دالةٌ على مقدارٍ معينٍ محددٍ بما يسمحُ به، أو يكالُ به، أو يوزنُ به، وهذه محددةٌ، فيمكنُ القولُ: إنها بمثابةُ العددِ إلا أن الاختلافَ في نوعِ المحصرِ، فهلهُ محصرٌ في مساحاتٍ، أو أحجامٍ، أو أفعالٍ، والمعدوداتُ محصرٌ في أعدادٍ، وكلها تكونُ معينةً محددةً، وكل نوعٍ من أنواعِ القاديرِ بما فيها الأعدادُ إنما هي مبهمَةٌ؛ لأنه يمكنُ أن تستقلَّ من شيءٍ إلى آخرٍ، كما أنها تجري على أشياء كثيرةٍ تختصُّ بتحديدِ قدرها.

وكثيرٌ من المستعملاتِ يمكنُ أن تحصرَ عن طريقِ الوزنِ، فيقالُ: كيلو جرامٍ يرتقياً... الخ، ولكنه يمكنُ أن تحصرَ بطريقِ آخرٍ كالعددِ، فيقالُ: ثلاث يرتقالاتٍ، وكل منهما إنما هو إرادةٌ للمحصرِ وإزالةُ الإبهامِ، ويعبرُ عن العددِ دائماً بالقدرِ، فيقالُ: أعطيتُ مبلغاً وقدرُهُ مائةُ جنيهٍ، وسنعلمُ أن كثيراً مما يعبرُ به عن شيءٍ بالمقدارِ يستخدمُ شيئاً بالعددِ، لأن فيه معناه؛ لذا فالعددُ قسمٌ من المقدارِ لا قسمٌ له.

وتنقسمُ الأعدادُ إلى قسمينِ: أعدادٌ صريحةٌ، وأخرى كنايةٌ عن العددِ.



القسم الأول، العدد الصريح

وهو عبارة عن الأعداد الحقيقية المحددة التي نستخدمها في تعاملنا اللغوي، نحو: واحد، وعشرة، ومائة، وألف، ومليون... .

القواعد العامة لاستخدام العدد مع ما يميزه في التركيب،

١- من حيث الجوانب الإعرابية،

العدد له موقعه الإعرابي من الابتدائية والحسرية والفاعلية والمفعولية وغيرها، وبذلك يكون له محل الإعرابي من الرفع والنصب والجر.

والعدد من حيث الإعراب والبناء ينقسم إلى قسمين:

أولهما: أعداد مبنية، وهي الأجزاء الأولى من الأعداد المركبة (١١-١٩)، حيث تبنى على فتح الجزأين عند المستخدم منها للمثنى، وهو الجزء الأول من اثني عشر، فإنه يكون معرفاً إعراب المثنى، لأن الألف والياء فيه إعراب، ولا يجمع الإعراب والبناء في اسم واحد. فنقول: حضر أحد عشر رجلاً، وسبع عشرة امرأة. بناء (أحد عشر، وسبع عشرة) على فتح الجزأين، وهما في محل رفع على الفاعلية. كما نقول: كافأت ثلاثة عشر طالباً، بناء جزأى العدد على الفتح، وهما في محل نصب، مفعول به.

ملحوظة: الجزء الثاني من العدد المركب مضاف إلى ما قبله وهو الجزء الأول، ويكون في محل جر، لكننا تجاوزاً نجعل الجزأين بمثابة الاسم الواحد المبني على فتح الجزأين. فإذا قلنا: أجاب اثنا عشر طالباً، وكافأت اثني عشرة طالبة، فنكون (اثنا) فاعلاً مرفوعاً، وعلامة رفعه الألف، لأنه ملحق بالمثنى، أما (عشر) فهو مبني على الفتح في محل جر بالإضافة، أما (اثنا) فهو مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء، لأنه ملحق بالمثنى، أما (عشر) فهو مبني على الفتح في محل جر بالإضافة.

والأخر: أعداد معرفية، وهي سائر الأعداد غير المركبة.

تذكرة:

أ - الأعداد واحد وعشرة وما بينهما تُرفع، وعلامة رفعها الضمة، ونحو، وعلامة جرها الكسرة، وتنصب، وعلامة نصبها الفتحة، هذا المستخدم للمتني فإنه يعرب إعراب المتني بالالف والياء.

أ- ضبط العدد: جاء رجلٌ واحدٌ، وامرأتانِ اثنتان، رأيتُ رجالاً ثلاثةً، وخمسة أولادٍ، وسبع نساءٍ، أجبت عن أربعة أسئلة^(١). ومثلها: مائة، وألف، ومليون.

ب- الأعداد الدالة على المتني تعرب إعراب المتني، وهو الألف ورفعا، والياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها جراً وتنصباً، وينحصر ذلك في العدد (الثنان)، سواءً أكان مفرداً، أم مركباً، أم معطوفاً.

ج- ألفاظ العقود (٢٠ - ٣٠ - ٤٠ - ٥٠ - ٦٠ - ٧٠ - ٨٠ - ٩٠) تعرب إعراب جمع المذكر السالم، وهي ملحقةً به، بالواو رفعاً، وبالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نصباً وجراً.

أذكر الموقع الإعرابي للعدد مع ضبط ما يمكن ضبطه:

أجاب عن السؤال الأول عشرون طالباً، وأجاب عن الثاني ثلاثة وأربعون. صححت إجابات خمسة وثلاثين متسابقاً، وكان المصيب منهم ثمانية وعشرين متسابقاً. بقرنتا خمسة آلاف^(٢) ألف متقدم حضروا اليوم.

(١) (واحد) نعت لرجل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (اثنتان) نعت لامرأتين مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه ملحق بالمتني. (ثلاثة) منصوبة بفتحين، نعت لرجال منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (خمسة) منصوب بفتحة واحدة، وهو معطوف على رجال منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف. (سبع) معطوف على رجال منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، ورفعه فتحة واحدة. (أربعة) بكسرة واحدة، مجرور بـين، وعلامة جره الكسرة.

(٢) (عشرون) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. (ثلاثة) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (أربعون) معطوف على ثلاثة مرفوع، وعلامة رفعه الواو. (خمسة) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (ثلاثين) معطوف على خمسة مجرور، وعلامة جره الياء. (ثمانية) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (عشرون) معطوف على ثمانية منصوب، وعلامة نصبه الياء. (خمسة) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، (ألف) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، (ثلاثة) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

٢- من حيث علاقة العدد بتمييزه:

(العددان ١، ٢):

العددان (واحد واثان) لا يحتاجان إلى تمييز استثناءً بالأسماء الدالة على المقرب، والأسماء الدالة على المشي، حيث يقال: رجل وامرأة، فلا يشك في وحدة كل منهما، ويقال: رجلان، وامرأتان، فيعرف أن العدد اثان من الرجال، واثان من النساء.

قال تعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ فَتَيَانٌ﴾ (يوسف: ٣٦)، حيث عبرت الآية عن عدد الفتيات، وكنا اثنتين بنتية (فتى)، وفتيان) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مشي. وقال تعالى: ﴿وَأَضْرَبَ لَهُمُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ جَعَلْنَا لأحدهما جنتين من أحبب...﴾ (الكهف: ٣٢). وقوله تعالى: ﴿وَأَضْرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحدهما آبكم لا يقدرون على شيء وهو كل على مولاه﴾ (النحل: ٧٦)^(١).

ويرى نحاة أن الواحد والاثنتين ليسا بعدد، وإنما ذكرا للاحتياج إليهما مع العشرة. لكن المتعلق الرياضى يحكم عليهما أنهما من الأعداد، حيث يبدأ مقدار العدد الموجب الموجود من واحد، فاثنتين، فثلاثة... إلى غير ذلك.

(١) (ضرب) فعل ماضى مبنى على الفاعل (الله) لفظ الجملة فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (مثلا) مفعول به لضرب منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (رجلين) بدل من مثل، منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه مشي. (أحدهما) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبين مبنى في محل جر بالإضافة. (أيكم) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة في محل نصب صفة لرجلين. (لا) حرف نفي مبنى، لا محل له من الإعراب. (يقدر) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعل مستتر تقديره: هو، والجملة في محل رفع، خبر كان لأحد، (على شيء) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بآبكم. (وهو) الواو: للإشهاد، أو للحال حرف مبنى لا محل له. هو ضمير مبنى في محل رفع مبتدأ. (كل) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الاسمية في محل نصب، حال من الضمير المستتر في يقدر. (على مولاه) جار ومجرور ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بكل.

ملحوظة: في (ضرب الله مثلا رجلين) وجهان آخران:

أحدهما: أن يعمل ضرب متعلما لواحد بمعنى وضع أو اعتد مثلا. و (رجلين) مفعول به لفعل، تقديره: جعل...

والآخر: أن يعمل ضرب متعلما لاثنتين، بمعنى: صير، فيكون (مثلا) مفعولا أول، و (رجلين) مفعولا ثانيا.

وإذا استخدم العددين (واحد واثنان) فإتھما يكونان صفةً للمعدود، والصفة تتبع موصوفها من جميع أوجه الإتيان، فيقال: أعجبتُ بطالبٍ واحدٍ، ولم يحضر إلا طالبان اثنان، ولم يحضر إلا طالبةٌ واحدةٌ، وفي القاعةِ تالفتان اثنان، نظفت الكرسيينِ الاثنین، وجلس عليهما الضيفانِ الاثنان، والعددين (واحد واثنان) يضافان مع المعدود في كلِّ أحواله التركيبية، من: أعدادٍ مفردةٍ، أو معطوفةٍ، أو مركبةٍ.

وقد ينوبُ كلُّ منهما عن معدوده، أو موصوفه، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَيْنِ فَلَهُنَّ ثَلَاثًا مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: ١١]. أي: فوق امرأتين اثنتين، فحذفت (امرأتين)، وتكون (اثنتين) مضافا إلى (فوق) مجرورا، وعلامة جره الياء لأنه مثنى. ومنه: ﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَيْنِ فَلَهُمَا الْفُلَانُ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: ١١٦]. ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا﴾ [يس: ١٤] ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلَدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ...﴾ [التور: ٢]. أي: كلُّ زانٍ واحد. ﴿فَإِنْ حَقَمْتُمْ أَلا تَعْدُوا فَوَاحِدَةٌ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣]. أي: فأنكحوا امرأةً واحدةً.

• الحظ استخدام العددين (واحد واثنين) فيما يأتي:

قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِنِّي نَرِيءُ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [الانعام: ١٩].

﴿وَمَا أَمَرْنَا إِلاَّ وَاحِدَةً فَكَلِمَةً بِالْبَصَرِ﴾ [القدر: ٥٠].

﴿وَمِنْ كُلِّ الشَّجَرَاتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [الرعد: ٣].

﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [يس: ١٤].

استخدام العدد (واحد) في التركيب:

يستخدم العددُ (واحد) في التركيبِ بين (واحدٍ واحدٍ) ومؤنثهما على النحو الآتي:

- إذا كان مفرداً فإنه قد يضاف، أو يوصف، أو يوصف به، أو يكون مجرداً.

- فإذا كان مجرداً دالاً على العدد مراداً، فهو واحد وواحدة، فنقول: رأيت

من الرجال واحداً، ومن النساء واحدةً.

- وإن كان بعد نفي أو نهي أو استفهام أو شرط فإنه (أحد) لعموم العقلاء، وقد يكون (واحدًا) بشرط ذكر مؤنثه (واحدة)، فنقول: ما جاني أحدٌ، وما جاني واحدٌ ولا واحدة. لا تُهَنُّ أحدًا، لا تُفَظُّ واحدًا ولا واحدة. هل رأيت أحدًا؟ هل كوفيتُ واحدًا أو واحدة؟ وقد يستعمل (أحد) قليلًا في الموجب، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١٦]. يلحظ أن (أحدًا) في مثل هذه التراكيب يدل على المؤنث والمذكور لأنه بعد النفي والاستفهام والنهي يدل على الجنس: ذكره وإناثه.

- وإذا كان موصوفًا، أو صفةً فإنه (أحد أو واحدٌ وواحدة)، فنقول: جاء واحدٌ من الطلاب، وواحدٌ من الطالبات، حيث شبه الجملة (من الطلاب) صفةً لواحد في محل رفع، وكذلك شبه الجملة صفةً لواحدة، كما تقول: كالماتنا طالبًا واحدًا، وطالبةً واحدةً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ أَحَدًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].

- وإذا كان مضافًا فإنه أحد وإحدى، فنقول: استمعت إلى أحد الخطباء، وإلى إحدى المحجبات، أثبتت على أحدهم وعلى إحدهن. ويقال في المثل: هو أحد الأحدين، وهي إحدى الإحد، جمع (إحدى)، كناية عن الداهية، وإحدى إحدى كبدرة وسدر.

- إذا كان مركبًا فإنه (أحد وإحدى)، فنقول: تسلمت أحد عشر قلمًا، وإحدى عشرة كراسةً، وقد يقال قليلًا: واحد عشر وواحدة عشرة، وربما قيل: واحد عشر.

- إذا كان العدد معطوفًا سواء أكان مميّزًا أو صفةً فإنه (أحد أو واحد وواحدة أو إحدى)، فنقول: وقّع عليه واحد وعشرون رجلًا، وواحدة أو إحدى وعشرون امرأةً. كما تقول: حضر الرجلُ الحادي والستون، والمرأةُ الحادية والستون. في القاعة مائة وواحدٌ من الطلاب، وفي القاعة الأخرى مئتان وواحدة من الطالبات. يلحظ أن الحادي والحادية مقلوبا الواحد والواحدة.

ملحوظة:

في الدلالة على عددِ الثني الموث (اثنان وثلاث)، والتاءُ فيهما مبدلةٌ من واوِ الكلمة.

ضرورة شعرية:

من الضرورات الشعرية إضافة التمييز إلى الثني، كما ذكر في قول عظام المجاشعي أو غيره:

كَأَنَّ حُصَيْنِيَّةَ مِنَ التُّدَلْدُلِ ظَرْفُ صَجُورٍ فِيهِ ثُنَا حَنْظَلٍ^(١)
حيث أضاف الشاعر (حظلاً) مفرقاً إلى العدد (اثنين)، وهو ضرورة شعرية، والتركيب أن يكفى بثنية حنظل، فيقول: (حظلكان)، أو أن يؤكدعها بالعدد (اثنان).

الأعداد من (٣-٩):

يكون تمييزها مخالفاً لعدوده في الجنس (التذكير والتأنيث)، كما أنه يكون جمعاً مجروراً بالإضافة، فنقول: هؤلاء ثلاثة رجال، وسبع نساء، فنحّت ست نوافذ، وخمسة أبواب. (رجال) تمييز للعدد (ثلاثة)، فكان جمعاً مجروراً بالإضافة إليه، كما تخالفنا في الجنس. ونلاحظ ذلك في التمييز: (نساء، ونوافذ، وأبواب) مع المعدودات: (سبع، وست، وخمسة).

في قوله تعالى: ﴿قَالَ آيَتُكَ الْأَنْتَ كَلِمَ النَّاسِ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾ [مريم: ٦١]^(٢).
(ليال) جمع مجرور بالإضافة، ويختلفان في التذكير (ثلاث)، والتأنيث (ليال) أما

(١) (كان) حرف تشبيه تامخ مبنى لا محل له من الإعراب. (حصينة) اسم كان منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه متنى، وضمير الغائب مبنى في محل جر بالإضافة إليه. (من التلال) جار ومجرور، ولب الجملة في محل نصب، حال من الحصين. (ظرف) خبر كان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (حنظل) عطاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (فيه) جار ومجرور متبأن، ولب الجملة في محل رفع، خبر مقدم. (ثنا) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه متنى، وحذفت التون للإضافة. والجملة في محل رفع صفة لظرف، وجار أن تكون في محل نصب، حال له؛ لأنه محصن بالإضافة. (حنظل) عطاف إليه (ثنا) مجرور، وعلامة جره الكسرة.

(٢) (لَيْلٍ) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، خبر المصنوع الموزن (الانتكلم). - (ثلاث) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (سوية) حال من فاعل (تكلم)، وقيل: إنها نعت لثلاث، والتشديد: ثلاث كلمات، ويجوز للملك أن تكون حالا من ثلاث؛ لأنها تكرة متضمنة.

قوله تعالى: ﴿اللَّذِينَ يُولُونُ مِنْ نَسَائِهِمْ أَرْبَعَةً أَشْهُرًا﴾ [البقرة: ٢٢٦] ^(١١)، فقيه (أشهر) جمع مجرور بالإضافة إليه العدد (الرابعة)، وبخلافان بين التذكير وبالتأنيث.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَتَمَازِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة: ٧]. حيث (ليالي) تمييز للعدد (سبع)، فجاء جمعاً مجروراً بالإضافة إليه، واختلف معه في التذكير والتأنيث، وتلحظ ذلك في (أيام)، وهو تمييز للعدد (ثمانية).

وقوله تعالى: ﴿قَالَ آتَيْكَ الْأَكْثَمُ الْأَكْثَمَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا زَمْرًا﴾ [آل عمران: ٤٤] ^(١٢).

وقوله تعالى: ﴿وَالْبَحْرُ بَعْدَهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةَ أَبْحُرٍ﴾ [لقمان: ٢٧]. فكل من: (أيام وأبحر) جمع مجرور بالإضافة (إلى ثلاثة وسبعة).

وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلْنَ سَبْعَ عِجَافٍ وَسِعَ سَبْعَ لَبَنَاتٍ خَضِرٍ وَأَخْرَبَ بِسَبْعٍ﴾ [يوسف: ٤٣] ^(١٣).

(١١) (زهي) مبتدأ مؤخر، غير، المقدم شبه الجملة (الذين). والجملة الفعلية (يولون) صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. وفي الجملة (من نسائهم) متعلقاً بـ(يولون) - على الأرجح.

(١٢) (قال) فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. (آتاك) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وضمير المتكلم مبني في محل جر بالإضافة. (أنا) حرف مصدري ونصب مبني، لا محل له من الإعراب. (لا) حرف نفي مبني، لا محل له من الإعراب. (تكلما) فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت، والمصدر المؤول في محل رفع، خبر المبتدأ: آية. (الأس) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (ثلاثة) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (أيام) مضاف إليه ثلاثة مجرور، وعلامة جره الكسرة. (لا) حرف استثناء مبني لا محل له من الإعراب. (زمرًا) مبتدئ من ثلاثة منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

(١٣) (قال) فعل ماضٍ مبني على الفتح. (الملك) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (إني) إن: حرف توكيد ونصب مبني، لا محل له من الإعراب، وضمير المتكلم مبني في محل نصب، اسم إن. (أرى) فعل ماضٍ مبني على الفتح التقدير، وفعاله ضمير تقديره: أنا، والجملة الفعلية في محل رفع، خبر إن، وجملة (إني مع سمعوا) في محل نصب، مفعول القول. (سبع) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (بقرات) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (سمان) صفة لـ(بقرات) مجرورة، وعلامة جرها الكسرة. (يأكلن) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الضمائم مبني في محل نصب مفعول به. (سبع) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة في محل نصب، حال من (سبع)

﴿ وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَضَّنَ بِأَثْمِينِ ثَلَاثةَ أَفْروءٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] (١١).

﴿ وَيَدْرَأُ عَنَّا الْعَذابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهاداتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكاذِبِينَ ﴾ [التور: ٨] (١٢).

﴿ وَيَدْرَأُ عَنَّا الْعَذابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهاداتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكاذِبِينَ ﴾ [الحجر: ٤٤] (١٣). مبتدأ مؤخر مرفوعٌ ، وعلامة رفيعه الضمة، غيرهُ شبه الجملة المقدمة (لها) .

﴿ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا ﴾ [يوسف ٤٧] (١٤).

﴿ فَتَكَفَّرتَهُ إِطعامًا عَشْرَةَ سَماكينَ ﴾ [المائدة: ٨٩] (١٥).

﴿ فَاسْبِحوْا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهرٍ... ﴾ [التوبة: ٢] .

* بقرات: (صفا) صفة لسبع مرفوعة، وعلامة رفيعها الضمة. (وسبع) التوار: حرف عطف متني، لا محل له من الإعراب. سبع: معطوف على سبع الأولى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (سنبلات) مضاف مجرور، وعلامة جرّه الكسرة. (عشر) صفة لسنبلات مجرورة، وعلامة جرّها الكسرة. (وأخر) التوار حرف عطف متني لا محل له. آخر: معطوف على سبع الأولى منصوب وعلامة نصبه الفتحة. (بابسات) صفة لآخر منصوبة، وعلامة نصبها الكسرة؛ لأنه مجمع بالألف وائد الزيدتين.

(١) (الطَّلقات) مبتدأ، خبره الجملة الفعلية (يترضن) . (أربع) منصوب على الظرفية، فيكون مفعول يترضن مطروحا، تقدير: الأرواح. أو التوزيع . وقد جعل (أربع) هو المفعول به، والتقدير: يتظرن نفس ثلاثة أفروء. (أثمين) شبه جملة متصلة بالترضن، أو مؤكدة لكون النسوة بالنفس، مع جعل الياء والفاء -وهذا على رأي مجموعة من النحاة-

(٢) (دأبا) (يدوا) هو المصدر المؤنن (أن تسعد) . (أربع) نائب عن المفعول المطلق، منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، (وشهادات) مضاف إليه مجرور، وعلامة جرّه الكسرة .

(٣) شبه الجملة (منهم) في محل نصب حال من (جزء)؛ لأنها حلت التي تقدمت عليه .

شبه الجملة (لكل باب) في محل نصب، خبر مقدم للجملة المؤخر (جزء) .

(٤) (سبع) منصوب على الظرفية، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف ، (وسنن) مضاف إليه مجرور، وعلامة جرّه الياء؛ لأنه ملحق بجمع الذكر السالم .

(٥) (دأبا) منصوب إما على المصدرية لتعني معطوف من لفظه، والتقدير: تدأبون دأبا . وتكون الجملة في محل نصب، حال، وأما يكون منصوبا على الحالية، حيث إنه مصدر واقع بموقع الحال .

(٦) (تفأروا) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفيعه الضمة . خبره المرفوع (إطعام) ، أما (عشرة) فهو مضاف إليه مجرور، وعلامة جرّه الكسرة، وهو المفعول به للمصدر . و (سماكين) مضاف إليه مجرور، وعلامة جرّه الفتحة نابتة عن الكسرة؛ لأنه مخرج من الصرف.

واحساب التذكير والتانيث يكونُ بالنظرِ إلى مفردِ التسمييزِ، فتقول: ثلاثة حمائم، وأربعة إسطبلات؛ لأن المفرد (حمام؛ إسطبل)، وهما مذكران، وإن كان الجمعُ قد ختم بالالفِ والثاءِ كجمع المؤنثِ السالمِ، وذلك خلافاً للمبهماتين، حيث يذكرون العددَ في مثلِ هذا التركيبِ حالاً من التاءِ.

ومثل ذلك: أتقت اليومَ خمسةَ جنهاتٍ، وسبعةَ ربهاتٍ. بالقاعةِ سبعُ نوافذٍ، وخمسةُ مقاعدٍ، وثلاثةُ أبوابٍ.

ملحوظة:

الأصل في (ثلاثمائة وتسعمائة) وما بينهما من المئات أنها ثلاثٌ وتسعٌ وما بينهما مميزةٌ بالثانية، وتمييزُ هذه الأعدادِ يجب أن يكونَ جمعاً مضافاً إليها، لكنه استغنى فيها عن لفظِ الجمعِ بلفظِ المفردِ - في الألفِ - تخفيفاً لتقليلها بالتانيثِ، كما أنها تحتاجُ إلى تمييزِ آخرٍ بعدها؛ لذا استخدمتُ بالإنفرادِ تخفيفاً. وربما استعملت بلفظِ الجمعِ، فيقال: ثلاث مئآتٍ، وثلاث مئتين، ومنه قول الفرزدق:

ثلاثٌ مستبين للسلوكِ وقى بها رِدائي وجَلَّتْ عن وجوهِ الأَهَامِ⁽¹⁾

حيث ميز (ثلاثاً) بالمائةِ فجمع جمعَ مذكرٍ سالماً (مئتين)، والأعرافُ استعمالُ لفظِ المفردِ. (ثلاثمائة)، ويرى أن هذا شاذاً.

(1) نيولده، ط بيروت ٢-٢١١، ط الصاوي ٢-٤٥٣، للكتّاب ٢-١٧٠، الفصل ٢١٣، شرح ابن جني

٢-٢١١ / شرح ابن الناجم ٧٢٧ / الحزقة ٢-٢-٣.

ردائي: أراد السيد، الأهَام: جمع أهام، وأراد به بنى الأهم، والهم: كسر التثنية من أصلها. (ثلاث) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (مئتين) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء. (السلوك) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل رفع، تحت ثلاث. (وقى) فعل ماضٍ مبني على التثنية المقفول. (بها) جار ومجرور مبنان، وشبه الجملة متصلة بالوقى. (أردائي) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقفولة، وخمير التكلم مبني في محل جر بالإضافة، والجملة الفعلية في محل رفع، خبر التثنية. (وجلت) الواو: حروف عطف مبني لا محل له من الإعراب. جل: فعل ماضٍ مبني على التثنية. والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي. والثاء: حرف للتانيث مبني، لا محل له من الإعراب. والجملة في محل رفع بالتحقق على جملة: وفي ردائي. (عن وجوه) جار ومجرور، وشبه الجملة متصلة بفعل الأهَام مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

يُعامل العدد عشرة في تركيبين تعاملاً مختلفاً:

- فإذا كانت مفردة فإنها تعاملُ معاملة الأعداد من (٣-٩)، حيث يكونُ تمييزُها جمعاً مجزوراً بالإضافة، مخالفاً للمعدود في التذكير والتأنيث. فنقول: عشرة كتب، وعشر كراسات، عشر صُور، وعشرة أفلام. ومنه أن نقول: أحببت اليومَ عن عشرة أسئلة، ولم أترك إلا عشرَ كلمات.

- وإذا كانت مركبة، أي: مذكورة في الأعداد المركبة من (١١-١٩) فإنها توافقُ المعدودَ تذكيراً وتأييماً، فنقول: أحد عشر رجلاً، واثنى عشرة امرأة، وسبع عشرة برفقالة، وتسعة عشر رغيلاً.

ملحوظة في الشين من (عشرة):

الشين من (عشرة) يختلف النطقُ بحركتها بين التذكير والتأنيث، والاکثرُ شيوعاً هو:

- تسكينُ الشين من (عشرة) في التذكير والتأنيث إذا كانت مفردة. فنقول: رأيت عشرة رجال، وعشرَ نساء، بتسكينِ الشين في الموضوعين.

- تحريكِ الشين بالفتح في التذكير، وتسكينها في التأنيث إذا كانت الأعدادُ مركبة. فنقول: حضر اليوم ستة عشر طالباً. (بفتح الشين)، وأربع عشرة طالبة. (يسكون الشين).

ونقول (بفتح الشين): تحدث في الندوة سبعة عشر عالماً، وعقب تسعة عشرَ مستمعاً. شرحنا خمسة عشرَ موضوعاً، ويتبقى لنا أحد عشرَ موضوعاً.

ونقول (يسكون الشين): حضر الندوة اليوم ستُّ عشرة عالماً، وعقبَ منهن إحدى عشرة عالمة، أعجبنا بتسع عشرة صورة، وأدهشنا ثلاث عشرة منها.

- وننو نغم يكسرون الشين من (عشرة) في حالِ التأنيث عند التركيب، احترازاً من توالي أربع حركاتٍ بالفتحة أو عسماً، والمجازيون يسكنون الشين حينئذٍ.

ملحوظة:

الأحكام السابقة للأعداد من (٣ - ١٠) ثلاثة وعشرة، وما بينهما، تكون حال سبق العدد لعدوده المذكور، فإذا سبق المعدود عدده فإن العدد يكون.

صفة له، ويجوز فيه التانيث والتذكير، على معنى الجمعية ومعنى الجمع.

فتقول: استجمت إلى رجالٍ ثلاثة، أو ثلاث، قرأت ورقاتٍ أربع، أو أربعة.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾ [الواقعة: ٧].

﴿وَالْفَجْرِ ١١﴾ [الفجر: ١، ٢].

الأعداد من (١١ - ٩٩)

يكون تمييز الأعداد من (١١-٩٩) مفردًا منصوبًا، أما من حيث التذكير والتانيث فإن القاطع المعقود لا تأثرُ بها، أما سائر الأعداد فإنها تلزم قواعد التذكير والتانيث الخاصة بها، حيث يتفق العدديان (٢، ١) واحد والثان، وكذلك العدد عشرة في حال التركيب مع المعدود في التذكير والتانيث، أما الأعداد من (٣ - ١٠) -ثلاثة حتى عشرة- فإنها تتخالف مع المعدود تذكيرًا وتانيثًا.

في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٣٦]. العدد (اثنا عشر) فاعل مرفوع وعلامة رفع اثني الألف لأنه ملحق بالثني، و (عشر) مبنى على الفتح في محل جر بالإضافة، و (شهرًا) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، ونلاحظ أن التمييز مفرد منصوب، وهو مذكر فكان (اثنا) مذكرًا، أما (عشر) فهي موافقة للتمييز في التذكير.

في قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعَتْنَاهُمْ فِي عَشْرَةِ آسَاطٍ أُمَّمًا﴾ [الاعراف: ١٦٠].^(١)

(١) (قطعتنهم) فعل ماضٍ مبنى على السكون، وضمير المتكلمين مبنى في محل رفع، فاعل، وضمير العائنين مبنى في محل نصب، مضعول به أول - (التي) مفعول به ثان منصوب، وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى. (عشرًا) مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر، والتمييز مخلوف لتكرره: فرقة. (آساط) بدل من التمييز المخلوف منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (أمامًا) لغت لآساط منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وقد يحسب بدلًا من آساط منصوب.

والتقدير: التي عشرة فرقة، فاتفق العددُ بجزأيه مع التمييز في التأنيث؛ لأن التمييز (فرقة) مؤنث، فيتفق معه الجزء الأول (الثنا)، وكذلك الجزء الثاني (عشرة).

- ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: 4]. التمييز (كوكبًا) مذكر، فاتفق مع (أحد) و (عشر) في التأنيث، وورد مفعولاً منصوباً، و(أحد عشر) مفعول به لرأيت، مبنى على فتح الجزئين في محل نصب.

﴿إِنْ هَذَا إِلَّا حَيُّ لَمْ يَنبَغْ وَيَسْعَوْنَ نُجُجَةً وَلِيَ نَجْمَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [ص: 23] (1).

بالخديفة خمسة عشر حرفاً، وسبع عشرة شجرة.

﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فِئَمٍ مِّمَّاتٍ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾

[الأعراف: 142] (2).

(1) (إن) حرف توكيد ونصب مبنى، لا محل له من الإعراب. (علما) اسم إشارة مبنى في محل نصب، اسم إن. (أمر) خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وضمير المتكلم مبنى في محل جر بالإضافة، لم يربط (أمر) على أنه بدل، أو عطفت بيان لاسم الإشارة منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة. (لله) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة في محل رفع خبر مقدم. (سبع) مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة. والجملة في محل رفع، خبر لأن لأنه، أو في محل رفع خبر إن. (وتسعون) الواو حرف عطف مبنى لا محل له من الإعراب. تسعون: مسطوف على سبع مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. (نجمًا) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (أولى) الواو حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. لى: جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة في محل رفع، خبر مقدم. (نجمًا) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الاسمية في محل رفع بالعطف على جملة (له سبع). (واحدة) صفة لتنجمة مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة.

(2) (وواعدنا) فعل ماضى مبنى على السكون، وضمير المتكلمين مبنى في محل رفع، فاعل. (موسى) مفعول به أول منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة. (ثلاثين) مفعول به ثانٍ منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. (الليلة) تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (وأتممناها) الواو حرف عطف مبنى لا محل له. أم: فعل ماضى مبنى على السكون، وضمير المتكلمين مبنى في محل رفع، فاعل. وضمير التالية مبنى في محل نصب، مفعول به. والجملة منطوقة على ما بينها. (بعشر) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالإتمام. (وتسع عشر) مسطوف على عليه سابق. (أقسام) لقاء: حرف عطف مبنى لا محل له. ثم فعل ماضى مبنى على الفتح. (مبشرات) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة (رب) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وضمير الثالث مبنى في محل جر بالإضافة إلى رب. (أربعين) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. وذلك يتضمنون ثم =

ومنه قوله - تعالى - : ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً... ﴾ [النور: ٤١].

﴿ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ﴾ [التوبة: ٨٠].

﴿ وَحَمَلَهُ وَاقْتَالَهُ لَثَلَوْنٌ شَهْرًا ﴾ [الأحزاب: ١٥].

الأعداد، مائة، ألف، ومليون ومضاعفاتها،

تُبيِّنُ الأعداد (١٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠٠٠) ومضاعفاتها بِكَوْنٍ مُفْرَدًا مَجْرُورًا بالإضافة، وَلَا تَتَأَثَّرُ هَذِهِ الأعدادُ بِالتذكيرِ والتأنيثِ، ففِي قوله تعالى: ﴿ بِئْسَ فِيهِمْ أَلْفٌ سِتْرٌ لِأَخْسَنِ عَامًا ﴾ [العنكبوت: ١٤]. العدد (١٠٠٠) أَلْفٌ مُعْرَبٌ بِسِتَّةِ، وَلِذَا جَاءَ مُفْرَدًا مُضَافًا إِلَى العددِ مَجْرُورًا بِالكسرة. وَفِي كَذَلِكَ العددُ عِشْرُونَ مُعْرَبٌ بِالْفَرْدِ المنصوبِ (عامًا).

وَفِي قوله تعالى: ﴿ قَالَ بَلْ لَيْسَتْ بِمِائَةَ عَامٍ ﴾ [البقرة: ٢٥٩]. (عام) تُبيِّنُ لِمَاذَ، فَجَاءَ مُفْرَدًا مُضَافًا إِلَيْهِ.

- معنى بلغ . وقد نصب على الحالية من مبادئ، وذلك بتقدير محذوف: أي: بالغاً أربعين . (ليلة) تُبيِّنُ لأربعين منصوب، وعلامة نصبه الفتحة .

(١٦) (اجلدوهم) فعل أمر مبني على حذف النون، وفاعله واو الجماعة، وخمسة والعشرون مبني في محل نصب، محذوف به . (ثمانين) نائب عن المفعول المطلق منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم .

(١٧) (استغفروا) فعل جملة الشرط مضارع، مجزوم، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر، تقديره: أنت . (سبع) شبه جملة متعلقة بالاستغفار . (سبعين) منصوب على التصدير؛ لأنه نائب عن المفعول المطلق، مبنى بعد مرات الفعل، والتقدير: سبعين استغفارة . وإما على الظرفية الزمنية، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، (مرة) تُبيِّنُ منصوب، وعلامة نصبه الفتحة .

(١٨) (حمل) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، (لثالوثون) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة . (شهرًا) تُبيِّنُ منصوب، وعلامة نصبه الفتحة .

(١٩) (ليست) فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر، تقديره: هو . (فيهم) جار ومجرور مبنى، وفيه الجسمة متعلقة بالتثنية . (ألف) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة . (سنة) مضاف إلى مجرور، وعلامة جزمه الكسرة، (لا) حرف استثناء مبني لا محل له من الإعراب . (عشرون) مثنى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة . (عامًا) تُبيِّنُ منصوب، وعلامة نصبه الفتحة .

وفي قوله تعالى: ﴿فَنَزَعُ الْمَلَائِكَةَ وَالرُّوحَ إِلَيْهِ فِي نَوْمٍ كَانَ مُقَدَّرَةً خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةً﴾ [المعارج: 14] (١١). (ألف) تمييز (خمسين)، فجاء مفرداً منصوباً، ولم يتوَّن للإضافة، وتمييز (ألف) (سنة)، فجاء مفرداً مجروراً بالإضافة إليه.

وتقول: ظَلَّتِ الدَّوْلَةُ الْأُمَوِيَّةُ قَرِيباً مِائَةَ عَامٍ، أَوْ سِتَّةَ. أما الدولة العباسية فقد ظلت أكثرَ من خمسمائة عام، أو ستة .

موجز ما سبق

- أن العددين (٢٠١) - واحداً والثنين - يستخدمان صفةً لعدديهما، أو يخطفانه بعد حذفه.

- أن الأعداد من (١١-٩٩) يكون تمييزها مفرداً منصوباً.

- ما قبل العدد (١١) يكون جمعاً مجروراً بالإضافة، وما بعد العدد (٩٩) يكون مفرداً مجروراً بالإضافة.

- الأعداد التي تتأثر بالتذكير والتأنيث هي الأعداد من (١-١٠)، حيث: (٢٠١) يتضقان مع العدودِ تذكيراً وتأنيثاً. (٣-٩) تختلف مع العدودِ تذكيراً وتأنيثاً. (١٠) مفردة تختلف مع العدودِ لى التذكير والتأنيث، ومركبة تتفق.

- الاعتبارُ أو الاحتسابُ للعدد المنطوقِ أخيراً في الأعداد المعطوفة، أو المضافة. فنقول: في القاعة مائة وأربع طالبات، أو: أربع ومائة طالبة. كما أن بها مائتين وأربعة عشر طالبا، أو: أربعة عشر ومائتي طالبة، ونقول: بقرتنا ستة وعشرون ألفاً ومائتان وسبعة وثمانون فرماً. أو: سبعة وثمانون ومائتان وستة وعشرون ألفاً

(١) (المعرج) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (٥٥٧٥) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (الروح) الواو: حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب. الروح: معطوف على (٥٥٧٥) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (إليه) شبه جملة متعلقة بمرج. (في يوم) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالمرج. (كان) فعل ماضٍ ناقص ناسخ مبني على التثنية. (لمقداره) اسم كان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (والهاء) ضمير مبني في محل جر بالإضافة. (خمسين) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. وجملة كان مع اسمها وخبرها في محل خبر، نعمت ليوم. (ألفاً) تمييز خمسين منصوب، وعلامة نصبه الضمة، وهو مضاف. (سنة) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

فرد. فإذا جعلت مكان الفرد (تسمة)، فإنه لا يتغير إلا العدد سبعة؛ حيث تصح (سبعاً) لاختلاف مع (تسمة) في التأنيث.

ملحوظات في التذكير والتأنيث

مع الأعداد (١-٢)

أولاً، التذكير والتأنيث بين اللفظ والمعنى:

تأنيث العدد وتذكيره يعتمد على أسس معنوية يودبها اللفظ الذي يميزه من خلال سياق الجملة متكاملة، فإن لم توجد هذه الأسس فإنه ينظر إلى ما هو منطوق في الجملة، وذلك على النحو الآتي:

أ- إذا كان للتمييز اسمًا وليس له مفهوم دلالي محدد من حيث التذكير والتأنيث يريد المتحدث. حيث يطلق لفظه للمذكر والمؤنث، فإنه ينظر إلى لفظه - إن مذكرًا وإن مؤنثًا- ويعامل العدد على هذا الاعتبار، ذلك لأنه لا يوجد ما يتعلق بالميز، ويكون محدد التذكير أو التأنيث. فنقول: ناقشت ثلاثة أشخاص (وَأنت تعني النساء)، حيث التمييز (الشخص) جمع (شخص) مذكر، فأنثت العدد لذلك. ونقول: لم يحضر ثلاث أميين، وأنت تعني الرجال، حيث التمييز (أميين) جمع (أميين) مؤنث، فذكرت العدد.

وإن كان في اللفظ معنا التذكير والتأنيث، فإنهما براعيان في العدد، فنقول: له ثلاثة أحوال، وثلاث أحوال؛ لأن الحال تذكر وتؤنث.

ب- فإن وُجد في الكلام متعلق بالتمييز واضح الدلالة من حيث التذكير والتأنيث، جاز اعتبار المعنى واعتبار اللفظ.

ومن النظر إلى المعنى لوجود المتعلق بالتمييز الدالّ دلالة واضحة قول عمر ابن أبي ربيعة:

فكان مجتسني دون من كنت أتقي ثلاث شخصوس كاعيان ومُعصير^(١)

(١) الكتاب ٢-١٧٨/ القصب ٢-١١٨/ المخلص ٢-١١٧/ شرح ابن القلم ٢٢٩/ القرب ١٧/ الحوزة ٢-٢١٢/ شرح الصريح ٢-٢٧٦، ٢٧٥. لعين: الفرنسي.

حيث جعل الشاعرُ العددَ (ثلاثاً) مذكراً، مع أن تمييزَه المضافَ إليه (شخصاً) مذكرٌ، فكان حقه التانيثُ، لكن القصدُ عند الشاعر بالتمييز التانيثُ، فالشخصُ يكون دلالياً للمذكرِ والالتئامُ، وقد قوى التجمُّدُ المعنى للتانيثِ بالتصريحِ بالوثنينِ (كأعيانٍ ومعضر)، فلذلك ذكَّر العددَ.

ومثله قولُ النُّوحِ الكلبِي:

وَإِنْ كَلَابًا هَلْهُ عَشْرُ أَبْطُنٍ وَأَنْتَ بَرِيٌّ مِنْ قِبَائِلِهَا الْعَشْرِ^(١)

(أبطن) تمييزٌ مذكرٌ للعددِ (عشر) المذكر، ذلك لأن التمييزَ قد فصلَ بقوله:

(قِبَائِلِهَا الْعَشْرِ)، والقبائلُ مؤنثةٌ، فجاء العددُ مذكراً لهذا التفصيلِ.

ومثلاً ذلك أن يكونَ اللفظُ مؤنثاً علمياً ومدلوله مذكرٌ، أو نقيض ذلك، فيكون الاحتسابُ للمفولِ، فتقولُ: أربعةٌ من الطلحاتِ، وست من الهنودِ.

قد يطلبُ الاستعمالُ المعنويُّ الاجتماعيُّ من حيث تذكيرُ اللفظِ وتانيثه، وإن لم يوجدَ متعلقٌ يشوبه، ففي قولِ الخطيئةِ:

ثَلَاثَةٌ أَنْفُسٌ وَثَلَاثُ فُؤَادٍ لَعْدُ جَارِ الزَّمَانِ عَلَى عِبَائِي^(٢)

أنت الشاعرُ العددُ (ثلاثة) مع أن تمييزَه (أنفساً) جمعُ (نفس) مؤنثٌ، فكان حقُّ العددِ التذكيرُ، لكنه أُنثِ العددُ على الاستعمالِ الشائعِ لنفسِ، وهو إنسانٌ، والإنسانُ مذكرٌ، أو جملاً لها على معنى: شخصٌ، وقد يقالُ: ثلاثُ أنفسٍ، فنسقتُ التاءَ مراعاةً لللفظِ.

(١) الكتاب ٢-١٧١/ المصنوع ٢-١٤٤/ المخلص ٢-١٧٧/ شرح ابن النظم ٧٢٩.

(الو) يحسب ما قبلها. (ك) حرف توكيدٍ ونصبٍ معني، لا محل له من الإعراب. (ك) اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (لهذه) اسم إشارةٍ مبني في محل نصب، صفة لكلام. (عشر) خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (أبطن) مضاف إليه مجرور، وعلامة جرّه الكسرة. (الو) استثنائية حرف مبني، لا محل له من الإعراب. (أنت) تفسير مبني في محل رفع، مبتدأ. (بري) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (من قبائلها) جار مجرور ومضاف إليه، ونائب الجملة متصلة بالبري. (العشر) صفة لقبائل مجرورة، وعلامة جرّها الكسرة.

(٢) الكتاب ٢-١٧٥/ المخلص ٢-١٤٤/ شرح التصريح ٢-١٧٠/ الجمع ١-٢٥٢، ٢-٢٤٩/ الخزانة

ثانياً، تمييز الأعداد من (٢-١٠) باسم الجنس أو اسم الجمع،

إذا كان معدود الأعداد من (٣-١) - ثلاثة إلى عشرة - اسم جنس، نحو: شجرة، ولحم، ونخل، وتيسر، وروم، ورنج، وحناء، وماء، ... أو اسم جمع، نحو: سَفَر، قوم، ورهط، ونصر، وكعب، طير، فإنه يخفف بلا (من). فتقول: أَكَلْتُ ثَلَاثًا مِنَ التَّمْرِ، أثمرت أربعٌ مِنَ النَّخْلِ، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلْيَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠].

ويجوز أن يخفف اسم الجمع أو اسم الجنس للمعدود بالإضافة إليه، كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةٌ رَهَطٌ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾ [النمل: ٤٨]، حيث (رهط) اسم جمع، والتقدير: تسعة رجال، وتُمَيِّزُ به العدد (تسعة)، ويخفف بالإضافة إليه. ومنه قول الحطيئة:

ثلاثة أنفسٍ وثلاث ذُودُ لقد جاز الزمانُ على عيالي

حيث أضيف اسم الجمع (ذود) إلى عدده (ثلاث)، والتَّمَيِّزُ اسم جمع يدل على مجموعة الأهل من ثلاثة إلى عشرة.

ثالثاً، قضية التأنيث والتذكير في التمييز باسم الجنس واسم الجمع،

ذكرنا أن التَّمَيِّزَ إذا كان اسم جنس أو اسم جمع فإنه يجوز أن يُرَدَّ في توكيدين:

أحدهما: أن يكون مجروراً به (من).

(١) كان فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، (في المدينة) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب، خبر كان مقدم. (تسعة) اسم كان مؤنث مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (رهط) مضاف إليه مجرور، وعلامة جر الكسرة. (يفسدون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية نعت لرهط في محل جر، أو نعت لتسعة في محل رفع. (في الأرض) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالنسب. (ولا يصلحون) الواو: حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب. لا: حرف نفى مبني، لا محل له من الإعراب. يصلحون: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية متعلقة على جملة (يفسدون) في محل جر، أو في محل رفع.

والأخر: أن يكون مجروراً بالإضافة.

وقضية التانيث والتذكير من حيث العلاقة بين العدد ثلاثة وعشرة وما بينهما وبين تميزه اسم الجنس واسم الجمع ترتبط بنوع التركيب، ذلك على النحو الآتي:

- إذا كان التمييز اسم جنس أو اسم جمع مجروراً به (من): فإن الاعتبار يكون للفظ التمييز، ويعرف ذلك من خلال عود الضمير عليهما، تذكيراً أو تانيثاً، ويكون التمييز مخالفاً للعدد - حينئذ - في التذكير والتانيث. فيقال: عندي ثلاثة من الغنم؛ لأن الغنم يكون مذكراً الصفة، فتقول: عندي غنم كثير، ومثله أن تقول: رأينا أربعة من القوم، لأنك تقول: قوم كثير.

وتقول: عندي أربع من البقر، وأربعة؛ لأن البقر يذكر ويؤنث، حيث يقال: بقر كثير وكثيرة، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهُ عَلِيًّا﴾ [البقرة: 170]، وفي قراءة: تشابهت، فذكر البقر وأنث. وتقول: في فناء الدار سبع من البط؛ لأن البط يؤنث، فيقال: بط كثيرة.

فلو أنه ذكر في مثل هذا التركيب ما يدل على التانيث أو التذكير فإنه يجب اعتبار معنى هذا اللفظ دون النظر إلى ما يستخدم له اسم الجنس أو اسم الجمع في اللغة من التذكير أو التانيث. فتقول: في فناء الدار ثلاثة ذكور من البط، وثلاث إناث من البط. فكان العدد مؤنثاً لأن البط يخص بالذكر، وكان مذكراً عندما اختص البط بالمؤنث. كما تقول: اشتريت خمسة من الغنم خرافاً، وثمانين من الغنم إناثاً.

وإبعاء، مراعاة التمييز الموصوف المحذوف

إذا كان التمييز صفة فاحساب حال التانيث والتذكير يكون للفظ موصوفها المحذوف لا للفظها. فتقول: رأينا ثلاث نساء. (إن كان المقصود نساء)، حيث يكون التقدير: ثلاث نساء ربعات. ولكنك تقول: رأينا ثلاثة ربعات. إن كان المقصود رجلاً.

وهذا مثل قولك: عندنا ثلاثة دواب. إن كانت ذكورا، وثلاث دواب، إن كانت إناثا. (دواب) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة نياحة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف (منتهى الجمع).

من ذلك قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الانعام: ١٦٠] (١). لأن الأصل: فله عشر حسنات أمثالها، حيث التمييز (حسنات) وهي مؤنثة موصوفة بالصفة المذكرة (أمثال)، فجاء العدد مذكرا، وحذف التمييز الموصوف (حسنات)، وأقيمت صفة المذكرة (أمثالها) مقامه، فكان اعتبار التذكير والثاني للتمييز الموصوف المحذوف.

ومنه القول: أعجبت بثلاثة نساء، إذ المقصود ثلاثة رجال نسائات، فأتى العدد (ثلاثة) تبعا لتذكير التمييز الموصوف المحذوف، وإقامة الصفة المؤنثة (نسائات) مقامه.

وكذلك القول: بعائتك ثلاثة علامات. إذ المقصود بهم الرجال العلماء من عائتك. فإذا قلت: ثلاث علامات، كان المقصود أن المحذوف نساء.

خامسا، العدد المميز بتمييزين

إذا مُيز العدد بتمييزين يشتركان في مجموع العدد فإنه يراعى القواعد الآتية من حيث التذكير والثاني (٢):

- إذا كان العدد مفردا فإنه يراعى العدد أو التمييز السابق مطلقا. فيقال: عندي ثمانية أعبد وإماء، فتؤنث العدد؛ لأن التمييز المذكور أولا (أعبد) جمع

(١) (من) اسم شرط جازم مبنى على السكون في محل رفع، متبأ. (جاء) فعل الشرط ماضى مبنى على الفتح، والقامل ضمير مستتر تقديره: هو. (بالحسنة) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالمجرى. (الله) الفاعل: حرف رفع في جواب الشرط رابط له بشرطه مبنى، لا محل له من الإعراب. اللام: حرف جر مبنى، لا محل له من الإعراب، وضمير الغائب مبنى في محل جر، وشبه الجملة في محل رفع، خبر مقدم. (عشر) متبأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الاسمية في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع، خبر المبتدأ. (أمثالها) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. وضمير الغائب مبنى في محل جر بالإضافة.

(٢) ينظر: الصيغ على الأسماء على الألفية، باب العدد 4 - 7.

(عبد)، وهو مذكر. ويقال: عندي ثمانى إمامٍ وأعيد، فذكر العدد؛ لأن التمييز المذكور أولاً (إمام) جمع (أمة) مؤنث.

- إذا كان العدد مركباً والتمييز لعاقلي كان تبعاً للمذكر، سواء تقدم أم تأخر، فنقول: عندي خمسة عشر عبداً وأمة، أو: أمة وعبداً، فنوّثت (خمساً) وتذكر (عشرًا)، لأن التمييز المعطوف يتضمن مذكرًا.

- إذا كان العدد مركباً والتمييز غير عاقل كان التذكير والتأنيث تبعاً للمتقدم بشرط الاتصال. فنقول: عندي ستة عشر رجلاً وثلاثة، وسبع عشرة شاةً وغروفاً. فنوّثت (سنة) وتذكر (عشرًا)، لأن الأسبق في التمييز (جمل)، وهو مذكر غير عاقل، ولم يفصل بينه وبين العدد، وتذكر (سبعة) ونوّثت (عشرة)، لأن الأسبق في التمييز (شاة) مؤنث غير عاقل، ولم يفصل بينه وبين العدد. فإذا فصل بينهما كان تذكير العدد وتأنيثه طبقاً للمؤنث، فنقول: عندي ست عشرة مائة بين ناقة وجمل، أو: مائة بين جمل وناقة، حيث يوجد في التمييز المعطوف (ناقة) وهو مؤنث، وقد فصل بين التمييز والعدد بالفواصل (مائة)، فتذكر (سنة)، ونوّثت (عشرة) تبعاً للتمييز (ناقة).

باب الثمانية

تعامل (ثمانية)^(١) معاملة خاصة من حيث ياءها: حذفها، وإثباتها، فبنيها تشابهت مع بنية الجمع المتأنيث، وهي منقوصة، والعرب تعامل مثل هذه البنى معاملات مختلفة فيما بينهم.

أما (ثمانية) فإنها تستخدم على التفصيل الآتي:

أولاً، إذا كانت مؤنثة،

إذا كان معدودها مذكرًا؛ فإنها تكون مؤنثة، أي: تنتهي بياء التأنيث، وحينئذ تحمل الاء علامة الإعراب حالاً إفرادها أو إضافتها، وتحمل فتحة البناء حالاً

(١) ينظر في ذلك: شرح التسهيل لابن مالك ٢ - ١٠٣ / الأشموني على الصبان ٤ - ١٢٢ / المساعد على تسهيل القراءات ٦ - ١٨٢، ١٨٣ / النحو الواسع ٤ - ١٣٧، ١٤٢.

تركيبها، فتكون كثيرها من الأعداد المائلة لها في الاستعمال، وهي ثلاثة وتسعة، وما بينهما، وتطلق الياء بكيفية نطقها في (ثمانية)، وهو الحركة بالفتحة.

من ذلك قوله تعالى: ﴿ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾ [الأنعام: ١٤٣].

(ثمانية) منصوبٌ على البداية من (حمولة وفرشاً)، أو على المفعولية للفعل (كَلَّمُوا) المذكورَ قبله. وفيه أوجهٌ أخرى .

فمقول استلمت ثمانية كتب، واشترت ثمانية عشر قلماً . استمعنا إلى بطولة المحاربين من الضباط ، وكان عددهم ثمانية، وكان يجالسنا من الجنود ثمانية عشر .

بهذا الكتاب ثمانية فصول، وفي كل صفحة ثمانية عشر سطرًا .

﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٧].

﴿سَطْرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا...﴾ [الحاقة: ٧].

ثانها، إذا كانت مذكورة،

إذا كانت (ثمانية) مذكورة، أي: تكون خالية من ثاء التثنية، ويكون معلومها مؤنثا -حينئذ-، فإنها تعامل كما يأتي:

أ- إن كانت مضافة، فإن الأرجح والأصح أن تثبت ياءها، وتعرب إعراب المقوم، أي: بالضمّة المقدرة حال الرفع، وبالكسرة المقدرة حال الجر، وبالفتحة الظاهرة حال النصب، وكلها على الياء المثبتة .

فمقول: ثمانى طالبات حضرن اليوم . (ثمانى) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة .

استمعنا إلى إجابة ثمانى طالبات . (ثمانى) مضافٌ إليه، مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة .

كافأنا ثمانىً مجتهدات . (ثمانى) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

ومنه قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حِجَجٍ﴾ [القصص: ٢٧]. (ثمانى)
ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

ب- إن كانت مركبة، أى: مع العدد (عشرة) فإنه يجوزُ فيها أربعة أوجه^(١).

١- فتح الياء، وهو الأرجح؛ لأن ذلك يتلاءمُ مع مصدر الأهداد المركبة، حيث
البناء على الفتح، فتقول: ثمانى عشرة، كما تقول: أحد عشر .

٢- إسكان الياء، فتقول: ثمانى عشرة، بإسكان الياء، كما هو فى ياء معدى كرب .

٣- حذفها، مع كسر النون قبلها، حيث إنها ياء رثاء، وتكون الكسرة دليلاً
عليها .

٤- حذفها، مع فتح النون قبلها، حيث إن آخرها يكون النون، فجعلت عليه
الفتحة فتحاً بناء التركيب .

ج- إن التردت، أى: لم تكن مضافة ولا مركبة، فإن فيها الأوجه الآتية:

١- أن تعاملَ معاملةً الجمع المنوع من الصرف المقصور الذى يكون على مثال
(مفاعل)، وذلك بأن تحذف الياء فى حال الرفع والجزم، ويعرض عنها بتثوين الكسرة
للنون، وبالفتح غير المثونة فى حال النصب على الياء، فتقول: حضر إليها ثمان
من الفتيات . اعتدنا إلى ثمانٍ من الأوجه الإهريية . فتحنا ثمانى من النوافذ .

وهذا رأى جمهور النحاة .

٢- قد تنون ياؤها بالفتحة حال النصب، فتقول: فتحنا ثمانياً من النوافذ .

٣- بعض العرب يعربونها بالحركات على النون بعد حذف الياء، فيقولون:
ثمان، ثمان، ثماناً . ومنه قول الشاعر:

لها ثانيا أربع حِجَانُ وأربعُ فشتَرُها ثمان^(٢)
وهو قليلٌ .

(١) يرجع إلى: السائد على تسهيل الفوائد ٢ - ٨٢ .

(٢) ينظر: شرح تسهيل لابن مالك ٢ - ١٠٣ / الأشموني على الصبان ٢ - ١٧ / السائد على تسهيل

الفوائد ٢ - ٨٢ .

صوغ العدد على وزن (فاعل)

لا يصاغ من الأعداد على مثال (فاعل) إلا واحدٌ وعشرةٌ وما بينهما، ويكون ذلك على النحو الآتي:

العدد (١) واحد

العدد (واحد) مصوغٌ في كلِّ أشكاله النيبوية على مثال (فاعل)، سواءً أكان واحداً وواحدًا، أم حاديًا، وحاديةً، هذا عند أحدٍ وإحدى، أما (واحد) فهو على مثال (فاعل)، لكن حاديًا على مثال عالف، حيث إنه مقلوبٌ واحد، فتأخرت فاء الكلمة، فصار إلى (حادي)، على مثال (عالف)، وقلبت الواو إلى ياءٍ لتطرفها، وكسر ما قبلها، صار إلى (حادي).

ويُستعمل (واحد) للمذكر، و(واحدة) للمؤنث صفةً، سواءً أكانت الصفةً ملفوظةً أم مقدرةً. فنقول: (ارنا ضيفٌ واحدٌ، وبنةٌ واحدةٌ له. كما نقول: أبل علينا واحدٌ من المدعوين، وواحدةٌ من أخواته، أي: مدعو واحد، وأخت واحدة).

ولا يستعمل (حادي وحادية) إلا في العدد المركب (١١) أحد عشر، والفاظ العفود (٢٠، ٣٠، ...)، (عشرين، ثلاثين، ...)، وهو صفةٌ لفظاً أو تقديرًا. فنقول: فتحنا الصفحةَ الحاديةَ عشرةً، وقرأنا فيها السطرَ الحاديَ والعشرين. كما نقول: أجيئُ عن الحاديَ عشرَ من الأسئلة، وأخرجتُ الحاديَ والثلاثين من الطلاب، أي: السؤالَ الحاديَ عشر، والطالبَ الحاديَ والثلاثين.

الأعداد (١٠-٢) اثنان إلى عشرة

تصاغ الأعداد: اثنان، ثلاثة... إلى عشرة على مثال فاعل، كما يصاغ من (فعل) ثلاثياً، فيقال: ثانٍ، ثالث، ورابع، وخامس، وسادس، وسابع، وتامن، وتسع، وعاشر، وذلك في أي تركيب يردُّ فيه: مفردةً، أو مركبةً، أو معطوفةً، ويستثنى منها (عاشر)، فإنه لا يستخدم إلا مفرداً، حيث لا يردُّ معطوفاً ولا مركباً، وكلها تكونُ صفةً ملفوظةً أو مقدرةً، مذكورةً أو مؤنثةً. فنقول: دخل

الطالب الثاني، وخرجت الطالبة السابعة ، انتهت من الفرس في الدقيقة الثامنة والسبعين، كما شرحنا السادس والعشرين من الآيات، أي: البيت السادس والعشرين.

يلحظ أن العدد إذا وقع صفةً لغيره فإنه يتخذُ الموقعَ الإعرابيَ لموصوفه، فإذا قلت: حضر السابع والثلاثون من المشاهدين، أي: المشاهد السابع والثلاثون، فإن السابع يُعربُ فاعلاً مرفوعاً وعلامةُ رفعه الضمةُ، والثلاثون معطوفٌ على السابع مرفوع، وعلامةُ رفعه الواوُ لأنه ملحقٌ بجمع المذكر السالم.

استعمال اسم الفاعل من العدد في التركيب:

لك في اسم الفاعل من الأعداد السابقة أن تستعمله في التركيب بحسب المعنى الذي تريدُه على الأوجه الآتية:

أولاً: الأعداد المفردة في اللفظ:

يصاغ العدد (٢-١٠) اثنان وعشرة وما بينهما على مثالِ فاعلٍ، فيستعمل - تركيباً ودلالياً - مع الأعداد المفردة في اللفظ اثنين وعشرة وما بينهما على النحو الآتي:

١- أن يستعمل بمفرده في اللفظ ليقيد مجرد الاتصاف بمعنى، كأن تقول: لم أجد المجلد الخامس. الجزء الثامن فيه ما تسأل عنه، وفي هذا التركيب محافظة على الرتبة العددية، كلٌّ من (الخامس والثامن) صفةٌ لما قبلها (المجلد والجزء).

وإذا أردت الترتيب من العدد (واحد) فإنك تقول الأول، نحو: حضر الطالب الأول، والطالبة الأولى؛ لأن الواحد يُطلقُ على كلِّ المعدودات دون إرادة الترتيب. وتقول: محمدٌ سادسٌ طالبٌ حضر، حيث (سادس) اسم فاعل من العدد (سنة)، وهو خيرٌ للمبتدئ (محمد). ومنه قولُ النابغة الذبياني:

توهَّمتُ آياتَ لها فعرَّفْتُها لستُ أعوامٌ وفا العامُ سابعٌ^(١)

(١) شرح الصريح: ٢- ٢٧٦.

(توهَّمتُ) فعل ماضٍ مبني على السكون، والمجرور للكلام مبني في محل رفع، فاعل. (آيات) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الكسرة، لأنه مجرور بالالف والثاني اللذين. (لها) جار ومجرور مبنيان، و«

ب- أن يُستعمل مع أصل العدد الذي اشتق منه، مضافاً إليه، ليدل التركيب على أن الأول بعض الثاني، أو منحصر فيه في جماعة محددة، مثل: ثاني اثنين، وثانية اثنين، وثالث ثلاثة، ورابعة ثلاث، وسابعة سبع، وثامن ثمانية، وتاسع تسعة، وعاشرة عشر.

وتلاحظ أن الجزأين من العدد (الثنين) متفقان في التذكير والتأنيث، وفي الأعداد من (٣-١٠)، (ثلاثة وعشرة وما بينهما) يكون الجزء الأول متفقاً مع المنصف في التذكير والتأنيث، أما الجزء الثاني فإنه يكون مخالفاً، كقاعدة هذه الأعداد مع تمييزها. والمراد من مثل هذا التركيب أنه: أحد اثنين، أو: إحدى اثنتين، أو: أحد ثلاثة، أو: إحدى ثلاث، أو: إحدى سبع، أو: أحد ثمانية... إلخ.

من ذلك قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [التوبة: ١٧٣]. (ثالث) اسم فاعلٍ من (ثلاثة)، وهو مذكر ليشتم مع لفظ الجلالة. أما ما أُضيف إليه من العدد (ثلاثة) فهو مؤنثٌ للمخالفة في الجنس.

ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠].^(١١) إذ أُضيف اسمُ

^{١١} الجملة في محل نصب، صفة لأيات. (فقرتها) الفاء: حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب. حرفت: فعل ماضٍ مبني على السكون، وضمر التكلم مبني في محل رفع، فاعل، وضمر الغاية مبني في محل نصب، مفعول به، والجملة منطوقة على سبيلها لا محل لها. (السنة) جار ومجرور، ونبه الجملة متعلقة بالمرقة. (أهوام) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (وذا) الواو ابتدائية لا محل لها. (أ) اسم إشارة مبني في محل رفع، مبتدأ. (العام) بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (سابع) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

(١٢) (أ) حرف شرط جازم مبني، لا محل له من الإعراب. (ب) حرف تقي مبني، لا محل له من الإعراب. (تنصروا) فعل الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل. وضمير الغائب مبني في محل نصب، مفعول به، أما جواب الشرط لمحذوف لتثنية: ضروف ينصره الله، قال عليه القول: فقد نصره الله. وهذا رأى يذهب إلى أن التذكير فقد نصره الله جواب الشرط، ويرد عليه بأن المضي لا يترتب على المستقبل. ويجوز ذلك على سبيل التوكيد. (ب) ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب ينصر. (أخرجه) فعل ماضٍ مبني على الفتح، وضمير الغائب مبني في محل نصب، مفعول به. (الذين) اسم موصول مبني في محل رفع،

الفاعل (ثاني) من أصلٍ عده اثنين، وهو حالٌ من ضمير الغائب المذكور المقول به في (أخرجه)، ليدلُّ على أنه ﴿فَعَلَّ﴾ واحدٌ ضمن اثنين في الغار. فالمدندان من لفظ واحد فيذكران معاً، أو يؤنثان معاً في العدد (التين)، ويطلق الأولُ الموصوفُ في التذكير والتأنيث، وهو ما جاء على وزن فاعل، أما الثاني الذي أُضيف إليه فيتبع قواعد العدد في التذكير والتأنيث. إذن؛ الأولُ صفةٌ مطابقةٌ، والثاني عددٌ مفيدٌ بأحكام العدد.

ج- أن يستعمل اسمُ الفاعلِ من عددٍ ما من الأعداد السابقة سوى العدد اثنين -على الوجه الأرجح- مع العدد الذي يبيِّنه مباشرةً ليفيد التسمي، مع ملاحظة أن العددَ اسمَ الفاعلِ يتفق مع موصوفه في التذكير والتأنيث، ما عدا العددَ اثنين المضافَ إلى اسمِ الفاعلِ فإنه يتفق كذلك، فنقول: خامسٌ أربعة، سادسةٌ خمس، وثالثةٌ تين، وسابعٌ ستة، وعاشرةٌ سبع. ويستوعق ثاني واحد، وأجازه بعضهم، تطابقُ الصفةِ مع العددِ في التذكير والتأنيث، ويحكمُ العددُ بأحكامه.

ومنه قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِمْ كِتَابٌ مِنْ رَبِّهِمْ كَذِبٌ﴾ [الكهف: ٢٢] (١).

١- فاعل. (كفروا) جملة الصلة لا محل لها من الإعراب، وجملة أخرجه التين في محل جر بالإضافة. (تاني) حال من الضمير في أخرجه، منصوبة وعلامة نصبها الفتحة. (التين) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء، لأنه ملحق بالثنى (١) ظرف (عان ميني على السكون بدل من (١) الأولى. (معنا) ضمير مبني في محل رفع، مبتدأ. (في الغار) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل رفع، غير المتبتأ، أو متعلق بغير منطوق. والجملة في محل جر بالإضافة. (١) بدل كان من الأول. (يقول) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة الفعلية في محل جر بالإضافة. (الصاحبه) اللام: حرف جر مبني لا محل له. صاحب: اسم مجرور بالياء، وعلامة جره الكسرة، وضمير الغائب مبني في محل جر بالإضافة، وشبه الجملة متعلقة بالقول. (١) حرف نهي مبني، لا محل له من الإعراب. (كفرون) فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت، والجملة الفعلية في محل نصب، تقول القول. (١) حرف توكيد ونصب مبني لا محل له. (الله) لفظ الجلالة اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (معنا) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل رفع غير إن. وكسرت حمزة (١) لأنها مسبوقة بتعليل منطوق، والتقدير: لأن الله معنا. (١) (سيفولون) السين: حرف استقبال مبني، لا محل له من الإعراب، يقولون: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل. (١) ضمير مبتدأ منطوق، =

وقوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَيْنِ تَلْتَا إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةَ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا آفَتَيْنِ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ [المجادلة: 7].

د- يستخدم العدد مع ما هو أدنى منه مباشرة ليؤدى معنى التضمين فى ثلاث صور:

- الأولى: صورة التركيب الإضافى، كما فى: رابعُ ثلاثة، وسادسة خمس.
- الثانية: صورة التركيب الوصفى، كما فى الأيتين السابقتين.

الثالثة: صورة تركيب الشبه بالضاف، كأن تفعلل بين المضاف والمضاف إليه بالتثنية، فنقول: هذا رابعُ ثلاثة، بتثنية (رابع)، ونصب (ثلاثة)، وهى خامسةُ أربعاً، بتثنية (خامسة)، ونصب (أربع). والتقدير: هذا جاعلُ ثلاثةَ أربعة، وهذه جاعلةُ أربعاً خامساً، حيث يمكن القول: ثلثُ الاثنين، ورُبعتُ الثلاث، وسبَعُ الثمانية، وتسَعَتُ الثمانى.

ملحوظة:

أسماءُ القائلين من الأعدادِ واحدٍ وعشرةٍ وما بينهما لا بدُّ لها من أفعالٍ تكون مشتقةً منها، وهى كما يأتى: يفتح العين فى الماضى: ثبِتْتُ اثْنَيْنِ، ثَلَّثْتُ اثْلَثَ (بكر العين)، رَبَعْتُ أَرْبَعَ (يفتح العين)، خَمَسْتُ أَخْمِسُ (بكر العين)، سَدَسْتُ أَسْدِسُ (بكر العين)، سَبَعْتُ أَسْبَعُ (يفتح العين)، ثَمَمْتُ أْتَمِنُ (بكر العين)، تَسَعْتُ أَتَسَعُ (يفتح العين)، عَشَرْتُ أَعْشِرُ (بكر العين)، حيث تفتح العين فى الماضى، وتفتح فى مضارع أربع وسبع وتسع وتكسر فى البوائى.

١٠ - تنكير: هم، والجملة فى محل نصب، تقول القول، (أربعهم) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، ونحير الثاليتين مبنى فى محل جر بالإضافة، (كلهم) خبر المبدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، ونحير العاليتين مبنى فى محل جر بالإضافة، والجملة فى محل رفع، صفة لثلاثة، (أبولولون خمسة سدسهم كلهم) إعرابها كإعراب سابقاتها. (رجلاً) مصدر وقع موقع المبال منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والتقدير: راجعين. أو منصوب على المصدرية لعل مختلف من لفظه، والتقدير: راجعون رجماً، أو: له مفعول لأجله، (بالقرب) جار ومجرور، وبه الجملة متعلقة بالرجم. (أبولولون سبعة) إعرابها كسابقها. (أولامهم كلهم) الواو إما: للتعطف، وإما: استثنائية، وإما: دلالة على لصوق الصفة بالوصوف، وإما: الواو التالية الخاصة بقرش، تأنيدهم كلهم: جملة اسمية.

ثانياً، الأعداد المركبة،

يصاغ الصدرُ من الأعدادِ المركبةِ (١١-١٩) على مثالِ اسمِ الفاعلِ، فيستعملُ مع الأعدادِ المركبةِ على النحوِ الآتي -دلائلياً وتركيبياً:

أ- أن يستعملَ العددُ المركبُ بمفرده في اللفظِ ليفيدَ الانصافَ بمعناه مجرداً، فتذكُرُ اللفظينَ مع الذكرِ، وتوثقُهما مع المؤنثِ، لأنهما صفةٌ. فتقولُ: امثنُ الطالبُ السادسَ عشرَ، والطالبةُ السادسةُ عشرةً، أجبِ عن السؤالِ الرابعِ عشرَ، وانتهيتُ من كتابةِ الصفحةِ الثامنةِ عشرةً. وكلٌّ من (السادسِ والسادسةِ عشرة) صفةٌ لما قبلها مبنية على فتح الجزأينِ في محلِّ رفعٍ. (ومحلُّ الرفعِ مجاورٌ) لأنَّ الثاني مضافٌ إلى الأولِ في محلِّ جرٍّ. أما (الرابعِ عشرِ والثامنةِ عشرة) فكلٌّ منهما مبني على فتحِ الجزأينِ في محلِّ جرٍّ.

ب- أن يستعملَ على الصورةِ السابقةِ من البناءِ مع أصليِ العددِ الذي اشتقَّ منه ليدلَّ على أن العددَ المركبَ الأولَ منحصرٌ في الثاني أو بعضه، أي: هو واحدٌ منه، وذلك مثل: ثالثٌ ثلاثة، وخامسةٌ خمسي، وهو في هذه الدلالةِ يأتي على ثلاثِ صورٍ من التركيبِ:

أولاهما: وهي الأصلُ، أن يؤتى بالعددينِ المركبينِ وجزءٌ كلٌّ منهما مبنيٌ، فعلى الجزءِ الأولِ من اثني عشرِ واثني عشرة، على أن يكونَ العددُ المركبُ الأولُ مطابقاً للموصوفِ في التذكيرِ والتأنيثِ، أما العددُ المركبُ الثاني فبأنه يخضعُ لمساعدةِ التذكيرِ والتأنيثِ في الأعدادِ المركبةِ، حيث يختلفُ الصدرُ ويتطابقُ العجزُ، مع ملاحظةِ تطابقِ العددينِ المركبينِ من اثني عشرَ. فتقولُ: إنه ثاني عشرِ اثني عشرَ، وهي ثمانية عشرَ اثني عشرَ، بإعرابِ الصدرِ الأولِ من العددينِ، وبناءِ الثاني على الفتحِ، مع إضافةِ الثاني إلى الأولِ. وتقولُ: هو رابعٌ عشرَ أربعة عشرَ، وهي أربعة عشرَ أربعَ عشرةً. ببناءِ الأجزاءِ الأربعةِ على الفتحِ، مع إضافةِ العددِ المركبِ الثاني إلى العددِ المركبِ الأولِ.

ومنه: هو حادى عشرَ أحدَ عشرَ، وهي حادية عشرَ إحدى عشرة. (بتوافقٍ جميع أجزاء العددين مع الموصوفِ لى التذكيرِ والتأنيثِ، مع بنائها جميعاً على الفتح).

ثالثها: الاختصارُ على صدرِ المركبِ الأولِ الذى هو على مثالِ فاعلٍ، ويكون عربياً لأنه ليس مركباً، ويضاف إليه العددُ المركبُ الثانى الذى هو أصلُ المشتق، ويكون مبنياً على فتح الجزأين. فنقول: هو حادى أحد عشر، وهي ثانية اثنى عشرة، إنه ثانى اثنى عشر، وهي ثانية اثنى عشرة، وهو رابع أربعة عشر، وهي رابعة أربع عشرة. وذلك بإعرابِ الصدرِ المذكورِ أولاً المحذوفِ عجزه، وبناءِ جزأى العددِ المركبِ الثانى على الفتح، هذا الجزء الأول من اثنى عشر، فبأنه يكون عربياً. واعتقد أن هذا التركيبَ أكثرُ قياساً وملاءمةً للأحكامِ التحوية مع عدم إخلاله بالجانبِ المعنوي؛ إذ إن العددَ المركبَ الثانى يُغنى عن العجزِ المحذوفِ من الأولِ.

ثالثها: الاختصارُ على العددِ المركبِ الأولِ مع بناءِ الجزأين، أو إعرابهما، مثل: حادى عشر، وحادية عشر^(١). فنقول: إنه رابع عشر، وهي رابعة عشر، فالثاني إن اعتضدت الاختصارَ على العددِ الأولِ، والإعرابِ إن اعتضدت أنك أخذت من العددِ الأولِ صدره، ومن العددِ الثانى عجزه.

جـ- أن يستعملَ مع ما دونه مباشرةً لبيانِ معنى التثنية، فنقول: هو ثانى عشرَ أحدَ عشرَ، وهي ثانية عشرَ إحدى عشرة، وهو تاسعَ عشرَ ثمانية عشر، وهي سادسة عشرَ خمسَ عشرة. وهذه الدلالةُ لهذا التركيبِ لا يميزها بعضُ النحاة، بل يمتنعونها.

ثالثاً، أفضاظُ العقودِ،

تصاغُ الأعدادُ (١-١٠) - واحدٌ وعشرةٌ وما بينهما - على مثالِ (فاعلٍ)، لتستعملَ مع أفضاظِ العقودِ، فتقدمها وتعطف عليها العقدُ، وتؤدى:

(١) ينظر: شرح ابن الناطم ٧٣٦، ٧٣٧.

1- دلالة الاتصاف بها، نحو: عولج المريضُ الحادى والعشرون، ويتنظر المريضُ الثانى والعشرون، فكلٌّ من (الحادى والثانى) صفةٌ لـ (المريض) مرفوعةٌ، وعلامةٌ رقعها الضمةُ المقدرةُ، وعطفٌ على كلِّ منهما بالواو لفظُ العطفِ (العشرون). كما تقول: أصبنا الهدفَ فى الدقيقةِ السادسةِ والثلاثين، وخسرتُ من الملعبِ الدقيقةِ السابعةِ والستين.

ب- اتحصارُ العددِ فى المذكور، وأنه ضمُّه، نحو: هو رابعٌ وخمسون أربعةً وخمسين، وهى تسعةٌ وعشرون تسعاً وعشرين.

ج- التضميمُ بذكرِ ما دونه مباشرةً، نحو القول: هو ثالثٌ وأربعون اثنين وأربعين، وهى ثمانيةٌ وسبعون سبعةً وسبعين، وهو خامسٌ وستون أربعةً وستين.

• وأرى أن التركيبين السابقين لا يبدؤُ فيهما من الأعمالِ بالنصب؛ لأنَّ الصفةَ يجب أن تنونَ فيهما، كما أنه يعطف عليها بالعطفِ المذكورِ أولاً، وهذان مانعان من الإضافة، لذا فإنه يجب نصبُ العددِ الثانى نيفه وعقده.

• ويجوز القولُ فى العتين السابقين: هذا رابعٌ ثلاثةً وأربعين، (بالإضافة)، ورابعٌ ثلاثةً (بتنوين رابع، ونصب ثلاثة). كما تقول: هى سادسةٌ خمسٍ وسبعين، وسادسةٌ خمساً وسبعين، (بالإضافة فى أولهما، وبإعمالِ النصبِ فى ثانيهما). وجازت الإضافةُ هنا لأنه جاز حذفُ التنوينِ من الأول، ولا فاصلٌ بينه وبين النيفِ الثانى وعقده بحذفِ العطفِ الأول، فجاز إضافةُ النيفِ إلى النيفِ، وعطفِ العطفِ الثانى على نيفه.

تعريفُ العدد:

يُعَرَّفُ العددُ بالأداةِ (أل)، فتقع الأحكامُ البنائيةُ الآتيةُ :

العددان (٢،١)، واحدٌ والثان:

يسرى عليهما فى تعريفهما ما يسرى على العت، فتدخلُ عليهما (أل) تبعاً لتعريفِ المنعوت. فنقول: هذا الجزءُ الأولُ، وقرأتِ السطرَ الثانى من الصفحةِ الأولى، وأجبتُ عن الثانى من الأسئلة.

العددُ المضاف:

ذكرنا أن الأعدادَ المضافةً هي ما دونَ الأحدَ عشرَ، سوى الواحدِ والاثنتين، وما بعدَ التسعِ والتسعين، وإذا أردنا تعريفَ العددِ المضافِ فإننا ندخلُ أداةَ التعريفِ على الجزءِ الثاني من الإضافةِ (التميزين)، حيث لو دخلت على الجزء الأول منها لامتعت الإضافة⁽¹⁾. فنقول: ليستُ ثلاثةُ الأثوابِ، وكسافاتُ خمسةُ الطلابِ، فهتُمُ سبعُ الفتياتِ، أُلحِقَت أربعُ النوافذِ، ويجوزُ عندَ بعضِ النحاةِ - وهم الكوفيون - أن يعرفَ الجزءانِ معاً، فيقال: اشترتُ الأربعةَ الكتبِ المطلوبةَ، وتسلمتُ الخمسَ الكراساتِ.

العددُ التركيبي:

العددُ المركبُ بمثابة الاسمِ الواحدِ، والاسمُ الواحدُ لا يعرفُ من مكثرتين، لذا فإن أداةَ التعريفِ تدخلُ على الجزءِ الأولِ منه دونَ الثاني، فلا تدخلُ على الجزأينِ معاً، كما لا تدخلُ على الجزءِ الثانيِ بخاصةٍ؛ لأنَّ التعريفَ لا يدخلُ حشوَّ الكلمة. فنقول: أغلقِ الأربعةَ عشرَ باباً، والسبعُ عشرةَ نافذةً. فإنت ترى دخولَ (أل) على الجزءِ الأولِ من العددينِ (الأربعة - والسبع). وتقول: حضرَ الثمانيةَ عشرَ مدعوً، والثلاثُ عشرةَ مدعوَّةً، ذكرتُ آراءَ الثلاثةَ عشرَ عالماً، وفسرتُ معانيَ الخمسِ عشرةَ كلمةً، شُدبَ البستانيُ الإحدى عشرةَ شجرةً، والاثنتي عشرةَ نخلةً.

العددينِ المتعاطفينِ:

المعطوفُ والمعطوفُ عليه يستقلُّ كلُّ واحدٍ منهما بنفسه، وكسائهما جملتانِ مستقلتان؛ لذا فإن أداةَ التعريفِ تدخلُ على كلِّ من العددينِ المتعاطفينِ.

تقول: كسوفُ الخمسةِ والأربعينِ طالباً، والستُ والثلاثونِ طالبةً. فإنت ترى دخولَ أداةِ التعريفِ على جزأَي العددِ المتعاطفينِ.

وتقول: استوعبتِ اثنتينِ والعشرينِ موضوعاً، والإحدى والثلاثينِ فكرةً.

(1) يمنع دخولُ (أل) في الجزءِ الأولِ من الإضافةِ (المضاف) إلا في خمسةِ مواضعٍ، يشترطُ في كلِّ منها شرطانِ، أحدهما عامٌ في المواضعِ الخمسةِ، وهو أن يكونَ الجزءُ الأولُ صفةً مشتقةً عاصلةً فيما يندعاهُ، والأخرُ واحدٌ من: أن يكونَ الجزءُ الأولُ مثنىً، أو جمعاً مذكوراً سالماً، أو أن يكونَ الجزءُ الثاني مفعولاً بالالفعلِ، أو مضافاً إلى معرفٍ بها، أو مضافاً إلى ضميرٍ يعودُ على اسمِ سابقٍ.

حذف التمييز

أولاً: يجوز أن يُحذف تمييز العدد أو يُستغنى عنه في حالتين:

أولاهما: الحذف لقصد الإبهام:

يجوز أن يُحذف التمييز إذا قصد الإبهام، أو كان في الكلام ما يدل عليه، كالبدل في قوله تعالى: ﴿وَلْيَسُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ أَوْ أَزْدُوا مِائَةً﴾ [الكهف: ٢٥]، بالتثنية في (ثلاثمائة)، إذ التثنية: ثلاثمائة وقت أو زمان، حذف التمييز المضاف إلى ما قبله، وهو: (وقت، أو زمان)، وأبدل منه (سنين).
ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعَاهُمْ أَنْتَىٰ عَشْرَةَ أَسْطِطًا أَعْمَاءً﴾ [الاعراف: ١٦٠]. إذ التثنية: انتى عشرة فرقة أسباطاً، فحذف التمييز (فرقة)، وأبقى البدل منه (أسباطاً).

إذا حذف التمييز وكان مقصوداً فالأصح أن يكون العدد كما لو كان التمييز المذكور، فنقول: صُنَّتْ سِتَّةٌ، وأنت تقصد أياماً كما نقول: سَرَّيْتُ أَرْبَعًا، تريد: (ليالي).

ملحوظة:

١- لذلك فإنه إذا حذف تمييز العدد - وكان العدد دالاً على التذكير - فإنه يجوز أن تذكر الناء الدالة على التانيث في العدد، ويجوز ألا تذكر. فنقول: مكثت عشراً، وأنت تعني (ليالي). فإذا أردت بها الأيام فإنه يجوز ألا تذكر الناء. ومنه قوله ﷺ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَاتَّبَعَهُ مِائَةً مِنْ شَوَّالٍ كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ»^(١)، حيث يكون

(١) (البقرة) فعل ما ضي منى على الضم، ورواه الجماعة ضمير منى في محل رفع فاعل. (في كهلهم) جار ومجرور ومضاف إلى الجرور منى، ونسب الجملة متعلقة بالبيت. (ثلاثمائة) ثلاث منصوب وعلامة نصبه الفتحة، مائة: مضاف إلى ثلاث مجرور، وعلامة جره الكسرة. (سنين) بدل عن ثلاثمائة، أو عطف بيان له منصوب، وعلامة نصبه الياء، لأنه ملحق بجمع الذكر السالم. (وَأَزْدُوا) التثنية، (أَوْ أَزْدُوا): فعل ما ضي منى على الضم، ورواه الجماعة ضمير منى في محل رفع، فاعل. (سبع) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

(٢) رواه الجماعة إلا البخاري والشافعي ومسلم، باب الصيام، وفي سنن أبي داود (الصوم)، وفي سنن ابن حنبل: ٣-٣، ٣٦٤، ٣٦٤، ٤١٧-٥، ٤١٩. وهو مختلف في بعض ألفاظه.

الصوم في اليوم وليس في الليل، والعدد مع اليوم يؤنث، لكنه لسمًا حذف التمييز المذكور جاز أن يذكر العدد بلا تاء، ويمكن أن يكون منه قوله تعالى: ﴿يَتَخَفَتُونَ بِهِمْ أَنْ لَيْسَ لَهُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾ [طه: ١٠٣]. أي: عشرة أيام، ويجوز أن يكون المقصود بها عشر ليالٍ، فتكون كما لو ذكر التمييز، ولكن ما يزيد كون التمييز يومًا هو ما ذكر في الآية التي تليها من قوله تعالى: ﴿إِنْ لَيْسَ إِلَّا يَوْمًا﴾ [طه: ١٠٥].

ب- إذا قصد مجرد العدد في التركيب فإنه يستعمل بالياء مطلقًا، فنقول: ستة نصفها ثلاثة، وفي صرفها ومنعها من الصرف خلاف بين النحاة، لكن الأكثر شيوعًا منعها - حيث - من الصرف، لمليتها وتأنيثها.

ثانيهما: الاستثناء عن التمييز للإضافة إلى مستحق العدود:

إذا أضيف العدد إلى مستحق العدود أو مالكه فإنه يجوز أن يستغنى عن العدود (التمييز)^(١). فإذا قلت: هذه عشرون ناقهً لزيد، نقول في حال إضافة العدد إلى مستحق العدود: هذه عشرون زيد، فتستغنى عن التمييز، وتعمل ذلك في الأعداد المركبة إلا اثني عشر، فنقول: هذه سنة عشرتك، وأحد عشره، أخذت ثلاثة عشرى، وأربع عشرتك، أعجبت بسبعة عشرتك، وثمانى عشرته. ولا يكون ذلك في (اثني عشر)، لأن عشرًا منها بمثابة نونِ اثنين، فلا تجتمع مع الإضافة ولا تحذف ليقال: (ثناك) حتى لا تلبس بإضافة اثنين بلا تركيب.

وللنحاة في نطق العدود - حيث - ثلاثة آراء:

أولها: ما يذهب إليه البصريون وجمهور النحاة من أنه في حالة إضافة العدد المركب فإن الجزأين يبيان.

ثانيها: ما يراه الكوفيون من إعراب الصدر وجر العجز بالإضافة. فيقولون: هذه خمسة عشرتك، (يرفع خمسة على الخبرية، وجر عشر على الإضافة). ويقولون: أعطيتك أربع عشرتك (ينصب أربع وجر عشرة)، وأعجبت بسبعة عشرتك (جر سبعة وعشر).

(١) شرح ابن الناصب ٧٢١.

ثالثها: إضافة الجزء الثاني إلى الجزء الأول مع بناء الأول، وهي لغة رديئة^(١).

ثانيا: حذف المعداد والتذكير والتأنيث:

إذا حذف المعداد فإنه يجب أن يراعى تذكيره أو تأنيته في الأعداد ثلاثة وعشرة وما بينهما، ونجربى القواعد السابقة على العدد . ونلاحظ:

قوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَمْشِي عَلَىٰ وَجْهِهِ وَعَلَىٰ ظَهْرِهِ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ ﴾ [النور: ٤٥]، حيث حُذِفَ المعداد المؤنث (أرجل)، فذُكِرَ العدد (أربع) .

﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا كُنْتُمْ عَادِلِينَ خَيْرًا لِّكُمْ ﴾ [النساء: ١٧٦]^(٢)، أي: ثلاثة آلهة، جمع (الآلهة)، فلما حذف المعداد المذكر أُنْتُ العددُ (ثلاثة) .

﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾ [المدثر: ٣٠]^(٣)، أي: تسعة عشر ملكا .

﴿ فَإِنِ انَّمَتْ عَشْرًا مِّنْ عَشْرِكَ ﴾ [القصص: ٢٧]، أي: عشر حجج، جمع: حجة، لذلك ذُكِرَ العدد (عشر) .

﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَمْسَأْنَاهَا بِعَشْرًا ﴾ [القصص: ٢٧]، أي: بعشر ليل، جمع ليلة، فذُكِرَ العدد .

﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَاقْتَنِمْ كَلْبُهُمْ ﴾ [الكهف: ٢٣]^(٤).

(١) شرح ابن الناقم ٧٢٤.

(٢) (٢٧) غير مبتدأ مشعر، والجملة الاسمية في محل نصب، مفعول مقبول - والتقدير: ولا تقولوا لهذا ثلاثة، أو: الإقسام الثلاثة، أو: الضبوة الثلاثة، أو: الله ثلاث ثلاثة - (غيره) منصوب على المفعولية، والتقدير: وأما خيرا، أو على أنه نائب عن المفعول المطلق، والتقدير: آمنوا إيماناً خيرا لكم.

(٣) تسعة عشر؛ مبتدأ مؤخر مبني على فتح الجزأين، في محل رفع .

(٤) كل من الثلاثة، وخمسة، وسبعة؛ غير مبتدأ محذوف، تقديره: هم . وكل جملة اسمية في محل نصب مفعول القول السابق لها. (رجما) منصوب لأنه مفعول لأجله، أو لأنه مصدر واقع موقع الحال، والتقدير: ورجمين، أو لأنه مفعول مطلق لفعل محذوف من لفظ.

ثالثاً: حذف التمييز وموافقة تابعه مع العدد:

يلاحظ أنه إذا حُذِفَ تمييزُ العدد، وحلَّ محله تابعه، فإنه يتوافق مع العدد المذكور عددياً، وفي التذكير والتأنيث، يمكن أن تلحظ ذلك فيما يأتي:

قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ﴾ [الأنفال: ٦٥]. إذ التقدير: عشرون مقاتلاً أو مؤمناً صابراً، فلما حذف التمييز، وحلَّت صفته للعدد، اتفقت مع العدد في الجمع (صابرون). والمطابقة في التذكير ملحوظة قبل الحذف ويعلمه .

أما قوله تعالى: ﴿فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ﴾ [الأنفال: ٦٦]، فالأصل: مائة مقاتل صابر، فلما حذف التمييز وأقيمت صفة صفة للعدد، تطابقت مع العدد في التأنيث، أما العدد فإنه دلَّ على الوحدة، حيث يكون مائة المقاتل وحدة واحدة .

وتلاحظ ذلك في:

قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَكْفِيكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنَزَّلِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٤].

﴿فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِالْفِئَةِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْسَلِينَ﴾ [الأنفال: ٩].

﴿يُمِدُّكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٥].

﴿يَا قُلُوبُ إِنَّا كُنَّا بِلِقَاءِ رَبِّنَا لَشَاقِقِينَ﴾ [يوسف: ١٣، ١٦].

﴿وَتَبَيَّنَّا لِقَوْمِكُمْ سَبْعَ شُعَابًا﴾ [النبا: ١٢].

كما نلاحظ ذلك في آيتي الكهف (٢٥)، والأعراف (٦٠)، المذكورتين في الصفحات السابقة، حيث أُبدِلَ (سنتين) من وقت أو زمان للسلام مع العدد ثلاثمائة، وأبدِلَ (أسباطاً) من (فرقة) لثلاثم عددياً مع اثنتي عشرة.

القسم الثاني، ما يكتنى به عن العدد

كم

- (كم) اسمٌ لأنها قد تقعُ مبتدأً، ومفعولاً به، ومجرورةً بالإضافة، فنقول: كم رجلٍ عندك؟. وتطالع إلى غيرها، فنقول: صاحب كم كتاب من هذه الكتب؟، كما يدخل عليها حرفُ الجر، فيجوز القولُ: بكم...؟، وإلى كم...؟ وعلى كم...؟، كما أنها يسدلُّ منها الاسم، فنقول: كم معك؟، اعشرون أم ثلاثون؟.

- وهي اسمٌ لعددٍ مجهولٍ المقدارِ والجنسِ، ولذا كان لا بد لها من تمييزٍ كالعددِ، وقد يحذفُ للعلمِ به من السياق، فيقال: كم سرتُ؟.

- تأتي (كم) في الجملةِ العربيةِ على نوعين: استفهامية، وخبرية، وهي في كلا النوعين كنايةٌ عن العدد.

(كم) الاستفهامية،

تأتي (كم) استفهاميةً دالةً على عددٍ مشغولٍ عنه، تكون الإجابةُ عنه بذكر العدد، فهي كنايةٌ عن عددٍ مبهمٍ الجنسِ والمقدارِ. فمعناها: (أي عدد؟).

خصائصها في التركيب:

- لها الصدرُ في الجملةِ.
- تحتاجُ إلى جوابٍ.
- يكون تمييزُها مرفوعاً لا غير منصوباً.
- يكون تمييزُها نكرةً.
- إن سُبقت بحرفِ الجرِّ جازٍ في تمييزها النصبُ والجرُّ.
- قد يُفصلُ بينها وبين تمييزها بشبه الجملةِ، ظرفاً أو جاراً ومجروراً.

- المبدلُ منها يقرنُ بهمزة الاستفهام، ولا بد من العطفِ عليه باستخدام (أم) المعادلة.

فتقول: كم جنيتها أنفقت اليوم؟. تلاحظ أن تمييزَ (كم) الاستفهامية (جنيتها) مرفوعٌ منصوبٌ، أما (كم) فهي اسم استفهام مبني في محل نصبٍ مفعول به، وإن جعلتها في محل رفع، مبتدأً لأنك تقدر ضميراً محذوفاً في (أنفقت) يعود عليها، ويكون خبرها جملةً (أنفقت). وتلزم الإجابة عن هذا السؤال، فتقول: أنفقت خمسة وعشرين جنيتها.

وتقول بعد دخول حرف الجرِّ عليها: بكم جنيتِ اشتريتَ هذا الكتاب؟ وبكم جنيتها اشتريته؟، حيث يجوزُ نصبُ تمييز (كم) الاستفهامية وجرُّها، والنصبُ على التمييز، أما الجرُّ فيكون على تقدير (من) الجارة محذوفة، أو بتقدير الإضافة إلى (كم)، وهو رأيٌ مرجوحٌ ومردودٌ عليه.

وتقول: كم عندك كتاباً؟ وكم لك أختاً؟، فتفصلُ بين (كم) الاستفهامية تمييزاً (كتاباً، وأختاً) بشبه الجملة الظرف (عندك)، والجار والمجرور (لك)، فإذا قلت: كم لك غلماناً؟ فإنك تقدرُ التمييزَ محذوفاً؛ لأن تمييزَ (كم) الاستفهامية لا يكون جمعاً. والتقدير: كم ولدًا لك غلماناً؟ أو: كم نفساً...؟ وتكون (كم) استفهاميةً مبنيّةً في محل رفع، مبتدأً، تمييزه محذوف، وخبره شبه الجملة (لك)، و (غلماناً) حال منصوية، وعلامة نصبها الفتحة، والعاملُ في الحال ما استقر في شبه الجملة من محذوف.

وتقول: كم كتاباً معك اليوم؟ ثلاثة أم أربعة؟، حيث (كم) الاستفهامية اسم مبني في محل رفع، مبتدأً، خبره شبه الجملة (معك). أبدل منه (ثلاثة) فكان بدلاً مرفوعاً، وعلامة رفعه الضمة، فقرنُ بهمزة الاستفهام، ولا بد -تركيباً من العطفِ عليه باستخدام حرفِ العطفِ (أم) المعادلة، فأربعةٌ معطوف على (ثلاثة) مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الضمة.

حذف تمييز (كم) الاستفهامية:

يجوز أن يحذف تمييز (كم) الاستفهامية للدليل عليه^(١١)، كما جاز أن يحذف مع العدد، ويقدر تبعاً للسياق الذي ذكرت فيه (كم)، فنقول: كم مالك؟ أي: كم جنيهاً مالك؟ وتكون (كم) في محل رفع، خبر مقدم، والمبتدأ مال، أو في محل رفع مبتدأ، خبره مال.

كم أبناؤك؟ أي: كم أبناؤنا؟ أو: نساء، أو شخصاً... وإعراب (كم) مثل سابقتها.

كم زررتي؟ أي: كم مرة...؟ كم وقتاً؟ كم زرة؟ وتكون (كم) في محل نصب على الظرفية أو على المصدرية.

كم أنت مالك؟ أي: كم يوماً، أو شهراً...؟، وتكون (كم) في محل نصب على الظرفية.

كم جارك محمد؟ أي: كم مرة، أو: كم جنة، وتكون (كم) في محل نصب على الظرفية، أو: المصدرية.

ومن حذف تمييز (كم) الاستفهامية لدلالة الجواب عليه قوله تعالى: ﴿كَمْ لَيْسَتْ قَالَ لَيْسَ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَيْسَ فَأَوْرَأَ لَيْسًا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩].

(كم) الخبرية:

تأتي (كم) في الجملة العربية خبرية، فتكون لها الخصائص التركيبية الآتية:

- لها المصدر في الكلام أو الجملة^(١٢).

(١١) ينظر: شرح المفصل ١ - ١٢٨.

(١٢) لها المصدر في الكلام ليسين:

أولهما: مصدرها لكم الاستفهامية.

والآخر: ألها لصفة (رب) لأنها تعد الكثير، و (رب) تعد القليل، فعمل الفعل على نفيها.

- لا تحتاج إلى جواب، وإنما يؤتى بها للدلالة على الكثرة.

- تمييزها يكون نكرة.

- تمييزها يكون مجروراً دائماً، إما بالإضافة إليها، وإما بمن الجار، ويكون مفرداً أو مجموعاً. وهو تميم قد يُجرُونَ (كم) الخبرية تُجرى (كم) الاستفهامية، فينصبون تمييزاً.

- لأنها اسمٌ موضوعٌ للكثرة، يجوز أن يعود الضميرُ إليه مرةً على اللفظ بفرده، وأخرى على المعنى فيجمع.

- إذا فصلَ بين (كم) الخبرية وبين تمييزها فإن التمييزَ ينصبُ.

- يجوز أن يحذفَ تمييزها للدليل عليه.

فقول: كم صديق زارني. وكم من صديق زارني، كم أصدقاء زاروني، وكم من أصدقاء زاروني. وتلاحظ أن (كم) في هذه الأمثلة خبريةٌ تفيد الكثرة، فتقدير المفهوم: كثيرٌ من الأصدقاء زاروني، ولها الصدارة في الجملة. وتلاحظ أن تمييز (كم) ورد مفرداً مرةً، ومجموعاً أخرى، ومجروراً بالإضافة مرةً، ومجروراً بحرف الجر (من) مرةً أخرى.

وقد ورد تمييزها جمعاً مجروراً في قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُرِيدُ﴾ (النجم: ٢٦).

(١) (كم) خبرية تفيد الكثرة، اسم مبني في محل رفع، مبتدأ. (من ملكك) جار ومجرور، وهو تمييز كم. (في السموات) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل جر، صفة لملك. (والأرض) فاعل حرف عطف مبني، الأرض: معطوف على السموات مجرور، وعلامة جر الكسرة. (لا) حرف نفى مبني، لا محل له. (انتزى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة. (شفاعتهم) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير المتكلمين مبني في محل جر بالإضافة. والجملة الفعلية في محل رفع خبر كم. (شيئاً) نائب عن المفعول المطلق منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والتقدير: شيئاً من الإفتاء. (لا) حرف استثناء مبني لا محل له. (ومن بعد) من: حرف جر مبني لا محل له. بعد: اسم مجرور بن، وعلامة جر الكسرة. وشبه الجملة متعلقة بالإفتاء. (أن) حرف مصدري ونصب مبني لا محل له. (يأذن) فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (الله) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والمصدر الموزون في محل جر بالإضافة إليه. (لن) اللام: حرف جر مبني، من: =

حيث الضميرُ في (شفاعتهم) دالٌّ على الجمع إما باعتبار لفظ (ملك) جمعاً، وإما باعتبار (كم)، فهي دالةٌ على الكثرة. وقرئت (شفاعته) بالإنفراد اعتباراً للفظي (كم) وملك) مفردين، وقرئت (شفاعتهم) اعتباراً للجمع. و (كم) في الآية الكريمة اسمٌ دالٌّ على الكثرة مبنى في محل رفع، مبتدأ، وخبره الجملة الفعلية: (لا تغنى شفاعتهم).

أما قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فِجَاءَهَا بِأَسْمَاءِ بَنَاتِهَا أَوْ هُمْ قَاتِلُونَ﴾ [الأعراف: 4]. ففيه ورد الضميرُ العائدُ على تمييز (كم) مرةً بالإنفراد في (أهلكناها، فجاءها)، وخرى بالجمع في: (هم قاتلون). و (كم) اسمٌ يلد الكثرة مبنى في محلِّ رفع مبتدأ^(١)، خبره الجملة الفعلية (أهلكناها)، وتمييزه المجرور (قرية).

الفصل بين (كم) الخبرية وبين مميزها،

لا يفصل بين (كم) الخبرية وبين مميزها إلا ضرورة. وقد ذكرنا أنه يجوز الفصل بينهما بشبه الجملة - ظرفاً أو جاراً ومجروراً، لكنه يختار - حيث لا نصبُ المميز، فنقول: (كم في الدار رجلاً)، وأنت تفصّل الكثرة، لتكون (كم) خبرية، فتصّب تميزها، لأنك قد فصلت بينها وبين تمييزها، وبقي الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنهما بمثابة الكلمة الواحدة، فلما كان الفصل بينهما عدلوا إلى لغةٍ من ينصب تميز (كم) الخبرية، وهم بنو تميم. من ذلك قولُ زهيرٍ يمدحُ سناناً:

(١) اسم موصول مبنى في محل جر باللام، وشبه الجملة متعلقة بالإن. (بشأ) فعل وفاعل مستر، والجملة صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (وربغني) حرف عطف، وجملة فعلياً منطوقة على جملة يشأ لا محل لها.

(٢) قد تعرب (كم) مبنية في محل نصب مفعول به على الاستفهام، والتقدير: وكم من قرية أهلكنا أهلكتها، فيقدر الفعل مبتدأ، حيث لها المشاركة، ويشر بالتعلل المذكور. (باني) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (بانيلاً) مصدر واقع موقع الحال منصوب، وعلامة نصب الفتحة، والتقدير: بالبين. (أو) حرف عطف مبنى لا محل له. (هم قاتلون) جملة اسمية في محل نصب بالعطف على (بانيلاً).

لَوْمٌ سَنَانًا وَكَمْ دُونَهُ مِنَ الْأَرْضِ مَحْدُودِيًا غَارُهَا^(١)

حيث فصل الشاعر بين (كم) الخبرية لتمييزها (محدوديا) بالفواصل الظرف (دونه)، والجار والمجرور (من الأرض)، فنصب التمييز، وكان حقه الحذف. فالأصل: كم محدودٍ. . .

فإذا كان الفصل بين (كم) الخبرية وبين تمييزها بالجملة واجب النصب، كما في قول القطامي:

كَمْ تَأْتِي مِنْهُمْ فَضْلًا عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِفْتَارِ أَجْمَلِ^(٢)

(١) الكتاب ٢-١٦٥/ البصرة والذاكرة: ١-٣٢٣/ المحجب ١-١٢٨/ شرح ابن عيسى ٤-١٢٩، ١٣١/ ابن الناجم ٧١٣.

غار: الغار من الأرض المظلم.

(لوم) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره (هي) يعود على الشاعرة. (سنانًا) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (وكم) الواو: الحال أو الابتداء، كم: خبرية اسم مبنى ياد على الكثرة في محل رفع، مبتدأ. (دونه) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، وضمير الغائبه مبنى في محل جر بالإضافة، وشبه الجملة في محل رفع خبر (كم)، أو متعلقة بخبر محذوف. (من الأرض) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب، حال من محذوف. (محدوديا) تمييز كم منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (غارها) فاعل محذوف مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير الغائبة مبنى في محل جر بالإضافة.

(٢) الكتاب ٢-١٦٥/ المحجب ٢-٦٠/ البصرة والذاكرة ١-٣٢٣/ شرح الفصل لابن عيسى ٤-١٣١/ الصبان على الأسموتى على الالفية ٤ - ٨٢. أجمَل: اجماع الشعم إبائه، الإفتار: فطر والعدم.

(كم) خبرية اسم مبنى على السكون في محل رفع، مبتدأ. (تأتي) فعل ماضٍ مبنى على الفتح، فاعله ضمير مستتر تقديره: هو يعود على التمييز (أفضل)، والوون الوصلية حرف مبنى لا محل له من الإعراب، وضمير التكلم مبنى في محل نصب، مفعول به، والجملة في محل رفع خبر كم. (منهم) جار ومجرور وشبه الجملة متعلقة بنال. (أفضلًا) تمييز كم منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (على عدم) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب، حال من ضمير التكلم. (لا) ظرف زمان مبنى على السكون في محل نصب. (لا) حرف تاني مبنى، لا محل له من الإعراب. (أكاد) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، واسمه ضمير مستتر تقديره: أنا. (من الإفتار) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بأجمَل. (أجمَل) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا، والجملة الفعلية في محل نصب، خبر أكاد. وجملة (أكاد) في محل جر بالإضافة.

وفيه (كم) خبرية فصل بينها وبين تمييزها (فضلاً) بالجملة الفعلية (ثالثي)، وشبه الجملة (منهم)، فنصب التمييز بدلاً من جرّه، إذ يقبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه. والأصل: كم فصل ثالثي منهم.

وقد يجر تميز (كم) الخبرية مع الفصل بينهما. كما في قول الفرزدق:

كَمْ فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرِ سَيْدٍ فَخَمِ الدَّسِيعَةَ مَا جَدِ تَفَاعٍ⁽¹⁾
 حيث فصل بين (كم) الخبرية وبين تمييزها المجرور (سيد) شبه الجملة (في بني سعد بن بكر)، وتلحظ جرّ التمييز.

كما جرّ التمييز كذلك في قول أنس بن زعيم:

كَمْ بِجُودِ مَسْرُوفِ نَالِ الْعَلَا وَكُرَيْمِ يَخْلُهُ قَدِ وَفَعَهُ⁽²⁾
 (مصرف) تمييز مجرور له (كم) الخبرية، وقد فصل بينهما شبه الجملة (بجود).

ملحوظة:

قول الفرزدق يهجو جريراً:

كَمْ عَمَةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ قَدُوعًا قَدِ حَلَبَتْ عَلَيَّ عَشَارِي⁽³⁾

(1) فخم الدسيعة: عظيم العطفة، نفاع: عظيم النفع.

(2) الكتاب 2-176 / المقطع 2-172 / البصرة والتلذذ: 1-328 / شرح ابن عبيش 1-177 / القرب

78 / شرح ابن النظم 174. المرفق: التلذذ القيم الأب.

(كم) اسم مبنى للكثرة في محل رفع، مبتدأ، (بجود) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالنوال.

(مصرف) تمييز كم مجرور بالإضافة، وعلامة جرّه الكسرة. (نال) فعل ماضٍ مبنى على الفتح، وفاعله

تضمير مستتر تقديره: هو، والجملة الفعلية في محل رفع خبر المبتدأ كم. (العلَا) مفعول به منصوب

وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، الواو: حرف عطف مبنى لا محل له إعراباً. (كُرَيْمِ) تمييز لكم الكثرة

مجرور، وعلامة جرّه الكسرة. (يَخْلُهُ) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وتضمير الغائب مبنى في

محل جر بالإضافة. (قَدِ) حرف تحقيق مبنى لا محل له إعراباً. (وَفَعَهُ) فعل ماضٍ مبنى على الفتح،

والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، وتضمير الغائب مبنى في محل نصب، مفعول به. والجملة الفعلية

في محل رفع، خبر المبتدأ، والجملة الاسمية (يخله قد وضعه) في محل رفع، خبر المبتدأ (كم).

(3) الكتاب 2-174، 175، 176 / المقطع 2-188 / شرح ابن عبيش 1-177 / القرب 78 / شرح ابن

النظم 171 / شرح التصريح 2-180 / البصرة والتلذذ: 1-322.

قَدُوعًا: امرؤات أصلها من كثره القلب، عشارة: جميع عشرة، أو الثالثة التي أتت عليها عشرة أشهر من

زمان حلها، وأصلها عشارة.

قد ينشدُ بجرٍّ (عمّة)، وينصبها، ويرفعها:

- فالجرُّ على اللغة الشهيرة، على أن (كم) خبريةٌ تُفيدُ الكثرة، و (عمّة) تمييزُها مجرورٌ بالإضافة، وتكون (كم) مبتدأ، خبره الجملةُ الفعلية (قد حَلِبْتَ).

- والنصب على أن (كم) خبريةٌ أيضاً، لكنها نصبت التمييزَ على لغةٍ بشِ تميم، وتكون (كم) في محلِّ رفع، مبتدأ، خبره الجملةُ الفعلية (قد حَلِبْتَ).

- والرفع على أن (عمّة) مبتدأٌ موصوفٌ بشبه الجملة (لك)، أما (كم) فإنها تكون مبنيةً في محلِّ نصب على المصدرية، والتقدير: كم مرّة، أو: كم حلبة، وقد تكون في محلِّ نصبٍ على الظرفية، ويكون التقدير: كم يوماً، أو: كم شهراً، أو غير ذلك.

ومثله قول الشاعر السابق:

كَمْ بَجُودٍ مَسْرُوفٍ نَالَ الْعَلَا وَكَسْرِيمٍ بَخْلُهُ قَدْ وَصَفَهُ

حيث يجوز في (مرفوف) الجرُّ والنصبُ والرفعُ:

- الجرُّ على أنه تمييزٌ لكم، والفصلُ بينه وبين كم شبه الجملة ضرورية، وتكون (كم) مبتدأ، خبره (نال العلاء).

- النصبُ على أنه تمييزٌ لكم الخبرية، ونصبٌ للفصلِ بينه وبين كم، والفصلُ صحيح بين المتضامين، وتكون (كم) مبتدأ، خبره الجملة (نال العلاء).

- الرفعُ على أنه مبتدأ، خبره (نال العلاء)، وتكون (كم) ظرفيةٌ متعلقةٌ بنال. أو في محلِّ نصبٍ على المصدرية. أو يكون (مرفوف) مبتدأً خبره (كم). أو يكون (كم) مبتدأً خبره (مرفوف).

حذف تمييز (كم) الخبرية.

ذكرنا أن تمييز (كم) الخبرية يكون مجروراً بالإضافة إليها، ويقح حذفُ جزءِ الإضافة وإبقاءُ الجزء الآخر، لكن النحاة قد ذكروا حذفَ تمييز (كم) الخبرية^(١١)، فلاننا

(١١) ينظر: التصديقي شرح الإيضاح ١-٢/٧٥٠، شرح الفصح لابن يعيش ١- ١١٩.

قلت: كم جاءك فلان. فإن تميزَ (كم) محذوف، فإذا احتسبها استفهاميةً فإن التمييزَ المقدرَ يكون منصوباً - كما ذكرنا سابقاً - وإذا احتسبها خبريةً فإن التمييزَ المقدرَ يكون مجروراً، ويكون التقدير: كم مرة، أو: كم جبهة، بحر (مرة وجبهة)، وتكون (كم) في محل نصب على الظرفية، أو على المصدرية، ويجوز أن تقدرَ المحذوفَ (يوماً، أو يوم). ومث ما ذكرناه - سابقاً - في تقدير وجه الرفع في قول الفرزدق (كم عمة)، وفي قول الشاعر (كم بجود مطرف).

ملحوظة:

تعامل (غير ومثل) مضامين معاملة التمييزِ التكررة؛ لأنهما اسمان موصولان في الإبهام والتذكير، فلا تكسبهما الإضافة تمييزاً، فنقول⁽¹⁾: كم غيره لك؟ وكم مثله اشترت؟، فنصب (غير ومثل) على أنهما تمييزان لـ(كم) الاستفهامية، وتكون (كم) في المثال الأول اسماً ميبهاً في محل رفع، مبتدأ، خبره شبه الجملة لك، وتكون في المثال الآخر مفعولاً به في محل نصب، أو في محل رفع، مبتدأ، خبره الجملة الفعلية (اشترت)، والربط محذوف، والتقدير: اشترته.

ومثل (غير ومثل) في ذلك (غير)، فنقول: كم خيراً من لك؟ فنصب (غيراً) على التمييز، لأنه تكرة.

وأرى أنه يجوزُ أن نجر (غير ومثل وخير) في الأمثلة السابقة لتجعل (كم) خبرية، وتأخذ الجملة أحكامها.

إعراب (كم):

إذا أردت إعرابَ (كم) الاستفهامية و(كم) الخبرية في موقعها الإعرابي، فما عليك إلا أن تحمل همزة الاستفهام موضعَ (كم) الاستفهامية، ويكون موقعُ تمييزها بعد همزة الاستفهام هو موقعَ (كم) قبل إبدالها بالهمزة. أما (كم) الخبرية فعليك أن تضع موضعها كلمةً (كثيراً)، ويكون إعرابُ كلمة (كثير) هو إعرابُ (كم). لكن هناك قواعدٌ دلاليةٌ تحكم الموقعَ الإعرابيَ لـ (كم) يوزعها في جعلها، ذلك على النحو الآتي:

(1) انظر: شرح الفصل 1 - 133.

موضع الرفع:

لا تكونُ (كم) بنوعِها في موقعِ الفاعليةِ لأنَّ لهما الصدارةَ في الكلامِ، ولا يقعُ الفاعلُ في صدرِ الجملةِ عندَ جمهورِ النحاةِ، وبخاصةِ البصريينَ.

وتكونُ (كم) في موقعِ الرفعِ على الابتدائيةِ إذا كانت مجردةً من عواملِ الجسْرِ، ولم يُذكرَ بعدها ما يتطلبُ منصوباً، ويكونُ ذلك في المواضعِ الآتيةِ:

أ- إذا لم يذكرْ بعدها فعلٌ، كأن تقول: كم مآلك؟، وكم صديق لك. (كم) في الموضوعين اسم مبنى في محلِّ رفعٍ، مبتدأ، الأولى استنهاميةٌ، والأخرى خبريةٌ، خبره (مآلٌ، صديقٌ) وشبه الجملة لك. ويجوز أن تجعل الاسمَ المعرفةَ بعدها مبتدأ مؤخرًا، على أن تكونَ (كم) الاستنهاميةَ خبراً مقدماً.

ب- إذا كان الفعلُ الذي يذكرُ بعدها لازماً. كأن تقول: كم رجلاً خرجَ من عندك؟ حيث (كم) استنهامية اسم مبنى في محلِّ رفعٍ، مبتدأ، خبره الجملة الفعلية (خرج)، أما شبه الجملة (من عندك) فهي متعلقةٌ بالخروجِ، و(رجلاً) تمييزٌ منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الفتحةُ.

وتقول: كم من فارسٍ كتباً على الأرضِ، (كم) خبريةٌ اسم مبنى في محلِّ رفعٍ، مبتدأ، خبره الجملةُ الفعليةُ (كتباً) وهي في محلِّ رفعٍ، وشبه الجملة (على الأرضِ) متعلقةٌ بـ (كتباً)، وتُمييزُ كم (من فارسٍ).

ج- إذا كان الفعلُ الذي يذكرُ بعدها متعدياً وقد ذكر ما يتطلبُه من منصوبٍ. كأن تقول: كم موضوعاً ذاكرته اليوم؟ حيث (كم) استنهامية اسم مبنى في محلِّ رفعٍ، مبتدأ، خبره الجملةُ الفعليةُ (ذاكرته)، و (موضوعاً) تمييزٌ كم منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الفتحةُ.

وتقول: كم زائرٍ أكرمته، حيث (كم) خبرية في محلِّ رفعٍ على الابتداءِ، وخبرها الجملةُ الفعليةُ (أكرمت)، و (زائرٍ) تمييزٌ لكم مجرورٌ بالإضافةِ إليها.

تلاحظ أن الفعلَ المذكورَ بعد (كم) في الموضوعين (ذاكر، أكرم) فعلٌ متعدٍ إلى واحدٍ، وقد ذُكرَ المفعولُ به (ضمير الغائب) في الموضوعين.

وتقول: كمَ عاملاً أعطيته مستحقاته؟، حيث ذكر بعد (كم) الفعل (أعطى) وهو يتعدى إلى اثنين، وقد ذكرنا، وهما (ضمير الغائب، ومستحقات)، فتعرب (كم) في محل رفع على الابتداء، ويكون خبرها الجملة الفعلية (أعطيته...).

كما تقول: كمَ أصدقاءً منحتهم الوفاء، كم من مولودٍ اليوم سُئِلَ محبداً، كم فرداً أعلمته أن الرحلة موعدها غداً؟.

وستذكر فيما بعد أننا قد نعملُ هذا التركيبَ قضيةً اشتغال.

موضع النصب:

تكون (كم) بتوحيها في محلِّ النصب إذا ذكر بعدها ما يحتاج إلى منصوب، وكانت تؤنَّى معنى المنصوب، ويكون ذلك في مواقع المفعولية، والمصدرية، والظرفية.

1- موقع المفعولية: إذا ذكر بعدها فعلٌ متعدُّ وتطلَّب ما يتعدى إليه، ولم يذكر بعده. كأن تقول: كمَ موضوعاً درستُم اليوم؟ حيث (درس) فعلٌ ماضٍ يتعدى إلى واحد، ولا يوجد في الجملة مفعولٌ به، وتتحمل (كم) هذه المفعولية، فتكون (كم) اسمَ استفهامٍ مبنيًا في محلِّ نصب، مفعولٌ به. و(موضوعاً) تمييزٌ لكم منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحة.

وتقول: كمَ يشيخ كسوتَ أثواباً، حيث (كم) خبريةٌ ذكر بعدها الفعل (كسا) الذي يتعدى إلى مفعولين، وقد ذكر مفعولٌ واحدٌ وهو (أثواباً)، فتطلب الفعلُ مفعولاً به ثانياً لآداء المعنى، وتتحمل (كم) هذه المفعولية؛ لأنها تعبر عن عددٍ من اليانسي، فتعرب لذلك (كم) في محلِّ نصب مفعولٍ به أولٍ لكسا. أما (يشيخ) فهو مجرورٌ بالإضافة إلى (كم).

وتقول: كمَ واحداً أعلمت علياً غائباً؟، تعرب (كم) في محلِّ نصب، مفعولٌ به أولٍ لأعلم، وهو فعلٌ يتعدى إلى ثلاثة، ولم يذكر إلا اثنان، (علياً، وغانياً)، وتتحمل (كم) هذه المفعولية.

في قوله تعالى: ﴿وَكَمْ أهلكنا من قرية بطرت معيشتها﴾ [القصص: ٥٨]، (كم) اسم للتكثير مبني، في محل نصب، مفعول به، حيث الفعل (أهلك) متعد، ولم يذكر مفعوله.

وفي قوله تعالى: ﴿أولم يروا إلى الأرض كم أنبتنا فيها من كل زوج كريم﴾ [الشعراء: ٧]، (كم) خبرية للتكثير، وهي في محل نصب على الضمورية للفعل (أنبت)، حيث إنه متعد، ويحتاج إلى مفعول به، أما التمييز فهو (من كل زوج)، والتقدير: أنبتنا كثيرا من كل زوج.

ومثله قوله تعالى: ﴿كم تركوا من جنات وعيون﴾ [الدخان: ٢٥]، أي: تركوا كثيرا من جنات وعيون، فتكون (كم) خبرية للتكثير، في محل نصب مفعول به، و (من جنات) تمييزها.

وتنصب (كم) على المفعولية في قوله تعالى: ﴿ولم يهد لهم كم أهلكنا من قبلهم من القرون يمشون في مساكنهم﴾ [السجدة: ٢٦].

وقوله تعالى: ﴿أقم يهد لهم كم أهلكنا قبلهم من القرون يمشون في مساكنهم إن في ذلك لآيات لأولي البصائر﴾ [طه: ١٢٨]. والتقدير: أهلكنا قبلهم كثيرا من القرون.

وقوله تعالى: ﴿وكم أهلكنا قبلهم من قرن هل تحس منهم من أحد أو تسمع لهم بكرا﴾ [مريم: ٩٨]. والتقدير: أهلكنا قبلهم كثيرا من القرون.

وقوله تعالى: ﴿وكم فصمنا من قرية كانت ظالمة وأنشأنا بعدها قوما آخرين﴾ [الأنبياء: ١١].

ب- موقع الظرفية: تقع (كم) في محل نصب على الظرفية إذا أدت معناها في التركيب، ويكون ذلك من خلال دلالة تمييزها، فتقول: كم يوما سافرت؟ ، وكم ساعات فأكثرت هذا الدرس، (كم) اسم للاستفهام في الأول، وللتكثير في الثاني، مبني في محل نصب على الظرفية.

ومن ذلك أن تقول: كم ساعة طهّرت هذا الطعام؟، كم أوراق أفسر نفسي
فاجلس أمام البرامج المرتبة، كم مرة أجبت عن الأسئلة الموجهة إليك؟

في قوله تعالى: ﴿فَالْقَاتِلُ مِنْهُمْ كَمَ لَيْسْتُمْ فَأَلَوْا لَيْسًا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾
[الكهف: ١٩]. (كم) في محل نصب على الظرفية، وتييزها محلوف مفهوم
من الجواب: (قالوا ليشا يوما)، فيكون التقدير: كم يوما ليشم.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿فَقَالَ كَمْ لَيْسَتْ قَالَ لَيْسَتْ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾
[البقرة: ٢٥٩].

جـ- موقع المصدرية: تقع (كم) في محل نصب على المصدرية إذا أتى تمييزها
المصدرية، كأن تقول: كم إجابة أجبت عن الأسئلة الشفوية؟، كم ضحكة
ضحكت اليوم، حيث (كم) في الموضعين اسم مبني في محل نصب على
المصدرية، والتقدير: أجبت عددًا من الإجابات، وضحكت كثيرا من الضحكات،
أو ضحكات كثيرة.

ومنه أن تقول: كم شرية شربت الدواء؟، كم من إصلاح أصلحت بين
الناس، كم رؤية رأيت رؤية العين؟ كم إصابة أصبم الهدف؟.

بين موضع النصب والرفع:

يجوز أن نغصب (كم) في موضع نصب أو موضع رفع إذا ذكر الفعل معنًى
إلى ضمير اليز (كم)، على احتسابها قضية اشتغال، كأن تقول: كم قصة
قرأتها؟، فإذا احتسبها قضية اشتغال فإن التقدير يكون على وجهين: إما أن
يكون: كم قصة قرأت قرأتها؟ وبذلك فإن (كم) تكون في محل نصب على
المفعولية، حيث جعلت الفعل المذكور المشغول بالضمير مفسراً للفعل المحذوف
الذي لا يذكر فيه الضمير؛ لأن (كم) تؤدي معنى المفعولية. وإما أن يكون التقدير:
عدد القصص التي قرأتها، فتكون (كم) في محل رفع، مبتدأ؛ لأن الضمير المذكور
هو المفعول به للفعل المذكور المتعدي إلى واحد (قرأ).

وتقول في ذلك: كم أخ قابلته، فيكون إعراب (كم) على وجهين: إما محلها الرفع على الابتداء، حيث شغلت الفعل بضمير التمييز فنصبه، وإما أن تكون في محل نصب على المفعولية، حيث جعلت الفعل المذكور الناصب للضمير مسفراً لفعلٍ محذوفٍ ناصبٍ لكم. ومثل ذلك ما ذكرناه من أمثلة تماثل مع هذا التركيب في قسم موضع رفع (كم).

موضع الجر:

تكون (كم) بتوحيها في موضع الجر إذا مسقت بحرف جرٍّ، أو أضيفت إلى ما يسبقها، ولا تغدو صفة الصدارة حالاً سبقها بما تضاف إليه، لأن المضاف والمضاف إليه بمثابة الكلمة الواحدة، فنقول: بكم قرشاً (قرشي) اشتريت هذا القلم؟ (كم) اسم استفهام مبني في محل جر بالباء، وشبه الجملة (بكم قرشاً) متعلقة بالشراء، و (قرشاً) تمييز (كم) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وتقدير التركيب: اشتريت هذا القلم بعدد ما من الفروش.

وتقول: في كم صفحة حللت هذه المسألة، حيث (كم) اسم للكثرة مبني في محل جر بفي، وشبه الجملة متعلقة بالفعل (حل)، و (صفحة) مجرور بالإضافة إليه، وتقدير التركيب: حللت هذه المسألة في كثير من الصفحات. ومنه أن تقول: في كم حجرة دخلت؟ وإلى كم فناء خرجت؟ وعن كم كتاب تبحث؟

كذا

اسم يكتى به عن العدد القليل والكثير، وقيل: إن (كذا) تعيد الكثرة، ويبدو أنه يكتى بها عن العدد مطلقاً، فإذا قلت: عندي كذا وكذا درهماً، كأنك قلت: عندي كالعقد درهماً، أو: عندي عددٌ ما درهماً^(١).

خصائصها التركيبية:

- تمييزها يكون منصوباً لا غير.

- تمييزها يكون نكرةً.

(١) الكفاة في (كذا) واحدة للتشبه، ولكنها زيادةً لأمانة، أي: استخرجت بنا حتى صارنا اسماً واحداً، أما (كذا) فهو اسم إشارة، والفرض منهما مما التصير عن العدد إليهم، أي: عدد ما.

- لا تكون في صدر الجملة .

- تستعمل غالباً معطوفاً عليها بتكريرها، ويذكر أن هذا واجب .

- موقعها الإعرابي حسبما تتطلبه الجملة .

فتقول: اشتريتُ كذا وكذا كتاباً . حيث (كذا) اسم مبني دال على العدد في محل نصب، مفعول به، و (كذا) معطوف على الأول في محل نصب . و (كتاباً) تمييز لـ (كذا) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة . ومنه قول الشاعر:

عَدِ النَّصْرَ نَعْمَى بَعْدَ بُؤْسَاكَ ذَاكِرٌ كَذَا وَكَذَا لَطْفًا بِه نَسِي الْجَهْدِ^(١)

قد تأتي (كذا) لغير العدد دالةً على شيء ما، فتقول: قال فلان كذاً، وتكون (كذا) مقول القول مبنيًا في محل نصب .

يذكر ابن عصفور: «وأما كذا فإن كُنيتَ به عن الثلاثة إلى العشرة أو المائة أو الألف قلت: كذا من الدراهم، وإن كُنيتَ به عن أحد عشر إلى تسعة عشر قلت: كذا وكذا درهمًا، وإن كُنيتَ به عن عشرين أو ثلاثين إلى تسعين قلت: كذا درهمًا، وإن كُنيتَ به عن المعطوف من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين قلت: كذا وكذا درهمًا»^(٢).

(١) الأسيوطي على الفية ابن مالك ٢ - ٣٩٠ .

(عد) فعل أمر مبني على السكون، وحرك بالكسر لاختفاء الساكنين، وماضيه: وعد، بعد، وفاعله ضمير مستتر لفترته: أنت، (النصي) مفعول به أول منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، (نعمي) مفعول به ثانٍ منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، منع من ظهورها التعذر . (بعد) ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو متعلق بالوعد، (بؤسًا) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة المقدرة، وضمير الخطاب مبني في محل جر بالإضافة إليه . (ذاكِرًا) حال من الضمير المستتر الفاعل منصوب، وعلامة نصبها الفتحة . (كذا) مفعول به مبني في محل نصب، (وكذا) عاطف ومعطوف مبني في محل نصب . (لطفًا) تمييز لكذا منصوب، وعلامة نصبه الفتحة . (به) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالنسب . (نسي) فعل ماض مبني على الفتح مبني للمجهول . (الجهد) نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة . والجملة الفعلية في محل نصب، صفة للسقط .

(٢) التقرب ١ - ٣٩٤ .

كأين

مثل (كم) الحيزية، حيث تفيد الكثرة، وهي اسمٌ مثل (كم).

خصائصها هي التركيب:

- تلزمُ صدر الجملة.

- تمييزها يكون مفرداً دائماً.

- أكثر ما يكون تمييزها مجروراً بمن. وقد يردُ منصوباً، وكذلك فإنه يجب أن يكون نكرةً.

- غيرها لا يكونُ إلا جملةً.

- لا تقع مجروراً ولا استهاميةً.

- موقعها الإعرابيُّ حسب ما بعدها من طالبٍ منصوبٍ.

فقول: كأين من رجلٍ رأيت. والمعنى: كثيراً من الرجال رأيت، حيث أفادت (كأين) الكثرة، وتمييزها مفرد مجرورٍ بمن، وتعرب مفعولاً به مبنياً في محل نصب لرأيت، وقد جعلها مبتدأً مبنياً في محل رفع، غيرُ الجملة الفعلية (رأيت)، وفيها ضميرٌ محذوفٌ في محلِّ نصب، مفعولٌ به يعود على رجل، والتقدير: رأيتهُ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَكْأَيْنَ مَنِ نَبِيٍّ قَاتِلٌ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَرُوا لِمَا أصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا﴾ [آل عمران: ١٤٦]^(١). (كأين) اسم مبنى

(١) (كأين) اسم مبنى يدل على الكثرة في محل رفع، مبتدأ، (من نبي) جار ومجرور، وهو تمييز لكأين. (قاتل) فعل ماضٍ مبني على الفتح. (معه) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالقاتل. (ربيون) فاعل مرفوع. وعلامة رفعه الواو؛ لأنه جمع مذكر سالم، والجملة الفعلية في محل رفع، خبر المبتدأ. (كثير) صفة لربيون مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة. (فما) الفاء: عاطفة لتطوية حرف مبني، لا محل له من الإعراب. ما: حرف نفي مبني، لا محل له من الإعراب. (وهو) فعل ماضٍ مبني على الضم. وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع، فاعل. (لما) اللام: حرف جر مبني لا محل له. ما: اسم موصول مبني في محل جر باللام، وشبه الجملة متعلقة بهو. (أصابهم) فعل ماضٍ مبني على الفتح. وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، وضمير الغائبين مبني في محل نصب، مفعول به، والجملة الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (في سبيل) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالإصابة. (الله) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (وما ضعفوا) حرف عطف وعرف نفي وفعل ماضٍ وفاعله والجملة منطوقه على ما وهروا، (وما استكانوا) مثل سابقها.

دال على الكثرة في محل رفع، مبتدأ، تمييزه (نسي)، وهو مفرد مجرور، وخبره الجملة الفعلية (قاتل ربيون).

وقوله تعالى: ﴿وَكُنَّيْنِ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ (يوسف: ١٠٥-١٠٦). (كائين) اسمٌ دال على الكثرة مبني في محل رفع، مبتدأ، تمييزه للمجرور (آية)، وخبره الجملة الفعلية (يمرون).

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَكُنَّيْنِ مِنْ قُرْبَةٍ أَمَلْتُمْ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتُمَا﴾ [الحج: ٤٨].

- أما قوله تعالى: ﴿فَكُنَّيْنِ مِنْ قُرْبَةٍ أَمَلَكُنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَمِنْهَا خَاوِبَةٌ غَتَا غَوَّسُهَا﴾. [الحج: ٤٥]. فيه (كائين) اسمٌ للكثير مبني في محل رفع، مبتدأ، وقد تحسب فطية اشتغال، فتصعب (كائين) على أنها مفعول به لتعمل محطوف بفسره الفعل المذكور (أهلكنا).

ومما ورد من تمييزها المنصوب قول الشاعر:

الطرد الساس بالرجا فكأينُ
ألمأ حمُّ يسره بعد عُسْرٍ^(١)
حيث (ألمأ) تمييزٌ منصوبٌ لكأين.

(١) (كائين) اسم مبني يدل على الكثرة في محل رفع، مبتدأ. (من) حرف جر مبني، لا محل له من الإعراب يجره الجنس. (آية) اسم مجرور بعد من، وعلامة جره الكسرة، وهو تمييز كائين. (في السموات) جار ومجرور، وفيه الجملة في محل جر، صفة لآية. (والأرض) الواو: حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب. الأرض: محطوف على السموات مجرور، وعلامة جره الكسرة. (يمرون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو المضاعفة ضمير مبني في محل رفع، فاعل. والجملة الفعلية في محل رفع، خبر (كائين). (أهلها) جار ومجرور متبنيان، وفيه الجملة متعلقة بالمرور. (وعمها) الواو: لتأييد أو لتلحاح حرف مبني، لا محل له من الإعراب، عم: ضمير مبني في محل رفع، مبتدأ. (أهلها) جار ومجرور متبنيان، وفيه الجملة متعلقة بالإعراب. (عمرهنون) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الاسمية في محل نصب، حال.

(٢) شرح التصريح ٢-٢٨١ / إرشاد القسرب ١-٣٨٦ / أوضح السالك ٢-٢٥٩ / الألسوني ٤-٨٥ اسم على وزن فاعل من اسم بالتم حم: حفر.

(الطرد) فعل أمر مبني على السكون. وحرك بالكسر لا اله الا الله، الساكنين، وقاعله ضمير مستتر تقديره: أنت

بعض الكلمات الدالة

كما يكتفى به عن العدد بعضُ الكلمات الدالة، من مثل: بضع: البضع أى القطع، و (بضع) إذا كتبتْ به عن العدد فإنه يطلقُ على الكسرِ التقطع من العشرة، ويقال لما بين الثلاثة إلى العشرة، فهو كتابةٌ عن هذه الأعداد، وقيل فيه غير ذلك، ويستخدم مع العشرات دون الآلاف، ويسرى عليه أحكامُ الأعداد من الثلاثة إلى العشرة. فيقال: حضر اليومُ بضعَةُ طلابٍ، وبضعُ طالباتٍ، ومنه: ﴿وَلَبِثَ فِي السَّبْحِ بِضْعَ سِنِينَ﴾ [يوسف: ٤٢]. إذ (سنتين) تميزُ بضعَ مضافٍ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه الياءُ لأنه ملحقٌ بجمع المذكر السالم. كما يقال: اعتقد أن الحاضرين بضعَةُ وعشرون رجلاً، وبضعُ وثلاثون امرأةً.

وأبه إلى أنه يمكنُ أن يكونَ من الكلماتِ الدالةِ على العددِ (رَهْطٌ، وفَوْدٌ، ونَفَرٌ).

إذ الرَهْطُ يكونُ للقومِ، وهو اسمُ جمعٍ لا واحدَ له من لفظه، يدلُّ على عددٍ يجمعُ من ثلاثة إلى عشرة، وقيل: لا يكونُ فيهم امرأةٌ، ولكن لما كان رَهْطُ الرجلِ قَوْمَهُ وقبيلته وهما جامعان للرجالِ والنساءِ كان الأرجحُ أن الرَهْطَ كتابةٌ عن عددٍ من ثلاثة إلى عشرة، يجمعُ بين الرجالِ والنساءِ. وبعضهم يقولُ إن الرَهْطَ من السبعة إلى العشرة، حيث يجعلون النفرَ من الثلاثة إلى السبعة.

أما الذودُ فإنه يكونُ للقطيعِ من الإبلِ الثلاثِ إلى التسعِ، وقيل: ما بين الثلاثِ إلى العشرِ، وقيل: من ثلاثٍ إلى خمسِ عشرة، وقيل: إلى عشرين، أو ما فوق ذلك، ولا يكونُ إلا من الإناثِ دون الذكور. ومنها: النفرُ والنفرُ لمجموعةٍ عددها أثنى من عشرة.



الأسماء العاملة عملَ الفعل

الأسماءُ العاملةُ عملَ الفعلِ في احتياجِها إلى فاعلٍ، وجوازِ تصبُّحِها لمفعولٍ به أو أكثر - على تباينٍ بينها - إنما هي أسماءٌ؛ بعضها اسمٌ محضٌ، يتمثل في بعض الصفاتِ المشتقةِ والمصادرِ، والأخرى أسماءٌ للأفعالِ التي تدلُّ عليها.

ونلاحظُ أن القاسمَ المشتركَ بين هذه الأسماءِ والأفعالِ الصريحةِ هو الدلالةُ على الحدئيةِ، والحدئيةُ دلالةُ الفعلِ، إلى جانبِ ما يمكنُ أن يكونَ فيها من جوانبٍ معنويةٍ أخرى، تختلف باختلافٍ كلِّ منها، في أداءِ ما وُضِعَ له في اللغةِ من جوانبٍ دلاليةٍ متعاقبةِ.

والأسماءُ العاملةُ عملَ الفعلِ هي:

- أسماءُ الأفعالِ.

- المصادرُ وأسماءُ المصادرِ.

- من الصفاتِ المشتقةِ: اسمُ الفاعلِ، صيغةُ المبالغةِ، اسمُ المفعولِ، الصفةُ المشبهةُ باسمِ الفاعلِ، اسمُ التفضيلِ.



أسماء الأفعال^(١)

أسماء الأفعال كلمات وُضِعَتْ في اللغة على صيغ الأفعال، كما تدلُّ الأسماءُ على مسمياتها^(٢)، فإذا قلنا: إن (هيهات) اسمٌ فعل؛ فإنه يكونُ اسماً للفظِ الفعلِ (يَهْدُ)، ويكونُ دالاً عليه.

لكن؛ لماذا لم تُفْرزِ هذه الأفعالُ عن الأسماءِ الأفعالِ الدالةِ عليها، بحيث تهملُ في الاستعمالِ اللغوي؟

يذكر ابنُ عبيشٍ أن الغرضَ من أسماء الأفعالِ هو الإيجازُ والاختصارُ ونوعٌ من المبالغةِ، ووجهُ الاختصارِ فيها مجيئُها للمواحدِ والواحدةِ والثنيةِ والجمعِ بلفظِ واحدٍ، وصورةٌ واحدةة^(٣).

فتقول: (صَهْ) بمعنى (اسكت) يا زيدُ، ويا زيدانُ، ويا زيدونُ، ويا هندُ، ويا هندانُ، ويا هندانُ.

ولكنك تقولُ بالفعلِ: اسكُتْ، واسكُتْنا، واسكُتُوا، واسكُتْني، واسكُتْنا، واسكُتْني على ترتيبِ اللغاطيين المذكورين. ذلك إلى جانبِ معنى المبالغةِ الكامنِ في (صَهْ). فمعناه: اسكُتْ مسكوناً تاماً، أو كثيراً. - أو غير ذلك مما يدل على المبالغةِ.

فأسماءُ الأفعالِ أسماءٌ نابتةٌ عن أفعالٍ، ملائمةٌ لها في معانيها الحديثةِ وإزمانها^(٤)،

(١) يرجع في هذه الدراسة إلى: الكتاب ١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ / القصب ٢ - ٢ - ٢ / القصد في شرح الإيضاح ١ - ٥١٩ / شرح القية ابن سبط ٢ - ١٠٦١ / شرح الفصول لابن عبيش ٤ - ٤ - ٢٥ / القرب ١ - ١٣٤ / التسهيل ٢١٠، ٢١١ / شرح ابن الناقم ٦١١ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢٣٩ - ٣ - ٩٨ / الجامع الصغير ٩٨ / شرح التصريح ٢ - ١١١٩٥ - ٢ - ١١١٩٥ / الضمان على الأسموعى على القية ابن مالك ٢ - ١٩٤.

(٢) شرح الفصول لابن عبيش ٤ - ٤٥.

(٣) لموضع السابق.

(٤) للمخاد في حد أسماء الأفعال أقوال، هي:

- أسماء للاقتطاع الثابتة عن الأفعال، وهو رأى جمهور البصريين.
- أسماء نابتة عن معنى الأفعال من الأحداث والأزمنة، وتذهب إليه جماعة البصريين.
- أسماء للتصغير النابتة عن الأفعال، وتذهب إليه جماعة من البصريين.
- هي الأفعال، وهو قول الكوفيين.

ولا موضع لها من الإعراب^(١١)، ويقصد بها الاختصاص والإيجاز والحسب المبالغة.

أي أسماء الأفعال أسماءٌ لمسمياتٍ هي أفعالٌ، ولذلك لم يأتها تنوُّبٌ عن هذه الأفعالِ في معانيها وأزمانها وعملها.

ومتهم من جعل أسماء الأفعال مخالفةً للفعل، أي: خليفته وثانيه في الدلالة على معناه^(١٢). وهو ما يتفق مع التحليل السابق.

الفرق بينها وبين الأسماء والأفعال

ذكرنا أن أسماء الأفعال ليست بأسماءٍ محضة.

وهي تفرق عن الأسماءِ فيما يأتي:

أ- لا تصرف أسماء الأفعال تصرفَ الأسماء، حيث لا تكون مبتدأ، ولا ظاعلاً، ولا مفعولاً، ولا تقع في أي موقعٍ إعرابي، وقد ذكرنا أنها -على الوجه الأرجح- لا محل لها من الإعراب.

ويستشهد بعض النحاة على تصرفها بقولٍ ربيعةً بن مقروم الضبي:

فَدَعَسُوا نِزَالَ فِكْتَتُ أُولَى نَارِلِ وَعِلاَمَ أَرْكَبِيهِ إِذَا لَمْ أَنْزَلِ^(١٣)

حيث اسمُ الفعل (نزال) في ظاهر التركيب في موقعِ المفعوليةِ للفعل (دعا).

١١ - كما اعتقدوا فيما بينهم في كونها في محل رفع بالابتداء، وأغنى مرفوعها عن الخبر، أو في محل نصب باعتبارها الثانية عنها، أو لا محل لها من الإعراب.

ينظر: شرح التصريح ٢ - ١٩٥.

(١١) للنحاة أقوالٌ في إعرابها، وهي -إلى جانب الرأي المذكور- وهو الأرجح، وهو أنه لا محل لها من الإعراب:

- لها في موضع نصب بمضمر، وهو ما ذهب إليه المازني ومن وافقه.

- لها في موضع رفع بالابتداء، ومرفوعها سد مسد الخبر.

ينظر: الضياء على الأسموني ٣ - ١٩٦.

(١٢) ينظر: الضياء على الأسموني ٣ - ١٩٦.

(١٣) شرح المفصل لابن يعيش ١ - ٢٧ / المساعد على التسهيل ٢ - ٦٣٩.

ويقول زهير:

وَلْتَعْمُ حَشَوُ الدَّرْعِ نَتِ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الذَّمْرِ^(١)

حيث (نزال) اسمُ فعل، وهو في ظاهر التركيب في موقع نائب فاعل.

وجاء في شرح الفصل لابن يعيش^(٢): «فلو كانت (نزال) بما فيها من الضمير جملةً لما جاز إسناده (دُعيت) إليها، من حيث كانت الجملة لا يصح كونُ شيء منها فاعلاً، وإنما لم يصح أن تكون الجملةُ فاعلاً لأن الفاعلَ يصح إضماره، والجملةُ لا يصح إضمارها؛ لأن الضميرَ لا يكونُ إلا معرفة، والجملةُ مما لا يصح تعرضها من حيث كانت معاني الجملي مستفادة، ولو كانت معرفة لم تكن مستفادة، فلما تدافع الأمران فيها وتنافيا لم يجتمعا».

فهذا كله من قبيل الإسناد اللفظي، أي: عن طريق الكتابة، حيث يكون الصواب الذي عليه جمهور النحاة أن أسماء الأفعال لا يُسندُ إليها، فلا تقع في موقع المسندِ إليه.

ويذهب سيويه إلى أنها لا تصرف تصرف الأسماء، ويذكر: «لم تُصرفُ تصرف المصادر؛ لأنها ليست بمصادر»^(٣).

ب- نعلم أن الأسماء لا تستقلُ بالفائدة بنفسها، كما لا تستقل بالحرف، وإنما لا بدُ للاسم من اسم آخر أو فعل؛ كي يعطى فائدةً معنويةً مقصودةً من تحقيق اللغة.

لكن أسماء الأفعال تستقلُ بالفائدة بنفسها؛ لأنها وإن كانت اسماً فهي اسمٌ للفعل، فنصبت فاعلاً؛ إما مضمراً، وإما مظهراً يجب ذكره، فنقول: صد، إليه، نزال، تراك، فيُفهم معنى بين طرفي الحديث.

(١) شرح الفصل لابن يعيش ١ - ٢٩.

المخصوص بالذم (نت) وهو مبتدأ مؤخر، خبر المقدم جملة فتح (نعم حشو الدرع)، أو مبتدأ خبره مطوف، أو خبر مبتدأ مطوف. ومعناه: نعم لايس الدرع نت إذا نسجت الحرب. (نزاليا) اسم فعل أمر بمعنى نزل، مبنى على التكرار لا محل له من الإعراب ولفظه ضمير مستتر تقديره: أنت.

(٢) ١ - ٢٦، ٢٧.

(٣) الكتاب ١ - ٢٤٢، ٢٤٣.

ج- لا تحر أسماء الأفعال ما بعدها، كما أنها لا تُجرُّ، ولا يدخلُ عليها حروف الجرِّ، والجرُّ من خصائص الأسماء.

يلكزسيويه: «وهي أسماء الأفعال، وأجريت مُجرى ما فيه الألف واللام، نحو: النَّجاء؛ ثلثا يخالف لفظاً ما بعدها لفظاً ما بعد الأمر والنهي»^(١١). ويفهم من ذلك أن أسماء الأفعال تعامل معاملة ما فيه الألف واللام، فلا يضاف إليها ما بعدها، ويظل مثل ما يكونُ عليه ما بعد الأمر والنهي، وهو النصب، فلا يُخفص.

كما أن أسماء الأفعال ليست بأفعال في كلِّ خصائصِ الفعلي:

والما تفرق عنها فيما يأتي^(١٢):

أ- يلزم اسمُ الفعلِ البناءَ مطلقاً على ما وضع عليه، وإن اختلفَ بين ما يدل على الفعلِ الماضي والمضارع والأمر.

ومن ذلك: شَتَّانٌ بمعنى افترق، دالٌّ على الماضي، وأَفٌّ بمعنى أتصجَّر، دالٌّ على المضارع، و رَيٌّ بمعنى أعجِب، دالٌّ على المضارع، ومَسٌّ بمعنى انكَبَف، دالٌّ على الأمر، وكلها مبنية حالَّ النفي والمضارعة والأمر.

ب- يتجرّد اسمُ الفعلِ من عواملِ النصبِ والجرِّم التي يمكن أن تدخلَ على الفعلِ المضارع.

فمثلاً: (أَفٌّ) بمعنى (أتصجَّر)، الأولُ اسمُ فعلٍ مضارع، والثاني فعلٌ مضارع، قبل دخولِ أدواتِ النصبِ والجرِّم عليه، فيقال: لم أتصجَّر، على الجرِّم، ولكن أتصجَّر، على النصب. وليس هنا في اسمِ الفعل.

ج- من أسماءِ الأفعالِ ما يُتَوَّن، نحو: وَاغَا، أَفَّا، من ذلك قولُ أبي النجم المجلِّي:

(١١) الكتاب ١ - ٢٤٢.

(١٢) يرجع إلى: الكتاب ١ - ٢٤٤ : ٢٤٢ - ٤ ٢٤٢ / النصب: ٣ - ٢ - ٢ / التسهيل ٢١١، ٢١٠ / القرب

١ - ٢٢٢ : ٢٤٢ / الجامع الصغير ١٥٨ / شرح التصريح ٢ - ١٤٤ - ١ - ٢.

وَأَمَّا لَسَلْمَىٰ ثُمَّ وَاغَا وَاعَمَّا هِيَ الْمَنَىٰ لَوْ أَنَّنَا نَلْمَأُهَا^(١)
 حيث (واغها) اسم فعل مضارع، بمعنى أصعب، وهو منون، والتتوين من
 خصائص الأسماء، ولا يدخل الأفعال.
 ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ يَهْتَرُهُمَا وَوَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾
 (الإسراء: ٢٣).

د- من أسماء الأفعال ما يتوون فرقا بين المعرفة والنكرة، فإذا قلت: صفة، بمعنى
 اسكت - مبنياً على السكون - فإنه يكون معرفة، فإذا نطقته متونا
 بالكسر، فقلت: صفة، كان نكرة.

والتنكير والتعريف يكونان للمصدر الذي هو أصل كل فعل أو اسمه،
 ويكون (صفة) متونا بمعنى: اسكت سكوته، أي: مطلق السكوت عن كل كلام، إذ لا
 تعيين فيه. أما بغير التتوين فيعني السكوت الموهوب للعين.

هـ- لا يؤكد اسم الفعل بالتون، ثقلها وخفيفها، والحاظها -عظيمة وثقيلة- في
 لغتي بني تميم بكلمة (علم) بسبب أنها عندهم^(٢)، وليست باسم فعلي.

و- لا يجوز حذف اسم الفعل في أي تركيب، حيث لا يعمل اسم الفعل
 مضمرًا، وهذا على غير ما درس في قضية الحذف في الجملة الفعلية، حيث جواز
 حذف الفعل في بعض التراكيب.

ز- لا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه، وذلك جائز مع الفعل.

أما قوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، ينصب (كتاب)، فإنه
 يجوز على ثلاثة أوجه^(٣):

- أن يكون منصوبًا بإضمار فعل، تقديره: الزموا، ويكون شبه الجملة (عليكم)
 متعلقة بالمصدر (كتاب)، أو في محل نصب، حال من كتاب.

(١) ينظر: السامع على السهول - ٢ - ٦٥١ / ضياء فسلك - ٣ - ٢٨ / شرح الصريح - ٢ - ١٩٧ / البيان على
 الأسموني - ٣ - ١٩٨.

(٢) يرجع إلى: الكتاب - ٣ - ٥٢٩ / السامع على السهول - ٢ - ١٤٤.

(٣) يرجع إلى: إجماع ما من به الرحمن - ١ - ١٧٤ / البيان - ١ - ٢١٨ / الإصناف - ٢٧ / الدرر المصون - ٢ - ٢٤٥.

- أن يكون منصوباً على المصدرية، حيث يتأولُ بمصدرٍ حُذِفَ عامله،
والظهيرُ: كُتِبَ ذلك كتاباً لله، ثم أُتِيفَ المصدرُ إلى فاعله. وشبه الجملة تكون
متعلقةً بالمصدر، أو بالفعل المحذوف.

- يذهب الكوفيون- وعلى رأسهم الكسائي- إلى أنه إغراء، ويكون
(كتاب) منصوباً على الإغراء بشبه الجملة، ويستدلون بذلك على جواز تقديم معمول
اسم الفعل عليه.

ومثله قولُ الرازي^(١):

يا أيها المائحُ دلّوى دُونَكَا

أي: عدُّ دلّوى، فتكون (دلّوى) مفعولاً به لفعلٍ محذوفٍ، يقدر من معنى اسم
الفعل (دونك).

ويجوز أن يُمثل (دلّوى دونك) جملةً اسميةً، من مبتدأٍ فخيرٍ شبه جملة.

ح- لا يجوز إظهارُ الضميرِ مع اسم الفعل أي: ضمائر الرفع اليازية.

ويعمل لذلك بأنها أسماءٌ، وليست على الأمثلة التي أخذت من الفعل^(٢).

وعندما يظهر ضميرُ الرفع مع أحدّها يتنقلُ إلى الأفعال، كما هو في اسم الفعل
(هَلُمُّ)، حيث لا يظهر معه ضمائرُ الرفع، فيكون فاعلهُ ضميراً مشتركاً عند
الحجازيين، ولكنه عند بني تميم يظهر مع ضمائرُ الرفع، فيقولون: هَلُمُّ،
قُلماً...، لذلك فإنه اسمُ فعلٍ عند الحجازيين، وفعلٌ عند بني تميم.

ط- لا يجوز لاسم الفعل الطلبي أن يتصيّبَ الفعلَ المضارعَ الواقعَ في جوابه كما
هو في الأفعال، حيث يجوز: زُرْنِي فَأَكْرَمَكَ. (أكرم) مضارعٌ منصوبٌ؛ لأنه بعد فاء
السببية الواقعة جواباً للطلبِ بالفعلِ الأمرِ (زُرْ) ولا يجوز القولُ: صَدَّ فَأَحْدَثَكَ،
حيث (صَدَّ) اسمُ فعلٍ، فلا يجوز نصبُ المضارعِ في جوابه خلافاً للكسائي، حيث
أجاز نصبَ المضارعِ في هذا الموضع.

(١) ضياء السلك ٣ - ٣٣٤ / شرح الصريح ٢ - ٢٠٠ / البيان على الأسموني ٢ - ٢٠٦.

(٢) ينظر: الكتاب ١ - ٢٤٢ / ٣ - ٢٨٠.

ولكن يجوز أن يُجزم المضارع الواقع في جوابِ الطلي منه .

ي- لا تنصرف تصرف الأفعال، حيث إنها لا تنصرف في نفسها ولا في معمولها، بل تلزم ما وضعت عليه من لفظ^(١١)، فلا تنصرف أحدهما بين الماضي والمضارع والأمر، وإنما يكون لما وضع له من أحد هذه الأزمنة والمعاني .

ك- من أسماء الأفعال ما يخالف لوزن الأفعال، نحو: تزل، وقرقر، ومنها ما هو شبه جملة، نحو: إليك، عليك، دونك، أمامك .

الأثر النحوي لاسم الفعل،

نتتج مما سبق أن اسم الفعل ينوب عن الفعل الذي وضع اسماً له في المعنى والعمل النحوي والزمن، إن ماضياً، وإن مضارعاً، وإن أمراً، وهو مبني دائماً، فهو كصيغته التي وضع عليها لأداء دلالات محددة، ولا يتأثر بالعوامل التحوية التي تؤثر في الفعل، ولا يكون فضلة لأنه لا يماثل الحروف، ولذا فهو اسم فعل، ويعمل عمل أسماء الفعل، ويعرب إعرابه، لكن بالبناء على ما يُطلق عليه .

قفي قول جرير:

هَيَّاهُ هَيَّاهُ الْعَقِيْقُ وَمَنْ بِهِ هَيَّاهُ عَجْلٌ بِالْعَقِيْقِ نَوَاصِيَهُ^(١٢)

حيث (هَيَّاهُ) اسمُ فعلٍ بمعنى (بُعُد)، فيكون اسمُ فعلٍ ماضياً، وفاعلُه (العقيق)، و(عجل).

(١١) ينظر: السائد على السهول ٢ - ١٦٩ .

(١٢) المقرب ١ - ١٦٤ / السائد على السهول ٢ - ٦١ / ضياء السالك ٢ - ٢٢٢ / شرح الصريح ٢ - ١٤٩ .

(هَيَّاهُ) اسم فعل ماضٍ مبني على الفتح، (هَيَّاهُ) توكيد للفعل، (العقيق) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، (ومن) الواو: حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب، من: اسم موصول مبني، في محل رفع بالعطف على العقيق، (بِهِ) جار ومجرور مسيبيان، وتشبيه الجملة بحلقة لا محل لها من الإعراب، (وَهَيَّاهُ) الواو: حرف عطف مبني، لا محل له من الإعراب، (هَيَّاهُ) اسم فعل ماضٍ مبني، لا محل له من الإعراب، (عجل) الفاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، (بالعقيق) جار ومجرور، وتشبه الجملة في محل جر، نعمت جمل، ويجوز أن تتعلق بالوصول، (نَوَاصِيَهُ) الفاعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ضمير مستتر تقديره: نحن، (وَضَمِيرُ الْغَالِبِ) مبني في محل نصب، مقبول به، الجملة الفعلية في محل رفع، نعمت ثانٍ محل، أو نعمت جمل، أو في محل نصب، حال من جمل، إذا جعلنا شبه الجملة نعتاً .

يعمل اسمُ الفعلِ عملَ فعله في التعدي واللزوم، ويستثنى من ذلك اسمُ
الفعل (أمين)، فهو لا يتعدى، وفعله (استجب) متعد.

تقول: فَرَكَ القطارُ، فيكون (القطار) مفعولاً به؛ لأن (فَرَكَ) اسمُ فعلٍ
للفعل (أفرك)، وهو متعد.

ولكنك تقول: صَبَّ، فيكون لازماً، ولا يتعدى؛ لأنه اسمُ فعلٍ بمعنى (استكت)،
وهو لازم.

ويقال: بَلَّغَ رِيحاً، أي: أترك، عليك الصديق الأمين، أي: الزم. فيتعدى كل
منهما.

كما يقال: أَمُّ لَكُمْ، أي: أفضج، أي: أضي في حديثك، فيكون كلُّ
منهما لازماً.

وإذا كان الفعلُ المسمى لاسمِ الفعلِ لازماً تارة، ومتعدياً تارةً أخرى فإن اسمَ
الفعلِ يكون كذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْمْ شُهَدَاءُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٠]،
أي: أحضروهم، فيتعدى اسمُ الفعلِ (هَلْمْ) كما تعدي الفعلُ المسمى به
وهو (أحضر)، ويكون (شهداء) مفعولاً به لاسمِ الفعلِ.

وقال تعالى ﴿هَلْمْ إِنَّا﴾ [الحزاب: ١٨]، أي: أقبوا أو اتسوا، فيكون لازماً
كما كان (أقبل) لازماً. ويلاحظ أن كلاً من الفعلِ اللازمِ واسمِهِ يتعدى بالحرفِ نفسه.
وتقول: هَلْمْ سعداً، أي: أحضر، فيكون (سعداً) مفعولاً به منصوباً به (هَلْمْ).

كما أنه يُجزمُ الفعلُ المضارعُ الواقعُ في جوابِ اسمِ الفعلِ الظلي، وقد ذكرنا
أنه لا يجوزُ فيه النصبُ، خلافاً للكسائي. فتقول نزال أكرمك، حيث (نزال) اسمُ
فعلٍ أمرٍ مبني على الكسر، وفاعله ضميرٌ مستترٌ تقديره (أنت)، فاسمُ
الفعلِ (نزال) ظلي، فجازُ جزمِ المضارعِ في جوابِهِ (أكرم).

وتقول: عليك المحسنَ تَلَّ بِرَهْ. مكانك تسترح^(١).

(١) ينظر: الساجد على السهيل ٣ - ٩٨.

ومنه قولُ الشاعر:

وقولِي كُلُّمَا جَشَأْتُ وَجَأْتُ مَكَانَكَ تُحَمِّدِي أَوْ تُشْرِيهِ (١)

حيث جزم الفعلُ (تحمدي)، وعلامة جزمه حذفُ النون؛ لأنه وقع في جوابِ اسمِ الفعلِ الأمرى (مَكَانَكَ)، وهو بمعنى (التبني)، وتفسيرُ الكلام: الرمي مَكَانَكَ إن تبتني تحمدي.

أقسامها من حيث معناها

أسماءُ الأفعالِ أسماءٌ متوارثةٌ في اللغة، ولا يجوز التصرفُ فيها، كما لا يجوز القياسُ عليها إلا ما كان منها قياسياً، كما ستوضح، وأسماءُ الأفعالِ من حيثُ ما وجدت عليه بناياً تنقسم إلى ثلاثة أقسام (٢)، سنتذكرها فيما يأتي مع ذكر مُسَيِّ كل منها من فعلي.

أولها، ما وضع كذلك من أول أمره

يُطلق على هذا القسم (المرحلي)، حيث إنه يضم أسماءَ الأفعالِ التي وضعتُ على النية التي توورثت عليها، دونَ تغييرٍ في بنيتها، إلا ما كان من أثرٍ للخلافِ اللهجي في استعمالها، وبه تتعدد لهجاتُ أحدها، أو تنحرفُ بعضُ بنيتها.

وأسماءُ أفعالِ هذا القسم هي:

شَتَانٌ (٣٢). (يفتح قفتحٍ مشددةٍ طويلٍ ففتح)، بمعنى: اترقى. وكان الضراءُ يكرهُ نونها.

ومنه قولُ لقيط بن ذرارة:

شَتَانٌ هَذَا وَالْعَنَاقُ وَالسُّومُ وَالشَّرْبُ البَارِدُ فِي ظِلِّ الدَّوْمِ (٤)

(١) الجاهع الصغير ١٤٩ / شرح الشذور، رقم ٣١٥.

(٢) شرح الصريح ١ - ١٧٧.

(٣) مأخوذة من الشت، وهو الفرق والياض.

(٤) شرح القصل لابن عبيد ٤ - ٣٦ / شرح الشذور ٣ - ٤.

حيث (شَتَان) اسمٌ فاعلٌ ماضٍ مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب،
(هنا) اسمٌ إشارة مبني في محل رفع، فاعل، (والعناق) عاطفٌ ومعطوفٌ على
الفاعل.

(وَشَتَان) يَسْتَلْزِمُ فاعلاً مكوّناً من جزأين؛ لأن التفرُّق والتباعد يكون بين شيئين،
كما نرى في البيت السابق، حيث الفاعلُ معطوفٌ ومعطوفٌ عليه.
ويصح أن يكونَ الفاعلُ ما يدل على بُعد بين طرفين، فإذا كان واحداً فهو واحدٌ
بين شيئين، ويُعَدُّ بمثابة جزأين، ومن ذلك قولُ ربيعة الرقي:

لشَتَانِ ما بين البيزِيدَيْنِ في الندى يزيدُ سُلَيْمٍ والأخْرُ بنِ حِسانِ^(١١)
حيث الفاعلُ اسمٌ موصولٌ (ما)، وهو يدلُّ على بُعد بين شخصين.

وكان الأصمعي يتكرّر ما جاء على مثال: شَتَانِ ما بين زيد وعمرو، لكنه يمكن
قبول ذلك طبقاً للتفسير السابق، واحتجاجاً بقول الشاعر المذكور، واستحساناً
للجانب الدلالي الذي يؤيده التركيب، وملائمته للدلالة الغائبة لشَتَان. يذكر ابنُ
عبيش: «والقياسُ لا يأباه من جهة المعنى؛ لأنه إذا تباعد ما بينهما فقد تباعد كلُّ
واحدٍ منهما من الآخر»^(١٢).

وأبّه إلى أن التشبيهَ تتحقق في فاعل (شَتَان) أو في متعلقه عن طريق التشبيه
الصريحة، أو العطفِ بالواو، لكن استخدامَ حرفِ عطفٍ غير الواو لا يصبح.
ومثلاً ما سبق قولُ الأَعشى (ميمون بن قيس):

شَتَانِ ما يومى على شُورِها ويومٌ حَسْبَانِ أُنسى جِبارِ^(١٣)

(١١) الكامل ١ - ٢٧٠ / الألفاظي ١٤ - ٢٨ / شرح المفصل لا بن عبيش ٤ - ٢٨ / شرح السلبور، رقم
٢١٤.

(١٢) شرح المفصل ٤ - ٢٨.

(١٣) للمتقدم في شرح الإيضاح ١ - ٢٧٨ / شرح القبة ابن معطر ٢ - ١١٦ / شرح المفصل ٤ - ٣٢ /
المغرب ١ - ١٣٣ / شرح السلبور ٢ - ٤ / شرح التصريح ٢ - ١٤٩.

الركن: الرجل، والتفسير يعود على الناقة والمعنى: أن يوميه لا يتولى، اليوم الأول يوم وكوبه الناقة،
والآخر وهو بجوار حيان، فهنما الخراف، الأول سفر وتعب والثاني فهو ومرح.

ويجعلون (ما) في هذا الموضع رائدة لأنها لا تحققُ فاعلاً فـا جزائين، أو طرفين، يحققان دلالةً شتان، لكن الثانية تبدو في يومين (يومي، ويوم حيان).

ويذكر أن الزمخشري قد قيد الافتراق بكونه في المعاني والأحوال، ويحتلون لذلك بالعلم والجهل والصحة والسقم، ولا تستعمل في غير ذلك، فلا يقال: شتان الخصمان عن مجلسي الحكم، ولا شتان الشبايعان عن مجلس العقد، بمعنى المترادف^(١).

هَيْهَات: (يفتح فسكون ففتح طويل فتح): بمعنى: يَعدُّ. وفيها تثليثُ التاء بدون تنوين، وبالتنوين، وفيها: هَيْهَات (بحدف التاء). وهَيْهَات (بسكون التاء)، وهَيْهَات، وأَيْهَات (بالتفتح، وبستنوين الفتح، وبالكسر)، وَأَيْهَات، وَأَيْهَاتُك (وليسها لغات أخرى^(٢))، تصل إلى ست وثلاثين.

حيث يذكرون لغات ساء منها، هي: هَيْهَات، أَيْهَات، هَيْهَات، وَأَيْهَات، وهَيْهَات، وَأَيْهَات، وكلُّ منها مضمومة الآخر ومفتوحة ومكسورة وكل واحدٍ منها متونة وغير متونة^(٣).

ومنه قولُ جرير:

هَيْهَاتَ مَنزَلْنَا بَعْفَ سُوَيْقَةٍ كَسَاتِ مَبَارَكَةٍ مِنَ الْيَامِ^(٤)
وفيه روايةٌ: أَيْهَات^(٥).

وقوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [الزُّمَرُ: ٣٦].

(هَيْهَات) اسمُ فعلٍ ماضٍ مبني، لا محلُّ له من الإعراب، (هَيْهَات) لتثنيةِ توكيدٍ لفظي. وفاعلُ (هَيْهَات):

(١) ينظر: شرح الصريح ٢ - ١٩٦.

(٢) شرح القصل لابن يعيش ٤ - ٦٧ / التسهيل ٢١١.

(٣) ينظر: الأشتوني على الصبان ٣ - ١٩٩.

(٤) ينظر: الكتاب ٤ - ٦ - ٦ / الخصائص ٣ - ٤٣ / شرح القصل لا ين يعيش ٤ - ٦٧ / الدرر القرون ٥ - ١٤٤. لغة سويقة: موضع.

(٥) شرح القصل لا ين يعيش ٤ - ٣٦.

إما أن يكون (ما)، واللام حرف جر والذ.

وإما أن يكون مضمراً للدلالة الكلام عليه، ويقدر بالتصديق، أو الصفة، أو:
إخراجكم وبعثكم.

ومنه قول الشاعر:

هيهات ناسٌ من أناسٍ ديارُهُم دماقٌ ودارُ الآخرين الأوامن⁽¹⁾
فاعل (هيهات) هو (ناس).

حَيْهَلٌ (يفتح ففتح مشددة ففتح فسكون، ويفتح اللام، ويفتحها مع المد مع التنوين أو بدونه ويسكون الهاء مع فتح اللام أو مدها): بمعنى: قَدَمٌ وَعَجَلٌ.

وقد جاء مُعَدَى بنفسه، كما جاء مُعَدَى بحرفِ الجر: الباء، وعلى، وإلى،
وحينئذ ينوعُ حرفُ الجرِ دلالةً.

ومن ذلك أن تقول: حَيْهَلُ الثريدِ، أي: أحضره وقرّبه. ويكون (الثريد) مفعولاً به
منصوباً، لأن (حَيْهَل) اسمٌ لفعلٍ متعد، فتعدى متعديةً.

وتقول: حَيْهَلٌ محمودٍ، أي: اتت به، أو: حَيْهَلٌ بالثريدِ، أي: عَجَلٌ به.

ويكون في الموضعين اسمَ فعلٍ لازماً.

وتقول: حَيْهَلٌ على الخيرِ أي: أقبَلْ عليه، وحَيْهَلٌ إلى الصلاةِ، أي: التَّيَلُّبُ
إليها. فتكون (حَيْهَل) بمعنى: أَسْت أو أَقْبَل أو عَجَلٌ، وهو على الأولِ متعد، وعلى
الثاني متعد يعلى أو إلى، وعلى الثالثِ متعد بالباء أو إلى.

(حَيْهَل) مركبةٌ من (حَي) بمعنى: التَّيَلُّبُ، و(هَل) بمعنى: عَجَلٌ، وجمعُ بينهما
للدلالة على الحثِّ والاستعجالِ مبالغةً، لأن كلاً منهما قد يُستعملُ بمفرده، ومنه
قولُ المؤذنِ: حَيٌّ على الصلاةِ، حَيٌّ على الفلاحِ، وهو دعاءٌ إلى الصلاةِ، وإلى
الفلاحِ.

كما قد تستعمل (هَلًا)، كما ورد في قولِ النابغة الجعدي .

(1) الفرصون 5 - 148، دماق: الشب - الضمير .

الْأَحْيَاءَ لَيْلَى وَقَوْلًا لَهَا هَلَا فَقَدْ رَكِبْتَ أَمْرًا أُخْرًا مُحَجَّلًا^(١)

أى: أقبلي، وتعالى. (هلا) اسمُ فعلٍ أمرٍ مبني، وفاعله ضميرٌ مستترٌ تقديره: أنت.

هَلَمْ الحجازية (يفتح فضم فتشديد بالفتح): بمعنى: أقبلي، فيكون لازماً، أو قرينةً واحضرة، فيكون متعدياً إذا قلت: هَلَمْ زيداً^(٢).

أما (هَلَمْ) التيسية فهي عندهم فعل^(٣)، ونفصلُ القولِ في ذلك في نهاية الدراسة.

وهي مركبة -عند جمهور النحاة- وينقسمون في ذلك إلى قسمين: أحدهما: يجعلها مركبةً من (ها) للتيسية، و(لم)، أى: اجمع، أمراً، فحذفت الألف، وكان المعنى: اجمع نفسك إني، أى: أترب، وهذا ما ذهب إليه البصريون.

والأخر: ما يذهب إليه الفراءُ من أنها مركبةٌ من: (هل) للزجر، و(لم) بمعنى أفسد، فألقت حركة الهجره على الساكن قبلها، وحذفت الهجره^(٤).

ألف (بضم مع تشديد الفاء، وتكون الفاء مثلاً، بالتونين وبعدهم، وفيها تخفيفُ الفاء بالسكون، وقد قال: (ألفي)، وهو بمعنى أفسد -والشهورُ تشديدُ الفاء مع الكسرِ التون (ألف)، وفيها لغات كثيرة^(٥).

ومث قولُه -تعالى-: ﴿أَفَلَيْكُمْ وَلَمَّا تَعِدُونَ مِنْ عِوَالِدِ اللَّهِ﴾ [الأنبياء، ٦٧]. (أف) اسم فعل مضارع، مبني لا محل له من الإعراب. فاعله ضميرٌ مستترٌ، تقديره (أنا).

فإنما أنت (أف) بالبناء فإنه ينتصبُ على المصدرية، يقال في الدعاء: أَلْفُ تَلْفًا، فيكون مصدرًا منصوبًا بدلًا من فعله مثل: حفرًا، وثبًا...، وقد يرفع -حينئذ- ويكون مرفوعًا على الابتدائية، ويكون خبره محذوفًا، ومعناه الدعاء.

(١) ديوانه ١٢٣/شرح الفية لمن معطى ٢ - ١٩ /الفصل ١٥٥/شرح الفعل لأن يعش ١ - ٤٧.

(٢) شرح الفصل لأن يعش ٤ - ٣٠.

(٣) الساعد على السهول ٢ - ٦٥١.

(٤) السابق ٢ - ٦٥٥.

(٥) ينظر الدر المنصور ١ - ٣٥٥.

آمِنٌ (بالد والقصير): بمعنى: استَجَبُ. فيكونُ على وزن: فاعيل وفَعِيل، وقد وردَ بالفتحة، فمن اللد قولُ الشاعر:

يا ربِّ لا تَنْبِئني حُبِّها أبداً ويَرْحَمُ اللهُ عبيداً قال آميناً^(١)
وبالقصير ورد قوله:

تباعده مني فطَحَلْ وابنُ أمِّه آمينٌ فزاد اللهُ ما بيننا بُعداً^(٢)
(آمِن) اسمُ فعلٍ أمرٍ مبني على الفتح، لا محلُّ له من الإعراب، وفاعله ضميرٌ مستترٌ، تقديره: أنت.

هَيْتَ، (يفتح لسكونٍ ففتح)، بمعنى: أسرع، وفيها تظليهُ التاء، وهياً وبكسر الهاء، وهيت، وهيك، وهيك. . . ولغاتٌ أخرى.
ومنه قولُ الشاعر:

أَبْلَغُ آمِيْرٍ الْمُؤْمِنِيْنَ أعبا العِراقِ إذا آتَيْنا
أدَّ العِراقِ وأَعْلَه سَلَّمَ إِلَيْكَ فَهَيْتَ هَيْتَا

أى: أسرع، أسرع، (هيت) الأولى اسمُ فعلٍ أمرٍ مبني، لا محلُّ من الإعراب، وفاعله ضميرٌ مستترٌ تقديره: أنت، و(هيت) الثانية توكيدٌ لفظيٌّ للأولى. والالفُ للإطلاق.

ها، هاء، وتلحقها كالفُ المخاطب، بمعنى: خُذْ. فيكونان: هاءك، هاءك. وتكون الكافُ -حينئذٍ- حرفَ خطاب، لا محلُّ له من الإعراب، وفي كل اسمٍ فعلٍ ضميرٌ مستترٌ، بحسبِ كل مخاطب، ويكون فاعله.

فإذا قلنا: هاءكما الكتاب، أو: هاءكما الكتاب، فإن (هاكما) اسمُ فعلٍ أمرٍ مبني، لا محلُّ له من الإعراب، وفيه ضميرٌ مستترٌ، تقديره: أنتما، في محلِّ

(١) شرح ابن عيسى ٤ - ٣٤ / الصبان على الأسموني ٣ - ١٩٧.
(٢) شرح ابن عيسى ٤ - ٣٤ / الصبان على الأسموني ٣ - ١٩٧.

رفع، فاعل، و(كسما) حرف خطاب مبني، لا محل له من الإعراب. (الكتاب)
مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة

وتخلف الكاف الهمزة مصرفةً نصريفًا الكاف بحسب المعنى^(١)، نحو: هاء،
هاء، هاؤما، هاؤن، هاؤم، وهي أفصح، وبها جاء القرآن الكريم في قوله
تعالى - ﴿هاؤم اقرأوا كتابه﴾^(٢) [الحاقة: ١٩].

ومن العرب من يجعلها فعلاً، فيقول: هاء يا رجل، هائي يا امرأة، (ياء
المخاطبة فاعل)، هائيا يا رجلا، ويا امرأتان، (ألف الاثنين فاعل)، هاءوا يا
رجال، (واو الجماعة فاعل)، هائين^(٣) يا نساء (نون النسوة فاعل).

تَيْدٌ، تَيْدِخٌ (يفتح فسكون لفتح لفتح): بمعنى: أمهل. تقول: تَيْدٌ محمداً بعضَ
الوقت. فيكون (تيد) اسم فعل أمر مبني، لا محل له من الإعراب، وفاعله ضميرٌ
مستتر تقديره: أنت. (محمداً) مفعول به منصوب.

أَوْهٌ (يفتح فسكون فكسر): بمعنى: اتوجع وانألم، وفيها لغات أَوْهٌ، أَوْهٌ، أَوْهٌ،
أَوْهٌ - ومنه قول امرأة من بني قريظ:

أَوْهٌ مِنْ ذِكْرِي حُصَيْنًا وَدُونَهُ تَقَى هَائِلٌ جَعْدُ الثَّرَى وَصَلِحٌ^(٤)

(أَوْه) يفتح ففتح مشدد فكسر، اسم فعل مضارع مبني على الكسر، لا محل له
من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر، تقديره: أنا.

صَهَةٌ (يفتح فسكون): بمعنى: استكثت.

(١) الساعد على التسهيل ٢ - ٦٤٤.

(٢) (علام) اسم فعل أمر مبني لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر تقديره (أنت)، ويتنازع مع الفعل
(قرأ) المفعول به (كتاب).

(٣) الساعد على التسهيل ٢ - ٦٤٤. وكتب فيه (عائش)، وهذا لا يسائر قواعد التصريف، لهذا لكتوب إنما
يكون حالاً لتأكيد الفعل بالنون، وعندما يستعمل بلا نون، فإن الواو تكثرت، حيث استعملت أفعالاً
فعلية، ومن يناسب التصريف المذكور مع المثري، فيشعر أنه معقل الأحرار باليهاء، مثل: حَلَوِي، ووفى إسائر
الأمر منه يكون: حلاء، عائش، عائش، حلفاء، عابدين.

(٤) شرح ابن عيسى ٤ - ٣٩.

حسين: اسم رجل، الفاء: القطعة المحدود بها من الرمل، الصلح: السماء ووجه كل شيء.

مَهْ (يفتح فسكون)، إِيهَاً (بالتنوين بالفتح، وبالبناء على السكون: إِيهًا): بمعنى: تكلف.

إِيهًا (بكسر طويل فسكون): بمعنى: حَدَّثْتُ. أو: امضِي في حديثك ومنهم من يكسُرُ مع التنوين، ودونه^(١).

وَي: (يفتح فسكون)، بمعنى: أعجب.

قال تعالى: ﴿وَيَكُنَّ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ﴾^(٢)
[التقصص: ٦٢].

في (وَيَكُنَّ) عدة آراء، أشهرها: أن (وَي) كلمة مفردة، اسمٌ لـ فعلٍ مضارع، معناه (أعجب)، وفاعله ضمير مستتر تقديره (أنا)، والكافُ للتحليل، والتقدير: أعجب لأن الله . . .

وعند الخليل وسيبويه، (كَانَ) للتنبيه، دخلت عليها (وَي)، ومن ذلك قولُ زيد بن عمرو بن نُعَيْلٍ:

سَأَلْتَنِي الطَّلَاقَ أَنْ رَأَيْتَنِي قُلْتُ مَا لِي قَدِ جِئْتَنِي بِكُفْرٍ
وَيَ كَأَنَّ مَنْ يَكُونُ لَهُ نَشَبٌ يُعْ بَيًّا وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعْشُ عَيْشَ ضَمْرٍ^(٣)

وقد ذكر محققُ الكتابِ ما ذكره السيرافي في (ويكأن)، وهي ثلاثة أقوال^(٤):

- ما ذكر من رأى الخليل من أن (وَي) كلمة تندم، يسألها التندمُ لغيره، ومعنى (كَانَ) التحقيق.

- تكون (ويك) موصولة بالكاف، و(أن) مفضلة، ومعناها تفسير، وهو قولُ الفراء. ويكون كقولك: أما ترى؟

(١) السامع على التسهيل ٢ - ٦٤٨.

(٢) الكتاب ١-١٥٥/المخصص ٣-٤١. شرح ابن جبير ٤ - ٧٦ /الشر المصنوع ٥ - ٣٥٤ /البيان على

الاضواء ٣٣-١٩٩.

(٣) يرجع إلى: الكتاب ٢ - ١٥٤، هامش (٦).

- (ويلك) بمعنى (ويلك)، و(إن) مفتوحة بفعل مضمرة، والتقدير: ويلك اعلم
أن الله .

ومتهم من يرى أن(ويكأن) كلمة مستقلة بسيطة، معناها: ألم تر؟
واها، واهاً: بمعنى: أعجب.

ومنه أن تقول: واها لما فعلته!!

فقد قط، بجعل: بمعنى: اكتف، انه، يكفى. أسماء أفعال في أحد أوجهها في
التركيب، وهي تشترك في المعنى، وهو: اكتفى، وتكون أسماء أفعال إذا كان ما
بعدها منصوباً، فتقول: قد عبد الله عشرة جهات، أو: قط عبد الله، أو: بجعل
عبد الله. فيكون كل من: قد، وقط، وبجعل اسم فعل مضارع مبدأ، لا محل له
من الإعراب، وفاعله: عشرة، و(عبد) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

فإنما أوصلت بها ضمير المتكلم فإنه يجب أن يلاحظ بها نون الوقاية،
فتقول: قدنى، قلنى، بجلى. ويكون ضمير المتكلم مفعولاً به.

وإذا قلت: قدك وقطك يكونان بمعنى: اكتف وانه، ويكونان لازمين.

لكن لكل من الكلمتين الثلاثة أوجه أخرى في التركيب، حيث:

قد: تكون:

أ- اسم فعل - كما ذكرنا - بمعنى: اكتفى.

ب- اسم مرادفاً ل(حسب)، ويذكر ابن هشام^(١) أنها -حينئذ- قد تستعمل
مبتدأ على السكون، حرصاً على بناؤها، فتقول: قد زيد جنة. وتدخّلها نون الوقاية
للمحافظة على السكون، فتقول: قدنى جنة. وتكون (قد) في الموضعين مبتدأ،
وهو مضاف، وما بعده مضاف إليه، و(جنته) خبر المبتدأ.

وقد تستعمل معرفة، فتقول: قد زيد جنة، بضم (قد)، وتقول: قدنى، بدون نون
الوقاية. كما تقول: حسب، (بالضم)، وحسى.

(١) منى اللبيب ٦ - ١٧٠

ج - حرفاً مختصاً بالفعل المتصرف الحيزي الثابت المجرد من الناصب والجازم
وحرفي التنفيس. نحو: قد فعل، وقد فعلت.

ومنه قول الشاعر:

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْحَيِّينِ قَدِي لَيْسَ الْإِمَامُ بِالنَّصِيحِ الْمَلْحَدِ^(١)

حيث (قد) الأولى اسمُ فعلٍ مضارع، ميني لا محل له من الإعراب،
والتفسير: يكتفي من نصر. ، والنونُ للوقاية، وضميرُ التكلم ميني في محل
نصب، مفعول به.

وتحتمل كذلك - على تحليل ابن هشام السابق - أن تكونَ مرادفةً لحسب، على
لغة البناء، ويكون مبتدأ، أما (قد) الثانية فليس فيها إلا مرادفتها لحسب، حيث
عدمُ وجود نونِ الوقاية، وقد تحتملُ أن تكونَ اسمُ فعلٍ على حذفِ نونِ الوقايةِ
للضرورة، أو على حذفِ الضمير، والياء الموجودة للإطلاق.

قط: تكون:

أ - اسمُ فعلٍ - كما ذكرنا - بمعنى أكنى.

ب - اسمًا بمعنى (حسب)، حيث يجر ما بعدها، فتقول: قطَّ عبدُ الله جنبه،
ويكون مبتدأ.

ومنه من يذهب إلى أن (قط) اسمٌ بمعنى (حسب)، أي: اكتفى، ولا يذكر
غيره. فتقول: قطني، وقطني، وقط بالكسر للدلالة على الياء. وتقول: قطك،
وقطك، وقطكما، وقطكنم، وقطكن.

بجّل: تكون:

أ - اسمُ فعلٍ - كما ذكرنا - بمعنى أكنى.

(١) الكتاب ٢ - ٢٧١ / أمالي ابن السجري ١ - ١٤ / شرح ابن عبيد - ٣ - ١٢٤ - ٧ - ١٢٢ / شرح التصريح
١ - ١٢٢ / الصان على الأسنونى ١ - ١٢٥.

ب - اسماً مرادفاً لحسب، فلا تلحقها نونُ الوقاية، فتقول: يَجَلَى. ومنه قولُ الشاعر:

ألا إنني أُشْرِيتُ أسودَ حالكنا ألا يَجَلَى من ذا الشرابِ إلا يَجَلَى
ج - حرفاً للجواب بمعنى (نعم) في الطلبِ والخير.

سرعان، وشكان (بتثيتِ الأول، فسكون)، بمعنى: سرَّح. وقد يكون أوو الثاني همزةً (أشكان). وقد يكون معنى (وشكان) قُرب. ذُكر في التثني: سرعانَ ذَا إِهَالَةٍ^(١)، حيث (سرعان) اسمُ فعلٍ ماضٍ مبنٍ على الفتح، لا محل له من الإعراب، واسمُ الإشارة (ذَا) فاعلهُ مبنى في محل رفع، وإِهَالَةٌ تمييزٌ منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الفتح.

وتقول: وشكان (أشكان) مَأْخُوجاً.

وقد يستعمل (سرعان) خيراً فيه معنى التعجب، ومنه قولهم: سرعاناً ما صنعته كذا، أي: ما أسرع ما صنعته. .^(٢)

وقد يستعمل (وشكان) مصدرًا نحو: عجبته من وشكان ذلك، أي: من سرَّعته^(٣).

بطآن، (بضم فسكون)، بمعنى: أبطأ، فيقال: بَطَّأَ هذا الأمرُ، فيكون (بطآن) اسمُ فعلٍ ماضٍ مبني على الفتح. فاعلهُ اسمُ الإشارة (هذا). وقد يكون فيه معنى التعجب، فتقول: بَطَّأَ ذا خروجها، ويكون (خروجها) منصوبًا على التمييز.

وَبَهَا: (بفتح فسكون)، بمعنى: أفسر، الإغراء هو التسليط، وهو راجع لمعنى التصوف، وبعضهم يجعله اسم فعل لا تزجر، نونُ المُفْرِ^(٤).

(١) القصد في شرح الإيضاح ١ - ٤٧٥ .

(٢) الساعد على التسهيل ٢ - ١٥٠ .

(٣) التوضيح السابق .

(٤) الساعد على التسهيل ٢ - ٦٤٩ .

ويذكرون من أسماء الأفعال التي وضعت كذلك من أول الأمر:

بَسَّ، (يفتح فتشديد بالكسر)، بمعنى: أرفق^(١). ويذكرون: قال أبو عبيدة: بَسَّتْ
الإبلُ وأبَسَّتْها لستان، إذا قلت لها: بس بس. وهذا صوتٌ يُدعى به الغنم،
وصوتٌ للراعي يسكن به الناقة عند الحلب، ولهذا فلأني لرى أنها اسمٌ صوتٍ
للفعل المسمى به.

إخ، كخ، بكسر الهجزة والكاف، وتشديد الحاء مع الكسر، أو سكونها،
بمعنى: أنكره.

ومنه أن الحسن أخذ ثمرة من ثمر الصدقة، فجعلها في فيه، فقال له رسولُ الله
ﷺ - (كخ كخ)، حتى الفاها من فيه. ويبدو أنهما اسما صوتٍ.

لَعَا، (يفتح ففتح نون)، بمعنى: اتعش.

ومنه قولُ الأعشى:

فالسوطُ أدنى لها من أن أقولَ لَعَا^(٢)

والتنوينُ الموجود فيه للتشكير.

دَخَّ، دَخَلَهَا، بمعنى: اتعش.

ثانيها هائِثِلٌ عن غيره،

من أسماء الأفعال المسموعة ما نُقِلَ عن غيره، أي: إنه قيلَ أن يستخدمَ اسمَ
فعلٍ كان يستعملُ في التركيبِ غيرَ ذلك، أي: إن معنى اسمِ الفعل اقتصره من
التركيبِ الأخرى، ولذلك فإنهم يطلقون عليه (التقول).

وقد يُسميه التحويون بالإغراء، حيثُ إنه يكون في معنى الأمر أو النهي.

وهو قسمان:

١ - ما نُقِلَ عن شيء جملة، وهو قسمان:

(١) المساعد على التسهيل ٢ - ٦٤٩.

(٢) شرح القية ابن معطي ٢ - ١١١٣ / تهذيب اللغة ٣ - ١٩٢.

أ - ما كان جاراً ومجروراً.

ب - ما كان ظرفاً ومضافاً إليه.

٢ - ما نُقِلَ عن مصدرٍ.

١ - ما نقل عن شيء جملة:

أ - ما كان جاراً ومجروراً.

تكون أسماء الأفعال في هذه المجموعة حرف جر ومجروراً، وقد قصرت الجمهور على السماع، وأجزاء الكوفيين بجميع الحروف، وما سُمع منه هو:

إِلَيْكَ، بمعنى تَنَحَّى.

فتقول: إِلَيْكَ عني، أي: تَنَحَّى عني، فيكونُ (إِلَيْكَ) اسمُ فعلٍ أمرٍ مبني، لا محلَّ له من الإعراب، وقاعله ضميرٌ مستتر، تقديره: أنت.

إِلَيَّ، أي: اتَّحَى.

يُقَالُ: (إِلَيْكَ) (أي: تَنَحَّى)، فِرْدٌ عَلَيْهِ (إِلَيَّ)، (أي: اتَّحَى) ^(١) والفاعلُ ضميرٌ مستتر، تقديره: أنا. وقد يكون مسماء: تَنَحَّيْتُ.

عَلَيْكَ، أي: الزَّمَمَ.

فيقال: عَلَيْكَ أَخَاكَ، أي: الزَّمَمَ أَخَاكَ، فيكونُ (عَلَيْكَ) اسمُ فعلٍ أمرٍ مبني، وقاعله ضميرٌ مستتر، تقديره: أنت، (أخا) مفعولٌ به منصوب، وعلامةُ نصبه الألفُ؛ لأنه من الأسماء الستة.

وقد يُعَدَّى بالياء، ومته: عَلَيْكُمْ بِالصَدَقِ، وَعَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ.

والكافُ في كلِّ هذا إما في محلِّ جرٍّ بالحرف، وإما للخطابِ فقط، وسواء أكان هذا أم ذاك فإنَّ اسمَ الفعلِ لا يؤدي إلا بالائتين معاً، والأرجحُ كونهُ مجروراً بالحرف.

(١) ينظر: الكتاب ١ - ٢٥٠ / المساعد على التسهيل ٢ - ٦٥٥.

فالفاعلُ المأمورُ والفاعلُ المنهى في هذا الباب يكونان مضمَرَيْنِ.

يلج سيبويه على أن يبين أن الكافَ والياءَ ليستا إلا للمخاطبةِ والتكلم وليستا فاعليْنِ، فيقول: «ويدلك على أنك إذا قلت: عليك فقد أضمرت فاعلاً في التية، وإنما الكافُ للمخاطبة» تقولك: على زيدك، وإنما ادخلت الياءَ على مثل قولك للمأمورِ أولئسي زيدك، فلو قلت: أنت نفسك لم يكن إلا رفعا، ولو قال: أنا نفسي، لم يكن إلا جرًّا، ألا ترى أن الياءَ والكافَ إنما جاءتا لتفصلاً بين المأمورِ والأمرِ في المخاطبة، وإذا قال: عليك زيدك فكأنه قال له: أنت زيدك، ألا ترى أن للمأمورِ اسمين، اسماً للمخاطبةِ مجروراً، واسم الفاعلِ المضمَرِ في التية، كما كان له اسمٌ مضمَرٌ في التية حين قلت: على^(١).

على: أي: أولئسي.

تقول: على هذا الأمر، أي: أولئيه، فيكون اسمُ الإشارةِ (هذا) مفعولاً به في محل نصبٍ باسمِ الفعلِ (على)، وتلمس أن في معناه التعدى إلى التين.

عليه، أي: يلزم.

حيث أجاز بعضهم إغراءَ الغائبِ، كما جاز أمره. والأكثر على أن هذا شاذٌ، يذكر سيبويه: «حدثني أن سمعته أن بعضهم قال: عليه رجلاً لئسي، وهذا قليلٌ، شبهوه بالفعل^(٢)، وعندما يجاز هذا التعبيرُ يكونُ الفاعلُ ضميراً مستتراً، تقديره: هو.

وحكى بعضُ اللغويين النصبَ بـ(كذلك)، بمعنى: دَع. ومنه قولُ جرير:

يَقْتُلْنَ وَوَدَّ تَلَاخَفَتِ الطَّيَابِ كَذَلِكَ الْقَوْلِ إِنَّ عَلَيْكَ عَيْتًا

أي: دَع القول، وهي مركبةٌ من كَافٍ التشبيهِ، واسم الإشارةِ، والكافُ بعدها للخطابِ^(٣) فيكون (القول) منصوباً على المفعوليةِ باسمِ الفعلِ (كذلك).

(١) الكتاب ١ - ٢٥٠ - ٢٥١.

(٢) الكتاب ١ - ٢٥٠.

(٣) الساعد على التسهيل ٢ - ٦٤٨.

ب - ما نقل عن طرف:

قصر بعضهم هذا على السماع، وهي تختصُ بظروفِ أمكنة، وهي:
دُونِكَ، أَي: حَذَّ.

فقول: دُونِكَ الْكِتَابَ، أَي: حَذَّ الْكِتَابَ، فتكون (دُونِكَ) اسمَ فعلٍ أمرٍ مبيهاً،
وفاعله ضمير مستتر، تقديره: أنت. (الكتاب) مفعولٌ به منصوب، وعلامةُ نصبه
الفتحة. ويقال: إن معناه: حَذَّه من تحت.

يُحْكِي أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الْعَرَبِ قَالَتْ لِابْنَتِهَا:

وَفِيئِيَّةٌ قَدْ اسْتَقْرَّ جَوْفُهَا

فَقَالَتْ لَهَا:

دُونِكِهَا يَا أُمَّ لَا أُطِيقُهَا^(١)

فتكون (دُونِكَ) اسمَ فعلٍ أمرٍ مبيهاً، وفاعله ضمير مستتر، و(ها) الغاية ضميرٌ
مبني في محل نصب، مفعولٌ به.

عندك، أَي: الزمة من قُرب، أو: حَذَّ، أو: إذا كنت تحذره من يدي شيءاً.
تقول: عندك محموداً. (محموداً) مفعولٌ به.

مكانك، أَي: أَيْتَ.

قال الله تعالى: ﴿لَمْ نَقُولْ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاءُكُمْ﴾
[يونس: ٢٨]. (مكانكم) اسمُ فعلٍ أمرٍ مبني، وفاعله ضميرٌ مستترٌ تقديره: أنتم،
أما الضميرُ المذكورُ (أنتم) فهو ضميرٌ مؤكِّدٌ للفاعلِ المستتر، من أجل عطفِ الاسمِ
الظاهر (شركاء) عليه.

ومنه قولُ الشاعرِ المذكورِ سابقاً:

وَقَوْلِي كَلِّمًا جِشَاتٍ وَجِاشَتَ مَكَانَكَ تُخَمِّدِي أَوْ تُشْرِئِي

(١) شرح ألفية ابن معمر ٢ - ١٠٢٩.

أى: ابني تُحمدى.

وراءك، ويعنك، أى: تأخر، أو: إذا كنت تُحذره شيئاً خلفه.

أمامك، وفرطك، أى: تقدم، أو: إذا كنت تحذره شيئاً من بين يديه.

ملحوظة:

يختلف النحاة فى الكاف الملحقة بالظروف السابقة، حيث يجعلها بعضهم فى محل جر بالإضافة إلى الظروف، ويرى آخرون أنها دالة على الخطاب، وسواء كان هذا أم ذلك فالظرف وما ألحق به تالان بكسالهما على اسم الفاعل ومعناه، فهما معاً اسمه. والأرجح كونه مضافاً إلى الظرف، كما رجحناه مجروراً بالحرف^(١) فى القسم السابق.

٢ - ما نقل عن المصدرية:

أسماء الافعال المنقولة عن مصادر يعنى أنها مصادر فى الأصل الوضعى البنوى لها، وفى الاستخدام اللغوى فى التركيب، وهى تنقسم إلى قسمين بالنظر إلى فعل المصدر الذى نُقل إلى اسم فعل، حيث إن الفعل قد يكون مستعملاً، وقد يكون مهملًا.

واسمُ الفعلِ الذى من مصدرٍ مستعملٍ فعله هو:

رُوَيْدٌ، (يضم فتح فسكون ففتح)، أى أمهل. وهو متعد إلى مفعول واحد، فنقول: رُوَيْدٌ محمودًا، حيث، (رُوَيْدٌ) اسمُ فعلٍ أمرٍ مبنى على الفتح، لا محل له من الإعراب، وفيه فاعلٌ ضميرٌ مستترٌ تقديره: أنت، (محمودًا) مفعولٌ به.

(رُوَيْدٌ) إذا كان اسمٌ فاعلٍ فإنه يكونُ مبنياً على الفتح.

وهو تصغيرٌ ترخيمٌ عند البصريين للمصدر (إرواد)، وفعله (أرود)، وعند الفراء تصغيرٌ (رُوَيْدٌ)، وهو المهل؛ لكنه لو كان بمعنى المهل لكان لازماً. وجعل هذا الخلف والتخفيف سبباً لتصغيرِ الترخيمِ دليلاً على أنه قد خُلِعَ منه المصدرية، ونرى كما أن فعلَ الأمرِ مبنى^(٢).

(١) يرجع إلى: التصديق شرح الإيضاح ١ - ٢٧٢.

(٢) التصديق شرح الإيضاح ١ - ٢٧.

وتسبيل: إنه ليس منضوياً عن شيء، بل هو مُرتجِلٌ؛ لأنه وإن خواتمه لَمَّا كانت كالإعلام على الأفعال، وكان المرتجِلُ منها هو الغالب، كان حملُهُ عليها أولى^(١).

ومنه قولُ مالكِ بنِ خالدِ الهذلي، أو للمعطل:

رُوَيْدٌ عَلِيًّا جُدًّا مَا تُدْنِي أَشْهُمَ إِلَيْنَا وَلَكِنْ يُنْضِئُهُمْ مَنَمَائِنٌ^(٢)

حيث (عليًّا) مفعولٌ به لاسمِ الفعلِ (رُوَيْدٌ).

يذكر سيبويه: «وسمعتنا من العربِ مَنْ يقول: لو أُرِدْتَ الدرَاهِمَ لَأَعْطَيْتَكَ رُوَيْدًا ما الشعرَ، كقولِ القاتلِ: لو أُرِدْتَ الدرَاهِمَ لَأَعْطَيْتَكَ فِدْحَ الشَّعْرَةِ^(٣)، حيثُ (ما) رائدة، والشعرُ مفعولٌ به لرُوَيْدِ، (وهو) اسمُ فعل، يدلُّ على الفتح.

قد تدخلُهُ كافُ الخطاب، وتتوافقُ مع المخاطبِ نوعًا وصدقًا، فتقول: رُوَيْدُكَ، يا محمد، بفتح الكاف، رُوَيْدُكَ يا فاطمة، بكسر الكاف، رُوَيْدُكُمْ، رُوَيْدُكُمْ.

ويختلف النحاةُ فيما بينهم في هذه الكافِ، حيث يذهب بعضهم إلى أنها في محل رفع، وآخرون يذهبون إلى أنها في محل نصب، ويذهب سيبويه إلى أنها حروفٌ للدلالةِ على تخصيصِ المخاطبِ^(٤) أو المأمور. وهذا الرأي هو الأرجح؛ لأن اسمَ الفعلِ بمثابةِ الفعلِ وبمنازلته، والفعلُ لا تصحُّ إضافتهُ، لأنه تكرةٌ لا يشاركه التكثير^(٥).

فإذا عطفْتَ على فاعلِ (رُوَيْدِ) ذَكَرْتَ الضميرَ الفاعلَ أو المؤكِّد، فتقول: رُوَيْدُكُمْ أَنْتُمْ وَعَهْدُ اللَّهِ، رُوَيْدُكَ أَنْتَ وَعَهْدُكَ.

(١) شرح الفية بن معطل ٢ - ١٦ - ١٠.

(٢) الكتاب ١ - ٢٤٢ للتصديق في شرح الإيضاح ١ - ٥٧٠ شرح ابن جنيش ١ - ١٠٠.
عليًّا: قبيلة، جُدًّا: قطع، تُدْنِي: تكتسب، كتابه عن القرابة.

(٣) الكتاب ١ - ٢٤٢.

(٤) الكتاب ١ - ٢٤٤، ٢٤٥.

(٥) للتصديق في شرح الإيضاح ١ - ٥٧١.

وإذا أكدته بالنفس أو العين ذكرت الضمير، فتقول، روَيْدُكُمْ انْتُمْ أَنْفُسُكُمْ.

وإذا لم يَكُنْ (رُوَيْدًا) اسمٌ فعلي فإنه يكون معرباً، ويستعمل في التركيب كما يأتي:

- أن يكون مصدراً بمعنى: إرواء، ويكون قائماً مقام الفعل، فتقول: روَيْدًا محمودًا وتقديره: أروءٌ محمودًا روَيْدًا، فحذف الفعل، وأقسم المصدرُ مقامه ويكون (محمودًا) مفعولاً به للمصدر، يلاحظ الفرق بين (روَيْدًا) المبنى، وهو اسمٌ فعل، و(اروَيْدًا) المعرب، وهو مصدر.

ومنه قولُ وداك بن ثعلب المازني:

رُوَيْدًا بَنَى شِيْبَانَ بَعْضَ وَعَيْدِكُمْ تَلَاتُوا غَدًا حَيْلِي عَلَى سَفْوَانٍ^(١)

حيث (روَيْدًا) مصدرٌ أقيم مقامَ فعله، وهو منصوبٌ.

وفيه رواية (اروَيْدًا) بدونِ توين، وحيثُ لا يحتمل أن يكونَ اسمٌ فعل مبنياً، و(بَنَى) منصوب به.

فإذا كان (روَيْدًا) مصدراً فإنك تفرده وتضيفه، فهو كسائر المصادر^(٢). فتقول: روَيْدُكَ نَفْسِكَ^(٣)، بجر (نفس) على أنه توكيدٌ للكاتبِ المضافِ إلى (روَيْدًا).

- أن يكونَ صفةً، كقولك: ساروا سِيراً روَيْدًا، فَسَعَهُ وَضَعًا رُوَيْدًا. حيثُ (اروَيْدًا) في الموضعين نعتٌ لما قبله، وهو من قبيلِ التعتِ بالمصدر، كما يقال: رجلٌ غَدُلٌ... تلحظ إعرابه.

- أن يكونَ حالاً، كما تقول: ساروا روَيْدًا، أي: مُرَوِّدِينَ، فتكون (روَيْدًا) حالاً منصوبةً.

(١) شرح النية ابن مطر ٢ = ١٠١٧ شرح الفصول لابن عيسى ٤ - ٤١ الحاشية للمروفي ١٧٧ الحساب

١ - ١٥٠ / لسان العرب، مادة: (روَيْدًا).

(٢) يرجع إلى: المنتصب ٣ - ٢٠٩، ٢٧٩.

(٣) للكتاب ١ - ٢٥٦.

فإذا قدرته: ساروا سيراً رويداً^(١١)، فإن (رويداً) تكون نائبة عن المصدر منصوبة. وعند سيويه تكون حالاً^(١٢).

وتقول: أودى الواجب رويداً، أي: مُرَوِّداً. . . بمعنى: مُتَّهلاً.

ملحوظة:

إذا قلت: رويدك أحمد، فإن (رويد) في مثل هذا التركيب مُتَّهلاً:

- أن تكون اسم فعل مبني لا محل له من الإعراب، وفيه فاعل ضمير مستتر، تقديره: أنت، والكاف حرف خطاب، لا محل له من الإعراب، (أحمد) مفعول به لاسم الفعل منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، ولا يتون؛ لأنه ممنوع من الصرف.

- أن تكون مصدر مضافاً إلى فاعله منصوباً، والكاف ضمير مخاطب مبني في محل جر بالإضافة، وهو الفاعل، وتكون (أحمد) منادى مبني على القسم في محل نصب، والتقدير: يا أحمد.

وقد يكون اسم الفعل متقولاً عن مصدر فعله مهمل، وهو:

بَلَّةٌ بفتح فسكون ففتح، بمعنى: التركُّ، أو: دَعَجٌ.

فيقال: بَلَّةٌ ما يشغلك الآن، أي: دَعَجٌ ما يشغلك، ويكون (بَلَّةٌ) اسم فعل أمر مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب، وفيه فاعل ضمير مستتر تقديره: أنت، وأما (ما) فهو اسم موصول مبني في محل نصب، مفعول به لاسم الفعل، وصلته جملة (يشغلك).

قد يُجر ما بعد (بَلَّةٌ)، فتقول: بَلَّةٌ زيد، فيكون مصدرًا عند سيويه^(١٣)، مضافاً إلى مفعوله، ويكون حرف جر عند الأحمسي، والجمهور على ما ذهب إليه سيويه.

وقد يرفع ما بعد (بَلَّةٌ)، فتقول: بَلَّةٌ زيدٌ، والمعنى: كيف زيد؟ وتكون جملة اسمية، من خير مقدم، ومبتدأ مؤخر^(١٤).

(١١) يرجع إلى: السهيل ٢١١.

(١٢) الكتاب ١ - ٢٤٤.

(١٣) الكتاب ٤ - ٢٢٢.

(١٤) شرح الصريح ٢ - ١٩٩.

ومنه يتبين لنا أن (بَلَّغَ) تستخدمُ في التركيبِ على ثلاثةِ استعمالاتٍ:

- أن يكونَ اسمَ فعلٍ متعدياً، اسماً لفعلٍ الأمرِ المهملِ الذي هو مرادفٌ لفعلِ الأمرِ المستعملِ: دَعَّ ويكونُ مبنياً، وما بعده منصوباً.

- أن يكونَ مصدرًا مرادفًا للتَرْكِ، فيكونُ مضافًا إلى مفعوله.

- أن يكونَ مرادفًا لـ(كيف) الاستفهامية.

وقد جاء على الاستعمالاتِ الثلاثةِ قولُ كعبِ بنِ مالك:

تَنَزَّرَ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلَّغَ الْأَكْفَ كُنَاهَا لَمْ تُخَلِّقِ^(١)
بِنَصْبِ (الأكف) على المفعوليةِ لاسمِ الفعلِ (بَلَّغَ).

ورويت بالجر - كذلك - على أن (بَلَّغَ) مصدرٌ، والأكف مضاف إليه، في محل نصبٍ على المفعولية.

ومن رواها بالرفع فإنها تُخْرَجُ على أنها استفهامية، وتكون مع (بَلَّغَ) جملةً استفهاميةً، وهو شاذ.

ثالثها، ما كان قياسياً، وهو ما كان على وزن (فَعَالٍ)،

ذَكَرْتُ أَسْمَاءَ الْفَعَالِ عَلَى وَزْنِ فَعَالٍ، بِفَتْحِ فَتْحِ طَوِيلٍ لِكَسْرِ بَدْوْنِ تَوِينٍ،
فَيَكُونُ مَبْنِيًّا عَلَى الْكَسْرِ.

ويُبنى من الفعلِ الثلاثي التَّامِّ لِلتَّصْرِيفِ، وَالْجَمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ يَنْقَاسُ مِنْ كُلِّ فَعْلٍ
تَوَافَرَتْ فِيهِ هَذِهِ الشَّرُوطُ، فَيُدَلُّ عَلَى الْأَمْرِيَّةِ.

وقد يطلق على هذا النوع من اسمِ الفعلِ (المشتق).

تَقُولُ: تَرَاكِبُهُ أَي: أَدْرِكُهُ، تَرَاكِبُهُ أَي: تَرْتَلِبُهُ. لِحَاقِي: الْحَقُّ. خَرَّاجٍ، أَي:
أَخْرَجَ.

(١) الكامل ١ - ٦٨ / شرح السليور ٨٠ / الجني القلي ١٢٦ / شرح الصريح ٢ - ١٩٩ / الأندلسي على
البيان ٢ - ٢٠٢.

ومنه قولُ أبي التَّجَمِّ العجلى:

حَذَرٌ مِّنْ لُّمَاحِنَا حَذَرٌ^(١)

أى: احذَر من لوماحتنا، فيكون (حذر) اسم فعل أمر، مبني على الكسر، وقاعله ضمير مستتر تقديره: أنت.

وقولُ رؤبة:

نظَّارٌ قَى لِرَكْبِهَا نَظَّارٌ^(٢)

أى: انظُر حتى ركبها.

وقولُ الطَّغِيلِ بنِ يزيدَ الحارثي:

تَرَكَهَا مِنْ إِسْلِي تَرَكَهَا أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى لُورِأَيْهَا^(٣)

أى: اتركها. (ترك) اسم فعل أمر مبني لا محل له من الإعراب، وقاعله ضمير مستتر تقديره: أنت، وضميرُ الغائبة مبني محل نصب مفعول به.

وقولُ الشاعر:

مَنَعِيهَا مِنْ إِسْلِي مَنَعِيهَا أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى لُورِأَيْهَا^(٤)

أى: امنعها.

وهكذا يمكنُ بناءُ اسمِ فعلٍ على وزنِ (فَعَالٍ) مبنيًا على الكسرِ من كلِّ فعلٍ ثلاثيٍّ تامٍّ متصرفٍ.

لكن من الحياء - وعلى رأيهم المبرر - من لا يجيزون القياسَ في ذلك، ويقتصرُون على ما هو مسموح.

(١) الكتاب ٢ - ٢٧١ / شرح السطور ٩٠.

(٢) الكتاب ٢ - ٢٧١ / المقتضب ٣ - ٢٧٠ / أمالي ابن السكيت ٢ - ١١٠.

(٣) الكتاب ٣ - ٢٧٠ / المقتضب ٣ - ٣٩٩ / أمالي ابن السكيت ٢ - ١١١ - ١٢٥ / شرح ابن عبيد ٤ - ٥٠ / شرح الفية ابن معلى ٢ - ٢٣ - ١.

(٤) الكتاب ١ - ٢٤٢ / ٣ - ٢٧٠ / ابن السكيت ٢ - ١١١ / شرح ابن عبيد ٤ - ٥١ / شرح الفية ابن معلى ٢ - ٢٣ - ١. الأرواح: جمع ربح، وهو ولد الناقة الذي تلده في الربيع.

لكن لهذا الورد استعمالات أخرى في التركيب، لا يكون فيها اسم فعل، حيث لا يُسمى بها الفعل في حديثه وزمته وتضمته فاعلاً مستتراً أو ظاهراً، وفي عمله، فلا يكون معناها فعلاً - كما ذكرنا - في القسم السابق، ويكون لها مواقعها الإعرابية من الفاعلية والقولية والابتدائية والجر - الخ، ويلزم أحدها حرف النداء.

ويستعمل هذا الورد في التركيب على أربعة أوجه أخرى، غير ما ذكرناه من الوجه السابق. وهي:

١- أن تكون اسماً للمصدرِ علماً عليه، مثل:

قَجَّارُه أَي: القجور وهو معدولٌ عن فجرة، علماً على القجور.

بَدَّادٌ: بمعنى متبعدة أو التبدة. حماد: بمعنى الجمود.

يَسَّارٌ: بمعنى اليسرة. حماد: بمعنى الحمدة.

يَوَّارٌ: هلاك.

وهذه ليست من أسماء الأفعال؛ لأنها تقع فاعلةً ومفعولةً، وغير ذلك.

٢- أن تكون صفةً مدمومةً لثوبٍ بعد نداءٍ مذكورٍ أو مقدرٍ، وهذا المثال فيه

معنى المبالغة في الصفة. نحو:

يَا فِاسِقِ أَي: يَا فَاسِقَةً. يَا قَجَّارِ، يَا حَيَّاتِ.

ومنه قولُ الخطيبِ:

أَطْوَفُ مَا أَطْوَفُ ثُمَّ أَرَى إِلَى يَسْتِ قَسِيدَتُهُ لِكِتَابِ^(١)

لِكِتَابِ أَي: ثنية.

(١) شرح ابن عيسى ٤ - ٥٧.

لِكِتَابِ مَدَى مَبْنِي فِي مَحَلِّ لِعَبِّ، وَجَمَلَةُ نَدَاءٍ فِي مَحَلِّ نَعْبٍ مَقُولٍ لِقَوْلِ مَحْلُوفٍ، وَجَمَلَةُ الْفَوْرِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ، غَيْرُ الْمَبْنِيِّ الْقَعِيدَةِ، وَالْجَمَلَةُ الْأَسْمَاءُ فِي مَحَلِّ جَرٍّ، نَعْتُهُ لَيْسَتْ.

ومنها: يا حَيَّاقِي. (الحَيِّق: الضَّرَط) يا حَيَّاقِي. (من معنى البخل)، وقيل:
يا حَيَّرَاقِي، بإخفاء من الغلور. يادْفَعَار: من التَّنَز، والدنيا كَتَبَتْهَا أُم دَعَارُ ذَمًّا لَهَا -
بِأَرْطَاب، ذَمٌّ لِلأُمَّةِ رَطْبَةُ القَرَج.

يا عَضَاف، من الحَيِّق، وهو الضَّرَط.

وهذه ليست اسمَ فاعلٍ حيث إنها تلزِمُ النداء. إن كان مذكورًا، وإن كان
مقدَّرًا.

٣- في غير النداءِ دلالةٌ على المبالغة.

وردت صفاتٌ على مثالِ (فَعَال) دالةٌ على المبالغة في الصفة، وقد خرجت
مخرجَ الأعلام، فلذلك كانت معارفٌ على هذه الصفات، وهي مبنيةٌ على الكسر،
منها^(١):

- حَلَّاقِي وجَبَّازِي للمنية.

- حَرَامِي للحرب، وهو من تاجج النار.

- جَدَّاع، وكَلَّاح، وأَرَامِي للسَّيِّئةِ المجدبةِ الشديدة.

وهو من جَدَّعَ المالَ ونهَّاهه، وهو من العبوس والتكشير عن الأنياب، ومن
الأزمة الشديدة.

- حَتَّالِي للشمس، وهو من شدة الحر وإحراقها.

- بَرَّاحِي للشمس، من البوارح، وهي الرياحُ الحارة.

- سَبَّاحِي للحُمَّى، من الانبساطِ لشدة الضربِ والتألم.

- طَمَّارِي للمكانِ المرتفع، من الطمور، وهو شبةُ الثوبِ نحوَ السماء، وقد
يعرب.

- بنات طَمَّارِي، وهي الدواهي.

(١) شرح الفصل لا ين بعش ٤ - ٥٩.

- حَذَاكُ، تقال للرجل الذي يَكْرَهُ طلعته، وهو من التبع.
- كَرَارٌ، خردة للسحر. من الكَرَى، أى: الرجوع.
- فَشَاشِرٌ، للداهية. وفي المثل: فَشَاشِرٌ فُشِبَ من استنه إلى فيه، أى: استخرج من كل ما عنده.
- قَطَاطٌ، أى: حصى، من القَطْطِ، وهو القطع.
- بَلَالٌ، أى: بالة، من الرطوبة.
- صَمَامٌ، للداهية. من الصَّمِّ وهو الشدة.
- وَكَاعٌ، وهى سمة: دائرة على الجاهرين، أو دائرة واحدة يَكسُوى بها جلدُ البعير، من الوقعة، وهى نُقْرَةٌ فى متن حجرة يُستقَع فيها الماء.
- وهذه ليست أسماء أفعال حيث تقع فاعلة ومفعولة وغير ذلك.
- ولكن يلحظ أنها جميعاً فيها معنى صفة الذم، ولذلك فهى تشارك القسم السابق لها فى الدلالة، ولكنهما يختلفان فى التركيب، حيث إن السابق يلزم النداء، وليس النداء للثنائي لازماً، كما أن الثانى له مواقعهُ الإعرابية من الرفع والنصب والجر، لكن السابق مفيدٌ بالنداء.
- 2- العلمُ المؤنثُ المدوّنُ عن (فَاعِلَةٌ) إلى (فَعَالٌ): أسماءُ هذا القسم على وزنِ (فَعَالٌ)، وهى أعلامٌ على الإناثِ، ليس فيها معنى الوصفية كالسابقِ، وإنما هى خاصةٌ بالعلمية، ومنها:
- حَذَاكُم، اسمُ امرأةٍ من الحَذَمِ، وهو القطع.
- قَطَاكُم، اسمُ امرأةٍ من القَطْمِ، وهو العض، وقطعُ الشيءِ بمقدمِ القم.
- غَلَابٌ، من أسماءِ النساءِ، من الغلب.
- بَهَانٌ، اسمُ امرأةٍ، أى: ضحاكة طيبة الأرج.
- سَجَاحٌ، اسمُ امرأةٍ متبينةٌ فى زمنِ مُسَيْلَمَةَ، وجهُ أسحج، أى: حَسَنٌ مستقيم الصورة.

- كَسَبَ، وَخَطَّافٌ، لِكَلْبَيْنِ. مِنَ الْكَسْبِ وَالخَطْفِ.
- قَتَامٌ، وَجَعْفَرٌ، وَقَتَّاحٌ، مِنَ الْأَسْمَاءِ الصُّبْحِ.
- حَصَافٌ، اسْمُ فَرَسٍ، مِنَ السَّرْعَةِ.
- حَرَّارٌ، اسْمُ بَقْرَةٍ، مِنَ الْعَرَةِ، وَهُوَ السَّلْحُ - كَثْرَةُ الرُّوْتِ.
- ظَفَّارٌ، اسْمُ بَلَدٍ، مِنَ الْمُطْعِنِ مِنَ الْأَرْضِ ذِي النَّبَاتِ.
- مَلَّاحٌ، اسْمُ عَضِيَّةٍ، مِنَ الْمَلِيحِ، أَيْ: الْمَلَاةِ لَا نَبَاتَ فِيهَا.
- مَتَّاحٌ، اسْمُ عَضِيَّةٍ شَاقَّةٍ لِلنَّعْجِ، وَهُوَ الشَّدَّةُ.
- شَرَّافٌ، اسْمٌ لِأَرْضٍ، مِنْ جَبَلٍ مُشْرِفٍ، أَيْ: عَالٍ.
- لَصَافٌ، أَرْضٌ مِنْ مَنَازِلِ بَنِي تَمِيمٍ، مِنَ اللَّصَفِ، وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ التَّنَمْرِ، أَوْ نَبْتٌ يَشْبهُ الْخَيْارَ.

- حَضَارٌ: اسْمٌ لِنَجْمٍ بِالْقُرْبِ مِنْ سَهِيلٍ.

- هَذِهِ الْأَسْمَاءُ الْأَعْلَامُ عَلَى الْإِنَائِثِ الَّتِي تَكُونُ عَلَى وَرْدٍ فِعَالٍ يَعْمَلُهَا الْعَرَبُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أُولَاهِمَا: الْبِنَاءُ عَلَى الْكَسْرِ مُطْلَقًا، وَهَذَا مَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ أَعْلَى الْجَبَلِ.

وَالْآخَرُ: مَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ بَنُو تَمِيمٍ، حَيْثُ يَتَّبِعُونَ عَلَى الْكَسْرِ مَا كَانَ مُخْتَوِمًا مِنْهَا بِالرَّاءِ، مِثْلُ: سَفَارٍ، وَبَارٍ، حَضَارٍ، عَرَارٍ. . . .

أَمَّا مَا كَانَ مُخْتَوِمًا بِغَيْرِ الرَّاءِ فَإِنَّهُمْ يَمْتَحِنُونَ مِنَ الصَّرْفِ.

وَمِنْ بَنِي تَمِيمٍ مَنْ يَمْتَحُ هَذِهِ الْأَعْلَامُ مِنَ الصَّرْفِ مُطْلَقًا.

- مَا جَاءَ مَعْتُولًا مِنَ الْفِعْلِ الرَّبَاعِيِّ:

عَمَّا ذَكَرَهُ النَّحْوَةُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ:

قَرَّاقِرٌ، يَفْتَحُ فَسْكَوْنٌ يَفْتَحُ طَوِيلٌ فَكَسْرٌ، بِمَعْنَى: قَرَّاقِرٌ، أَيْ: صَوْتٌ، وَقَدْ وَرَدَ

فِي قَوْلِ أَبِي التَّجَمِّ الْعَجَلِيُّ:

قالت له ربح الصبأ قرقرًا واحتلط المعروف بالإنكار^(١)
 أى: صوت، فيكون(قرقر) اسم فعل أمر مبني على الكسر، لا محل له من
 الإعراب، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت.

عرعرًا، بمعنى: العب، وورد في قول النابغة:

مُكَنِّتِي حَتَّى عَكَظَ كِلَيْهِمَا يَدْعُو وَيَدْعُهُمُ بِهَا عَرَعَارٍ^(٢)

أى: العب العرعرًا، وهي لعبة للصبيان.

يذكر سيويه فيهما:

وأما ما جاء معدولاً عن حذء من بنات الأربعة فقوله:

قالت له ربح الصبأ قرقرًا

فإنما يريد بذلك: قالت له: قرقرًا، وهي لعبة، وإنما هي من عرعرت^(٣).

ولكن من النحاة = وعلى وأسهم المرء - من ينعون كونها اسمي فعل،
 ويجعلونها اسمين لحكاية الزور من صوت الصبيان في عرعرًا، كما يقال: غاق
 غاق في حكاية صوت القراب^(٤).

لكن الجمهور على أنهما اسمي فعل، وليسا باسمي صوت، لأن حكاية
 الصوت لا يخالف الأول فيها الثاني.

أقسام اسم الفعل من حيث الدلالة الزمنية

نعلم أن الفعل ينقسم إلى ثلاثة أنواع: ماضي، ومضارع، وأمر، وكل نوع يدل
 على زمن خاص به، فالماضي ما دل على ما مضى من الزمان، أما المضارع فإنه

(١) الكتاب ٣ - ٢٣٦ / الفصل ٧٤ / شرح القبة ابن معطي ١ - ٢٣ - ١ / شرح ابن عيسى ٤ - ٥٩١ / الصبان
 على الأسموني ٣ - ١٦٠.

(٢) ديوانه ١٠٩ / المختصر ٣ - ١٠ / شرح القبة ابن معطي ٢ - ١٠٢٤ / شرح ابن عيسى ٣ - ٥٤ /
 الصبان على الأسموني ٣ - ١٦٠.

(٣) الكتاب ٣ - ٢٧٦.

(٤) شرح القبة ابن معطي ٢ - ١٠٢٤.

ثانياً ما يدل على المضارع:

ومنه: وَيء، واهاء، وا، أفت، هاء، بجل، إخ، كخ، أرة، قد، قطء، واهاء.
وما نُقل عن غيره وهو اسمُ فعلٍ مضارعٍ (إلى) لأنه رُدُّ على القول: إليك،
بمعنى: تَنَحَّ، فبرُدُّ على ذلك بالقول: إلى، أي: اتَّحَى. فيكون مضارعاً.
تلاحظ أن ما يدلُّ على المضارع كلها أسماءُ أفعالٍ مرتجلة، ماعداً (إلى) فهو
مقول.

ثالثاً ما يدل على الماضي:

وهذا القسمٌ قليلٌ بين أسماءِ الأفعالِ، ومنه: هيهات، شتان، سرَّجان، وشكَّان
بطآن.
وكُلُّها أسماءُ أفعالٍ مرتجلة.

أقسام اسم الفعل - أسلوبياً

تنوع أسماءُ الأفعالِ بين نوعي الأسلوب: الإنشائي والخبري، وهي إلى
الإنشائي أكثرُ ميلاً واستعمالاً، وإلى الأمرِ منه أكثرُ وأكثرُ، يذكر ابنُ يعيش في
ذلك: «أسماءُ الأفعالِ الأغلِبُ فيها الأمرُ؛ لأنَّ الغرضَ منها مع ما فيها من المبالغةِ
الاختصارُ، والاختصارُ يقتضي حذفاً، والحذفُ يكون مع قسوةِ العلمِ بالمحذوفِ،
وهذا حكمٌ مختصٌّ بالأمرِ لما ذكرناه؛ لأنَّ الأمرُ يُسَغَفَى فيه - في كثيرٍ من الأمرِ -
عن ذكرِ الفاظِ أفعاله بشواهدِ الأفعالِ، والخبرُ ليس كالأمرِ في ذلك، فلذلك قلُّ
في الخبرِ...»^(١).

وإذا عدنا إلى تقسيم أسماءِ الأفعالِ من حيث الدلالةُ الزمنيةُّ نجد أن:

ما ذكر منها دالاً على الأمرِ فهو إنشائي أمرى.

وما ذكر منها مضارعاً أو ماضياً فهو دالٌّ على الخبرِ.

(١) شرح الفصحى - ٤ - ٣٥.

أقسام اسم الفعل من حيث التعدي واللازم

أسماء الأفعال إما هي أسماء مُسَمَّيات هي الأفعال، فهي نائيةً مناب الأفعال، ولما كانت الأفعال منها ما هو متعدٍ ومنها ما هو لازم، كانت أسماء الأفعال كذلك، وذلك بحسب مسماها من أفعالٍ إن متعدٍ، وإن لازم.

من المتعدي من أسماء الأفعال، فيتجاوز فاعله إلى مفعول:

(رويد)، بمعنى أنهل، حيث تقول: رويد محموداً، فيكون محموداً مفعولاً به.

- وقالوا: تيد زيداً، بمعنى (رويد) فيكون متعدياً ومنه: ويها (أخر).

- ومنه هاء، وهاء (حُدِّ)، حَيَّيْل، في أحد استعمالاته - بمعنى: إيت،

بَلِّغْ (دع)، عَلَيْكَ (الزم)، عَلَى (أولني)، وهذا فيه معنى التعدي إلى مفعولين.

- وزن (فَعَّال) من الفعل الثلاثي التمام المتصرف المتعدي، نحو: درك (أترك)،

كُتِبَ (اكتب)، تَرَكَ (أترك)، مَتَّعَ (امتع) ...

وتقول مُتَعِدِيًا اسمَ الفعل:

حَيَّلَ الثَّرِيدَ، عَلَيْكَ هَذَا الصَّدِيقَ. ومنه قوله تعالى: ﴿هَازِمًا لِمَا كَتَبْنَا﴾

[الخلاصة: ١٩].

وقول الشاعر السابق:

تراكبها من إبلٍ تراكبها ..

وقوله:

مَتَاعِهَا مِنْ إِبِلٍ مَتَاعِهَا ..

وإن تقول: فَرَكَ السَّيْرَةَ. بَلِّغْ تِلْكَ السُّسْطَةَ فِي الْكَلَامِ. عَلَى هَذَا الْأَمْرِ.

من اللازم من أسماء الأفعال، فلا يتجاوز فاعله إلى مفعول به،

- صَدَّ مَهْ، يَدَّ، هَيَّتْ، هَلَّ، هَيَّكَ، فَدَّكَ، فَطَّكَ، شَتَّنَ، هَيَّاتَ، إِلَيْكَ،

أَفَّ، أَوْهَ، وَهَى، وَهَى، فَدَّ، فَطَّ، بَجَلَّ، سَرَعَانَ، وَشَكَانَ، بَطَّانَ، بَسَّ، إِخَّ، مَجَّ،

فَرَقَارَ، حَرَّعَلِرِي، لَمَّأَ، دَجَّ، دَعَّدَعَا.

- ومنه ما كان على وزنِ (فَعَال) من فعلٍ ثلاثي تام متصرفٍ لازم، نحو: نَزَلَ، خَرَجَ، فَرَّجَ.

ويجعل النحاة اسمَ الفعلِ (أَمن) مما هو لازمٌ ولذلك فإنهم يجعلون أسماءَ الأفعال تأخذ حكمَ الأفعال التي توافقها معنى في التعدي والوزوم، ويفترون ذلك بالقياس (غالباً)، احترازاً من اسمِ الفعلِ (أَمن)، فهو بمعنى: استجب، وهذا متعدٍ، فنقول: اللَّهُمَّ اسْتَجِبْ دَعَاءَنَا، ولا يقال: آمِنَ دَعَاءَنَا^(١).

من أسماء الأفعال ما يتعدى تارةً بنفسه، ويتعدى أخرى بواسطة الحرف، ويختلف لذلك دلالةُ الحرفِ الجَرِّ يحدد معنى اسمِ الفعلِ، وهو:

- حَيْهَلٌ: حيث يقال:

- حَيْهَلِ الطَّعَامِ، أي: أَتَيْتِ الطَّعَامَ.

- حَيْهَلِ عَلَى الْخَيْرِ، أي: أَتَيْتُ عَلَيْهِ.

- حَيْهَلِ بِالْكِتَابِ، أي: حَجَلْتُ بِهِ.

- حَيْهَلِ إِلَى الْحَاضِرَةِ، أي: أَتَيْتُ إِلَيْهَا.

هَلُمٌّ: حيثُ: قال تعالى: ﴿ قُلْ هَلُمُّوا شُهَدَاءَكُمْ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا ﴾ [الأنعام: ١٥٠] فتعدى اسمُ الفعلِ (هلم) بدون حرف، و(شهداء) مفعوله.

وقال تعالى: ﴿ هَلُمُّوا إِلَيْنَا ﴾ [الأحزاب: ١٨]. فتعدى اسمُ الفعلِ (هلم) بحرفِ الجَرِّ (إلى)، ومنهم من يرى أنه عدَّى هنا بنفسه، ويقدر: هلموا إلينا بالقول: قَرَّبُوا أَنْفُسَكُمْ إِلَيْنَا^(٢).

أقسام اسمِ الفعلِ من حيث ظهورِ الفاعلِ وإشماره

من أسماء الأفعال ما يجب أن يُشَمَّرَ فاعله، فلا يظهر:

وهي:

رُؤْيَدٌ: ورُؤْيَدُكَ، الكافُ للخطاب، وليست اسماً هائِماً، حَيْهَلٌ، بَكَ، حَمَةٌ،

(١) لمساعد على شرح التسهيل ٦ - ٦١.

(٢) التمر المصون ٥ - ١٠٧.

مَهْ، هَيْتَ، هَلْ، هَيْكَ، هَيْكَ، إِيهَ، هِيَاءَ، أَسِينِ، هِيَهَاتَ، أُنْءَ، أَرْوَهَ، هَلْمُ،
الْحِجَابِيَّةَ، هَا، هَاءَ، هَاكَ، هَاكُ، حَرَى، هَلَاءَ، قَدْءَ، قُدْنُكَ، قُطْءَ، كُتْءَ (الكُتْءَ)
حرف عطف لا محل له من الإعراب).

وكذلك كلُّ ما هو منقولٌ عن غيره: شبه جملة، أو مصدر، وهي: عَلَيَّكَ،
عَلَى، إِلَيْكَ، إِلَى، عَلَيْهِ. دُونَكَ، وَإِيَّاكَ، أَمَامَكَ، الكُتْءَ على الأرجح في محل
تخضي بما قبلها. وكذلك الْبَاءُ فِي (إِلَى) وَالْهَاءُ فِي (عَلَيْهِ).

وكذلك كلُّ ما كانَ اسمَ فعلٍ على وزنٍ (فَعَالٌ)، نحو: نَزَالٌ، تَرَكَ، عَرَفَ،
عَدَا.

ومنه قولُ الشاعر:

فَأَوْهَ لِذِكْرِهَا إِذَا مَا ذَكَرْتَهَا وَمَنْ يُعَدِ أَرْضِي يَبْتِنَا وَسَعَادِ⁽¹⁾

(أَوْهَ) اسمُ فعلٍ مضارعٌ مبني على الكسر، وفاعله ضميرٌ مستترٌ تقديره: أَنَا.

وقولُ ابنِ هرمة:

يَمْشِي الْغَطُوفُ إِذَا غَشَى الْمُدَاةُ بِهِ مَشَى الْجَوَادِ قَبْلَةَ الْجِلَّةِ النَّجْبِ⁽²⁾

(يَمْشِي) اسمُ فعلٍ أمرٍ مبني، وفاعله ضميرٌ مستترٌ، تقديره: أَنْتَ، (الجللة) مفعول

به منصوب.

قال الكعبيت:

نَعَامٍ جَدَامًا غَيْرَ مَوْتٍ وَلَا قَتْلِ وَلَكِنْ فَرَامًا لِلدَّعَائِمِ الْأَصْلِ⁽³⁾

(نَعَامٍ) اسمُ فعلٍ أمرٍ مبني على الكسر، بمعنى: انع، وفاعله ضميرٌ مستترٌ،

تقديره: أَنْتَ.

(1) شرح ابن عيسى 1 - 38.

(2) قبائل 1 - 19.

(3) الكتاب 2 - 276 الإصناف 139 / شرح ابن عيسى 1 - 51.

ومنها ما يكون فاعله اسماً مظهراً،

وهو: هيهات، شتان، سرعان، وشكان وأشكان.

يقال: هيهات زيداً، أي: بُعد زيداً كل البعد، فيكون (زيد) فاعلاً.

ومنه قول الشاعر (جرير):

هَيْهَاتَ مِثْلَنَا بِنَعْفِ سُوَيْفَةٍ كَلَّتْ مِبارَكَةٌ مِنَ الأَيَّامِ^(١)

(مِثْلُ) فاعل (هيهات).

وقولُ البعيث:

وَشْتَانُ مَا بَيْنِي وَبَيْنَ ابْنِ خَالِدٍ أَمِيسَةٌ فِي الرِّزْقِ الَّذِي يَتَقَسَّمُ

حيث (ما) اسمٌ موصولٌ مبني في محل رفع، فاعل شتان، وشبه جملة (بين) صلة الموصول.

وقولهم: سَرْعَانِذَا إِعَالَةً، (ذَا) اسم إشارة مبني في محل رفع، فاعل

(سرعان)، و(إعالة) تمييز منصوب.

ومثله: وشكان ذى إجابة. أي: سرعت هذه إجابة

أقسام اسم الفعل من حيث التنكير والتعريف

أسماء الأفعال تكون نكرة ومعرفة، فإذا أريد تنكيرها نُوتت، وإذا أريد بها التعريف أُزيل منها التنوين، وهذا هو القياس.

فالتنوين علمُ النكرة، وسقوطه من اسم الفعل يجعله معرفة، ف(اصه) - بالسكون - معرفة. وصح - بالتنوين - نكرة، وكذلك: ماء، ومه.

وقد ذكر ابن مالك القاعدة لذلك في قوله:

وَأَحْكُمُ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ مَتَاهَا وَتَعْرِيفُ مِوَاهِ بَيْنُ

(١) شرح ابن عيسى ٤ - ٣٦.

لما نُؤدُّ منها فهو تَكْرَرٌ، ومالم يُتَوَدَّ فهو مَعْرِفَةٌ، وهذا ما يذهب إليه جمهورُ النحاة، وليل: كلُّها معارفٌ تُعرفُ علَمَ الجنس.

نجد أن أسماءَ الأفعال تُستعملُ في التركيب - من حيث التعريفُ والتكثيرُ - على ثلاثة أضربٍ^(١)، وأذكرُها هنا - تبعاً لما سَمِعَ في كلِّ منها من لغاتٍ، قد نخرجُ بأحدها من البناءِ إلى التثنية، وقد راعيتُ ذلك كلَّهُ في هذا التقسيم:

أ- ما لا يستعمل إلا معرفةً

نحو:

يَلَهُ (دَع)، وأمينُ (استجب)، لم يسمعَ فيهما التثنية.

وكذلك: شَتَانٌ، هَلَمٌ، حَيٌّ، هَلَا (هل)، هَيْتَ، هاءٌ، هَاءٌ، تَيْدٌ، تَيْدَخٌ، أَوْهٌ، قَدْ، قَطٌ، بَجَلٌ، سِرْعَانٌ، وشكَّانٌ، بَطَّانٌ، بَسٌّ، إِيخٌ، كَخٌّ.

وما كان مقيماً، نحو: تَزَالُ، سَمَاعٌ، ...، أو متقولاً.

ب- ما لا يستعمل إلا تَكْرَرًا، ويكونُ منونًا

نحو:

- إيها (انكف)، لم يرد إلا منونًا بالفتح، للفرق بينه وبين إيه (رُد من ...).

- ويها (السرعُ وعجل).

ومنه قولُ الشاعر:

وجاءتْ حواديثُ في مِثْلِهَا يُقَالُ لِغُلِيٍّ وَيُهَاقِلُ

وقولُ الآخر:

وهو إذا قِيلَ له وَيُهَاقِلُ فإِنَّهُ أَخْبَرٌ بِهِ أَنْ يَتَكَلَّمُ

- وأما (أعجب)، ومنه قولُ أبي النجم أو رؤبة:

(١) يرجع في ذلك إلى شرح الفصل لابن يعيش ١ - ٧٠.

وَأَعَا لِرَيْسٍ ثُمَّ وَأَعَا وَأَعَا بِالِتَّ عَيَّيْتَهَا لَنَا وَفَاعَهَا

بِحَسْبِ تُرَضِي بِهِ لِيَأَهَا

- لَمَّا (انتشر).

ج- ما يستعمل لكتابة ومعرفته.

فإنما أردت تذكيره نونته، وإن فصلت به معنى التعريف أسقطت منه التنوين،

نحو:

لِيَهُ، وَيَهُ، وَصَهُ، وَصَهُ، وَصَهُ، وَصَهُ، وَغَاقٍ، وَغَاقٍ، وَغَاقٍ، وَأَفٍّ، وَأَفٍّ، فَكُلُّ أُولٍ
مِنْهَا غَيْرُ مَنْوُونٍ؛ لِأَنَّهُ أُرِيدَ بِهِ التَّعْرِيفُ، وَكُلُّ تَانٍ مِنْهَا مَنْوُونٌ لِأَنَّهُ أُرِيدَ بِهِ التَّعْرِيفُ.

وكذلك: هِيَاةٌ، هِيَاةَا، وَأَعَا، وَأَعَا، حَيْهَلٌ، حَيْهَلَا.

ملحوظات:

أولاً، بناء أسماء الأفعال.

كلُّ أسماءِ الأفعالِ مبنيةٌ ، وَرُجِعَ النِّجَاحُ بِنَاءِهَا لِلْعَلْلِ الْأَتِيَةِ:

- إما لبناء مسمياتها من الأفعال، فبُنِيَتْ بِنَاءِهَا، لَكِنَّ هَذَا هُوَ الْغَالِبُ، وَلا يَسُ
مطلقاً، فدلالة معظمها على الأمر دلالة على بنائها؛ لأن الأمر مبني. لكنه يلحظ
أن (أَفٍّ) اسمٌ للفعلِ المضارعِ (أَفَّضَجِر)، وهو محرفٌ.

ومثله: رَيٌّ (أَضَجِبُ)، وَالْأَضَجِبُ، قَدْ، وَقَطٌ وَتَجَلُّ (يَكْفِي)، إِخْ كَيْخُ (أَنْكُرُ)،
.. الخ.

- وإما لأن منها ما وضعه - بنويًا - وضعُ بَيِّنَةِ الحروفِ، نحو: صَهُ وَنَهُ،
فهما على مثالِ هَلٌّ وَكَلٌّ.

- لكن الأرجح في علة بنائها هو الرأى الذى يذهب إلى أنها مبنية لوضعها
موقعٌ مالا تمكن له في الأصل، وهو الجملة.

لكنني أرى أن سبب بنائها هو عدم خروجها عما وضعت له في اللغة العربية من وظيفة دلالية وتركيبية، أو استعمال لغوي؛ لأنه يلحظ أن اللغة العربية تعامل ما يستخدم فيها لأداء دلالي أو تركيبى واحد معاملة المبني.

ثانياً، توكيد الفاعل أو العطف عليه إذا كان ضميراً،

إذا أردت توكيدَ فاعلِ أسماءِ الأفعالِ إذا كان ضميراً فإنه يكونُ كالآتي:

التوكيد اللفظي:

يكون بذكرِ ضميرِ الرفعِ المتصلِ الملائمِ للفاعلِ المستترِ، نحو: أنتَ على الصلاةِ، حيثِ الفاعلُ ضميرٌ مستترٌ تقديره: أنتَ. أمّا أنتَ) الضميرُ المذكورُ فإنه يكون توكيداً لفظياً. . وتقول: ويبدأ أنتَ محموداً.

وكذلك يكون توكيدُ الفاعلِ فيما هو منقولٌ عن شبه الجملة - ظرفاً أو جارياً ومجروراً، فتقول: أمامك أنتَ، في (أمامك) ضميرٌ مستترٌ تقديره: أنتَ، هو الفاعلُ، وأما (أنتَ) الضميرُ البارزُ المذكورُ فهو توكيدٌ للفاعلِ.

وتقول: إليكم أنتم، دونكم أتم.

التوكيد المعنوي:

يكون بذكرِ الضميرِ المتصلِ أولاً، ثم بذكرِ لفظِ التوكيدِ مضافاً إلى ضميرِ الفاعلِ. فتقول:

مَنْ أَنْتَ نَفْسُكَ، مَنْ أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ.

أمامكما أنتما أعينكما، إليكن أنتن أعينكن.

هَلُمُّوا أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ.

في كل اسمِ فعليٍّ مما سبق ضميرٌ مستترٌ، هو الفاعلُ، وإنما ما هو موجودٌ فهو دالٌّ على الخطابِ والعددِ.

وإذا أردت العطفَ على فاعلِ أسماء الأفعالِ إذا كان ضميراً فإِنَّكَ تذكُر الضميرَ المنفصلَ أولاً، ثم تذكُر المعطوفَ عليه، فتقول: حَتَّى أَنتَ وَأَعْمُوكَ عَلَى الصَّلَاةِ، عَلَيْكَ أَنتَ وَصِدِّيقُكَ بِالصَّدَقِ، هَلُمُّوا أَنتُمْ وَأَصْدِقَاكُمْ.

تلاحظ أن الكافَ أو الهاءَ أو الياءَ، أو ما يعتقد أنه ضميرٌ كالواوِ أو الالفِ أو غير ذلك التي تلتق ببعضِ أسماء الأفعالِ ليست هي الفاعلُ، وإنما تكون دالةً على الخطابِ أو الغيبةِ أو التكلمِ أو العددِ أو التذكيرِ أو التأنيثِ، والفاعلُ يكون مستتراً مع أسماء الأفعالِ هذه.

ثالثاً، القياس على النقول:

يقس الكسائي، ومن ذهب مذهبه - على ما سُمع من أسماء الأفعالِ المنقولة، حيثُ يجوز عنده الأمرُ والإفراءُ بكلِّ شبهِ جملةٍ: ظرف، أو جارٍ ومجرور، ويشترط ألا يكونَ حرفُ الجرِّ على حرفٍ واحد، مثل: بك، لك، ومنهم من أطلق الجواز، لكن البصريين يقصرون ذلك على السمع.

رابعاً، القياس على أسماء الأفعالِ القياسية:

يذهب الأحمشي - ومن ذهب إلى رأيه - إلى بناء اسمِ الفعلِ من الفعلِ الرباعي المجرد، على مثالِ فعلا، قياساً على ما سُمع من: قَرَقَارٍ (صَوْتٌ)، حَرَّعَارٍ (هَلُمُّوا لِلْعَبَةِ الصَّعْرَةِ)، وعليه فإنه يُجيزُ اشتقاقَ اسمِ الفعلِ من مثل: دَحْرَجَ، فيكونُ دَحْرَجًا، (لَزَالٌ).

لكن الجمهورُ يذهب إلى عدم القياسِ في ذلك المقلدِ ما سُمع منه، وإنما القياسُ عندهم فيما هو معدولٌ من الثلاثي لا غير.

والتفصلُ بين الثلاثي والرباعي عند سيويه وجمهور النحاة أن الثلاثي قد كثر في كلامهم جداً، ولا يُسمع من الرباعي إلا في اللفظين المذكورين: قَرَقَارٍ، حَرَّعَارٍ، لذلك أجازوا القياسَ في الثلاثي، ومنعوه في الرباعي.

خاصة تضمينها النفي والنهي والاستفهام:

قد يُضمَّن اسمُ الفعلِ معنى النفي أو النهي أو الاستفهام.

وَيُمَثَّلُ لِنَفْسِهِ النَّصْرَ بِمَا حَكَاهُ اللَّحْيَانِي عَنِ الْكِنَانِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ أَهْرَابِيًّا مِنْ بَنِي عَامِرٍ يَقُولُ: إِذَا قِيلَ لَنَا: أَلَيْسَ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ قُلْنَا: هَمَّهَامٌ، أَيْ: لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ. وَحَكَاهُ الْكِنَانِيُّ عَنْهُمْ بِالْيَاءِ وَالْمِيمِ ^(١).

وَيُمَثَّلُونَ لِلِاسْتِفْهَامِ يَقُولُهُمْ: مَهْمِيمٌ؟، وَمِنَ قَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَقَدْ رَأَى عَلَيْهِ أَثَرَ صُفْرَةٍ: «مَهْمِيمٌ؟» أَيْ: أَحَدَتْ لَكَ شَيْءٌ؟ أُنْفَالٌ: تَزَوَّجْتُ بِمَا رَسُولُ اللَّهِ.

وقد يسبب بعضها (لا) الناقية، كقولهم: لا لَعًا، أَيْ: لا إِقَامَةً.

وقد يصحب بعضها معنى التعجب والاستحسان، كما هو في قول الشاعر:

وَأَبَى أَنْتَ وَفَسُوكِ الْأَسْتَبُ كَأَنَّما ذُرُّ عَلَيْهِ الزُّرْبُ ^(٢)

حيث (وا) فيها معنى التعجب.

وقد يستعمل (واها) للتعجب كذلك، فيقال: وَأَعَا لَه مَا أَطْيَبَهُ !!، وَذَلِكَ لِلتَّعْجِبِ مِنْ طَيْبِ الشَّيْءِ وَحُسْنِهِ، وَيَكُونُ اسْمًا لِأَهْجَبٍ.

وقد يكون في معنى التندم، ويُشْهَدُ لِلذَّكَ بِقَوْلِ عَمْرِو بْنِ نُعَيْلِ الْقُرَشِيِّ:

سَأَلْتَنِي الطَّلَاقَ إِذْ رَأَيْتَنِي قُلْ مَالِي قَدْ جِئْتَنِي بِسُكْرٍ

وَيُكْبَانُ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَسَبٌ بِحَبِيبٍ وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعْشُ عَيْشَ ضَرْ ^(٣)

ويجعل بعض النحاة في أحدها معنى الاستعظام. نحو: يَخُ يَخُ؛ وَلَكِنَّا أَنْزَلْنَا أَنهَا جَمِيعًا فِيهَا مَعْنَى الْمِالِفَةِ.

سادسا، (هلم) بين الحجازيين والتميميين،

تستعمل (هلم) استعمالين عند العرب:

- عند الحجازيين: حيث يستعملونها اسم فعل أمر، بمعنى: إيتَ وتعال، أو قرُبِه وأحضِرِه، وهم في ذلك ينطقونها بلفظ واحد، مع القردِ والثني والجمع

(١) الكتاب ١ - ١٥٥ / الخصائص ٣ - ٤١ / شرح الفصل لا بن يحيى ١ - ٧٦ / السامع على شرح

السهيل ٢ - ٦٤١ / البيان على الأسماء ٣ - ١٩٩ .

(٢) السامع على شرح السهيل ٢ - ٦٤٢ .

(٣) السامع على شرح السهيل ٢ - ٦٤٢ .

والمذكر والمؤنث، فيقولون: هَلُمَّ يا رجلُ، ويا رجلاًن، ويا رجالاً، ويا امرأة، ويا امرأتان، ويا نسوةً. فيكون الفاعل ضميراً مستترا لا يجب إظهاره، ويكون متعدداً ولازماً.

- عند بني تميم: حيث يستعملونها فعلاً للأمر، فيُظهرون الضميرَ الفاعلَ حالَ التثنية والجمع والثانيث، فيقولون: هَلُمَّ يا رجلُ، هَلُمَّا يا رجلاًن، هَلُمُّوا يا رجالاً، هَلُمِّي يا امرأة، هَلُمَّا يا امرأتان، هَلُمَّيْنِ يا نسوةً، ويرى القراء أنها: هَلُمَّنْ! بتشديد حرف الميم، وتشديد فتح التون).

ويذكر ابنُ يعيش: «واعلم أن بني تميم: وإن كانوا يجرونها مُجرى الفعل في اتصال الضميرِ بها لثقة شَبَّهها بالفعل، وإفادتها فائدة الفعل، فهي عندهم أيضاً اسمٌ للفعل، وليست مَقْطَأةً على أصلها من الفعلية...»^(١١).

أمثلة لاستعمال أسماء الأفعال :

- هَا زَيْدًا. (ها) اسمُ فعلٍ أمرٍ مبني لا محلَّ له من الإعراب، وفاعلُه ضميرٌ مستترٌ تقديره: أنت، (زيدًا) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

- هَلُمَّ الواجب. (الواجب) مفعول به لاسم الفعل.

- قال له وهو يتحدث: صَدَّ، كَمْ قَالَ له بعد زمنٍ: إيهِ، فردَّ عليه: لقد قلت لي مَهْ.

- «إذا ذُكِرَ الصالحونَ فحَبَّهلاً يُعْمَرُ، أي: أَيْتُوا بعمره، فهو منهم. (حبهلاً) اسمُ فعلٍ أمرٍ مبني، وفاعلُه ضميرٌ مستتر، وقد تعدى -ها- بواسطة حرفِ الجرِّ (الياء).

- قال ابن هرمة:

يَمْشِي الطُّيُوفَ إِذَا عَثَى الخِدَادَةَ لَهُ مَشَى الجَوَادِ قَبْلَةَ الجِلَّةِ التُّجَّابِ^(١٢)

(١١) شرح الفصل ٤ - ٤٢.

(١٢) كتاب ٢ - ٥٤ / القصب ٢ - ٦ - ٢٠٦ / الفصل ٧٣ / شرح ابن جنيش ٤ - ٤٦ / شرح القيا ابن معني

- دُونَكَ مَا يَخُصُّكَ .

- عِنْدَكَ أَخَاكَ .

(أخا) مفعولٌ به، منصوب، وعلامةُ نصبه الألفُ. لاسمِ الفعلِ (عندك)؛ لأنه بمعنى (الزم). فيكونُ اسمَ فعلٍ أمرٍ مبنيًا وفاعلُه ضميرٌ مرفوعٌ تقديرُه: أنت.

- ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾ [المائدة: ١٠٥]، أي: الزموا أنفسكم.

فكان (أنفس) مفعولاً به لاسمِ الفعلِ (عليكم).

- هَيْهَاتَ مِنْزِلًا بِنَعْفِ سُوَيْفَةٍ كَانَتْ مِبَارَكَةً مِنَ الْأَيَّامِ

- فَأَوَّهَ لِذِكْرِهَا إِذَا مَا ذَكَرْتَهَا وَمَنْ يُعَدِّ أَرْضِي بَيْتًا وَسَمَاءَ

- قال ابنِ أحمَرَ:

أَنْشَأْتُ أَسْأَلُهُ مَا بَالُ رِفْعَتِهِ حَى الْجُمُوعِ فَإِنَّ الرِّكْبَةَ قَدْ ذَهَبَا

أي: ادعِ الجُمُوعِ



مُنْجَم

لأسماء الأفعال بالفاظها المشهورة بها، وما يكتسبها من أشهر اللغات،
ومُسَمَّاء، ونوع فاعلها بين الإضمار والظهور، وتوجهها بين الأمر والسطوح
والماضي، واللزوم والتعدي، ومع ذكر نوعها بين التعريف والتكبير، وبين
الارتجال والتقل والقياس

اسم الفعل	لغاته	مسماة	فاملك مظهر أو مضمر	نوع زمتها ونحوها	نكرة أم معرفة	نوع بينه
أَجَّ	أَجَّ - أَجَّ	أَنْكَرَه أَنْجَرَه	مضمر	مضارع لازم	معرفة	مرئجل
	أَجَّ - أَجَّ		مضمر	مضارع لازم	نكرة ومعرفة	مرئجل
إَبَّكَ	أَبَّكَ	أَبَّكَ	مضمر	أمر لازم	معرفة	متقول
إَبَّنُ	أَبَّنُ	أَبَّنُ	مضمر	مضارع لازم	معرفة	متقول
أَبَّنَكَ		أَبَّنَكَ، حَفَّرَكَ شَبَّنَكَ بَيْنَ يَدَيْهِ	مضمر	أمر لازم	معرفة	متقول
أَمَّنَ	أَمَّنَ	أَسْتَجَبَ	مضمر	أمر لازم مع أَنَّهُ مَعْتَدٌ	معرفة	مرئجل
أَوَّهَ	أَوَّهَ - أَوَّهَ	أَوَّهَهُ	مضمر	مضارع لازم	معرفة	مرئجل
أَيَّهَ	أَيَّهَ - أَيَّهَ	أَيَّهَهُ لِي حَتَّى تَكُ	مضمر	أمر لازم	معرفة ونكرة	مرئجل
أَيَّهَا	أَيَّهَ	أَيَّهَهُ	مضمر	أمر لازم	معرفة ونكرة	مرئجل

يَجَلُّ	يَكْفَى وَكَتَفَ	مَظْهَر	مَضارع مُتَعَدٍ وَأَمْر لَازِم	مَعْرِفَة	مَرْتَجِل
يَسُّ	أَرْتَق	مَضمر	أَمْر لَازِم	مَعْرِفَة	مَرْتَجِل
يَطْلُن	أَبْطَأَ	مَظْهَر	مَضارع لَازِم	مَعْرِفَة	مَرْتَجِل
يَهْدِكُ	نَاشَرُ، حَلَوَنَه شَيْئًا مَخْلَقَه	مَضمر	أَمْر لَازِم	مَعْرِفَة	مَقْبُول
يَهْ	أَثْرَكَ، دَخَّ	مَضمر	أَمْر مُتَعَدٍ	مَعْرِفَة	مَقْبُول
يَهْدُ	أَهْبَلُ	مَضمر	أَمْر مُتَعَدٍ	مَعْرِفَة	مَرْتَجِل
يَهْدِيحُ	أَهْبَلُ	مَضمر	أَمْر مُتَعَدٍ	مَعْرِفَة	مَرْتَجِل
يَهْبِلُ	يَهْبِلُ	مَضمر	أَمْر مُتَعَدٍ	مَعْرِفَة	مَرْتَجِل
يَهْبِلُ	يَهْبِلُ	مَضمر	أَمْر لَازِم	مَعْرِفَة	مَرْتَجِل
يَهْبِلُ	يَهْبِلُ	مَضمر	وَمُتَعَدٍ	مَعْرِفَة وَنَكْرَة	مَرْتَجِل
يَهْبِلُ	يَهْبِلُ	مَضمر	مَضمر	نَكْرَة	مَرْتَجِل
يَهْبِلُ	يَهْبِلُ	مَضمر	مَضمر	نَكْرَة	مَرْتَجِل
دَخَّ	دَخَّعًا	مَضمر	أَمْر لَازِم	نَكْرَة وَمَعْرِفَة	مَرْتَجِل
دُونِكُ	حَدَّ	مَضمر	أَمْر مُتَعَدٍ	مَعْرِفَة	مَقْبُول
رَوَيْدٌ	رَوَيْدُكَ الْكَافِ	مَضمر	أَمْر لَازِم	مَعْرِفَة	مَقْبُول
سَرَّعَانٌ	سَرَّعَانٌ، يَسْرَعَانٌ	مَظْهَر	مَضارع لَازِم	مَعْرِفَة	مَرْتَجِل
شَتَانٌ	الشَّرْقِي	مَظْهَر	مَضارع لَازِم	مَعْرِفَة	مَرْتَجِل

مرحل	نكرة	أمر لازم ومتعد	مضمر	أحضر: الحيل، الله	حَمَّ إِلَى ..	فَلَمَّ (الجمانية)
مرحل	معرفة	أمر لازم	مضمر	أَسْرَعَ أَوْ أَتَمَّلَ	مَبَّ - مَبَّ - مَبَّ - فَرَّ - مَبَّ - مَبَّ - مَبَّ -	مَبَّ
مرحل	معرفة وقد ينكر	ماضٍ لازم	مظهر	بَعَثَ	مِهَات - مِهَات - مِهَاتُ - مِهَاتُ - مِهَاتُ - مِهَاتُ - مِهَاتُ - مِهَاتُ - مِهَاتُ - مِهَاتُ - مِهَاتُ -	مِهَاتُ
مرحل	معرفة	مضارع لازم	مضمر	أَعْجَبَ		وَأَ
مرحل	نكرة	مضارع لازم	مضمر	أَعْجَبَ		وَأَمَّا
مطلق	معرفة	أمر لازم	مضمر	تَأَخَّرَ، إِذَا كُنْتَ لِحَلْمِهِ، شَيْئًا خَلْفَهُ		وَرَأَيْكَ
مرحل	معرفة	ماضٍ لازم	مظهر	سَرَعَ	وَأَسْرَعَانِ	وَأَسْرَعَانِ
مرحل	معرفة	مضارع لازم	مضمر	أَعْجَبَ وَأَتَمَّمْ		وَأَيَّ
مرحل	معرفة	أمر لازم	مضمر	أَعْرَ وَأَتَزَجَّرَ		وَأَيَّهَا
قباس	معرفة	أمر لازم ومتعد	مضمر	فعل أمر من لفظه نزال = النزل		ما كان على مثال (الفعال) دالاً على الأمر من فعل ثلاثي تام

أسماء الأصوات^(١)

يلحقُ بأسماء الأفعالِ أسماءُ الأصواتِ، وهو مصطلحٌ يطلقُ على ألفاظِ اللغةِ تشيرُ إلى معانٍ ودلالاتٍ اصطلاحاً عليها المجتمعُ اللغوي، وهي مكونةٌ من الأصواتِ التي تتكوّنُ منها اللغةُ، ليحاكي بها أصواتُ بعضِ الحيواناتِ والطيورِ التي يلقها الإنسانُ، أو التي توجدُ في بيئته، ووجد في نفسه حاجةٌ أن يكونَ له علاقةٌ لغويةٌ بها، أو يعبرُ بها عن أصواتٍ عارضةٍ لأحوالٍ معينةٍ تعبره، كالسعالِ والتعجبِ والتأقّبِ. . . .

وأسماءُ الأصواتِ وأسماءُ الأفعالِ متواخيةٌ؛ لاشتراكهما في دلالةِ الزجر^(٢)، والأمرِ، والتعبيرِ عن مشاعرٍ.

وأسماءُ الأصواتِ ليست أسماءً أفعالٍ؛ لأن اسمَ الفعلِ له فاعلٌ مستترٌ أو ظاهرٌ، لكن اسمَ الصوتِ لا يكونُ له ذلك.

فاسمُ الصوتِ يكونُ لفظاً منفرداً يعطى دلالةً معينةً بمفرده، دون حاجته إلى لفظٍ آخرٍ.

فأسماءُ الأصواتِ من قبيلِ المفرداتِ، وأما أسماءُ الأفعالِ فمِن قبيلِ المركباتِ.

وهي ليست أسماءً مطلقةً؛ لأنها لا يجوزُ أن تدخلَ عليها ما يدخلُ على الأسماءِ من عواملٍ، كما أنه يكتفى بها لحدوثِ الأداءِ الدلاليِّ المفهومِ من الإحداثِ اللغويِّ.

لكن الاسمَ يحتاج إلى غيره لإحداثِ هذا الأداءِ.

(١) يرجع في هذه الدراسة إلى: الكتاب ٣ - ٢٩٨ وما بعده / ١ - ٢٢٩. شرح ابن يعيش ١ - ٧٥ / شرح ابن القاسم ١١٤ / المساعد على تسهيل الفوائد ٢ - ٦٨٨ / شرح التصريح ٢ - ٢٠٠ / الضبان على الأسماء ٣ - ٢ - ٨ / البحر الوافي ١ - ١١٢.

(٢) شرح ابن يعيش ١ - ٣٦.

وليست حروفاً؛ لأنه يكتسب بها، أما الحرف فإنه لا بد له من معمولٍ، كما أنه لا يزيد أدانها الدلالى فى اللغة.

وليست أفعالاً؛ لأنها لا تتضمن حدثاً ولا زماناً كما هو فى الأفعال.

وأما هى شبيهة بأسماء الأفعال فى أنه يكتسب بها لإحداث الدلالة المقصودة التى تُسمم، دالة على خطابٍ مالا يعقل، أو من هو فى حكمه، أو دالة على حكاية بعض الأصوات الصادرة، وليست أسماء أفعال صريحة - كما ذكرنا.

أسماء الأصوات جميعها مبنية، ولا محل لها من الإعراب، ويحل لئانها بما يأتى:

١ - إما لأن منها ما وضعه وضع الحروف فى بيته.

٢ - وإما لوقوعها موقع الجملة، حيث أدانها للمعنى، والجملة لا تتكّن لها فى الأصل.

٣ - وإما لأن منها ما هو نائب نائب فعل الأمر، وفعل الأمر مبنى.

٤ - ومنهم من يرى أن سبب بثانها هو أنه ليس فيها معنى، فجرت مسجى بعض حروف الأسم، وبعض حروف الأسم مبنى.

لكن هذه الألفاظ وإن كانت لا تنسى - فى غالبها - إلى مادة معنوية معينة، فهى ذات دلالات مصطلح عليها، تؤديها بين طرفي الحديث، وبذلك تكون قد حثقت الوضع اللغوى، أو الهدف من اللغة، فلا بد أن نقرنها دائماً بالمعنى الذى وضعت له، لا أن نجردها من المعنى، فليس فى اللغة اللفاظ غير ذات معنى.

- وإما لشبهها الحرف المهل فى كونها غير عاملة ولا معمولاً^(١)

وما وضع من أسماء أصوات فى كتب اللغة والنحو تدور فى أربع دوائر دالية:

١ - إما أن تكون لدعاء مالا يعقل لأداء عمل ما مطلوب.

٢ - وإما أن تكون لجر مالا يعقل عن أداء ما، أو تهره.

(١) المساعد على السهل ٢ - ١٦٣ / البيان على الأصح ٣ - ٢١١.

٣- وإما أن تكون محاكاةً لصوت حيوان أو طير، إما أن يكونَ صوته الذي يستعمله. وإما أن يكونَ صوته أثناء أداءِ فعلٍ ما، كالشرب الخ.

٤- وإما أن تكونَ محاكاةً لصوتِ فعلٍ ما، ينشأ عن إحدى صوتهِ يميزه، فيتفاعلُ له الإنسانُ.

أ- ما يستعملُ لزجرَ مالا يعقلُ:

هَلْكَ هَلَاً: لزجرُ الخيلِ، أى: توسُّمى أو تَنَحَّى، أو: لزجرُ الخيلِ عن البَطءِ، واستحاثِها.

ومنه قولُ الشاعر:

وَأَيُّ جَوَادٍ لَا يُقَالُ لَهُ هَلَاً^(١)

وقد تكونُ للإبلِ، وقد تُسَكَّنُ بها الإناثُ عند ذنو الفحلِ منها.

وقد يُستخدمُ لاستحاثِ العاقلِ، ومنه قوله:

أَلَا حَيًّا لَيْلَى وَقَوْلَا لَهَا هَلَاً . . .

عَلَسَ: لزجرُ البُخلِ عن الإبطاءِ.

قال يزيد بن مفرغ:

عَدَسٌ مَالْعِبَادِ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ أَمِنْتُ وَهَذَا تَحُجِّمِلِينَ طَلِيْقٌ

حيث زجر بقلته بقوله: عدس، فلقد امننت، ومالعباد عليك إمارة بعد.

هَيْبًا هَيْبًا هَايَ: لزجرُ الإبلِ، وقد تكسر ذاك (هيد).

قال الراجز:

بَاتت تِبَادَى شَمَشَعَاتٍ ذُهَلًا فَهِيَ تَسْمَى رَمَزَمًا وَعَيْطَلَا

حتى حدوناها بهيبد وهلا حتى يرى أسفلها صار هلا^(٢)

(١) شرح ابن بعثان ٤ - ٧٩. البيان على الأسموني ٣-٢٠٨.

(٢) شرح ابن بعثان ٤ - ٨٠.

شمشعات: طواف التوق، قيل: قيلت من طول السير. رمزم وعيطل: اسمان لثقة واحدة.

حيثُ (هيد وهلا) اسما صوتٍ لزجرٍ ناقته.

وقال ابنُ هرمة:

حتى استقامت له الأفاقُ طائعةٌ فما يقالُ له هَيْدٌ ولا هادٍ^(١)

أى: لا يزجرُ أثناءَ سيره.

جَه: صوتُ لزجرِ السبعِ ليكفُّ ويثمن.

ومنه: جَهَّهتُ بالسبعِ، إذا قلتُ له: جه. فيقال: فهَجَّهتُ حتى، أى: طارَعْتُ واثَّهتُ.

وَح، حَوْ، قَس: لزجرُ البقرِ.

عَه: بكسرِ الدالِ وفتحِها، زجرٌ للحثِّ على الضربِ، هذا أصلُه، ثم استخدامٌ مثلاً في كلِّ شيءٍ لا يقدمُ عليه الرجلُ، وقد حانَ حينُه، وهي فارسية، وأصله أن الموثورَ كان يُلثقى واثراً، فلا يتعرضُ له، فيقالُ له ذلك^(٢).

حَاج، حَلْ: زجرٌ للناقةِ.

يقال: حلَّمتُ بالناقةِ، إذا قلتُ لها: حَلْ حَلْ. وقد يدخلُه تنوينُ التكثيرِ.

حَلِي: لزجرُ البعيرِ.

حُوب: بفتحِ الباءِ، وضَمُّها، وكسرها، بدونِ تنوينٍ، وبالتنوينِ في جميع لغاتها، ويقال: حُوبتُ بالإبلِ، إذا قلتُ لها ذلك.

هَيْج (بكسرِ الهاءِ وفتحِها وسكونِ الياءِ، مع كسرِ الجيمِ وسكونِها): صوتُ الحادي يزجرُ به إبلَه.

عَاه، عِيه، هَاب: لزجرُ الإبلِ.

عَاى، حَاى: لزجرُ الإبلِ، وغيرها من المواشى.

وقد يكونان بالهمزة: عَاه عَاه.

(١) شرح ابن عيسى 4 - 60.

(٢) شرح ابن عيسى 4 - 81.

سَعَّ: لزجر العز، يقال لها: سَعَّ سَعَّ، ويقال: سَعَّعْتُ بالعز، إذا زجرتها.
حب: صوت يُزجرُ به الجملُ عند البرُوك.

يقولون: حب لا مشيت. والإحباب في البعير هو أن يبرك. وتقول: أحب
البعيرُ إذا برك، فلم يبرح، أو إذا أصابه كسرٌ أو مرضٌ فلم يبرح مكانه حتى يبرأ،
أو يموت.

إس، هَسَّ (بفتح ففتح مشدّد): صوت يزجر به الراعي الغنم. وفيهما إسكانُ
السين.

حج، عه، عيز: صوت يُزجر به الضأن.

هَجَّ، قَعَّ، قَاع: صوت لزجر الغنم.

يقال: قَعَّقَ بالغنم، إذا قال لها ذلك.

وقيل: قاع، بالثاق.

هَجَّأ، هَجَّ: صوت لزجر الكلب. وقيل: للغنم. وينون للتكثير.

جاء (بكسر الهاء، وتثنيها): صوت يُزجر به البعيرُ دون الناقة، أو: هو
زجرُ للبعير.

عَزَّ (بفتح فسكون) حَزَّ (بفتح أوله وكسره، مع فتح آخره وكسره) أو بفتح
الأولِ وكسرِ الآخرِ، حَزَّ (بفتح فسكون)، حَزَّ (بفتح فسكون ففتح): لزجر
العنز.

حَرَّ (بفتح فكسر مشدّد): لزجر الحمير عن الإبطاء، واستحثائه على السرعة.

كَحَّ، كَحَّجَّ (بكسر فتشديد مع السكون أو الكسر، أو التثوين، أو تخفيف الحاء،
وجواز فتح الكاف): لزجر الطفل عن تناول شيء.

ومنه أن الحسن -رضي الله عنه- أخذ عمراً من ثَمَرِ الصدقة، وجعلها في فيه،
فقال له ﷺ: كَحَّ، كَحَّجَّ، فإنها من الصدقة، فألقاها من فيه.

ب- ما يستعمل لدعاء ما لا يعقل:

جُوت: دعاء الإبل للشرب، وقيل: مثلثة التاء، قد يدخلها الألف واللام،
فيقال: الجوت.

جِي: صوت لدعاء الإبل للشرب.

فيقال: جَاجَاتُ بِالْإِبِلِ لِشُرْبِ جَاجَاتٍ، وقد تكررت، فيقال: جِي جِي، والاسمُ
نِهَا: الجيء.

حِي (بكسر فسكون): دعاء للحمار للشرب.

هِي: دعاء الإبل للعلف.

يقال: هَاعَمَاتُ بِالْإِبِلِ، إذا دعوتها للعلف.

هَدِخُ (بكسر لفتح فسكون): صوت تسكن به صغارُ الإبلِ إذا تفرقت. وقد
تسكن الدالُ وتكسرُ العينُ.

فَوِي (بفتح فسكون فكسر): دعاء للرُبع، وهو الفصيلُ يتج في الربيع.

وهو أولُ التناج. يقال: ما له ربع ولا مبيع، والبيع: ما يتج في آخر التناج.

نَخْ، نَخْ (بكسر أو فتح ففتح مشدّد، أو بكسر أو بفتح فسكون): صوت يقالُ
لِإِنَاعَةِ الْبَعِيرِ، يقالُ: نَخْنَخْتُ الناقةَ، فَتَخْنَخَتْ، أي: ليركبتها فبركتُ.

ومث قولُ المعجاج:

ولو انبَخنا جِسمَهُم نَخْنَخُوا^(١)

هِيح، إِيح: صوتُ لِإِنَاعَةِ الْبَعِيرِ.

يُس (يضم الباء وتثنية السين مع تشديدِها، أو سكونِ السين): صوتٌ يُدعى
به الغنم إذا أشبهاها إلى الماء.

وقال ابن عبيد: يقال: بَسَّتِ الْإِبِلُ وَأَبَسَّتْهَا لَغَنَانٌ، إذا قلتَ لها: بس بس،
وصدرهُ الْإِنْسَانُ، وهو صوتُ للرأسي يسكنُ به الناقةُ عند الحلب^(٢).

(١) شرح ابن عيش ٣ - ٤٤ -

(٢) الأخرج ابن عيش ٤ - ٤٤ -

ثِيءٌ، تُوِّءٌ، تَأٌ: دعاءُ الثَّيْسِ للفساد.

دَجَّ (يفتح فسكون): صوتٌ يُدعى به الدجاج.

يقال: دَجَّجْتُ بالدجاجة، إذا قلت لها ذلك.

سَأٌ، تُسْفُوٌّ: صوتان يُدعى بهما الخمارُ إلى الشرب.

يقال: سَأَسَات بالخمار، إذا دعوته إلى الشرب، وشَأَشَأَتْ به، إذا دعوته فقلت

له: تُسْفُوْ تُسْفُوْ.

قُوسٌ (بضم طويل فسكون): صوتٌ يُدعى به الكلبُ. وقد تكسر السين

(قُوسٍ).

هَوَّهٌ (يفتح فسكون فكسر): للجدْحَشِ.

أَوْ، آوٌ: للقرصِ.

ج- ما يستعمل حكاية لأصوات الحيوان،

ثِيْبٍ (بكسر طويل فكسر): حكاية صوتِ شربِ الإبلِ الماءَ، فهو يحسبُ

صوتَ مشارفها عند الشرب، أو صوتَ جذبِها للماء، ورشقها له عند الشرب،

وقد تدعُله الألفُ واللامُ، فيقال: الثيب.

ومنه قولُ ذي الرمة:

تَدَاعَيْنِ بِاسْمِ الثَّيْبِ فِي مَشْتَلَمٍ جَوَانِبُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وَسِلَامٍ⁽¹⁾

هَاءٌ: (مكسور الهمزة، وقد نال الميمُ): حكاية صوتِ بغامِ الظباءِ، إذا دعت

لولاذعاً.

وقد يدخل عليه الألفُ واللامُ، ومنه قولُ ذي الرمة:

(1) شرح ابن جنيح 3 - 11، 1 - 12 / البيان على الأسموني - 2 - 111.

مطلو: الحوض، بصرة: الحجارة تكون راحة، وفيها ينام، سلام: بوزن كتاب، جمع بكلمة، وهي الحجارة.

لا يمتش الطَّرْقَ إلا ما نَحَسَوْتَهُ دافع يناديه باسم الماء مَسْبُومٌ^(١)
ويلا أداة تعريف جاء قوله:

وتنادى بها ماء إذا ثار ثورة.

غاقٍ (مكسور الأخر): حكاية صوت الغراب.

وقد ينون للتكثير ومنه قول الفلّاح:

معاود للجوع والإملاقٍ يفضب إن قال الغرابُ غاقٍ^(٢)

ما يستعمل حكاية لأصوات غير حيوانية:

طبخُ (بكسر طوِيلٍ فسكونٍ أو كسرٍ أو فتحٍ: حكاية صوت الضاحك.

عيطُ (بكسر طوِيلٍ فسكونٍ الطاء): حكاية صوت الصبيان إذا تصاحوا للعب،
ومن: عططت القومُ، إذا تصاحوا، والمصدر: العططة.

مضى، (بكسر فكسِر): حكاية صوت الشفتين عند التملُّق، حيث يحدث اللسانُ
مع الفجر الأعلى صوتاً. نتيجة ضم إحدى الشفتين إلى الأخرى. يقال ذلك عند ردِّ
ذی الحاجة، والرأد به الردُّ مع إطماع. وقد يقال بها عند الإقرار بحقٍّ، وفي المثل:
إن في مضى لطمعاً، وإذا سأل الرجلُ الرجلَ حاجةً فقال السؤلُ: مضى، فكأنه
قد ضمن قضاءها. ومنه قول الراجز:

سألته الرصمَ فقالت مضى^(٣)

طاقٍ (مكسور القاف): حكاية صوت الضرب.

طَقَّ (ساكن القاف): حكاية صوت وقع الحجارة بعضها على بعض.

يقال: طفطقت الحجارة، إذا جاء صوتها: طق طق.

قَبُّ (ساكن الباء): حكاية صوت وقع السيف على الضربة.

(١) المفصل ٢-١٩ / شرح ابن عمش ٢-١٤ / البيان على الأسموت ٢-١١٢ / لسان العرب (بضم).

(٢) شرح ابن عمش ٤-٨٨.

(٣) شرح ابن عمش ٤-٧٨ / لسان العرب (مضى).

خازِرٍ بَازِرٍ: للذبابِ .

خَافِي بَاقِي: للكناحِ، أي: للصوتِ الحادِ من اصطكاكِ الأجرامِ عند الكناحِ .

قَاشِرٍ مَاشِرٍ، جَاشِرٍ بَاشِرٍ: للقماشِ

إصرائِها،

ذكرنا أن أسماءَ الأصواتِ مبنيةٌ، لا محلٌّ لها من الإعرابِ، لكنها قد تُعربُ في الكلامِ، وذلك إذا وضعتُ موضعَ الاسمِ المُتمكِّنِ، ويكونُ من طريقِ:

- وضعها موضعَ الاسمِ المُتمكِّنِ الذي يصدرُ منه الصوتُ، كأن يوضعَ موضعَ الغرابِ (غاقٍ).

- وضعها موضعَ الاسمِ المُتمكِّنِ الذي يُزجَرُ به، أو يُدعى به، كأن يحلُّ (عَدَسٌ) محلَّ البغلِ، أو (هَيْدٌ) محلَّ الإبلِ، أو: (جِنٌّ) محلَّ الإبلِ .

- التعبيرِ عنها على أنها أشياءٌ موجودةٌ، أي: كلماتٌ لها تعريفٌ وذاتيةٌ، أي: التعبيرِ عن ذاتها .

كأن يقال: جُوتَ اسمٌ صوتٍ يدعى به الإبلُ للشربِ .

فتكون (جوت) مبتدأ، إما أن تعربه، وإما أن تبيته .

من ذلك قولُ الشاعر:

إذا حَمَلْتُ بِرِثْمِي عَلَى عَدَسٍ عَلَى الَّذِي بَيْنَ الْحِمَارِ وَالْقَرَسِ

فَلَا أَبَالِي مَنْ غَزَا وَمَنْ جَلَسَ^(١)

قفيه (عَدَسٌ) يعني البغلُ، أي: سُمِّيَ بصوته، فيكونُ اسمُ الصوتِ قائما مقامَ

الاسمِ المُتمكِّنِ، ويُعربُ مجروراً بحرفِ الجرِ

وقولُ الشاعرِ

إِذْ لَمَسْتِ مِثْلُ جَنَاحِ غَاقِي^(٢)

(١) شرح ابن عيسى ٤ - ٧٩ .

(٢) الصبيان على الأسمون ٣ - ٣١١ . نرى: شعر راسي .

أي: مثل جناح طير، لأن (خلاق) اسم صوت الطير، فيكون (خلاق) مضافاً إلى جناح طير، وتضمن كسرته أن تكون كسرة بناء.

ومنه أن تقول: ربينا دجاً كثيراً، أي: دجاجاً، فيكون (دجاً) مفعولاً به منصوباً، لأنه قام مقام الاسم المسمى الذي يدل على به.

أما قول ذي الرمة:

تداعين باسم الشيب في مشقلم جوائبه من نحره وسلام^(١)
فإن (الشيب) فيه هو الصوت نفسه، دعت الإبل بعضهم بعضاً به. فيكون هنا مضافاً إليه مجروراً.

ويجوز البناء في الواضع السابقة على الحكاية، ويكون الواضع أو المحل هو الذي يحمل الفرع الإعرابي المستحق.

لكن الأستاذ عباس حسن يختار فيما سبق من الحالتين الأولى والثانية وجوب الإعراب فيهما، حيث يرى أنه أوضح والتدرج على أداء المعنى، فيحسن الاقتصاد عليه^(٢) وهو في ذلك يذهب إلى ما ذهب إليه الأزهرى^(٣) حيث يجعل الأزهرى اسم الصوت في التركيب متقولاً عن

معناه ليكون اسماً للمحرك صوتيه، أو للمصوت له به، فيكون - حيث - مرادفاً لاسم متحرك.

ويختار جواز البناء والإعراب إذا قصد لفظها نصاً، ويضرب لذلك المثل: فلان لايرعوى إلا بالزجر، كالبقل لايرعوى إلا إذا سمع: عتس أو: عتساً. بالبناء، والإعراب.

ولعله في ذلك قد اختار ما ذكره الأزهرى في الواضع السابق، حيث إنه لم يوجب في مثل هذا الواضع الإعراب، وإنما صوّره بالقول: (وتعسا). حيث

(١) شرح ابن عياد ٣ - ١٤ - ٤ - ٨١- البيان على الأسماء ٣ - ٢١١.

(٢) النحو الواسع ٤ - ١٦٥.

(٣) شرح الصريح ٢ - ٢ - ٦.

اسمُ الصوتِ يكونُ موجوداً في التركيبِ بلفظه، ومعناه مقصوداً، وذكر الأزهري ذلك:

..... كما رُحِتُ بالخَوْبِ الظَّمَاءِ الصَّوَابِ

يُرْوَى (الخوب) بالوجهين على الحكايةِ وعدمِها، أي: كما رحت بهذا اللفظ الذي يصوتُ به وهو: حوب^(١).

وقولُ ذي الرمة السابقُ يماثل ذلك، حيثُ ذكر النداءَ بالشيبِ، وهو الصوت نفسه.

لكنه من الملاحظ أن اللغةَ العربيةَ تعاملُ مثلَ ذلك إما على الحكايةِ، فيكون مبيهاً، وإما على الإعرابِ بخروجه عما وُضِعَ له في اللغةِ. والسياقُ هو الذي يوضحُ استخدامه صوتاً أو كتابةً عن صاحبه، أو ما يوجّهُ إليه. ويرجعُ البناءُ حتى يفرقُ بين الاسمِ الأصليِّ واسمِ الصوتِ. فعندما تقول: رأيتُ غاقٍ، بناءً (غاق) على الكسر؛ فإنه لا بد أن يعلمَ أن المقصودَ به صاحبه، وهو الغراب.

وقد ذكرنا أن كسرةَ (غاق) في البيتِ المذكورِ سابقاً تجعلُ أن تكونَ كسرةَ بناءً^(٢).

ملحوظات:

أولاً: يُلحظُ أن أسماءَ الأصواتِ من حيثُ أصولها الدلاليةُ تنقسمُ إلى مجموعتين:

إحداهما: الفاعلُها محاولةٌ لمحاكاةِ أصواتِ طبيعة، تصدرُ من الحيوانِ، أو غيره. نحو: شب، طاق، طق، قاش، ماش، ماء، غاق. . . الخ.

والأخرى: الفاعلُها ناشئةٌ من الوضعِ الاصطلاحيِّ بين أبناء المجتمع اللغويِّ، نحو: عذس، كخ، هيد، عاج، حل. . . وسائر ما يُشتملُ للزجرِ أو للدعاءِ لعملٍ شيء ما.

(١) شرح الصريح ٢ - ٢٢٠.

(٢) بظر: حاشية بس على الصريح ٢ - ٢٠٢.

ثانياً: يخلط بعض النحاة^(١) بين أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في بعض الألفاظ، وهي:

كجَّ^(٢): أتكَّر. أبحَّ^(٣): أكره وأتكَّر.

وي^(٤): أعجِبْ وأندم، صوت يقال في حال الندم والإعجاب.

بس^(٥): اكتفِ وأقطع، ارفق.

ثالثاً: لاجدال في أن أسماء الأصوات لا تحتفظ بصورة نطقية واحدة، حيث إنها قابلةٌ للانحراف الصوتي عما بُنيت عليه أولاً، ويتأقلمها الابتداء بالانحراف نفسه عن الآباء. لذلك فقد تعددت لغاتها، وإن شئت لهجاتها، ولا يمكن إحكام حركة كثير من أصواتها بين الفتح والضم والكسر، أو إسكان وسطها أو تحريكه.

وما دامت أسماء الأصوات محاكاةً لغاتها تكون قابلةً للتخفيف من شخص إلى آخر. وأرى أن هذا سبب في تعدد لهجاتها.

رابعاً: يجب ألا تقتصر أسماء الأصوات على ما هو متوارث في اللغة، وذلك - كما يقول الأستاذ عباس حسن: «لأن إنشاء الأصوات واستحداثها جائز في كل عصر»^(٦).

وإن ما استحدث في هذا الزمان من وسائل إعلامية تعالينا، وما هو عليه من وسائل اتصال مصرية، تجعل المجتمعات كلها بمثابة المجتمع الواحد، وما ينتج من جراء ذلك من تضاريف لغوية، وأسرى المقترضات اللغوية، وأسرها محاكاةً وتقليداً، إنما هو أسماء الأصوات لأنها سمة كل المجتمعات اللغوية؛ لذا يجب ألا تقتصر الكتب التي تعرض أسماء الأصوات على ما هو متوارث ومقول.

(١) ينظر: شرح القاموس لابن يعيش ١ - ٢ - ٧٦.

(٢) ابن يعيش ١ - ٢ - ٧٦ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢٥٢.

(٣) ابن يعيش ١ - ٢ - ٧٦ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢٥٢.

(٤) ابن يعيش ١ - ٢ - ٧٦ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢٥١.

(٥) شرح ابن يعيش ١ - ٢ - ٧٦ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢٤٩.

(٦) الشعر الوافى ١ - ١٦٥.

المصدر^(١)

المصدر هو اسمُ المعنى الذي يدل على الحدثِ الجارى على الفعل، وهو دالٌّ بالأصلِ على معنى قائمٍ بفاعلٍ، أو صادرٍ عنه حقيقةً أو مجازاً، أو واقعٍ على مفعولٍ. نحو:

حَسُنَ، وَفَهِمَ، وَحَكَمَ، فَكُلُّ مِنْهَا مَعْنَى قَائِمٌ بِفَاعِلٍ.

وَعَطَّ، وَخَيَّطَ، وَفَرَسَ، وَكَتَبَ، كُلُّ مِنْهَا مَعْنَى صَادِرٌ عَنِ فَاعِلٍ.

أما نسبةُ العدم إلى المعدم، والموت إلى الميت، والإيراق إلى الشجرة فهي مجازية. والمصدرُ الواقعُ على مفعولٍ هو مصدرٌ مالم يُسَمَّ فاعلهُ.

يعمل المصدرُ عملَ الفعل؛ لأن المصدرَ أصلٌ، والفعلَ فرعُه، وذلك عند جمهور النحاة، فالمصدرُ - لديهم - أصلُ المشتقات.

لذلك فإن المصدرَ يعملُ دونَ التضييدِ بزمانٍ، فهو يعملُ في الماضي والحاضر والمستقبل؛ لأنه أصلٌ لكل فعلٍ من هذه الأفعال، بخلاف اسمِ الفاعل، فإنه يعملُ للشبه، فتضيدُ عمله بما هو شبيهه، وهو المضارعُ.

عمل المصدر:

ذكرنا أن المصدرَ يعملُ عملَ فعله، أي: إنه يرفعُ فاعلاً، أو نائبَ فاعلٍ، أو اسمَ كان، وإذا كان فعله متعدداً فإنه يتعدى بحسبِ تعدى فعله، إلى واحدٍ، أو إلى اثنين، أو إلى ثلاثة. كما أنه ينصبُ الحالَ وغيره، حسبما يأتي به التركيبُ، وإن كان فعله لازماً فإنه يلزم.

(١) يرجع في هذه الدراسة إلى: الكتاب ٤ - ٥ / ١ - ١٨٩ وما بعدها / المنتخب ١ - ١٢ / شرح ابن يعيش ٦ - ٥٩ / شرح الإيضاح ١ - ٥٥٣ / شرح القنية ابن معطي ٢ - ٧ - ١٠ / التسهيل ١٨٤ / شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١٠٦ / شرح ابن قنطرم ١١٦ / المقرب ١ - ٢٩ / شرح ابن عقيل ٣ - ٩٣ / المساعد على التسهيل ٢ - ٤٢٦ / الجامع الصغير ١٥٠ / شرح الشذور ٢٨٢ / شرح التصريح ٢ - ١٦١ / العبدان على الأسموني. ٢ - ٢٨٣.

وهو يعملُ -على الوجهِ الأرجح- في الماضي والحالِ والاستقبالِ.

وفي رفع المصدرِ نائباً عن الفاعليِ خلاف^(١١)، حيث يتمتع الـاعفَشُ والشُّوبِين وغيرهما، لوجودِ اللبسِ بين كونِ المرفوعِ نائباً عن الفاعليِ، أو فاعلاً، وجزيره أبوحيان فيما إذا كان الفعلُ ملازماً للبناء للمجهولِ، نحو: رَكِمَ، ومصدره: ركام.

وأجازه البصريون، وذهب إليه ابنُ مالك^(١٢).

وأجاز بعضهم ذلك في حالِ عدمِ وقوعِ اللبسِ.

وأرى أنه يجوزُ أن يرفعَ المصدرُ نائبَ فاعلي - لفظاً، أو محلاً -، ويحددُ السياقُ كونهَ فاعلاً أو نائباً عنه.

وإذا حدثَ لبسٌ فإننا نأخذُ بالأكثرِ حيطةً حيث نتوجهُ إلى السياقِ العامِ، لا سياقِ الجملةِ بمفردها. وستوردُ أمثلةً لإعمالِ المصدرِ فيما لم يُسمَّ فاعلهُ.

ومن أمثلةِ عملِ المصدرِ:

- سُورِت من قِراءَتِكَ الدرسِ.

(الدرسُ) مفعولٌ به منصوبٌ للمصدرِ (قراءة)، وهو مستعدٌ إلى واحدٍ. والمصدرُ مجرورٌ بحرفِ الجرِ.

- خروَجُكَ من القاعةِ أثناءَ المحاضرةِ غيرِ لائقٍ.

(خروج) مصدرٌ فعليٌ لازمٌ لذا لم يتعدَ، لكنَّ شبهَ الجملةِ (من القاعةِ) متعلقةٌ به. والمصدرُ مبتدأ، مضافٌ إليه فاعلهُ (كافِ المخاطبِ).

- من بركِ إعطائكِ القليلِ صدقةً.

(إعطاء) مصدرٌ فعليٌ يتعدى إلى اثنين؛ لذا فسأته قد تعدى إلى (التفسيرِ)، وهو مفعولٌ به أولٌ، وإلى (صدقةً)، وهو مفعولٌ به ثانٍ، وأما المصدرُ فهو مبتدأٌ مؤخرٌ. مضافٌ إليه فاعلهُ (كافِ المخاطبِ).

(١١) البيان على الأسموني ١ - ٢٥٢.

(١٢) شرح التسهيل ٣ - ١٢١.

ومنه القول: عجبت من إعطائك زيداً ذهماً.

- قَدَرْتُ إعْلَامَكَ محمداً عليّ بريئاً.

(إعلام) مصدرُ القعل (أعلم)، وهو يتعدى إلى ثلاثة مفعولين؛ لذا فقد تعدى

المصدر إلى كلٍّ من:

(محمداً)، وهو مفعولٌ أول، و(عليّ)، وهو مفعولٌ به ثان، و(بريئاً)، وهو

مفعولٌ به ثالث.

أما المصدر فهو مفعولٌ به للفعل (قدر). وهو مضافٌ إليه فاعله كاف المخاطب.

- من أمثلةِ ابن مالك:

من نعم الله كونُ المَقهورِ عدوتنا، كونُ عدوتنا المَقهورِ، الكونُ عدوتنا المَقهورِ^(١٦).

حيث المصدرُ (كون) رفع اسمه في الواضع الثلاثة، ونصب خبره في الموضع

الثالث. والمصدرُ الأولُ مضافٌ إلى الخبر، والثاني مضافٌ إلى اسمٍ كان، والثالثُ

معرفةً بالأداة. ولك أن تقول:

- كونُك مجتهدٌ شيءٌ مُرضٍ؛ لكننا نطلبُ صيرورتك متواضعاً.

(مجتهد) خبر المصدر (كون)، و(متواضعاً) خبرُ المصدرِ (صيرورة). والمصدرُ

(كون) مبتدأ، وأما (صيرورة) فهو مفعولٌ به للفعل (تطلب)، وكلٌّ من المصدرين

مضافٌ إلى اسمه، وهو في الأصلِ مبتدأٌ قبلَ دخولِ المصدرِ عليه.

- من الأمثلةِ التي تذكر^(١٧):

سأمنى ضرئك، والتقدير: أن ضُرئت، بالبناءِ للمجهولِ، أو لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله.

فيكون ضميرُ المخاطبِ مضافاً إلى المصدرِ، لكنه في محل رفع، نائب عن الفاعل.

أما المصدرُ فهو فاعلٌ.

(١٦) شرح السهول ٣ - ٩ - ١٠.

(١٧) شرح الفصل لابن جني ٦ - ١٠ / شرح السهول ٣ - ١٢١ / الشاهد ٢ - ٢٢٨.

عرفتُ تَطْلِقُ المِرَاةَ، والتضدير: ان طَلَّقتُ . . . بالبناء لما لم يَسْمَ فاعله، فتكونُ (المِرَاةُ) مضافاً إليه مجروراً لفظاً، وهولى محل رفع، نائب عن الفاعل. والمصدرُ مفعول به منصوب.

وكذلك: عَجِبْتُ من تَطْلِقِ المِرَاةَ.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَلَيْهِمْ سَيِّئَاتُ﴾ [الروم: ١٣]، أى: من بعد أن غلبوا، فيكون ضميرُ الغائبين المضافُ إلى المصدرِ نائباً عن الفاعل.

ولك أن تقول: هالتي أكلَ الخبزِ كلَّهُ، أى: أن أكلَ الخبزُ.

أعجبنى قراءةُ القصةِ، أى: أن قرأت، أى لا يحدث لبس بين البناء للمجهول أو للمعلوم، تقول: لما إلى قراءة القصة، أى: أن قرأت . . .

شروطُ إعمالِ المصدرِ

يُشترطُ في المصدرِ الذى يعملُ عملُ فعلِهِ ما يأتى:

١ - ألا يكونَ المصدرُ مضمراً:

فلا يجوزُ القولُ: فهمه هذا الدرسَ واسعٌ، وهو الدرسُ السابقُ أوسعُ.

على أن الضميرَ (هو) يعود على المصدرِ (فهم) لأن الإضمارَ يقرى بجانب الأسمية، فيعد عن شبهه بالفعلية.

وقد شدَّ منه قولُ زهير بنِ أبى سلمى:

وما الحربُ إلا ما عَلِمْتُمُ ودَقْمُ وما هو عنها بالحديثِ المرْجُمُ^(١)

أى: وما الحديثُ عنها بالحديثِ، فتكونُ (عن) متعلقةً بضميرِ المصدرِ. ويخرج على أن شبهَ الجملةَ متعلقةً بالحديثِ المذكورِ، والتضدير: وما هو الحديثُ عنها بالحديثِ، ثم حذفتُ الأولُ وبقي التعلقُ به.

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٠٦ / السامد على التسهيل ٢ - ٢٢٦ / حاشية بس على شرح التصريح ٢ -

١٢ / شرح اللغات السبع ٥٦.

وقد أجاز الكوفيون إعماله مضمراً، فيقولون: مروري بزيد حسن، وهو يعمر
فبيح، فيعلمون الباء بهو، ويستدلون على ذلك بيت زهير السابق⁽¹⁾.

٢ - ألا يُحَدُّ بناء التائيث.

نحو: ضُرِكَة، وطعنة، وخلقة، وهو ما كان دالاً على المرأة؛ لأنه يخرج بالمصدر
من الصيغة التي اشتق منها الفعل - كما يرى البصريون.

وما جاء من ذلك فهو شاذ، كما ورد في قول الشاعر:

يُحَايِي بِهِ الْجَسَدُ الَّذِي هُوَ حَارِمٌ بِضَرِيَّةٍ كَفَيْهِ لِلأَنْفِ رَاكِبٌ⁽²⁾

حيث تُصِيبُ (الملا) بِاسْمِ الْمَرْءِ (ضَرِيَّة)، فيكون مفعولاً به، وهو شاذ
والتقدير: بضرب كفيه التراب.

وفي قول ابن الزبير الأسدي:

كَانَكَ لَمْ تُنْبِأْ وَلِمَ نَكُ شَاعِدًا بَلَانِي وَكَرَأْتِي الصَّنِيعَ يَنْظُرُ⁽³⁾

جاء (كَرَأْت) جمع (كَرَأَة)، وهو اسمُ مرة، ناصباً للمفعول به (الصنيع). فجمع
(كرات) بين كونه جمعاً، وكون مفرده اسم مرة.

فلو أن المصدر الذي يأتي على مثال (فَعَلَّة) لا يدلُّ على الوحدة لكانَ عاملاً
كالمصدر الذي يتكون بدون التأنيث.

من ذلك قول الشاعر:

(1) السامد على السهول ٢ - ٢٢٦.

(2) شرح السهول ٣ - ١٠٨ / السامد على السهول ٢ - ٢٢٨ / شرح الكافية الشافية ٢ - ١٠١٥ /

البيان على الأسموني ٢ - ٢٨٦ / حاشية يس على شرح التصريح ٢ - ٢٢.

يحيى: يحيى، البلبل: القوي، به: أي: اللاء... اللام: التراب.

يصف الشاعر مسافراً كان معه ماء، فتيتم، وأحس به نفس ركب كاد يموت عطشاً.

(يحيى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وفاعلُه (البلبل) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة

ومفعوله (نفس)، منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

(3) شرح السهول لابن مالك ٣ - ١٠٧.

فلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَغْبَةٌ عِقَابِكَ قَدْ كَانُوا لَنَا كَالْمَوْتِ (١)

وفيه (رغبة) مصدر ينتهي بالياء، ولكنه لا يدلُّ على المُرَّة، أو الوحيدة، ولذلك فقد نَصَّبَ (عقاب) ، بل هو مصدرٌ مبنيٌّ على فعلة، كرحمة، ورغبة.

٣ - ألا يكون مصغراً:

لأن التصغير يُخْرِجُ المصدرَ عن الصيغة التي هي أصلُ الفعل، فيلزم منه نقصُ المعنى. أي: يُخْرِجُهُ عَنِ الصِّغَةِ الَّتِي اشْتَقَّ مِنْهَا الفِعْلُ، ولأن التصغيرَ يقوى جانبُ الاسمِ، كما تقوى بالإضمار.

فلا يجوزُ القولُ: فُهَيْمَكَ الدرسَ، أو: ضُرَيْكَ الطفلَ أفضينى.

٤ - ألا يكون متبوعاً قبلَ العمل:

أي: ألا يكونَ المصدرُ متبوعاً قبلَ تمامه، أي: إعماله.

فلا يجوزُ القولُ: أعجبني فُهَيْمَكَ الواسعُ الدرسُ أمسى.

يُمْتَلُ عَدَمُ تَقَدُّمِ نَعْتِ المَصْدَرِ عَلَى مَعْمُولِهِ بِعَدَمِ تَقَدُّمِ نَعْتِ الوَصُولِ عَلَى صِلَتِهِ. فإن وردَ خلافَ ذلك فإنه بقدرِ فعلٍ بعدِ النعتِ يتعلَّقُ بِهِ المَعْمُولُ التَّالِيَهُ، من ذلك قولُ الخطبة:

أَرَمَعْتُ بِأَمْسَا مُبِيحًا مِنْ نَوَالِكِمِ وَلَنْ تَرَى طَارِقًا لِلْحُرِّ كَالْيَاسِ (٢)

حيث ورد فيه (يأساً) مصدرٌ منوعٌ، ودُكِّرَ بعد نعته شيءُ الجملة (من نوالِكِمِ)، مما يوهِّمُ تعلُّقها بالمصدرِ المنوعِ، وهذا غيرُ جائزٍ؛ لِمَا فَانَهُ بِقَدْرِ فِعْلٍ قَبْلُهَا مِنَ المَصْدَرِ المَذْكُورِ، ويكونُ التقديرُ: بئسَ من نَوَالِكِمِ.

فإن تقدمَ معمولُ المصدرِ على نعتِه جازَ التركيبُ، من ذلك قولُ الشاعر:

إِنْ وَجَدْتَنِي بِكَ الشَّدِيدُ أَرَانِي عَافِزًا مَنْ صَهَدَتْ فِيكَ عَدُولًا (٣)

(١) الكتاب ١ - ١٤٩ / شرح ابن عيسى ٦ - ٦١ / شرح السهول لا بن مالك ٣ - ٣ - ١٠٨ / حاشية بس على شرح الصريح ٢ - ٦٢.

(٢) نيل ١٠٧ / شرح السهول لا بن مالك ٣ - ١٠٩ / حاشية بس على شرح الصريح ٢ - ٦٣.

(٣) شرح السهول ٣ - ١٠٩ / المعنى ٣ - ٣٦٦ / شرح الصريح ٢ - ٦٧.

حيث المصدرُ (وجد)، معمولُهُ شبهُ الجملةِ (بك)، ونعتُهُ (الشديد)، وتقدم معمولُ المصدرِ على نعتِهِ، فجاء ذلك، ولم يمتنع إعمالُهُ.

وحكمُ بنيةِ التوابعِ حكمُ التعتُّ^(١)، فلا يجوزُ أن تعطفَ، أو تؤكِّدَ أو تبدلَ على المصدرِ العاملِ قبلَ إتمامِ عملِهِ، فإن تمَّ عملهُ ونصبُ معمولِهِ؛ فإنه يجوزُ ذكرُ التابعِ.

٥- ألا يكون مؤخرًا عن معمولِهِ:

لا يتأخرُ المصدرُ عن معمولِهِ، سواءً أكان مرفوعًا أم منصوبًا، أم متعلقًا، كما أنه لا يجوزُ الفصلُ بينهما، ويعلَّلُ لذلكُ بأن معمولَ المصدرِ يشابهُ الصلةَ؛ لذا مُنعَ تقدُّمُهُ وفصلُهُ^(٢).

فإذا ذُكرَ ما يدلُّ على غيرِ ذلك فإن النحاةَ يقدرونُ مصدرًا مخلوقًا لدلالةِ المذكورِ عليه، مقدرًا موضعهُ قبلَ معمولِ المتقدمِ على المصدرِ المذكورِ، كي يكونَ العاملُ في معمولِ المتقدمِ. أو قبلَ معمولِ المتفصلِ عن المصدرِ ليكونَ عاملَهُ. ويجعلونَ من ذلك قولَهُ تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلِيُّ رَجِعِهِ لِقَادِرٍ﴾ (٣) يومَ تَبْلَى السَّرَائِرُ ﴿٤﴾ [الطارق: ٨، ٩]. حيث الظاهرُ أن يومًا منصوبٌ بالمصدرِ المذكورِ رجع، وقد فصلَ بينهما بخبرِ (إن) لقادر، فيقدرونَ عاملًا مخلوقًا قبلَ يوم، والتقديرُ: يرجعُهُ يومَ تَبْلَى السَّرَائِرُ^(٥).

ومن تقدمَ معمولِ قولِهِ عمرَ بنِ أبي ربيعة:

طالَ عَنِّي آلُ رَيْبِ الإِعْرَاضِ لِتَسْعَدِي وَمَا بَشَا الإِعْرَاضِ^(٦)

الظاهرُ أن شبهَ الجملةِ (آل ريب) متعلقةٌ بالمصدرِ المتأخرِ عنها (الإعراض)، ولا يجوزونَ ذلك، فيقدرونَ مصدرًا قبلَ شبهِ الجملةِ يدلُّ عليه المصدرُ المذكورُ. والتقديرُ: طالَ الإعراضُ عن آلِ ريبِ الإعراضِ.

- الجملةُ الفعليةُ (الرب) في محل رفع، خبر (إن). (انظر المعلوم به فإن لا يرى منصوب.

(١) للمعاد على السهول ٢ - ٢٢٩.

(٢) شرح السهول ٣ - ١١٣.

(٣) في نصب يومٍ لتبلى السرائر، وهو نصبٌ على المفعولِ الفعلِ مخلوقٍ. تقديره: القدر.

(٤) ديوانه ٣١٥ / شرح السهول ٣ - ١١٤.

ومنه قولُ الفتد الزماني:

وبعضُ الخَلْمِ عندَ الجَهِّ لِـ لِلذَّئِبِ إِذْعَانٌ^(١١)
والتقدير: إِذْعَانٌ لِلذَّئِبِ إِذْعَان.

٦ - أَلَا يَكُونُ مَحْلُوقًا.

٧ - يَفِي - هُنَا - شَرْطٌ غَالِبٌ لِأَعْمَالِ الْمَصْدَرِ، وَلَيْسَ شَرْطًا وَاجِبًا فِيهِ^(١٢)، وَهُوَ لَنْ يَصِحَّ حَلُوقُ (أَنْ) وَالْفِعْلِ، أَوْ (مَا) وَالْفِعْلِ، أَوْ (أَنْ) الْمُخْتَلَفَةَ مَعَ مَعْمُولِهَا مَحَلَّهُ.

وهذا الشرط ليس مطلوبًا -الْبَتَّة- في المصدرِ النَّاتِبِ مَنْابَ فِعْلِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَحُلَّ مَحَلَّهُ مَصْدَرٌ مَزُولٌ.

وعلى هذا لا يكونُ الْمَصْدَرُ الْمُؤَكَّدُ لِلْفِعْلِ وَالْمَصْدَرُ الْمَبِينُ لِهَيْئَتِهِ وَلِعَدَدِ مَرَاتِهِ عَامِلًا؛ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يَصِحُّ تَأْوِيلُهَا بِمَصْدَرٍ مَزُولٍ.

ومعظمُهُمْ يَجْعَلُ ذَلِكَ شَرْطًا لِأَنَّ^(١٣)، بَلْ إِنَّهُمْ يَتَحَدَّثُونَ عَنْهُ بِلَا ذِكْرِ اتِّفَاقٍ أَوْ اخْتِلَافٍ بَيْنَهُمْ، وَلَكِنْ إِبْنُ مَالِكٍ يَجْعَلُهُ شَرْطًا غَالِبًا، وَيَذَكِّرُ شَوَاهِدًا عَلَى أَعْمَالِ الْمَصْدَرِ الصَّرِيحِ دُونَ تَقْدِيرِهِ بِمَزُولٍ.

إِذْنًا، فِي هَذَا الْمَصْدَرِ غَيْرِ الْمُؤَكَّدِ وَغَيْرِ الْمَبِينِ لِلْعَدِيدِ وَغَيْرِ النَّاتِبِ مَنْابَ فِعْلِهِ شَرْطٌ غَالِبٌ لَيْسَ بِلَازِمٍ، وَهُوَ صَحِيحٌ إِحْلَالِ مَصْدَرٍ مَزُولٍ مَحَلَّهُ، وَذَلِكَ عَلَى النُّحُوِّ الْأَثَرِ:

- إِحْلَالُ (أَنْ) وَالْفِعْلِ مَحَلَّ الْمَصْدَرِ الْعَامِلِ،

الْمَصْدَرُ الَّذِي يَقْدَرُ بِ(أَنْ) وَالْفِعْلِ يَكُونُ زَمَنُهُ ماضِي الْمَعْنَى، أَوْ مُسْتَقْبَلِ الْمَعْنَى.
مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ:

فَسَرْمٌ بِيَدَيْكَ هَلْ نَسْتَطِيعُ تَفْسُلًا جَسِبَالًا مِنْ تَهَامَةٍ وَاسِيَانًا^(١٤)

(١١) شرح السهيل ٣ - ١١٤ / شرح الكافية الشافية ٢ - ١٠١٩ / المساعد على التسهيل ٢ - ٣٣٣.

(١٢) شرح السهيل ٣ - ١١١ / الصبان على الأتسوري ٢ - ٢٨٥.

(١٣) شرح ابن عثيمين ٦ - ٦٠ / شرح ابن القاسم ٤١٦.

(١٤) بولته ١ - ١٢٨ / شرح السهيل ٣ - ١١٠ / الدرر ٢ - ١٢٣.

والظهير: أن نقل جبالاً، فأول المصدر الصريح (بأن) المصدرية والقعل، وزمته
 دالٌّ على المستقبل، (جبالاً) مفعولٌ به للمصدر. (راسيات) نعت لجبال منصوب،
 وعلامة نصبه الكسرة

وقول الشاعر:

أَمِنْ بَعْدِ رَمَى الْغَنَائِيَاتِ فَوَادٍ بِأَسْهُمِ الْحَاظِ يَلَامٌ عَلَى الْوَجْدِ^(١)

المصدر (رمى) يمكن أن يؤول إلى (أَنْ رَمَتْ)، أي: أَمِنْ بَعْدِ أَنْ رَمَتْ الْغَنَائِيَاتِ
 فَوَادِهِ. فهو دالٌّ على الزمن الماضي، وقد أضيف المصدر إلى فاعله، ونصب
 مفعوله (فواد). وشبه الجملة (بأسهم الحاظ) متعلقة بالمصدر (رمى).

وتقول: عجبتُ من ضربك زيداً أمس. أي: أن ضربت.

عجبتُ من ضربك زيداً غداً. أي: أن تضرب.

إحلال (أن) الخفظة ومفعولياتها محل المصدر العامل

المصدر الذي يقدر (بأن) الخفظة ومحمولياتها يكون زمانه دالاً على الماضي أو
 الحال أو المستقبل، حيث يجوز دلالته على أحد الأزمنة الثلاثة.

من ذلك قول الشاعر:

عَلِمْتُ بِسَطِّكَ بِالْمَعْرُوفِ خَيْرَ يَدٍ فَلَا أَرَى فَيْكَ إِلَّا بِاسْطًا أَمْلاً^(٢)

أي: علمت أنه سبط بالمعروف، أو: أنك قد سبطت. شبه الجملة (بالمعروف)
 متعلقة بالمصدر (سبط)، و(خير) منصوبٌ به. فالصدر المؤول دالٌّ على الزمن
 الماضي، وهو مضافٌ إلى الفاعل.

أما قول الراجز:

لَوْ عَلِمْتُ إِشْبَارِيَّ الَّذِي هَوَتْ مَا كُنْتُ مِنْهَا مُشْفِئاً عَلَى الْفَلْتِ^(٣)

(١) شرح السهول لابن مالك ٣ - ١١٠ - .

(٢) شرح السهول ٣ - ١١٠ - / القدر ٢ - ١٢٣ - .

(٣) ينظر الموضوعان السابقان. الفلت: الهلاك.

أى: أنه لو أثر الذى هوت... والمصدر المؤولُ ذاك على الزمن الحاضر. الاسمُ
الموصولُ (الذى) مفعولٌ به للمصدر، والمصدر (يشتر) مضافٌ إلى فاعله.

أما دلالةُ على الاستقبالِ فإنه يتضحُ فى قولِ الشاعر:

لو علمنا إحصائكمِ عِدَّةَ السَّدِّ مِ عِدِمَتِمْ عَلَى النِّجَاةِ مُعِينًا^(١١)

أى: لو علمنا انكم ستُهلكون عِدَّةَ السَّدِّ... .

(عِدَّة) مفعولٌ به للمصدرِ (إخلاف)، وهو مضافٌ إلى فاعله.

- إحصائ (ما) والفعل محلُّ المصدرِ العاملِ،

المصدرُ الذى يقدَّرُ بالحرفِ المصدرى (ما) والفعلُ بعده يكونُ زماناً دالاً على
الماضى أو الحاضر أو المستقبل، حيثُ يجوزُ دلالةُ على أحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ.

من ذلك قوله تعالى: ﴿إِذَا قُضِيَتْ مِنْبِحِكُمْ فَأذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أُشْدُّ
ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠]^(١٢). أى: كما ذكَّرتُم آبَاءَكُمْ، فالمصدرُ دالٌ على الماضى.
المصدرُ (ذكَّر) مجرورٌ بحرفِ الجرِّ (الكاف)، وهو مضافٌ إلى فاعله: ضميرِ
المخاطبين، أما (آباء) فهو مفعولٌ به للمصدرِ.

ونستجِجُ الدلالةَ على الحاضرِ فى قولِ جميل:

وَبَدَّتْ عَلَى حُسْبَى الْحَيَاةِ لَوْ أَنَّهَا بَزَادَ لَهَا فِى عُمْرِهَا مِنْ حَيَاتِيَا^(١٣)

(١١) شرح السهيل ٣ - ١١٠.

(١٢) التفسير: فيه نصب والجر:

أما نصبُ فعلى أنه معطوفٌ على (آباء)، أو بالنطف على محلِّ (كاف) فى (كذكركم)؛ لأنها نعتٌ لمصدرِ
مطوف، والتقدير: اذكروا كذكركم أباءكم، أو اذكروا فعل الكون، والتقدير: فاذكروهم ذكراً أشدَّ، أو اذكروا
فعل الكون، والتقدير: أو كونوا أشدَّ ذكراً، أو على الحالية من ذكرها، لأنه لو تأخر عنه لكان صفةً له.
والأولُ معنى الأربعِ لأنه يحقُّ المراد من المعنى من تأخرات.

أما الجرُّ فإنه يجوزُ بالنطف على (كذكركم)، والتقدير: أو كذكركم أشدَّ ذكراً لو النطف على ضميرِ المخاطبِ
إليه المصدر، والتقدير: كذكركم قريبٌ كإدعهم أو قوم أشدَّ منهم ذكراً.

نظر: الدر المنثور ١ - ١٤٨، ١٤٩.

(١٣) شرح السهيل لابن مالك ٣ - ١١١، ديوانه ١٢٠.

أي: على أنني أحب الحياة. المصدر (حب) مجرورٌ بحرفِ الجرِ (على)، وهو مضافٌ إلى فاعلهِ (بإي التكلّم)، (الحياة) منصوبٌ بالمصدرِ على القعولية.

أما قولُ الشاعر:

وَمَنْ يَمُتْ وَهَوَّ لَمْ يُؤْمِنْ بِصَلِّ غَدًا شَوَاطِلَ نَارِ دَوَامِ النَّارِ فِي سَقَرًا^(١١)

ففيه دلالةُ الزمنِ على الاستقبالِ، وفيه قرأتان: الشرطي، والظرفِ المستقبلي(غداً)، وارتباطِ المصدرِ بفعلِي جوابِ الشرطِ، والمصدرُ منصوبٌ على الظرفية، وهو مضافٌ إلى اسمه(النار)، وخبرُهُ شيءُ الجملةِ (في سقر).
ذكرنا أن إحلالَ الأحرفِ المصدريةِ الثلاثةِ محلَّ المصدرِ العاملِ ليس شرطاً واجباً، أو لازماً، بل إنه غالبٌ.

وقد وردَ المصدرُ العاملُ غيرَ مقدرٍ بأحدِ الأحرفِ المصدريةِ:

من ذلك:

قولُ لبيد:

عَهَدْتُ بِهَا الْحَيَّ الْجَمِيعَ وَفِيهِمْ قَبِيلَ التُّسُقِيِّ مَيْسِرٍ وَنِدَامٍ^(١٢)

لا يؤولُ المصدرُ الصريحُ(عهد) بحرفِ مصدرِي، وقد (نصبَ) المفعولُ بهِ (الحي). والمصدرُ مبتدأٌ مضافٌ إلى فاعله ضميرِ التكلّم. وقد سُدَّتْ الجملةُ الاسميةُ الحاليةُ (لبيهم ميسر) سدَّ الخسر. وقولهم: «سَمِعَ أَنِّي زَيْدٌ» يقولُ ذلك^(١٣). المصدرُ (سمع) غيرُ مؤولٍ، وهو مبتدأٌ مضافٌ إلى فاعلهِ (أذن). (زيداً) مفعولٌ بهِ للمصدرِ،

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١١١.

جملة (وهو لم يؤمن) جملة اسمية في محل نصب على الحالية، (شواطِلَ نَارِ دَوَامِ النَّارِ) اسم مجرور يرد في، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه مخرج من الصرف للعملية والثابت مع تحريك الوصل.

(٢) ديوانه ٢٨٨ / الكتاب ١ - ١٩٠ / شرح ابن جنيش ٦ - ٦٢ / شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١١١.

(٣) مثل قول تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَأَنْتَ أَخْرُجُ فِيهَا وَلَا تَعْرَبُ﴾ [طه ١١٨].

وقد سَدَّتْ الجملةُ الحاليةُ (يقولُ ذلك) سَدَّ خبرِ البتداءِ، ولا يسوغُ القولُ: أنْ تسمعَ
أدنى؛ لأنَّ الحالَ لا يسدُّ سَدَّ خبرِ البتداءِ الذي هو حرفُ مصدرى والفعل.

وكذلك رَجَزُ روية:

ورأى عَيْنِي الفسى أَنَسَاكَ يُعْطِي الجَزِيلُ فَعَلَيْكَ ذَاكَ^(١١)
المصدرُ (رأى) مبتدأ، مضافٌ إلى فاعلِهِ (عيني)، ومفعولُهُ (الفسى). وقد سَدَّتْ الجملةُ
الحاليةُ (يعطى) سَدَّ الخبرِ.

وما يملكون به من القول: غَزَبِي رَيْدًا قائمًا، إنَّ إكرامَكَ رَيْدًا حَسَنًا، كان تعظيماً
رَيْدًا حَسَنًا.

فلا يجوزُ تأويلُ ما بعدَ إنَّ وكانَ بمصدرٍ مؤوَّلٍ من الحرفِ والفعلِ إلا بعدَ
الفصلِ بينهما^(١٢).

ومنه قولُ بعضِ العربِ: اللَّهُمَّ إِنْ اسْتَفْتَأْرِي بِإِيَّاكَ مَعَ كَثْرَةِ ذُنُوبِي لِلْوَمِّ، وَإِنْ
تَرَكْتَنِي الاسْتِفْتَاءَ مَعَ عِلْمِي بِسَعَةِ عَفْوِكَ لِي.

صورة البتيدوية

المصدرُ الذي يعملُ عملَ الفعلِ يأتي في التركيبِ في أربعة ميان:

أولاً: ما يجوزُ إحلالُ الحرفِ المصدرى وما يكملُ المصدرَ المؤوَّلَ محلَّهُ - غالباً -
وله صورٌ في التركيبِ.

ثانياً: ما يتوبُّ متابَ فعلِهِ في معانٍ محصورة.

ثالثاً: اسمُ المصدرِ.

رابعاً: المصدرُ اليمى.

وهناك تفصيلاً لكل نوعٍ من أنواعِ المصادرِ الأربعِ العاملة:

(١١) الكتاب ١ - ١٩١ / شرح السهول لابن مالك ٢ - ١١١ / السامد ٢ - ٢٣.

(١٢) يرجع إلى الموضوعين السابقين.

أولاً، المصدر الصريح الذي يجوز إحيال الحرف المصدرى وما يكمله محله وصوره
فى التركيب،

المصدر الصريح الذى يجوز تأويله بـ(ما) والفاعل، أو(أن) والفاعل، أو(أن)
ومعولها هو المصدر غير المؤكّد، وغير اللين للعدد، وغير الثابت مناب فعله، وغير
اسم المصدر، وغير المصدر الينى، وهذا المصدر يأتى فى التركيب فى ثلاث صور:
إما أن يكون مضافاً، وإما أن يكون معرّفاً بالأداة، وإما أن يكون مجرّفاً من الإضافة
وأداة التعريف، فيكون متوناً، وللصور الثلاث درجات فى نسبة شيوع الإعمال، حيث
إعماله مضافاً أكثر من إعماله متوناً، وإعماله متوناً أكثر من إعماله مفروفاً بالأداة.

كما أن لها درجات من حيث القياس، حيث يكون المتون القيس من المضاف، والمضاف
اليس من المعرف بالأداة. فالعرف بال قبل فى الاستعمال، ضعيف فى القياس.

١ - المصدر المضاف:

ذكرنا أن إعمال المصدر المضاف أكثر من إعمال الآخرين، وهو أكثر قياساً، ذلك؛
لأن المضاف والمضاف إليه يشابه الكلمة الواحدة، فيكون كل منهما كساجزة من
الأخرى، ويُستلأن بالفعل والفاعل، ويكون المضاف - حيث - قالفعل فى عدم قبوله
التنوين، فكان إعماله أكثر.

ومن الناحية من جعل المصدر المضاف من حيث قياسية الإعمال يأتى بعد
المصدر المتون، ذلك لأن الإضافة من خصائص الأسماء، وبأنها التعريف
والتخصيص، وذلك عملاً يكون فى الأفعال^(١).

٢ - المصدر العامل المضاف يأتى مضافاً^(٢) إما:

أ- إلى فاعله، ثم يأتى مفعولُه بعدهما:

وهو كثير فى الاستعمال اللغوى نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ
بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٠٢]^(٣).

(١) المقصد فى شرح الإيضاح ١ - ٤٦٤ / شرح ابن عيسى ٦ - ٦٠.

(٢) يرجع إلى الكتاب ١ - ١٩٣، ١٩٠ / المصنف ٦ - ١٦، ١٤ / القرب ١ - ١٦٩ / شرح السهول ١ - ١٦٧.

(٣) عبر البند (دفع) محذوف وجوباً، تكثيراً، كقول: تكب، (دفع) أى دفع الأول بدل من الناس

متصوب، وهو بدل بعض من كل.

حيث المصدرُ (ذَنَعَ)، وهو مبتدأ، وأُضِيفَ إلى لفظِ الجلالة، وهو فاعلُ الدَفْعِ،
 (والناس) منصوبٌ؛ لأنه مفعولٌ به للدَفْعِ. والتقديرُ: لولا أن دَفَعَ اللهُ الناسَ...
 ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْلَا يَتَّعَابَهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِيمَ وَأَكْلِهِمُ
 السُّحْتِ﴾ [المائدة: 64].

أضيف المصدرُ (قول) إلى فاعله ضميرُ الغائبين، وذكر بعدهما مفعولُهُ، وهو
 (الإثم). ومثله في (أكلهم السُّحْتِ).

وقوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسٍ وَأَشْرَقْنَا
 أَبْصَارَهُمْ كَمَا لَعْنَا قَوْمَ لُوطٍ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسٍ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسٍ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسٍ
 وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسٍ﴾ [النساء: 155] ^(١١).

تلحظ إضافة المصدرِ إلى فاعله، ثم ذكر مفعوله منصوباً بعدهما في: نَقْضِهِمْ
 مِيثَاقَهُمْ، قَلْبَهُمُ الْآيَاتِ، قَوْلِهِمْ قُلُوبًا خَلْفًا. أما المصادرُ الثلاثة فهي مجرورة.

ومنه القولُ: «ولم أكن أتهمُ دُعشةً وملائئِ لرفضي دُخُونِ الفرقةِ، وهم يتحرفون
 شوقًا إلى دخولها» ^(١٢) وموضعُ الشاهد: رفضي دخول.

ومنه أمثلةٌ سيبويه: «عجبتُ من ضربه زيدًا، عجبتُ من كسوة زيدٍ أباه» ^(١٣).
 المصدران (ضرب، وكسوة) مضافان إلى الفاعل، وكلُّ منهما: نصب مفعولاً به
 مذكورًا: (زيدًا، وأبا).

(١١) (البيضا): ما إما واقعة مؤكدة، فيكون لفظُ (مجرور) بحرفِ الجرِّ، وإما نكرة تامة في محلِّ جرِّ بالياء، يعنى
 ضربًا، واللفظُ يدلُّ على مجرور. شبه الجملة (آيات) متعلقة باللفظ. شبه جملة (لوط) هي في محلِّ نصب
 على الحالية، أو المتعلِّقة بحالِ محذوفة. الجملة الاسمية (قلوبنا خلفنا) في محلِّ نصب مفعول
 للمصدر (قول). (قليلًا) منصوب إما على التبيانه عن القوم المطلقين، وإما على التبيانه عن طرف
 الزمان، والتقدير: (ألا يبتلى قليلًا، أو: ألا زمانًا قليلًا - بل) حرف إنشراح تنقالي ميسر. لا محلُّ له من
 الإعراب. شبه الجملة (عليها) متعلقة بالفتح، وبشبه الجملة (بكرهم) متعلقة بالفتح كذلك، والباء فيها للمبية.
 (١٢) يقولونك: ١٤.

الجملة الفعلية (أتهم) في محلِّ نصب، عسر كان (وهم يتحرفون) جملة اسمية في محلِّ نصب على
 الحالية من زلنا. أو استثنائية لا محلُّ لها من الإعراب. (شوقًا) مفعول لأجله منصوب، وعلامة نصبه
 الفتحة، ويوجد أن يكون منصوبًا على أنه نائب عن القوم المطلقين، والتقدير: وهم يتحرفون شوقًا.

(١٣) الكتاب ١ - ١٩.

ومنه قولُ لبيد:

عَهَدْتُ بِهَا الْحَىَّ الْجَمِيعَ وَفِيهِمْ قَبْلَ الشُّقْرِوقِ مَنَسِيرٌ وَبِنَامٍ^(١)
ومن أمثلةِ ابنِ الناجم: بلغنى تطلقُ ريداً امرأته.

ومنه قولُ عمرو بنِ الأخطابية:

أَبَتْ هَيْئَتِي وَإِلَى بِلَاسِي وَالخَيْزِ الْحَمْدُ بِالْأَسْمَنِ الرِّيحِ
وَأَسْرَى هَامَةَ الْبَطْلِ الْمَشِيعِ^(٢)

ويبدو ذلك في المصادر: (أخذ، إقامة، ضرب)، وهي مضافة إلى فواعلها (إمادت المتكلم)، ثم ذكرت بعدها مفعولاتها: (الحمد، نفس، هامة) على الترتيب. والمصدرُ الثلاثة مرفوعةٌ بالعطفِ على المصدرِ الفاعلِ (بلاء).

وقولُ بعضِ الأزرقة:

وَسَائِلَةُ بِالْقَيْبِ عَنِّي وَأَوْفَرْتُ مَقَارِعِي الْأَبْطَالِ طَالِ نَحْبِهَا^(٣)
المصدرُ المضافُ إلى فاعله هو (مقارعة) المضافُ إلى ضميرِ المتكلم، ومفعوله المذكورُ بهنَّما هو (الأبطال).

ب- إلى مفعوله، ثم يأتي بهنَّما فاعله:

استعمالُ هذا التركيبِ في اللغة قليل. من ذلك ما جاء في الحديثِ الشريفِ:
«وَحَجَّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً»^(٤).

حيث (حج) مصدرٌ مضافٌ إلى مفعوله (البيت)، ثم ذُكر بهنَّما فاعلُ المصدرِ الاسمُ الموصولُ (مَنْ).

(١) عهده ٢٨٨ / الكتاب ١ - ١٩٠ / شرح ابن عمير ٦ - ٦٦ - الميسر: القمار، التام: التامة.

(عهد) مبتدأ، وجملة لخال (وفيهم ميسر) سدت مسد الخبر. (الجميع) نعت للنسب منصوب.

(٢) شرح الشنود رقم ٧٤ / أوضح المسالك رقم ٥٠٤ / شرح قطر الندى رقم ١١٧.

(٣) حاشي شرح الشنود ٣٨٢ -

(٤) صحيح مسلم، [١٤١] - ١ - ٦٠ / سنن النسائي، باب العميام.

وقول الأقيسر الاسدي:

أَفْنَى تَلْدَى وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَسَبٍ فَرَعُ الْقَوَائِمِ أَسْوَأُ الْأَبَارِقِ^(١)

أضيف المصدر (فرع) إلى مفعوله (القوائيم)، ثم ذُكر فاعله (الفواء)، أي: فرعت
لنواة الأباريق القوائيم.

والمصدر (فرع) فاعل (أفنى).

وقول الشاعر:

أَلَا إِنَّ ظَلَمَ نَفْسِهِ الرَّءُ بَيْنَ إِذَا لَمْ يَصْطَفِهَا عَنْ قَوَى يَغْلِبُ الْعَقْلَ^(٢)

أي: ظلم الرء نفسه، فالمصدر (ظلم) أضيف إلى مفعوله (نفس)، ثم ذُكر بعدهما
فاعل المصدر (الرء)، والمصدر اسم إن.

ومن أمثلة ابن النظم: «بلغني تطلق هتدي زبدة»^(٣). وهذا التركيب يستعمل أقل
نما يستغنى فيه عن الفاعل، فلا يذكر.

ومنه قول الفردق:

تَفَى بِدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفَى السَّائِرِ تَقَادُ الصَّبَارِيفِ^(٤)

(١) المقرب ١ - ١٣٠ / شرح التلويح ٣٨٣. القوائيم: جمع فالورة، أو سارورة، وهي أجاج يشرب

فيها الخمر، ثلاثة: مال قديم، نسب: مال وحار.

(٢) شرح السهول ٣ - ١١٨ / شرح التصريح ٩ - ٦٣.

(٣) الأعراف استفحاح مبنية، لا محل لها من الأعراف. (بين) خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. الجملة
الفعلية (يغلب العقل) في محل جر، نعمت لهوي.

(٤) شرح ابن النظم ٤١٩.

(٥) الكتاب ١ - ٢٨ / المقضب ٢ - ٢٥٨ / الكامل ١٤٣ / المختصر ٩ - ٣١٥ / شرح ابن جنيث ٦ -
١٠٦ / شرح ابن النظم ٩٩ / شرح التصريح ٢ - ٣٧٠ / الصبان على الألسون ٢ - ٢٨٩ /

تنقيح: المصدر الفعول الثلاثة، هاجرة: وقت انتقاد الخمر في الظهيرة نقاد: مصدر نقد، الصباريف: جمع
صبريف.

(٦) (أفنى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة. (بدها) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الألف اللام
مشي. وهو مضارع، وهاء التعليلية ضمير مبنية في محل جر، مضاف إليه. (الخصي) مفعول به منصوب،
وعلامة نصبه الضمة المقدرة. (أفي كل هاجرة) جار ومجرور مضاف إليه، وعلامة تعلقه بتنقيح.
(أفنى) مفعول مطلق منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

أضيف المصدرُ (نفي) إلى مفعوله (الدنانير)، ثم ذكر بعدهما الفاعلُ (تفاد).

ج- إلى فاعله دونَ ذكرِ مفعوله:

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأبيه إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدْنَاهَا لَهُ﴾ [التوبة: ١١٤]^(١). أضيف المصدرُ (استغفار) إلى فاعله (إبراهيم)، ولم يذكر مفعوله، والتقديرُ: استغفر إبراهيمُ ربه. والمصدرُ اسم (كان) مرفوع.

وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَقَبَّلْ دُعَاءَهُ﴾ [إبراهيم: ٤٠]. أي دعائي إياك، فأضيف المصدرُ (دعاء) إلى فاعله ضمير التكلم، والمصدرُ مفعول به.

وقوله تعالى: ﴿وَتَحْمِلُكَ أَخَذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرْآنَ وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخَذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾ [هود: ١٠٢]^(٢). حيث إضافة المصدر إلى فاعله في: أخذ ربك، أخذه، ولم يذكر المفعولُ به في الوضعيين. والمصدرُ المؤولُ الأولُ مبتدأ مؤخر، وخبره المؤخرُ شبه جملة (كذلك)، والمصدرُ المؤولُ الثاني اسم إن منصوب.

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ رَبُّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَنِّي ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦]. ﴿فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْحِكُمْ﴾ [التوبة: ١١١]. ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ بِنَصْرِ اللَّهِ﴾ [الروم: ٤، ٥].

د - إلى مفعوله دون ذكرِ فاعله:

نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَأْسُمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [نصت: ٤٩]. أي: من أن يدعو الخير، فالمصدرُ (دعاء) مضافٌ إلى مفعوله (الخير)، ولم يذكر فاعله. والمصدرُ مجرورٌ بحرفِ الجرِ (من).

(١) (إبراهيم) مضاف إلى (استغفار) مجرور، وعلامة جره الفتحة لبيان عن الكسرة، لأنه مخرج من الضمير، وهو الفاعل.

(٢) شبه الجملة (الآية) متعلقة بالمصدر (استغفار). وشبه الجملة (عن موعده) في محل نصب خبر كان، أو متعلقة بخبرها المجرور. (وإذا) ضمير مبني في محل نصب مفعول به كان. والجملة الفعلية (وعدها له) في محل جر، تحت الوعد.

(٣) الجملة الاسمية (وهي غلة) في محل نصب، حال، (شديد) خبر كان لأن (إن) ظرف زمان مبني في محل نصب، متعلق بالمصدر (أخذ). يجوز أن تجعل المصدر الأول والفعل (أخذ) يتأخران المفعول به (القرآن)، فتخرج هذا الموضوع من هذا التركيب.

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ...﴾. فالصدر (استبدال) مضاف إلى مفعوله، ولم يذكر فاعله. والمصدر مفعول به.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَهْتُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ﴾ [النساء: 1٠٤]. أي: في أن تبتغوا القوم.

﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فَعَلِ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣].

كلٌّ من المصدر (فعل، وإقام، وإيتاء) مضاف إلى مفعوله، ولم يذكر فاعل أي منها.

﴿قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجِكَ إِلَى نِعَاجِهِ﴾ [ص: ٢٤].

ع- إلى الظرف:

بمضاف المصدر إلى الظرف كثيرا، ومنه:

ما يمثل به النحاة من قولهم: أعجبنى انتظارُ يومِ الجمعةِ الرعيةِ الأميرِ^(١)، حيث (انتظار) مصدرٌ مضاف إلى الظرف (يوم)، وفاعلُ المصدرِ (الرعية)، أما مفعولُه فهو (الأمير)، والمصدر (انتظار) فاعلُ (أعجب).

ومما تمثل به سيبويه: عجبتُ من فسْرِبِ اليومِ ريدا. فمضافُ المصدرُ (فسرب) إلى الظرفِ (اليوم).

ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوَاتُرًا مِنْ اللَّهِ﴾^(٢) [النساء: ٩٢].

- ﴿بَلْ مَكْرَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ﴾ [سبا: ٣٣].

(١) شرح ابن عقيل ٣ - ١٠٢ / تهاب التوضيح ١ - ٢١٥ .

(٢) (من) اسم شرط جازم مبني في محل رفع، مستندا، خبره جملة الشرط والجواب (صيام) مبتدأ مرفوع، خبره محذوف، تقوية: عليه. أو: خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: فواجبه صيام، أو فاعل لفعل محذوف، والتقدير: فيجب عليه الصيام. والجملة في محل جزم جواب الشرط. (تواتر) مفعول لأجله منصوب، وفيها وجهان الثانية عن المفعول المطلق، والخاصة، والأول أوضح.

٢- المصدر المتون:

يأتي المصدر متوناً، ويكون عمله التيسر، لشبهه الفعل - حيث - في التنكير^(١٦)، أو لشبهه بالفعل المؤكد بالتون^(١٧)، وهو من حيث نسبة الشروع في الاستخدام اللغوي أقل من المضاف.

والكوفيون يمتعون إعماله، ويجعلون المسمول المذكور بعده بفعل مقدر. ومن إعمال المتون قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْئَةٍ﴾ (١٥) ﴿بِمَا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤، ١٥] حيث (بِمَا) مفعول به للمصدر المتون (إطعام). ولم يذكر فاعله.

وقول المراد بن متقد:

بضرب بالسيف رؤوس قوم
أزلنا هامهن عن القسي^(١٨)
المصدر المتون (ضرب) نصب المفعول به (رؤوس) والمصدر مجرور بحرف الجر الباء، يلحظ أنه لم يذكر فاعله، ونسبة الجملة (بالسيف) متعلقة بالمصدر.

وقول الآخر:

قلولا رجاء النصر منك ورهبة
عقابك قد حسروا لنا كالموارد^(١٩)
مصدر متون، نصب المفعول به (عقاب). والمصدر مرفوع بالمعطب على مبتدأ (رجاء).

وقول الشاعر:

أخذت بسجلهم فتقحت فيه
محافظة لهم إحصاء الذمام^(٢٠)

(١٦) شرح ابن عيوش ٦ - ٦٠ / شرح الشافعي ٢٨٢ / إحصاء السالك ٣ - ٥.

(١٧) شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١١٤.

(١٨) الكتاب ١ - ١١٦ - ١٩٠ / شرح ابن عيوش ٦ - ٦١ / شرح ابن الناطم ١١٧ / شرح ابن عيوش رقم ٢٤٦ / البيان على الأسموني ٢ - ٢٨٤.

(١٩) الكتاب ٦ - ١٨٩ / المقصد في شرح الإيضاح ١ - ٤٤٦ / شرح ابن عيوش ٦ - ٦١.

أي: لولا أننا نرجو النصر ونرهب عقابك، لو قطعنا كما نطق الموارد.

(رجاء) مبتدأ مرفوع، وخبره محذوف وجوبا، وهو مضاف إلى مفعوله (النصر)، شبه الجملة (الموارد) خبر (حصار)، أو متعلقة بغيرها المحذوف.

(٢٠) الكتاب ١ - ١٨٩. السجل: الدائر المعلوم بالآلة، نصح: أعطى، إحصاء: إحصاء الذمام: الحق والخبرة.

أي: لأن حافظت إعاءة اللام، فيكون (إعاء) مفعولاً به منصوباً بالمصدرِ المتونِ (محافظة).

وقولُ زياد الأعمش:

يَسْتَلِي فِي الْأُمُورِ وَصَدَقَ بِأَسِي وَإِعْطَاءِ عَلَى الْعِجْلِ الْمَنَاعِ^(١١)
شبه الجملة (في الأمور) متعلقة بالمصدرِ المتونِ (بذلك)، (المناع) مفعولٌ به منصوبٌ بالمصدرِ المتونِ (إعطاء)، والألفُ للإطلاق.

٣ - المصدرُ المعرفُ بالأداة:

قد يأتي المصدرُ معرفاً بالألفِ واللام، وهو قليلٌ في الاستعمالِ اللغوي، ضعيفٌ في القياسِ من حيثِ العملُ لأنه بأداة التعريفِ يفترقُ عن الفعلِ في سببته يتعدُّ عنها الفعلُ تمامًا، وهي التعريفُ، والألفُ واللامُ لا تكونُ في أسماءِ الأجناسِ التي هي أصولٌ إلا معرفة، فلذلك ضعُفُ إعماؤها^(١٢).

ومما جاءَ منه عاملاً قولُ الشاعر:

ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ يَخَالُ الْفُرَارَ بِرَأْسِي الْأَجَلِ^(١٣)
وفيه المصدرُ (النكايَة) معرفٌ بالألفِ واللام، وقد نصَّبَ المفعولُ به (أعداءه).
والمصدرُ مضافٌ إلى (ضعيفه) مجرورٌ.

وقولُ الشاعر:

فَبَاتِكَ وَالشَّائِبِينَ حُرُوءًا بَعْدَمَا دَعَاكَ وَأَهْلَبْنَا إِلَيْهِ شَوَارِحَ^(١٤)

(١١) شرح السهلي ٣ - ١١٦.

(١٢) شرح ابن عيسى ٦ - ٦٠.

(١٣) الكتاب ١ - ١٩٢ / المتعدد في شرح الأنباخ ١ - ٥٧٣ / شرح ابن الساقم ٤١٧ / شرح التصريح

٢ - ٧٣ / شرح الشاذلي ٣٨٨ / الصبان على الأشعري ٢ - ٢٨٤.

النكايَة: الأثر في الخصم، يرأس - يؤجل.

(بخال) فعل مضارع صرغ، وصلاة رقعته الضمة، يصب مفعولين، أولهما (الفرار)، والثاني

جملته (يرأس الأجل). (ضعيف) خبر مبتدأ محذوف، (ظهير) هو.

(١٤) شرح ابن عسقلان ٣ - ٩٩ / الصبان على الأشعري ٢ - ٢٨٤. (الشابن: الشاء على الميت، وذكر =

(عمرة) مفعولٌ به للمصدرِ المَعْرِفِ بالأداةِ (التائين).

ومنه قولُ المرارِ الأَسَدِيِّ، وينسبُ لِمَالِكِ بْنِ رُحَيْبَةَ:

لَقَدْ عَلِمْتُ أَوْلَى الْمَيْسِرَةِ أَتَى كَرَزَتْ ظَمِ أَنْكَلُ عَنِ الضَّرْبِ بِمَعْنَى^(١)

(مسمع) اسمُ رجلٍ، وهو في البيتِ مفعولٌ به للمصدرِ (الضرب)، وهو معرفةٌ بالالفِ واللامِ. ومجرورٌ بحرفِ الجرِ (عن).

والكوفيون يمتعونُ إعمالَ المصدرِ المُحَلِّيِّ بِاللَّامِ، ويجعلون ما جاء بعده معمولاً لتعلي مقرر.

كما علمنا أنهم متعوا إعمالَ التَّوْنِ، ويقدرُونَ فعلاً عاملاً قَبْلَ التَّنْصُوبِ المذكورِ بعده.

ومنع اليفقاديون - كذلك - إعمالَ المُحَلِّيِّ بأداةِ التعريفِ.

ثانياً: المصدرُ التائبُ متابٍ فعليةً.

المصدرُ الذي يتوبُ متابٍ فعليةً هو الذي يصحُّ أن يُوضَعَ موضعَ فعلٍ عابرٍ من حرفِ مصدرِي، ويُمْتَنَعُ أن يباشِرَهُ عاملٌ ظاهرٌ أي: لا يجوزُ أن يوضَعَ قبْلَهُ فعلُهُ ظاهراً. ويكونُ متوباً دائماً.

ويقعُ المصدرُ التائبُ متابٍ فعليةً وقد جاء متعدياً في معاني:

= معاني، سوانح: جمع سوانحة، أي: مرتفعة. (التائين) منصوب على أنه مفعول معه، حيث التوب وبار العية، ويجوز أن تكون واز العطف، فيكون معطوفاً على اسم إن. (بعدها دعاءك) بعد: ظرف زمان منصوب متعلق بالتائين. ما: حرف مصدرى مبنى لا محل له من الإعراب. دعاءك: فعل عاقل مبنى على الفتح المقدر. وقامته خبير مسافر كثيرة: هو. وخبير الخاطب مبنى في محل نصب مفعول به. والمصدر المؤول في محل جر بالإضافة، والتقدير: بعد دعائه لك. والمسئلة الاسمية/اليدية سوانح) في محل نصب، حال. وشبه المسئلة (إليه) متعلقة بسوانح.

(١) الكتاب ١ - ١٩٢ / التتصيب ١ - ١٤ / جمل الزجاجي ١٣٦ / شرح ابن عيسى ٦ - ٦٤ / شرح التسهيل ٣ - ١١٦ / شرح ابن الناظم ١١٨ / الصبان على الأتسوت ٢ - ٢٨٤. وفيه رواية (لحقت)، فلا يكون فيه شاعر.

لم أنكل: لم أصجر. أولى الميسرة: أول الخيل الفرية، مسمع: اسم رجل.

جملة كَرَزَتْ ظَمِ أَنْكَلُ في محل رفع، خبر إن (أولى)، فاعل علمت، مرفوع، وعلامه رفعه الفضة المقدر.

١ - الأمر - وهو كثير:

ومنه أن تقول: إكراماً محمداً. (إكراماً) مصدرٌ نائبٌ منابٍ فعلي منصوب، وفيه ضميرٌ مستترٌ تقديره: أنت، هو فاعلُ المصدر. (محمداً) مفعولٌ به للمصدر، منصوب.

ومنه قولُ أحمسِ حمدان:

على حينَ هَيَّيَ النَّاسَ جُلَّ أُمُورِهِمْ قَدَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلُ الشَّخَالِبِ^(١)

حيث (ندلا) مصدرٌ نائبٌ منابٍ فعلي الأمر (اندل)، فتصب المفعول به (المال). وهو مصدرٌ منصوبٌ.

وقولُ الشاعر:

هَجَرَ الظُّهَيْرَ الإِعَاءَ إِنْ لَمْ يَكُ فِي النَّبَاتِ جَدٌ مَعِينٌ^(٢)

وفيه المصدرُ (هجر) نائبٌ منابٍ فعلي الأمر (اهجر)، وفاعله ضميرٌ مستترٌ تقديره: أنت، (الظهري) مفعولٌ به للمصدرِ منصوب. والتقدير: اهجر الظهري الإعاء.

ويمكن أن تعطفَ على الأمرِ معنى النهي، نحو:

ملاكرأةً دروسك، لا إهمالها.

استعدداً للموقف، لا تأتياً، ولا تراخياً.

(١) الكتاب ١ - ١١٦ / المختصر ١ - ١٢٠ / المساعد على شرح السهيل ٢ - ٢٤٢. العيني ٣ - ٤٦، ٤٧٢ / الصبان على الأشمولى ٢ - ١١٦. ينسب للأعرابي، وغيره.

ندلا: اصطفاً وسلباً، زريق: علم قبيلة. الجملة الفعلية (الهي) في محل جر إلى حين. (جل) فاعل (هي) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (زريق) متاعى مبنى على القسم في محل نصب، والتقدير: يا زريق ندلا المال ندل. (ندل) مفعول مطلق منصوب، والفاعل فيه المصدر السابق.

(٢) شرح السهيل ٣ - ١٢٥.

(الإعاء) مفعولٌ به منصوب لاسم الفاعل (الظهري). (بك) المحل مضارع ناقص تأسخ مجزوم، وعلامة جزمه السكون على الوزن المحذوف من آخره. (جد) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

نحو: سبِّاً لك، ورحمةً له، أي: سفاك الله، ورحمته اللهُ. ومنه قولُ الشاعر:

يا قَابِلَ التَّوْبِ حُفْرَانًا مَاكُمَ قَدْ اسْلَقْتُهَا أَنَا مِنهَا مُشْفِقٌ وَجِلٌ^(١٦)

أي: انْفَرَّ مَاكُم، فيكونُ (حُفْرَانًا) مصدرًا منصوبًا، تَابَ تَابًا مفعولٌ به الأمرى الذى يفيدُ الدعاءَ، وقاعلهُ ضميرٌ مستترٌ، تقديرُهُ: أنت. (مَاكُم) مفعولٌ به للمصدرِ منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحة، ولم يَتَوَّن؛ لأنه ممنوعٌ من الصرف، صيغةً مستهيةً الجموع. ومنه قولُ الشاعر:

إِسَاءَةُ الْعِبَادِ الضَّعِيفَةِ عَلَى الَّذِي أَمَرَتْ فِيحَفَاتُ الْجَزَاءِ قَرِيبٌ^(١٧)

المصدرُ (إِسَاءَةُ) تَابَ تَابًا مفعولُ الأمرى الذى يخسرجُ إلى معنى الدعاء (أَمَرْتُ)، وقاعلهُ ضميرٌ مستترٌ تقديرُهُ: أنت، (الْعِبَادُ) مفعولٌ به منصوبٌ للمصدر.

٣- الوعدُ بالأسلوبِ الخبرى، نحو قولِ الشاعر:

قَالَتْ تَمَمَّ وَيُلَوِّغًا بَغِيَةً وَمَنَى فَالضَّادُ الْخَبِيءَ مَبْلُولٌ لَهُ الْأَمَلُ^(١٨)

(بَغِيَةً) مفعولٌ به منصوبٌ للمصدرِ النَّاسِبِ تَابَ تَابًا مفعولُهُ (بَلَوِّغًا) والتقدير: وتبلغ..

(١) شرح السهول ٣ - ١٩٦ / شرح الكافية الشافية ٢ - ٢٥ / المساعد ٢ - ٢٤٢ / الصبان على الأسموني ٢ - ٢٨٥.

(قَابِلٌ) تَابِي منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحة. وهو مطابف، (والتَّوْبِ) مطابف إليه مجرور، وعلامةُ جر: الكسرة الجسلة القطعية (قَدْ اسْلَقْتُهَا) فى محل جر نعتٍ لَمَكُم. (وَجِلٌ) ضميرٌ مبني فى محل رفع، مبتدأ. (مِنهَا) جازر ومجرور مبدآن، وشبه الجملة متعلقة بالإنشاق. (مُشْفِقٌ) خبر المبتدأ (أَنَا) مرفوع، وعلامةُ رفعه الضمة. (وَجِلٌ) خبر ثانٍ مرفوع، وعلامةُ رفعه الضمة. والجملة الاسمية فى محل نصب، نعت ثانٍ لَمَكُم، ويجوز أن جعلها فى محل نصب، حالٌ من مَأَكُم، لأنه تكرر تخصصت بالصفة الأولى، ويجوز أن جعل (وَجِلًا) توكيدًا لفظيًا لَمَشْفِقٌ، وهو توكيد بالترادف. فَرَجَلٌ بمعنى مشفق، وهو عاقف.

(٢) شرح السهول ٢ - ١٩٦.

(مَفَاتِحُ) مبتدأ مرفوع، خبر (الْقَرِيبِ).

(٣) شرح السهول ٣ - ١٩٧ / المساعد ٢ - ٢٤٢.

(الضَّادُ) مبتدأ مرفوع، وخبره مَبْلُولٌ، (الْخَبِيءُ) مضاف إليه، أو مفعولٌ به له، حيث يجوز جر، ونصبه. (الْأَمَلُ) تَابِي فاعل لاسم المفعول مَبْلُولٌ، مرفوع.

4 - التوبيخ بالاستفهام وبغيره، نحو قول الشاعر:

وَقَاتِلَا بَنِي الْأَهْوَاءِ وَالْفَتَى وَالْهَسْرَى وَغَيْرُكَ مَعْنَى بِكُلِّ جَمِيلٍ^(١)

أى: توافق بنى الأهواء...، (وقاتلنا) مصدر منصوب، نائب متاب فعله، والأسلوب توبيخي، (بنى) مفعول به منصوب، للمصدر (وقاتلنا)، وعلامة نصبه الياء، وهو مضاف، (والأهواء) مضاف إليه مجرور. ومنه أن تقول: أبعثت أبعثتاً؟ وقد قرّب الامتحان!

وقول المرار الأسدي:

أَعْلَاقُ أُمِّ الْوَالِدِ بَعْدَمَا أَفْأَنَ وَأَسِكَ كَالشَّمَامِ الْخَلِيسِ^(٢)

(أم) مفعول به منصوب للمصدر المنصوب النائب متاب فعله (علاقة).

وقول الآخر:

إِبْقِيَا وَقَلْبَنَا مِنْ عَلِمْتُمْ مُسَالِمًا وَذُلًّا وَخَوْفًا مِنْ يُجَاهِرُكُمْ حَرِيًّا^(٣)

أى: أنظّمون من علمتم من مسالم... أتخافون من يجاهركم، فيكون الاسم الموصول في الموضعين مفعولاً به للمصدرين الناتئين متاب فعليهما، وهما (ظلمنا، خوف)، ويتلوهما المصدران (بقيا، وذلاً) في القولين.

(١) شرح السهيلي 3 - 126 / المساعد على التسهيل 6 - 283 / حاشي تهابي التوسيع 1 - 27. وفي رواية: التوى.

(٢) غيرك معنى اسمية، في محل نصب، حال من فاعل المصدر. شبه الجملة (بكل) متعلقة بمعنى.

(٣) الكتاب 1 - 116، 117 / 2 - 124 / التقرب 1 - 124 / شرح السهيلي 3 - 126 / شرح الكافية الشافية 2 - 106 / المساعد 2 - 283.

أفأنا مفعولاً مرفوعاً، غيره شبه الجملة (العلم)، لو ما تعلقت به، والجملة الاسمية في محل جر بالإضافة إليه.

(٣) شرح السهيلي 3 - 126.

(اسم) مفعول ثانٍ لعلم منصوب. (حرياً) منصوب على نزع الخافض والأصل يحرب، ويجوز أن تجعلها حالاً، والتفسير: محارباً. الجملة الفعلية (علمتكم) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، ومثلها الجملة الفعلية (يجاهركم).

- وقد يكونُ في معنى الإتياء للدلالة على معنى كامن في التفسير ينشئه المتحدث، من ذلك: حمدًا وشكرًا، ولا جحودًا ولا كفرًا.

وتقول: عجبًا، إذا أبصرت شيئًا يتعجب منه.

ومنه قولُ الشاعر:

حمدًا لله ذا الجلالِ وشكرًا وبدارًا لأمره واتقيادًا^(١)

أى: أحمد الله... وأشكره، وإبادر لأمره، وأتقاه. فيكون فيه معنى الخبر، ويكون (حمدًا) مصدرًا منصوبًا نافيًا عن فعله، ولفظ الجلالة مفعولٌ به منصوبٌ للمصدر. ومثله المصادر: شكرًا، بدارًا، اتقيادًا.

ويجوز أن تجعل هذه المصادر في معنى الأمر، وسياق الموقف والحال أو سياق النظم هو الذي يحدد الاتجاه المعنوي.

ومنهم من يجعل البيت السابق: (قالت نعم بلوغًا بنية...) من هذا المعنى الخيري^(٢).

قياسية إعمال المصدر الثائب مناب فعله.

من الشواهد السابقة أدركنا أن المصدر الذي يتوب مناب فعله جاء عاملًا عمل فعله في معاني الأمر والوعيد والدعاء والتوبيخ مع الاستفهام، أو بدوته، والإتياء.

وهذه الأنواع عند أبي الحسن الأخطشي، وأبي زكريا الفراء مطردة صالحة للقياس على ما سُمع منها^(٣) وأكثر المتأخرين يزعمون قصرها كلها على السماع.

وابن مالك يُصحح القياس ويختاره أكثرته في كلام العرب، ولما فيه من الاختصار والإيجاز^(٤).

(١) شرح السهيل ٣ - ١٢٦ / الساعد على السهيل ٢ - ٢٤٣.

(٢) شرح السهيل ٣ - ١٢٦، ١٢٧.

(٣) شرح السهيل ٣ - ١٢٧.

(٤) التوضيح السابق.

ويُدلُّ على أن سيويه ذهبَ إلى القياس في الأمرِ والدعاءِ والتوبيخِ والإنشاءِ، ويذكر لذلك من أقوالِ سيويه، وذلك في بابي: «هذا ما يُنصبُ من المصادرِ على إضمارِ الفعلِ غيرِ السَّمْعِ إظهارُهُ»^(١١).

وهذا بابٌ ما يُنصبُ على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُهُ من المصادرِ في غيرِ الدعاءِ^(١٢).

ولا يستطيعُ النحاةُ أن يتخلصوا أو يتسلخوا من عملي المصدرِ النائبِ متابَ فعلِهِ.

العامل في المتصوب بعد المصدرِ النائبِ متابَ فعلِهِ:

يختلفُ النحاةُ فيما بينهم في عاملِ النصبِ فيما بعدِ المصادرِ التي تتوبُّ متابَ فعلٍ بينَ رأينِ عريضين^(١٣):

أولهما: يلزمُ أصحابُهُ إلى أن النصبَ يكونُ بالأفعالِ المضمرَّةِ، وعلى رأسي هؤلاءِ المرءُ والسيرافي، ووافقهُ كثيرٌ من النحويين، ويذكرُ ابنُ يعيش أن عليه المحققين، ولا يبعدُ عنه أن يكونَ هذا المصدرُ عاملاً لتبانيته عن الفعلِ، لا بحكم أنه مصدرٌ، ومثلهُ بالقول: زيدٌ في الدارِ قائماً، حيثُ العاملُ في الحالِ الطرفُ الموجودُ، لا الفعلُ العاملُ فيه لتبانيته عن الفعلِ^(١٤).

والآخر: ينسونه إلى سيويه، ويصححهُ ابنُ مالك، ويختاره مدافعاً عنه^(١٥) وهو أن النصبَ بعدِ هذهِ المصادرِ يكونُ بها أنفسها، لا بالأفعالِ المضمرَّةِ؛ وهو قولُ الزجاجي والفراسي - أيضاً -.

ثالثاً: اسمُ المصدرِ^(١٦)

اسمُ جنسٍ دالٌّ على الحدثِ، لكنه لم يَجْرِ مجرىَ الفعلِ في جمعِ كلِّ وحدتهِ الصوتيةِ؛ لذلك فإنه لا يدلُّ على المصدرِ لفظاً.

(١١) الكتاب ١ - ٣١١. (١٢) الكتاب ١ - ٣١٨.

(١٣) يرجع إلى: شرح ابن يعيش ١ - ٥٩ / شرح السهول ٣ - ١٢٨.

(١٤) شرح ابن يعيش ٦ - ٥٩. (١٥) شرح السهول ٣ - ١٢٨ - ١٢٩.

(١٦) يرجع في ذلك إلى: الكتاب ٢ - ٣، ١٣، ٣٣ - ١٧٤ / المقضب ٢ - ١١٩ / السهول ١١٤ / شرح

السهول ٣ - ١٢١ / شرح السهول ١١١ / توضيح مالك ٢ - ١١٩ / شرح ابن عقيل ٣ - ٩٨ /

شرح التصريح ٢ - ٧٣ / البيان على الأسماء ٢ - ٣٨٨.

فاسمُ المصدرِ يُطلَقُ على المصادرِ التي تخرجُ عن قياسيةِ المصدرِ، وهذا يكونُ في مصادرِ الأفعالِ الرباعيةِ، وما هو أزيدُ منها.

ودلالةُ اسمِ المصدرِ على الحدثِ إنما تكونُ بواسطةِ دلالاتِهِ على المصدرِ.

فلماذا عرفنا أن المصدرَ من طهر هو طَهْرًا أو طَهُّورًا، فهذا مصدرٌ صريحٌ وحقيقي، أما إذا استخدمنا هذا المصدرَ للتعبيرِ عن التطهر، فقليل: تطهَّرَ طَهْرًا، فإنه يُصبحُ اسمَ مصدرٍ لانه -حيثذ- لم يجمع كلُّ حروفِ الفعلِ، فلم يجرِ المصدرُ مجرى فعلِهِ.

ومنهم من يذهبُ إلى أن المصادرَ الأعلامَ تكونُ أسماءَ مصادرٍ لا مصادرٍ، نحو: سَيِّحَانٌ، بَرَّةٌ، فجارٌ، وهي مصادرُ الأفعالِ: سَيَّحَ، أَبْرَأَ، أَفَجَرَ.

فأسماءُ المصادرِ عروجٌ على البنى القياسيةِ المعهودةِ للمصادرِ فيما هو أكثرُ من الثلاثي، وتجد أن بعضها جامدٌ لا يتصرف، حيث لا يخرجُ عن المصدريةِ.

نجد أن أسماءَ المصادرِ تنقسمُ إلى قسمين:

أولهما: أسماءُ مصادرِ أعلامٍ .

والأخرى: أسماءُ مصادرٍ تنشأ من نقصٍ في أصواتِ البنيةِ المعهودةِ في القياسِ، وتنتهي إلى مصادرٍ، لا تجمع كلُّ حروفِ فعلِ المصدرِ القياسيِ.

ويجوزُ كثيرٌ من النحاةِ إلى أن يجعلوا المصدرَ الذي خرجَ عن بنى المصادرِ المعهودةِ، ويبدئُ بهم ضمنَ أقسامِ اسمِ المصدرِ، لكننا أترنا أن نجعله نوعاً من المصادرِ خاصاً، ويدرس في قسم يختص به.

إعمالُ اسمِ المصدرِ

ذكرنا أن اسمَ المصدرِ يأتي على ضربين:

1- أن يكونَ علمًا على المصدريةِ، وهذا لا يعملُ - اتفاقاً^(١) -، وهو لا يضافُ، ولا يقلُّ أدلًا للتعريفِ، ولا يحلُّ محلَّ الفعلِ، ولا محلُّ ما يوصلُ به

(١) شرح السهيل ٣ - ١٢١ / توضيح المسالك ٢ - ١١٩ .

الفعل، ولا بوصف، وهو لا يقوم مقام المصدر الأصلي في توكيد الفعل، أو بيان نوعه، أو عدده.

ب - أن يكون ناشئاً عن نقصٍ في لفظ المصدر:

وهذا النوع من اسم المصدر يعمل - على الأرجح - ، يذكر ابن مالك: «ويعمل عمله - أي المصدر - اسم - أي: اسم المصدر - غير العلم»^(١).

كما يذكر في الفهية:

إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلُّ مَحَلَّهُ وَلَا سِمَ مَصْدَرٍ عَمَلٌ

ويتخذ بعض الشراح من تنكيره (عملاً) دليلاً على أن إعمال اسم المصدر قليل^(٢)، لكنه لم يفسح بذلك في التسهيل. ويقول ابن الناطم: «وليس ذلك - يقصد العمل - مطرد في اسم المصدر، ولا فائز فيه»^(٣).

والكوفيون والبغداديون يذهبون إلى إعمال اسم المصدر غير العلم، ولكن البصريين يذهبون إلى أنه لا يعمل إلا في ضرورة.

ولكننا نلاحظ أن اسم المصدر غير العلم ما هو إلا مصدر لم يلقى التقاءً كاملاً مع جميع أصوات فعله المستخدم في الموضع المقصود. فعندما يقال بعدم إعماله - فإنني أرى أنه يكون هناك تناقض بين جوازهم إعمال المصدر وعدم جوازهم إعمال اسم المصدر.

وقد جاء اسم المصدر عاملاً مع كثير من أسماء المصادر التي جاءت في العربية من طريق نقص في البنية؛ ولذلك فإنني أرى إعمال هذا النوع من أسماء المصادر.

ولا بد من التنويه إلى أن معظمهم يجعلون المصدر الميسر من أنواع اسم المصدر، ويحيزون إعماله بلا خلاف.

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٦٦ .

(٢) البيان على الأضمر على الآية ٢ - ٢٨٨ .

(٣) شرح ابن الناطم ٤١٩ .

الأول: اسم المصدر العلم:

المصدر العلم ما دل على معنى المصدر دلالة تُغني عن تعريفه بالالف واللام،
لنضمنه الإشارة إلى حقيقة^(١). ذلك نحو: سَبَّحَانَ (علم على التسبيح)، فَجَارٍ
(علم على الفجرة)، حَمَادٍ (علم على الحمدة)، يَسَارٍ (علم على اليسر)، بَرَّةٌ (علم
على البر)، وهي أعلامٌ جنس على المعاني المذكورة، أفعالها تكون أكثر من
الثلاثية: سَبَّحَ، أَفْبَر، أَحْمَدَ، يُسِرُّ، لَبَّرَ.

وهذا النوع لا يعمل عمل الفعل اتفاقاً^(٢). ولا يقوم مقام المصدر الأصلي في
توكيد الفعل، أو بيان نوعه، أو عدد مرأته.

ذلك لأنه يخالف المصدر الأصلي في أنه لا يضاف، ولا يُوصف، ولا يُعرفُ
بالدالة، ولا يحل محل الفعل، ولا موقع ما يوصل به الفعل.

ومنه قول حميد بن ثور:

فَقُلْتُ أَمْكُنِّي حَتَّى يَسَارَ لَعْنًا نَحُجُّ مَعًا أَعَامًا وَقَابِلَهُ^(٣)

وفيه (يسار) اسم مصدر معدول عن اليسرة.

وقول النابغة:

إِنَّا اقْتَسَمْنَا عُقُوبًا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارٍ^(٤)

حيث (فجار) اسم مصدر علم معدول عن الفجرة. وبرة اسم مصدر علم على البر.

الثاني: اسم المصدر الناشئ عن مصدر متقوص لفظاً:

هذا القسم من أسماء المصدر ينشأ عن نقص في أصوات أو حروف المصدر
القياسي، فينشأ عنه مصدر لفعل ثلاثي، مع ملاحظة أن الفعل الذي يؤدي المعنى،
ويجب أن يستخدم في التركيب شيئاً يكون أكثر من ثلاثي.

(١) لشرح السهيل ٣ - ١٦٦.

(٢) توضيح المسالك ٢ - ١١٩.

(٣) الكتاب ٣ - ٢٧٤، وفيه: قلت / شرح ابن عيسى ٤ - ٥٥ / شرح السهيل ٣ - ١٦١.

(٤) نزهة ٣٤ / الكتاب ٣ - ٢٧٤ / المحلل ٢ - ٢٩٨ - ٣ - ٢٦١ / شرح ابن عيسى ١ - ٣٨ /

٤ - ٥٣ / شرح السهيل ٣ - ١٦١.

وقد ذكرنا لذلك من قبل: **طَهَّرَ** اسمُ مصدرٍ للفعل (طَهَّرَ). ومته:

أَعْطَيْتُ عَطَاءً. والمصدرُ القياسيُّ (إعطاء).

اغْتَسَلْتُ غُسْلًا. والمصدرُ (اغْتِسَالًا).

كَلَّمْتُهُ كَلَامًا. والمصدرُ (تَكْلِيمًا).

أَبَيْتُهُ تَوَاتًا. والمصدرُ (إِثَابًا).

تَرَكَّمْتُ رَكَامًا. والمصدرُ (تَرْكِيمًا).

فأسماءُ المصادرِ هذه إما هي مصادرٌ لتفسيرِ الأفعالِ التي يجبُ أن تُستخدمَ في التركيبِ الذي تُذكرُ فيه لأداءِ الدلالةِ المقصودة، وقامت بهذه الوظيفةِ الدالية - اجتماعيا واصطلاحيا - 1- لذا فإنها تساوت مع المصدرِ - فيما ذكر سابقا - من الأداءِ المعنوي، والشاع، وقبولِ أداةِ التعريف، والإضافة، والوقوعُ موقعَ الفعلِ أو ما يوصلُ به الفعلُ، على الرغمِ من خلوهِ لفظًا أو تقديرًا دونَ هوئِهِ من بعضِ ما في الفعلِ⁽¹⁾.

هذا القسمُ من أسماءِ المصادرِ جاءَ عاملاً حملَ الفعلِ.

ومته قولُ القطامي يمدحُ زُفَرَ بنَ الحارثِ الكلبي:

أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمَاءِ الرَّثَاءِ⁽²⁾

(عطاء) اسمُ مصدرٍ لإعطاء، لأنَّ الفعلَ هو (أعطى). وهو مضافٌ إلى فاعله (كافِ المخاطبِ). (المائة) مفعولٌ به منصوبٌ باسمِ المصدرِ. (الرتاغ) صفةٌ للمائةِ منصوبة، والمصدرُ مضافٌ إلى الظرفِ (بعد).

(1) شرح السهول 3 - 172.

(2) قبصرة والتذكرة 1 - 244 / الخصائص 2 - 221 / شرح ابن عيسى 1 - 20 - 3 - 173 / شرح ابن النائم 219 / شرح ابن حنبل 3 - 99 / شرح الشذور 112 / أوضح المسالك رقم 377 / شرح التصريح 2 - 74 / الصان على الأسموعى 2 - 288. الرتاغ: الراتعة من الإبل. (الهمزة) حرف استهزاء معني، لا محل له من الإعراب، يفيد الاستنكار. (كفر) المفعول مطلق منصوب بفعل محذوف، والتقدير: أكفر كثيرا.

وقول الشاعر:

بِمِشْرَتِكَ الْكِرَامُ تُعَدُّ مِنْهُمْ لَمَّا تَرَيْنَ لَعْسِبَهُمُ الْوَقَاءَ⁽¹⁾

فيه (عشرة) اسم مصدر للمصدر (معاشرة)، لأن الفعل الذي يؤدي المعنى هو (عاشر)، وقد أضيف اسم المصدر إلى فاعله (كاف الخطاب)، ونصب المفعول به (الكرام). واسم المصدر مجرور بالياء.

وقول الشاعر:

قالوا كلامك هندا وهي موصية⁽²⁾ يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا⁽³⁾

وفيه اسم المصدر (كلام) مضاف إلى فاعله (كاف الخطاب)، وقد نصب مفعولاً به (هندا). وكلام واسم ومصدر؛ لأنه بمعنى (تكليم)، مصدر الفعل (كلم)، وهو مبتدأ مرفوع.

وقول الشاعر:

إذا صح عَوْنُ الْحَالِقِ لِمَ يَجِدُ عَسِيرًا مِنَ الْأَمَالِ إِلَّا مُبِيرًا⁽⁴⁾

(1) شرح السهول 3 - 177 / شرح ابن عثيمين 3 - 100 / الصحاح على الألفبائي 2 - 288. في بعض النسخ: أَوْفًا، وبه (تري) للسهول، ويكون مفعولاً تلياً لتري. وتاب الفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت وهو المفعول الأول. (مِشْرَتُكَ) شبه الجملة متعلقة بالفعل (عَدَّ). (لَمَّا تَرَيْنَ) جملة جواب شرط محذوف، والتقدير: إن كان الأمر كذلك فلا تَرَيْنَ، لا حرف تهيئ، تري: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الباهرة. وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. (الوقاء) مفعول به للفعل (تري).

(2) شرح السهول 3 - 177، وفيه (هندا)، شرح الشذور 27 رقم 8 / الصحاح على الألفبائي 2 - 288. الجملة الاسمية (وهي موصية) في محل نصب حال. اسم المصدر (كلام) مبتدأ، خبر، الجملة الفعلية (يشفيك)، والمبتدأ وخبره جملة في محل نصب، مفعول القول (قلت). الجملة الاسمية (صحيح ذاك) في محل نصب، مفعول القول (قلت). جملة جواب (لو) محذوفة لأن عليها ما تقدم.

(3) شرح السهول 3 - 177 / شرح ابن عثيمين 2 - 100 / الساعات على السهول 2 - 228. شبه الجملة (من الأمال) في محل نصب، أنت للمفعول به عسير، أو متعلقة به (مبيرا) اسم موصوف، وعلامة نصبها الفتحة لأن (جد) من وجدان الضالة، وليس الفاعل، فإن جملة تلياً (كانا) مفعولاً تلياً لوجد.

(عون) اسم المصدر (عانة)؛ لأن الفعل الذي يؤدي المعنى (أعان). وقد أضيف اسم المصدر إلى فاعله (الخالق)، ونصب مفعولاً به، وهو (المراء). واسم المصدر فاعل مرفوع للفعل (صَحَّ).

ومنه قولُ حسان بن ثابت:

لأنَّ ثوابَ اللهِ كلُّ مُوحَّدٍ جَنَّانٍ مِنَ الْفِرْدَوْسِ فِيهَا يُخَلَّدُ^(١١)

(ثواب) اسم للمصدر (ثابة)، فالفعل الذي يؤدي المعنى هو (أثاب)، وقد أضيف اسم المصدر إلى فاعله (لفظ الجلالة)، ونصب مفعولاً به، وهو (كل). اسم المصدر اسم (أن) منصوب، وخبر (أن) هو (جنان).

وفيه رواية بنصب (جنان)^(١٢)، فتكون مفعولاً ثانياً لاسم المصدر؛ لأن (أثاب) يتعدى إلى مفعول بنفسه، وقد يتعدى إلى مفعول به ثانٍ بواسطة، أو بدون واسطة، وعلى هذا فإن شبه الجملة (من الفردوس)، والجملة الفعلية (يخلد) يكونان في محل نصب. ويكون خبر (أن) محذوفاً، تقديره: ثابت، أو: لازم... أو غير ذلك.

ومن إعمال اسم المصدر ما جاء في الحديث الشريف: «مِنْ قِبَلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الرَّضْوَةُ»^(١٣)، حيث (قِبَلَة) اسم مصدر؛ لأن الفعل المؤدّي المعنى هنا هو (قَبِلَ)، بشبّهة العون، ومصدره (تقبيل)، وقد أضيف اسم المصدر إلى فاعله (الرجل)، ونصب مفعولاً به هو (امرأة). واسم المصدر مجرور بحرف الجر (من).

(١١) شرح السهول ٣ - ١١٣ / شرح الشذور، رقم ١٢٠ / الدر رقم ٢ - ١٢٨ / البيان على الأسموني ٢ - ٢٨٨.

شبه الجملة (من الفردوس) في محل رفع، نعت لجنان، أو متعلقة بنعت الظروف، شبه الجملة (فيها) متعلقة بالفعل يخلد. الجملة الفعلية (يخلد) في محل رفع، نعت ثانٍ لجنان، أو في محل نصب، حال منها، على أنها تكرار لتخصيص بالثابت، فجاء أن تكون صاحب حال.

(١٢) البيان على الأسموني ٢ - ٢٨٨.

(١٣) المطرأة ١٦٥، ١٦٦.

رابعاً، المصدر الميمي،

المصدر الميمي^(١) نوعٌ من الأسماء التي تؤدي دلالةً المصدرية، أي: دلالةً الحدئية، مع تقويم للدلالة، وقوة تأكيدها، لكنه يبدأ - دائماً - بهم رائدة لغير المفاعلة، تكون مفتوحة إذا كان من فعلٍ ثلاثي، نحو: مَضْرَبٌ، ومَقْتَلٌ، ومعناها: ضَرْبٌ، وَقَتْلٌ، وتكون مضمومة إذا كان من فعلٍ أكثر من ثلاثي، نحو: مُفْتَتِحٌ، ومُسْتَعْمَلٌ، أي: التتاج، واستعمال.

وبعضهم يجعل هذا المصدر من أسماء المصدر، وربما يعود فيذكر أنه كالمصدر اتفاقاً^(٢)، وبعضهم يسميه اسم مصدرٍ مجزئاً.

والمصدر الميمي يصاغ - في إيجازٍ - من الفعل الثلاثي على وزنٍ (مَفْعَل) نحو: مَلْعَبٌ (لِعب)، مَشْرَحٌ (شَرْح)، مَطْلَعٌ (طَلوع)، مَحْيَا (حَيَاة)، مَمَاتٌ (مَوْت).

فإن كان مثلاً صحيح اللام محذوف الفاء في المضارع فإن عنه تكسر في المصدر الميمي (مَفْعَل)، نحو: وَعَدَ مَوْعِدًا (وَعْدًا)، وَجَدَ مَوْجِدًا (وَجُودًا) وَزَنَ مَوْزِنًا (وَزْنًا).

ومن غير الثلاثي يصاغ على رتبة اسم القعول، نحو: مُسْتَطَلَعٌ (استطلاع)، مُقْتَلٌ (قتال)، مُكْرَمٌ (إكرام)، مُتَعَلَّمٌ (تعلم).

ويحترز بالقول: لغير المفاعلة من مصدرٍ فاعلٍ مفاعلة، نحو: قاتل مقاتلة، ضاربٍ مضاربة، عاودَ معاودةً، فهذه مصادرٌ قياسيةٌ، وتبدأ بهم، وهذا الوزن من المصادر فيه معنى المفاعلة.

المصدر الميمي يعمل عملَ الفعل كالمصادرِ العاملة - اتفاقاً^(٣).

وأتخذ من حرصي النحاة على إعمال المصدر الميمي باتساقٍ ووضوحه بأنه كالمصادر، ثم حرصي كثير منهم على أن يجعلوا عملَ اسمِ المصدرِ غيرِ العَلَمِ قليلاً،

(١) الكتاب ١ - ٤٠٩٣٣ - ٤٥٠٨٧ / القضب ٢ - ١١٩ / شرح الصريح ٢ - ٦٤٠٧٣.

(٢) شرح ابن الناطم ١١٦ / الصبان على الأسموني ٢ - ٢٨٧، ٢٨٨.

(٣) القضب ٢ - ١١٩ / الساعد على التسهيل ٢ - ٢٣٩ / أوضح المسالك ٢ - ٦.

دليلاً محققاً على أن اجعل المصدرَ اليمى قِسماً برأيه من المصادر. فيكون عاملاً، على غير ما يكون عليه نوعاً اسم المصدرِ اللذان ذكرناهما: العَلَمُ، والناسن من نفسِ في اللفظ.

ومنه قولُ الشاعر:

أظلمُ إنْ مُصَابِكُمْ رَجُلًا أهدى السَّلامِ نَحْبَةً ظَلَمٌ^(١٦)

وفيه (مُصَاب) مصدرٌ ميمي، بمعنى: إصابة، وهو مضافٌ إلى فاعله (ضمير المخاطبين)، و(رجلاً) مفعولٌ به للمصدرِ اليمى منصوبٌ. والمصدرُ اليمى اسمُ (إن).

ومنه قولُ لثبط الإيادي:

يا دارَ عَمْرَةٍ من مُحْتَلِّها الجِرْعَا هاجتَ لى الهَمِّ والأحزانِ والوجعِ^(١٧)

لئى: من احتلالها الجرع، (محتل) مصدرٌ ميمي، انصيف إلى فاعله (ها) الغائبة. (الجرع) مفعولٌ به للمصدرِ اليمى.

ومنه ما ذكره ابنُ مالكٍ فى شرحه لتسهيله من قولِ الشاعر:

سَتَمَانُ العَبْدِ الإلَهَ يَويهِ كَلُّ مُسْتَصْعَبٍ من الأَمْرِ هَيَا^(١٨)

(١٦) التجره والفتور: ١ - ٢٥٥ / شرح التسهيل ٣ - ١٦٤ / المساعد ٢ - ٢٢٩ / شرح الشذور ٤١١ /

توضيح المسالك رقم ٣٦٦ / شرح التصريح ٢ - ٦٤ / البيان على الأسمونى ٢ - ٢٨٨، ٢٨٧.

نسب البحار: بن خالد الخزومي - على الأصح.

وفيه: الظلم.

ظلم: اسم امرأة.

(أظلم) الهمزة: حرف لغة ميمي، لا محل له من الإعراب. ظلم: ماضى ميمى على القسم فى محل نصب. والجملة الفعلية (أهدى السلام) فى محل نصب. نعت الرجل. (أهدى) نكتة عن التصريح المثل، فهو مرادف، ويجوز أن يكون حالا من السلام مؤنكدة. (ظلم) خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

(١٧) أمالي الرزوى ٢٤٢ / شرح التسهيل ٣ - ١٢٥.

الجرع والأجرع والجرعاء: الرملة لا تكتب.

(١٨) شرح التسهيل ٣ - ١٢٥.

أى: استعانة العيد بالإله، فيكون (مستعان) مصدرًا ميميًا، فاعله (العيد)، ومفعوله (الإله). والمصدر الميمي مبتدأ، خبره الجملة الفعلية (يريه).

ومن ذلك أن نقول:

مُفتِّحُ الرِّيسِ المِعْرَضِ أَكْبَهَ شَهْرَهُ. أى: افتتحَ الرِّيسِ المِعْرَضِ.

مَسْمَعُكَ الأَغَانِي الفَاحِشَةُ إِثْمٌ. أى: سماعك.

مستخرَجُ العَرَبِ البِيتْرُولَ قَدْ أَطْمَعَ الدُّوْلَ الاستِعماريَّةَ الشَّكاليَّةَ عَلَيْهِمْ. أى: استخراج.

مقائلنا: إن الحقَّ فوقَ القُوَّةِ أصبحَ غيرَ كافٍ بدونِ العزيمةِ والمثابرةِ، أو مَوْجِدِ القُوَّةِ. أى: قولنا... أو: وجود...

الحكم الإعرابي لتابع المضاف إلى المصدر

عرفنا أنه يغلَّبُ استعمالُ المصدرِ مضافًا، وإضافته تكونُ إما إلى فاعله، فيكون مجرورًا لفظًا، مرفوعًا محلاً، وإما إلى مفعوله، فيكون مجرورًا لفظًا، منصوبًا محلاً، حيثنذ؛ إذا نعتَ المجرورَ أو عطفَ عليه فإن النعتَ أو العطفَ يجوزُ فيه أن يعاملَ على لفظِ المجرورِ، فيكونَ مجرورًا، أو أن يعاملَ على المحلِّ، فيكونَ مرفوعًا إذا كان المَبْرُوعُ في محلِّ رَفْعٍ، ويكونُ منصوبًا إذا كان المَبْرُوعُ في محلِّ نَصْبٍ^(١٦).

نحو: عجبتُ من ضربِ زيدِ الظريفِ، بالجر، على اللفظ، وإن شئتَ ولعنتُ على المحلِّ، فقلت: الظريف.

كما جاء في التابعِ مُعْرَبًا على المحلِّ قولُ لبيدِ بنِ ربيعة:

حَتَّى تَهْجُرَ فِي الرِّيَاحِ وَهَاجَهَا طَلِبَ المَعْتَبِ حَقَّهُ المَظْلُومِ^(١٧)

(١٦) السهول ١٤٢ / شرح السهول ٣ - ١١٩ شرح ابن الناجم - ٤٦.

(١٧) القصيد في شرح الإيضاح ١ - ٥٧٣. شرح ابن يعيش ٢ - ٢٤، ٦ - ٦٦ شرح ابن الناجم - ٤٢ / العنى ٣ - ٣١٥ / العيان على الأسموتى ٢ - ١٩٠. ضياء السالك ٣ - ٩ / شرح التصريح ٢ - ٦٥. تهجر: سار في الهجرة، الروح: ما بين الزوال إلى الليل، هاجها: أثارها. (حتى) التلصاق. لامل تهجر ضمير مستتر يعود إلى الضمير الרוحى. والفسير في هاجها: لأنَّ الصاحبة للمعلم الروشى، وهما بطلان الله، والكلا في الهجرة.

وفيه أضيف المصدرُ (طلب) إلى فاعله (المعقب)، فيكون (المعقب) مجروراً لفظاً مرفوعاً محلاً، لذا جاز في تعته (المظلوم) الوجهان، وقد جاء مرفوعاً على المحل. (حق) مفعول المصدر، و(طلب) نائب عن المفعول المطلق من الفعل (عاج).
ومثله قول الشاعر:

بِالْحَسَنَةِ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحُونَ عَلَى سَبْعَانَ مِنْ جَرٍّ^(١١)
أضيف المصدرُ (العتة) إلى فاعله لفظ الجلالة، فلما عطف عليه جاز في المظوف الجزرُ على اللفظ، والرفعُ على المحل، فكان المظوفُ (الصالِحون) مرفوعاً بالعطف على محلِّ لفظِ الجلالة.
وقولُ زياد العنبري، وينسب كذلك إلى رؤبة:

فَدَكَّتْ دَائِبَتْ بِهَا حَسَنَاتَا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيَانَا^(١٢)
(مخافة) مصدر، أضيفَ إلى مفعوله (الإفلاس)، فيكونُ مجروراً لفظاً، منصوباً محلاً، فلما عطفَ عليه (الليان) نصبَ على المحل.
أما المصدرُ فهو مفعولٌ لأجله منصوب.

ومنه: عصبيتُ من أكلِ الخبزِ واللحم، لك في اللحم أن تجرَّه على اللفظ، وأن تنصبه على المحل؛ لأنه مضافٌ إلى المصدرِ (أكل) مجروراً لفظاً، منصوباً محلاً؛ لأنه المفعولُ به.

أما قولُ الشاعرِ:

هُوِيَتْ نَسَاءً مُسْتَطَابًا مُؤَبَّدًا فَلَم نَحَلْ مِنْ تَهْيِيدِ مَجْدٍ وَمُؤَدَّدًا^(١٣)

(١١) الكتاب ٢ - ٢١٩، وفيه: والصالِحون ابن السجري ١ - ٣٢٩ شرح ابن عيسى ٢ - ٢٤٤ - ٢ - ٤٠ - ٨ - ١٢. شرح السهيلي ٣ - ١٢٠. العين ٤ - ٢٦١.

(العتة) مبتدأ مرفوع، لأن العنبري: يا قوم، فلم يقع العتد عليها.
(١٢) الكتاب ١ - ١٩١ / النونية والسندباد ١ - ٢١٣ / المقصد في شرح الإيضاح ٢ - ٥٦١ شرح ابن عيسى ٦ - ٦٥ شرح السهيلي ٣ - ١٢٠ شرح ابن النائم ٤٦١ شرح الكافية الشافية ٢ - ١٠٢٢ معنى اللب ٢ - ٥٤٨ / شرح التصريح ٢ - ٦٥ الصبان على الأشموني ٢ - ٢٩١.

حسان: اسم رجل، بها: أي: القبة، الليان: الماطلة بالدين. وهو بالفتح والكسر، والفتح أكثر.
(١٣) شرح السهيلي ٣ - ١٢٠ معنى اللب ٢ - ٥٤٨.

ففيه (مجد) مضافاً إلى المصدر (تمهيد)، وهو مفعول، فكان مجروراً لفظاً منصوباً محلاً، فعطف عليه (سود) منصوباً على الحل .

ومنه قولُ الراجز:

ما جعل امرأ القومُ سيداً إلا اعتياداً الخلقِ المَسْجُوداً^(١)

(الخلق) مضافٌ إلى المصدر (اعتياد)، وهو مفعولٌ في المعنى، فهو مجرورٌ لفظاً للإضافة، منصوبٌ محلاً للمعنى، فجاءتْ صفته (المسجود) منصوبةً على الحل .

يذكر ابن مالك في شرحه للتسهيل:

«وتَبَيَّنَتْ بِقَوْلِي: فَإِنْ كَانَ مَفْعُولًا لَيْسَ بَعْدَهُ مَرْفُوعٌ بِالصَّدْرِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ فِي تَابِعِ الْمَجْرُورِ مِنْ نَحْوِ: عَرَفْتُ تَطْلِيْقَ الْمَرْأَةِ فِي نَعْتِ الْمَرْأَةِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهَا: الْجَرُّ عَلَى اللَّفْظِ، وَالنَّصْبُ عَلَى تَقْدِيرِ الصَّدْرِ بِفَعْلِ الْفَاعِلِ، وَالرَّفْعُ عَلَى تَقْدِيرِهِ بِفَعْلِ مَالِمٍ يُسَمَّى فَاعِلُهُ، وَفِي الْحَدِيثِ: أَمْرٌ بِقَتْلِ الْأَشْرِ وَذُو الطَّقِيَيْنِ، عَلَى تَقْدِيرِ: أَمْرٌ بِأَنْ يُقْتَلَ الْأَشْرُ وَذُو الطَّقِيَيْنِ»^(٢).

في المثال الذي ذكره: عَرَفْتُ تَطْلِيْقَ الْمَرْأَةِ، تقديره: عَرَفْتُ أَنْ طَلَّقَتْ الْمَرْأَةُ، فَالْمَرْأَةُ أَصْبَحَتْ إِلَى صَدْرِ مَالِمٍ يُسَمَّى فَاعِلُهُ، فَيَجُوزُ فِي تَابِعِ الْمَرْأَةِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ، فَتَقُولُ: عَرَفْتُ تَطْلِيْقَ الْمَرْأَةِ الْفَاسِدَةَ وَصَدَّقْتُهَا، بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّ الصَّدْرَ لِفَعْلٍ مَبْنِيٍّ لِلْمَجْهُولِ، فَتَكُونُ الْمَرْأَةُ مَجْرُورَةً لَفْظًا، مَرْفُوعَةً مَحَلًّا .

وتنطقُها بالنصبِ على أن المصدرَ لفعلٍ مبنِيٍّ للمعلوم، فتكون المرأة مجرورةً لفظاً، منصوبةً محلاً، هذا إلى جانبِ الجَرِّ فِيهِمَا عَلَى اللَّفْظِ .

وكذلك إذا قلت: ساءني فسرك وأخيك، والتقدير: أن خسرت وأخوك، فيجوز في المعطوف (أخيك) الجرُّ على اللفظ، والنصبُ على فعلِ الفاعلِ، والرَّفْعُ على فعلِ النَّائبِ عنِ الْفَاعِلِ .

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٢٠ للمساعد على التسهيل ٣ - ١٢٠ .

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١٢١ .

من أمثلة إعمال المصدر

- يؤذني سيك صديقك الآن، أو امسي.
- أى: ما سيبت الآن، أو امسي، أو: أن سيبت امسي.
- وعذبه الهوى حتى يركه كبرى القين بالقين القيداعاً^(١)
- أى: كما يرى القين . . . ، أو: كما يرى.
- مدعين القني ياخذنه يا ربه اخذه لثمود وعادنا
- أى: كما اخذ ثمود وعادنا.
- قوله تعالى: ﴿ تَخَالَفُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾ [الروم: ٢٨].
- قوله تعالى: ﴿ وَأَخْلَدَهُمُ الرَّبُّ وَقَدْ نَهَوْا عَنْهُ وَأَكَلِهِمْ أَمْوَالُ النَّاسِ بِالسَّابِلِ ﴾ [النساء: ١٦٦].
- قول عمرو بن معد يكرب الزبيدي:
- اصادقاً إنما أنسى شبابي إجابتي الصريح إلى المادي^(٢)
- ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ ﴾ [النحل: ٩٠].
- ﴿ وَيُكْفِّرِهِمْ وَقَوْلُهُمْ عَلَىٰ مَرِيَمَ بِهَتَانَا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ١٥٦].
- ﴿ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ﴾ [البقرة: ٨٥].
- ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْتُونَ مِن نِّسَابِهِم مَّرْتَبًا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٦].
- ﴿ وَقِيلَ الْيَوْمَ نَسَاكُمْ كَمَا نَسَيْتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا ﴾ [الجنات: ٣٤].
- ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَسِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ﴾ [المائدة: ٨٩].

(١) شرح السجول لابن مالك ٣ - ١١٠.

القين: الخنجر، القني: ما ينحت به كل شرم، كالحصير، أو القطع الخشن من الجلد وغيره.

(٢) هامش شرح الشذور ٢٨٢.

فلا نُكثِرُ نَوْمِي فَإِنِ احْتَأَمَا بِذِكْرِهِ لَيْلَى الْعَاصِرِيَّةِ مُوَلَّعٌ

ملحوظات

أولاً، وجوب ذكر مفعول المصدر:

إذا أُضِيفَ المصدرُ إلى مرفوعٍ أو إلى منصوبٍ، وكان أصلُ أحدهما مبتدأً لم يجزْ حذفُ الآخرِ المطلوبِ - منصوباً كان أم مرفوعاً - . . .

وإن كان فاعلُ المصدرِ يحتاجُ إلى فاعلٍ ومفعولين، أو إلى فاعلٍ وثلاثة مفعولاتٍ، وأُضِيفَ المصدرُ إلى أحدهما فإنه يجبُ أن يذكرَ المطلوبُ البالي بعدَ ذكرِ المصدرِ وما أُضِيفَ إليه .

من ذلك: عرَفْتُ كَوْنَ زَيْدٍ صَدِيقَكَ^(١). حيث أُضِيفَ المصدرُ (كون) إلى مرفوعه (زيد)، فهو اسمه لو كان فعلاً (كان)، والأفعالُ الناقصةُ لا تَسْتغْنِي عن اختيارها، حالَ نفاستها؛ ولذا فإنه يجبُ ذكرُ منصوبها الخبرِ، وهو (صديق).

وكذلك القول: تَبَيَّنْتُ صَيْرُورَةَ عَمْرٍو خِصْمًا لَكَ، حيث أُضِيفَ المصدرُ (صيرورة) إلى مرفوعه، وهو لا يَسْتغْنِي عن منصوبٍ يعقبها، فلزم ذكرُ المنصوبِ (خصمًا).

ومن ذلك: عرَفْتُ كَوْنَ صَدِيقِكَ زَيْدًا أَوْ زَيْنًا.

سَرَّيْتُ إِصْحَاءَ الشَّمْسِ مَشْرِقًا.

أَعَجِبْتُ بِعِلْمِكَ مُحَمَّدًا مَجْتَهِدًا .

أضيف المصدرُ (علم) إلى فاعله ضميرِ المخاطبِ؛ لكنه يحتاجُ إلى منصوبين، أحدهما كان مبتدأً، والثاني كان خبراً، فيلزم ذكرُهما؛ لذا لزمَ ذكرُ المنصوبين: (محمدًا، مجتهدًا).

ومنه: أَعَجِبْتُ بِإِعْلَامِكَ عَلِيًّا مُحَمَّدًا مَجْتَهِدًا.

حيث المصدرُ (إعلام) المضافُ إلى مرفوعه يحتاجُ إلى ثلاثة مفعولاتٍ. فلزمَ ذكرُها.

(١) يرجع إلى: شرح السهل لابن مالك ٣ - ١١٧ .

ثانياً، إعمال المصدر في صورة الثلاث:

لم يتفق النحاة اتفاقاً كاملاً على إعمال أي نوع من أنواع المصادر في صورة الثلاث: مضافة، ومنونة، ومعرفة بالأداة.

والمصدر في هذه الصور التركيبية أو البنيوية إما هو مصدر متصرف في التركيب، حيث يتنوع بين المصدرية وغيرها من المواقع الإعرابية المحتملة، وغير للخالفة لقوانين التركيب.

وهم في تحليلهم لأرائهم لا يكادون يتفقون على المعوّل الرئيسي للإعمال وعديه، فقد تستخدم الأسمية أداة لطفول، ومعوّلًا للمنع، وقد يكون التنوين سبباً إلى المتناقضين، كما تكون أداة التعريف والإضافة كذلك.

وقد ورد التراث اللغوي حافظاً بين ماثورتها، وناقلاً إلينا إعمال المصدر في صورة الثلاث، هذا كونه مؤكداً، أو سبباً لمرات الفعل، أو علماً على المصدرية، ولكن الاستعمال في اللغة ينطوي على نسبة شيوع غير محفوظة بين ثلاث الصور، ذلك لصعوبة في الاستخدام اللغوي، من حيث النطق والأداء الصوتي، واللبس فيما إذا كان المصدر معرفاً، بدرجة أقل في الصعوبة وليس إذا كان منوناً، وبدرجة تكاد تنعدم فيما إذا كان مضافاً؛ لذا كانت درجات الشيوع مطردة طردياً عكسياً مع درجات الصعوبة في النطق والأداء الصوتي ووجود اللبس.

ثالثاً، درجات قياسية إعمال المصدر:

يجعل النحاة -معظمهم- المصادر على ثلاث مراتب في الإعمال، وقبائيتها^(١):

الأولى: للمنون؛ لأنه يكون نكرة كالفعل، وهو مشبه به في الإعمال، والمنون يكون نكرة لفظاً ومعنى.

والثانية: للمضاف؛ لأنه مشبه للفعل معنى، من حيث إن الإضافة في نية الانفصال، لكنه يخالفه لفظاً؛ لأن ظاهراً مُشاكلاً لما يكون إضافته حقيقة.

(١) المقصد في شرح الإيضاح ١ - ٥٦٥ شرح ابن بعثر ٦ - ٥٩ - ٦٠.

والثالثة: للمعرف بالأداة؛ لأن أداة التعريف تخرج المصدر من الشبه بالفعل.

رابعا، ذكر المصدر دون معمولاته ،

قد يجيء المصدر الصالح للععمل دون ذكر أى معمول له، لا مرفوع ولا منصوب^(١)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ (الزمر: ١٧)، أى: أن يكفروا، فلم يذكر مرفوع المصدر، ولا متعلق به.

خامسا، إعمال المصدر غير الدال على التثنية،

شروط بعضهم الإفراد في إعمال المصدر، فلا يعملونه متى ولا مجموعا، ولم يشترطه بعضهم، ومنهم ابن عصفور، وابن مالك.

وقد يجمع المصدر، ويؤدى عمل الفعل متى توافرت فيه الشروط المذكورة، وهو قليل.

ومنه قول الشاعر:

وقد وعدتكَ موعداً لو وقت به موعداً عرقوب أخاه يشرب^(٢)

حث نصب (أخاه) بالمصدر المجموع (موعداً)، وهو جمع موعداً، بمعنى (وعدت)، ويرى: مواعيد، على أنه جمع (ميعاد)، بمعنى (وعدت)، ويرى: كموعود عرقوب أخاه، وموعود مصدر على وزن مفعول^(٣).

ومنه قول العرب: تركته بملاحس البقر أولادها، ملاحس، جمع ملحس، وهو بمعنى لَحَس، وفي القول محذوف، والتقدير: تركته بموضع ملاحس، فحلف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، و(الولد) مفعول به للمصدر المجموع (ملاحس).

(١) شرح التسهيل ٣ - ١١٤.

(٢) الكتاب ١ - ١٣٧ شرح ابن عيسى ١ - ١١٢ شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١٠٧ الساعد على التسهيل ٢ - ٢١٧.

ينسب إلى التماخ، أو إلى الأتحمس (ولمسة بن عرفة التميمي).

(٣) يرجع إلى: شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١٠٧ - ١.

ومنه قولُ الشاعر:

قَدْ جَرَّبُوهُ لَمَّا زَادَتْ لِحَارِيَهُمْ أَمَا قَدَامَةٌ إِلَّا الْجُدُّ وَالْفَتَا^(١)

حيث (الحارِب) جمع المصدرِ (حربة) قد أُضيفَ إلى ضميرِ الغائبين، وهو الفاعلُ، ونصبُ المفعولِ به (أما). والتقديرُ: أن جرَّبوا لها قدامة.

سادساً، إعمال المصدرِ جانبياً دلالياً في التركيبِ:

لرى أن إعمالِ المصدرِ واسمَ المصدرِ إما ينبعُ من جانبِ دلالى، لا تركيبى لفظى، حيث إن المصدرَ يعملُ متى كَانَ دالاً على الفعلية، وهي الحديثة، وأرى أنه فى هذا البناء، أو فى هذا السياقِ الدلالى، يتضمن حدثاً وفاعله، فهو بمثابة اسمِ الفعلِ، واسمِ المفعولِ.

أى: يبدلُ المصدرُ على إعمالِ ما قد حَدَثَ، أو يحدثُ، أو سيحدثُ.

لذلك فإن المصادرَ غيرَ العاملة لا يكون فيها هذا الجانبُ الدلالى، إذ إن المصدرَ التوكيدَ إنما هو تكرارٌ لحدث سابقٍ مذكور. داخلُ فعلٍ وفاعلٍ، فليس المقصودُ منه إعمالُ عملٍ، وإنما الإعمالُ المقصودُ يذكُرُ فيما سبق هذا التوكيدَ، وهو الفعلُ.

والمصدرُ البينُ للعهدِ لا يؤتى به للإعمالِ، وإنما ليبينَ عددَ مراتِ الفعلِ السابقِ.

إذْناً فهو ليس معبراً عن حدثٍ ما وإنما يكونُ لغرضِ دلالى معين.

والمصادرُ الأعلامُ كالأسماءِ الأعلامِ لا يصحُّ لها أن تعملَ، لأنها قَدْ وُضِعَتْ لدلالةٍ خاصة لا تحيدُ عنها، وهي المصدريةُ. كما أن ألفاظَ الأعلامِ إنما وضعتُ للدلالةِ على العلمية - لا غيرُ.

الأعلامُ: (محمَّدٌ، ومحمودٌ، وثابتٌ شراً، وينقلُ، وينبعُ... إلخ) لا تعملُ بوصفِها البينوى، والذي يختلفُ بين اسمِ الفاعلِ، واسمِ المفعولِ، والجملةِ، والقفلِ، وذلك لتفليها من هذه الأصولِ البينويةِ إلى دلالةٍ أخرى، وهي العلمية.

(١) الصبان على الأسنونى ٢ - ٦٨٧.

لِحَارِيَهُمْ: جمع حربة، الفتح: الحبر، والكسر: والفضل، والفتا.

فالجانب الدالّس من اللفظة المستخدمة في التركيب هو العول في أثرها
النحوي.

والصدر بوضعه الأصلي النبوي يدلّ على الحديثة لا غير، لكنه يكتسب جانباً
دالّسياً آخر من التركيب، سواء أكان هذا الجانب ظاهراً في اللفظ، إذا ذكر معه
معمولاته، أم كان مقدراً، حيث يستتر في تركيبه، ويفهم من الخاصية الدلالية
للمصدر، إن متعدداً إلى واحد أو أكثر، وإن لازماً، وإن احتاج إلى متعلق.

فإن قلت:

- (الضرب): فهذا مصدرٌ دالٌّ على الحديثة، وهي معنى الضرب.

- أسماء الضرب: فهذا يدلّ على حدث وقع بالضرورة، ثم اكتسب الحدث
من خلال التركيب جانباً دالّسياً آخر، وهو الفاعلية؛ لأن كل حدث في تركيب
مفهوم لأبد له من محدث فاعل.

- أسماء ضربك: فهذا يدلّ على ضرب، أي: حدث وقع عليك، أو منك .

- أسماء ضربك أعماك: فهذا يدلّ على ضرب وقع منك على أحبك.

لهذا لمإن النحاة يضطرون إلى أن يجعلوا من شروط إعمال المصدر أن يصح
إحلال (ما) والفاعل، أو (أن) ومعمولها، محلّه، وكلّها فيها معنى الحديثة التي
تتضمن فاعلها.



الصفات المشتقة التي تعملُ عملَ فعلٍ

الصفاتُ المشتقةُ التي تعملُ عملَ فعلٍ تكونُ على ثلاثِ مراتبٍ:

أ- صفاتٌ تخرى على أفعالها، في: البنية، والشبهة أو الجمع، والتأنيث أو التذكير، والمعنى، مطلقاً، فهذه تعملُ عملَ الفعلِ، وهي أقوى من غيرها من الصفاتِ في العمل؛ وهذه الصفاتُ هي: اسمُ الفاعلِ، وصيغُ المبالغة، واسمُ المفعولِ.

ب- صفةٌ مشبهةٌ باسمِ الفاعلِ، فهي أقلُّ في منزلةِ الأعمالِ من سابقتها؛ لأنَّ المشبةَ بالشيءِ أضعفُ منه فيما وقعَ فيه الشبهةُ، وهو الأعمالُ.

ج- صفةٌ أخرى مشبهةٌ بالمشبهةِ، وهذه لا تعملُ عملَ الفعلِ، من رفعِ فاعلٍ ظاهرٍ مطلقاً، ونصبِ مفعولٍ به. وإنما يجوزُ أن تعملَ قسَى التصويباتِ الأخرى، عدا المفعولِ المطلقِ -على الأرجح-، وذلك إن تحمّلَ التركيبُ، وهذه هي اسمُ التفضيلِ.

ملحوظة:

أما الصفاتُ المشتقةُ الأخرى -وهي اسمُ الزمانِ، واسمُ المكانِ، واسمُ الآلةِ- فإنها لا تعملُ عملَ الفعلِ.

وهناك تفصيلاً للصفاتِ المشتقةِ التي تعملُ عملَ الفعلِ.



اسم الفاعل

اسمُ الفاعل صفةٌ تدلُّ على الحدثِ والحدوثِ وفاعلِهِ^(١)، جاريةٌ مجرى الفعلِ في اللفظِ والمعنى.

وذلك أن اسمَ الفعلِ يجرى على مضارِعِهِ في حركاتِهِ وسكناتِهِ، ويدلُّ على الحدثِ في المعنى، وعلى الذاتِ التي قامت بهذا الحدثِ، كما أنه يدلُّ على الحدوثِ، أي: القيام بهذا الحدثِ.

ويظهر في بيته جنسُ الذاتِ وعدتها.

وذلك نحو: حَارَجَ، مَكْرَمَ، مَقْتَلًا، مُسْتَحْرَجًا، مُسَابِدًا... الخ.

والفرقُ بين قولنا: يَكْرِمُ، ومَكْرَمَ، هو أن الكلمةَ الأولى تدلُّ على حدثيةٍ وزمنٍ، أما الثانيةُ فإنها تدلُّ على حدثيةٍ وزمنٍ، إلى جانبِ الدلالةِ على مَنْ قام بالحدثيةِ، فهي صفةٌ تجمع كل هذه المعاني.

عمله:

يعملُ اسمُ الفاعلِ عملَ فعلِهِ لما بينهما من المشاكلةِ، حيثُ:

أ- تآثلُهُما في اللفظِ والمعنى - كما ذكرنا -.

ب- وتلحقُ اسمُ الفاعلِ علامةَ التثنيةِ والجمعِ، وتعلمُ أنهما يلحقان بالفعلِ؛ لكتبهما بكونانٍ مع اسمِ الفاعلِ للدلالةِ على الفاعليةِ والإستنادِ. فنقول: فاعِلَانِ، وفاعِلِيُون، وفاعِلَاتَانِ، وفاعِلَاتِيُون.

ج- كما أن اسمَ الفاعلِ والفعلَ المضارعَ يشتركان في الدلالةِ على الحالِ والامْتِثَالِ^(٢)، فإذا كان اسمُ الفاعلِ مقرونا بأداةِ التعريفِ فإنه يدلُّ على الماضي، كالفعلِ الماضي، إلى جانبِ دلالاتِهِ على الحالِ والامْتِثَالِ.

(١) شرح الصريح ٢ - ٦٥.

(٢) شرح القبا ابن سبويه ٢ - ٩٢٩.

البنية التي يكون عليها اسمُ الفاعل في الجملة،

لاسمِ الفاعل ثلاثُ أحوال^(١) في الجملة:

إحداها: أن يكون محلّي أداة التعريف.

ثانيتها: أن يكون متوناً عاملاً مرادفاً به الحال أو الاستقبال.

ثالثتها: أن يكون مضافاً.

ولا يضاف المتعدي منه إلا إلى المفعول دون الفاعل؛ لئلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه.

أ- اسم الفاعلِ المعروف بالأداة:

يعمل اسمُ الفاعلِ عملَ فعله مطلقاً إذا كان محلّي بالالف واللام^(٢)، سواء أكان في الماضي، أم في الحال، أم في الاستقبال، دون شرط الاعتماد على شيء، وهذا باتفاق النحاة. ذلك نحو:

هذا الفاعمُ درسَه أمس، أو الآن، أو غداً. حيث (الفاعم) اسمُ فاعلِ معرفٍ بالأداة، فجاء إعماله في الماضي والحال والاستقبال، ويكون (درس) مفعولاً به لاسمِ الفاعلِ منصوباً، وهو خيرُ المبتدأ (هذا).

ويجوز إعماله وهو محلّي بالأداة، دون الاعتماد على شيء، فنقول: الفاعمُ درسَه الآن - أو أمس أو غداً - محترماً، فيكون اسمُ الفاعلِ مبتدأ، تاصياً مفعولاً (درس)، أما خبره فهو محترم.

وفي اسمِ الفاعلِ في الحالتين ضميرٌ مستترٌ هو الفاعلُ.

ومنه: جاء الضاربُ زيداً أمس، أو الآن، أو غداً.

واسمُ الفاعلِ المحلّي بأن بمثابة صلةِ الوصول، حيث يجعلون (أل) في هذا البناء موصولاً، وما بعده صلة، فلَمَّا كان كذلك أُخفى اسمُ الفاعلِ المعروف بالأداة

(١) شرح لقية ابن سبط ٢ - ٩٨٦.

(٢) الكتاب ٦ - ١٨١.

بمرفوعه عن الجملة الفعلية؛ لذلك فإنه أشبه الفعلَ معنى واستعمالاً، فاعطى
حكمةً في العمل^(١٢). وعمل في معنى الأزمة الثلاثة.

وقد أعطى اسمُ الفاعلِ المحلَّى بالأداةِ حكمَ الفعلِ في جوازِ عطفِ الفعلِ عليه، مما
يدلُّ على مدى تماثلهما، وقد جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ
وَالْقُرْضَا لِلَّهِ قَرْضًا حَسَنًا يضاعفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾ [الحديد: ١٨] ^(١٣).

حيث عطفَ الفعلَ الماضي (القرضوا) على اسمِ الفاعلِ العرفِ بالأداةِ (المصدقين)^(١٤)؛
لأنه لما عرّف بالأداة صلح للأزمة الثلاثة.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿فَالْمَغِيرَاتُ صِبْحًا﴾ (٣) فَالْقُرْآنُ بِهِ نَقْعًا﴾ [المائدة: ٣، ٤] ^(١٥)
حيث عطفَ الجملةَ الفعليةَ (القرآن) على اسمِ الفاعلِ العرفِ بالأداةِ (المغيرات). وزمنُ
الفعلِ ماضٍ.

ومنه قولُ امرئ القيس:

القائِلِينَ الْمَلِكَ الْخِلاصًا خَيْرَ مَعْدَدٍ حَسِينًا وَنَائِلًا^(١٦)

(١٢) شرح ابن النظم ٤٢٥.

(١٣) للمصدقين: أصلها: المصدقين، قلبت الألف إلى صاد، وادغمت في الصاد. ومثلها: المصدقات: وهما من
الصدق.

(١٤) مفعول به أول منصوب. (قرضوا) نائب عن المفعول المطلق منصوب، فيكون المفعول الثاني للقرض
محذوفاً، تقديره: حالاً وصداقاً، ويجوز أن يعمل قرضاً بمعنى القروض، فيكون مفعولاً به ثانياً. الجملة
التعلية (يضاعف لهم) في محل رفع، خبر إن، وشبه الجملة (لهم) في محل رفع، نائب فاعل، ويجوز
أن يعمل نائب فاعل محذوفاً تقديره ضمير التصديق. (ولهم أجر) جملة اسمية مكونة من خبر مقدم
شبه جملة، ومبتدأ مؤخر، والجملة معطوفة على خبر إن، في محل رفع.

(١٥) يذكرون جملة (القرضوا) وجهين آخرين، هما:

أ- أنها مترتبة بين اسم إن وخبرها.

ب- صلة لموصول محذوف دلالة الأول عليه.

التكر المصون ٦ = ٢٧٨.

(١٦) نقلاً: الفيل، أو الصياح. (صباحاً) ظرف زمان منصوب، والفاعل فيه اسمُ الفاعلِ (المغيرات). (نائلها) مفعول
به منصوب للفعل كثر. (القرآن) مفعول ماضٍ مبني على السكون، وتكون النسوة ضمير مبني في محل رفع، فاعل.

(١٧) شرح الشاذلي ٣٢٨، شرح قطر الندى رقم ١٦٧.

المخاض: السيد السجّاح، ١٤٤: عطاء وأبوها.

اسمُ الفاعلِ المعروفُ بالأداةِ (القاتلين) نصبٌ مفعولاً به، وهو (الملك). وهو دالٌّ على الزمنِ الماضي. وفاعلهُ ضميرٌ مستترٌ تقديره: هم.

ومن أمثلتهم: هذا الضاربُ أبوه بهذا اسم^(١).

ب- اسمُ الفاعلِ المجرد من أداة التعريف:

إذا كان اسمُ الفاعلِ مجرداً من (أل) فإنه لا يعملُ عملَ فعله إلا بشرط:

١- أن يدلَّ على الحال أو الاستقبال؛ لأنه -حيثذ- يشبهُ الفعلَ الذي بمعنىهِ لفظاً ومعنى. وهو الفعلُ المضارع. فإذا قلت: زيدٌ ضاربٌ غلامه عمراً غداً. فد(ضاربٌ) اسمُ فاعلٍ غيرِ المتصل، و(غلام) فاعلهُ مرفوع، و(عمراً) مفعولٌ به منصوبٌ باسمِ الفاعلِ.

وتقول: زيدٌ ضاربٌ غلامه عمراً الآن. ذلك لأن اسمَ الفاعلِ -حيثذ- يجري مجرى الفعلِ (يضرب). وهو مضارعٌ يدلُّ على الحالِ والاستقبالِ، فاسمُ الفاعلِ يعملُ قياساً على الفعلِ المضارع، لا الفعلِ الماضي.

لذلك يُستعج دلالتهُ على الماضي حين تجرده من أداة التعريف^(٢)، خلافاً للكسائي^(٣)، وابنِ مضاء، وابنِ هشام^(٤).

وقد استدلَّ للجزءِ إعماله حين دلالتهُ على الماضي بقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَهُمْ بَاسِطٌ فَرَاغَهُ بِالْوَيْدِ﴾ [الكهف: ١٨] ولكنَّ السياقَ يتأولُّ على حكايةِ الحال، فهو للحال، حيث يتخللُ المتحدثُ نفسه في وقتِ حدوثِ ما يحكيه، ويستدلُّون لذلك بأنَّ الواوَ للحال، ويحسنُ بعدها كونُ الفعلِ مضارعاً (بسط)، لا ماضياً (بسط). كما يدلُّ على ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَلَّبَهُمْ ذَاتَ اليمينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ﴾ [الكهف: ١٨]. حيث استعملَ الفعلُ المضارعُ (قلَّب) ^(٥)، ولم يستعملِ الماضي.

(١) الكتاب ١ - ١٣، ١٧١ / المقتضب ١ - ١١٨ / شرح ابنِ القاسم ١٢٢.

(٢) الكتاب ١ - ١٣٠، ١٧١ / المقتضب ١ - ١١٨ / شرح ابنِ القاسم ١٢٢.

(٣) التسهيل ١٢٧ / شرح الصريح ٢ - ٦٦.

(٤) شرح الشذور ٣٨٧.

(٥) ينظر: إجماع ما مرَّ به الرحمن ٢ - ١٠٠، ١ - ٢ / شرح الشذور ٣٨٧ / شرح الصريح ٢ - ٦٦.

العبدان على الأشعراني ٢ - ٢٩٢، ٢٩٤.

٢ - أن يعتمد على شيء قبله يُقرِّبه من الفعل:

من نحو: الاستفهام، النفي، الاستدراك، النداء، الموصوف، الحال، وذلك كما يأتي:

- الاستفهام: نحو: أفاقمُ دوسك^(١١)؟ (فاقم) اسمُ فاعلٍ مجردٌ من (أل)، اعتمد على حرفِ الاستفهام (الهمزة)، فعملُ النصبِ في (دوس).

وفي اسمِ الفاعلِ ضميرٌ مستترٌ تقييداً: أنت، وهو فاعلُ اسمِ الفاعلِ.
ومنه قولُ الشاعر:

أناوِ رجائك قتلَ امرئٍ من العزِّ في حيكِ اعتاضَ عذراً^(١٢)

حيث (أناو) اسمُ فاعلٍ مجردٌ من الأداة، واعتمد على استفهام، فعملُ عملِ فعله، حيث رفعَ الفاعلَ (رجالك) ونصبَ مفعوله (قتل).

وقد يكونُ الاستفهامُ مقدراً، كقولِ الشاعر:

ليتَ شِعري مقيمُ العذرِ قومي أم همولي في حُبها عاذِلوني^(١٣)

والتقدير: أقيمُ العذرَ قومي، بدليلِ وجودِ (أم) المعادلةِ التي تستلزمُ وجودَ همزةِ الاستفهامِ قبلها؛ لذلك فإنَّ اسمَ الفاعلِ قد نصبَ مفعولاً به، وهو (العذر)، وذكرَ فاعلهُ المرفوعَ (قومي).

ومنه: مَهينٌ زيداً عمراً أم مكرهته ؟ . أي: أمهين . . . ؟

(١١) (فاقم) مبتدأ مرفوع، أو غير مقدم، أما الضميرُ المستتر فهو غير المتبادر، أو مبتدأ مؤخر.

(١٢) شرح السهيلي ٣ - ٧٢ / شرح الشلور ٢٢٨٩ / العبيد ٣ - ٥٦٦ / المذوق رقم ٢ - ١٢٨.

الجملة الفعلية (اعتاضَ عذراً) نعت لـ(امرئ) في محل جر. (أناو) على وزن (فاع) وهو مبتدأ مرفوع، وفاعلهُ (رجالك) سد مسد الخبر.

(١٣) شرح السهيلي ٣ - ٧٤ / المساعد على السهيلي ٢ - ١٩٥ / شرح الشلور ٣٩٠.

(ليتَ شِعري) أسلوبٌ تمجيدٌ من ليتَ واسمها القساف إلى ضمير المتكلم، وغيرها للخطوف. (مقيم) مبتدأ، سد مسد خبره، فاعله (قومي). (أم) مبتدأ مبني في محل رفع. (عاذِلوني) خبر مرفوع، وعلامة رفعه الواو. والجملة الاسمية منطوقة على جملة (مقيم قومي). لا محل لها من الإعراب.

- التثني: نحو: ما محترماً نفسه من يهمل حقه. حيث (محترم) اسمُ فاعلٍ مسبوقةٌ بالتثني (ما)، وقد نصب المفعولَ به (نفس)، أما فاعله فهو الاسمُ الموصولُ (من).

ومنه: ما ضاربٌ زيدٌ عمراً. ما مكرمٌ أبوكَ عمراً.

وقولُ الشاعر:

ما راعِ الخِلانَ ذمّةً ناكثٍ بِلَ منَ وقى يجدُ الخليلَ غليلاً^(١)

(راع) اسمُ فاعلٍ من (رعى)، وهو على وزنِ (فاع) بحذفِ اللام، وقد اعتمد على حرفِ التثني (ما)، وهو غيرُ معرفٍ بالأداة، فرفعُ الفاعلِ (الخِلان)، ونصبُ المفعولِ به (ذمّة). واسمُ الفاعلِ مبتدأٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الضمّةُ المقدرةُ على الحرفِ المحذوفِ، وفاعلُه (الخِلان) سدُّ مسدِّ الخبرِ.

وقد يكونُ التثنيُ مؤولاً، كما هو في قولِ الشاعر:

وإنَّ امراً لمَ يَمنَ إلا بصالحٍ لغيرِ مُهينٍ نفسه بالطامع^(٢)

(مهين) اسمُ فاعلٍ مجردٌ من أدلةِ التعريفِ، مثنى بإضافةِ الاسمِ التاني (غير) إليه. وفاعلُه ضميرٌ مستترٌ تقديرُه: هو، وقد نصبَ المفعولَ به (نفس).

(١) شرح السهول ٣ - ٧٣ / شرح الشذور ٣٨٨.

(من) اسم موصول مبني في محل رفع، مبتدأ. وصلته الجملة الفعلية (وقى)، وغيروا الجملة الفعلية (يجد). الخليل) مفعول به أول منصوب، (الغليلاً) مفعول به ثانٍ منصوب.

(٢) شرح السهول ٣ - ٧٣ / المساعد على السهول ٢ - ١٩٥.

(امراً) اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (لم) حرف تقي مبنى. لا محل له من الإعراب. (يمن) فعل مضارع مجزوم بعد لم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وهو مبنى للمجهول. ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. والجملة الفعلية في محل نصب، تحت لاسم إن. (إلا) حرف استثناء مبني، لا محل له من الإعراب (بصالح) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بـ يمن. (الغير) اللام: حرف توكيد أو ابتداء، أو مراحق لا محل له من الإعراب، (غير) خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وهو مضاف، و(مهين) مضاف إليه مجرور، وعلامة جزمه الكسرة، وفي ضمير مستتر تقديره: هو فاعله. (نفسه) نفس: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، مضاف، وضمير الغائب الهاء مبني في محل جر، مضاف إليه. (الطامع) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة باسم الفاعل.

ويحصلون من الضمير للذول القول: **إِنَّمَا قَاتِمُ الزَّيْدَانِ**، والتضفير: ما قاتم إلا الزيدان؛ لأن الأسلوب أسلوبٌ حصرٍ وقصرٍ في الجملةين.

- **الابتداء**: نحو: **الْحَسَنُ مُتَمَثِّلٌ رَبِّهِ دَائِمًا**. اسمُ الفاعل (متمثل) خبرُ المبتدأ (الحسن)، فاعتمد على ابتداء، وهو مجردٌ من أدلة التعريف، وفيه ضميرٌ مستترٌ تذييرٌ: هو، فاعله، وقد نصبَ المفعولَ به (رَبٌّ).

ومنه: **رَبُّهُ ضَارِبٌ أَبَوَهُ رَجُلًا**.

أَنْتُمْ فَاهِمُونَ دَرَسَ الْيَوْمَ.

هما مخترعان آلة جديدة.

العلماء مقيمون اجتماعاً مساءً.

في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبَلَتِهِمْ وَمَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قِبَلَةِ بَعْضٍ﴾ (البقرة: 145). نجد أن اسمَ الفاعل (تابع) قد وقع خبراً، فاعتمد على ابتداء، لذلك فقد نصبَ كلٌّ منهما مفعولاً، وهو (قبلة) في الموضعين.

وقد يدخلُ على المبتدأ العواملُ المختصةُ في صحة الاعتمادِ عليه، مثل: كان، وإن.

من ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا كَبُرَ الْفَيْسُكَ بِأَخِي فَأَخْبَرَ عَنْ آثَارِهِمْ﴾ (الكهف: 6). لكن اسمَ الفاعل هنا خبرٌ (لعل)، فاعتمد على ما أحلَّهُ مبتداءً، وهو اسمٌ حرفٍ تامٍّ؛ لذلك فقد نصبَ المفعولَ به (نفس).

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِأَخِيهِ أَمْرٌ﴾ (الطلاق: 3). حيث قراءة السجدة ما عدا حرفاً بتووين (بالغ) بالرفع، ونصب (أمر) ⁽¹⁾، فيكون اسمُ الفاعل (بالغ) خبرٌ العرفِ بالأدلة خبر (إن)، فاعتمد على إسناده؛ لذلك فقد نصبَ المفعولَ به (أمر). وفي اسمِ الفاعل ضميرٌ مستترٌ تذييرٌ: هو، يكون فاعله.

(1) إبلان، ما من به الرحمن ٢ - ٢١٣ / البيان ٢ - ١١٤ / البحر المحيط ٨ - ١٨٢ / الدرر النور ٦ - ٣٢٩.

ومنه أن تقول:

كان زيداً قائماً غلاماً.

ظننت زيداً ضارباً غلامه بكراً.

إن زيدا مكرمٌ ضيفه.

أبأتُ علياً محمداً مكرماً ضيفه.

حيث اعتمد اسمُ الفاعل في كل جملة على إسنادٍ سابقٍ عليه، ففي المثال الأول وقع اسمُ الفاعل (قائماً) خيراً لكان. وفي الثاني وقع (ضارباً) مفعولاً به ثانياً لظنن. وفي الثالث وقع (مكرم) خيراً لإن. وفي الرابع وقع مفعولاً ثالثاً لانياً. وكل من مفعولى (ظن)، والمفعولين الثاني والثالث لانياً أصلهما مبتدأً وخبر.

ومنه أن تقول:

زيدٌ مكرمٌ ضيفه.

كان محمداً مكرماً ضيفه.

أعلمت محمداً سيراً مُعبداً لأبوةِ اليوم.

في قول الشاعر:

وما كلُّ ذى لبٍّ بمؤتيك نُصحَه وما كلُّ مُؤتٍ نُصحَه يلبيب

(مؤت) اسمُ فاعلي من الفعل (آتى)، على وزن (مُتَع)، بحذف اللام. ورد في

البيت في موضعين، وكان فيهما غيرُ معرفٍ بالأداة، وهو:

في الموضع الأول وقع غيراً لما الحجازية، أو غيراً للمبتدأ (كل)، إن كانت ما تجمية، واسمُ الفاعل في التقديرين اعتمد على إسناد، لذا فقد نصبَ المفعول به الثاني (نصح)، وهو مضاف إلى المفعول به الأول.

وفي الموضع الثاني اعتمد على موصوفٍ محذوف، والتقدير: وما كلُّ رجلٍ مؤتٍ؛ لذا نصب المفعول به (نصح). وفي أسبغِ الفاعلي في الموضعين ضميرٌ مستتر، هو الفاعل.

- النداء: نحو: يا ذاكراً ربك حَفِظَكَ اللهُ. يا طالعاً جبلاً؛ احْرِصْ في صعوبتك.

كل من (ذاكراً، وطالعاً) اسمٌ فاعلي، ذكر بعدَ حرفِ النداء، فجاء عاملاً عملٌ الفعلي، حيث تضمَّن فاعلاً ضميراً مستتراً تقديره: أنت، وقد نصبَ كلٌّ منهما مفعولاً به: (رباً، جبلاً).

والصوابُ أن النداءَ ليس موصولاً لعملِ اسمِ الفاعلي؛ لأن حرفَ النداءِ مختص بالاسم، فكيف يُقرُّه من الفعل؟!⁽¹⁾ ليس ذلك إلا أن اسمَ الفاعلي بعدَ حرفِ النداءِ يعتمدُ على موصوفٍ محذوفٍ، فتقدير ما سبق: يا رجلاً ذاكراً... يا رجلاً طالعاً...

- الموصوف⁽²⁾: أي: يعتمدُ اسمُ الفاعلي غيرُ المفعولِ بآداةِ التعريفِ على موصوفٍ سابقٍ عليه، سواءً أكانت هذه الوصفيةُ من طريقِ النعت: نحو: أعجبتُ بطالبِ فاهمِ درسه، حيث (فاهم) اسمُ فاعلي مجردٌ من الأداة، وهو نعتٌ للمجرورِ (طالب)، فنصب المفعولَ به (درس)، وفي اسمِ الفاعلي ضميراً مستتراً تقديره: (هو) فاعله.

ومنه: مررتُ برجلٍ راكبٍ فرساً. مررتُ برجلٍ قائدٍ بعيراً. استمعتُ إلى مدرسٍ فاهمِ درسه.

- الحال: أي: يكون الموصوفُ صاحبَ حال، والحالُ اسمُ فاعلي مجردٌ من أداةِ التعريفِ. وذلك نحو: أقبلَ الصديقُ إلينا قافراً قاهم. (قافراً) اسمُ فاعلي. حالٌ منصوبةٌ، وصاحبها الفاعلُ (الصديق)، لذا نصبَ اسمُ الفاعلي المفعولَ به (قاهم)، وغلاماً نصبه الألفُ لأنه من الأسماءِ الستة.

ومنه: جاء زيدٌ طالباً أدبياً. أقبلَ زيدٌ راكباً فرساً. (طالباً وراكباً) حالان اسما فاعلي، فنصبَ كلُّ منهما مفعولاً به، وهما: أدبياً، فرساً، وفي كلِّ اسمِ فاعلي ضميراً مستتراً فاعله.

(1) البيان على الأسموني 2 - 293.

(2) ينظر: شرح السبويل 3 - 72 / شرح ابن الناقم 12 / المقرب 1 - 128 / السامع 2 - 191 / البيان

على الأسموني 2 - 293.

ومنه: هذا زيدٌ قائماً غلامه. حيثُ (قائماً) حالٌ من (زيد)، وهي اسمٌ فاعلي، فجارٌ إسمالي، فرفع فاعله (غلام).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴿٢٠﴾ لَاهِيَةً قُلُوبِهِمْ﴾ [الأنبياء: ٢٠، ٢١]. (لاهيّة) حالٌ من واو الجماعة، وهي اسمٌ فاعلي، رفع فاعله (قلوب).

وقد جمع ابنُ مالكٍ اعتمادَ اسمِ الفاعليِّ المنجردِ مِنْ أداةِ التعريفِ على سابقِ يكونُ بمثابةِ الموصوفِ؛ ويشتملُ في البتةِ والموصوفِ وصاحبِ الحالِ؛ في مثاله الذي ذكره: زيدٌ مُكْرَمٌ رجلاً طالبا العلمَ محققاً معناه. حيثُ (مكرم) غيرٌ، وهو اسمٌ فاعليٌ نصبٌ (رجلاً)، و(طالبا) نعتٌ اسمٌ فاعليٌ، ونصبٌ (العلم)، و(محققاً) حالٌ اسمٌ فاعليٌ، نصبٌ (معنى).

وتجعل مثله القول: إنه مستعملٌ ضيقاً ناظماً شعراً مُجيداً نظمه، محسناً إلقاءه.

كان محمدٌ مجيباً سؤالاً شاملاً نصفَ القدرِ، متضمناً أشدَّ مسائله تعقيداً. وقد يكونُ الموصوفُ الذي يعتمدُ عليه اسمُ الفاعليِّ مقدراً، فيعملُ عملَ الفعلي، وهو خيالٌ من أداةِ التعريفِ. ذلك كما ورد في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَأَلْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾ [فاطر: ٢٨]. أي: صنفٌ، أو نوعٌ مختلفٌ... فاسمُ الفاعليِّ (مختلفٌ) نعتٌ لمحدوفٍ، ولذلك فقد رفع فاعلاً، وهو (الوان).

ومنه قولُ الأعشى مبعودٍ ليس:

كناطحِ صخرةٍ يوماً ليُوهنها قَلَمٌ يَضِرُّها وأَوْهسِ قَرْنَهُ الوعلِ^(١)

بتنوينِ (ناطح) بالكسرة، ونصبِ (صخرة)، على أنها مفعولٌ به لاسمِ الفاعليِّ المنجردِ من الأداةِ (ناطح)، وقد اعتمدَ اسمُ الفاعليِّ على موصوفٍ محذوفٍ، وهو (وعل)، والتقديرُ: كوعليِّ ناطحٍ...

(١) ديوانه ١٤٨ / شرح ابن الناقم ٤٢٤ / شرح الشنفرى ٣٩٠ / توضيح المسالك رقم ٢٧٧ / المعنى ٣ -

٤٢٩ / شرح الصريح ٢ - ٦٦ / البيان على الأسماء ٢ - ٢٩٥.

يوهنها: يسطعها، يفرها، يفرها، لوهي: انصف.

وقولُ عمرَ بنِ أبي ربيعة:

وكمُ مالي عَيْتَه من شيءٍ غيرِه إذا رآحَ نحوَ الجُمرةِ اليُسُ كالتَمي^(١)

وفيه (مالي) اسمٌ فاعليٌّ مجردٌ من (أل)، وقد اعتمدَ على موصوفٍ محلوفٍ، يقدرُ بالموصوفِ: شخص، والتقدير: وكمُ شخصي مالي، لذلك فقد تضمنَ ضميراً مستتراً تقديره: هو، ونصبَ المفعولَ به (عينه)، وعلامةُ نصبه الياءُ لأنه متنى.

كما يكونُ الاعتمادُ على مقدرٍ في بابِ الحالِ، وذلك بحذفِ صاحبِ الحالِ، وتقديره، ويكونُ ذلك في الإجابة عن السؤال: كيف رأيتَ محمداً؟ فيجيبُ: متقياً ربّه، ينصب (رب) باسمِ الفاعلي، وهو حالٌ منصوبةٌ، حلف صاحبها؛ لدلالة السؤالِ عليه. (رأى) البصرية التي تنصب مفعولاً واحداً.

وخالف في ذلك الأَخفشُ، حيثُ يلعبُ إلى أن اسمَ الفاعلي يعملُ دونَ اعتمادٍ على شيءٍ مما هو مذكورٌ سابقاً.

٣- الأ يكونُ مصغراً، إذ التصغيرُ من خصائصِ الأسماءِ، فالتصغيرُ يعدُّ اسمَ الفاعلي عن الفعلِ، لا يُقرِّبه إليه. وخالف الكسائي في ذلك.

إذنا صُغرَ اسمُ الفاعلي فإنه لا ينصب، ولكن يجبُ إضافته، فنقول: هذا ضويربٌ زيد، بالجر على الإضافة، لا النصبِ على المفعولية. وخالف في ذلك الكسائي.

٤- الأ يكونُ موصوفاً قبلَ العملِ، وخالف في ذلك الكسائي، ومجموعةٌ من الكوفيين، حيثُ أجازوا إعماله مطلقاً. ومنهم من يرى عدمَ إعماله مطلقاً إذا وُصِفَ، سواء أكان الوصفُ قبلَ العملِ، أم بعده^(٢).

(٢) ديوانه ٦٤ / الجمل للرجاسي ٩٧ / دلائل الإحصاء ٣٤ / شرح ابن الناطم ١٢٥ / شرح ابن عقيل رقم ٢٥٦ / المعنى ٣ - ٥٢١.

الجمرة: متجنح الحمى بمنى، اليُسُ: جمع يهأ، ويقصد بناء اليُسُ. واح: سار...

(١) التسهيل ١٣٦ / القرب ١ - ١٦٤ / المساعد ٢ - ١٩١ / الصحاح على الأسنوني ٢ - ٢٩٥ / شرح التصريح ٢ - ٦٥.

فلا تقول: هذا ضاربٌ زيدًا عاتقًا - على رأي جمهور النحاة -، خلافاً لبعضهم في عدم إعماله مطلقاً؛ إذا وُصِفَ.

وتلاحظ أن الخلافَ في هذه المسألة من حيثُ نصبِ المفعولِ، كما هو في سابقتها.

ج- إضافة اسم الفاعلِ إلى مرفوعه:

لا يضافُ اسمُ الفاعلِ إلى مرفوعه إلا إذا تحولَ في المعنى والسياقِ إلى صفةٍ مشبهة، يُرادُ بها الثبوتُ واللزومُ.

تقول: هو طاهرُ التوبِ. (طاهر) على وزنِ (فاعل)، لكنه في المعنى صفةٌ مشبهة، فأضيفَ إلى ما يمكنُ أن يكونَ فاعله، وهو (التوب).

وتقول: هو كريمُ الخلقِ، وجميلُ الوجهِ. إنهما مُستقيما الجسمِ.

ويجوزُ نصبُ معموله على التشبيهِ بالمفعولِ به إن كان معرفةً، وعلى التمييزِ إن كان نكرةً، هنا إلى جانبِ رفعه. وهو ما يكونُ في معمولِ الصفةِ المشبهةِ.



صيغ المبالغة

تُسمى المثال، أو أمثلة المبالغة، وهي تحويل لصيغة (فاعل) الدالة على اسم الفاعل، لإضافة دلالة المبالغة والتكثرة^(١)، وتكرير الفعل مرة بعد أخرى، ليكون على مثال: فَعَالَ (بفتح ففتح مشدّد)، وفَعُول (بفتح فضم طويل)، ومِفْعَال (بكسر فسكون ففتح طويل)، وفُعِيل (بفتح فكسر طويل)، وقَعِيل (بفتح فكسر).

وهذه أمثلة لا تعمل إلا عند قصد المبالغة^(٢)، ويذكر النحاة أن إعمال الثلاثة الأولى أكثر^(٣)، وإعمال (فُعِيل) قليل، ويذكر المراد جواز سيوئه نصيه للمعولة^(٤)، أما هو فإنه لا يُجيزه^(٥).

إعمالها،

حكم إعمال صيغ المبالغة إعمال الفعل هو حكم اسم الفاعل، حيث إنها معدولة عن الفاعل، ومعنى المبالغة فيها أختافها عن جرياتها على الفعل في اللفظ، فعُدلت عنه، وهي:

- تعمل مطلقاً إن كانت مفروضة بأداة التعريف، وتدل على معنى الماضي والحاضر والمستقبل.

- إن كانت مجردة من أداة التعريف فإنها لا تعمل إلا بتوافر الشروط المذكورة في إعمال اسم الفاعل للمجرد من أداة التعريف. وهي - في إيجاز:

١- أن تدل على الحال أو الاستقبال.

٢- أن تعتمد على شيء قبلها، يقربها من الفعل، كأن يكون استقفاً، أو نفيًا، أو ابتداءً، أو تداً، أو موصوفاً من طريق التركيب النعتي، أو التركيب الحالي، سواء أكان الوصوف قاهراً، أم مقدرًا.

(١) الكتاب ١ - ١١٠ / القصب ١ - ١١٣، ١١٤.

(٢) الكتاب ١ - ١١٧.

(٣) الكتاب ١ - ١١٠ / ١١١ القصب ٢ - ١١٣ / ١١٤ التسهيل ١٣٦ / القرب ١ - ١١٨.

(٤) القصب ٢ - ١١٤.

(٥) الكتاب ١ - ١١٠.

٣- ألا تكون مصغرة.

٤- ألا تكون موصوفة قبل العمل.

ولا يُجيزُ الكوفيون إعمالَ أمثلةِ المبالغة، ويجعلون المنصوبَ الذي يأتي بعدها معمولاً لفعلٍ مضمر.

ولكننا نجدُ أن صيغَ المبالغةِ من اسمِ الفاعلِ، فهي اسمُ فاعلٍ يعملُ فعله كثيراً، وقد عدلت عنه لتدلُّ على المبالغة؛ لذا لمإنها تعملُ مثل ما يعملُ عملُ فعله بشروطه المذكورة سابقاً، ولذلك فقد جاءت عاملةً في المائزات اللغوية.

من إعمال صيغ المبالغة:

١- (فَعَلْ): في نحو قولهم: «أنا العملُ فأنا شرابٌ»^(١). ينصب (العمل) على المفعولية، والفاعلُ صيغة المبالغة (شراب)، وقد تقدم المفعولُ به ليكونَ فاصلاً بين (أنا) و(فَاء الجزاء). وفي (شراب) ضميرٌ مستترٌ تقديره (أنا)، وهو الفاعل، وصيغة المبالغة غيرُ المتبدا (أنا).

ومنه قولُ الفَلاحِ بنِ حَزَن:

أنا الحربِ لِيَأْساً إِلَيْهَا جِلَالُهَا وَلَيْسَ بِوَلَّاحِ الْحَوَالِقِ أَحْفَلُهَا^(٢)
(جلال) منصوب؛ لأنه مفعولٌ به لصيغة المبالغة (لباس). وفي (لباس) ضميرٌ مستترٌ تقديره: هو، فاعلُها.

(١) الكتاب ١ - ١١١ / المنصوب ٢ - ١١٣ / شرح القيا ابن معطي ٢ - ٩٨٩ / المساعد على التسهيل ٢ - ١٩٢.

(٢) الكتاب ١ - ١١١ / المنصوب ٢ - ١١٣ / شرح ابن يعيش ٦ - ٧ / شرح القيا ابن معطي ٢ - ٩٨٩ / شرح ابن الناقم ١٢٦ / العلي ٣ - ٥٣٥ / شرح التطور رقم ٢٠٧ / القطر رقم ١٢٩ / أوضح المسالك رقم ٣٧٢ / الصان على الأسماء ٢ - ٢٩٦.

جلالها: ما ليس في الحرب من مزج وغيرها، ولأج: كثير التولج، وهو الدسول، الحوالم: جمع عاقلة، وهي عباد البيت، والمقصود بها الحيام.

(ولأج) الياء: حروف جر زائدة، ولأج: خبر ليس منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (أحفل) خبر كان ليس، منصوب وعلامة نصبه الفتحة، والألف للإطلاق.

وقول سعد بن ناهب:

فبالرزام رشحوا بي سقديما إلى الموتِ خوفاً إليه الكتابيا⁽¹⁾
(الكتابيا) مفعولٌ به منصوبٌ لصيغة المبالغة (خوفاً)،

ب- مفعول: كما ذكر في قول سيويه: «لِنَّحَارِ بِسَوَاتِكْهَا»⁽²⁾. ينصب
(بواتك) على أنه مفعولٌ به لصيغة المبالغة (منحار)، وفيها ضميرٌ مستترٌ، تقديره:
هو، هو الفاعل. و(منحار) خبر (إن) مرفوع.

ومنه: إنه للطعام ضيفه. لقد كان مذكراً الأخبار.

ج- فمفعولٌ ذكرت عاملةٌ في قول أبي طالب بن عبد المطلب:

ضروبٌ بتصلي السيفِ سوقى سيمانها إذا عديموا إذا فرتك عاقراً⁽³⁾

حيث (فَسْرُوب) صيغةٌ مبالغةٌ على مثال (فَعُول)، وقد نصبت المفعول به
(سوق)، وفيها ضميرٌ مستترٌ، تقديره: هو، فاعلها. وصيغة المبالغة غيرٌ مبتدأ
محذوفٌ، تقديره: هو.

وقول ذي الرمة:

هجومٌ عليها نفسه غيرٌ أنه متى يرم في عينيه بالشيح ينهفي⁽⁴⁾

(1) نقل البناء والإعراب للمكبري 2 - 270 / شرح القية ابن معلى 2 - 989. رزام: مستطاب به، رشحوا: لغوا.

(2) الكتاب 1 - 112 / شرح القية ابن معلى 2 - 991 / شرح ابن عبيد 6 - 71 / شرح السهول 3 - 279 / شرح ابن الساقم 273 / المساعد 2 - 193 / الصبان على الأتوني 2 - 247. بواتكها: سمانها.

(3) الكتاب 1 - 111 / ابن السجزي 2 - 106 / شرح ابن عبيد 6 - 70 / شرح القية ابن معلى 2 - 991 / العين 3 - 279 / شرح الشعر 323 / أروض المسالك رقم 327 / الصبان على الأتوني 2 - 247. سوقى: جمع ساق. أراد أنه يطر الأيل السمان عند عدم الراد.

(4) جوهرة 57 الكتاب 1 - 110 / شرح السهول 3 - 79.

الشيح: الشخص. ينهفي: يذاري القليم يهده، ويهرب، أي: إذا رأى ذئب التمام شبحاً فإنه يترك يهده، ويهرب، حيث إنه كان حاجماً نفسه عليها، حافظاً لها.

(مجرى) غير مبتدأ محذوف، تقديره: هو. وشبه الجملة (عليها) متعلقة بصيغة المبالغة. (غير) منصوب على الاستثناء، وعلامة نصبه الفتحة. (أه) حرف توكيد ونصب، وضمير القاب مثنى في محل نصب، اسم أن، وعر أن التركيب الشرطي بعدها مثنى يرم ينهفي. (متى) اسم شرط جازم مثنى في محل نصب =

صيغة المبالغة (مجموع) نصبت المفعول به (نفس)، وفيها ضميرٌ مستترٌ تقديره: هو، فاعلها.

د- فعل: وردت عاملة في قولِ عبدِ اللهِ بنِ قيسِ الرقيات:

فَتَاتَانِ أَمَا مِنْهُمَا فَتَيْبُهُنَّ هَلَالًا وَالْأُخْرَى مِنْهُمَا تُتَيْبُهُ الْبُقْرَا^(١١)

ينصب (هلال)، لأنها مفعولٌ به لصيغة المبالغة (شبهة)، وهو مؤنث (شبه) على مثال (فعل)، وفيها فاعلها ضميرٌ مستترٌ تقديره: هي. لكنه يلحظ أن صيغة المبالغة من (أشبه).

ومنه قولٌ بعضهم: «إِنَّ اللَّهَ سَمِعَ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ»^(١٢). حيث (دعاء) مفعولٌ به لصيغة المبالغة (سميع)، على وزنِ فَعِيل.

هـ- فَعِيل: وردت عاملة في قولِ الشاعر:

حَنِينٌ أَمُورًا لَا تَفْسِيرٌ وَأَمِنْ مَا لَيْسَ مَتَجِيئُهُ مِنَ الْأَقْدَارِ^(١٣)

- على الطريقة متعلق بالمجواب. (أي فعل الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة. وتأتي الفعل ضمير مستتر، تقديره: هو. أي عينه) حرف جر، واسم مجرور، وعلامة جزمه الياء، لأنه على، متصاف، وضمير الغائب متصاف إليه. وشبه الجملة متعلقة بالرمز. (بالفتح) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالرمز. (ينتهي) فعل جواب الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر من أجل الروي، وعلامة ضمير مستتر تقديره: هو.

(١١) شرح التسهيل ٢ - ٨١ شرح الكافية الشافية ٢ - ١٠٣٧ / شرح ابن الناطم ١٢٨ ضياء السالك ٢ - ١٨ / شرح التصريح ٢ - ٨١ الضبان الأشعوري ٢ - ٢٩٧.

(١٢) خبر مبتدأ محذوف مرفوع، وعلامة رفعه الألف، والتقدير: هما فتاتان، (أما) حرف تفصيل لا محل له من الإعراب. (منهما) جار ومجرور متبائن، وشبه الجملة في محل رفع تحت مبتدأ محذوف. والتقدير: واحدة منهما. (فتيبة): الفاء للجواب والجزاء، شبهة: خبر المبتدأ المحذوف مرفوع. (ألا) مفعول به لشبهة. (أمرًا) حرف تعلق جملة على جملة مبنى. (الأخرى) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدورة. (منهما) جار ومجرور، وشبه الجملة في محل نصب. حال من الأخرى. (أشبه) فعل مضارع مرفوع، وعلامة ضمير مستتر. والجملة الفعلية خبر المبتدأ الأخرى في محل رفع. (البدرا) مفعول به منصوب، والألف للإطلاق.

(١٣) شرح التسهيل ٢ - ٨١ / شرح ابن الناطم ٢ - ١٢٧ / المساعد ٢ - ١٩٢.

(١٤) ينسب إلى أبنان اللاهني، وقيل: إنه مصنوع.

الكتاب ١ - ١١٢ / البصرة ١ - ٢٢٧ / شرح ابن يعيش ١ - ٦ - ٧١ شرح التسهيل ٢ - ٨١ / شرح ابن الناطم ١٢٨ / المساعد على التسهيل ٢ - ١٩٤ / قواعد العين ٢ - ١٠٧ / الضبان على الأشعوري ٢ - ٢٩٨.

صيغة المبالغة (حذر) على وزن (فعل) قد نصبت المفعول به، خير لبتدا محذوف تقديره: هو.

وقول ليد، وينسب لعمرو بن أحمر، ويخطئ ذلك كثير منهم:

أَوْ مِثْلُ شَجْعِ عِضَادَةَ سَمَحَجٍ بِسَرَائِهِ نَدْبًا لَهَا وَكُنُومٌ⁽¹⁾
(شجع) صيغة مبالغة من (شاحج)، نصبت المفعول به (عضادة)، وبها فاعلها ضمير مستتر، تقديره: هو. والشاحج هو اللارم.

بناء صيغة المبالغة من (أفعل)، وهو غير ثلاثي،

ذكرنا أن صيغ المبالغة تحويل لصيغة فاعل للفيد المبالغة والكثرة، وصيغة فاعل تكون من الثلاثي؛ ولذلك فإنهم يجعلونها لا تأتي من غير الثلاثي؛ لكنه ربما يتوهم من وزن (أفعل)، أي: من الثلاثي المزيد بالهمزة، وسحب ابن مالك ذلك على الأمثلة:

فَعَالٌ، وَمِفْعَالٌ، وَفَعِيلٌ، وَفَعُولٌ⁽²⁾، وهو نادرٌ.

ومن ذلك قول حميد بن ثور:

جَهُولٌ وَكَانَ الْجَهْلُ مِنْهَا سَجِيَّةً وَلَكِنْهَا لِلْمَسَائِدِينَ وَهَوِيٌّ⁽³⁾
(وهوي) صيغة مبالغة على وزن (فعلول)، وهي من الفعل (أوهق). فهي كثيرة الإزهاق لمن يتوهمها.

= الجملة الفعلية لا تصير) نعت لأمر في محل جر. (أمن) منطوق على حذف حرف عطف. وفيه ضمير مستتر تقديره: هو، فاعله. (سأ) اسم موصول مبني في محل نصب مفعول به لأمن. وجملة (ليس منجدا) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (أمن الأقدار) شبه جملة متعلقة باسم الفاعل (منجى).

(1) الكتاب 1 - 112 / شرح ابن عيينة 6 - 72 / الصبان على الأسموني 1 - 298.

مسجل: الحمار الوحشي، شجع: ملارم، عضادة: جانب المقعد، أو الجانب، السمحج: الأتان الطويلة الظهر، سرة: أعلى الظهر، ندب: جمع ندبة، وهي أثر الجرح، كنوم: جمع كلم، وهو الجرح.

(سراية ندب) جملة اسمية من غير مقدم ومبتدأ مؤخر، نعت ثان للسجل، في محل رفع، ولقد تكون في محل نصب على الحالية، وصاحبها تكراً مخصصة بالصفة.

(2) السهيل 136 / شرح السهيل 3 - 57، 58 / الساعد 2 - 192 / الجامع الصغير 186 / الصبان على الأسموني 2 - 298.

(3) ينظر الواضع السابقة. يقول: تزحل للتعلم، فسيف لئناظها.

وقول معد يكرب الزبيدي:

أَمِنْ رِيحَانَةِ الدَّامِيِّ السَّمِيعِ يُؤْرَثُ وَأَصْحَابِي مُجْرِعٌ^(١)
لراد: الدامى السميع، فتكون صيغة المبالغة (السميع) مبنية من (اسمع)، لا
(سمع).

ويذكرون من ذلك: أدرك فهو دراك، أسأز فهو ستار، أى: كثير الإيقاظ فى
الكأس عند الشرب، أنذر فهو نذير، ألم فهو أليم، أسمع فهو سميع، أعطى فهو
معطاء، أمان فهو سهوان، أمان فهو محوآن، إلى جانب ما ذكرناه من لزوم فهو
زهوق. وأشبه فهو شبيه، فى قول عبد الله بن قيس الرقيات السابق: فلتان أما
منهما فشيبة. . .

تعقيب:

سُعت الفاعلُ الأخرى تؤدى معنى المبالغة، منها:

- صِدْقٌ، على مثالِ: فَعِيلٌ.
- يَطْطِرُ، على مثالِ: مِثْعِيلٌ.
- هُمَزَةٌ، على مثالِ: قُعْلَةٌ. ومنه: بُلْفَةٌ، لُحْمَةٌ، صُحْكَةٌ.
- فَارُوقٌ، على مثالِ: قَاهُولٌ. ومنه: ماء حاطوم، وسيل جاروف، وماء
فانور^(٢). . .

- عَلَامَةٌ، على مثالِ: قُعَالَةٌ. ومنه: نُهَامَةٌ، نَسَابَةٌ. . .
- طُوَالٌ، على مثالِ: لُعَالٌ. ومنه: كُبَارٌ. . .
- طُوَالٌ، على مثالِ: قُعَالٌ، ومنه: كُبَارٌ. . .
- مِثْشَمٌ، على مثالِ: مِثْعَلٌ.

(١) شرح السهيل ٣ - ٨٢ / شرح الكافية للشافى ٢ - ١٠٢٤ / المساعد ٢ - ١٩٤.

(٢) بصر: الكتاب ٤ - ٢٤٩.

ملحوظات

أولاً: جواز جرِّ المفعولِ ونصبه^(١):

اسمُ الفاعلِ وصيغُ المبالغةِ إذا خَلَّتْ من أدلِّ التعميرِ، وكانت للحالِ أو الاستقبالِ، أي: كانت صالحةً للعملِ، جازاً في معمولاتها أن تصافَ إليها، وأن تُنصبَ بها، إذا كانت مباشرةً لها، دونَ انفصالٍ. والإضافةُ على سبيلِ التخفيفِ، فهي إضافةٌ لفظيةٌ، أو غيرُ محضة، أو غيرُ حقيقية.

فإذا أريدَ نصبُ المفعولِ نونُ اسمِ الفاعلِ أو صيغةُ المبالغةِ، إن كانا معاً يستحقُّ التثنية، وأثبتتْ نونُ المثني أو نونُ الجمعِ إن كانا مشبَّهين أو مجموعين جمعاً سالمًا، ليكونا من الأسماءِ الناميةِ التي تنصبُ معمولاتها، فنقولُ:

- أنا مقلِّدُ الصديقِ. (مقلِّد) اسمُ فاعلٍ مجردٌ من (ال) عاملٍ لاجتماعِ الشرطيِّ فيه، وتوُّن، فنصبُ المفعولِ بهِ (الصديقِ).

- نحنُ فاعمَّانُ الدرسِ (ينصبُ الدرسِ). ينصبُ الدرسُ على أنه مفعولٌ بهِ لاسمِ الفاعلِ (فاعمَّان)، وهو مشي، وثبتتْ بهِ التوُّن، فأصبحَ اسمًا تامًّا.

- همُ ذكَّارُونَ اللهُ. (ذكَّارُونَ) صيغةُ مبالغةٍ، وهي جمعٌ مذكرٌ سالمٌ، ثبتتْ بها التوُّن، فأصبحتْ اسمًا تامًّا، فنصبُ معمولها، وهو لفظُ الجلالةِ.

ويكونُ كلُّ من التصويباتِ السابقةِ مفعولاً بهِ للاسمِ التامِ العاملِ.

وإذا أريدَ جرُّ المفعولِ حُدِّفَ التثنيةُ، أو نونُ التثنيةِ، أو نونُ الجمعِ من أجلِ الإضافةِ؛ لأنَّ الاسمَ -حينئذٍ- يكونُ ناقصًا، لا يكونُ تامًّا إلا بالإضافةِ، وتكونُ إضافتهُ إلى معمولِهِ.

فنقولُ: أنا مقلِّدُ الصديقِ، نحنُ فاعمَّانُ الدرسِ، همُ ذكَّارُونَ اللهُ. يجرُّ كلٌّ من: الصديقِ، والدرسِ، ولفظِ الجلالةِ على الإضافةِ.

(١) ينظر: شرح السهيل ٣ - ١٨٢ / شرح ابن الناجم (١٣١) / الساعد ٢ - ٢٠٠ / الصبلا على الأسموي

وتلاحظ أن الإضافة تكونُ إلى المفعولِ به الاسم الظاهر.

وجاء المفعولُ مجروراً بالإضافة في قوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هُنَا بِالْبَلَدِ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]. وقوله تعالى: ﴿غَيْرِ مُحَلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ [المائدة: ١]. تلاحظ جرَّ كُلِّ من (الكعبة، والصيد) بالإضافة إلى اسمِ الفاعلِ (بالبحر، محلي).

وجاء المفعولُ منصوباً في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ مُخْرِجُ مَا كُنْتُمْ تَكْفُونَ﴾ [البقرة: ٧٢]. اسمُ الفاعلِ (مخرج) منونٌ، فأصبح اسماً تاماً، فنصب معموله وهو الاسمُ الموصول (ما)، فهو مفعولٌ به في محل نصب.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَهِنِ الْبَيْتِ الْحَرَامِ﴾ [المائدة: ٢]، (أمين) جمعُ اسمِ الفاعلِ (أم)، وهو جمعُ مذكرٍ سالمٍ، اسمٌ تامٌ، حيثُ وجودُ نونِ الجمعِ؛ ولذلك فقد نصبَ مفعولَه (البيت).

وقرأ عبدُ الله ومن تبعه: ﴿وَلَا أَمَى الْبَيْتِ﴾^(٤١)، بحذفِ النونِ من اسمِ الفاعلِ، فوجب إضافة معموله إليه، لأنه أصبح اسماً ناقصاً.

وقوله تعالى: ﴿وَالصَّامِغِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [النساء: ١١٢].

ومن أمثلةِ سبويه: هَذَا الصَّارِبَانِ رِيْدَا، وهؤلاء الصَّارِبُونَ الرَّجُلُ^(٤٢).

وقد تُرى على الوجهين قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾ [الطلاق: ٣]. بدونِ تنوينِ اسمِ الفاعلِ (بالبحر)، مع جرِّ معموله (أمر)، وهذه قراءةٌ حفص. وقراءةٌ باقي السبعةِ بالتنوينِ مع نصب (أمر)^(٤٣)، ذلك لتنامِ اسمِ الفاعلِ بالتنوينِ.

وقوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَادَنِي اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّيهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ﴾ [الزمر: ٣٨].

(٤١) الدر المنثور ٢ - ٤٨٠.

(٤٢) (٤٢) ٢ - ١٨٢.

(٤٣) إيلاً، ما من به الرحمن ٢ - ٤٧٢ / البحر المحيط ٨ - ٢٨٢ / الدر المنثور ٦ - ٣٢٩.

قرأ أبو عمرو اسمي الفاعل (كاشفات، ومسكات) بالتووين، ونصب معموليهما (خبر، ورحمة). وقرأ الباقون بدون تووين اسمي الفاعل، وجر معموليهما⁽¹⁾.

ونصب معمول اسم الفاعل بعد تووينه؛ لأنه أصبح اسماً تاماً بالتووين، فوجب إعماله.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ جَمَعْتُمْ أَيُّهَا النَّاسُ يَوْمَ لَا رَبَّ لَكُمْ﴾ [آل عمران: 9]⁽²⁾. بحر (الناس) لإضافته إلى اسم الفاعل (جامع).

وقرأ أبو حاتم: جامع الناس. بتووين (جامع)، ونصب (الناس)، حيث أصبح اسم الفاعل بالتووين اسماً تاماً.

ويدخل في ذلك خبر (كان)، حيث يحوز إضافته ونصبه إلى اسم الفاعل منها. تقول: هذا كائن أمثلك، وهذا كائن أمثلك.

فإن اقتضى اسم الفاعل أو صيغة المبالغة مفعولاً آخر وجب نصبه⁽³⁾.

تقول: أنت كاسي خالد ثوباً. الآن، أو غداً. هو معطي الفقير صدقة.

كل من (خالد، والفقير) مضاف إلى اسم الفاعل الذي يسبقه، وأما (ثوباً، وصدقة) فكل منهما مفعول به ثان منصوب. ذلك لأن اسمي الفاعل يحتاجان إلى مفعولين، أولهما أضيف إليه، والآخر وجب نصبه.

وتقول: محمدٌ معلّمٌ عليّ خالدًا بريئًا.

(معلّم) اسم فاعل يحتاج إلى ثلاثة مفعولات، أولها أضيف إليه، فكان مجزوراً لفظاً، منصوباً محلاً، أما الثاني والثالث فكل منهما منصوبٌ وجوباً، حيث إن اسم الفاعل قد تمّ بالإضافة.

(1) إجماع، ما من به الرحمن 2 - 218 / القوم الضمون 6 - 18.

(2) (ربما) عندي منصوب، وخبر المبتدأ مضاف إليه مجزور. (جامع) خبر إن مرفوع، وهو مضاف، و(الناس) مضاف إليه مجزور، وعلامة جزم الكسرة، (اليوم) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة باسم الفاعل، (لا ربّ لَكُمْ) لا: تامة للمبتدأ، حرف مبنى لا محل له من الإعراب. ربّ: اسم لا تانية للمبتدأ، مبنى على الفتح ليس محل نصب. ليه: جار ومجرور مبنان، وشبه الجملة خبر لا في محل رفع، أو متعلقة بخبر لا المحذوف، وجملة (لا ربّ ليه) نعت ليوم في محل جر.

(3) شرح ابن الناقم (236) الساعد على التسهيل 2 - 200.

ثانياً: جواز تقديم المفعول

يعمل اسمُ الفاعلِ وصيغةُ المبالغةُ غيرُ المقرونينِ بأداةِ التعريفِ في المفعولِ إذا تقدمَ عليهما إعمالهما فيه إذا تأخر. مالمْ يَكُنْ مجروراً بحرفِ الجرِ الأصلي أو الإضافة.

يقال: علياً أنا محترمٌ. حيث (عليها) مفعولٌ به لاسمِ الفاعلِ (محترم)، وقد تقدمَ عليه، وظهر فيه النصبُ.

ومنه قولُ الشاعر:

قَلَى دِينَهُ وَاهْتِاجَ الشُّوقِ لِنَهْجِهَا عَلَى الشُّوقِ إِخْوَانُ الْعَزَاهِ هَيُوجُ⁽¹⁾
صيغةُ المبالغةِ (هَيُوج) نصبت المفعولَ به المقدمَ (إخوان)، وفيها ضميرٌ مستترٌ تقديرُهُ: هو، وفاعلُها. أما صيغةُ المبالغةِ فهي خيرٌ (إن) مرفوعٌ.
وقولُ الآخر:

بَكَيْتَ أَحْسَا الْأَوْدِ يُحْمَدُ يَوْمَهُ كَرِيمٌ رُؤُوسَ الْفُلُوحِ ضُرُوبُ⁽²⁾
فقد نصبت صيغةَ المبالغةِ (ضُرُوب) المفعولَ به (رؤوس)، وقد تقدمَ عليها، وفيها فاعلُها ضميرٌ مستترٌ تقديرُهُ: هو. أما (ضُرُوب) فهي خيرٌ ثانٍ لابتداءِ محذوف.

(1) الكتاب 1 - 111، ونسب فيه لأبي ذؤيب الهذلي، ونسب في غيره للرماح، شرح السهول 3 - 279 /

شرح ابن النظم 837 / شرح الكافية الشافية 2 - 1033 / الصان على الأشعري 9 - 279.

قلى: أيقظ. هيج: كثير الهياج، يصف المرء إذا نظر إليها وأحب تركها، ويهاج شوقاً إليها.

(2) الكتاب 1 - 111 / شرح ابن عيني 6 - 71.

الأود: الشدة، يحمَد يومه: يحمَد زمانه، حيث إنه كريم في عطائه، يسل في الحرب، يضرِب رؤوس

أبي الفرج. (بكيت) فعل ماضٍ مبني، وفاعل مبني في محل رفع. (أحسا) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الألف، وهو مضاف، و(الأود) مضاف إليه مجرور، (يحمَد) فعل مضارع مرفوع، مبني للمجهول، (يومه) نائب فاعل مرفوع، والضمير في محل جر، مضاف إليه. والجملة الفعلية في محل نصب - حال من (أخ).

(كريم) خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هو، يعود على (أحسا الأود)...

وقول حميد بن ثور:

جهولٌ وكان الجهلُ منها سَجِيَّةً ولكنها للقسائدين رهوق⁽¹⁾
شبه الجملة (للقائدين) متعلقة بصيغة البالغة (رهوق)، وقد تقدمت عليه.

ثالثاً، إعمالها حال التثنية والجمع،

يعملُ اسمُ الفاعلِ وصيغُ البالغةِ حالَ تثنيةِ كلِّ منهما أو جمعه جمعاً سالمًا،
أو جمع تكسير، وذلك بوجودِ الشروطِ السابقة⁽²⁾.

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا
وَالذَّاكِرَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥].

(فروج) مفعولٌ به منصوبٌ بجمع اسمِ الفاعلِ (الحافظين)، وهو جمعُ
(الحافظ)، ولقظ الجلالةِ مفعولٌ به منصوبٌ بجمع اسمِ الفاعلِ (الذاكرين)، وهو
جمعُ (ذاكر).

وقوله تعالى: ﴿عَسَا أَهْوَأَهُمْ بِخُرُوجِنَا مِنَ الْأَجْدَاتِ كَأَنَّهُمْ جِرَادٌ مُنْتَشِرٌ﴾
[القم: ٧]. (أبصار) فاعلٌ بجمع اسمِ الفاعلِ (مُنتَشِع)، وهو جمعُ منتشع.

وقول عترة:

الشَّائِمِيَّ مِرْضَى وَلَمْ أَشْتَبْهُمَا وَالشَّادِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْقَهُمَا دَمِي⁽³⁾
حيثُ نصبُ المفعولِ به (دم) باسمِ الفاعلِ (الشَّادِرِينَ)، وهو مشى (التافر).

وقول طرفة بن العبد:

ثُمَّ رَأَوْا أَنَّهُمْ فِي قَسْوَمِهِمْ عُفْرٌ ذَنبُهُمْ غَيْرُ فُخْرٍ⁽⁴⁾

(1) ينظر فكرة (بناء صيغة البالغة من الفعل).

(2) الكتاب ١ - ٩، ١٠، ١١، ١٢ / شرح ابن عيسى ٦ - ١٢ / شرح التوسيل ٢ - ٧٢ / شرح ابن قنطرم
١٢٨ / القرب ١ - ١٢٢ / السامع ٢ - ١٢٢ / شرح التصريح ٢ - ١٩ / البيان على الأسموني ٢ - ٢٩٨.

(3) شرح التصريح ٢ - ٩٦ / غيد السالك ٣ - ٢٠ / البيان على الأسموني ٢ - ٢٩٩.

(4) ديوانه ١ - ٥٨ / الكتاب ١ - ١١٢ / البصرة والشاذرة ١ - ٢٢٨ / شرح القبة ابن مطي ٢ - ١٩٢ =

(عَفْرٌ) جمعُ صيغةِ المبالغةِ (عَفُورٌ)، وقد نصبتِ المفعولَ به (ذئب)، و(عَفْرٌ) خبر (أن) مرفوع.

ومنه قولُ أبي كبيرِ الهذلي:

مِمنَّ حَمَلَنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدُ حَيْكِ التَّلَاقِ فَمَعَاثِرَ غَيْرِ مُهَيَّبٍ^(١)
حَيْثُ أَعْمَلُ (عَوَاقِدُ)، وهو جمعُ اسمِ الفاعلِ (عَاقِدٌ)، فنصبُ المفعولَ به (حَيْكِ).

ومن أمثلةِ مسبوهِ^(٢): هُنَّ حَوَاجِ بَيْتِ اللَّهِ. (يضم حَوَاجٍ مع التثنية، مع نصبِ بيت على المفعوليةِ لحَوَاجِ).

وقولُ المعْجَاجِ:

أَوَالَيْكَ مَكَّةَ مِنْ وَرَقِي الْحَبِي^(٣)

بنصبِ (مَكَّة) على أنه مفعولٌ به لجمعِ اسمِ الفاعلِ (أَلَفَةُ)، وذكره في موضعٍ آخر: فَوَاطِنًا مَكَّةَ.

ومن أمثلته: فَطَانٌ مَكَّةَ، وَسَكَانٌ الْبَلَدِ الْحَرَامِ.

بتثنيةِ كلٍّ من: (فَطَانٌ، وَسَكَانٌ)، ونصبِ كلٍّ من: (مَكَّةَ وَسَكَانًا)؛ لأنَّ كلاً منهما مفعولٌ به لجمعِ اسمِ الفاعلِ الذي يبيته.

- شرح ابن عيسى / ٦ - ٧٤ / شرح التسهيل ٣ - ٨٠ / شرح ابن النظم ١٢٩ / قواعد السجدي ٣ - ٥١ / شرح التصريح ٢ - ١٩ / الصبغة على الأسموني ٢ - ٢٩٩. وفي روايةٍ أخرى (غير صحيحة).

(١) ينظر الواضع السابقة... حَيْكِ: الحراف. واحدة حَيْكِ، التَّلَاقُ - إزار تشدُّ الرِّداءَ في وسطها، مهبلُ العنود، أو كثير اللحم. البيت يعني أن مدح الشاعر قد حملت أمه به، وهي منكرةٌ نفسية. فكان ذكراً لحيوا، وكانت العرب تزعم ذلك. (وهي عَوَاقِدُ) جملةٌ اسميةٌ حالٌ في محلِّ نصب، وعَوَاقِدُ متوَعِّدةٌ من الصرف، لأنه انتهى الجموع، ونونٌ للضرورةِ الشعرية. (غَيْرِ) حالٌ منصوبة. وهو مضاف، والمهبلُ مضاف إليه مجرور.

(٢) الكتاب ١ - ١٠٩، ١١٠.

(٣) الكتاب: ١ - ١١٠، ١ - ٢٦ / شرح ألفية ابن مطي ٢ - ١٩٣ / شرح ابن عيش ٦ - ٧٥. وروى: جمعٌ ورواها، وهي التي قرئ لونها يذهب إلى سواد. الحمن: الحمام، حذفت الألف، وأبدلت الهمزة الثانية ياء، لو: حذفت الهمزة الأخيرة، وقلبت الألف إلى ياء من أجل القافية، وكسر ما قبلها للمناسبة.

ومنه قراءة أبي عمرو: ﴿إِنْ أَرَادَنِي اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ﴾ [الزمر: ٢٨].

بتوحيين (كاشفات) و(ممسكات)، ونصب (ضُر) و(رحمة)^(١١)، على أنهما مفعولٌ به لاسمِ الفاعلي للجموع جمعاً سالماً قبل كل منهما.

وقولُ زيد الخليل، أو: زيد الخير - كما ساءَ رسولُ الله ﷺ:

أَتَى أَنَّهُمْ مَرْقُوعُونَ عِرْضِي جِحَاشُ الْكَرْمَلِينَ لَهَا قَدِيدٌ^(١٢)

(عِرْض) مفعولٌ به منصوبٌ مقدراً بجمع صيغةِ المبالغةِ (مرقوع)، وهو جمع مذكر سالم. وصيغةُ المبالغةِ (مرقوعون) خيرٌ أن مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواو.

وابهاصوور اسمُ الفاعلي المعروف بالأدنام، وهو مثنى أو مجموع،

إذا كان اسمُ الفاعلي مثنى أو مجموعاً، وهو مقرونٌ بأداةِ التعريفِ فإنه يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ^(١٣):

١- إثباتُ التثنيةِ في اسمِ الفاعلي مع نصبِ المفعولِ؛ لتعديرِ الإضافةِ. نحو:

المعطيانِ الفخيرِ صدقةً مُحسِنانِ، المُثْبِتونِ أقوالَهُم صادِقونِ.

ومنه قولُ القطامي:

الضارِبونَ عُصْبِيراً عَنِّي يَبِوتُهُم بِاللَّيْلِ يَوْمَ عَمِيرٍ ظَالِمٍ عَادِيٍّ^(١٤)

(١١) قدر الصون ٦ - ١٨.

(١٢) شرح ابن عيسى ٦ - ٩٢ / شرح السهيلي ٣ - ٨١ / شرح ابن القاسم ١٢٨ / الساعد ٢ - ١٩٢ / القرب

١ - ١٢٨ / أوضح المسالك وتم ٢٧٥ / شرح النشور ٢٩١ / شرح التصريح ٢ - ١٨ / الصبيان على

الاسموني ٢ - ١٩٨. جحاش: جمع جحاش، الكرملين: اسم موضع ماء، فديدا: صوت.

(القار) فعل ماضٍ مبنى على فتح القشر، وضميرُ المفعولِ مبنيٌ في محلِّ نصب، مفعولٌ به. (الهم

مزنون) حرفُ توكيدٍ ونصب، وضميرُ العاكسينِ اسمٌ في محلِّ نصب، و(مرقوعون) خبرٌ. والمصدرُ المؤولُ

فاعلٌ في محلِّ رفع. (عِرْضِي) مفعولٌ به، ومضافٌ إليه (جحاش). عيرٌ ليندأٌ معطوفٌ مرفوعٌ،

وعلامةُ رفعِهِ الضمة، والقشر: هم جحاش. (الكرملين) مضافٌ إلى جحاش مجرور، وعلامةُ جرِّه

الياء؛ لأنه مثنى. (لها فديدا) جملةٌ اسميةٌ من غيرِ مقدم، مبتدأٌ مؤخر، وهي حالٌ في محلِّ نصب.

(١٣) شرح الفقيه ابن عسقلان ٢ - ٩٨٤.

(١٤) المقتضب ٤ - ١٤٥ / أمالي الشجري ١ - ١٢٢ / شرح الفقيه ابن عسقلان ٢ - ٩٨٥.

ب- حذف النون، مع جرّ المفعول بالإضافة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالصَّابِرِينَ
عَلَىٰ مَا آصَابَهُمْ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ (الحج: ٣٥).

ومنه قول رجلٍ من بني ضبة:

الفَارِجِي يَابِ الْأَمِيرِ اللَّيْهَمُ^(١)

ج- حذف النون مع النصب. ومنه قول رجلٍ من الأتصاري:

الحَافِظُ عَمُورَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا نَطَقٌ^(٢)

حذفت النون، وكان يجب إثباتها لنصب المفعول، وذلك للتخفيف؛ لطول
الاسم بالصلة لا للإضافة، فاسمُ الفاعل بمثابة الصلة للالف واللام.

خامساً، اسمُ الضاعل العامل الذي يحتاج إلى مفعولين ينصبُ الثاني
بالضرورة^(٣):

إذا كان اسمُ الفاعل غيرَ عاملٍ، أي: لا تتوفر فيه شروطُ إعماله، وفعله
ينصبُ مفعولين أو أكثر، فإنه يضافُ إلى المفعول الأول، ثم يجب أن ينصبَ
المفعول الثاني، والمفعول الثالث، ذلك لأن اسمَ الضاعل -وهو غيرُ عاملٍ- قد
أضيفَ إلى مفعوله الأول، فأصبح اسماً تاماً تماماً مؤهلاً إلى عملِ النصبِ في
معمولاته الأخرى.

تقول: هذا مُعْطَى مُحَمَّدٍ صَدَقَةٌ أَسِي.

اسمُ الضاعل (مُعْطَى) قد فقد الإعمال؛ لأنه دالٌّ على الماضي، بوجودِ القرينةِ
الدالةِ (أَسِي)، وهو يحتاجُ إلى مفعولين، فأضيفَ إلى مفعوله. الأول (محمد)،
فأصبح اسماً تاماً غيرَ قابلٍ للإضافة، فيجب نصبُ المفعول الثاني.

(١) الكتاب ٦ - ١٤٥ / شرح القية ابن مطر ٢ - ٩٨٥.

(٢) الكتاب ٦ - ١٨٦ / المنظوم ٤ - ١١٥ / النصف ١ - ٧٦ / جمهورية شعر العرب ١٢٧ الإيضاح ١١٤.

شرح القية ابن مطر ٢ - ٩٨٥.

(٣) شرح ابن الناطم ١٢١.

وتقول: هو مَبْنِيٌّ عَلَيَّ حَاضِرًا أَسْرِي.

إِنَّهُ مُعْلَمٌ أَنِّيهِ إِلَيْهِ مَرِيضًا الْأَسْبُوعَ الْمَاضِي.

تلحظُ إضافة اسم الفاعل إلى معموله الأول (كتاب الخطاب، أخ)، ونصبَ مفعوليه الثاني والثالث، وهما (عليا، وحاضرا) في الأول، و(إليها، ومریضا) في الثاني.

سادسا معمول اسم الفاعل ضمير

إذا كان معمول اسم الفاعل ضميرا متصلا فإنه لا يشتد فيه توين، ولا تون جمع، ولا تون متى، ويكون في صورتين:

أولاهما: أن يتصل الضمير باسم الفاعل بلا فاصل بينهما، وحينئذ يكون في محل جر بالإضافة إلى اسم الفاعل، وهذا على رأي جمهور النحاة، لكن الأعمش وشامتا يجعلونه في محل نصب.

مثل ذلك أن تقول: هذا مكرمك، هذا مكرمك، هؤلاء مكرموك.

يذكر سيويه: «وإذا قلت: هم الضاربوك، وهما الضارباك، فالوجه في الجر لأنك إذا كفت التون من هذه الأسماء في المظهر كان الوجه الجر»^(١).

والأخرى: أن يكون هناك فاصل بين اسم الفاعل والضمير، وحينئذ يكون الضمير في محل نصب، وذلك وارد في قول الشاعر:

لَا تَرَجُ أَوْ تَحْشَ غَيْرَ اللَّهِ إِنْ أَدَى وَأَقْبَكَ اللَّهُ لَا يَنْفَكُ مَامُونًا^(٢)

فالضمير هاء الغائب في محل نصب، حيث إن اسم الفاعل (والق) قد فصل بينه وبين الهاء بالكاف، أما الكاف فإنها تكون في محل جر بالإضافة.

(١) الكتاب ١ - ١٨٧.

(٢) شرح السهيل ٣ - ٨٤ / المساعد ٢ - ٢٠٦ / القلي ١ - ٨ - ٣ / شرح الصريح ١ - ٧ - ١٠٧.

(الجر) معمول به منصوب. (واقبك الله) صفة لآدى في محل نصب. (مامونا) خبر لا ينفك منصوب، جملة (لا ينفك مامونا) خبر إن في محل رفع.

تلحظ أن اسمَ الفاعلِ قد أُضيفَ إلى الكافِ فاصبحَ تاماً، حيث ينصب معموله الثاني؛ لأنه لا تجوزُ إضافتهُ إلى ما قبله، فلا يضافُ الضميرُ إلى الضميرِ.

وقد ثبتَ التوَنُّ في اسمِ الفاعلِ التثني والمجموع حالَ اتصالِ الضميرِ به، ويكونُ ذلك في الضرورةِ الشعريةِ.

ومن ذلك قولُ الشاعرِ:

ولم يرتفقِ والناسُ مُحْتَضِرُونَهُ جميعاً واليَدي المُعْتَصِمِينَ رَوَاهِقَهُ^(١)
وقولُ الشاعرِ:

هُمُ المُسَائِلُونَ الخَيْرَ والأَمْرُونَ إذا ما عَشَرُوا من مُحدثِ الأمرِ مُعْظَمًا^(٢)

تلحظُ إثباتَ التوَنِّ في كلِّ من اسمِ الفاعلِ (محتضرون، والأمسرون)، وقد اتصلَ بهما ضميرُ الغائبِ.

ويذكرُ سيبويه في الشاهدِ الثاني: «وراعوا أنه مصنوع (٣٧)». ومنهم من يجعلُ الهاءَ في مثلِ هذه المواضعِ للسكتِ، ومنهم من يجعلُه شاذًّا^(٤).

سابعاً، إضافةُ اسمِ الفاعلِ المقرونِ بالألفِ واللامِ،

تعلمُ أن الإضافةَ (وال) لا يجتمعانِ، أي: أن الجزءَ الأولَ من الإضافةِ - وهو المضافُ - لا يعرفُ بال.

لكن ذلك يجوزُ في خمسةِ مواضعٍ، يُشترطُ في كلِّ منها شرطان:

(١) الكتاب ١ - ١٤٨ / شرح ابن جنيش ٢ - ١٢٥ / شرح السهيلي ٣ - ٨٤ / الشاهد ٢ - ١ - ٢ / العيني ١ - ٣٠٨ / شرح التصريح ١ - ٧ - ١.

والفق: يتكهن على المراد، محتضرونه: حاضرونه، المعتصمون: الذين يظلمون معروفًا وإسراء، رواهق: جمع راحة، وهي الغائبة التامة

(٢) الكتاب ١ - ١٤٨ / البصرة والذاكرة ١ - ٢٢٤ / شرح ابن جنيش ٢ - ١٢٥ / شرح السهيلي ٣ - ٨٤ / المقرب ١ - ١٢٥.

(٣) الكتاب ١ - ١٤٨.

(٤) شرح القية ابن معلى ٢ - ٩٤١.

أولهما: شرطٌ مشتركٌ بينهما جميعاً، وهو: أن يكونَ الجزءُ الأولُ من الإضافةِ صفةً مشتقةً عاملةً فيما بعدهما، ويختصر ذلك قى: اسمُ الفاعليِّ وصيغُ المبالغةِ، واسمُ المفعولِ، والصفةُ المشبهةُ.

والآخر: يتوزعُ بين جزأَي الإضافةِ في المواضعِ الخمسةِ، وهو:

١- أن يكونَ الجزءُ الأولُ مثنىً، وهو الصفةُ المشتقةُ: نحو: الرائيكَ قرسيَّهما مُفيلانِ، أو: الرائيكَ الفرسِ. أو: فرسي الصديقِ، أو: فرسيّين...

(الراكبُ) اسمُ فاعلٍ مثنىٍ عاملٌ فيما بعدهُ، فجاز أن يضافَ، وهو معرفٌ بالأداةِ، ولذلك فإن (فرسي، والفرس) مضافٌ إليه، وقد حلت التون من اسمِ الفاعليِّ.

ومنه قولُ الشاعر:

إِنْ يَغْتَنِيَا عَنِّي الْمَسْتُوطِيَا عِدَدِي فَإِنِّي لَسْتُ بِوَمَا عَنْهُمَا بِغَنِيٍّ^(١)

(عدن) مضافٌ إليه اسمُ الفاعليِّ المثنى المعروفُ بالأداةِ (المسوطان)، لذلك حلت منه نونُ التثنيةِ.

وقولُ الآخر:

الشائِمِيَّ عَرَضِي وَلَمْ أَشْتَمُهُمَا وَالنَادِرِيْنَ إِذَا لَمْ أَلْقَهُمَا دَمِي^(٢)

(الشائمي) اسمُ فاعليِّ معرفٌ بالأداةِ مثنىٍ مضافٌ إلى معمولِهِ (عرضي)، حُلِّفَتْ منه نونُ التثنيةِ.

(١) شرح السهول ٢ - ٨٥ / المساعد ٢ - ٢٠٦ / المعين ٣ - ٢٩٣ / البيان على الأشعري ٢ - ٢٤٤.

بغنى: مفروق (بغى) بكسر التون، أي: استغنى.

(بغينا) ثبت الألفُ في الفعلِ على لغة: الكلاسيكيةِ الرافضةِ، حيث إنه سينُ فاعلهُ (المسوطان)، فيجب فيه الدلالةُ على التعددِ. (فإني لست) جملةٌ جوابُ الشرطِ في محلِّ جزمٍ. جملةٌ (لست بغني) خبرٌ إن في محلِّ رفعٍ. (يوما) منصوبٌ على الظرفيةِ. شبه الجملةُ (عنهما) متعلقةٌ بغنى. (بغني) البدءُ: حرفٌ جرٌّ (والك مؤنك مني). غنى: خبرٌ ليس منصوبٌ محلاً، منجوزٌ لفظاً بحرفِ الجرِّ (والك).

(٢) المساعد على السهول ٢ - ١٩٩ / البيان على الأشعري ٢ - ١٩٩.

تلاحظ أن التافهين اسمٌ فاعليٌّ معرفٌ بالأداة، وهو متنى، ثبتت فيه التون؛ ولذلك نصب معموله (دم).

٢- أن يكونَ الجزءَ الأولَ -وهو الصفةُ المشتقةُ- مجموعاً جمعَ مذكرٍ سالمٍ، نحو: **الراكبوُ أفراسِهِمْ مَقْبُولُونَ**، أو: **الراكبوُ الأفراسِ...**، أو: **الراكبوُ الأفراسِ...** أفراسِ الأصدقاءِ.

وتلاحظُ حذفَ التونِ منه للإضافةِ.

ومنه قولُ الشاعر:

لَيْسَ الْأَعْيَاءُ بِالْمَصْفَى مَسَامِحِهِمْ إِلَى الْوَشَاءِ وَلَوْ كَانُوا ذَوِي رَجِيمٍ^(١)

(المصفى) اسمٌ فاعليٌّ جمعٌ مذكرٌ سالمٌ معرفٌ بالالف واللام، حُذفت منه التون؛ لأنه مضافٌ إلى معموله (مسامح).

ملحوظة:

الموضيحيان السابقان يعبر عنهما بالفكرة:

أن تكونَ الصفةُ المشتقةُ العاملة معربةً بالحروفِ، وهو المتنى، وجمعُ المذكرِ السالمِ.

٣- أن يكونَ الجزءَ الثاني من الإضافةِ -وهو المفعولُ- معرفاً بالأداة.

نحو: **الراكبُ الفرسِ مَقْبُولٌ**. **الراكباتُ الأفراسِ مقبيلاتٌ**. **الركابُ الأفراسِ مقبولون**.

(الراكب) اسمٌ فاعليٌّ معرفٌ بالأداة، ومعموله (الفرس) معرفٌ بالأداة، فجاز إضافته إليه.

ومنه قولُ الفرزدق:

أَبَانَا بِهَا قَتَلْتَنِي وَمَا فِي دِمَائِهَا شِقَاءٌ وَهِنَّ الشَّاقِيَاتُ الْحَوَائِمُ^(٢)

(١) شرح السهيلي ٣ - ٨٥ / المعنى ٣ - ٢٤٤.

(بالصفي) الياء: حرف جر واد مؤكد. المصفى: خبر ليس منصوب مجازاً، مجرور لفظاً. (ذوي) خبر كان منصوب وعلامة نصبه الياء.

(٢) شرح السهيلي ٣ - ٨٥ / المعنى ٣ - ٣٨٩ / الضبان على الأسموعين ٢ - ٢٤٥.

(الشائيات الخواتم) جمع اسم فاعلي جمعًا مؤنثًا سالماً معرفً بالآداة، أُضيف إلى معموله، وجرَّ الإضافة مع تعريفه بالآداة؛ لأنَّ المعمولَ (الخواتم) معرفٌ بالآداة.

4- أن يكونَ الجزءُ الثاني من الإضافة -وهو المعمولُ- مضافًا إلى المرفِعِ بالآداة.

نحو: الرجلُ الراكبُ فرسٍ صديقٍ مقبلٍ. الراكباتُ أفراسٍ الصديقاتُ مقيلاتُ. الركابُ أفراسٍ الأصدقاءُ. . .

ومنه المثلُ الذي ذكره ابنُ مالكٍ في القِيَةِ: ريدُ الضاربُ رأسُ الجاني⁽¹⁾

ومنه قولُ الشاعرِ:

لقد قُصِرَ الزورُ أفضيةَ العدا بما جاورَ الأمانَ مَ القتلِ والأسْرِ⁽²⁾

(الزور) جمعُ اسمِ فاعلي جمعٍ تكسير، معرفٌ بالآداة، وقد ذُكر مضافًا إلى معموله (أفضية)، وجرَّ ذلك -أي: اجتماعُ الِ مع الإضافة في المضاف- لأنَّ المعمولَ -وهو الجزءُ الثاني من الإضافة- مضافٌ إلى مانيه (الِ).

5- أن يكونَ الجزءُ الثاني من الإضافة -وهو المعمولُ- مضافًا إلى ضميرِ المرفِعِ بالآداة.

نحو: الرجلُ الراكبُ فرسِهِ مقبلٍ. الراكباتُ أفراسِهِنَّ مقيلاتُ، الركابُ أفراسِهِنَّ مقيلونُ.

ومنه قولُ الشاعرِ:

الودُ أبتِ المُسْتَحْفَةَ صَفْوَهُ مِنِّي وَإِنْ لَمْ أَرُجْ مِنْكَ نَوَالًا⁽³⁾

1- بإيها: قتل بها. الخواتم: جمع حاتمة، وهي العظمتان التي تحوم حول اللسان. من: المقصود السيف.

(1) باب الإضافة.

(2) شرح الشهاب 3 - 267 / العيني 3 - 391 / العيني على الأسموني والصبان 2 - 280.

لقية: جمع لقاء. م الأسر: من الأسر على لغة أهل اليمن.

(3) شرح الشهاب 3 - 267 / الشاهد 2 - 3 / العيني 2 - 393 / الأسموني 2 - 180 / العيني على الأسموني

والصبان 2 - 281.

(المتحفة) اسمٌ فاعليٌ معرفٌ بالإداة، وقد أُضيفَ إلى معموله (صغرى)، وجرَّاز ذلك لأنَّ المعمولَ قد أُضيفَ إلى ضميرٍ ما هو معرفٌ بالإداة، حيث ضميرُ الغائب في صغرى يعودُ على (الود).

ومنع المبردُ هذا، لكنَّ الشواهدَ تميزه، والأفصحُ النَّصبُ، وبخاصةِ النَّصبُ في المواضعِ الثلاثةِ الأخيرةِ.

ثامناً، تابعِ معمولِ اسمِ الفاعلِ،

تابعُ معمولِ اسمِ الفاعلِ يتنوَّعُ بين النَّعتِ والتوكيدِ وعطفِ البيانِ من جانبٍ، والبدلِ وعطفِ النَّسقِ من جانبٍ آخر، حيث إنَّ التواضعِ الثلاثةِ الأولى يكونان مع التَّبوعِ ككلمةٍ واحدةٍ، أو: إنَّ أىُّ تابعٍ منها لا يجوزُ أن يمثَلَ جملةً، فالتابعُ والتَّبوعُ بمثابةِ جملةٍ واحدةٍ، أما الأخيرانِ -البدلِ وعطفِ النَّسقِ- فإنَّ كلا منهما يمثَلُ جملةً غيرَ جملةِ التَّبوعِ.

والمعمولُ قد يكونُ منصوباً، وقد يكونُ مجروراً بالإضافةِ إلى عامِلِه الصِّفةِ العاملةِ.

وقد يكونُ العاملُ، وهو الصِّفةُ المشتقةُ، مفروفاً بأداةِ التعريفِ، وقد يكونُ مجرداً منها. تفصيل ذلك على النحوِّ الآتي:

١- اسمُ الفاعلِ المفروقُ بأداةِ التعريفِ:

لأداةِ التعريفِ الداخلةِ على اسمِ الفاعلِ العاملِ أثرُها في تبايعِ معموله، ويتباينُ ذلك العملُ بينَ كونِ معمولِ اسمِ الفاعلِ منصوباً أو مجروراً على النحوِّ الآتي:

١- المعمولُ المتَّبوعُ منصوبٌ، والعاملُ مفروقٌ بأداةِ التعريفِ:

إذا كان معمولُ اسمِ الفاعلِ العاملِ منصوباً فإنَّ تابعه يكونُ منصوباً كذلك.

فتقول: هو مشتريُّ الكتابِ المطلوبِ. يتنوين اسمَ الفاعلِ (مشتري)، ونصبُ كلِّ

من:

- (الود) مبتدأ مرفوع، خبره الجملة الاسمية (انت المتحفة).

المفعول به (الكتاب)، ونعتُه (المطلوب).

وتقول: هُمُ الْفَاتِحُونَ الْبَابَ الْمُغْلَقَ نَفْسَهُ. بإثباتِ التَّوْنِ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ (الفتاحون)، ونصبِ كُلِّ مَنْ: مفعوله (الباب)، ونعتُه (المغلق)، وتوكيده (نفس).

وتقول: إِنَهُمَا الْفَارِقَانِ الدَّرْسَ الْجَدِيدَ حَيْثُ دَرَسَ الْأَسْتَاذَ. بإثباتِ التَّوْنِ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ (الفارقتان)، ونصبِ كُلِّ مَنْ: مفعوله (الدرس)، ونعتِ الْمَفْعُولِ (الجديد)، وتوكيده (حين)، وعطفِ الْيَاقِينِ أَوَّالِئِذٍ (درس الأستاذ).

٢ - المفعولُ الشَّرْحُ مُجْرُورٌ، والمعملُ معرفٌ بالأداة:

إذا كان العاملُ مفعولًا بأداةِ التعريفِ، وهو صالحٌ للعَمَلِ، والمعمولُ مضافٌ إليه؛ حيثُ توافَرَ فِيهِ صِحَّةُ اجْتِمَاعِ (ال) مع الإضافة؛ فإن تابعَ المَعْمُولِ ينصبُ مطلقًا، وإذا صلحَ أَنْ يَقَعَ التَّابِعُ مَوْقِعَ المَعْمُولِ، لَمْ يَنْصَبْ: إِذَا صَلَحَ أَنْ يَحُلَّ مَحَلَّهُ فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ الْجَرُّ^(١).

ويبدو ذلك واضحًا في عطفِ النَّسَبِ وَالْيَدِ.

تقول: جَاءَ الضَّارِبُ الْغُلَامَ وَالْجَارِيَةَ^(٢).

(الغلام) مضافٌ إليه اسمُ الفاعِلِ (الضارب)؛ لِأَنَّهُ مَعْمُولُهُ، وَجَاءَ مَعْرِفًا بِالْأَدَاةِ، فَجَازَ فِيهِ الْجَرُّ بِالْإِضَافَةِ.

(الجارية) معطوفٌ عَلَى المَعْمُولِ لِلْجُرُورِ (الغلام)، وَجَازَ وَضَعُهُ مَوْضِعَهُ؛ حَيْثُ إِنَّهُ مَعْرِفٌ بِالْأَدَاةِ، فَيَجُوزُ أَنْ يَجْرَ، إِلَى جَانِبِ الْأَصْلِ، وَهُوَ النَّصْبُ.

و منه:

جَاءَ الطَّالِبُ الْعَلِمَ وَأَدَبَ الْأَبْرَارَ

جَاءَ الْمُشْرِي التَّائِقَ وَقَصَلَهَا^(٣)

(١) شرح السهيل ٣ - ٨٦ / القرب ١ - ١٦٥ / المساعد ٢ - ٢٠٧ / فیه السالك ٢ - ٢٢.

(٢) شرح السهيل ٣ - ٨٦ - ٨٧.

(٣) نزهة السائق.

حيث يجوز وقوع كل من (أدب، وتفصيل) موضع المعطوف عليه.
ومنه قول الأحمسي:

الواهبُ لثألةِ الهيجانِ وعبيدها عودًا تُرجسى بيها ألقالها^(١)
فجارِ المعطفِ بالجر؛ لأنه بمنزلةِ الواهبِ المائةِ وعبدِ المائةِ.
ومن أمثلةِ سيويه: هو الضاربُ الرجلِ وعبدُ الله^(٢).

لكنه لا يجوز أن تحمّر زيدًا في القول: هذا الضاربُ الرجلِ وزيدًا؛ لأن زيدًا لا
يجوز أن يوضع موضعَ المفعولِ للجرورِ (الرجل).

ومن أمثلتهم^(٣): جاء الضاربُ الغلامِ وجاريةِ المرأةِ.
جاء الضاربُ المرأةِ وغلامِها.

وتقول: هذا الضاربُ الرجلِ أحسك وزيدًا. بالنصب؛ لأنه لا يوضع (أحسك
وزيدًا) موضعَ الرجلِ.

وفيه آراءٌ أخرى تحمّرُ الجِرْءَ بالمعطفِ على اللفظِ، وتحمّرُ النصبَ فيما موضعه
الجِرْءُ^(٤).

ب- اسمُ الفاعلِ غيرُ المفروقِ بِأداةِ التعريفِ^(٥):

إذا كان اسمُ الفاعلِ غيرَ مفروقٍ بِأداةِ التعريفِ، وهو صالحٌ للمعملِ، فإن معموله
إما أن يكونَ منصوبًا، وإما أن يكونَ مجرورًا، ويعاملُ تابعه طبقًا لحالتهِ النطقيةِ بين
النصبِ والجرِّ، وذلك على النحو الآتي:

(١) ديوانه ٢٥ / الكتاب ١ / ١٨٣ / الأصول ١ - ١٣٤ / شرح التسهيل ٣ - ٧٨ / الساعد ٢ - ٢٠٥.

الهيكل: الأبل البقر، العود: جمع عائد، فائدة الحديقة الساج - ترجمي: تولى.

(٢) لكتاب ١ - ١٨٢.

(٣) الساعد ٢ - ٢٠٤.

(٤) الساعد ٢ - ٢٠٣.

(٥) الساعد على التسهيل ٢ - ٢٠٦، ٢٠٧.

١ - المعمول المتبوع منصوب، والعامل غير معرف بالأداة:

اسم الفاعل غير المقرون بأداة التعريف الصالح للعمل؛ إذا كان معموله منصوباً؛ فإن تابع المعمول يكون منصوباً عند الجمهور.

تقول: هذا كاتبٌ درساً وخطاباً. (درسا) مفعولٌ به منصوبٌ لاسم الفاعل العامل المتون (كاتب)، فيكون المعطوف عليه منصوباً.

ويرى الكوفيون والأخفش جواز الجزاء، ويستدلون بقول امرئ القيس:

ظلل طهارة اللحم ما بين منضج صفيق شواء أو قدير مشجل^(١)

قالوا: جرّ (قدير) عطفاً على موضع (صفيق). ولكنه يخرج على تقدير: منضج، أي: أو منضج قدير، و(أو) بمعنى الواو لأجل (بين)^(٢). ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه.

وتقول: هو فاعمّ الموضوع المتأثر نفسه، موضوع النحو، وفكرته.

اسم الفاعل (فاعم) غير مقرون بأداة التعريف، متون، فهو عامل، نصب مفعوله (الموضوع)، فنصب توابعه: التعت (التأثر)، والمؤكد (نفس)، والبدل أو عطف البيان (موضوع)، والمعطوف (فكرة).

٢ - المعمول المتبوع مجرور، والعامل غير معرف بالأداة:

إذا كان العامل (اسم الفاعل) غير مقرون بال، وهو صالح للعمل، ومعموله مجرور، فإن تابعه يعامل تبعاً لنوعه، وذلك كما يأتي:

- إذا كان التابع نعتاً أو عطف بيان أو توكيد فإنه يجب أن يجر تبعاً للمعمول المجرور.

تقول: هذا كاتبُ الدرسي الجديد، درسي النحو نفسه.

(١) للمعاد ٢ - ٦ - ٦/ معنى اليب ٢ - ٥٢٢/ العلى على الأشعوى والصيان ٣ - ٧ - ١.

وفيه أوجه أخرى بجزء، حيث يخرج على أنه عطف على صفيق، ولكن خلط على الجواز، أو على توهم أن الصفيق مجرور بالإضافة، أي مجرور على الوهم.

(٢) ينظر: معنى اليب ٢ - ٥٢٢.

حيث جرُّ التعت (الجليد)، وعطف البيان (درس)، والتوكيد (نفس) وقيل:
ينصب أيضاً.

- إذا كان التابع بدلاً أو عطف نسي، والمبتدأ مجروراً بالإضافة إلى عامله (اسم
الفاعل)، والعامل غير مقرون بال؛ فإن التابع يجب جره، فنقول: هذا محترم
محمود أخيك وصديق. بجر (محمود) بالإضافة إلى عامله اسم الفاعل (محترم)،
وجرُّ البديل منه (أخي)، وجرُّ المعطوف (صديق).

فإن نُصب التابع في المعطف أضمر له عاملٌ.

فإذا قلت: هذا سابقٌ محمودٍ وعلى، أو (علياً) فالجرُّ على احتسابِ اللفظ،
وهو الأرجح.

وإن نصبت فإنه يُخرجُ على احتسابِ وصفٍ مقدرٍ منونٍ؛ كي يكونَ عاملاً، أو
تقدير فعلٍ محذوفٍ؛ ليكونَ ناصباً، أو على المعطفِ على الحلِّ عند بعضهم^(١).



(١) للتصديق في شرح الإيضاح ١ - ٤٧٧.

اسم المفعول

اسم المفعول: ما دلَّ على حدثيةٍ ومن وقعت عليه، مع الدلالة على الحدث. ويكون ذلك باستخدام السوابق والخشايأ في مبنى المصدر أو الفعل لأداء هذه الدلالة.

حيثُ يبنى اسمُ المفعولِ من الفعلِ الثلاثي، أو المصدرِ الثلاثي على مثالِ (مفعول). نحو: مَضْرُوبٌ مِنْ ضَرْبٍ، ومفهومٌ مِنْ فِهْمٍ، ومسموعٌ مِنْ سَمْعٍ.

وقد تُحدثُ به بعضُ التغيراتِ الصرفيةِ الناتجةِ مِنْ قوانينِ الإعلالِ والإبدالِ.

نحو: مَقُولٌ مِنْ قَالٍ، وَمَبِيعٌ مِنْ بَاعَ، وَمَحْشُوٌّ مِنْ حَشَأَ، وَمَهْتَبِيٌّ مِنْ هَتَبَى.

أما من غيرِ الثلاثي فبأنه يبنى على مثالِ الفعلِ المضارعِ الذي لم يُسمَّ فاعلهُ (المبنى للمجهول)، مع قلبِ حرفِ المضارعةِ إلى ميمٍ مضمومةٍ. نحو:

مُخْرَجٌ مِنْ يُخْرِجُ، مضارعُ أَخْرَجَ.

وَمُسْتَمْعٍ مِنْ يُسْتَمِعُ، مضارعُ اسْتَمَعَ.

وَمُسْتَعْمَلٌ مِنْ يُسْتَعْمَلُ، مضارعُ اسْتَعْمَلَ.

وقد تراعى بعضُ التغيراتِ الصرفيةِ أو البنيويةِ الناتجةِ مِنْ قوانينِ الإعلالِ والإبدالِ. نحو:

مُعَادٌ مِنْ يُعَادُ، مضارعُ أَعَادَ.

مُجْرِيٌّ مِنْ يُجْرِي، مضارعُ جَرَى.

مُرَبِّيٌّ مِنْ يُرَبِّي، مضارعُ رَبَّى.

مُقَاوِمٌ مِنْ يُقَاوِمُ، مضارعُ قَاوَمَ.

مُقْتَادٌ مِنْ يُقْتَادُ، مضارعُ اقْتَادَ.

مُسْتَعَادٌ مِنْ يُسْتَعَادُ، مضارعُ اسْتَعَادَ.

مُستَهْدَى من يُستَهْدَى، مضارع استهدى.

تلحظ أن بناء اسم المفعول من غير الثلاثي كبناء اسم الفاعل منه، إلا أن ما قبل الأخير يكون مفتوحاً في الأول، ويكون مكسوراً في الثاني.

عمله:

يعملُ اسمُ المفعولِ عملَ الفعلِ المبني للمجهولِ بالشروطِ المذكورةِ في اسمِ الفاعلِ وصيغِ المباعدة⁽¹⁾. وذلك على النحو الآتي:

أ- إن كان اسمُ المفعولِ مقروناً بأداةِ التعريفِ فإنه يعملُ مطلقاً:

نحو: الاستأذُ مفهوماً شرحه.

(مفهوم) اسمُ مفعولٍ مِنْ (فُهِمَ)، و(شرح) نائب فاعلٍ مرفوع. وكأنك قلت: الاستأذُ فُهِمَ شرحه.

ومنه: الشرابُ مُسْتَأَذٌ مَذَاقُهُ. أي: اسْتَسْبِغَ مَذَاقَهُ. فيكون (مذاق). نائبَ فاعلٍ مرفوعاً.

هذه الكلمة مُنَوَّنٌ آخرها، وليس مُعْرَفَةٌ بِبَيْتِهَا.

أما هذه الجملةُ فإنها مُؤَكَّدَةٌ دلالتها، ومُسْتَقَّةٌ كلماتها.

تلحظ أن كلاً من: (مُنَوَّنٌ، مُعْرَفَةٌ، مُؤَكَّدَةٌ، مُسْتَقَّةٌ) اسمُ مفعولٍ، أما نائبُ الفاعلِ لكل منها فهو على الترتيبِ: (آخرٌ، بنيةٌ، دلالةٌ، كلماتٌ).

ب- إن كان اسمُ المفعولِ مجرداً من أداةِ التعريفِ فإنه يعملُ حالاً أجمعاً الشروطِ الآتية:

١- أن يكونَ للحالِ أو الاستقبالِ، لا للماضي.

٢- أن يكونَ معتمداً على واحدٍ من:

(١) الكتاب ١ - ١٠٨ / القصب ٢ - ١١٩ / السهل ١٢٨ / شرح الشذور ٢٩٦.

- الاستفهام:

نحو: أمفهومٌ هذا الشرحُ؟

(مفهوم) اسمٌ مفعولٍ اعتمدَ على همزة الاستفهام، وهو خالٍ من أداة التعريف، فكان عاملاً في نائب الفاعلِ اسم الإشارة.

ومنه: أَسْتَعَادَ كِتَابَهُ؟ أَمَطَّرَوْنَا الْاِحْتِلَالَ؟ أَمْ مَتْرُوكٌ جَنُودُهُ يَعِيشُونَ؟

- التثنية:

نحو: ما مُحْتَرَمٌ الْإِنْسَانُ الَّذِي يُهْمَلُ حَقُوقُ الْآخَرِينَ. (الإنسان) نائب فاعلٍ مرفوعٌ لاسم المفعولِ (محترم) الخالي من أداة التعريف؛ ذلك لأنه اعتمد على النفي (ما).

ومنه: ليس ما هو منصوبٌ آخرُهُ مع التثوينِ يَكُونُ فاعلاً..

ما مُكْرَمٌ أُخُوهُ مَنَ أَعَانَهُ.

- الإبتداء:

نحو: الفتياتُ مَزِينٌ عَخْلَقَهُنَّ بِالْحَيَاءِ.

(مزين) اسمٌ مفعولٍ مجردٌ من أداة التعريف، وقد وقع خبراً، فاعتمد على إبتداء، لذلك فقد عملَ نحوياً، حيثُ رفعَ نائبَ الفاعلِ (خلق).

ومنه: الصادقُ مسجوعٌ كلامُهُ. والكاذبُ مجتنبٌ قولُهُ.

- الموصوف:

إما من طريقِ النعتِ، نحو: استمعتُ إلى خطبةٍ منسقةٍ أنكارها.

(منسقة) اسمٌ مفعولٍ نعتٌ لخطبة، فاعتمد على موصوفٍ؛ لذلك فقد رفع نائبَ الفاعلِ (أنكار).

وتقول: صاحبتُ صديقاً مهلباً خلقه. اعجبتُ برجلٍ صادقٍ قولهُ.

وأما من طريق الحال؛ نحو: صاحبتُ الصديقَ مُهلِكًا خُلُقَه. (مهذبًا) اسمُ مفعولٍ حالٍّ، فاعتمد على صاحبِ الحال، لذلك فإنه قد رفع نائبَ الفاعلِ (خلق).

وتقول: استمعتُ إلى الخطبةِ مُتَّقَةً أذكاريها. أعجبنى الرجلُ صادقًا قوله.

- ألا يكون مصغراً.

- ألا يكون موصوفاً.

اسمُ المفعولِ المتعدى إلى أكثر من مفعولٍ واحد:

إنما كان اسمُ المفعولِ موصوفاً من متعدٍ إلى أكثر من واحد؛ فإنه يرفعُ واحداً منها، ويُنصبُ وجوباً عما سواه^(١١).

ويُسألُ لذلك بالأمثلة:

- هذا مُعطى أبوه درهمًا.

(مُعطى) اسمُ مفعولٍ خبر المبتدأ، (أبوه) نائبُ فاعلٍ لاسمِ المفعولِ، مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الواو، وكان المفعولُ به الأولُ أثناء البناءِ للمعلوم. (درهمًا) مفعولٌ به ثانٍ منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الفتحة.

- هذا مُعلمٌ أخوه بشرًا فاضلاً.

(أخوه) نائبُ فاعلٍ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الواو، أما (بشرًا) و(فاضلاً) فهما المفعولان الثاني والثالثُ لاسمِ المفعولِ (مُعلم). ومنه: زيدٌ مُعلمٌ أبوه عمرًا قائماً.

ومنه أن تقول:

- المنروحُ درجةً أعلى يحصلُ على جائزة.

- هذا هو الكسوفُ نوبًا أمس، أو الآن، أو غدًا.

(١١) شرح ابن الناقم ٤٣٣.

في كل من (الممنوع والمكسور) ضميرٌ نائبٌ فاعلٍ، أما (درجة وثوبا) فكلٌّ منهما مفعولٌ به ثانٍ؛ لأنَّ كلاً من (الممنوع والمكسور) يتعدى إلى اثنين.

- إنه الضميرُ أبوهُ صديقهُ مُهدباً.

- إنَّ الحنَّ أخوهُ رجلاً عالماً قرَّحَ بذلك.

(الخبر) اسمٌ مفعولٍ، نائبُ الفاعلِ له (أبوهُ)، أما (صديقاً ومهدباً) فهما المقولان الثاني والثالث.

تستطيع أن تلمسَ مثلَ ذلك في اسمِ المفعولِ الثاني (النائبِ)، ونائبِ الفاعلِ (أخوهُ)، والمفعولِ الثاني (رجلاً)، والمفعولِ الثالثِ (عالماً)؛ لأنَّ كلاً من (الضميرِ والنائبِ) يتعدى إلى ثلاثةٍ مفاعيلٍ.

وتقول: أَسَمَى أَخوكَ محمداً ؟

أَكشَى ابْنَكُ أَبَا عَلِيٍّ ؟

الْمَلْقَبُ عَالَمُ الْمُكْرَمِ مُحَمَّدٌ.

إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه،

يفترقُ اسمُ المفعولِ عن اسمِ الفاعلِ في جوارِ إضافةِ اسمِ المفعولِ المتعدى إلى واحدٍ إلى مرفوعه، ويجرى في ذلك مجرى الصفةِ المُشَبَّهَةِ، ويتمُّ تحويلُ الاستنادِ عنه إلى ضميرٍ راجعٍ للموصوفِ^(١).

يقال: الساعى في الخيرِ محمودٌ هدقهُ. برفع (هدقهُ)؛ لأنه نائبُ فاعلٍ لاسمِ المفعولِ (محمود). ولأنه يجرى مجرى الصفةِ المُشَبَّهَةِ باسمِ الفاعلِ؛ فإنَّ التحاقَهُ يجعلون السببي المرفوعَ هنا مرفوعاً على الفاعليةِ.

وتقول: الساعى في الخيرِ محمودٌ الهدفِ. بجرِ الهدفِ على الإضافةِ إلى اسمِ المفعولِ (محمود).

(١) ضياء، السلك ٣ - ٦٦ / شرح الصريح ٢ - ٧٦.

وتقول: السامى فى الخير محمود الهدف. بتتوين (محمود)، ونصب (الهدف)، وإضمار نائب فاعل فى (محمود).

يذكر ابن النظم: «يصح فى اسم المفعول أن يضاف إلى مرفوعه معنى إذا أوليت النسبة إليه، تقول: زيدٌ مضروبٌ عبده، ترفع العبدَ لإستادٍ مضروبٍ إليه، وتقول: زيدٌ مضروبُ العبدِ، بالإضافة، فتجوز لأنك استلقت اسم المفعول إلى ضمير زيد، فى العبدِ فضلًا، فإن شئت نصبته على التشبيه بالمفعول به، فقلت: زيدٌ مضروبُ العبدِ، وإن شئت خفضت اللفظًا، فقلت: مضروبُ العبدِ، ومثله: محمودُ المقاصدِ الورعُ، أى: الورعُ محمودُ المقاصدِ»^(١).

ومما جاء من ذلك مرفوعًا قوله:

يشوب ودينارٍ وشاةٍ ودرهمٍ فهل أنت مرفوعٌ بما ههنا رأس^(٢)

(مرفوع) اسم مفعول متعدد إلى واحد، أجرى مجرى الصفة المشبهة، ورفع (رأس) بعده، مع احتسابه خاليًا من الضمير. والتقدير مرفوع رأس منك.

ومما جاء منه منصوبًا قول عمرو بن لُحَا التميمي:

لو صنت طرفك لم تُرغِ بصفاتِها لَمَّا بَدَتْ مَجْلُوسًا وَجَنَابِهَا^(٣)

(مجلوس) اسم مفعول أجرى مجرى الصفة المشبهة، فنصب به المفعول (وجنات) بالكسرة على المفعولية؛ لأنه جمع مؤنث سالم. وذلك بعد تحويل الإستاذ عن المفعول المذكور إلى ضمير راجع للموصوف باسم المفعول

ومما جاء منه مجرورًا قوله:

تمتَّى القلبي الجونُ مغرورٍ نفسه قلمًا رأى لوتاعٌ تمت عسرًا^(٤)

(١) شرح ابن النظم ١٣٣.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ٩٦، ١٠٥ / شرح الصريح ٢ - ٧٢ / الدرر ٢ - ١٢٥.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ١٠٥ / السامد ٢ - ٢١٨ / شرح الصريح ٢ - ٧٢ / الدرر ٢ - ١٣٥.
وجنات: جمع وجن، ما ارتفع من الحد.

(٤) شرح التسهيل ٣ - ١٠٥ / الدرر ٢ - ١٣٥ / شرح الصريح ٢ - ٧٢.

الجون: علم على شخص، وهو فاعل تمى، ويطلق على الأبيض والأسود. عسر: قرع وخرق.

(مغرور) اسمٌ مفعولٍ أُجرى مجرى الصفةِ المشبهةِ، وأُضافه إلى معموله المضافِ إلى ضميرِ الموصوفِ (نفسه).

لكنه يُلحظُ أن اسمَ الفاعلي إذا كان غيرَ متعدٍّ وقصدَ ثبوتُ معناه مُؤمِلَ معاملةِ الصفةِ المشبهةِ، وساعتَ إضافتهِ إلى مرفوعه، فنقول: زيدٌ قائمٌ الأب، برفعِ الأبِ، ونصبه، وجره^(١).

وهو ظاهرُ التوبِ، ومستقيمُ العودِ.

صبيحٌ غيرٌ قياسيةةٌ تؤدى معنى اسمِ المفعولِ:

ينوبُ في الدلالةِ عن اسمِ المفعولِ الصبيحُ الآتية^(٢):

- فِعْلٌ: بِكسرِ فسكونٍ، نحو: ذُبِحَ، وطِرِحَ، وطِخِنَ، بمعنى: مُتَلَوِّحٌ، ومَطْرُوْحٌ، ومَطْخُونٌ.

- فِعْلٌ: بِفتحِ فسكونٍ، نحو: لَفِطَ، ونَفِضَ، وقَبِضَ، بمعنى: مَلْفُوطٌ، ومَلْفُوطٌ، مَقْفُوضٌ، ومَقْبُوضٌ.

- فِعْلَةٌ: بِضمِّ فسكونٍ ففتحٍ، نحو: أَلْفَمَةٌ، ومُضَغَةٌ، وأَكَلَةٌ، ومُحَرَّفَةٌ، ومُحَرِّقَةٌ، بمعنى: مَلْفُومٌ، ومَنْضُوعٌ، ومَأْكُولٌ، ومَمْرُوقٌ، ومَحْرُوقٌ.

- فِعْيَلٌ: بِفتحِ فكسرٍ طويلٍ، نحو: أَجِيرٌ، صَرِيحٌ، قَسِيلٌ، أَسِيرٌ، فَيِيحٌ، عَضِيْبٌ، ذَمِينٌ، لَدِيغٌ، غَسِيلٌ، دَقِيْقٌ، عَسِيٌّ، كَلِيمٌ، أَلْحِيذٌ، بمعنى: مَأْجُورٌ، مَصْرُوعٌ، مَقْتُولٌ، مَأْسُورٌ، مَذْبُوحٌ، مَخْضُوبٌ، مَذْهُونٌ، مَلْدُوعٌ، مَخْسُولٌ، مَدْقُوقٌ، مَخْبُوءٌ، مَكْلُومٌ، مَأْخُوذٌ.

وبعضهم يجعلُ هذا الوزنَ على كثرةِ مفعولٍ على السماعِ، وأجاز بعضهم القياسَ على ما هو مسجوعٌ، بشرطِ ألا يكونَ له فِعْيَلٌ بمعنى فاعلٍ.

ما جاء على هذه الأوزانِ من اسمِ المفعولِ لا يعملُ، وأجاز بعضهم إعمالَ ما جاء على وزنِ (فعليل)، وعليه يجوزُ القولُ: مررتُ برجلٍ جريحٍ أبوه.

(١) الصان على الأسموني ٢ - ٣٠٣.

(٢) شرح السهلي ٣ - ٨٨ / السامع ٢ - ٢٠٨.

الصفة المشبهة باسم الفاعل^(١)

حقُّ الصفة المشبهة أنها اسمٌ وصفٌ مشتقٌّ من مصدرٍ لازمٍ، أو فعلٍ لازمٍ، بقصدِ نسبةِ الحديثةِ إلى الموصوفِ على جهةِ الثبوتِ دونَ إفادةِ الحدوثِ. ومعنى الثبوتِ يكونُ في لزومِ الأفعالِ؛ لذا فحقها أن تكتفى بمرفوعها دونَ حاجتها إلى منصوبٍ لموافاتها الفعلَ اللازمَ.

فالصفةُ المشبهةُ ما دلَّ على حديثيةٍ وموصوفٍ بها ملازمٍ لها، ثابتٍ معناها فيه، أو في السببي المذكورِ المحتصي إليه، دونَ إفادةِ الحدوثِ.

وخاصتها أنها الصفةُ المشتقةُ التي يُستحسنُ فيها أن تُضافَ ما مرفوعٌ بها في المعنى، أي: فاعلها.

وما جاز من الصفاتِ أن يستدلَّ إلى ضميرٍ موصوفٍ لإضافتهِ حسنةً، وما لا يجوزُ فيه ذلك فإنه لا يضافُ إلى مرفوعه^(٢).

فإذا قلتَ: **رُيدٌ حسنٌ الوجه**، فإن الصفةَ (حسن) يجوزُ إسنادُها إلى ضميرِ (رُيد)، **لذا فإنه حسنٌ** إضافةً الحسنِ إلى الوجهِ.

وحقُّ الصفةِ المشبهةِ أن ترتبطَ بالموصوفِ الذي ارتبطتَ به ولقد سبقها، ويكون ذلك من طريقين:

أولُهما: تضمُّنها ضميراً مستتراً يعودُ عليه. كأن تقولَ: **محمدٌ حسنٌ**، ومررتُ بامرأةٍ حسنةٍ، فتؤنثُ. فيكونُ في (حسن) ضميرٌ مستترٌ، تقديره: **هو**. ويكونُ في (حسنة) ضميرٌ مستترٌ، تقديره: **هي**.

(١) الكتاب ١ - ١٩٤ - ٦ / ١ - ٤١ - ٢١ / الفصيح ٤ - ١٥٨ - ١٦٤ / القصد في شرح الإيضاح / شرح ابن عيسى ٦ - ٨١ / شرح القية ابن مطر ٢ - ٩٩٤ / السهل ١٣٩ / شرح السهل ٣ - ٨٩ / شرح ابن الناقم ٤٤٤ / السامع على السهل ٢ - ٢١ / شرح الصريح ٢ - ٨ - الصفات على الأسموني ٣ - ٢

(٢) شرح الصريح ٢ - ٨١.

والأخرى: تُلصقُ المعمولُ السببي للصفة - وهو الاسمُ الظاهرُ التلصقي إلى الموصوفِ بكيفية ما ضميرٌ يعودُ على الموصوفِ، ويطابقُه في النوع والعدد.
 فتقول: محمدٌ حسنٌ وجهه، والمرأةُ كريمٌ خلقها، وأعجبتُ بطالبتينِ رائعِ أسلوبيهما، وبرجالٍ كريمِ أبائهم، ونساءٍ عذبةٍ خلقتهن.
 وقد يعنى التعريفُ بأنَّ عن ذكرِ الضميرِ، عند مَنْ يجيزُه. فتقول: إنه جميلُ الخطِّ، أى: الخطُّ منه.

ومتهم مَنْ يلزمُ الجزمُ في مثل هذا التركيبِ، ليكونَ الفاعلُ ضميراً مستتراً يعودُ على الموصوفِ، فإذا أُضيفَ إليها قلَّدَ ضميرٌ مستترٌ يعودُ على الموصوفِ، ويظهرُ في الصفة، كأنَّ تقولَ: مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ، حيثُ في (حسنِ) ضميرٌ مستترٌ يعودُ على رجلٍ، وهو الفاعلُ، فكانَ الحسنُ قد شملَ جميعَ محمدٍ.

الدليلُ على ذلك أنك تقول: مررتُ بامرأةٍ حسنةٍ، ومررتُ بامرأةٍ حسنةِ الوجهِ، حيثُ أتتْ، وهذا يدلُّ على أن الصفةَ جرتُ على الموصوفِ المؤنثِ؛ لذلك فقد أتتْ، وتضمنَ ضميرَ الموصوفِ المؤنثِ.

لذلك فإننا سنجدُ أن قسماً من النحاةِ يجعلُ المعمولَ السببي الظاهرَ المرفوعَ بدلاً من الفاعلِ الضميرِ المستترِ.

بين الصفة المشبهة واسم الفاعلِ،

ما كانت الصفةُ المشبهةُ مشبهةً باسمِ الفاعلِ، وهى فرعٌ له، ومحمولةٌ عليه، كانت أقلُّ من منزله في الإعمالِ، ونقصٌ تصرفها في الكلامِ عن تصرفه، كما نقصتْ مرتبةً اسمِ الفاعلِ عن الفعلِ.

لذا كانَ بين الصفةِ المشبهةِ واسمِ الفاعلِ أوجهُ اتفاقٍ، وأوجهُ اختلافٍ، ينتجُ عنهما أوجهٌ خلافٍ في الإعمالِ، ودرجتهِ.

ذلك على النحو الآتى:

أوجه اتفاقها مع اسمِ الفاعلِ:

تشارك الصفةُ المشبهةُ اسمَ الفاعلِ في جوانبٍ، وهى:

١ - الدلالة على الحدوثية وَمَنْ وَقَعَ مَتَّه الحَدَثُ، فكلُّ مَتَّه مَالٌ عَلَى الصَّدرِ
وَالذَّاتِ.

فَمَتَّه (اسْمٌ فاعِل) دال على ذات وَقَّهْم، وَظَرِيفٌ (صِفَةٌ مَشْبَهَةٌ) دالَّةٌ عَلَى ذَاتِ
وَظَرِيفٍ. وَشَرِيفٌ (صِفَةٌ مَشْبَهَةٌ) دالَّةٌ عَلَى ذَاتِ وَشَرِيفٍ.

٢ - قَوْلُهَا التَّيَّةُ وَالْجَمْعُ، وَالتَّذْكِيرُ وَالتَّائِيَةُ. فقول: حَسَنٌ وَحَسَنَةٌ، وَحَسَانٌ
وَحَسَاتَانٌ، وَحَسَنُونَ وَحَسَاتٍ.

٣ - دَخُولُ (أَل) الْمَعْرِفَةِ عَلَى كُلِّ مَتَّه، فقول: الفاعلُ، وَالمستفهِمَةُ، كما
قول: الحَسَنُ وَالْجَمِيلَةُ.

أوجهُ افتراقها عن اسمِ الفاعلِ:

وَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الصِّفَةُ مَشْبَهَةً بِاسْمِ الْفَاعِلِ، فَإِنَّ التَّحْلَةَ يَذْكُرُونَ أَوْجُهًا تَفَارِقُ
بِهَا اسْمَ الْفَاعِلِ^(١)، وَهِيَ:

١ - أَنَّهَا تَكُونُ لِلزَّمَنِ الْمُسْتَمِرِّ، أَيْ: تَجْمَعُ بَيْنَ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ؛ لِأَنَّهَا صِفَةٌ ثَابِتَةٌ
دَائِمَةٌ، وَالتَّبَوُّتُ وَالدَّوَامُ يَطْلُبَانِ اسْتِمْرَارَ الصِّفَةِ وَالزَّمَنِ؛ لِذَا فَهِيَ دَالَّةٌ عَلَى ماضِي
مُسْتَمِرٍّ، أَيْ: يَتَّصِلُ بِالْحَاضِرِ، وَيَسْتَمِرُّ.

أَمَّا اسْمُ الْفَاعِلِ فَبِإِنَّهُ يَكُونُ لِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ: الْمَاضِي، أَوْ الْحَالِ، أَوْ
الْأَسْتِقْبَالِ.

وَلِهَذَا فَإِنَّ الصِّفَةَ الْمَشْبَهَةَ تَعْمَلُ عَمَلًا فَعْلِيًّا مُطْلَقًا دُونَ اسْتِثْنَاءِ رِمَانٍ مَعِينٍ.

وَإِذَا كَانَ اسْمُ الْفَاعِلِ لَا يَعْمَلُ إِذَا دَلَّ رَمْتُهُ عَلَى الْمَاضِي؛ فَإِنَّ الصِّفَةَ الْمَشْبَهَةَ
تَعْمَلُ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ أَعْمَالٍ مَاضِيَةٍ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الَّتِي دَلَّتْ عَلَيْهِ أَمْرٌ مُسْتَفْرَقٌ ثَابِتٌ
مُتَّصِلٌ بِالزَّمَنِ الْحَالِيِّ.

قول: هَذَا حَسَنٌ وَجْهُهُ، جَمِيلٌ عَطْفُهُ، فَذَلِكَ عَلَى ثَبُوتِ الصِّفَةِ، وَاسْتِمْرَارِهَا
إِلَى زَمَنِ الْحَدِيثِ، فَإِذَا أُرِدَتْ تَحْدِيدُ الزَّمَنِ بِالْحَالِ أَوْ الْأَسْتِقْبَالِ؛ فَأُرِدَتْ بِذَلِكَ

(١) يَنْظُرُ فِي ذَلِكَ التَّحْلِيلِ ١٢٩ / مَعْرِ الْبَيْتِ ٢ - ٤٤٨ / شَرْحُ الشُّرُوحِ ٣٩٧ / ضِيَاءُ سَلْطَنَةِ ٢-٣، ٦٣، ٦٤ /
شَرْحُ الصَّرِيحِ ٢ - ٨٢، ٨٣.

إحداث الفعل... جئت باسم الفاعل لا الصفة المشبهة، فتقول: هذا حاسن وجهه، وجمال خطه.

ومنه قوله تعالى: ﴿ قَلْبَكَ لَازِكٌ بَعْضُ مَا يُوْحَىٰ إِلَيْكَ وَخَاتِقٌ بِهِ صُلُوكُكَ ﴾ [هود: ١٢]، حيث عدل عن (صيق) إلى (خاتق).

٢ - كما ذكرنا، تدل الصفة المشبهة على لزوم الصفة وثبوتها، أما اسم الفاعل فإنه يدل على التجدد والحديث. تقول: حسن وشريف وعفيف، صفات مشبهة تدل على ثبوت الحدث، فإذا أردت التجدد والحديث جئت باسم الفاعل، فتقول: حاسن، وشارف، وعاف.

ولهذا فإنه لا يشترط لإعمالها زمن معين، حيث دلالتها على الثبوت، فلا معنى لا لشرط الزمن فيها^(١)، بخلاف اسم الفاعل، حيث يشترط فيه زمن معين.

٣ - لا يكون معمولها إلا سيبيا^(٢)، ويقصد بالسببي: اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف لفظاً أو تقديراً.

أي: أن معمولها يكون معنى أو ذاتاً يمتد إلى الموصوف بصلة ما، وينسب إليه بإضافته إلى الضمير الذي يعود عليه.

أما اسم الفاعل فمعموله يكون سيبيا وأجنيا فتقول: على كبير عقله. على كبير العقل. (أي: العقل منه).

فيكون المعمول (العقل) سيبيا، وتصل بضمير الموصوف - إن لفظاً، وإن تقديراً - لأن الصفة (كبير) صفة مشبهة باسم الفاعل. ولا يقال: على كبير محموداً.

لأن محموداً ليس سيبيا بالنسبة للموصوف، بل هو اجنى. حيث الصفة المشبهة لا يكون معمولها أجنياً.

(١) التمام الصياغة ٢-٢.

(٢) المقتضب ٢ - ٤، ١١٧ - ١١٨، ١٥٨، ١٦٤.

ولكن تقول: على محترمٍ محموداً حيث (محترم) اسمٌ فاعلٍ، فعملٌ في الأجنبي.

وتقول: على⁴ مرتفعةً درجاته. حيث (مرتفعة) اسمٌ فاعلٍ، عملٌ في السبي (درجات)، ولذا أُضيفَ إلى ضميرِ الموصوف.

وتقول: المثبهُ فاعمٌ درسه والقصة. ولكن لا تقول إلا: محمداً حسنٌ وجهه، أو: الوجه، أي: الوجه منه.

ولذلك فإن الصفة المشبهة يجوزُ أن تجرى على المعمول السبي، لا على موصوفها المذكور سابقاً، لأنها معنى تكونُ صفةً للسبي، فتوث له، وتثنى وتجمع وتقر له، دون مراعاةِ الموصوفِ السابقِ عليها في ذلك.

تقول: أصعبت برجلٍ كريمٍ أبوه، وكريمٍ أبواه، وكريمٍ أبلاه، وبرجلٍ حسنةٍ شاتله، وطويلةً يدها. ذلك لأنها تكونُ بمنزلةِ فعلٍ مشتملٍ على مرفوعه، حيث يلزمُ الأفراد، وتلحقه علامةُ التانيث لتأنيثِ فاعله. ولا يلحقه ما يدل على التثنية أو الجمع، إلا في لغة قوم، وهي ما تُسمى بلغة (أكلوني البراغيث).

1 - يجوزُ في مرفوعها الظاهرِ التصبُّ والجرُّ، ولا يجوزُ في مرفوع اسمِ الفاعلِ إلا الرفعُ. فتقول: الطالبُ جميلٌ خلقه.

برفع (خلق) على القاعلية، أو البدلية من الفاعلِ الضميرِ المستترِ في الصفةِ. أما قولنا: الطالبُ مرتفعةً درجاته. فلا يجوزُ في (درجات) إلا الرفعُ على القاعليةِ لاسمِ الفاعلِ (مرتفعة).

طالما كان معمولٌ اسمِ الفاعلِ مفعولاً فإنه يجوزُ فيه التصبُّ والجرُّ فقط، حيث تقول: أصعبتُ بمنقنِ العملِ. (بتنوين متفرن، وتصببِ العمل، أو عدم تنوينه، وجرُّ العمل).

2 - الصفةُ المشبهةُ تصبُّ مع تصورِ فعلها، فتقول: محمداً جميلٌ خلقه. (تصبب خلق) بالصفةِ المشبهةِ (جميل)، وهي من الفعلِ القاصرِ (جَمَل).

أما اسمُ الفاعلِ لا ينصبُ إلا إذا كان فعلُهُ متعديًا. فتقول: محمدٌ كاتبٌ
درسه. حيثُ اسمُ الفاعلِ (كاتب) من الفعلِ المتعدي (كتب).

٦ - منصوبُها المعرفةُ مشبهةٌ بالفعلِ به، أما منصوبُ اسمِ الفاعلِ فإنه مفعولٌ
به. ذلك لأن الإخبارَ بها لا يعنى أن فعلًا قد أحدثه الضميرُ المرفوعُ في معمولها
النصب، وإنما هو إخبارٌ عن صفةٍ في موصوفها، وهو الرفعُ عن طريقِ ضميره
المستترِ فيها. كأن تقول: زيدٌ حسنٌ الوجه، فزيدٌ لم يفعلْ شيئًا بالوجه، بل إن الوجهَ
فاعلٌ في المعنى، فهو الحسنُ. وإنما هو صفةٌ لزيدٍ في وجهه الذي حسنٌ.

أما اسمُ الفاعلِ فهو الذي يدلُّ على إحداثِ الفعلِ الدالِّ عليه لفظه، فوقع
بمعموله النصب، فبإذا قلت: محمدٌ مُخرجُ الصدقة، فإن اسمَ الفاعلِ (مخرج) يدلُّ
على من أحدثَ الإخراجَ الذي وقعَ على النصبِ (الصدقة). كما يدلُّ على
إحداثِ الإخراجِ.

٧ - معمولُها لا يتقدمُ عليها، بل يجبُ تأخيرُه^(١) ما لم يكن جارا ومجرورا -
على الأرجح -، نحو: زيدٌ فرحَ بك، ويجوز: زيدٌ بك فرحٌ.
ذلك لأنها فرعُ اسمِ الفاعلِ في عمله.

أما اسمُ الفاعلِ فإن معموله يجوزُ أن يتأخرَ عنه، وأن يسبقه. فتقول: أفاهمُ
الدرسَ؟، الدرسيْنِ فاهمُ؟

٨ - لا تتعرفُ بالإضافة مطلقًا، أما اسمُ الفاعلِ فإنه يتعرفُ إذا كان بمعنى
الماضي، أو لزيدٍ به الاستمرارُ.

٩ - يرى بعضُ النحاةِ أن معمولَ الصفةِ المشبهةِ لا يجوزُ إتباعه بالتعب.

أما اسمُ الفاعلِ فإنه يجوزُ إتباعُ معموله بجميعِ التوابعِ، فتقول: محمدٌ فاهمُ
الدرسَ الأولَ كله، والثانيَ درسَ الصفةِ المشبهةِ.

(١) الكتاب ١ - ٥ - ٢ / النصب ١ - ١٦٤.

١٠- يجوز اتباع مجرور اسم الفاعل على المحل، ويكون منه قوله تعالى:
﴿وَجَمَلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ حُسْبَانًا﴾ (الأنعام: ١٩٦)^(١). ينصب (الشمس)
على محل (الليل)، وهو النصب، عند كثير من النحاة.

ولا يجوز ذلك مع الصفة المشبهة.

١١ - يفتح حذف موصوف الصفة المشبهة، وإضافتها إلى ما أضيف إلى
ضميرها، فلا يجوز: أعجبتُ بجميل وجهه.

لكن لا يفتح ذلك في اسم الفاعل، فيقال: أعجبتُ بقاهم دريه.

١٢ - تصاغ من اللام دون المتعدى^(٢)، نحو: حسبي من (حسن)، وجميل من
(جميل).

أما اسمُ الفاعلِ فإنه يصاغُ منهما، نحو: قائم، من (قام)، وقاهم من (فهم).

١٣ - اسمُ الفاعلِ يكونُ على عددِ حركاتِ القلي المضارع وسكاته.

أما الصفةُ المشبهةُ فقد تكونُ مجاريةً له، وقد تكونُ غيرَ مجاريةٍ- كما ذكرنا-

١٤ - لا يفصلُ بينها وبين معمولها بقرينة أو عديله عند الجمهور.

ويجوز ذلك في اسم الفاعل، فيقال: محمدٌ كاتبٌ الآنَ درسه. أقامهم في القاعة
محمدٌ الفرس؟

أما قوله، وهو الخطيئة:

سيرى أمامُ فإن الأكثرين حصى الطيبون إذا ما ينسبون (أبا)^(٣)

حيثُ فصلَ بين الصفةِ المشبهةِ (الطيبون) ومعمولها النصب (أبا) بالظرفِ
(إذا)، فإنه للضرورة. ومنصوبها (أبا) تمييز.

١٥ - (ال) الداخلةُ عليها حرفُ تعريف، أما الداخلةُ على اسمِ الفاعلِ فإنها
اسمٌ موصولٌ على الأصح.

(١) قرأ الكوفيون (جميل) فعلا ماضيا، والباقرن بعيدة اسم الفاعل (جعل). انظر المصون ٣ - ١٣٣.

(٢) الكتاب ٤ - ٢٦ : ٣٠.

(٣) الساعد ٢ - ٢٤٥ / القدر ٢ - ٣٣١.

الخصائصها^(١)

تختصُّ الصفةُ المشبهةُ بأمرٍ منها:

أ - دلالتها على استمرارِ ثبوتِ الصفةِ - كما ذُكرَ.

ب - لا تعملُ محذوفةً:

ج - استحسانُ إضافتها إلى فاعليها.

د - يتَّحُ حذفُ موصوفِها، وإضافتها إلى ما أُضيفَ إلى ضميرِ موصوفِها،

نحو: مررتُ بحسَنٍ وجهه.

هـ - قد توثُّ بالألفِ، نحو: حمراءُ الوجه.

و - لا يراعى لمصوبها محلُّ بالإتياع على الأصح.

وأجاز الفراءُ أن يتَّبعَ مجرورها بالرفع، نحو: هذا الرجلُ الحسنُ وجهه نفسه.

وهو أقوى اليدِ والرجلِ.

وأجاز البغداديون الجرَّ في المصوبِ على المنصوب، نحو: هو حسنٌ

وجهها ويد.

مبناها

يذكر ابنُ مالك: «إذا كانت الصفةُ المشبهةُ مصوغةً من فعلٍ ثلاثيٍّ فالغالبُ كونُها

غيرَ موازنةٍ للفعلِ المضارعِ، كضخمِ الجنةِ، ولينِ العريكةِ، وعظيمِ القدرِ، وحسنِ

السيرةِ، وحسنِ البشرةِ، وبفطانِ القلبِ، وألمى الشقةِ.

وقد توارى المضارعُ، كضامرِ البطنِ، وسابعِ الوجهِ، وخاملِ الذكرِ، وحائلِ

اللونِ، وظاهرِ الفاقةِ، وظاهرِ العريضِ.

وإذا كانت مصوغةً من غيرِ ثلاثيٍّ فلا بُدَّ من مولانيتها المضارعُ، كمتطلقِ

اللسانِ، ومطمئنِ القلبِ، ومستسلمِ النفسِ، ومُفندونِ الشعرِ، ومستاسبِ

الشمالِ^(٢).

(١) شرح الصريح ٢ - ٨٢.

(٢) شرح السهل ٣ - ٨٩.

ومما جاءَ منها موازنةٌ للفعلِ المضارعِ من الثلاثيِّ قولُ عدي بن زيد العباديِّ
النصرانيِّ:

مِنْ حَسِيْبٍ أَوْ أَحْيَى تَقِيْبَةً أَوْ عَسَدًا شَاحِطًا دَارًا^(١)
فقد اتفقوا على أن شاحطاً صفةٌ مشبهة. وهي على وزنِ اسمِ الفاعلِ من
الثلاثيِّ شحط.

ومما جاءَ منها موازنةٌ للمضارعِ من غيرِ الثلاثيِّ، فكان لازماً، قولُ جرير:
وَمَنْ يَكُ مَنَحَلٌ الْعَرَائِمِ تَابِعًا هَوَاهُ فَإِنَّ الرُّشْدَ مِنْ بَعِيدٍ^(٢)
حيث (مَنَحَلٌ) صفةٌ مشبهةٌ من الفعلِ غيرِ الثلاثيِّ (انحل).

الصيغ التي تأتي عليها الصفة المشبهة:

١ - فَعِيلٌ - بفتح فَتحةٍ فكسرٍ طويل:

تأتي من الأفعال التي على مثال:

- فَعُلٌ - بضم العين: وتكثر الصفة المشبهة منه على صيغة فَعِيلٍ، نحو: كَرُمٌ فهو
كريم، عَظُمٌ فهو عظيم، قَسَهُ فهو قسيه، ظَرَفٌ فهو ظريف، نَهٌ فهو نيه، شَرَفٌ
فهو شريف، جَمَلٌ فهو جميل.

وكذلك: قَبِيحٌ، دَمِيمٌ، صَغِيرٌ، كَبِيرٌ، قَصِيرٌ، طَوِيلٌ، ضَعِيفٌ.

(١) الكتاب ١ - ١٩٨ / الساعد ٢ - ٢١١ / منى اللبيب ٢ - ٤٥٩ / المعين ٣ - ٦٢١ / شرح التصريح ٢ -
٨٢ . وفيه رواية: من صدق. الشاحط: الجحد.

(٢) ديوانه ١٦٧ / شرح التسهيل ٣ - ١٠٤ / الساعد ٢ - ٢١١ .

(من) اسم شرط جازم مبنى، مبتدأ مرفوع محلا. (المنحل) التعلل الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه
التسكون على التوابع المحذوفة. واسمها ضمير مستتر للغير: هو يعود على اسم الشرط. (منحل) ضمير
يكون منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. وهو مضاف. والعرائِم مضاف إليه مجرور. (أبدا) ضمير لأن ليكون
منصوب، وفيه ضمير مستتر للغير: هو، فاعله. (عبود) مقبول به شائع منصوب مقنن، وهو
مضاف، وضمير القالب في محل جر، مضاف إليه.

(لأن) الفاء واقعة في جواب الشرط حرف رابط مبنى. إن: حرف توكيد ونصب مبنى. (الرشد) اسم إن
منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (منه) نائب الفاعل. جملة متعلقة بعبود. (أبدا) خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه
الفتحة. والجملة من إن وموصولها جواب الشرط في محل جزم.

-فعل - بكسر العين: نحو: سَلِمَ فهو سليم، مرض فهو مريض، سَلِمَ فهو سليم.

وكذلك: حزين، صحيح، سعيد، بخيل، نشيط.

- المضعف الثلاثي: نحو طَبَّ فهو طبيب، صَحَّ فهو صحيح، عَفَّ فهو عفيف.

وكذلك: لِيَبَّ، خَسِيس، ذَلِيل، خَطِيف، سَدِيد، شَدِيد، عَزِيز، عَلِيل.

- يائي اللام: نحو: تَفَى فهو تقي، قَوَى فهو قوي، غَيَى فهو غيبي.

وكذلك: شَقِيَ، وَكِيَ، تَقَى، عَيَى، أَيْ... .

- فَعَلْ: يفتح ففتح، وهو قليل، ومنه: حَرَّضَ فهو حريص، ضَبَّقَ، حَرَّضَ (قاسد، أذابه الحرُّنُ والعشْق).

٢- فَعِلَ - يفتح فكسر:

تأتي من الأفعال التي على مثال:

- فَعِلَ - يفتح فكسر: ويكونُ منْ معاني:

الأدواء الباطنة، والأمراض كثيرة، نحو: وَجَع، فهو وَجَع، لَوَى (أصيب بوجع في المعدة)، فهو لَوَى، دَوَى (مَرَضَ) فهو دَوَى، حَبَطَ (انفخ بطن الدابة)، فهو حَبَطَ.

ومنه: وَجَى فهو وَجَّ (شدة رِقَّة القدم أو الحافر أو الخَفَّ من كثرة المشي) ويقال لَعَمَّ القلب: عَمَّ.

المشاعر الباطنة: نَكِدَ فهو نَكِد، عَسِرَ فهو عَسِر، لَجَزَ فهو لَجَز. (شحَّ وبخل، أو ضاقت نفسه).

ومنه: لَحِجَّ (ضائق)، تَرَقَّى (من الخفة والعيش)، مَلَقَى. (من الضعف)، لَقَى، سلس (سهل الانقياد) شَكِسَ، لَقِيسَ (الذي لا يستقيم على وجهه - يسخر من الناس... .)، لَقِيسَ (سرع إلى الشر).

ومنه: يُعْرَضُ، أُعْرِضَ، جَعْلِلُ، فَرِحَ، أَرِحَ (من توهج ریح الطيب وانتشارها)، جَوَّ (شديد الوجد وحرافته).

ومنه: قَرَعَ فهو قَرَعٌ، وَجِلَ فهو وَجِلٌ، فَرِقَ... ومنه: قَرِمَ. (شدَّة الشهوة إلى اللحم).

ومنه ما يعبر، قالوا: سَهِكَ (رائحته كريهة من تغيره) شَعِثَ، (من التغير وتلبُّد الشعر واتساعه).

- فَعُلَّ - يَفْتَحُ فُتْحًا: ويأتي منه قليلًا، نحو: نَجَسَ، عَشِمَ (اصيب بداء في أنفه). من: نَجَسَ، وَخَشِمَ.

- أَفْعَلَ - يَفْتَحُ فَتْحًا فَفَتْحًا:

تأتي من الأفعال التي على مثال:

٣ - فَعُلَّ - يَفْتَحُ فُتْحًا فَفَتْحًا:

صَهَبَ فهو أَصْهَبَ. (اللون الأصفر إلى حمرة مع بياض)، أَكْهَبَ (ذو غبرة مشربة سوادًا)، أَدَمَ (لون مشرب سوادًا وبياضًا).

ومنه: عَشَنَ فهو أَعْشَنَ مَلْحٌ فهو أَمْلَحُ.

٤ - فَعِلَّ - يَكْسِرُ الْعَيْنَ وَيَأْتِي فِي مَعَانِي: الْعِيُوبِ الظَّاهِرَةِ، نحو: أَعْوَرَ، أَعْمَى، أَحْوَرَ.

ومنه: أَنْطَعَ (مقطوع اليد)، أَجْتَمَ (مقطوع اليد، أو مصاب بالجدام)، أَعْرَجَ.

ومنه: أَعْمَى، أَجْرَبَ، أَفْعَسَ (من عَرَجَ صدره، ودخل ظهره خلقته)، أَحْمَقَ، أَيْلَهُ.

ومنه: أَعْجَرَدَ (نَصَرَ الشعر، وهو صيبٌ في الدواب، وورمٌ في مؤخر عرقلوب الفرس، يمنعه من المشي).

أَرْبَ (كثرة الوبر، أو الشعر، وطولُه)، أَعَمَّ (كثرة الشعر في الوجه والفتاح).

ومنه كذلك: أَشْفَرُ - (انقلب جفنُ عينه، أو شقَّت شفته السفلى)، اصْلَحَ،
أرْضِيَ (فَصِيرَ العنقَ)، أَحْيَدَ (مائلُ العنقِ)، امْوَلَّ (مائلٌ خلفه)، اشْتَبَ.

الألوان: نحو: أَسْوَدَ، أَيْضَ، اصْفَرَ، اشْتَهَبَ، اشْتَقَرَ. وما ذُكِرَ سابقاً.

فتقول: مررتُ برجلٍ أسودٍ أبوه، وامرأةٍ أحمرٍ غلامها.

الحلِيُّ: نحو: أَعْضَمَ (خميصُ البطنِ)، ويقال: بطنٌ عَضِيمٌ، ومهضومٌ
وأَعْضَمٌ. وأجيدُ (طولُ العنقِ وحسنه). أَلْمَى، (سَمَرَةٌ فِي الشِّفَةِ تُسْتَحْسَنُ).

ملحوظة:

الصفاتُ المشبهةُ المذكورةُ على مثالِ (أفعل) للذكر مؤنثها يكون على مثال:
فُعْلَاءٌ، نحو: عَوْرَاءٌ، عَمِيَاءٌ. جُرْيَاءٌ، حَمَقَاءٌ... جُرْدَاءٌ، صُلْعَاءٌ، شَيْبَاءٌ...
سَوْدَاءٌ، بَيْضَاءٌ... هَضْمَاءٌ، حَيْدَاءٌ... لَمِيَاءٌ.

٥ - فُعَالٌ - بضم ففتح طويل:

تأتي للمبالغة في وزنِ فَعِيلٍ، نحو: طَوَّلَ (من طَوَّلَ)، شَجَّاعٌ (من شَجَّعَ)،
عُجَّابٌ (من عَجَّبَ).

٦ - فُعَالٌ - بضم ففتح مُشَدِّدِ طول:

تأتي للمبالغة في فُعَالٍ، نحو: طَوَّلَ، شَجَّاعٌ...

٧ - فُعْلَانٌ - بفتح فسكونِ ففتح طويل:

تأتي من الفعلِ الذي يكونُ على مثالِ:

- فَعَلَ - بفتح فكسر: في معاني الامتلاء ونقيضيه، نحو: شَبَعَانٌ، رِيَّانٌ،
ظِمَّانٌ، حَسْرَتَانٌ (للجموع)، صَدِيَّانٌ، هَيْمَانٌ، سَكْرَانٌ عَطْشَانٌ، غَضْبَانٌ، لَهْفَانٌ،
تَكْلَانٌ.

وقالوا: فَدَحَ قَرْبَانَ، وجمجمةً قرى (قارب الامتلاء)، وقَدَحَ نَصْفَانِ، وجمجمة
نصفى، (النصف). ومنه: حَزْرِيَّانٌ.

٨ - فَعَلٌ - يَفْتَحُ فَتْحُ:

تأني من: فَعَلٌ - يَفْتَحُ فِضْمٌ: نحو: حَسُنَ فهو حَسَنٌ، يُطَلُّ ...

٩ - فَعَلٌ - يَفْتَحُ فَسْكَوْنٌ:

تأني من: فَعَلٌ، يَفْتَحُ فِضْمٌ، نحو: صَعِبَ فهو: صَعَبٌ، عَذَبَ فهو عَذَابٌ،

وكذلك: ضَحَّخُمْ، سَمِعَ، شَهَّمَ، ...

١٠ - فَعَلٌ - بِضَمِّ فَسْكَوْنٌ:

تأني من: فَعَلٌ: يَفْتَحُ فِضْمٌ، نحو: صَلَبٌ، حُرٌّ.

- فَعَلًا - يَفْتَحُ فَتْحُ طَوِيلٌ:

تأني من فَعَلٌ، يَفْتَحُ فِضْمٌ، نحو: جِئْتُ فهو جِئَانٌ، ومته: امرأةٌ حَصَانٌ.

١١ - فَعُولٌ - يَفْتَحُ فِضْمٌ طَوِيلٌ:

تأني من: فَعُولٌ، يَفْتَحُ فِضْمٌ، نحو: وَفَّرَ فهو وَفُورٌ، طَمَحَ فهو طَمُوحٌ.

ومته شَجَبُولٌ. من الفعلِ شَجَبَلٌ، بكسرِ العين.

١٢ - فُعُلٌ - بِضَمِّ فِضْمٌ:

تأني من: فُعُلٌ، يَفْتَحُ فِضْمٌ، نحو: جُتِبَ فهو جُتِبٌ.

١٣ - فِعْعَلٌ - يَفْتَحُ فَسْكَوْنٌ فَتْحُ:

لا تأتي إلا من صحيحِ العين، نحو: صَبَّحَ (الصَّبَا).

١٤ - فِعْعَلٌ - يَفْتَحُ فَسْكَوْنٌ فَكْسَرٌ:

لا تأتي إلا من الأَجُوفِ، نحو: جِئْتُ، مَيَّدَ، هَمَّيْتُ.

١٥ - أسماءُ الفاعلين والمفعولين:

كلُّ ما كان على مثالِ صيغِ اسمِ الفاعلِ أو اسمِ المفعولِ؛ ودلَّ على الشبوتِ والازدوم، دونَ الحدوثِ والسجدِ؛ فإنه يكونُ صفةً مشبهةً باسمِ الفاعلِ. ذلك

نحو: هو محمود الخلق، ومحترم الشخصية، ومهذبُ التعامل، وظاهر القلب،
وثابتُ الجنان... هو يكرُّ بوالديه.

ومنه: عالم، جاهل... .

ومثلُ ذلك ما جاءَ على مثالِ صيغِ المبالغةِ، واسمِ التفضيلِ، نحو: سميع،
عليم، غفور، شكور، أحكمُّ الحاكمين، أعلم... .

ومنه: أحمق... .

ومنه ما جاءَ على مثالِ (فَاعِلٍ) فيما كانَ متداخلاً، نحو: حامض من حمض
(بضم الهمزة وفتحها)، حائر من حائر (بتثنية التاء)، عازم من عزم (بضم الزاي
وفتحها)، ماكت من (مكت، بضم الكاف وفتحها).

ملحوظة:

نجد أن دلالة الصفة المشبهة ربما تأتي على أكثر من صيغة، حيث تشترك بعضُ
الصفات التي تأتي في صيغتين مختلفتين في دلالة واحدة، من ذلك ما جاءَ على
مثال:

- **الْعَمَلُ وَقِيلَ (بفتح فكسر):**

حيثُ يشتركان فيما دلَّ على العيوبِ الظاهرة، نحو: أشتعت وشعت (ما يتغير
لونه ويسود)، وأخذب وحذب، وأفغس وقغس (دخول الظهر، وخروج البطن
والصدر)، وأكندر وكندر (لون بين السوادِ والغيرة).

ويشتركان كذلك في العيوبِ الباطنة، قالوا: أوجر ووجر (دائم الخوف)،
وأحقق وحقق.

- **قِيلَ (بفتح فكسر)، وَقَعْلَانِ (بفتح فسكون):**

نحو: جدل وجدلان، أثير وأثيران، غرث وغرثان (من الجوع) وللأثني:
غرثي، وغرثانة.

ومنهما: حَسَدٌ وَصَدْبَانٌ، عَطَشٌ وَعَطْشَانٌ، عَجَلٌ وَعَجَلَانٌ (من السرعةِ والطيشِ)، سَكْرٌ وَسَكْرَانٌ، وَلَلَأَثَى: صَدْبِي، عَطَشِي، عَجَلِي، سَكْرِي.

- فَعِلٌ (يفتح فكسر) ومِفْعَالٌ (بكسر فسكون):

نحو: قَلِقٌ ومِقْلَاقٌ، ولِلأَثَى: قَلَقَةٌ ومِقْلَاقٌ.

- فَعْلَانٌ (يفتح فسكون)، وفاعِلٌ:

نحو: كَتَلَانٌ وتَأَكَلٌ، ولِلمرأة: تَكَلَى وتَكُولٌ وتَأَكَلَةٌ.

- الفَعْلُ (يفتح فسكون ففتح)، ولِفْعْلَانٌ (يفتح فسكون):

نحو: أَهَيْمٌ وهَيْمَانٌ. (الشَّيْءُ العَطِشُ بسببِ الحَمَى)، ولِلأَثَى: هَيْسِيٌّ، وهَيْمَاءٌ.

عمل الصفة المشبهة:

حيثُ إن الصفة المشبهة مُبَايَنَةٌ للفعلِ بدلالتها على الثبوتِ دونَ الحدوثِ، وهي مأخوذةٌ من الفعلِ القاصرِ، كان لها أن تعملَ عملَ الفعلِ القاصرِ، فترفعُ دونَ أن تصبَّ؛ لكننا لا بد أن نستحضرَ أنها مشابهةٌ لاسمِ الفاعلِ، لذلك جاز لها أن تعملَ عملَ اسمِ الفاعلِ المتعديِ لواحدٍ، أدنى درجاتِ التعديِ.

ونستحضر -مرةً أخرى- أنها اسمٌ، وهو قابلٌ للإضافةِ، فيجرُّ ما بعده.

لذلك فإنه يمكنُ القولُ إن الصفة المشبهة تعملُ على ضربين:

إما لما فيها من معنى الفعلِ، وهذه تعملُ في الظرفِ، والجارِ والمجرورِ، والحالِ، والتمييزِ... وغيرها من الفضلات التي ينصبها الفعلُ اللزماً والمتعدي، على حد سواء، وهذه العمولاتُ يجوزُ تأخيرُها وتقدمُها على الصفة المشبهة، على الوجهِ الأرجحِ، عدا المفعولِ المطلقِ فإنه يجبُ تأخيرُها، وقيل: إنها لا تعملُ في المفعولِ المطلقِ^(١).

تقول: هو حسنٌ وجهاً، وكريمٌ يدًا، وسعيدٌ حظاً، وملتزمٌ خلقاً.

(١) ين على شرح التصريح ٢ - ٨٣ / حاشية الصبان على الأشعري ٣ - ٤.

إنه جميلٌ في شمائله، وفيأخر في عطائه.

ويجوز القول: إنه كريمٌ كرمًا واسعًا.

وأما تشبيهها باسم الفاعلِ المتعدى إلى موصوفها، فنصيبٌ مرفوعها المعمول، وتعملُ ذلك بالشروطِ المذكورة في اسمِ الفاعلِ، أي: يجب أن تعتمدَ على استفهام أو نفي أو ابتداء، أو متعوت، أو صاحبِ حال، وأن يكونَ معمولها سببًا مذكورًا بعدها.

وهي من هذا الجانبِ تحرُّ معمولها إذا صلَّح للإضافة إليها.

فالصفةُ المشبهةُ يجوزُ لها أن ترفعَ، وأن تنصبَ، وأن تحمَّ معمولها.

هذا إلى جانبِ أثرها فيما عدا معمولها المباشر، من مثل: التسميِّ، والظرف، والحال... إلخ.

فتقولُ:

أكرِّمُ أعمَّالَكَ؟ حيثُ الاعتمادُ على الاستفهام.

ما قبيحٌ خلقٌ أعزُّوك. حيثُ الاعتمادُ على النفي.

أعجبتُ برجلٍ كريمٍ خلقته. اعتمدتُ على موصوفٍ.

أعجبتُ بالرجلِ كريمٍ خلقته. اعتمدتُ على صاحبِ حال.

الرجلانِ كريمٌ خلقتهم. اعتمدتُ على المبتدأ.

ومنه (١):

جاءني زيدٌ حسنًا ثابته. مررتُ برجلٍ حسنٍ غلامه.

زيدٌ حسنٌ غلامه. هذا عمروٌ قويمٌ غلاماه.

ما حسنٌ غلاماك. أحسنٌ غلاماك؟

(١) المقصد في شرح الإيضاح ٢ - ٥٣٩.

أوجه إعراب معمول الصفة المشبهة:

معمولُ الصفةِ المشبهة - في المقامِ الأول - هو مرفوعُها، وقد ذكرنا أنه من أوجهِ الافتراقِ بينها وبين اسمِ الفاعلِ أن مرفوعُها يجوزُ فيه النصبُ والجرُّ؛ لذلك فإن لمعمولها ثلاثُ حالاتٍ إعرابيةٍ، وهي:

أ- الرفع:

على أنه فاعلٌ، وهذا هو الأصلُ؛ كما يُرَادُ به الثبوتُ والدوامُ؛ حيثُ إنه فاعلٌ في المعنى.

فعندما يُقالُ: زيدٌ حسنٌ وجهه، فإنَّ الحَسَنَ في الحقيقةِ إنما هو للوجهِ؛ ولذا يكونُ فاعلاً.

وقد يُحسبُ الرفعُ على البدليةِ من ضميرِ (زيد)، وهو ضميرٌ مستترٌ في الصفةِ (حسن)، حيثُ أُرِدَتِ المبالغةُ، فحوَلَتْ الإِسْتِدْالُ إلى ضميرِ (زيد)، فجعلتْ زيداً نفسه حسناً^(١)، وجعلتْ الوجةَ بدلاً منه بدلًا بعضي من كل.

ووجهُ الرفعِ مطلقٌ في معمولِ الصفةِ المشبهة، حيثُ جوازُه في حالِ اقترانِ المعمولِ بـ(ال)، أو إضافتهِ لـ(ال)، أو إضافتهِ إلى مضميرٍ، أو ما أُضيفَ إلى مضميرٍ، أو تحريكه من (ال) والإضافة، أو إضافةِ المعمولِ لمجردِ منهما، سواءً أكانتِ الصفةُ مقترنةً بـ(ال)، أم مجردةً منها.

فيقال - مع تحريدِ الصفةِ المشبهةِ من (ال):

محمدٌ كريمٌ الخلقُ. (المعمولُ مقرونٌ بـ(ال)).

محمدٌ كريمٌ خلقُ الأب. (المعمولُ مضافٌ لـ(ال)).

محمدٌ كريمٌ خلقه. (المعمولُ مضافٌ إلى ضميرٍ).

محمدٌ كريمٌ خلق أبه. (المعمولُ مضافٌ إلى ما أُضيفَ إلى مضميرٍ).

محمدٌ كريمٌ خلق. (المعمولُ مجردٌ من (ال) والإضافة).

(١) ينظر: شرح التلويح، ٣٩٧، ٣٩٨.

محمدٌ خلقَ أبٍ. (المعمولُ مضافٌ إلى مجردٍ منهما).

ومع الترانِ الصفةِ المشبهةِ بـ(أل) يقالُ مثلُ ما سبق، مع سبقِ (أل) للصفةِ،
وذلك على مثال:

محمدٌ الكريمُ خلقَ الأبِ... إلخ.

ب - النصب:

ذكرنا أنه يجوزُ في مرفوعِ الصفةِ المشبهةِ النصبُ، ويختلفُ توجيهُ النصبِ طبقاً
لمبنى المعمولِ، فإنه إن كان معرفةً كان نصبُهُ على التشبيهِ بالمفعولِ به، وإن كان
المعمولُ نكرةً كان نصبُهُ على التمييزِ، أو على التشبيهِ بالمفعولِ به^(١). ذلك لأن
التمييزَ لا يكونُ إلا نكرةً.

وإذا كان النحاةُ يختلفون في أوجهِ النصبِ، فإنها تترددُ بينَ الوجهينِ السابقينِ.
ونصبُ معمولِ الصفةِ المشبهةِ جائرٌ مطلقاً مع كلِّ المباني المذكورةِ سابقاً في وجهِ
الرفعِ.

والصفةُ المشبهةُ تنصبُ معمولُها على التشبيهِ لا على الحقيقة؛ لأنك إذا قلت:
زيدٌ ضاربٌ عمروً فالعنى أن الضربَ وقعَ بعمرو، وإذا قلت: زيدٌ حسنٌ الوجهَ
فلستَ تخبرُ أن زيداً فعلَ بالوجهِ شيئاً؛ بل الوجهُ فاعلٌ في المعنى؛ لأنه هو الذي
حسن^(٢). فانت لم توقعِ فعلاً، وإنما أحيوتَ عن زيدٍ بالحسنِ الذي للوجهِ، كما
قد تصفهَ بذلك إذا قلت: مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ.

ج - الجر:

يجوزُ جرُّ معمولِ الصفةِ المشبهةِ على الإضافةِ إلى الصفةِ، ولا يكونُ جرُّ
المعمولِ في كلِّ الصورِ السابقة؛ إذ تراعى في ذلك قواعدُ صحةِ الإضافةِ، فيمتنع
الجرُّ فيما إذا كانت الصفةُ مقرونةً بـ(أل)، وكان المعمولُ مجرداً منها، أو كان مجرداً
من الإضافةِ إلى مقرونٍ بـ(أل)؛ لأن إضافةِ الصفةِ المقرونةِ بـ(أل) يكونُ إلى ما
فيه(أل)، أو المضافِ إلى ما فيه(أل)، أو إلى ضميرٍ ما فيه(أل).

(١) للنصب ٤ - ١١٢، ١١٣ / التسهيل ١٣٩، ١٤٠ / شرح الشذور ٣٩٨.

(٢) شرح ابن عياش ٦ - ٨٢.

لكن الصفة المشبهة المثناة والمجموعه جمع مذكر سالما يجوز إضافتها مطلقا .
لذا يمتنع الجرُّ في: ريدَ الحسنُ وجهَهُ، والحسنُ وجهُ أبيه، والحسنُ وجهها،
والحسنُ وجهُ أبي^(١) . ولكن يجوز في المفعولِ الرفعُ والتصبُّ .

وجرُّ مفعولِ الصفة المشبهة ناشئٌ - على الأصح - عن التصبُّ، لا عن الرفع،
أي: نشأ بعد تحويلِ إسنادِ الصفة إلى ضميرٍ مستترٍ يعود على موصوفها عندما أريد
المبالغة، فتصبُّ المفعولُ، وعند الجرِّ أضيفت الصفة إلى منصوبها، لا إلى
مرفوعها، وذلك كي لا يضاف الشيء إلى نفسه؛ لأن الصفة هي عينُ مرفوعها،
وهي غيرُ منصوبها .

ملحوظات:

أولاً: لما كانت الصفة المشبهة دالة على حدث وموصوفه اللازم له، وهي من
فعلٍ لازم، كان رفعها لفاعلٍ ظاهرٍ فيه قبيحاً، حيث إنه يجب استتارُه؛ لأنها
تضمينه، وقد ظهر .

كما أن نصبها لمفعولها فيه تحجراً؛ لأنه لا يتصبُّ إلا ما كان متعدياً، ولذلك
عُلص من الحالتين بالإضافة، فالإضافة تمنع القبح حالَ رفعها لمفعولها، وتزيلُ
التحجورَ حالَ نصبها له، وكلٌّ جائزٌ مع الصفة المشبهة ومفعولها، حيث يجوزُ
رفعُه، ونصبُه، وجرُّه .

ثانياً: المفعولُ سببي موصول أو موصوف^(٢):

إذا وردَ بعدَ الصفة المشبهة مفعولٌ سببي موصول أو موصوفٌ لمإنها تعملُ فيه
الرفعُ والتصبُّ مطلقاً، أي: سواءً أكانت مقرونةً بال، أم غيرَ مقرونةٍ بهما، من
ذلك قولُ الشاعرِ:

إِنْ رُمْتَ أُمَّنَا وَعَسْرَةَ وَغَيْسِي فَاقْصِدْ بَرْدَ الْعَزِيزِ مَنْ قَصَدَهُ^(٣)

(١) شرح الشذور ٣٩٨ .

(٢) ينظر: التسهيل ٣ - ٩٤ / الساجد على التسهيل ٢ - ٩٤ .

(٣) الموضوعات الساجدان .

الصفة المشبهة (العزیز) مقرونةً بالإن، ومعمولها الاسم الموصول (من)، فجاء أن يُرفع على الفاعلية، وإن يُنصب على التشبيه بالفعل به.

ومنه: رأيت الرجل الجميل ما اشتملت عليه ثيابه، الطويل رمح يطعن به.

رأيت رجلاً جميلاً ما اشتملت عليه ثيابه، طويلاً رمح يطعن به.

يجوز في (رمح) الرفع والنصب.

ومنه قول الشاعر:

عزَّ امرؤٌ بطلٌ مَنْ كان مُحتصماً به ولو أنه من أضعف البشر^(١)

حيث الصفة المشبهة (بطل) مجردة من (ال)، ومعمولها الموصول (من)، فجاء فيه الرفع على الفاعلية، والنصب على التشبيه بالفعل به.

فإذا حلت الصفة المشبهة من ال، وأضدت الإضافة، جاز لها أن تُنثرَ معمولها الموصول أو الموصوف. فتقول: رأيت رجلاً جميلاً ما اشتملت عليه ثيابه، طويل رمح يطعن به^(٢). حيث جواز جر الاسم الموصول (ما)، والمعمول الموصوف (رمح).

ثالثاً: اتصال الضمير بالصفة المشبهة:

إذا اتصل الضمير بالصفة المشبهة فإنه يكون على تقديرين^(٣):

أولهما: أن تقصد الإضافة، فتحكم عليه بالجر.

والآخر: ألا تقصد الإضافة، فتحكم عليه بالنصب على التشبيه بالفعل به.

وإذا كانت الصفة غير متعرفة، نحو: رأيت غلاماً حسن الوجه أحمره، فإنه يحكم على الهاء بالجر بالإضافة، ويجوز الكسائي النصب على التشبيه بالفعل به، ويختاره ابن مالك، ويستشهد لذلك بقول الأحرص:

- (رمت) فعل وقاعل، والمضمة جملة شرط. (الإن) مفعول به. (الضد) جملة جواب الشرط. في محل جزم. (يزيد) مفعول به منصوب. (العزیز) صفة له منصوب. (الضد) جملة فعلية صلة الموصول. لا محل لها من الإعراب.

(١) شرح السهيل ٣ - ٩٤.

(٢) للمساعد ٢ - ٢١٦، ٢١٧.

(٣) شرح السهيل ٣ - ٩٣.

فإن يكن النكاحُ أحلُّ شيءٍ فإن نكاحَها مطرٌ حرامٌ^(١)
 حيث يجرُّ (مطر)، مما يدلُّ على نصبِ الضميرِ، مع اتصالهِ بالمضارعِ، وجمهورِ
 النحاة لا يميزون ذلك.

وإن قرئتِ الصفةُ بالذمِّ، واتصلَ بها الضميرُ، تعيَّنَ الحكمُ بالنصبِ، نحو:
 مررتُ بالغلامِ الحسنِ الوجهِ الأحمرِ. ويجزى الفراءُ الجرَّ، ويرجعُ النصبُ.

فإن انفصلَ الضميرُ عن الصفةِ بضميرٍ آخرٍ تعيَّنَ النصبُ، نحو: قرئتِ نساءُ
 الناسِ ذريةً وكرامتهموها. هم أحسنُ الناسِ وجوهاً وأنصرُهموها.

وأرى أنه يجب أن نحترز من كونِ الصفةِ مثلاً أو مجموعةً حيث تتأثرُ لفظياً أو
 بتبويها بين إعمالها الجرِّ والنصبِ، ففي حالِ إعمالها الجرَّ تحلقتُ التوَنُّ منها، وفي
 حالِ إعمالها النصبَ ثبتَ التونُ.

تقول: مررتُ بالرجلينِ الحسنينِ وجهاهما الجميلينِهما. فيكونُ الجرُّ. والجميلينِ
 إياهما فيكونُ النصبُ.

سواء كان الضميرُ المعمولُ للصفةِ المشبهةِ في محلِ نصبٍ، أم كان في محلِّ
 جرائزه لا يتأثرُ نطقياً، أو لفظياً.

أما المتأثرُ بين احسابِ الجرِّ والنصبِ فإنه الصفةُ المشبهةُ إذا كانت ممنوعةً من
 الصرفِ غيرَ مقرونةٍ بالذمِّ، وغيرَ مضاعفةٍ، وفي موقعِ الجرِّ.

مثال ذلك: أعجبتُ برجلٍ جميلٍ الوجهِ أحمرٍ، حيثُ الصفةُ المشبهةُ (أحمر)
 مجرورةٌ، فإن احتسبتِ مضافةً إلى معمولها الضميرِ؛ لأنه يكونُ في محلِّ جرائز
 فإنها تجرُّ بالكسرةِ، وإن احتسبَ المعمولُ منصوباً فإن الصفةُ تجرُّ بالفتحةِ نيابةً عن
 الكسرةِ، هذا غيرَ ما تكونُ الصفةُ مضافةً أو معرفةً، حيثُ جرُّها بالكسرةِ في حالِ
 إعمالها الجرِّ والنصبِ، وغيرَ ما تكونُ الصفةُ منصوفةً حيثُ إن علامةَ إعرابها لا
 تتأثرُ بين إعمالها النصبِ والجرِّ.

(١) بولاق ١٨٢ / شرح السهول ٣ - ٩٣ / البيان على الأسماء ٢ - ٢٦٩.

الاحتمالات البنيوية للصفة المشبهة ومعمولها،

أ - تستخدم الصفة المشبهة مترددةً بين افتراضها بأداة التعريف (أل)، ونحوها منها. فهاتان حالتان.

ب - أما معمولها فإنه يتردد بين:

- الاقترانِ بدل(أل)، والإضافةِ إلى ما فيه(أل).

- الإضافةِ إلى مُضمَر، والإضافةِ إلى ما إلى أضيفَ إلى مُضَمَّر.

- التجريدِ من (أل) والإضافةِ، والإضافةِ إلى مجردٍ منهما.

فهذه ستُّ صورٍ.

ج - ويأتي المَعْمُولُ - كذلك - إما مرفوعاً، وإما منصوباً، وإما مجروراً.

بالجمع بين (أ) و(ب) نحصلُ على اثنتي عشرة صورةً.

وإضافة (ج) إليهما، حيث يكونُ في كل صورةٍ مما سبق أحوالُ الرفع والنصبِ الجرا، نحصلُ على ستِّ وثلاثين صورةً.

لذا تذكرنا أن من هذه الصورِ أربعة لا تجوز، تتمثلُ في امتناع جرِّ المَعْمُولِ إذا كانت الصفةُ مفروقةً بدل(أل)، وهي غيرُ متناهٍ ولا مجموعةٍ جمعٍ مذكّرٍ صالحاً، والمَعْمُولُ يكونُ مجرداً من(أل)، أو مضافاً إلى مجردٍ منها، أو مضافاً إلى ضمير، أو إلى ما أضيفَ إلى ضمير، فإن الجائزَ منها يكونُ اثنتين وثلاثين صورةً.

وبذلك لا يجوزُ القولُ:

الحسنُ وجهٍ. الحسنُ وجهٍ أبٍ، الحسنُ وجهٍ، الحسنُ وجهٍ أبيه.

والجوازُ في هذه الصورِ الاثنتين والثلاثين على مراتب، تجمعُ بين الضميرِ والضعفِ والحسن⁽¹⁾.

(1) شرح ابن النظم 218 / شرح الصريح 2 - 81.

فما القبحُ منها فاربُحُ صورٍ، وهي:

أن يُرفعَ المَعْمُولُ: والصفةُ مقرونةٌ بـ(أل)، أو مجردةٌ منها، والمعمولُ مجردٌ منها ومن الإضافةِ إلى الضميرِ، أو مضافٌ إلى مجردٍ منها.

نحو: الحَسَنُ وجهٌ، الحسنُ وجهٌ أبٍ، حَسَنٌ وجهٌ، حَسَنٌ وجهٌ أبٍ.

ويذكرون دليلاً على أحوالِ الجوازِ في صُورِ القبحِ قولَ الرازي:

بِهَيْجَةٍ مَبِيتُ شَهْمٍ قَلْبٌ
مُتَجَبِّدٍ لِأَذَى كَهَامٍ يَبِينُ^(١)

حيثُ الصفةُ المشبهةُ (شهم)، وهي مجردةٌ من أداةِ التعريفِ، رفعت معمولها المجردةً من (أل) والإضافةِ (قَلْبٌ) وهو مثلُ ما ذُكِرَ من جوازِ: حَسَنٌ وجهٌ، مع القبحِ. ويذكر ابنُ الناجمِ: «والجوازُ لهذه الصورةِ مجردٌ لظناتِها»^(٢).

وأما الضميرُ منها فبِتُ صورٍ، وهي:

أن يُتَصَبَّ المَعْمُولُ:

والصفةُ مجردةٌ من (أل)، والمعمولُ معرفٌ بها، أو مضافٌ إلى معرفٍ بالأداةِ، أو مضافٌ إلى ضميرِ الموصوفِ، أو مضافٌ إلى ما أُضيفَ إلى الضميرِ.

نحو: حَسَنٌ الوجهَ، حَسَنٌ وجهَ الأبِ، حَسَنٌ وجهَهُ، حَسَنٌ وجهَ أبيه.

وإن يُجرَّ المَعْمُولُ:

والصفةُ مجردةٌ من (أل)، والمعمولُ مضافٌ إلى ضميرِ الموصوفِ، أو مضافٌ إلى ما أُضيفَ إلى ضميرِهِ.

نحو: حَسَنٌ وَجْهَهُ، حَسَنٌ وَجْهَ أبيه.

(١) شرح السهول ٣ - ٩٦ / شرح ابن الناجم ٤١٨ / العين ٣ - ٥٧٧ / الأستونى ٣ - ١٤٤٠ -
الجملة: الفارس الشديد البأس لا يُدعى من ابن يوكى - مَسْرٌ: يَكْسُرُ، مُتَجَبِّدٌ: مجربٌ مُتَكَلِّمٌ، كَهَامٌ: كليلٌ،
يَبِينُ: يتجلى.

(٢) شرح ابن الناجم ٤١٩.

وأوجه الخلاف في هذه الصور التي تفتح أو تغلق تتركز في ثلاثة:

أ - مذهب الكوفيين: وهو الجواز مطلقاً.

ب - الجواز في الشعر، والمنع في الشر، ويعبرون عن ذلك بالفتح، أو القلة.

ج - من النحاة من يلعب إلى المنع مطلقاً، وعلى رأسهم المراد.

ومنه قولُ النابغة:

وَنَأخِذُ بَعْدَهُ بِذِي نَابِ عَيْشٍ أَجَبُ الظُّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَتَامٌ^(١١)

حيثُ يروى بنصب (الظهر) على التشبيه بالمفعول به، أو على التمييز على رأي الكوفيين، لكنه ممنوع عند الجمهور، وهو معروف بالأداة، ويروى بالجر على الإضافة، ويروى بالرفع على الفاعلية.

ذلك على مثال: حسن الوجه، بنصب (الوجه).

وقولُ الراجز عمرو بن لجأ، وينسب إلى عمرو بن لحي التميمي:

أَتَعَثُّهَا إِيَّيَ مِنْ تَعَثُّهَا كَوْمِ الذُّرَى وَادِقَّةِ سُرَاتِهَا^(١٢)

حيث نصبت الصفة المشبهة (وادقة) معمولها (سرات)، وهو مضاف إلى ضمير الموصوف، حيث الضمير يعود إلى التوق، وعلامة النصب الكسرة.

وفيه دليل على جواز زيد حسن وجهه. بنصب (وجه).

(١١) الكتاب - ١ / ١٩٦ / المنصب ٢ - ١٧٩ / أمالي ابن السكيت ٢ - ١٤٢ / شرح ابن عبيد ٣ - ١٠٥٧٩ - ١.

١٠٥٢٤ - ٦٠٥٢٤ / شرح السهول ٣ - ٩٦ / شرح ابن الناقم ١١٩ / الضبان على الأسموني ٣ - ١١.

الكتاب: العقب، أجب الظهر: منقطع السام.

(أجب) يروي بالجر لغة لعيش مجزراً، والنصب على الحالية، وبالرفع على أنه خبر لثقل مخلوف.

(١٢) الفصل ٢٢٢ / التصدي في شرح الإيضاح ١ - ٥٥١ / شرح ابن معطي ٢ - ٩٩٨ / شرح ابن عبيد ٦ - ٦.

٨٨٠٨٢ / شرح السهول ٣ - ٩٦ / ديوانه في بيتي العيني ٣ - ٥٨٢ / الضبان على الأسموني ٣ - ١١.

أمتها: أمثها، كوم: جمع كرماء، وهي الناقة العظيمة السام، الذرى: جمع ذرية، وهي السام، وادقة:

ثابتة من الأرض، سراتها: جمع سرة.

كما يذكر منه قولُ عمر بن لُحَا التيمي:

لو صَنَّتْ طَرَفَكَ لَمْ تَرُخْ بِصَفَاتِهَا لَمَا بَدَّتْ مَجْلُوءَةً وَجَنَاتِهَا^(١)
ينصب (وجنات) على التشبيه بالمفعول به، وعلامة جرّها الكسرة، وذلك أن
اسمَ المفعول (مجلوءة) أُريدَ به الثبوتُ، فأصبح صفةً مشبهةً. رفع الضميرَ المستر،
وتنصب المفعولَ السببي الظاهر.

مثل: حسنٌ وجهه، ينصب وجهه .

ومنه قراءةُ ابنِ عيلة: ﴿فَلْيَنْهَ أَلَمَ قَلْبِهِ﴾ [البقرة: 283]، ينصب (قلب)، ويخرجُ
النصبُ على أحد وجهين^(٢):

إما على البدلية من اسم (إن)، وإسما على التشبيهِ بالمفعولِ به، والعاملُ الصفةُ
المشبهةُ (ألم)، وفاعلُها ضميرٌ مستر.

وقد يخرج على التمييزِ عند الكوفيين، لكنه ممتنعٌ عند الجمهورِ؛ لأن التمييزَ لا
يكون إلا لثبوتِ عندهم.

أما قولُ الشاعر:

أَمِنْ دَمَتَيْنِ عَرَّسَ الرَكْبُ قِيَمًا حَقَلِ الرُّحَامَى قَدَ عَقًا طَلَّأَمًا
أَقَامَتْ عَلَى رَيْعِيهَا جَارَاتًا صَفًا كَمَيَّتَا الْأَعَالَى جُوتَنَا مُصْطَلَأَمًا^(٣)

(١) شرح السبيل ٣ - ١ - ٥ - المساعد ٢ - ٢١٨ / شرح الصريح ٢ - ٧٢ .

(٢) التبر المصون ١ - ٦٨٩ .

(٣) الكتاب ١ - ١٩٩ / المختصر ٢ - ١٦٠ / المختصر في شرح الإيضاح ١ - ٥١٩ / شرح لامية ابن معطي

٢ - ٩٩٨ / شرح ابن جني ٦ - ٨٦ / شرح السبيل ٣ - ٩٩ / شرح ابن الناجم ١٥٠ / شرح

الصريح ٢ - ١٢٢ / الضمان على الأسماء ٣ - ١١ / عيون ٨٦ .

التمتة: ما بقى من الأثر، قِيَمًا: أي: عليهما، على: أي: في، حَقَلِ الرُّحَامَى: مرفوع، عَقًا: طَلَّأَمًا:
اندرس آثارهما، العَقَا = الجبل، جَارَاتًا صَفًا = أراد بهما الأكتين، كَمَيَّتَا الْأَعَالَى = شديداً الظمرا، جُوتَنَا
مصطلاًمًا: أي: أساقطهما مسودة، الصطلى: مرفوع ناز.

(عرس الركب) جملة في محل رفع، نعت لدمتين. (بحقل أشبه الجملة حال في محل نصب. (قد عفا
طلَّأَمًا) جملة فعلية، حال من الدميتين في محل نصب. (جارات) لفاعل أقامت مرفوع، وهو
مضاف. (وأصفا) مضاف إليه. (كئيتا) مضافة (جاراتًا) مرفوعة، وعلامة رفعها الألف.

وهي مضاف، والأعالي مضاف إليه. (جوتنا) مضافة ثانية لدارنا.

ففيه أضاف الصفة للشبهة المثناة (جوتسا) إلى معمولها (مصطلحهما)، وهو مشتملٌ على ضمير الموصوف، مثل: حسنة وجهها، بحر (وجه)، ويذكر سيويه أن هذا رضى^(١).

ومنه قولُ الشاعر:

على أنى مطروفٌ عينيه كلُّما تصدَّى من البيضِ الحسانِ قبيل^(٢)
وفى الحديث فى صفةِ الدجال: «أهورُ عينيه البيضى»^(٣).

أما قولُ الشاعر:

بشوبٍ ودينارٍ وشاةٍ ودرهمٍ فهل أنتَ مرفوعٌ بما ها هنا رأس^(٤)
ففيه اسمُ الفاعل (مرفوع) أريد به الثبوت، فأصبح صفةً مشبهة، رفعت معمولها (رأس)، وهما مجردان. ويقدر: رأس منك، مثل: حسنٌ وجهه. يرفع (وجه).

وأما الحسنُ فالتان وعشرون صورةً، وهى:

١ - الصفةُ للجردة من (ال):

أن يرفعَ المَعْمُولُ:

والصفةُ مجردةٌ من (ال)، والمعمولُ معرفٌ بهما، أو مضافٌ إلى المعرفِ بالأداة، أو مضافٌ إلى ما أُضيفَ إلى الضميرِ.

نحو: حسنٌ الوجهُ، حسنٌ وجهُ الأبِ، حسنٌ الوجهُ، حسنٌ وجهُ أبيه.

والمعمولُ يرفعُ على البدليةِ من الفاعلِ الضميرِ المستترِ فى الصفةِ، وإما على القاعليةِ، وهو قبيحٌ لعدمِ وجودِ الضميرِ العائدِ فى الصفةِ.

(١) الكتاب ١ - ١٩٩.

(٢) الساعد ٢ - ٢١٧.

(٣) صحيح البخارى: الباس ٦٨، فنن ٢٦ / صحيح مسلم: إيمان ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٧ / سنن الترمذى: فنن ٦٠.

(٤) شرح السهول ٣ - ٩٦ / الساعد ٢ - ٢١٨ / شرح الصريح ٢ - ٧٢.

أَنْ يُتَّصَبَ الْعَمَلُ:

والصفة مجردة من أداة التعريف، والمعمول مجرد منها ومن الإضافة، أو مضاف إلى مجرد منها.

نحو: حَسَنٌ وَجْهًا، حَسَنٌ وَجْهَ أَبِي.

ومنه جاء قول أبي زيد بن حمزة الطائي:

هَيْفَاءُ مُقْبِلَةٌ عَجِزًا مُنِيرَةٌ مَحْطُوطَةٌ جُدِلَتْ شَتَاءَ أَيَّامٍ⁽¹⁾

حيثُ (شَتَاءُ) صفةٌ مشبهةٌ مجردة من (ال)، نُصِبَتْ مَعْمُولُهَا لِلجَرْدِ من (ال) والإضافة (أَيَّامًا). وهو مثل: حَسَنٌ وَجْهًا. ويكون نُصِبَ عَلَى التَّمْيِيزِ؛ لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ.

أَنْ يُجَرَّ الْعَمَلُ:

والصفة مجردة من الأداة، والمعمول معرفٌ بها، أو مضافٌ إلى المرفوعِ بها، أو مجردٌ من أداة التعريفِ والإضافة، أو مضافٌ إلى الجردِ منهما.

نحو: حَسَنُ الْوَجْهِ، حَسَنُ وَجْهِ أَبِي.

حَسَنٌ وَجْهٍ، حَسَنٌ وَجْهِ أَبِي.

ومنه قولُ عمرو بن شَاسٍ بنِ عبيدِ بنِ ثعلبةِ الأَسَدِيِّ:

أَلِكْنِي إِلَى قَوْمِي السَّلَامَ رِسَالَةً بَأَيَّةِ مَا كَانُوا نَجِيعَاتًا وَلَا عَزْلًا

وَلَا سَيْسِي رِيًّا إِنْ مَا تَلَبَّسُوا إِلَيَّ حَاجَةً يَوْمًا مُخَيَّبَةً بَزْلًا⁽²⁾

(1) لكتاب 1 - 199 / المفصل 2 - 257 / شرح ابن القاسم 181 / المعين 3 - 296 / الصبان على الأشئول 2 - 13 / ديوانه 36.

هَيْفَاءُ: مضمرة. عَجِزًا: كبيرة العجز. مَحْطُوطَةٌ: ملساء الظهر. جُدِلَتْ: أحسن خلفها. شَتَاءُ: من الشَّبِّ، وهو يريق الشعر وطيه، أو دقة الأسنان وصقلها.

(هَيْفَاءُ) غير مُبْدَأٍ مَحْذُوفٍ، وَالْقَدِيرُ: هِي هَيْفَاءُ. (مَقْبِلَةٌ) حال من الضمير في هَيْفَاءُ منصوبة. (مُنِيرَةٌ) حال من الضمير في عَجِزًا. (أَيَّامًا) منصوب على التشبيه بالقول، أو على التمييز.

(2) لكتاب 1 - 197 / الشبيرة 1 - 222 / المفصل 2 - 257 / شرح القشيري 2 - 97 / شرح ابن القاسم 181 / المعين 3 - 296 / الصبان على الأشئول 2 - 13

فقد أضيفت الصفة المشبهة (سَيْبِي)، وهي مجردة من (أل)، إلى معموليها
المجرد من (أل) والإضافة (رِي)، وذلك مثل القول: حسن وجه.

أما قولُ عروة بن الورد:

وما طالب الأوتارِ إلا ابنُ حُرّةٍ طويلُ نجادِ السيفِ عارى الأشاجع⁽¹⁾
فيه (طويل) صفةٌ مشبهةٌ مجردةٌ من (أل)، أُضيفت إلى معموليها المضاف إلى
ما فيه (أل)، وهو (نجادِ السيفِ)، فجرته، نظير (حسن وجهِ الأبِ)، بجر (وجه).

ومثله قولُ القردوق:

أطعمتُ العرافَ ووالِدتهِ فزاريًا أخذَ يدُ الشمسِ⁽²⁾
وموضعُ الشاهد: أخذَ يدُ الشمسِ.

ويمًا يحتملُ الأوجهَ الثلاثة: قولُ الأغلبِ العجلي:

ليستَ بكرواهٍ ولا يُمدَحِدَح ولا من السُّودِ القصارِ الرُّمَحِ
قِيَاءُ غُرثِي مَوْضِعِ المَوْضِحِ⁽³⁾

(غُرثِي) دقيقةُ الحصرِ، فهي صفةٌ مشبهةٌ مجردةٌ من (أل)، ومعموليها (موضع)
مضافٌ إلى معرفٍ بالأداة، فجاز فيه الرُّفَعُ على الفاعلية، مثل: حسنُ وجهِ الأبِ،
برفع وجه، كما جاز النَّصَبُ على التشبيهِ بالمفعولِ به، مثل: حسنُ وجهِ الأبِ،
بنصب وجه، وجاز الجرُّ على الإضافة، ونظيره: حسنُ وجهِ الأبِ، بجر وجه.

- الكوفي: أبلغ عن أبيه: علامة: حولا: لا صلاح معهم: رِي: ناقة مائلة: قول: صفة: جمع ياول،
(مخيفة) حال منصوبة من ياول.

(1) شرح السهول: 3 - 98.

الوار: الثار: النجاد: جملة السيف، طويل نجاد السيف: كتابة عن الطول: الأشاجع: جمع الأشجع، وهو
أصول الأصابع التي تتصل بالكف.

(2) شرح السهول: 3 - 92.

أخذ يد الشمس: كتابة عن الساروق.

(3) السهول: 3 - 97.

كرواه: دقيقة السابقين، ممدح: قصير الرُّمَحِ: الأسود المصيح: قِيَاءُ: ضامرة البطن دقيقة الحصر: غُرثِي:
دقيقة الحصر.

ومثله قولُ الشاعر:

ومَهْمَهٍ أَعورٍ إحدى العَيْنَيْنِ بصيرٍ أخرى وأصمَّ الأُذُنَيْنِ^(١)

(أعور) صفةٌ مشبهةٌ بمنوعةٍ من الصرفِ، من كسرَ راءَها أضاف إلى إحدى وأصبح معمولُها مجرورًا، مثل: حسنٌ وجهُ الأبِ، بجر (وجه)، من فتح راءَ (أعور) أخرجتها من الإضافة، وجاز رفعُ معمولها (إحدى) على الفاعلية، كما جاز نصبُها على التشبيهِ بالمفعولِ به. وذلك نظير:

حسنٌ وجهُ الأبِ - برفع (وجه) ونصبه. وفيه كذلك: (بصيرٍ أخرى) نظير (حسن وجه)، و(أصمَّ الأذُنَيْنِ) نظير (حسن وجه).

ب - الصفةُ المشبهةُ مقرونةٌ بال:

أن يُرْفَعَ المَعْمُولُ:

والصفةُ مقرونةٌ بأداةِ التعريفِ، والمعمولُ معرفٌ بالأداة، أو مضافٌ إلى معرفٍ بالأداة، أو مضافٌ إلى ضميرِ الموصوفِ، أو مضافٌ إلى ما أُضيفَ إلى ضميرِ الموصوفِ.

نحو: الحسنُ الوجهُ، الحسنُ وجهُ الأبِ، الحسنُ وجهه، الحسنُ وجهُ أبيه.

أن يُنْصَبَ المَعْمُولُ:

والصفةُ مقرونةٌ بأداةِ التعريفِ، والمعمولُ معرفٌ بالأداة، أو مضافٌ إلى ضميرِ الموصوفِ، أو مجرورٌ من الأداةِ والإضافة، أو مضافٌ إلى المجردِ من الأداةِ والإضافة، أو مضافٌ إلى المجردِ منهما.

نحو: الحسنُ الوجهُ، الحسنُ وجهُ الأبِ، الحسنُ وجهه، الحسنُ وجهُ أبيه، الحسنُ وجهه، الحسنُ وجهُ أبي.

(١) شرح السهيلي ٣ - ٩٧ / شرح الكفاية للشافية ٢ - ٦٧٧ / الخزانة ٢ - ٥٥٠ / وفي البيت رواية منهل

مكأن منه.

ومنه قولُ الخارثِ بنِ ظالمٍ في إحدى روايتهِ التينِ ذكرهما سيويه:

فما قَوْمِي بِشُعْلَيْبَةَ بْنِ سَعْدٍ وَلَا بِفِزَارَةَ الشُّعْرِ الرَّقَابِيَّ^(١)

الصفةُ المشبهةُ (الشُّعْر) معرفةً بالأداةِ قد نصبتَ معمولها المَعْرَفَ بالأداةِ (الرقابا)، الصفةُ المشبهةُ (الشُّعْر) معرفةً بالأداةِ قد نصبتَ معمولها المَعْرَفَ بالأداةِ (الرقابا)، وهذا على حَدِّ القولِ: الحسنُ الوجهُ، بالنصبِ على التشبيهِ بالمفعولِ بهِ.
وقولُ رؤبةِ:

فذاك وَخَمٌّ لَا يُبَالِي السَّبَا الحَزْنَ بَابًا وَالعَفْوَْرُ تَحَلُّبًا^(٢)

الصفتان المشبهتان المَعْرُوفتان بأنَّ (الحزن والعفور) نصبتا معمولين المَعْرُوفين (باباوتلبا)، وذلك على التمييزِ، أو التشبيهِ بالمفعولِ بهِ. وهذا بمِثْلِ القولِ: الحسنُ وجهًا.

مِمَّا يَحْتَمِلُ الأوجهَ الثلاثةَ: قولُ الكميثِ بنِ زيدِ الأسيدي:

لقد عَلِمَ الأَيْقَاطُ أَحْقِيَةَ الكَرَى تَرَجُّجُهَا مِنْ حَالِكٍ وَاتَّحَالَهَا^(٣)

الصفةُ المشبهةُ المَعْرُوفَةُ بالأداةِ (الأيقاط) نصبت معمولها المضافَ إلى المَعْرُوفِ بأنَّ (أحقية الكرى) وذلك على التشبيهِ بالمفعولِ بهِ، مثل: الحسنُ وجهُ الأبِ، ومن رَفَعَ جعله مثل: الحسنُ وجهُ الأبِ، ومن جَرَّ جعله مثل: الحسنُ وجهُ الأبِ.
(بالجر).

(١) الكتاب ١ - ٢٠١ / المختضب ٤ - ١١١ / ابن السجري ٢ - ١٤٣ / شرح ابن عيسى ٦ - ٨٩ / شرح السهول ٣ - ٩٨ / شرح ابن الناقم ٤٥٣ / المعنى ٢ - ٦٠٩، ١٠٩ - الصبان على الأسنوني ٣ - ١٣ .
تعليق وإضافة: قبلتان الشعر: يضم التين وسكون العين جمع أشعر، وهو كثير الشعر في القفا ومقدم الرأس، وهو خدهم أما يشاشون به . ويروي الشعرى، بالفتح التثنية المقصورة، وهو مؤنث الأشعر.
(٢) جوهرة ١٥ / الكتاب ١ - ٢٠٠ / شرح ابن الناقم ٤٥٣ / المعنى ٣ - ٦١٧ / الصبان على الأسنوني ٣ - ١٣ .
ومع: تليل، البيا: قباب، المخرن: ضد السهل، أي: ياله مغلن دون الأضواء، فهو دم، ولذلك كان تليله عفور.

(٣) المحجب ٢ - ٤٧ / ابن السجري ١ - ٦٠٦ / شرح ابن عيسى ٥ - ٢٧ / شرح السهول ٣ - ٩٧ / شرح ابن الناقم ٤٥٣ / المعنى ٢ - ٦١٦ / الصبان على الأسنوني ٣ - ١٣ .
الأيقاط: جمع يقط، الأعطية: جمع عطى، والمراد بها: أبقان العين، الكرى: النوم.

أن يُجرَّ المفعول:

والصفة مقرونة بالأداة، والمفعول مقرونٌ بالأداة، أو مضافٌ إلى مقرونٍ بها.

نحو الحسنُ الوجه، والحسنُ وجه الأب.

وقد روى قولُ امرئ القيس:

كَيْبَرَ الْمُنَانَةَ الْبِيضَ بِصُفْرَةٍ عَنَّاهَا تَمِيرُ الْمَاءَ غَيْرَ مُحَلِّلٍ^(١)

على ثلاثة أوجه في الصفة المشبهة (المنانة)، وهي معرفةٌ بال، ومعمولٌها

(البياض) معرفٌ بـ(أل). فيه أجرٌ على الإضافة، والنصبُ على التشبيه بالمفعول

به، والرفعُ على القاطعية، أو البدلية منه على نحو ما ذُكر في: الحسن الوجه.

جدول

احتمالات بنية الصفة المشبهة مع معموليها، وصفة تركبيهما في الاستعمال:

صفة التركيب بالنسبة إلى إعراب المفعول			مثاله	بنية المفعول	الصفة المشبهة
مجرد	منصوب	مرفوع			
ضعيف	ضعيف	حسن	حسن وجهه	مضاف + ضمير	معرفة
حسن	ضعيف	حسن	حسن الوجه	معرفة بال	
حسن	حسن	تصح	حسن وجهها	مجرد	
ضعيف	ضعيف	حسن	حسن وجه أبيه	مضاف + مضاف + ضمير	
حسن	حسن	تصح	حسن وجه أب	مضاف + مجرد	
حسن	ضعيف	حسن	حسن وجه الأب	مضاف + معرفة بال	
تصح	حسن	حسن	الحسن وجهه	مضاف + ضمير	مقرونة
حسن	حسن	حسن	الحسن الوجه	معرفة بال	
تصح	حسن	تصح	الحسن وجهها	مجرد	
تصح	حسن	حسن	حسن وجه أبيه	مضاف + مضاف + ضمير	
تصح	حسن	تصح	الحسن وجه أبيه	مضاف + مجرد	
حسن	حسن	حسن	الحسن وجه الأب	مضاف + معرفة بال	

(١) شرح ابن عيسى ٦ - ٩١.

فضيلة المطابقة هي الصفة المشبهة.

الصفة المشبهة تكونُ واسطةً بين موصوفٍ لفظي يسبقها، وموصوفٍ معنوي يلحقها، وهو المعمولُ السببي، أو غيره مما ذكر.

والصفة المشبهة بين هذين تطابقُ أحدهما أو الآخر، طبقاً لعلاقتها الدلالية بإي منهما. ذلك على النحو الآتي:

أولاً: مطابقتها لسابقتها:

تطابق الصفة المشبهة موصوفها اللفظي، وهو الموصوف الذي يسبقها، فيما يأتي:

١ - إذا كانت الصفة معناها لسابقتها، أي: لا يوجدُ معمولٌ سببي، وإنما يُقصدُ بتدلولها كلُّ الموصوفِ السابقِ عليها، نحو:

أعجبت برجلٍ حسنٍ، وبرجلينِ حسنانِ، وبرجلكِ حَسِينِ، وبامرأةٍ حَسَنَةٍ، وبامرأتينِ حَسِينِ، وبسأءِ حَسَنَاتٍ أو حَسَانٍ.

وإنَّ ترى أن الصفة المشبهة فيما سبق إنما هي تمتُ حقيقياً لما سبقها، ولذلك فإنها تطابقتها في الجوانب الأربعة: العدد، والنوع، والتعيين (التعريف والتكثير)، والإعراب.

وتنوي ضمائرُ في هذه الصفات تعودُ على الموصوفِ، وتطابقُه في النوع والعدد، وهي فاعلُ كلِّ منها.

يحتز في ذلك من مانع يمنعُ المطابقة، من نحو^(١):

١ - الصفات التي يشترك فيها المذكرُ والمؤنث، نحو: رُبعة، ثوبٌ^(٢) علامة، نَسْبة... .

ومثله: جُنُبٌ، فهي صفةٌ تستعملُ بلفظِ الإفرادِ حالَ اختلافِ العددِ أو الجنسِ، ومن العربِ مَنْ يثني، ويجمعه.

(١) شرح السهول ٣ - ١٠٠.

(٢) الثوب: المراد ثمراتُ رومها، أو ثوبُ نساء، والمرجلُ ثوبٌ به.

وَيَدْخُلُ فِيهَا الصِّفَاتُ الَّتِي لَا تَدْخُلُهَا تَاءُ التَّائِيثِ، وَهِيَ مَا جَاءَ عَلَى مِثَالِ:

- فَعُولٌ، بِمَعْنَى فَاعِلٌ، نَحْوُ: صَيُورٌ، وَشُكُورٌ...
- فَعِيلٌ، بِمَعْنَى مَفْعُولٌ، نَحْوُ: جَرِيحٌ، قَتِيلٌ، أُسِيرٌ...
- مَفْعَلٌ، نَحْوُ: مِهْدَلُكُمُ، مِشْحَارٌ...
- مَفْعَلٌ، نَحْوُ: مِفْثَمٌ...
- مَفْعِيلٌ، نَحْوُ: مِثْطِيقٌ، مِغْطِيطٌ...

وَهَذِهِ الصِّفَاتُ تَسْتَعْمَلُ لِلْمَذَكَّرِ وَالْمَوْثِقِ دُونَ عِلَامَةِ تَائِيثِ، فَإِذَا أَعَادَتِ الثَّبُوتَ لَا الْخِدُوثَ، كَانَتْ صِفَةً مُشْبِهَةً، وَلَا تَدْخُلُهَا عِلَامَةُ التَّائِيثِ.

٣ - مَا صَلَّحَ صِفَةً لِهَمَا لَفْظًا لَا مَعْنَى، نَحْوُ: أُنُومٌ، وَهِيَ الْمَرْأَةُ الَّتِي التَّقَى سَلَكَهَا عِنْدَ الْإِفْتِضَاءِ، وَإِنْ كَانَتْ لَفْظًا صَالِحَةً لِلْمَذَكَّرِ وَالْمَوْثِقِ فَإِنَّهُ لَا تَصِيبُ لِلْمَذَكَّرِ فِي مَعْنَاهَا؛ لِأَنَّهَا صِفَةٌ خَاصَّةٌ بِالْأُنْثَى، وَوَرْدُ فَعُولٌ صَالِحٌ لِلْمَذَكَّرِ وَالْمَوْثِقِ.

وَقَدْ يَفْصَلُ بِهَا: الْمَرْأَةُ الصَّغِيرَةُ الْفَرْجِ.

وَمِنْ ذَلِكَ: حَائِضٌ وَخَمِصِيٌّ، حَيْثُ إِنْ فَاعِلًا وَفَعِيلًا صَالِحَانِ لِلْمَذَكَّرِ وَالْمَوْثِقِ.

٤ - مَا كَانَ صِفَةً خَاصَّةً بِأَحَدِ الْجِنْسَيْنِ لَفْظًا وَمَعْنَى، نَحْوُ: أَكْمَرٌ، وَهُوَ الرَّجُلُ الْكَبِيرُ الْكَمَرًا، وَهِيَ خَاصَّةٌ بِالذَّكَرِ.

وَنَحْوُ: عَفْلَاءٌ، وَهِيَ الْمَرْأَةُ الَّتِي فِي رِجْلَيْهَا صَلَابَةٌ مَاتِعَةٌ مِنَ الْجَمَاعِ، فَتُسَمَّى عَفْلَةً، وَهِيَ صِفَةٌ خَاصَّةٌ بِالْأُنْثَى.

يُقَالُ: مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ عَجَزَاءَ أَمْتَهَا، أُنُومٌ جَارِيَتُهَا، عَفْلَاءٌ كَتَبْتُهَا^(١).

فَتَكُونُ صِفَاتٍ خَاصَّةً بِالْأُنْثَى.

(١) شرح السبيل ٣ = ٩٠. الكلمة: امرأة الأبح أو الأبحن.

ومنه: أدر للرجل، وهو المتفخّ الحصى. فهي صفةٌ خاصةٌ بالذكر.
ومنه: رتقاء، وهي المرأة التي لا يُستطاع جماعها لارتساق ذلك الموضع، فهي خاصة بالأُنثى.

وتقول: مررت بـرجلي ألى، وبـمرأةٍ عجوزٍ البنت، ورجلي عَصِيّ الأبن، وبـمرأةٍ حائضٍ البنت. ورجلي أَمْرٍ الأبن، وـمرأةٍ رتقاءٍ البنت.

ب - إذا رفعت الصفة المشبهة ضميراً ما قبلها، وإن كان معناها ما بعدها، فهي - حيثما - تجرى مجرى ما قبلها ومعنى، حيث أُسْتُدْتُ إلى الضميرِ العائدِ، فتطابقه. فتقول:

أعجبت بـرجلي حَسَنٍ الخطِ. أو: حَسَنٍ عَطَا.

وبرجلين حَسَنِي الخطِ، أو: حَسَنِي عَطَا.

وبرجال حَسَنِي الخطِ، أو حَسَنِي عَطَا، أو حَسَانِ عَطَا.

وبـمرأةٍ حَسَنَةِ الخُلُقِ، أو: حَسَنَةِ خُلُقَا، وبـمرأتين حَسَنِي الخُلُقِ، أو: حَسَنِي خُلُقَا.

وبـسَاءِ حَسَنَاتِ الخُلُقِ، أو: حَسَنَاتِ خُلُقَا، أو: حَسَانِ خُلُقَا، أو: حَسَانِ الخُلُقِ.

ثانياً: مطابقتها لما بعدها:

تطابقُ الصفة المشبهةُ ما بعدها من معمولٍ في التذكيرِ والتأنيثِ إذا رفعت، وحينئذٍ لا تطابقُ ما قبلها، حيث إنها أُسْتُدْتُ لما بعدها، فَتَجْرِي مجراء من الجنسِ فقط، لأنها تُعْطَى ما يُعْطَى الفعلُ الذي يؤدي معناها إذا وَقَعَ موقعها، وإنا سبقَ الفعلُ الفاعلَ فإنه يلزمُ الدلالةَ على الإسنادِ إلى المفردِ، حيث لا يلحقُه ما يدلُّ على التثنيةِ أو الجمعِ، لكن يلحقُ به ما يدلُّ على التأنيثِ.

فتقول: مررت بـمرأةٍ حَسَنٍ غلامُها، ورجلٍ حَسَنَةٍ جاريةً. (يرفع غلامٌ وجاريةً). وكذلك قلت: حَسَنٌ غلامُها، وحَسَنَتٌ جاريةً.

وتقول: مررتُ برجلَيْنِ حَسَنِي غُلامَاهُمَا، وحَسَنَةٍ جَارِيَتَاهُمَا. أي: حَسَنُ غُلامَاهُمَا، وحَسَنَتُ جَارِيَتَاهُمَا.

وتقول: مررتُ برجالٍ حَسَنَةٍ جَوَارِيَهُنَّ، وبنساءٍ حَسَنٍ غُلامَهُنَّ.

ملحوظتان:

- الأفضلُ فيما فاعلُها جمعٌ أن يكونَ جمعُ تكسيرٍ، نحو: حَسَانٌ، جُمَلَاءٌ، عَطْمَاءٌ، شِهَامٌ وشُهُومٌ... .

- مَنْ لَعَنَهُ أَنْ يُلْحَقَ بِالْفَاعِلِ علامةٌ تثنيةٌ أو جمعٌ قبلَ الفاعِلِ فإنه يثنى ويجمعُ على لَعَنَهُ، فيقول: مررتُ برجلَيْنِ حَسَنَيْنِ غُلامَاهُمَا، ورجالٍ حَسَانٍ غُلامَهُنَّ.

الفكر الأخرى هي الصفة المشبهة:

أولاً: إعراب المفعول مع تثنية الصفة وجمعها:

إذا تَثَّبتِ الصفةُ المشبهةُ أو جُمِعَتْ جمعٌ مذكرٌ سالماً فإنها تذكَّرُ في صورتين:

أولاهما: أن تثبتَ التَّوْنُ فيها، وحينئذٍ يجب أن ينصبَ مفعولُها، أو يُرْفَعَ.

من ذلك: هم الطيبونُ الأَخْبَارُ، وهما الحَسَنانِ الوجوهُ^(١). كلُّ من (الأخبارِ والوجوهِ) منصوبٌ على التثنيةِ بالرفعِ.

ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ [الكهف: ١٠٣]. حيثُ (أعمالاً) تمييزٌ منصوبٌ.

ومنه قولُ الخطيبِ:

سيرى أمامَ فإن الأكثرينَ حَسَنِي والطيبونَ إذا ما يَتَسَبَّونَ (٢)

حيث الصفةُ المشبهةُ (الطيبون) مجموعةٌ جمعٌ مذكرٌ سالماً، وقد تَثَّبتَ فيها تَوْنٌ بالجمع، فنصبتُ التمييزَ (٢).

(١) الكتاب ١ - ٦٠١.

(٢) السامد على التسهيل ٢ - ٢٢٥ / القدر ٢ - ١٣١.

ومنه قولٌ جَرِيحٌ بِنْتِ هَفَانٍ، مِنْ بِنِي قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَةَ:

لَا يَتَعَدُّنَ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُو سَمُّ الْعُدَّةِ وَأَلَّةُ الْجَزْرِ
النَّارِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيْبُونَ مَعَاقِدَ الْأُرْدِيِّ^(١)

الصفة المشبهة (الطيون) معرفةً بآلٍ، ومثبتٌ فيها التوَنُّ؛ لذا فقد جاء معمولها (معاقد) منصوباً، وذلك على التشبيه بالمعمول به.

والأخرى: إن تُحذفَ التوَنُّ، وحيثُ جُرِّعَ المعمولُ، نحو: هُمُ الطَّيْبِيُّونَ أَخْبَارٌ، وهما الكاتبا هروزي.

ثانياً: صوغُ الصفةِ المشبهةِ على وزنِ فاعلٍ إذا أُريدَ بها الاستقبالُ، أو الحدثُ:

الصفةُ المشبهةُ يكونُ زمنُها للحالِ، البراءةُ بها الثبوتُ، ويستمرُ زمنُها، ولا تقتصرُ على زمنٍ ماضٍ أو حاضرٍ أو مستقبلٍ، وإنما تشملُ الثلاثةَ مجتمعةً، مع دلالتها على ثبوتِ الحالِ.

تقول: مَيْتٌ، ومَيْدٌ، وشَرِيفٌ، وَضَيْقٌ، . . . فتكونُ صفاتٍ مشبهةً؛ لأنها دالةٌ على الثبوتِ.

فإذا قصدتَ بمعانيها الاستقبالَ فإنك تصوغُها على وزنِ (فاعل)^(٢)، فتقولُ: مَاتَتْ، لَمَنْ لَمْ يَمُتْ، وَإِنَّمَا (مَيْتٌ) تَقَالُ لَمَنْ قَدْ مَاتَ.

وتقولُ: (سَيْدٌ) لَمَنْ هُوَ سَيْدٌ قَوْمِهِ أثنَاءَ كَلَامِكَ، فإذا أخبرتُ أنه سَيُؤَدِّهِمْ قلتُ: هُوَ سَائِدٌ قَوْمِهِ.

وعلى هذا قراءةُ ابنِ مُحَيْصِنٍ وَابْنِ أَبِي عُبَيْدَةَ وَالْبِهْمَانِيُّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ مَيْتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠].

(١) الكتاب ١ - ٢ - ٢٠٢ ابن السجري ١ - ٣١٤ شرح السهيلي ٣ - ٩٨ / شرح ابن الناقم ١٥٢ / المعنى ٣ - ٩٠ - ٩.

لا يحدثن: لا يهلكن. الجزر: جميع جزور. معترك: موضع إردحام القوم للمعرك. الأورد: جمع إورد. ما يتر الصفا الأسفل من البدن.

(٢) شرح السهيلي ٣ - ٢ - ١.

فَتَكُونُ صِفَةً مُشْعَرَةً بِحَدُوثِهَا دُونَ مَبْتَأٍ^(١).

والمعنى على قراءة الجماعة: ﴿إِنَّكَ مَبْتَأٌ وَإِنَّهُمْ مَبْتُونَ﴾، «إِنَّكَ وَإِنَّهُمْ، وَإِنْ كُنْتُمْ أَحْيَاءَ فَإِنَّكُمْ فِي عَدَدِ الْمَوْتَى؛ لِأَنَّ مَا هُوَ كَالْمَيِّتِ فَكَأَنَّ قَدْ كَانَ»^(٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضٌ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَخَائِفٌ بِرِجْزِكَ﴾ [هود: ١٢]، حيثُ (خَائِفٌ) معْدُولٌ عَنِ (خَائِفٍ)، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْهُ فِي الْمَعْنَى، وَإِنَّمَا عُدِلَ عَنْهُ لِيَدُلُّ عَلَى الْحَدُوثِ، أَيْ أَنَّهُ حَدَثٌ عَارِضٌ غَيْرٌ ثَابِتٌ^(٣).

وكذلك إِذَا قُصِدَ بِالصَّفَةِ الْحَادِثَةُ مَعْنَى الْحَدُوثِ؛ فَذَلِكَ يُحَوِّلُ إِلَى بِنَاءِ اسْمِ الْفَاعِلِ، وَيُؤَدِّي مَعْنَاهُ وَدَلَالَتَهُ. فَنَقُولُ: رَيْدٌ فَارِحٌ أَسَى، وَجَارِحٌ غَلَا^(٤)؛ حَيْثُ قَبِدَ الزَّمْنَ بِالْمَعْنَى، أَوْ الْاسْتِقْبَالَ، كَمَا أُرِيدُ بِالصَّفَةِ مَعْنَى إِحْدَاثِ الْفَرَحِ، أَوْ الْخُرُوجِ، فَحَوِّلُ الْبِنَاءَ إِلَى مَبْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ (فَارِحٌ، وَجَارِحٌ).

ومنه جَاءَ قَوْلُ الشَّجْعِ السَّلْمِيِّ:

وَمَا أَنَا مِنْ رَيْدٍ وَإِنْ جَلَّ جَارِحٌ وَلَا يَسْرُورٌ بَعْدَ مَوْتِكَ قَارِحٌ^(٥)

ومثله: سَيْدٌ وَجَوَادٌ، كُلُّ مِنْهُمَا صِفَةٌ مُشْبِهَةٌ تَدُلُّ عَلَى الثَّبُوتِ وَالِدَوَامِ، فَإِذَا أُرِدَتْ الْحَدُوثُ وَآلَهُ مَعْنَى حَادِثٌ عَارِضٌ غَيْرٌ ثَابِتٌ قُلْتِ: سَائِدٌ، وَجَائِدٌ.

ونقول في الصفات المشبهة: حَسَنٌ، وَثَقِيلٌ، وَسَمِينٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْحَدُوثِ وَالْمَعْنَى الْعَارِضِ: حَاسِنٌ، وَثَاقِلٌ، وَسَامِنٌ^(٦).

ومنه قول الشاعر:

يَعْتَزِلُهُ أَمَا اللَّئِيمُ فَسَامِنٌ بِهَا وَكِرَامُ النَّاسِ بَادٍ شُحُورُهَا^(٧)

(١) الإكمال: ٣٧٥ / الدر المنثور ٦ - ١٥.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١٠٣.

(٣) الدر المنثور ٤ - ٨٩.

(٤) شرح ابن الناقم ٤٤٤.

(٥) الحماسة ٥٨٩ / شعراء العبيد ٣ - ٥٧٤ / شرح ابن الناقم ٤٤٤.

(٦) البحر المحیط ٥ - ٢٠٦.

(٧) البحر المحیط ٥ - ٢٠٧ / الدر المنثور ٤ - ٨٣ / روح المعاني ١٢ - ١٩.

حيث دلَّ اسمُ الفاعلِ (سامن) على الحدوثِ السَّارعِ غيرِ التَّلبِتِ.

ومنه قولُ الحكمِ بنِ صخر:

أرى النَّاسَ مِثْلَ النَّفسِ والموتُ منسهلٌ له كمثلُ يومٍ ووردٌ ثمَّ ووردُ
إلى حيثُ يشفى اللُّهُ من كان شافياً وَيَسْعُدُ مَنْ فِي عِلْمِهِ هو سَاعِدٌ^(١)

الأصل: هو سعيد على التثنية، فلما أراد الشاعر الاستقبالَ والحدوثَ عَدَّكَ إلى صيغةِ اسمِ الفاعلِ، فقال: ساعد.

ومثله قولُ قيس بن العيزارة:

فقلتُ لكمَّ شاةً رَعِيَتْ وجاعلي فكلَّكمَّ من ذلك المالِ شايح^(٢)
أي: تحصلون على الشحِّ في مستقبل أيامكم من مالي.

ثالثاً: إجراء اسمِ الفاعلِ مجرى الصفةِ المشبهة:

يُجرى اسمُ الفاعلِ مجرى الصفةِ المشبهةِ إذا قُصِدَ ثبوتُ معناه، حيث يضافُ - حيثن - إلى ما هو فاعلٌ في المعنى، وينصبُ معموله على التشبيهِ بالفعلِ به إذا كان معرفةً، وعلى التَّعْيِيرِ إن كان نكرةً، وذلك بعد إسناده إلى ضميرٍ موصوفه بشرطِ أمن اللبسِ.

فيقال: ريدٌ ظالمٌ العيدُ محاذلهم، راحمٌ الأبناءَ ناصرهم. إذا كان له عيبٌ ظالمون محاذلون، وأبناءٌ راحمون ناصرون^(٣).

ومنه قولُ أبي رُواحَةَ الأنصاري - رضي الله عنه:

نباركتُ إلى من عفا بكِ خالف وإنى إليك تائبُ النفسِ يابح^(٤)

(١) شرح السهيل ٣ - ١٠٣.

(٢) شرح السهيل ٣ - ١٠٣ - جامل: فطبع من الأصل برعائها واحداً.

(٣) شرح السهيل ٣ - ١٠٤.

(٤) شرح السهيل ٣ - ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، وفيه رواية (ضارح)، والعمري (راجع).

قد جعل معنى ما جاء على صوغ (فاعل) أو هو: (عائف، نائب، بائع) دائم الثبوت واللزوم، فخرج بمعنى صيغة اسم الفاعل إلى معنى الصفة المشبهة وقول رجلٍ من طين:

ومن يكُ منحلَّ العزائمِ تابعًا هواء فإن الرشدَ منه بعيدٌ^(١)
 خرج بتابع على وزن فاعلٍ إلى معنى الصفة المشبهة؛ لأنه أراد الثبوت واللزوم. وكذلك قول الشاعر:

ما الراحمُ القلبِ ظلمًا وإن ظلمًا ولا الكريمُ يمتاع وإن حرمًا^(٢)
 (الراحم) على مثال (فاعل) صفةً مشبهة، حيث أريد به معنى الثبوت، لا الحدوث. وتلاحظ أنها من فعلي متعد.

لذلك تقول: هذه امرأةٌ قائمة الأب، فيكون في (قائمة) ضميرٌ مستترٌ مرتفع. به، ويعود إلى الموصوف (المرأة)، حيث نقلت الصفة، أو الفعل منها إلى الموصوف، ثم تضيفها إلى ما كان فاعلاً.

وقد قالوا: امرأةٌ جائلةٌ الوشاح، أي: جائلٌ وشاحها^(٣). لكن أقيم اسمُ الفاعلِ على امرأةٍ. حيث احتضنه صفة مشبهة، فأستندت الصفة إلى ضمير الموصوف المقدر.

وقد يقال: هذه امرأةٌ ضامرة البطن، وكان ينبغي أن يقال: ضامرة البطن، ولكنهم جاءوا بذلك على سبيل التيسير، كقولهم: تاسر، ولأين، وامرأة حائض^(٤). أي: ذات بطن ضامر.

وبمعنى إجراء اسم المفعول مجرى الصفة المشبهة:

يجرى اسمُ المفعولِ مجرى الصفة المشبهة مطلقًا إن كان مصوغًا من متعدٍ إلى واحدٍ نحو: مضروب، ومرهوب، ومرفوع، ومجموع.

(١) شرح الشبلي ٣ - ٤ - ١ / الماعد ٢ - ٢١١.

(٢) شرح الشبلي ٣ - ٤ - ١ / الماعد ٢ - ٢٢١ / شرح الصريح ٢ - ٧١.

(٣) شرح ابن عيشر ٦ - ٨٤ . (٤) الموضع السابق.

فيقال: هذا مضروبُ العبد، ومرهوبُ قوم، ومرفوعُ قدرًا، وهو مجموعُ الأمر، وأمره، وأمر، ومجموعُ الأمر، وأمره، كما يقال: هو حسنُ الوجه، وحسنُ وجهه، وحسنُ وجهها، وحسنُ الوجهة، وحسنُ وجهه، وحسنُ وجهه، والوجهة، ووجهه^(١).

وقد جاءت الصفةُ المشبهةُ الأقلُّ استعمالاً في تراكيبها من اسمِ المفعول، وقد ذكرنا شواهد منها فيما سبق.

فنظير (حسنُ وجهه) قولُ الشاعر:

تَحَى لِقَائِي الْجَوْنُ مَفْرُورٌ نَفْسِهِ وَلَمَّا رَأَى ارْتَاعَ ثَمْتِ عَصْرًا^(٢)

حيث أجرى اسمَ المفعولِ (مفروور) مجرى الصفةِ المشبهة، وأضافه إلى معموله المضافِ إلى ضميرِ الموصولة، فهو مجرور.

ونظير (حسنُ وجهه) قولُ عمرو بن لُحَا التميمي المذكور سابقاً:

لَوْ صَنَّتْ طَرَفُكَ لَمْ تُرْعَ بِصِفَاتِهَا لَمَّا بَدَتْ مَجْلُوءَةٌ وَجَنَاتِهَا

فقد أجرى اسمَ المفعولِ (مجلولة) مجرى الصفةِ المشبهة، ونصب بها معمولها (وجناتها)، وهو مضافٌ إلى الضمير، فأرادَ بها معنى الثبوت.

ونظير (حسنُ وجهه) قولُ الشاعرِ المذكورِ سابقاً:

بِشُوبِ وَدِيَارِ وَشِائِةٍ وَدَرَهَمٍ فَهَلْ أَنْتَ مَرْفُوعٌ بِمَا هَذَا رَأْسُ

حيث أجرى (مرفوع)، وهو على وزن (مفعول) مجرى الصفةِ المشبهة، ورفعَ بها معمولها (رأس)، وهو محالٌ من الضمير. وقد أرادَ بالصيغةِ هنا الثبوتَ والدوامَ، لا الحدوثَ.

(١) شرح التنزيل ٣ - ١ - ١، وانظر: السامع ٢ - ٢٢٣ / شرح التصريح ٢ - ٧٤.

(٢) شرح التنزيل ٣ - ١ - ٥ / شرح التصريح ٢ - ٧٢.

الجون: علم على شخص، وهو من اللغة يطلق على الأبيض والأسود. فهو من الأضداد. عمدة: فر.

(الجون) فاعل نفس (مفروور) تمت له.

خامساً: الاسم الجامدُ قد يعاملُ معاملةَ الصفةِ المشبهة^(١١):

قد يعاملُ الاسمُ الجامدُ معاملةَ الصفةِ المشبهةِ، وحينئذٍ يلزمُهُ ما يأتي:

- صحةُ تأويلِهِ بمشتقٍ، مع المحافظةِ على المعنى.

- إرادةُ ثبوتِ المعنى، لا حدوثِهِ.

وَيُعْتَلُّ لذلكِ بالقولِ: وَرَدْنَا مَبْهَلًا عَسَلًا مَاءً، وَعَسَلَ الْمَاءُ، أَوْ عَسَلًا الْمَاءُ، أَوْ مَاءً، وذلك لتأويلِ الاسمِ الجامدِ (عسل) بِحُلُوِّهِ فِي الْمَعْنَى، وَهِيَ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ.

وتقول: مررت بِسُوحٍ أَسَدٍ أَنْصَارُهُمْ، وَأَسَدُ الْأَنْصَارِ، أَوْ الْأَنْصَارِ، أَوْ أَنْصَارِ، وذلك لتأويلِ الاسمِ الجامدِ (أسد) بِالصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ (شجعان)، جَمْعُ (شجاع).

وتقول: صَاهَرْنَا قَوْمًا أَنْعَامًا نَسَاؤُهُمْ، أَوْ: أَنْعَامُ النَّسَاءِ، أَوْ أَنْعَامُ النَّسَاءِ، أَوْ النَّسَاءِ، أَوْ نَسَاءً، ذلك لتأويلِ الاسمِ الجامدِ (أنعام) بِالصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ (حسان).

ومنه قولُ الشاعرِ: (ينسب إلى حسان بن ثابت، أو حفيرة بنت طرامنة):

فَلَوْلَا اللَّهُ وَالنَّهْرُ الْمَغْدِيُّ لَأَبْتَ وَأَنْتَ غَيْرَبَاكُ الْإِهَابِ^(١٢)

فأجرى الاسمَ الجامدَ (غريبال) مجرى الصفةِ المشبهةِ، وأخاطبها إلى معمولها المعروفِ بالأداة. ذلك لتأويلها بِمَنْقَبِ، أَيْ: لَرَجَعْتَ مَنقَبَ الْجَلْدِ مِنْ وَقَعِ الْأَسْتِ.

ومنه كذلك قولُ الشاعرِ:

فَرَاشَةُ الْخَلِيمِ فَرَعُونَ الْعَذَابِ وَإِنْ يُطْلَبُ نَدَاءً فَكَلْبٌ دُونَهُ كَلْبٌ^(١٣)

ضمن الاسمَ الجامدَ (فراشة الخليم) معنى طائشٍ، وضمن (فرعون) معنى (البي). فصار كلٌّ من الاسمين الجامدين مُجْرَى الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ.

(١١) شرح السهول ٣ - ١٠٥ / المساعد ٢ - ٢٢٢، ٢٢١ / حاشية الشيخ بس على شرح التصريح ٢ - ٧٢.

(١٢) شرح السهول ٣ - ١٠٥ / المساعد على شرح التصريح ٢ - ٧٢ / الصبيان على الأسموني ٣ - ١٦ / الشيخ بس على شرح التصريح ٢ - ٧٢. القوي المجزئ: أبت: عدت ورجعت.

(١٣) شرح السهول ٣ - ١٠٥ / الصبيان على الأسموني ٣ - ١٦ / حاشية الشيخ بس على شرح التصريح ٢ - ٧٢.

وأكثر ما يكون هذا التأويل في الاسم النسوبي، فنقول: مررت برجلٍ هاشمي
أبوه، فجمية أمه، وهاشمي الأب، فحمي الأم. إنه مصري أمه، عماني أبوه.

سادساً: من التراكيب:

أ- مررت برجلٍ حسنٍ الوجه:

(الوجه) في التركيب فاعلٌ في المعنى دون اللفظ؛ لأنه مضافٌ إلى الصفة.

مررت برجلٍ حسنٍ وجهه.

(وجه) فاعلٌ لفظاً ومعنى؛ لأنه الحسنُ معنى، كما أنه مرفوعٌ لفظاً.

ب- الفرقُ الدلالي واللفظي بين^(١٧):

مررت برجلٍ خيرٍ أبوه.

و: مررت برجلٍ خيرٍ منه أبوه.

إن الأول بجرٍ (خير) لتكونُ صفةً لرجلٍ المجرور، ولذلك لم يستعمل معه
حرفُ الجر (من)، فأصبح صفةً مشبهة، ويكون (أبوه) مرفوعاً به، إما على
الفاعلية، وإما على البدلية من الضميرِ السترِ فيه الذي يرجعُ على الموصوفِ.

أما الثاني فإنه برفعٍ (خير)، مع استخدامِ الحرفِ (من) معه، فأصبح اسمٌ
تفضيلي، ويكون غيراً مقدماً، والبندُ المؤخرُ هو (أبوه) والجملةُ الاسميةُ تكونُ نعتاً
لرجلٍ.



(١٧) انظر في شرح الإيضاح ١ - ٤٣٦.

اسم التفضيل

اسم التفضيل^(١): اسم مشتقٌ مصوغٌ للدلالة على زيادة موصوفة على ما بعده في حدث ما يشتركان فيه مذكولٍ عليه في لفظ التفضيل، أو فيه مع ما يُعَيَّرُه من حدث منصوبٍ بعده، ويكون على مثال (أفعل) فهو تفضيلٌ ليدلَّ على الزيادة في الصفة، لا ليدلَّ على تفضيلها في ذاتها؛ لأنه قد يكون من الصفات الحسنة الحكيمة، كما يكون في الصفات القبيحة الكروهة، فالمقصود بالمفاضلة - هنا - الزيادة مطلقاً.

فتقول: محمد أفضلُ منه - سميرٌ أقيحُ منه.

لذلك فإنه قد يُسمَّى اسم الزيادة اللزامة الموجودة في أحد الموصوفين عن الآخر في صفةٍ يشتركان فيها، مذكورة في اسم التفضيل - لِيُحْتَمَّ أم حَسَّتْ -، فيشمل نحو: أقيح، وأجهل، وأبخل، وأغنى.

وقد يُسمى أفعل التفضيل، لأنه يلزمُ ورنَ (أفعل) قالاً، ومَن يميلُ إلى اختيار مصطلح اسم التفضيل عن أفعلٍ يميلون إلى ذلك ليشملَ كلاً من: محيَّر، ومُشَرَّ، فهما ليا على رنةِ أفعل. ولكنهما على ورنِ أفعلٍ تقديراً.

أركان التفضيل

للتركيب التفضيلي ثلاثة أركان، هي:

أ - المفضل:

الاسم الذي راد في الصفة عن الآخر، ويكون موصوفاً باسم التفضيل، ومذكوراً قبله، سواء أكانت هذه الوصفية من طريق الخبر، أم النعت، أم الحال.

(١) رجع إلى: الكتاب ١ - ٢٠٢: ٢٠٥ / القاصب ١ - ١٦٥ - ٢ - ٢١١ - ٢١٤ / شرح القية ابن المطي ٢ - ١٠٠٢ / شرح ابن عيسى ٦ - ٩١ / السهول ١٢٢، ١٢٦ / شرح السهول ٣ - ٥٠ / الجامع الصغير ١٢٢ / شرح الشذور ١١٧ / الصبان على الأتعمري ٣ - ١٢.

تقول: محمدٌ أفضلُ. . .

محمدٌ الأفضَلُ محترمٌ. . .

أقبلُ علينا أوثقُ الخطى. . .

اسمُ التفضيلِ في الأولِ خبرٌ، وفي الثاني نعتٌ، وفي الثالثِ حالٌ.

ب- التفضُلُ عليه :

الاسمُ الذي زيدَ عليه في الصفةِ، ويكونُ مذكورًا بعدَ اسمِ التفضيلِ.

تقول: محمدٌ أكرمٌ من محمودٍ.

فاطمةٌ أجملُ من هندٍ.

تلاحظ أنه يكونُ مسبوقةً بحرفِ الجرِّ (من)، وذلك إذا كانَ موازنًا في القدرِ مع المفضَّلِ.

قد يكونُ المفضَّلُ جزءًا من المفضَّلِ عليه، فيضافُ المفضَّلُ عليه وهو معرفةٌ إلى اسمِ التفضيلِ.

تقول: محمدٌ أكرمٌ من الرجالِ.

إنه أفضلُ أهلِ القريةِ.

وقد يكونُ المفضَّلُ عليه تكررًا، وهو مضافٌ إلى اسمِ التفضيلِ، فيكونُ مطابقًا للمفضَّلِ في العددِ والجنسِ.

تقول: محمدٌ أكرمٌ رجلي.

الهندانِ أكرمُ امرأتينِ.

وتدرسُ هذه بالتفضيلِ في قسم (مبنى اسمِ التفضيلِ).

ج- اسمِ التفضيلِ:

هو الاسمُ الذي يدلُّ به على الصفةِ موضعِ التفضيلِ، الموجود في التركيبِ، كما يدلُّ على الصفةِ موضعِ التفضيلِ، أو يدلُّ على النسبةِ بينَ المتفاضلينِ في الصفةِ الموجودةِ في الحدثِ الذي يميزُ اسمَ التفضيلِ.

نحو: أكبر، الفضل، صغرى، حُسن.
ومن الثاني أكبرُ منا، أفضلُ خلقاً، أحسنُ خلقاً، أطيبُ هواءً.

تقول في تركيب التفضيل:

محمدٌ أكرمُ الناسِ حساباً.

فاطمةٌ كبرى بناتِ الرسولِ.

الجانب الثلثون هي أسلوب التفضيل:

يجب أن يكونَ التفضيلُ والمفضلُ عليه مشترَكَيْن في المعنى الذي يتضمَّنهُ اسمُ التفضيلِ، فاسمُ التفضيلِ إما هو صفةٌ تَرْتَبُ نَسَباً بين مفضلٍ والد فيها على مفضلٍ عليه اللزُّ فيها من المفضلِ. سواءً أكانت الصفةُ حَسَنَةً مَحِيَّةً، أم قبيحةً مكروهةً. فالتفضيلُ - هنا - إما هو الزيادةُ.

ذلك نحو: ضوءُ الشمسِ أبيضٌ من نورِ القمرِ. العسلُ أحلى من التمرِ. الفاكهةُ الطالجةُ أصحُّ من المحفوظة. الدرسُ الأولُ أوضحُ من الدرسِ الثاني. شعرُ المنى أقربُ فهمًا من شعرِ الشعاعِ.

ولا يقال: الماءُ أروى من الحيزِ لأن الحيزَ ليس من وظيفته الإرواء. كما لا يقال: الحيزُ أهدى من الماءِ.

وقد تُعدُّ النسبةُ التفضيليةُ في الصفةِ المذكورةِ في اسمِ التفضيلِ تقديريةً تبعاً لمعنى المفضلِ والمفضلِ عليه، ويكونُ اسمُ التفضيلِ حينئذٍ يحملُ صفةً مساعداً لبيانِ أصلهما في معنَى يشتركان فيه، وإن كان مكروهاً. فيكونُ مفضلاً. ويكونُ معنى اسمِ التفضيلِ متافكاً تماماً للصفةِ التي يشتركان فيها.

تقولُ في البيضينِ: هذا أحبُّ من هذا.

وفي الشرينِ: هذا خيرٌ من هذا.

وفي الصعيينِ: هذا أعورٌ من هذا.

وفي القبحينِ: هذا أحسنٌ من هذا.

وعنه بمعنى: أقل بغضاً، وأقل شراً، وأقل صعوبة، وأقل قبحاً^(١). فهو إيثارٌ لأحد المكروهين.

ويشير ابن مالك عن ذلك بقوله: «فإن ورد لفظ التفضيل دون ظهور مشاركة قدرت المشاركة بوجه ما»^(٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿رَبِّ السَّجَنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونِي إِلَيْهِ﴾ (يوسف: ٢٣-٢٤)، حيثُ اسمُ التفضيل - هنا - ليس على بابِه من التفضيل، فكلٌّ من التفضل والتفضل عليه شرٌّ ومكروهٌ، فأكثرُ أحدَ الشرين، وهو السجنُ.

ومنه قوله - ﷺ - : «لَأَنْ يَجْلِسَ أَحَدُكُمْ عَلَى جَمْرَةٍ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى قَبْرَةٍ»^(٣) فكلاهما مكروهٌ، واختير أحدهما.

ويذكرُ منه قولُ الراجز:

أظُلُّ أَرْضِي وَأَبَيْتُ أَطْحَنُ الموتُ من بعضي الحيلة أهنُ^(٤)

حيثُ المفاضلةُ بين الموتِ والحياةِ القاسيةِ، فأكثرُ الموتَ وجعله أهنُ.

(١) شرح السهيل ٣ - ٥٥.

(٢) شرح السهيل ٣ - ٥٥.

(٣) (أرضي) منادى مضاف إليه ضميرُ التثنية المعلوم، والمذكور عليه بالكسرة. (السجن) مبتدأ مرفوع، خبره اسمُ التفضيل (أحب). (عنا) حرف جر، واسم موصول مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بأحب، جملة (يدعونني) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، شبه جملة (إليه) متعلقة بدهور.

(٤) الجامع الصغير ٢ - ٩٠٠ أربا الصالحون ١٦٤ أرواظر: شرح السهيل ٣ - ٥٥.

(أَنْ يَجْلِسَ) كلامٌ للاستفهام، والتوكيد حرف مستي. أن يجلس: حرف مصدرى نصب، ومضارع منصوب. (أَحَدُكُمْ) مفعول مرفوع، وضمير مضاف إليه. والمصدر الأول مبتدأ في محل رفع.

(عَلَى جَمْرَةٍ) شبه الجملة متعلقة بالجنس. (أَخَيْرُ) خبر للمبتدأ مرفوع. (أَهْلُ) جار مجرور، وشبه الجملة متعلقة بغير. (أَنْ يَجْلِسَ) حرف جر، وحرف مصدر، ومضارع منصوب، وقادته ضمير مضاف، والمصدر الأول في محل جر ميم، وشبه الجملة متعلقة باسم التفضيل. (أَهْلُ قَبْرٍ) جار مجرور، وشبه الجملة متعلقة بالجنس.

(٥) شرح السهيل ٣ - ٥٥.

الجملة الفعلية (أرضي) خبر ظل في محل نصب. والجملة الفعلية (أطحن) خبر أبيت في محل نصب. (الموت) مبتدأ مرفوع، خبره أهن. وشبه الجملة (من بعضي الحيلة) متعلقة بأهن.

يتناسبُ الفعلُ التفضيليُّ مع الفعلِ التعجبِ في الصوغِ، حيثُ يصاغُ كلُّ واحدٍ منهما ممَّا يصاغُ منه الآخرُ. ولا يصاغُ مِمَّا لا يصاغُ منه.

اسمُ التفضيلِ يصاغُ على وزنِ (أفعل) مطلقاً، دالاً على الإفرادِ والتذكيرِ، فإن جازاً في التركيبِ استخدامُهُ للأُنثى، فإنه يكونُ على مثالِ (فعلَى). وإن جازاً مطابقتها لموصوفه فإن كلاً منهما يثنى ويُجمعُ.

نحو:

إنه أشعرُّ من صديقه.

إنهما الأشعرَّان.

هم أشعر قومهم، وأشاعرهم.

هي الفضلى.

هما الفضليتان.

إنهن الفضلياتُ.

ويصاغُ اسمُ التفضيلِ من كلِّ ما توافرت فيه الشروطُ الآتيةُ،

١ - أن يكونَ له فعلٌ، فلا يصاغُ من معنى لم يُسمع له فعلٌ، ولا يصاغُ من مثلي: غيرِ وسوي. فلا يقال: هو أكَلَبُ منه. من الكَلْبِ، ولا أَحْمَرُ، من الحمارِ، وقد شدَّ من ذلك:

قولهم: هو ألصُّ من شيطان^(١)، (شيطان) اسمٌ وجلي من ضبَّة، أي: أعظم لصوصية منه.

وقد حكى ابنُ القطاعِ (الفعل) (الوصف)، إننا أخذَ المالَ خفيةً.

٢ - أن يكونَ فعلُهُ ثلاثياً، كي يصاغُ منه اسمُ التفضيلِ مباشرةً.

(١) مثال أبي عبيد ٣٣٦، رقم ١٦٤٠ / مجمع الامثال ٢ - ٧ - ٢، رقم ٣٧١٥.

وَشَدَّ مِنْ ذَلِكَ :

أَخْصَرَ : إِذْ إِنَّهُ مِنْ اخْتَصِرَ .

وَيُذَكَّرُ أَنَّهُ قَدْ سُمِعَ : هُوَ اخْتِطَاهُمْ لِلدَّرَاهِمِ ، وَأَوَّلَاهُمْ لِلْمَعْرُوفِ ؛ مِنْ : اعطى ،
وَأَوَّلَى .

كَمَا سُمِعَ اسْتِعْمَالُ : هَذَا الْكَلِمَاتُ أَفْقَرُ مِنْ غَيْرِهِ ، مِنْ : أَفْقَر .

وَسُمِعَ : أَحْسَنُ الشَّائِنِ وَالْبَحِيرِينَ ، أَيْ : أَكْلَهُمَا ، وَأَبْلُ النَّاسِ ، أَيْ : أَرْعَاهُمْ
لِللَّيْلِ .

هَذَا الْكَلِمَاتُ اشْتَجَرُ مِنْ هَذَا ، فَلَا يُضَيِّعُ مِنْ غَيْرِهِ ، وَهِيَ يَرُونَ أَنَّ هَذِهِ عَمَّا لَا
فَعْلَ لَهُ ، لَكِنْ ابْنُ مَالِكٍ يَرَى أَنَّهَا مِنْ فَعْلٍ ، فَهِيَ مِنْ : أَحْتَكُ ، أَلِكُ ، اشْتَجَرَ ،
أَضَاعَ . كَمَا يَرَى أَنَّهُ لَا شُدُودَ فِيهَا ، لِأَنَّ الْفِعْلَ عِنْدَهُمْ يَسَاوِي : فَعَلَ ، وَقَعَلَ ،
وَفَعَّلَ .

- يَفْتَحُ الْعَيْنَ ، وَكَسْرَهَا ، وَضَمُّهَا - فِي بِنَاءِ أَفْعَلِ التَّضْيِيلِ^(١١) .

وَيُذَكَّرُ ابْنُ مَالِكٍ^(١٢) فِي هَذَا الشُّدُودِ قَوْلَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : «إِنَّ أَعْمُ
أُمُورِكُمْ عِنْدِي الصَّلَاةُ ، فَمَنْ حَفِظَهَا وَحَافِظَ عَلَيْهَا حَفِظَ دِينَهُ ، وَمَنْ ضَيَّعَهَا فَهُوَ لَمْ يَسْوَإِهَا
أَضَيَّعَهَا» .

وَكَانَ بَعْضُهُمْ يَجِيزُ بِنَاءَ اسْمِ التَّضْيِيلِ مِنْ (أَفْعَلِ) مَطْلَقًا ، وَلَا يَجْعَلُونَ فِيهِ
شُدُودًا ، اسْتِنَادًا إِلَى أَنَّ هَذَا مَذْهَبٌ سَبِيحٌ ، حَيْثُ إِنَّ أَفْعَلَ عِنْدَهُ يَسَاوِي فَعَلَ
وَقَعَلَ فِي بِنَاءِ اسْمِ التَّضْيِيلِ ، وَكَذَا الْفِعْلُ التَّعْجِيبِ^(١٣) .

٣ - أَنْ يَكُونَ فَعْلُهُ مُتَصَرِّفًا ، فَلَا يَأْتِي مِنْ فَعْلٍ جَانِبٍ ، نَحْوُ : عَسَى ، نَعَمْ ،
بَشَى ، لَيْسَ ، حَبَّ ، هَبَّ ، تَعَلَّمَ .

وَلَا يَأْتِي مِنْ مَثَلِ : يَذَرُ ، وَيَذَعُ . . . لِأَنَّهَا تَأْتِي التَّصَرُّفَ .

(١١) شرح السبيل ٣ - ٥١ .

(١٢) الموضع السابق .

(١٣) ينظر : الكتاب ١ - ٧٣ / شرح السبيل ٣ - ١٢ . ٥١ / الماعد ٢ - ١٧٣ ، ١٧٦ .

٤ - أن يكون تاماً، فلا يأتي من فعل ناقص، نحو: كان وأخواتها، وكان وأخواتها، وظن وأخواتها.

٥ - أن يكون مثبتاً، فلا يصاغ من منفي بالسلب، أي: بوجود أداة نفي.

٦ - أن يكون مبنياً للمعلوم، أو للمفعول فلا يصاغ من مبنى للمجهول.

وقد شد من ذلك :

هو اختَصِر، حيث إنه من: (اختَصِر)، وإنما على ثلاثة، ومبنيًا للمجهول.

هو اصْتَوَب من فلان، من: اصْتَب، وإنما، ومبنيًا للمجهول.

هو أَرْمَى من ذك، من: رَمَى، وهو لا يستعمل إلا مبنيًا للمجهول.

هو أَعْنَى بحاجتك، من: عَنَى، وهو أَشْغَلُ من ذاتِ النَّحْيِ^(١١). (النحى: رف السن). من: شَغِلَ، وقد يستعمل الفعل مبنيًا للمعلوم، ومنهم من يرى أن مثل هذه ليس فيها شذوذ؛ لأنه لا لبس فيها للفاعل^(١٢).

ومنه: هو أشهر من غيره، وأَعْلَر، والوَم، وأَعْرَف، وأَنْكَر، وأخوف، وأَرْجَى، من: شَهَرَ، وعَلِمَ، وإبْمَ، وعَرَفَ، ونَكِرَ، ونَجِبَ، ورَجَى.

ذكر ابن مالك أنه قد بينى أفعال التفضيل من فعل مبنى للمجهول، إن أمِنَ اللبس بما بيني للمعلوم، نحو: هو أَجَنُّ...، أو: أَشَقَفُ، أو: أَبْهَتُ... من: جَنَّ وشَقِفَ، ونَجِتَ. . وكلها مبنية للمجهول، ويجعل منه أَرْمَى، وأشغِلَ، وأشهر... .

فلا يُعَدُّ شذوذاً على هذا الاتجاه^(١٣).

٧ - ألا يكون الوصف منه على مثال: أفعال (المذكر)، فعَلَاءَ (للمؤنث). ويكون ذلك في: الألوان: أحمر حمراء، أصفر صفراء. . . الميوسب الظاهرة: أورد حمراء، أصمى صمياء، أخرج عرجاء، أرمى رمضاء، أرمى خرشاء. . .

(١١) ذات النحين: امرأة من تيم الله بن ثعلبة شغلها أسدعهم بنين في دينها، ثم حاورها حتى نفس منها ما أراد، وهرب.

(١٢) شرح ابن النظم ٤٧٩.

(١٣) شرح السهول ٣ - ١٥ - ٥٢.

العيوبِ الباطنة: أبلهٌ بلباه، أحمقٌ خفاه. . .

الخليل: ألقى لعياء، أكل كحلاء، أتهل شهلاء. . .

ومنهم من يرى أن هذا ليس شرطاً في العيوبِ الباطنة، فأجازوا: فلان أبلهٌ من . . . وأحمق من . . . وأوعن من . . .

وقد شدَّ من ذلك قولهم: هو أسودٌ من حنكِ العرابِ.

٨ - أن يكون قابلاً للتفاوت. أي: يكون معناه قابلاً للزيادة والنقصان، فيقبل الكثرة، ولذلك فإنه لا يبنى من مثل: مات، وقضى.

كيفية التفضيل فيما لا تتوافر فيه الشروط:

يبدأ بـ يجب أن نعرف أن التفضيل لا يصاغ من معنى ليس له فعلٌ، أو كان فعله ناقصاً، أو كان جامداً، أو لا يقبلُ التفاوتَ والكثرة.

لكن ما كان غير ذلك فإنه يصاغ منه أقملُ التفضيل بالطرق الآتية:

١ - إن كان المصوغ من اسم التفضيل راتكاً على ثلاثة أحرف، أو كان الوصف منه على مثال أقملُ فعلاء، فإنه يستعانُ بفعلٍ مناسبٍ في المعنى، تتوافر فيه الشروط، فيؤتى منه باسم التفضيل، ثم يُحيزُّ بالمصدرِ الصريح من المعنى أو الصفة المرادُ فيها التفاضلُ.

فيقال: هو أقوى استنتاجاً من (استنتج)، وهو راتكٌ على الثلاثة. فأتينا باسم التفضيل المساعد (أقوى) من (قوى).

وتقول: إنه أقلُّ إيماناً. من أعمل.

وأحكمُ إجابةً. من أجاب.

كان أقلُّ استعانةً بغيره، من استعان.

إنه أشدُّ تأريلاً، وأجدرُ محافظةً على التفوق.

ويقال: هو أشدُّ دحرجةً، وأصحُّ تعليماً، وأكثرُ اقتراباً.

ويقال: هذه أفتى حُمْرَةً. من أحمر حمراء.

لقد كان تصعّب يابضًا. وأضح أكثرَ شهبًا.

وتقول: هي أجملُ لَمَى، ولكنها أَيْبُنُ حَوْلًا.

لقد كان أشدَّ عَرَجًا. هو البعُ عَرَجًا. إنها أحسنُ كَحْلًا.

وقد يتلّى اسمَ التفضيلِ بالمصدرِ المؤولِ، فنقول: إنه أقلُّ أن يهملَ، وأحكمُ أن يُجيبَ.

ويكونُ المصدرُ المؤولُ -حينئذٍ- منصوبًا على نزعِ الخافضِ -على الأرجحِ.

ب- إن كان المصوغُ منه اسمَ التفضيلِ مبنيا للمجهولِ، أو مضيًا فإن اسمَ التفضيلِ المصوغُ من الفعلِ الساعِدِ النَّاسِبِ يُعَيَّرُ بالمصدرِ المؤولِ من الصفةِ المرادِ تفاضُّلُها. فيقال:

إنه أجدرُّ أن يكلمًا. وأحقُّ أن يُحترَمَ.

هم أولىُّ ألا يُهملُوا، وأسمىُّ ألا يتفاحروا، وأعزُّ أن يُدَلُّوا، وأكرمُ أن يُسهانوا.

ويكونُ المصدرُ المؤولُ منصوبًا على نزعِ الخافضِ.

ملحوظة:

ذكرنا أن وردَ اسمُ التفضيلِ هو (أَفْعَلُ)، لكن يخرجُ عن ذلك لفظان، هما: خَيْرٌ، وَشَرٌّ.

حيثُ تحذفُ الهَمْزَةُ منهما لكثرةِ الاستعمالِ^(١) فاختصروهما تخفيفًا.

فيقالُ: هو خَيْرٌ من... وهو شَرٌّ من...

وقد جاء (خير) اسمَ تفضيلٍ في قوله تعالى: ﴿وَالْأَمَّةُ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَتَوَلَّوْا

أَعْيُنِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢١]^(٢)، ﴿وَالْعِبَادَةُ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَتَوَلَّوْا أَعْيُنَكُمْ﴾ ...

[البقرة: ٢٢١].

(١) شرح الصريح ٢ - ١٠١.

(٢) (الامانة) الكلام: لام الابتداء والتوكيد. أمية: مبتدأ مرفوع. خير: خبر.

﴿ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِلْآبِرَارِ ﴾^(١) [آل عمران: ١٩٨].

﴿ هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقَابًا ﴾ [الكهف: ٤٤]^(٢).

وقد ورد (شر) اسم تفضيل في قوله تعالى: ﴿ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضْعَفُ جُنْدًا ﴾ [مريم: ٧٥]^(٣).

﴿ هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاعِينَ لَشَرَّ مَأَبٍ ﴾ [ص: ٥٥]^(٤).

وذكر الهمزة فيهما بعد ثبوتها، أو ضرورة كما ورد في رَجَزٍ وَرُؤْيَةٍ:

بِلَالٍ خَيْرُ النَّاسِ وَإِنَّ الْآخِرَ^(٥)

حيث جمع بين أصل الاسم (آخر) وما صار إليه في الاستعمال (خير).

وقد قرأ أبو قلابة قوله تعالى: ﴿ سَيَعْلَمُونَ غَدًا مِنَ الْكَذَّابِ الْأَشْرِبِ ﴾

[القمر: ٢٦]. على الندور، حيث أعاد الهمزة، مع فتح الشين، وتشديد الراء.

وهي قراءة شاذة^(٦).

وقد يعامل (أحب) معاملتها، حيث يحذف منه الهمزة، ويقى على (حب)،

وجعله ابن مالك شذوذاً، عليه جاء قول الأحموس:

(١) لما اسم موصول مبتدأ مرفوع مجازاً. صلتها عند الله، وغيره: خير، فيه الجملة التلويحية المتعلقة بخير.

(٢) هُنَالِكَ: نائب جملة غير مقدم. لَمَّا: الواو (الولاية)، والله، شبه جملة متعلقة بالولاية، أو للآخر البتة، وهنالك شبه جملة متعلقة بالخير، أو بالولاية. (الحزن) الكسر صفة للفظ الجلالة مجرورة. (هو) ضمير جملة اسمية. (وإن) الكسر غير منصوب، وكذلك (عقاب) الكسر غير.

(٣) (من) اسم موصول مبنى مفعول به في محل نصب، صلتها الجملة الاسمية (هو شر). (مكأن) الكسر لاسم التفضيل (أضعف).

(٤) (هذا) اسم إشارة مبنى، مبتدأ في محل رفع. وغيره: محذوف. والتقدير: هذا كما ذكر. أو غير مبتدأ محذوف، والتقدير: هذا للمؤمنين. (الطَّاعِينَ) شبه جملة، خبر إن مقدم في محل رفع. (الشَّرِّ) اللام: اللابتداء والتأكيد، وهي اللام الرحلة. شر: اسم إن مؤخر في محل نصب. مأب: مضاف إليه مجرورة. وعلامة جره الكسرة.

(٥) للحسب: ٢ - ٢٩٩ / البحر المحیط: ١ / ٢٠٤ / شرح الفهول: ٣ - ٥٣ / شرح الكافية الشافية: ٢ - ١١٣٧ / المسند: ٢ - ١٧٧ / شرح التصريح: ٢ - ١٠٦ / الصبان على الأشموني: ٢ - ٤٣.

(٦) بِلَالٍ (مبتدأ) مرفوع، ومنع من الصرف للضرورة.

(٧) (إعلاء) ما من به الرحمن: ٢ - ٢٥٠ / قدر اللغوي: ١ - ٢٢٨. ٦ - ٢٢٩.

ورادني كلفاً في الحب أن منعتُ وحبُّ شيءٍ إلى الإنسانِ ما مُتَعَا⁽¹⁾
 أي: وأحبُّ شيءٍ. . . حذف هـمزة اسم التفضيل، وعامله معاملة الأخير، وشر).
 ولكنهما في التعجبِ تذكرُ الهمزةُ فيهما، فيقال: ما أعبره، ما أشره، ويندُرُ حذف
 الهمزة - حيثُ.

الصور البنيوية لاسم التفضيل في التركيب

يأتي اسمُ التفضيلِ في الجملةِ العربيةِ يتبوأ على أربعِ صورٍ، يختلف بناءُ في
 كلِّ صيغةٍ منها عن الأخرى، وينادُ على ذلك يختلفُ كيفيةُ تصرُّفه، واحتمالاتُه،
 ذلك على التفضيلِ الآتي:

الصورة الأولى، أن يكون مقروناً بال:

نحو: الأفضل، والأكبر، الحسنى، الصغرى. . .

حيثُ يكون اسمُ التفضيلِ صفةً للمفضلِ، ويلزمُه تركيباً أمران⁽²⁾:

- أن يطابقَ موضوعه المفضلَ في العددِ والجنسِ.

- امتناعُ اقترانهِ بمنِ التي تدخلُ على المفضلِ عليه، حيث لا يذكرُ المفضلُ عليه؛

لأن وجودَ (أل) أعنتُ عنه، ولأن (من) نقضتِ التفضيلَ على الجبرورِ بها لا

غيره، أما ذكرُ (أل) طأته يقتضى دخولَ المفضلِ عليه بمنٍ وغيره. فنقول:

أقبلَ محمدٌ الأفضلُ، أقبلتِ الفتاةُ الفضلى.

أقبلَ الحمدانِ الأفضلانِ، أقبلتِ الفتاتانِ الفضليتانِ.

أقبلتِ الفتياتُ الفضلياتِ، أو: الفضلُ.

وتقول: احترمتُ الرجلَ الأكبرَ، والمرأةَ الكبرى، والرجلينِ الأكبرينِ، والمرأتينِ

الكبيرتينِ، والرجالِ الأكبرينِ، والأكبرَ، والنساءَ الكبيراتِ، والكبيرَ.

(1) بيوتك ١٣٣ / الألفى ٤ - ٢٩٩ / شرح السهيل ٣ - ٥٣ / المساعد ٢ - ١١٧ / شرح التصريح ٢ -

١٠١ / الصبان على الأسمونى ٣ - ٤٣.

(2) للفتب ١ - ١٦٨ / شرح ابن عيش ٦-١٠٤ / شرح السهيل ٣ - ٥٩.

أما ما يُذكرُ من قولِ الأحمسيِّ ميمون بن قيس:

ولستَ بالأكْثَرِ منهمْ خَصِيٌّ وإنما العِزَّةُ للكَاثِرِ^(١١)

حيثُ وردَ اسمُ التفضيلِ (الأكْثَر) مقروناً بال، وذكرَ بعده (مِنْ) سابقاً لما يدلُّ على أنه المُفضَّلُ عليه، وهو ضميرُ الغائبين، فإن ذلك يؤلِّقُ على:

- أن يكونَ (منهم) متعلِّقاً بمحذوف، تقديره: أكثر، مجرداً من (ال) والإضافة، دلَّ عليه المذكورُ، ويكونُ بدلاً من (الأكْثَر).

- ومنهم مَنْ يجعلُ (أل) في اسمِ التفضيلِ المذكورِ رائدةً، فلا تغيثُ تعريفاً، ويكونُ اسمُ التفضيلِ نكرةً.

- ومنهم مَنْ يجعلُ (منهم) متضمنةً معنى (فيهم).

- ومنهم من يجعلُ (مِنْ) للتيين، كأنه قال: ولستَ بالأكْثَرِ مِنْ يَينهم^(١٢) تكونُ (منهم) في موضعِ الحالِ من اسمِ (ليس).

ويخرِّجُ على مثلِ ذلك قولُ الشاعر:

نحنُ بَغْرَسِي الوَدِيِّ أهْلُنا منا بركضِ الجِيادِ في السُدْفِ^(١٣)

وإذا كانت (مِنْ) مذكورةً لكنها داخلةٌ على غيرِ المُفضَّلِ عليه فإنه يجوزُ اجتماعُها مع اسمِ التفضيلِ المُعرِّفِ بال.

(١١) الخصائص ١ - ١٨٥ - ٣ - ١٢٤ / شرح القية ابن سحلي ٢ - ٦ - ١٠ - ٦ / المساعد ٢ - ١٧٤ / ضياء

السالك ٣ - ١١٨ / شرح الصريح ٢ - ١٤٠ / الصبان على الأسموني ٣ - ١٧.

الكأثر - من يظنُّ غيره بالكثرة.

(الأكْثَر) حرفُ جرٍّ رائدٌ للتركيب، وغيرُ ليس منصوبٌ مقفولاً، (خصي) ليس منصوبٌ، (العزَّة) للكأثر.

جملة اسمية من مبتدأ، وغيره شبه الجملة.

(١٢) شرح السهيل ٣ - ٨٥.

(١٣) ينسبُ إلى سعد بن القرفة، وقد ينسبُ إلى قيس بن الخطيم.

شرح السهيل ٣ - ٤٧ / المساعد ٢ - ١٧٣ / شرح الصريح ٦ - ٣ - ١٠٣ / الصبان على الأسموني ٣ - ٤٧.

الودي = كَثِيْر: التخلُّ الصغير، الجياد = الخيل الجيِّدة، السُدْف = ظلمة الصبح، والفرود = قهقري من

الاضداد.

(نحن) مبتدأ، غيره (المعلمة).

جاء ذلك في قول الشاعر :

لَهُمُ الْآقْرَبُونَ مِنْ كُلِّ حَسِيرٍ وَهُمْ الْأَبْعَدُونَ مِنْ كُلِّ ذَمٍّ (١)

(كل خير) و(كل ذم) ليس أيّ منهما مفضلاً عليه، لذلك جاز أن يُسبقا بـ(من) مذكورة بعد نسأى التفضيل (الاقربون - الأبعدون).

وكتفولك : هو أقرب الناس مني .

الصورة الثانية، لن يكون مجرداً من ال والإضافة ،

نحو: أفضل ، أحسن ، كبري ، عظمى . . .

ويلزمه - حيثنظ - أمران :

- أن يلزم الأفراد والتذكير .

- أن يتبع بحرف الجر (من) جازاً للمفضل عليه . فيقال :
محمد أفضل منه .

المحمدان أفضل منهما .

المحمدون أفضل منهم .

هذه الفتاة أفضل من الأخريات .

هاتان الفتاتان أفضل من الأخريات .

هؤلاء الفتيات أفضل من الأخريات .

وتقول : على أعلم من خليل ، هند أكبر من سعاد .

الرجلان أنقى من أقرانهما ، الصديقتان أنقى من غيرهما .

الرجال أنقى من غيرهم . النساء أنقى من غيرهن .

بتأهنا أصلح منهما ، الأمهات أصطف من الأخوات .

(١) للمعاد ٢ - ١٧٢ / البيان على الأسنوني ٣ - ١٧ .

هما أرحمُ من صديقهما. فَمُ اشْتَجَعُ مِنْ غَيْرِهِمْ.

سميرٌ اشْفَقَ مِنْ خَالِدٍ.

قد يُفَصَّلُ فِي هَذَا التَّرْكِيبِ بَيْنَ (مِنْ) وَاسْمِ التَّضْفِيلِ بِمَعْمُولِ اسْمِ التَّضْفِيلِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ أُوتُوا مِنَ اللَّهِ بِالنُّفُوسِ وَأَزْوَاجَهُمْ أَهْلَهُمْ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ﴾ [الاحزاب: ٦]. حَيْثُ فُصِّلَ بَيْنَ اسْمِ التَّضْفِيلِ (أُولَى) وَ(مِنْ) بِشِبْهِ الْجُمْلَةِ (بِالنُّفُوسِ)، وَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِاسْمِ التَّضْفِيلِ.

وَمِثْلُهُ فِي الْفَصْلِ بِشِبْهِ الْجُمْلَةِ (فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَمِنَ الْمُؤْمِنِينَ) فِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي.

ومنه قولُ الشاعر:

فَلَا تَأْتِ أَسْمَحُ لِلْعَفَاةِ بِسُؤْلِهِمْ عِنْدَ الشُّصَابِ مِنْ أَبِي لَيْثِنَا^(١)

حَيْثُ فَصَّلَ بَيْنَ اسْمِ التَّضْفِيلِ (أَسْمَحُ) وَ(مِنْ) بِالتَّعْلُقِ بِاسْمِ التَّضْفِيلِ وَهُوَ (لِلْعَفَاةِ)، وَ(بِسُؤْلِهِمْ)، وَبِالتَّعْلُقِ بِالتَّعْلُقِ بِهِ وَهُوَ شِبْهُ الْجُمْلَةِ (عِنْدَ الشُّصَابِ) فَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِالمصدرِ (سُؤْلِ).

وقولُ الشاعر:

مَارَلْتُ أَبْطَأُ فِي غَضْرِ الزَّمَانِ يَدًا لِلنَّاسِ بِالْخَيْرِ مِنْ عَمْرٍو وَمِنْ هَرَمٍ^(٢)

نَلْحِظُ الْفَصْلَ بَيْنَ اسْمِ التَّضْفِيلِ (أَبْطَأُ) وَ(مِنْ) بِشِبْهِ الْجُمْلَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهِ (فِي قَضِ)، وَبِالتَّمْيِيزِ لِلتَّصَوُّبِ بِهِ (يَدًا)، وَشِبْهِ الْجُمْلَةِ الْمُتَعَلِّقَتَيْنِ بِهِ - كَسَلْكَ - لِلنَّاسِ، وَبِالْخَيْرِ.

(١) شرح التنزيل ٣ - ٥٤، ربه: الشُّصَابُ / السَّاعِدُ ٢ - ١٦٨.

الشُّصَابُ: جَمْعُ شُصَابٍ، يَكْسُرُ فَسْكَوْنٌ، وَهُوَ الشُّعْفَةُ وَالْجَدْبُ، الْعَفَاةُ: جَمْعُ عَافٍ، وَهُوَ مِنَ الْبَقَالِ.

(٢) شرح التنزيل ٣ - ٥٤ / شرح الكلمة الشافية ٢ - ١١٣٢.

غَضْرِ الزَّمَانِ: أَي: لِهَامِ الْخَفْضِ وَالْإِثْرَةِ، أَي: الْعَمَلِ وَالشَّمَا.

وقد يفصلُ بينَ اسمِ التفضيلِ (ومن) بدلًا (وما اتصلَ بها، نحو: العلمُ خيرٌ لو كانَ صاحبُه على خلقٍ من المالِ. الحقُّ أقوى لو كانَ صاحبُه قويًا من الظلم؛ وبخاصةِ الحقِّ بينَ الدولِ.

ومنه قولُ الشاعرِ:

وَلتُسَوِّكِ أَطْيَبُ لو بَدَلتِ لَنَا مِنْ مَاءِ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَمْسِ (١)

فصل بين اسم التفضيل (أطيب) و(من) بـلو وجملة الشرط.

كما قد يكون الفصلُ بالتداء، كأن تقولَ: محمدٌ أفضلٌ - يا أحمدُ - من صبيحٍ. أنتم أعلمٌ - يا رجالَ التحي - بأسرارِ التراكيبِ اللغويةِ .
ومن الفصلِ بالتداء قولُ جرير:

لَمْ نَلْقُ أَحَبًّا يَا فَرْدَقُ مِنْكُمْ لَيْلًا وَأَحَبًّا بِالنَّهَارِ نَهَارًا (٢)

حيثُ فصلَ بين اسمِ التفضيلِ وَمِنْ بِالمشاي وأداةِ التداءِ (يا فردق).

الصورة الثالثة: أن يكون مضافاً إلى تذكير.

نحو: أفضل رجلٍ، أشجع محاربٍ، أقوى حيوانٍ، أحسنُ خطِّ.
يلزمُ هذا التركيبُ:

- أن يلزمَ اسمُ التفضيلِ الدلالةَ على الأفرادِ والتذكيرِ.

- أن يطابقَ المضافُ إلى اسمِ التفضيلِ الموصوفَ في النوعِ والعددِ، وبخاصةِ الاسمِ الجامدِ.

(١) شرح السهول ٣ - ٥٤ / الساعد ٢ - ١٦٩ / الصبيان على الأسنونى ٣ - ٤٦. ويروي: على عمر، مؤنثة: فخير ماء صغبر، جمعه: مواهب.

تذكير أطيب، لام الابتداء ومبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الواو، وصغير للمطابقة مضاف إليه في محل جر، وأطيب: خبر المبتدأ مرفوع. (على نحو) جملة صفة له في محل جر.

(٢) الساعد ٢ - ١٦٩ / البير ٢ - ١٦٨.

(نلق) فعل مضارع مجزوم بعد لم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة.

وقاعله ضمير مستتر، تذكيره: نحن. (يا فردق) حرف تداء، ومثنى مبنى على الضم، في محل نصب. ليلًا تمييز منصوب.

- أن يكون المضاف إلى اسم التفضيل مطابقاً للمفضل في جنسه من العفل وعدمه، أي: أن يكون شيئاً المفضل بعض منه، أما غير ذلك فلا يصح^(١١).
 ذلك نحو: على أشجع رجلي.

العليان أشجع رجلين.

العليون أشجع رجال.

عماد أئمت قضاة.

العمادان أئمت قضاة.

العمادات أئمت قضاة.

ومعنى التركيب: على أشجع من كل واحد، والعليان أشجع من كل رجلين. قيس فضلهما بفضلهما، والعليون أشجع من كل رجلين. قيس فضلهم بفضلهم، ... وهكذا. فحذف (من كل)، وأضيف اسم التفضيل إلى ما كان مضافاً إليه^(١٢).

وتقول: زيد أفضل رجلي، أحمد أنقى رجلي، الزيدان أفضل رجلين، هما أكثرنا رجلين، الزيدون أفضل رجال، هم أنقى رجال، هند أفضل امرأة، إنها أحف امرأة، الهندان أحفل امرأتين، هما أطيب امرأتين، الزينات أكمل نسوة، هن أنقى نسوة، إجابتك أدق إجابة، خطه أجمل خط. . .

فإذا كان المضاف اسم التفضيل مشتقاً فإنه يجوز إفراده، دون النظر إلى تسمية المفضل أو جمعيه، والجمهور يوجبون المطابقة.

وقد ورد الوجهان في قول الشاعر، وقد أشده القراء^(١٣):

وَإِذَا هُمْ طَعِمُوا فَأَلَامَ طَاعِمٌ وَإِذَا هُمْ جَانَعُوا فَشَرَّ جِياع^(١٤)

(١١) للقطب ٣ - ٣٨.

(١٢) ينظر: شرح التسهيل ٣ - ٦٢.

(١٣) معاني القرآن للقرافي ١٤١ - ١٣٣. وينظر: الطبري ١ - ٤١٢ / البحر المحيط ١ - ١٧٧.

(١٤) المواضع السابقة / شرح التسهيل ٣ - ٦٢ / السامع ٢ - ١١٨.

فالنكرة (طاعم) المضافة إلى اسم التفضيل (الأم) في الشطر الأول دالة على الأفراد، مع أن المفضل لهم جمعٌ.

أما النكرة (جياج) في الشطر الثاني وهي مضافة إلى اسم التفضيل (شر) فإنها جمعٌ، فطابقت المفضل.

ولأن جمهور النحاة يوجبون الأفراد فلو أنهم يقولون كل ما جاء على غيره، حيث يقدرون محذوفاً قبل النكرة المضافة تكون مطابقة في العدد للموصوف المفضل، أو يقدرون المحذوف قبل الموصوف يطابق النكرة في العدد.

في البيت السابق يقدرون الأم طاعم، ، بالقول: الأم فريقت طاعم.

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا أُولَٰ كَاْفِرِيْهٖ﴾ [البقرة: ٤١]، نجد أن ما أُضيف إلى اسم التفضيل من نكرة مفردة، والمفضل جمعٌ، ويقولون ذلك على النحو الآتي^(١):

- إن (الأول) مضاف لاسم ذاك على الجمع، و(كافر) صفة، فحذف الاسم، وبقيت صفة قائمة مقامه، والتقدير: ولا تكونوا أول فريقت كافر به، وهذا الرأي هو الأظهر.

- وقيل: التقدير: أول من كفر به.

- وقيل: التقدير: إنه في معنى: لا يكن كل واحد منكم أول كافر به.

- وقيل: التقدير: ولا تكونوا أول كافر به، ولا آخر كافر به، وذكر الأول، واقتصر عليه، لأنه أتحش.

ملحوظة:

إذا عطف على اسم التفضيل المضاف إلى نكرة مضافاً إلى الضمير لعائد عليها جاز في الضمير المطابقة وعدم المطابقة. والمطابقة أرجح وأوقع وأكثر قبولاً. نحو:

محمد أفضل رجل، وأعلمه.

الحمدان أفضل رجلين، وأشجعهم، وأشجعهما.

(١) الدر المنثور ١ - ٦ - ٦٠.

المحمدون أفضلُ رجال، واقواء، وأقواءهم.

هند أحسنُ فتاة، وأكملها، وأكملها.

الهندان أجملُ فتاتين، وأعقله، وأعظمهما.

الهنداتُ أكملُ فتيات، والزُمة، والزُمةن.

الصورة الرابعة أن يكون مضافاً إلى معرفة:

نحو: أفضلُ القوم، أحسنُ الخطأ، أجملُ الوجه، أشجعُ المحاربين.

يلتزم البصريون أن أفعلَ التفضيل إذا أضيفَ إلى معرفة لا يكون إلا بعضاً ما أضيفَ إليه، وأجازه الكوفيون.

وفي هذا التركيب يجوزُ الوجهان السابقان:

الطابقة، وعدمُ الطابقة، وعدمُ الطابقة أرجح^(١)، فيقال :
محمد أكرمُ الناس.

الحمدان أكرمُ الناس. أو: أكرما الناس.

المحمدون أكرمُ الناس. أو: أكرموا الناس، وأكارمو الناس.

وظاءُ أفضلُ الفتيات. أو: قُضلى الفتيات.

الوفاءان أفضلُ الفتيات. أو: قُضلبا الفتيات.

الوفاءات أفضلُ الفتيات. أو: قُضلى الفتيات.

ومنه قوله تعالى:

﴿ وَمَا تَرَكَ الْشَّعْبَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا بِادْيِ الرَّأْيِ. ﴾ [هود: ٢٧]^(٢).

(١) التفضيل ١٢٤ / شرح الشذور ٤١٧ / شرح الصريح ٢ - ٥ - ٦.

(٢) (الرأي) قد تكون قلبية، وقد تكون بصرية، فعل مضارع مرفوع مقدراً. و(الشعب) المفعول به في محل نصب. وجملة (الشعب) مفعول به ثانٍ منصوب محلاً مع القلبية. وحال في محل نصب مع البصرية. (الذين) اسم موصول مبني في محل رفع لأنه فاعل. (هم) اسم (الذين) مبتدأ وخبر. والجملة الاسمية صلة الموصول. (بأدي) منصوب على الظرفية الزمانية. أو على الخالية من كافة المخاطب، أو على حرف نداء محذوف.

اسم التفضيل (أركان) أضيفَ إلى معرفة (ضمير المتكلمين)، فجاء على وجه المطابقة، حيثُ جمعُ، وهو مذكر.

وجاء مطابقاً -كذلك- اسم التفضيل في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مَجْرِمِهَا لِيَسْأَلُوا فِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣].

حيثُ (أكبر) جمع (أكبر)، وهو مضافٌ إلى ما أضيفَ إلى معرفة.

وجاء غيرَ مطابقٍ في قوله تعالى: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمُ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِمْ...﴾ [البقرة: ١٩٦].

واجتماعاً في قول الرسول ﷺ: «أَلَا أُخِيرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ، وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجَالِسِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ؟ أَحْسَبُكُمْ أَخْلَافًا، الْمَوْطُونِ اثْنَانَا، الَّذِينَ يَكْفُونَ وَيُؤَلَّفُونَ»^(١). حيثُ أقرء أحب وأقرب، وجمع أحسن، وكلُّها أسماء تفضيل مضافةٌ إلى معرفة.

ملحوظة :

يجب مطابقة اسم التفضيل المضاف إلى معرفة في موضعين :

أولهما: إن لم يقصد به التفضيل، أي: كان الفعلُ التفضيلي على غيرِ بابه.

منه قولهم: الناقصُ والأشجُّ أحدلاً بنى مروان^(٢)، أي: العادلان منهم، إذ لم يشاركهما أحدٌ في العدلِ منهم. فلم يقصد تفضيلهما على غيرهما. حيثُ يجب أن يشترك المفضل والمفضل عليه في معنى جهة التفضيل.

والآخر: أن يؤولَ بما لا تفضيلَ فيه، حيثُ يقصدُ باسم التفضيل المقابلة على المضافِ إليه مع غيره. فتكونُ المقابلة -حيثُ - عامةً كان تقولُ :

الرسول ﷺ - أفضلُ قريشٍ، أي: أفضلُ الناسِ قاطبةً من بين قريشٍ، وليس المقصودُ معنى (من)، لأنها تجعل المقابلةً محدودةً، ولكنه يراد بها الإطلاق.

(١) فتح الباع للأصول ٥ - ٨٥ / دليل القائلين ٥ - ١٠٦ / شرح السهول ٣ - ٥٩ / شرح ابن القاسم ١٨٦.

(٢) الناقص: يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان. الأشج: عمر بن عبد العزيز.

شرح الصريح ٢ - ١٠٥ / حياء السالك ٣ - ١٢٠ / البيان على الأشعوري ٣ - ٤٩.

ويشترط لتجريد اسم التفضيل من معنى التفضيل ألا يقترنَ بِنَ لفظاً، ولا تقديرًا، ولا يكونَ بعضُ ما يضافُ إليه، فيؤولُ - حينئذٍ - باسمِ الفاعلِ، أو بالصفةِ المُشَبَّهة. من ذلك ما ذكره ابنُ مالك من المثال: يوسفُ أحسنُ إخوته، حيثُ لا يجوزُ أن يقدرَ منهم، لأن يوسفَ ليس من المفضلِ عليهم، فيشتركَ. ويقالُ على إرادةٍ معنى (من): يوسفُ أحسنُ أبناءِ يعقوبَ.

ومنه: زيدٌ أعلمُ المدينة، أي: عالمُ المدينة، فنقول: الزيدانُ أعلما المدينة، الزيدون أعلمو المدينة. . . الخ

ومنه مؤولاً بالصفةِ المُشَبَّهة قولُهُ تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ [الروم: ٢٧]. اسمُ التفضيلِ (العون) بمعنى هين، فيكونُ صفةً مُشَبَّهةً، مثلهُ في ذلك مثلُ القول: اللهُ أكبرُ، أي: كبيرُ؛ لأنه ليس المقصودُ هنا التفضيلُ، وإنما الصفةُ التي تفيدُ الثبوتَ واللزومَ، وهي الصفةُ المُشَبَّهة، إذ لا تُقارَنُ في نسبِ المقدوراتِ إلى قدرته -تبارك وتعالى-^(١).

واسمُ التفضيلِ العاري الذي ليس معه (من) ويكونُ مجرداً من التفضيلِ يستعملُ مؤولاً باسمِ الفاعلِ في قوله تعالى: ﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ... ﴾ [التجم: ٣٢].

أما قولُ الشاعر:

تَعْنَى وَجِئًا لَنْ أَمُوتَ وَإِنْ أُمْتُ فَتلكَ سَبِيلٌ لستُ فيها بِأُوحدٍ^(٢)
تَقْدِيرُهُ: لستُ فيها بِوَحيدٍ.

(١) شرح السهيل ٣ - ٦٠.

(٢) الشاهد ٢ - ١٧٦.

[لَنْ أَمُوتَ] حرفُ مضارٍ مني، وقيل مضارع منصوب، وقامله ضمير مستتر للقدر: (لَنْ)، والمضارع المؤولُ مفعول به في محل نصب. [وَأَمْتُ] فعل الشرط مضارع مسجوز. وقامله مستتر للقدر: لَنْ. [تلكَ سَبِيلٌ] مبتدأ والخبر، والخبر اسمية جواب الشرط في محل جزم. [بِأُوحدٍ] حرفُ جر (القد)، وخبر ليس منصوب مقدر. وجملة ليس مع معموليها تحت سبيل.

ومن ذلك قولُ الفرزدق :

إِنَّ الَّذِي سَحَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بِئْسَ دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ^(١)

حيث أراد : عزيزة طويلة، وهما صفتان مشبهتان.

تعقيب:

اسمُ التفضيلِ المضافُ إلى المعرفة يكون - كما ذكرنا - على ثلاثة أقسام:

أ - ما يُقصدُ به التفضيل، أي: زيادة القليل على المفضل عليه في صفة ما، وهذا يجوزُ فيه المطابقة للموصوفين، وعدمُ المطابقة. نحو: هو أفضلُ الرجال، هما أفضلُ الرجال، هي أفضلُ النساء، وهي أفضلُ النساء...

ب - ما لا تفضيلَ فيه، وهذا يجبُ فيه المطابقة، ومنه ما ذكرناه من القول: الناقصُ والأشجُّ أعدلُا بنى مروان، أي: العادلان.

ج - ما يؤولُ بما لا تفضيلَ فيه، وهذا يجبُ فيه المطابقة، وهو ما ذكرناه من المثال: الرسولُ -ﷺ- أفضلُ قريش. المقصود: أفضلُ الناسِ قاطبةً. حيث يُقصدُ إطلاقَ المفاضلة، لا تحديدها بالمضافِ إلى اسم التفضيل.

الجوانبُ الإعرابيةُ في تركيب التفضيل

أولاً إعراب اسم التفضيل،

- اسمُ التفضيلِ له موقعه الإعرابي في الجملة التي يذكرُ فيها، حيث يتخذُ الوقعَ الإعرابيَ للاسم، ويكون بين الرفع، والنصب، والجر، فيكون مبتدأ، وفاعلاً، ومفعولاً به، وخبراً... إلخ

- واسمُ التفضيلِ قد يكونُ للمفرد، وقد يكونُ لـلمثنى، أو للجمع، تبعاً لقواعدِ التركيبِ الذي يستعملُ فيه.

(١) شرح ابن عيسى ٦- ٩٧، ٩٨ / شرح السهول ٣- ٦٠ / البيان على الأسمونى ٣- ٥١.

فإذا كان متنى أو مجموعاً جمعاً سالماً أعرب إعرابهما بالعلامات القرعية التي تستخدم لهما. وإذا كان مجموعاً جمع تكسير أعرب إعرابه بالعلامات الأصلية التي تستخدم له.

لكنه إذا كان مفرداً (أفعل) و(فعل) فإنه يكون ممنوعاً من الصرف، في الأولى للوصفية ووزن الفعل، وفي الثانية للاختتام بالف التائيث المقصورة، فيعرب إعراب الاسم المنوع من الصرف، حيث لا يتون، ويُسْرُ بالفتحة إذا جُرِّدَ عن (ال)، والإضافة.

ويخرج من ذلك خيرٌ وشرٌ وحبٌ، لأنها تعرب إعراباً كاملاً، حيثُ خروجها اللفظي عن وزنِ أفعل.

ثانياً الأثر الإعرابي لاسم التفضيل :

1- عمل اسم التفضيل الرفع :

يعملُ اسمُ التفضيلِ عملَ الفعلِ، من حيثُ الرفع؛ لكن لأن اسمَ التفضيلِ يشبهُ (أفعل) المتعجبَ به، كان قاصراً عن الصفة المشبهة في العمل، حيث إنه يرفع الفاعل، لكن أكثرَ فاعله يكون ضميراً مستتراً فيه. ثم هو يرفعُ الظاهرَ في موضعين :

أحدهما: ذكره سيبويه في المثال الذي ذكره، وهو: مررتُ بعبدِ الله خيراً منه أبوه. وذكر أنها لغة رديئة^(١). ويذكر ابن مالك: مررتُ برجلٍ أكرمَ منه أبوه^(٢)، ومعنى: مررتُ برجلٍ أفضلَ منه أبوه، وخيرَ منه عمُّه^(٣).

والوضع الآخر من رفع اسم التفضيل للاسم الظاهر، وهو عند جميع العرب، مذكور في القول العليم على ذلك، وهو ما اشتهر بمسألة الكحل: «ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عينِ زيد»^(٤).

(١) الكتاب ٢ - ٢٤.

(٢) شرح السهول ٣ - ٦٥.

(٣) شرح ابن عياش ٦ - ١٠٦.

(٤) الكتاب ٢ - ٣١ / المقضب ٣ - ٢٤٨ / السهول ١٣٥ / شرح السهول ٣ - ٦٥ / شرح الشذور

٤١٥ / شرح الصريح ٢ - ١٠٦.

حيثُ اسْمُ التفضيلِ (أحسن)، وهو نعتٌ لرجلٍ منصوبٌ، رفعَ الاسمَ الظاهرَ (الكحل)، فالتقديرُ: «ما رأيتُ رجلاً يحسنُ في عينِ الكحلِ» منه كحُيِّته في عينِ زيدٍ. (في عينه) شبهُ جملةٌ متعلقةٌ بأحسن، ويجوزُ أن تكونَ حالا من الكحل، (منه) شبهُ جملةٌ متعلقةٌ بأحسن، (في عين) شبهُ جملةٌ حالٌ من الضميرِ (منه).
ونلاحظُ أن في هذا التركيبِ قرأتينَ لا بدَّ من توافرها حتى يرفعَ اسمُ التفضيلِ فاعلهُ الظاهر، وهي:

- يصح أن يحلَّ الفعلُ محلَّ اسمِ التفضيلِ.

- أن يسبقَ بغيره، لأن النفيَ هو الذي يهينُ للفعلِ أن يقعَ موقعَ اسمِ التفضيلِ، أما الإثباتُ فإنه لا يتصحَّ ذلك، حيثُ يذهبُ معنى التفضيلِ. ولتضمنِ التقديرُ: «رأيتُ رجلاً يحسنُ في عينِ الكحلِ» منه في عينِ زيدٍ. . . . نجدُ أن المعنى قد تغيرَ.

- أن يكونَ المفعولُ المرفوعُ أجنبياً، ليس سببياً.

- أن يكونَ المفعولُ مفضلاً على نفسه باعتبارِ آخر، أي غيرِ الاعتبارِ الذي كان في التفضيلِ عليه، فهو مفضلٌ ومفضلٌ عليه. لكنه مفضلٌ في موقعِ من التركيبِ يكونُ سابقاً، ومفضلٌ عليه في موقعِ آخرٍ من التركيبِ يكونُ بعدَ اسمِ التفضيلِ.

- يكونُ اسمُ التفضيلِ صفةً لاسمِ جنسٍ سابقٍ عليه.

ومثلُ ذلك ما جاء في الأثرِ: «ما مِنِ أُمَّمٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فِيهَا الصَّوْمُ» منه في عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ^(١).

اسمُ التفضيلِ (أحب) رفعَ الاسمَ الظاهرَ (الصوم)، مع وجودِ القرائنِ السابقةِ. والمثالُ: «ما رأيتُ رجلاً أبغضَ إليه الشرُّ منه إليه»^(٢).

(١) القرطبي، أبواب الصوم، باب ما جاء في العملِ في أيامِ العشرِ / ابن ماجه، أبواب ما جاء فيه الصيام، باب صيام العشر.

(٢) الكتاب ٢ - ٣١.

ومنه قولُ الشاعر:

مَا عَلِمْتُ امراً أَحَبَّ إِلَيَّ إِلا سَأَلْتُ مَنكَ يَا ابْنَ سَيِّدِي^(١)
اسمُ التفضيلِ (أحب)، وهو صفةٌ للمفعولِ به امرئ، رَفَعَ الاسمَ الظاهرَ
(البدل)، فهو فاعله.

ومثله:

لا قولاً أبعدَ عنه نفعٌ منه عن نهي الخلق عن الغرام مُتَبِياً^(٢)
اسمُ التفضيلِ (أبعد) رَفَعَ الاسمَ الظاهرَ (نفع)، فهو فاعله.

يلذكر سيويه: «وإن شئتَ قلت: ما رأيتُ أحداً أحسنَ في عينه الكحلُ منه، وما
رأيتُ رجلاً أبغضَ إليه الشرُّ منه، وما من ليامٍ أحبَّ إلى الله فيها الصومُ من عشرٍ
في الحجة»^(٣).

حيثُ الضميرُ في (منه) يعودُ على الاسمِ المرفوعِ؛ لأنه مفضلٌ في هذا الموضعِ
على نفسه في الموضعِ الآخرِ.

وقد تُختصر كذلك، وتقول: ما رأيتُ أحداً أحسنَ في عينه الكحلُ من عينِ
زيد، أو: من زيد. على تقدير: من كحلِ عينِ زيد^(٤). فتختلف مضافاً واحداً، أو
مضافين.

وقد يُستغنى عن الفضلِ لتعहिته من السياق، أو لتعلم به، ومنه قولُ سحيم بن
وثيل:

مروءة على وادي السباعِ ولا أرى كسوادى السباعِ حين يُظلمُ وادياً

(١) شرح السهيل ٣ - ٦٥ / شعور الذهب ٤٣٠ / شعراء الطبر رقم ١٧٦.

(٢) شرح السهيل ٣ - ٦٥.

(٣) شرح السهيل ٣ - ٦٦ / الأتية والنظائر ١ - ٢٠٨.

(٤) شرح السهيل ٣ - ٧٧.

أفضل به ركب أتوه تسيبةً والتعريف إلا أن يسي الله سارياً^(١١)
 اسم التفضيل (الفل) رفع الاسم الطاهر (ركب)، فهو فاعله، وكل القراءتين
 متوافرتان، لكن المفضل غير المذكور، والتقدير: ولا أرى وادياً أفضل به ركب منه
 بوادي السباع. «كما تقول: أنت أفضل، ولا تقول: من أحد، وكما تقول: الله
 أكبر، ومعناه: الله أكبر من كل شيء»^(١٢).
 ومثله قول الآخر:

ما إن رأيتُ كعبِدَ الله من أحدٍ أولى به الحمدُ في وجدٍ وإعجابٍ^(١٣)
 والأصل: ما رأيت من أحد أولى به الحمدُ منه بعبدِ الله.
 فحذف المفضل للعلم به مما سبق.

وتقول لذلك: ما رأيت كزيد أبغضَ إليه الشرُّ.
 والأصل: أبغضَ إليه الشرُّ منه إليه، فحذف (منه) و(إليه) للعلم بهما.
 ولا يمتنع أن يستعمل هذا التركيب بعد نهي، أو استفهام فيه معنى النفي، فتقول:
 لا يكُنْ خيرُك أحبَّ إليه من إليك.

وهل في التامر رجلٌ أحقُّ به الحمدُ لله منه بحسنٍ لا يمنُّ بيمته^(١٤)؟ والتقدير:
 ليس في التامر رجلٌ...
 ملحوظات:

أولاً: ذكرنا أن المفضل يسبق المفضل عليه إلا في تركيب الاستفهام لكن في
 هذا التركيب يسبق المفضل عليه المفضل دائماً، فالمفضل عليه يأتي أولاً في ميانِ
 النفي الذي أزم النفي أو ما يشبهه، ويذكر المفضل أخيراً.

(١١) الكتاب: ٢ - ٣٢، ٣٣ / شرح السهيل ٣ - ٦٦ / شرح الكافية ٢ - ٢٧٦ / المعنى ٤ - ١٨.
 الأبناء والنظائر ٤ - ٢٠٨.
 التية = التيت والكت. السرى: من سبر ليلاً.
 (١٢) الكتاب ١ - ٣٣.
 (١٣) شرح السهيل ٣ - ٦٦ / الأبناء والنظائر ٤ - ٢٠٨.
 (١٤) شرح السهيل ٣ - ٦٨.

ثانياً، ما يتحملة مسألة الكحل من مذكور ومحذوف^(١) ،

- ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عينِ زيدِ.

- ما رأيت رجلاً أحسنَ الكحلُ منه في عينِ زيدِ.

- ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ من كحلِ عينِ زيدِ.

- ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ من عينِ زيدِ.

- ما رأيت كعينِ زيدِ أحسنَ فيها الكحلُ.

تلقياً: إن لم يكن الاسمُ الذي جاءَ على وزن (أفعل) للتفضيل، فإنه يرفعُ المظهر، نحو: مررتُ برجلٍ أحمرَ أبوه. ويكون (أحمر) صفةً لرجلٍ مجرورة، وعلامةُ جرّها الفتحةُ نهايةً عن الكسرة، (أبو) فاعلٌ لأحمر.

وفي القول: مررتُ برجلٍ أفضلَ منه أبوه، الفضل لا يكون مجروراً على أنه صفةٌ، لأنه اسمُ تفضيل، فلا يرفعُ المظهر، ولكن يكونُ مرفوعاً على أنه خبرٌ مقدم، والتبدأ (أبوه)، والجملة الاسميةُ صفةٌ لرجلٍ في محل جر.

ب - الجر:

ذكرنا في الصور التي يأتي عليها اسمُ التفضيل في الجملة أنه قد يضاف إلى تكرة، أو إلى معرفة.

كما أنه قد يلحق به (من) سابقةً للمفضل عليه.

وهو في كل ذلك جارٌ للمفضل عليه بواسطة من، أو جارٌ لما أضيفَ إليه.

ج- النصب :

١- اسم التفضيل مع المفعول به :

لا ينصب اسمُ التفضيل المفعول به، ولكن يحتلُّ عدة احتمالات في التركيب:

- إن جاءَ بعدَ اسم التفضيل منصوبٌ على القولية؛ فإنه يقدَّرُ له فعلٌ محذوفٌ

يكونُ اسمُ التفضيل دليلاً عليه.

(١) شرح الصريح ٢ - ١٠٧.

من ذلك قول العباس بن مرداس :

فلم أرَ مثلَ الحى حياً مُصَبَّحاً ولا مثلنا يومَ التَّيْنِ قَوَارِئاً

أَكْرُ وَأَحْسَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسَّيْفِ الْقَوَارِئاً^(١)

حيثُ النَّاصِبُ للقَوَارِئِ ليس اسمَ التَّضْيِيلِ (اضرب)، وإنما فعلٌ محذوفٌ؛ لأنَّ اسمَ التَّضْيِيلِ لا يَحْمَلُ في القَعُولِ به. ويُقدَّرُ من اسمِ التَّضْيِيلِ، فيكونُ: لاضْرَبِ القَوَارِئِ بالسَّيْفِ.

ومنه قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤]. (حيث) في هذا الموضع قد حُرِّجَتْ عن الطَّرِيقَةِ؛ لأنه لا يوصفُ اللهُ -تعالى- بأنه أَعْلَمُ في أَرْمَةِ وَأَمْكَةِ؛ لأنَّ عِلْمَهُ لا يَخْتَلِفُ باختلافِ الأَمْكَةِ والأَرْمَةِ، وبذلك تكونُ مفعولاً به، وَالْعَامِلُ فيه فعلٌ محذوفٌ، دُلَّ عليه اسمُ التَّضْيِيلِ، والتَّقديرُ: يعلمُ حيثُ يجعلُ. . . أي: اللهُ أعلمُ، يعلمُ مكانَ جعلِ رسالته. . .

وأجملُ بعضهم أن يكونَ (أعلم) مجرداً عن التَّضْيِيلِ ويكونُ هو العَامِلُ^(٢).

- إذا لُزِمَتْ أن يُعَدَّى اسمُ التَّضْيِيلِ إلى مفعولٍ به فإنه يتبعُ ما يأتي^(٣) :

إن كان اسمُ التَّضْيِيلِ منصوباً من فعلٍ متعدٍ لقَعُولٍ واحدٍ، وهو دالٌّ على حُبِّ أو بُغْضٍ فإنه يُعَدَّى إلى ما هو فاعلٌ في المعنى يأتى، ويُعَدَّى إلى ما هو مفعولٌ في المعنى باللام.

فتقولُ: المؤمنُ أحبُّ إلى اللهِ من غيره، أي: يحبُّه اللهُ أكثرَ من غيره، فتعدي إلى ما هو فاعلٌ في المعنى يأتى. حيثُ (إلى)الابتداءِ الغائيةِ، وهي ملائمةٌ للعلاقةِ المعنويةِ التي تنطلقُ من القَعُولِ به إلى الفاعلِ في الحديثِ.

(١) نزار بن عبد ٢٦٠ / الحماسة ١ - ٢٤٦ / الحماسة البصرية ١ - ٥٥ / شرح القية ابن مطهر ٢ - ١٠٠٣ / شرح ابن جنيش ٦ - ١٠٦ / شرح السهيلي ٣ - ٦٨ / شرح الكافية الشافعية ٢ - ١١٤١ / منى القليب رقم ٨٥٢ / شرح التصريح ١ - ٣٣٩.

القوارئ: جمع قوار، وهو ما بين الأذنين. وأعلى بيضة القويد.

(٢) شرح السهيلي ٣ - ٦٩.

(٣) شرح السهيلي ٣ - ٦٨ / القبان على الأتصوني ٣ - ٥٦.

وتقول: المؤمن أحب لله من نفسه، أى: يحب الله أكثر من نفسه، حيث إن اللام تكون تعدية الفاعل إلى المفعول به فى الحدث.

فتعدى اسم التفضيل إلى ما هو مفعول به فى المعنى باللام.

وتقول: محمد أبغض للشر من صديقه. أى: إنه يبغض الشر.

محمد أبغض إلى الشر من غيره. أى: الشر أبغضه. . .

- وإن كان اسم التفضيل معدى بنفسه دل على علم عدى بالياء.

فتقول: محمد أعرف بى، وأنا أسمع به. وهو أقرى بى.

- وإن كان اسم التفضيل موصولاً من فعلٍ يتعدى بحرف الجر عدى بهذا

الحرف، لا بغيره. فتقول:

محمد أهد فى الدنيا.

إنه أسرع إلى الخير.

ليته أبعد من الإهمال.

لعله أحرص على الإلتقان.

لقد أصبح أجدر بالاحترام.

كان صديقى أرقب فى الخير، وأرفق بنا من غيره.

إنه أجدُّ عن الحنى (الفحش وقبح الكلام).

وإن كان غير ذلك عدى اسم التفضيل باللام.

فتقول: إنه أنفع للسجائر، وأطلب لرضا الله تعالى - وأحب للإخلاص، وأعشق للإلتقان.

لقد صار أوعى للعلم، وأينك للمعروف.

إنه أجمع لتواصي الخير.

- فإن كان اسم التفضيل منصوباً من فعلٍ متعدٍ إلى التين؛ عدى إلى أحدهما باللام، ونُصِبَ الثاني بفعلٍ يقدَّرُ من اسم التفضيل المذكورِ.

نحو: هو أَكْسَى للفقراءِ الثيابَ.

تعدى اسمُ التفضيلِ إلى الأولِ باللام (للفقراءِ)، أما الثاني (الثياب) فإنه منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ، والتقدير: يكسوهم الثيابَ.

ملحوظة:

يُعطى (افعل) التعجب ما لافعل التفضيل في كيفية التعدي المذكورة سابقاً، فيقال:

ما أحبُّ المؤمنَ للهِ، وما أحبُّهُ إلى اللهِ

ما أعرَفهُ بنفسه، ما أرادَه بغيره، ما أجهلُ خالداً بيكراً

ما أغضبهُ للطرفِ، ما أحفظهُ للشعراءِ

ما أزهدهُ في الدنيا، ما أسرعهُ إلى الخيرا

ما أحرصهُ على الواجباتِ، وما أجدرُّ بالاحترامِ

ما أكسى محمداً للفقراءِ الثيابَ، ما أطنُّ عمراً لبشرٍ صديقاً

٢ - التمييز:

يعملُ اسمُ التفضيلِ عملَ فعلِهِ في نصيبِ التمييز^(١)، نحو: قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ بِكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤]. كلُّ من (مالاً، نفراً) منصوبٌ على التمييزِ، والعاملُ اسماً التفضيلِ: أكثرُ، وأعزُّ.

ومنه قوله تعالى: ﴿هُمُ أَحْسَنُ النَّاسِ وَرَبًّا﴾ [مريم: ٧٤].

ومنه إن تفوق: مصرُّ أطيبُ هواءٍ، وأخصبُ نربةً، وأنقى زرعاً، وأجعدُ تاريخاً، وأعمقُ حضارةً، وأكرمُ شعباً.

(١) الكتاب ١ - ٢ - ٢.

ومثله: هو غيرُ منك إيا، هو أحسنُ منك وجهًا، هو غيرُ عملاً^(١).

ومنه: هو اشجعُ الناسِ رجلًا، وهما غيرُ الناسِ اثنين^(٢).

تلاحظ أن التمييز إما أن يكون:

- مصدرًا، نحو: إنه أشدُّ ولزلةً. هو أجدى تعليمًا، لقد كان أكثرَ فُرًا منا.

وحينئذ يكون المصدرُ هو معنى المفاضلة، ويكون اسمُ التفضيلِ محددًا النسبةً بين المتفاضلين في هذا المعنى - غالبًا.

ومنه: محمدٌ أعمقُ فكرًا. وأكثرُ تناوُّبًا.

إنه أسعدُ حظًا. وأقلُّ إهمالًا.

- وإما أن يكون اسمًا دالًّا على ذاتٍ، نحو ﴿أَنَا أَكْفَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾

[الكهف: ٣٤].

إنه أكرمُ جدًا، وأطيبُ إبا، وأعرقُ عائلةً، هو أحسنُ كحلًا. وأجملُ عطفًا.

ويكون التمييزُ فيه معنى المقابلة، أما اسمُ التفضيلِ فيحدد النسبة.

٣ - الحال:

كما يحملُ اسمُ التفضيلِ عملَ الفعلِ في نصبِ الحالِ، نحو: هذا بُرٌّ أطيبُ

منه^(٣) ثمرًا. هو أحسنُ الناسِ متبسمًا.

٤ - الطرف:

ينصبُ اسمُ التفضيلِ الطرفَ، وِدةً ذلك في قولِ أوسٍ بن حجر:

فإننا رأينا العِرَضِ أَسْوَجَ سَاعَةً إِلَى الصَّوْبِ مِنْ رِيحٍ يَمَانٍ مُسْتَهَمٍ^(٤)

(١) الكتاب ١ - ٢ - ٢.

(٢) الكتاب ١ - ٤ - ٢.

(٣) المقتضب ٣ - ٢٤١.

(٤) شرح ابن عيسى ٦ - ١٠٤.

(ساعة) منصوبة على الظرفية، والفاعلُ فيه أحوج. فهو شبهُ جملةٍ متعلقة باسم التفضيل. ولا يجوز أن يكونَ العاملُ فيه رأى؛ لأن المعنى يفسد، حيث إن العرضَ يحتاجُ إلى الصونِ في كل ساعة. وأنه لو نصب برأى لأصبح فاصلاً بين اسم التفضيل (ومن)، وهو أجنبي، وهذا لا يجوز.

تشبيهات:

أولاً، دلالة (من) هي تركيب التفضيل،

- اختلف التحاقُ فيما بينهم في دلالة (من) بعد اسم التفضيل على النحو الآتي:
- ذهب جماعةٌ إلى أنها لا ابتداءً الغاية، وعلى رأسِ هؤلاء سيويه والبردُ.
- ذهب آخرون إلى أنها فيها معنى التبعيض، وقد يفهم ذلك من كلام سيويه في قوله في هو الفضلُ من زيد: أراد أن يفعله على بعض ولا يعمُّ^(١٢).
- ذهب آخرون إلى أنها تقييدٌ معنى للجائزة، فعندما يقال: زيدٌ أفضلُ من عمرو، فكأنه قال: جاوز زيدُ عمراً، والرأي الأولُ أرجح؛ لأنه للمعنى الأساسُ ل(من)، ولا داعيَ لإخراجها عنه.

ثانياً، تعدية اسم التفضيل بمن:

إذا صيغَ اسمُ التفضيل من مصدرٍ يتعدى بحرفِ الجر (من) فإنه يجوزُ الجمعُ بينها وبين (من) الداخلة على المفضل عليه، سواء تقدمت إحداهما أم تأخرت. فنقول: زيدُ أقربُ من عمرو من كلِّ خيرٍ، وأقربُ من كلِّ خيرٍ من عمرو^(١٣).

= (أرباباً) فعل ماضٍ، وفاعله، والجملة خبر إن فس محل رفع. (العرض) مفعول به أول لرأي، منصوب، و(أخرج) مفعول به ثان لرأي متعلقة بأحوج. (من ربطاً) شبه متعلقة بأحوج. (بماز سهم) صفتان لربط.

(١٢) الكتاب ١ - ٢٠٥.

(١٣) البيان على الأشموني ٣ - ٤٦.

ثالثاً، حذف (من) والمفضل عليه،

قد تُحذفُ (من)، وبالتالي يحذفُ المفضلُ عليه الذي تمهراً، وذلك إذا دلَّ عليهما دليلٌ.

وأكثرُ ما يُحذفان إذا كان اسمُ التفضيلِ خيراً، ومنه قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْرَمُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفْراً﴾ [الكهف: 34]، أي: أعزُّ منك:

- ﴿اتَّسِبِدُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾ [البقرة: 61]، كلُّ من (أدنى) (وآخر) اسمُ تفضيلٍ، وقع خيراً وحذف بعده (من) والمفضلُ عليه.

- ﴿دَعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: 5] [أقسط] اسمُ تفضيلٍ، خير المبدأ الضمير، وقد حذف بعده (من) والمفضل عليه.

- ﴿وَاللَّهُ أَكْبَرُ بِمَا وَضَعْتَ﴾ [آل عمران: 36].

- ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ [الأعلى: 17].

- ﴿وَمَا تُخْفِي صدورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ [آل عمران: 118].

- ﴿وَأِنْ تَتَّبِعُوا لَمَنُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [الأنفال: 19].

- ﴿وَرِزْقٌ رَّيْبٌ خَيْرٌ وَأَلْفَنُ﴾ [طه: 131].

- ﴿فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُنْدًا﴾ [مريم: 75].

- ﴿قَالَ أَنْتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا وَاللَّهُ أَكْبَرُ بِمَا تَصِفُونَ...﴾ [يوسف: 177].

- ﴿ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا...﴾ [البقرة: 282].

ومنه قول الشاعر:

سَقَيْنَاهُمْ كَأْسًا سَقَوْنَا بِمِثْلِهَا وَلَكْتُهُمْ كَانُوا عَلَى الْمَوْتِ أَصْبَرًا⁽¹⁾

(1) الساعد 2 - 171 / المرز 2 - 127.

(سقياهم) فعل ماضٍ مبني على السكون، وفاعله ضمير المتكلمين، وضمير المتكلمين مفعول به أول في محل نصب، (الأسا) مفعول به ثانٍ منصوب، (سقونا) فعل مضارع، وروا الجماعة فاعل وضمير المتكلمين مبني.

أى: كانوا على الموت أصبر منا.

وقد تُحذفُ (من) والمفضلُ عليه، وليس اسمُ التفضيلِ خبراً، حيثُ حُذِفَ في المواقعِ الآتية:

- وهو معطوفٌ على المفعولِ به، في قوله تعالى: ﴿فَأَنزَلْنَا بِعَمْرِ قَوْمِهِ الْقَصْفَ وَالْكَافِرِينَ الْمَكْرُوهَ وَالْمُجْرِمِينَ﴾ (طه: ٧٧)، أى: وأخفى من السر، فيكون اسمُ التفضيلِ منصوباً بالعطفِ على المفعولِ به (السر)^(١).

- وهو حالٌ، كما هو في قولِ الشاعر:

ذُوتِ وقد عَلِمْنَاكَ كَالْبَدْرِ أَجْمَلًا فَنَلَّ فُؤَادِي فِي هَوَاكَ مُضَلَّلًا^(٢)
والتقدير: ذُوتِ أَجْمَلُ مِنَ الْبَدْرِ، وقد عَلِمْنَاكَ مِثْلَهُ، فيكونُ اسمُ التفضيلِ حالاً.

- وهو نعت، في قولِ رجلٍ من طيِّ:

عَمَلًا رَأَيْتُنَا تَرَوُحًا لَكِنِّي تَجَّ ذِي جِزَاءِ أَرْكِي وَتُلْفَى حَمِيمًا^(٣)
أى: لكنِّي تجزى جزاءه أركي من العملِ الزاكي، فاسمُ التفضيلِ (الركي) نعتٌ لجزاءه، منصوبٌ مقدراً.

وقد يكونُ اسمُ التفضيلِ نعتاً لتعريفِ مُقَدَّرِهِ، ومنه قولُ أحيحةَ بنِ الجلاح:

تَرَوُحِي أَجْدَرُ أَنْ تَقِيلِي عِنْدًا بِجَحَّتِي بِمَارِدٍ ظَلِيلِي^(٤)

- مفعول به في محل نصب. والجملة الفعلية نعت لكلمة في محل نصب. جملة (كانوا أصبر) خبر لكن في محل رفع. (صبراً) خبر كان منصوب، والآف للإطلاق. شبه الجملة (على الموت) متعلقة باسم التفضيل.

(١) قد يحذف (أخفى) فعلاً مانعاً، والتقدير: أخفى عن عبادة العيب.

(٢) شرح التنزيل ٣ - ٧٧ / المساعد ٢ - ١٧٢ / شرح التصريح ٢ - ١٠٢ / البيان على الأسموني ٣ - ٤٤ - ٤٦. (وقد عَلِمْنَاكَ كَالْبَدْرِ) جملة فعلية حال منصوب محلاً. وكذا الفاعلية وشبه الجملة مفعولاً لها. (مضللًا) خبر نال منصوب. والآف للإطلاق.

(٣) شرح التنزيل ٣ - ٥٧.

(٤) شرح التنزيل ٣ - ٥٧ / شرح الكافية الشافية ٢ - ١٢٠.١ / شرح ابن الناطم ٤٨٠ / البيان ٢ - ٣٦ / شرح التصريح ٢ - ١٠٢ / البيان على الأسموني ٣ - ٤٤.

تروحي: عتاب للتفصيل، تروح: طلق. ظليل: من الضليلة، وهو النوم وقت الظهيرة. وكفى به عن نور التروح ودهوته بكونه في جنس بؤرة ظليل. أى: تروحي وأنى مكثاً أجدر من قبيرة، بأن تخلي فيه، أى: لكنني فيه وقت الظهيرة.

أى: تروى وأتى مكاناً أجدر أن يُقيل فيه من غيره.

رابعاً، تقديم (من) والفضل عليه،

إن كان الفضلُ عليه اسمَ استفهام -أى: يكونُ مسؤولاً عنه- أو مضافاً إلى اسم؛ فإنه يجب تقديم (من) مع اسم الاستفهام؛ لأن الاستفهام له الصدارة. ذلك نحو:

مَعْنُ هو أَعدَلُ؟ حيثُ الفضلُ عليه اسمُ استفهامٍ مسوقٌ بينَ، (مَعْنُ؟) يليهما الفضلُ الضمير (هو)، واسمُ التفضيل (أعدَلُ).

و(مَنْ) اسمُ استفهامٍ تعويضي، أى: يعوضُ عنه باسمُ فى الإجابة، وهو الفضلُ عليه، فتكونُ الإجابة -مبتدئين بما فى السؤال:-
هو أعدلُ من صديقه.

ومثله أن تقول: مِمَّنْ أنتما أحكم؟

مِمَّنْ قَدُّكَ أعدلُ؟ مِمَّنْ هو أكرم؟

مِنْ إجابةٍ مَن هذه الإجابة أوضح؟

مِنْ وجهٍ مَن وجههنَّ أحسن؟

مِنْ أى رجلٍ أنت أكرم؟

ومنه: مَنِ إيهم أنت أفضل؟

مِنْ كم دراهمك أكثر؟ مَنِ غلام إيهم أنت أفضل؟ مَنِ خطُّ مَن خطُّك أحسن؟

مَنِ عملٍ مَن عملهما أنقز؟

مِمَّنْ كان زيدٌ أفضل؟ ومِمَّنْ طنت زيداً أفضل؟

ولا يجوز تقديم الفضلِ عليه؛ إن كان غيرَ ذلك وما جاء منه غيرَ ذلك فإنه يُحكَّمُ عليه بالندرة.

من ذلك قولُ ذي الرمة:

ولا عيبَ فيها غيرَ أنْ سريمتها تُطوفُ وأنْ لأ شيءٍ منهنْ أكملُ⁽¹⁾
والأصلُ: أكملُ منهن.

وقولُ الفرزدق

فصالت لنا أغلاً وسهلاً وروءت حتى التحلِ بلْ ما روءتْ منه أطيبُ⁽²⁾
والأصلُ: ما روءتْ أطيبُ منه.

ومن ذلك قوله:

فقلت لها لا تجزعي وتصريي فصالت بحقٍ إني منك أصبرُ
فقلت لها والله ما قلتِ باطلاً وإني بما قد قلتِ لي منك أخبرُ⁽³⁾
أي: إني أصبرُ منك، وإني بما قلت أخبرُ منك.

وتلحظ أن ذلك للمحافظة على القافية ورويتها. مما دعا الشاعرَ إلى ذلك.

خاصة أمثلة لإعراب اسم التفضيل:

- هو أكثرُ خلقاً، وأكثرُ التزاماً.

(أكرم) غير المتبادر مرفوع. (يلاحظ أنه بضمّة واحدة لأنه ممنوع من الصرف)،
(خلقاً) تمييز منصوب لأسم التفضيل.

(1) ديوانه 26 / شرح التسهيل 3 - 84 / شرح الكافية الشافية 2 - 1171 / الصبان على الأسموني 3 - 82. تطوف: صيغة المخطوف، أو اللشي.

(2) نافية للجنس. اسمها (عيب) مبنى على الفتح في محل نصب، ويجوزها شبه الجملة (فيها). (غير منصوب على الاستثناء، لأن سريمتها تطوف) مصدر مؤول من أن ومعولها، وهو مضاف إلى غير في محل جر. (لا شيء، أكمل) نافية للجنس ومعولها، وجعلتها غير أن الخلقة من الثقلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، والتقدير: وأنه لا شيء... والمصدر المؤول في محل جر بالعطف على المصدر الأول المضاف إلى غير.

(3) ديوانه 32 / شرح ابن عيسى 2 - 6 / شرح التسهيل 3 - 81 / شرح الكافية الشافية 2 - 1173 / شرح ابن الناقم 848 / الصبان على الأسموني 3 - 82.

(4) المساعد على تسهيل الفوائد 2 - 168.

- (أكثر) معطوف على أكرم مرفوع، وهو بضمه واحدة. (التراما) تميز منصوب.
- إنه أقوى جسماً. (أقوى) خبر إن مرفوع مقدراً.
- لقد كان أفضل نظاماً. (أفضل) خبر كان منصوب.
- ليس بأفضل منهم. (أفضل) خبر كان منصوب مقدراً.
- عاد من رحلته أوسع نشاطاً. (أوسع) حال منصوب.
- لقد اجاب الأذكيان. (الأذكيان) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الألف، لأنه مشى.

- أكرما الأفضليين منهم. (الأفضليين) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء، لأنه جمع مذكر سالم.

- قدرنا الاتقيات من الزميلات. (الاتقيات) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الكسرة؛ لأنه جمع مؤنث سالم.

- ﴿فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ١٣]. (أحق) خبر لفظ الجلالة مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، (أن تخشوه) مصدر مؤول بدل الشتمال من لفظ الجلالة، مرفوع محلاً، أو في محل نصب على نزع الخافض، أو في محل جر على تقدير وجود الجر، والتقدير: بأن تخشوه.

ويجوز أن يكون (أحق) خبراً مقدماً، والمصدر المؤول في محل رفع على الابتدائية، والجملة الاسمية في محل رفع خبر لفظ الجلالة^(١).

- مثل ذلك:

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦٢].

- ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَنْ يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ...﴾

[التوبة: ٩٧].

(١) ينظر: الشكل في طوبى إعراب القرآن ١ - ٢٥٨ / البيان في إعراب القرآن ١ - ٢٥٩ / تفسير القرطبي

الفهرس

الصفحة	الحال	للوضوع
٣	حدها.
٤	صفاتها: متقلة.
٧	مشتقة.
٨	تكررة.
١٢	تشمل صاحبها.
١٣	بين الحال وغيرها مما يوصف به معنوياً.
١٥	قد تكون الحال غير فضلة معنوياً.
١٩	إعرابها.
٢٠	العامل فيها.
٢٥	مبنى صاحب الحال.
٣٥	مواضع محجره الحال من التكررة.
٣٥	الحال اسماً مشتقاً.
٣٦	الحال مصدرراً.
٤٠	الحال اسماً جامداً غير مصدر.
٤٨	الحال شبه جملة.
٤٩	الحال جملة.
٥٠	شروطها.
٥٥	وجوب ذكر الواو رابطاً.
٧٢	الشرط حالاً.

٧٥	جملة الحال والجعل الاعترافية.....
٧٧	الحال المركبة.....
٧٩	تعدد الحال.....
٨٨	وجوب تعدد الحال.....
٨٩	الحذف والذکر في الحال.....
٩١	حذف الحال.....
٩٢	حذف العامل.....
١٠٠	وجوب ذكر العامل.....
١٠٢	قضية الرتبة في الحال.....
١٠٢	أولاً: الرتبة بين الحال والعامل.....
١١١	ثانياً: الرتبة بين الحال وصاحبها.....
١١٧	أنواع الحال.....
١١٨	المبينة والمؤكدة.....
١٢١	المتقلة والثابتة.....
١٢٢	المقصودة والموظنة.....
١٢٣	الحقيقية والسببية.....
١٢٦	المفارقة والمقدرة الحكيمة.....
١٢٩	أقسامها من حيث موقعية صاحبها.....
١٣٨	الشيقة والجامدة.....
١٣٩	التكرة والمعرفة.....
١٤٠	الحال من المعرفة ومن التكرة.....
١٤١	الحال الاسم وشبه الجملة والجملة.....
١٤٢	أقسامها من حيث مطابقتها لصاحبها في المعنى.....

١٤٣	الحال الفصلة وغير الفصلة.....
١٤٤	أسئلة للحال.....

الاستثناء

١٥٥	المصطلح لغويا.....
١٥٥	المصطلح نحويا.....
١٥٧	أركان الاستثناء.....
١٦٢	الاستثناء المتقطع.....
١٧٠	تأول الاتصال والانتطاع.....
١٧٩	(إلا) وأحكام المشتق بها.....
١٨٨	إبدال المشتق على الوضع.....
٢٠٤	تكرار (إلا).....
٢٠٩	قد تشق الجملة بـ (إلا).....
٢١١	تشديدك إلا فعلت.....
٢١٢	قد تكون إلا صفة.....
٢١٣	(إلا) وأعمال ما قبلها وما بعدها.....
٢١٤	لا تعمل أداة استثناء في شيئين.....
٢١٤	إلا وعملها اللفظي والمعنوي.....
٢١٤	الاستثناء من النكرة الموجبة.....
٢١٤	الضمير بعد إلا.....
٢١٥	غير وسوى.....
٢١٩	تكرار غير.....
٢٢١	تنوع غير في التركيب.....
٢٢٨	تعريف غير وتكثيرها.....

٢٢٩	سوى.....
٢٣٠	يد.....
٢٣١	عفا وخلا وحاشا.....
٢٣٢	حاشا لله.....
٢٣٣	ما خلا.....
٢٣٥	وما عدا.....
٢٣٦	ليس ولا يكون.....
٢٣٨	إعراب المشتى.....
٢٤٤	حذف المشتى.....
٢٤٤	الرتبة.....
٢٤٤	تقدم المشتى على صفة المشتى منه.....
٢٤٥	الاستثناء المفرغ باعتبار الصفات.....
٢٤٦	تأويل الفعل المشتى بالأسم.....
٢٤٦	العامل في المشتى.....
٢٤٩	تحليل بعض التراكيب.....
٢٥٩	أمثلة للمشتى.....

التمييز

٢٦٢	التمييز.....
٢٦٤	تضمنته معنى (من).....
٢٦٥	العامل في التمييز.....
٢٦٨	نوعا التمييز.....
٢٦٨	القسم الأول: تمييز الذات.....
٢٧٦	طرق تمام الاسم.....

٢٧٦ بعض الكلمات الدالة.
٢٧٧ القسم الثاني: تمييز النسبة.
٢٧٨ المحول.
٢٨٢ غير المحول.
٢٨٦ تمييز الأسماء العاملة.
٢٩٣ التعمين والتمييز.
٢٩٥ المطابقة بين التمييز وميزة.
٣٠٠ قضية الرتبة في التمييز.
٣٠٤ جر التمييز بـ (من).
٣٠٦ قد يتوقف المعنى على التمييز.
٣٠٧ توالي تمييزين.
٣٠٨ عطف التمييز.
٣٠٨ هل يكون التمييز مؤكداً؟
٣٠٩ بين الحال والتمييز.
٣١٢ بعض التراكيب في التمييز.

العدد

٣١٥ أولاً: العدد الصريح.
٣١٨ العددان (٢، ١).
٣١٩ العدد (واحد) في التركيب.
٣٢١ الأعداد من (٣، ٩).
٣٢٥ العدد (١٠).
٣٢٥ الشئ من عشرة.
٣٢٦ الأعداد من (١١ - ٩٩).

٣٢٩	موجز تمييز العدد
٣٣٠	التذكير والتأنيث بين اللفظ والمعنى
٣٣٢	التمييز باسم الجنس أو اسم الجمع
٣٣٣	التمييز الموصوف للخطوف
٣٣٤	المميز بتمييزين
٣٣٥	ياء التثنية
٣٣٨	صوغ العدد على وزن قاعل
٣٣٩	استعمال اسم القاعل من العدد في التركيب
٣٤٥	تعريف العدد
٣٤٧	حذف التمييز
٣٥١	كم
٣٥١	كم الاستفهامية
٣٥٢	كم الخبرية
٣٥٩	إعراب كم
٣٦٤	كنا
٣٦٦	كأين

الأسماء العاملة عمل الفعل

٣٧٠	أسماء الأفعال
٣٧١	الفرق بينها وبين الأسماء والأفعال
٣٧٦	الأثر التحويي لاسم الفعل
٣٧٨	أقسامها من حيث معناها:
٣٧٨	أولها: ما وضع كذلك من أول أمره
٣٨٩	ثانيها: ما نقل عن غيره

٣٩٠ ما نقل عن شبه جملة
٣٩٣ ما نقل عن المصدرية
٣٩٧ لثبها: ما كان قياسيا

أسماء الأصوات

٤٢٣ أ - ما يستعمل لزرع ما لا يعقل
٤٢٦ ب - ما يستعمل لدعاء ما لا يعقل
٤٢٧ ج - ما يستعمل حكاية لأصوات الحيوان
٤٢٨ د - ما يستعمل حكاية لأصوات غير حيوانية
٤٢٩ إعرابها
٤٣١ ملحوظات

المصدر

٤٣٣ عمل المصدر
٤٣٦ شروط إعمال المصدر
٤٤٤ صوره البنوية
	أولاً: المصدر الصريح الذى يجوز إحلال الحرف المصدرى وما يكمله محله
٤٤٥ وصوره فى التركيب
٤٥٣ ثانياً: المصدر التائب متاب فعله
٤٥٧ قياسه إعمال المصدر التائب متاب فعله
٤٥٨ العامل فى التصوب بعد المصدر التائب
٤٥٨ ثالثاً: اسم المصدر
٤٥٩ إعمال اسم المصدر
٤٦١ اسم المصدر العلم
٤٦١ اسم المصدر الناشئ عن مصدر متقوص لفظاً

- ١٦٥ رابعا: المصدر اليجي
- ١٦٧ الحكم الإعرابي لتابع المضاف إلى المصدر
- ١٧٠ من أمثلة إعمال المصدر
- ١٧١ ملحوظات:
- ١٧١ أولا: وجوب ذكر مفعول المصدر
- ١٧٢ ثانيا: إعمال المصدر في صورة الثلاث
- ١٧٢ ثالثا: درجات قياسية لإعمال المصدر
- ١٧٣ رابعا: ذكر المصدر دون معمولاته
- ١٧٣ خامسا: إعمال المصدر غير الدال على المفرد
- ١٧٤ سادسا: إعمال المصدر جانب دلالتي في التركيب

الصفات المشتقة التي تعمل عمل الفعل:

اسم الفاعل

- ١٧٨ عطفه:
- ١٧٩ أ - اسم الفاعل المعروف بالأداة
- ١٨١ ب - اسم الفاعل للجرد من أداة التعريف
- ١٨٩ إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه

صيغ المبالغة

- ١٩٠ إعمالها:
- ١٩١ من إعمال صيغ المبالغة
- ١٩٤ بناء صيغة المبالغة من (أفعل)
- ١٩٦ ملحوظات:
- ١٩٦ أولا: جواز جر المفعول ونصبه
- ١٩٩ ثانيا: جواز تقديم المفعول

- ٥٠٠ ثالثاً: إعمالها حالى التثنية والجمع .
- ٥٠٢ رابعاً: صور اسم الفاعل المعرف بالأداة ، وهو متى أو مجموع .
- ٥٠٣ خامساً: اسم الفاعل الذى يحتاج إلى مفعولين ينصب الثانى بالضرورة .
- ٥٠٤ سادساً: معمول اسم الفاعل ضمير .
- ٥٠٥ سابعاً: إضافة الفاعل المقرون بالالف واللام .
- ٥٠٩ ثامناً: تابع معمول اسم الفاعل .

اسم المفعول

- ٥١٥ عمله:
- ٥١٧ اسم المفعول المتعدى إلى أكثر من مفعول واحد .
- ٥١٨ إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه .
- ٥٢٠ صيغ غير قياسية تؤدى معنى اسم المفعول .

الصفة المشبهة باسم الفاعل

- ٥٢٢ بين الصفة المشبهة واسم الفاعل .
- ٥٢٨ اختصاصها .
- ٥٢٨ ميناها .
- ٥٢٩ الصيغُ التى تأتى عليها .
- ٥٣٥ عمل الصفة المشبهة .
- ٥٣٧ أوجه إعراب معمولها .
- ٥٤٢ الاحتمالات النبرية للصفة المشبهة ومعملها .
- ٥٥٢ لفظة المطابقة لى الصفة المشبهة .
- ٥٥٥ إعراب الم معمول مع تثنية الصفة وجمعها .
- ٥٥٦ صيغ الصفة المشبهة على وزن فاعل .
- ٥٥٨ إجراء اسم الفاعل مجرى الصفة المشبهة .

٥٥٩	إجراء اسم المفعول مجرى الصفة المشبهة
٥٦١	الاسم الجامد قد يعامل معاملة الصفة المشبهة من التراكيب
	اسم التفضيل
٥٦٣	أركان التفضيل
٥٦٥	الجانب المعنوي في أسلوب التفضيل
٥٦٧	بناءؤه
٥٧٠	كيفية التفضيل فيما لا يتوافق فيه الشروط
٥٧٣	الصور البيئية لاسم التفضيل في التركيب:
٥٧٣	الصورة الأولى: أن يكون مقرونا بالـ
٥٧٥	الصورة الثانية: أن يكون مجردا من الـ والإضافة
٥٧٧	الصورة الثالثة: أن يكون مضافا إلى نكرة
٥٨٠	الصورة الرابعة: أن يكون مضافا إلى معرفة
٥٨٣	الجوانب الإعرابية في اسم التفضيل:
٥٨٣	أولاً: إعراب اسم التفضيل
٥٨٤	ثانياً: الأثر الإعرابي لاسم التفضيل
٥٨٧	ملحوظات
٥٨٨	أ- عمل اسم التفضيل الرفع
٥٨٨	ب- الجر
٥٨٨	ج- النصب
٥٩٣	دلالة (من) في تركيب التفضيل
٥٩٣	تعدي اسم التفضيل بمن
٥٩٤	حذف (من) والمفضل عليه
٥٩٦	تقديم (من) والمفضل عليه
٥٩٧	أمثلة لإعراب اسم التفضيل